

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة
قسم الكتاب والسنة
كلية أصول الدين
الرقم التسلسلي :
رقم التسجيل :

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

لجنة المناقشة

الاسم	الجامعة الأصلية	الصفة
1-أ.د/أبو بكر كافي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
2 - أ د / محمد بوركاب	جامعة الأمير عبد القادر	مُشرفا
3-د/رضوان لخشين	جامعة الأمير عبد القادر	عُضوا
4-أ.د/كمال قدة	جامعة حماة لخضر الوادي	عُضوا
5-د/مهدي دهيم	جامعة الجزائر -1	عُضوا
6-أ.د/عبد الكريم بوغزالة	جامعة حماة لخضر الوادي	عُضوا

السنة الجامعية :

1438 هـ -1439 هـ / 2017م - 2018م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة
قسم الكتاب والسنة
كلية أصول الدين
الرقم التسلسلي :
رقم التسجيل :

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

أمال جعبوب

محمد بوركاب

لجنة المناقشة

الاسم	الجامعة الأصلية	الصفة
1- أ.د/أبو بكر كافي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
2 - أ د / محمد بوركاب	جامعة الأمير عبد القادر	مُشرفا
3- د/رضوان لخشين	جامعة الأمير عبد القادر	عُضوا
4- أ.د/كمال قدة	جامعة حمة لخضر الوادي	عُضوا
5- د/مهدي دهيم	جامعة الجزائر -1-	عُضوا
6- أ.د/عبد الكريم بوغزالة	جامعة حمة لخضر الوادي	عُضوا

السنة الجامعية

1438-1439هـ / 2017م - 2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

➤ إلى طلبة العلم و المشتغلين بالقراءات القراءانية رواية و دراية
.....

➤ إلى والدي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته، وجعل عملي هذا من
بركات دعواته.

➤ إلى والدتي حفظها الله و رعاها .

➤ إلى زوجي و رفيق دربي في هذه الحياة ومن تحمل تبعات البحث و
الدراسة الشيخ : نسيم بوعافية .

➤ إلى أولادي و قررة عيني : أسماء و أنس

➤ إلى إخوتي : فوزي و نسيمة و فاطمة الزهراء و نصر الدين و ميادة
و الأسد الهمام حمزة ، و مريم و جميع أولادهم

➤ إلى أهل زوجي و أخص بالذكر الوالد رحمه الله تعالى .

➤ إلى أساتذتي و معلمي وإلى أخواتي في الله ممن جمعنتي بهم مجالس
القراءة و الإقراء و سرنى الله برفقتهم و أنسني بصحبتهم و تشاركت
معهم المغنم و المغرم أساتذات المدرسة القراءانية عبد الحميد بن
باديس بفرجيوه .



شكر و تقدير

+ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَلَدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ [النمل 19] .

أتقدم بالشكر ابتداءً لله عز وجل على نعمه التي لا تحصى ، و على مننه علي
فأتممت البحث بفضل عونته و توفيقه فله الحمد و الشكر .



ثم الشكر الجزيل و الامتنان الكبير لفضيلة الدكتور: الشيخ المقرئ محمد
بوركاب الذي تكرم علي بقبول الإشراف على هذه الرسالة العلمية بطيب نفس
، ولم يأل جهداً في توجيهي ، ولم يبخل علي بنصح أو رأي إلا أفادني به ، و
حرص علي حتي و دفعي لإتمام بحثي ، و لم يبخل علي بوقته على كثرة مشاغله
و ارتباطاته ، فقرأ البحث كاملاً ، محققاً مدققاً متبعاً كل جزئياته ، فجزاه الله
عني خير الجزاء .



و الشكر موصول لزوجي الشيخ : نسيم بو عافية على جميل صبره و حسن
تشجيعه لي طوال مشوار البحث و حرصه الكبير على إتمامه و توجيهي في
كثير من المسائل ، فجزاه الله كل خير .



كما أشكر كل من دعمني و أمدني بالعون من قريب أو بعيد ، و أسدى إلي
النصح و سهل لي الصعب و لم يبخل علي بالعون و لو بدعوة في ظهر الغيب ،
فجزاهم الله خير ما يجازي به عباده الصالحين .



المُقَدِّمَة

مُقَدِّمَة :

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى و الشكر له على مننه التي لا تستقصى ، و الصلاة و السلام على نبينا محمد ن، وعلى صحابته الطيبين الأكرمين و بعد : إن التنوع الكبير و التعدد الهائل الذي يطبع جهود الأمة الإسلامية منذ نزول الوحي و حتى عصرنا الحالي في خدمة كتاب الله عز وجل حفظا و رسما و قراءة و تفسيراً و إعمالاً ، لهو تحقيق لمصداق قوله تعالى : + إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ _ [الحجر 9]، وقد كان لعلماء القراءات دور كبير في حفظ و حماية القرآن الكريم و الدود عنه من كل تحريف و تغيير قد يطال حروفه و كلماته و حتى حركاته ، فاجتهدوا في نقله نصاً و سماعاً غضا طريا كأنما ينزل الحين ، و بذلوا كل سبل التحري و التحقيق لتنتج

حروفه من الشذوذ الذي طبع القراءات في مرحلة من مراحل الجمع والتدوين ،وعرفت جهودهم خلالها تطورا واضحا في الأهداف و المناهج و الغايات و انتقل الأمر من مجرد جمع للقراءات إلى تنقيح و تحرير للمجموع و غرابة للمصنفات من كل ما قد يعترئها من الغلط الواقع عمدا أو سهوا ، فكان الأمر بمثابة استدراك منهم لمن تقدمهم من المصنفين و الرواة ، و استمرارا لمنهج الاحتكام الذي بدأ مع نزول الوحي ، و من هنا كان اختيار موضوع البحث :

" الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية - "

إشكالية البحث :

تحدد إشكالية البحث من خلال المقارنة بين ما هو معتبر و ما هو واقع في المصنفات في علم القراءات ، فالمعتبر عند علماء القراءات أن القراءات القراءانية سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، فهي علم نقلي شفاهي يعتمد على السماع و العرض ، مع اعتبار جملة من الضوابط و الأركان التي تصون القراءات من أن يعترئها أي رأي أو اجتهاد ، و يكسبها صفة التواتر بمعنييه اللفظي أو المحتف بالقرائن ، يقابل ذلك واقع المصنفات التي تعج بالكثير من التنبيهات على الأخطاء الحاصلة من الرواة و المصنفين ، و الاختلاف الواضح بين المصنفات بعضها ببعض رغم اتحاد مصادرها .

و عليه فإن أهم إشكال تبنى عليه الدراسة هو :

إن كانت القراءات متواترة فلم الاستدراك على الرواة و المصنفين ؟ أو ما أثر الاستدراك على تواتر القراءات ؟

و يتفرع عن ذلك جملة من الإشكالات منها :

ما المعنى الاصطلاحي لمسألة الاستدراك؟ و كيف تميز المسائل المستدركة ؟ و من هم المستدركون و المستدرك عليهم ؟ و هل كل مخالفة من الرواة و المصنفين يعد غلطا و يستدرك عليه لأجل ذلك ؟ و كيف يحكم على المستدرك عليه بوقوع الغلط منه ؟ و ما حكم المستدركات و أثرها على سلسلة الإسناد ، أو الرواية عن الشيخ ؟

كل ذلك و غيرها من التساؤلات هي ما حاولت الإجابة عليه في بحثي هذا بإذن الله تعالى .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه :

أولاً: من البحوث التي تنتظر لظاهرة قديمة النشأة حديثة التنظير ، فالاستدراك عمل مارسه المتقدمون من المصنفين و اعتمد عندهم في كثير من المدونات حتى استتب لهم أمر القراءات و انضبطت عندهم طرقها ، لكنهم بالمقابل عدلوا عن التنظير له ، الأمر الذي عاود الظهور عند المعاصرين كمسألة للنقاش و بسط الخلاف و البحث في الماهية و الأسباب و الأنواع و غيرها من مباحث الدراسات التنظيرية ، وهذا الذي يميز الدراسات الحديثة .

ثانياً : يسهم البحث في الوقوف على أهم الآراء والأقوال عند علماء القراءات في مسألة - كانت و لا زالت - محل جدال عند كثير من المحققين ، ويفصل في المواقف المختلفة لكل فريق منهم مع أدلة كل طرف .

ثالثاً : يكشف البحث عن مسائل الغلط و الوهم الحاصل عند نقلة الصحيح من القراءات رواة و مصنفين ، و كيفية ضبط الاختلاف بين الرواة و المصنفين و طريقة الاحتكام عند الاختلاف و تمييز المقبول من المردود .

رابعاً : التدليل على الأهمية الكبيرة للسند و تحقق الصحة أو التواتر في كثير من المسائل الخلافية للقراءات القراءانية ، من خلال عرض تطبيقي واضح لجهود المستدركين من المحققين في المتابعة و التحري و التدقيق لكثير من المسائل المختلف فيها ، و ضبط طرقها النصية و الأدائية .

خامساً : إبراز جهود علماء القراءات في ضبط القراءات القراءانية قراءات و روايات و طرقاً ، من خلال عرض تاريخي تسلسلي لحركة التدوين و ضبط الاختلاف في القراءات ، وكذا إبراز التطور الحاصل من المدونين و اجتماع النص مع الأداء في الاحتكام عند الاختلاف .

أسباب اختيار الموضوع :

من الدوافع العلمية لاختيار موضوع الاستدراك ما يلي :

- الدقة و العمق التي يتسم بها الموضوع ، وهذا ما يطلب تحققه في الدراسات العلمية لمرحلة الدكتوراه .
- الخلاف الكبير بين مشايخ القراءات المعاصرين خاصة في مسألة قبول الاستدراك في القراءات و عدمه ، و الغموض الحاصل من عدم التمييز بين الناقل و المنقول ، وكذا المنقول بعبءه ببعض .
- التضارب الكبير في أقوال المحققين من المستدركين في كثير من المسائل المستدركة ، لا سيما ما تعلق منها بمسألة الخروج عن الطريق .

و من الدوافع الشخصية لاختيار هذا الموضوع صعوبته ، فقد اخترت خوض الصعاب واتخاذ الأسباب للارتقاء بالنفس وتحسين مداركها و الاستزادة من هذا العلم الشريف ، بالخوض في مصادره النصية و البحث في مسائله الخلافية ، و النقل عن أئمة المحققين و جهابذته المحررين ، و بالرغم من مشقة الجهد فقد هونه ما وجدت فيه من غرر الفوائد و درر القلائد مما كان سبباً في ضبط كثير من المسائل في هذا العلم .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقق جملة من الأهداف و الدوافع أهمها :

أولاً : البحث في أصل مسألة الاستدراك و الجذور الأولى لهذه الظاهرة من خلال تتبع مسألة ضبط الخلاف في القراءات و دراسة حركة التدوين و أثرها على حركتي القراءة و الإقراء .

ثانياً : إعطاء مفهوم دقيق لمسألة الاستدراك عند علماء القراءات و تتبع نشأة الظاهرة و أهم مراحلها .

ثالثاً : التنظير لمسألة الاستدراك من خلال تقديم دراسة وافية للظاهرة و ضبط أركانها و شروطها و أنواعها و أسبابها .

رابعاً : الوقوف على المنهج الفريد و المميز لعلماء القراءات و الأئمة المحققين في الاستدراك من خلال الدراسة المفصلة لبعض المسائل المستدركة و إعطاء نماذج تطبيقية لمسألة الاستدراك عند أهم المصنفين .

خامساً : تتبع مسألة العمل بالاستدراكات عند علماء القراءات و ضبط أهم القواعد المعتمدة منهم في استخراج المسائل المستدركة و الحكم عليها .

الدراسات السابقة و جديد البحث :

إن التنظير لمسألة الاستدراك هو أمر محدث بالنظر إلى كثير من المسائل المختلف فيها في علم القراءات ، و عليه لم أجد في حدود علمي - و الله أعلم - من نظر لمسألة الاستدراك ، و بحث في ماهيتها أو أركانها و أسبابها و أنواعها و غيرها من جوانب الموضوع ، إلا ما كان من بعض البحوث و المقالات في المنتديات العلمية و التي تعبر في أكثرها عن رأي أصحابها في بعض المسائل المستدركة دون الإحاطة بمباحث الموضوع و فروعها ، و إن كنت قد استفدت كثيراً من بعضها و اعتمدت بعضها في الدراسة .

و من الدراسات التي استعنت بها و استفدت منها استفادة كبيرة لحسنها و دقتها مما يعذر تجاهلها هي رسالة الدكتوراه للدكتور أحمد بن حمود الرويثي و الموسومة " بتنبهات ابن الجزري على أوهام القراء - جمعاً و دراسة - " والتي اهتم دارسها باستخراج كل الأخطاء التي نبه عليها ابن الجزري في مؤلفاته خاصة كتاب النشر ، و قد كان لتحديد معنى الاستدراك للدراسة في المعنى الخاص القائم على " الأوهام و الأخطاء الواقعة من النقلة من الرواة و المصنفين " جانب كبير في اتفاق الدراسات في كثير من المسائل التطبيقية للمسائل المستدركة ، و قد اعتمدتها كثيراً في استخراج هذه المسائل و مراجعتها من كتاب النشر و الزيادة على ما اعتمده الباحث عند دراستها بالعودة إلى ما أهمله من أقوال بعض المحققين من علماء القراءات خاصة المغاربة منهم كالصفاقي و العلامة القيجاطي و المنتوري .

كما استفدت كذلك من رسالة الدكتوراه للباحث: عبد الباقي بن عبد الرحمن السيبي و الموسومة بـ : " قواعد القراء في نقد القراءات القرآنية - دراسة نظرية تطبيقية " و هي دراسة تهتم بجانب نقد القراءات و هو معنى أعم

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

من الاستدراك ، و قد بينت ذلك في دراستي ، و استعنت بها في تحديد الفرق بين الاستدراك و النقد .

أما رسالة الماجستير و الموسومة — : " الاستدراكات على منظومتي الطيبة و الدرة - جمع و تحليل - " للباحث مصطفى مصطفى الحلوس ، فقد اجتهدت للحصول على نسخة منها و راسلت الباحث لأجل ذلك غير أنه رفض و اعتذر بحجة الطباعة ، فلم أتمكن من الاطلاع عليها .
أما عن جديد البحث ، فقد حرصت على :

- الدراسة التأصيلية للاستدراك من خلال الربط بين العرض التاريخي و التطور الحاصل في حركة التدوين في علم القراءات و سبل الاحتكام عند الاختلاف ، و البحث في الدوافع العلمية لنشأة هذا المسلك من التحقيق في المنقول .

- دراسة مسألة الاستدراك دراسة تفصيلية من خلال تحديد ماهيتها و أركانها و شروطها و أنواعها و أسبابها و العمل بها .

- إعطاء نماذج تطبيقية و أمثلة متعددة و دراستها دراسة تحليلية لاستخراج السبب المؤدي للاستدراك و تقسيمها و تصنيفها بحسب العلة فيها .

- جمع أقوال العلماء و المحققين من المستدركين في عدد من المسائل الخلافية و التقريب بينها و ضبط الراجح و المعمول به منها .

- استخلاص جملة من القواعد المعتمدة من المستدركين في الحكم على المسائل المستدركة ، و إعطاء نماذج تطبيقية عن ذلك .

المنهج المتبع : تنوعت و تعددت المناهج المتبعة في الدراسة بحسب فصولها و مباحثها ، و يمكن تحديدها في الآتي :

✓ **المنهج الوصفي :** و اعتمده في الدراسة التأصيلية لمسألة الاستدراك ، من خلال البحث التاريخي لأصل الظاهرة و جذورها و علاقتها بالاحتكام عند الاختلاف زمن النبي ن، و كذا العرض التاريخي لحركة التدوين و جهود علماء القراءات في ضبط القراءات و تمييز الصحيح من الشاذ و تمييز أهم المصادر النصية لعلم القراءات .

✓ **المنهج الاستقرائي والاستنباطي :** و اعتمده في الدراسة النظرية للمسألة من خلال استقراء نصوص العلماء في المسألة و استقصاء أهم آرائهم ، و استنباط أركان و شروط الاستدراك و كذا الأسباب و العلل المؤدية للاستدراك عليهم .

✓ **المنهج التحليلي** : واعتمده في الدراسة التطبيقية من خلال إعطاء نماذج تطبيقية للظاهرة ودراستها و تحليلها واستخلاص أهم القواعد المعتمدة عند المستدركين من العلماء .

✓ **المنهج المقارن** : واعتمده في أغلب مباحث الدراسة من خلال المقارنة بين النقول و المختلف فيه من نصوص العلماء ،وكذا عند دراسة وتحليل مسائل الاختلاف بينهم لتمييز الصحيح من المرذود و الراجح من المرجوح .

منهجية البحث : و سلكت فيه الخطوات الآتية :

- كتبت الآيات القراءانية بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم .
- خرجت ما ورد في الدراسة من الأحاديث و الآثار من مصادر السنة المعتمدة .
- ترجمت للأعلام الذين استشهدت بأقوالهم من المتقدمين و المتأخرين و كذا بعض المعاصرين ممن تيسر لي توفر ترجمتهم ،معتمدة في ذلك على مصادر هذا العلم من كتب التراجم القديمة و الحديثة ،وكذا بعض المواقع الخاصة للمعاصرين منهم ،و عدلت عن ترجمة كل المذكورين لكثرتهم و عدم الحاجة لذلك .
- عرفت ببعض المصطلحات الواردة في متن الدراسة مستخدمة الهوامش ،واعتمدت في أغلبها على التعريفين اللغوي و الاصطلاحي إن توفر .
- نقلت النصوص العلمية منسوبة لأصحابها و تجنببت الاختصار أو البتر في أغلبها لتفادي الفهم الخاطئ للنصوص و تمييز النص المنقول من الفهم و التحليل .
- وثقت كثيرا من نصوص العلماء من مصادرها الأصلية ،و اعتمدت النقل عنهم إلا فيما تعذر علي من المصادر فلجأت عندها للإحالة إلى المرجع المنقول عنه .
- وثقت نصوص العلماء من مصادرها مع الاختصار على ذكر المصدر و المؤلف عند أول ذكر له ،وإحالة ذكر معلومات النشر لفهرس المصادر و المراجع حتى لا أثقل الهامش بمعلومات يتكرر ورودها .
- كررت ذكر المصدر في الهامش الواحد و عدلت عن التعبير بالمصدر السابق و المرجع السابق إلا في بعض المواضع ،لصعوبة استحضار القارئ للمصادر و المراجع المقصودة لكثرتها .

الخطة الإجمالية للبحث : قسمت الدراسة إلى ستة فصول وهي :

الفصل الأول : و خصصته لتحديد معنى القراءات المقصودة من البحث ، و التفصيل في مسألة تواتر القراءات و آراء العلماء في ذلك و المعتمد عندهم من أقسام القراءات ، ثم انتقلت لدراسة كيفية ضبط الاختلاف في القراءات وطرق الاحتكام منذ نزول الوحي ، و كيفية الانتقال من الاختلاف في القراءات إلى التعدد في القراءات و الذي طبع بدايات التدوين .

الفصل الثاني : و درست فيه حركة التدوين في القراءات القرآنية ، و دور المصنفين في ضبط القراءات الصحيحة من الشاذة ، وكذا التطور الحاصل في مناهج المصنفين و مواد المصنفات في علم القراءات ، من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية اختلفت عن بعضها باختلاف مناهجها و أهم آثارها العلمية و أثر ذلك على حركتي القراءة و الإقراء ، و تحديد العلاقة بين هذا التطور و نشأة الاستدراك عند المصنفين و الدافع إليه .

الفصل الثالث : و خصصته للتظير لمسألة الاستدراك من خلال أربعة مباحث خصصت الأول منها للحديث عن ماهية الاستدراك بالتعريف به و تحديد معنييه العام و الخاص ، و أهم مرادفاته ، و علاقته بنقد القراءات ، ثم عقيبت بمبحث ثان لتحديد أركان الاستدراك و شروطه و علاقته بتواتر القراءات ثم تكلمت في المبحث الثالث عن نشأة الاستدراكات و حث المصنفين عليها و ألفاظها و آدابها و ختمت في المبحث الرابع بذكر أنواع الاستدراكات بحسب المعتبر فيها .

الفصلين الرابع و الخامس : و خصصتهما لأسباب الاستدراك، إذ قسمتهما إلى قسمين موزعة على الفصلين ، فالأول للأسباب الاختيارية و الثاني للأسباب النقلية ، و عززت الدراسة بكثير من النماذج التطبيقية بحسب كل علة من العلة .

الفصل السادس : و درست فيه مسألة العمل بالاستدراكات و المعتبر عند المحققين في الحكم على المسائل المستدركة ، ثم خلصت إلى أهم القواعد المعتمدة من قبل المستدركين و المعمول بها عندهم مع تطبيقها عند إمام المستدركين و خاتمة المحققين العلامة ابن الجزري .

ثم الخاتمة : و ضمننتها نتائج الدراسة و أهم توصيات البحث و مقترحاته .

مصادر البحث :

تعددت و تنوعت مصادر البحث بين المطبوع و المخطوط من مصادر علم القراءات و أمهات الكتب ، وكذا المسموع من بعض المحاضرات و الدروس لبعض الباحثين و الشيوخ من المعاصرين ، و كثير من المقالات و البحوث في المواقع و المنتديات العلمية .

- و من أهم مصادر علم القراءات المعتمدة في البحث كتاب النشر لابن

الجزري و جامع البيان و التيسير للداني و نظم الحرز للشاطبي .

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

- كما استفدت من كتب التوجيه ككتاب الكشف لمكي و الحجة لأبي علي الفارسي و غيرها .
- و استعنت بكتب التفسير كالبحر المحيط لأبي حيان و الدر المصون للسمين الحلبي و الجامع للطبري و جامع القرطبي ، و غيرها .
- و من كتب علوم القراءان كتاب الإتقان للسيوطي و البرهان للزركشي و غيرها .
- و من كتب الحديث و علومه كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني ، و من كتب الأصول كتاب روضة الناظر و جنة المناظر لابن قدامة المقدسي و إرشاد الفحول للشوكاني و غيرها .
- و من كتب الفقه كتاب الفتاوى لابن تيمية و الحاوي للفتاوى للسيوطي .
- و من كتب التاريخ البداية و النهاية لابن كثير و الكامل لابن الأثير و غيرها .
- و لم أهمل الاستفادة من كتب اللغة و معاجمها ، و كتب التراجم و الفهارس .

و في الأخير نسأل الله العلي الكبير أن يتقبل منا جهدنا هذا و يتجاوز عنا ما بدر فيه منا من زيغ أو زلل، أو سهو أو خلل ، و نأمل من فضل الله و نعمه أن يكرمنا بنعمة القبول فنكون قد أعطينا الموضوع جهده و حقه فيحل النفع به لكل من قرأه واطلع عليه واستعان به ، و الحمد لله أولاً و آخراً .

الفصل الأول :

معنى القراءات وأنواعها و مراحل نشأة الاختلاف فيها.

✓ المبحث الأول : معنى القراءات .

✓ المبحث الثاني : أركان القراءة الصحيحة و أنواع القراءات .

✓ المبحث الثالث : مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القرآنية و مصادره و طرق الاحتكام عند الخلاف .

تمهيد :

إن كون " القراءة سنة متبعة يتبعها الآخر عن الأول " تجعل فكرة الاستدراك على أئمة القراءات أمرا غير ممكن الحصول إذ الأمر محض رواية و لا مجال للاجتهاد فيه ، يقابل ذلك أن طبيعة القراءات القائمة على التعدد و الاختلاف يعطيها القابلية للاستدراك ، فلولا هذا التعدد و الكثرة ما استدرك على القراء و المصنفين لتعدد الطرق و الروايات مما يرجح فكرة وقوع الغلط الموجب للاستدراك ، و عليه فإن إثبات قيام القراءات على التعدد و الاختلاف هو بمثابة تمهيد لفكرة الاستدراك في علم القراءات ، وتوضيح إلى أن التعدد لا يتعارض مع تواتر القراءة سواء في حال الاتفاق أو في حال الاختلاف ، و عليه فإن العرض التاريخي و الوصفي لنشأة

القراءات و لمراحل ضبط هذا الاختلاف وكذا طريقة الاحتكام عند الخلاف بدءاً من زمن النبي ن و حتى بداية التدوين في علم القراءات هو بمثابة تأصيل للمسألة و بحث في الجذور الأولى لظاهرة الاستدراك .

المبحث الأول : معنى القراءات :

المطلب الأول : معنى القراءات لغة و اصطلاحاً :

الفرع الأول : القراءات: لغة : جمع قراءة والقراءة في اللغة مشتقة من مادة (ق ر أ) ، وهي مصدر للفعل قَرَأَ ، يقال : قَرَأَ يَقْرَأُ قُرْءَانًا و قِرَاءَةً ، فكل منها مصدر للفعل ، وهو على وزن " فِعَالَةٌ¹ " . ويستعمل لفظ قرأ في اللغة للمعاني التالية :

1. **الجمع و الضم :** أي جمع وضم الشيء إلى بعضه ، ومنه قولهم : " ما

قرأت هذه الناقة سلى قط وما قرأت جنينا قط " أي لم تضم رحمها على ولد ، وهو مصدر كالغفران والكفران .

2. **التلاوة :** و هي النطق بالكلمات المكتوبة ، ومنه قولهم : " قرأت

الكتاب " أي تلوته ، وسميت التلاوة قراءة لأنها ضم لأصوات الحروف في الذهن لتكوين الكلمات التي ينطق بها² .

الفرع الثاني : القراءات اصطلاحاً:

للعلماء عدة تعريفات للقراءات نذكر منها :

1 - ينظر : تاج العروس من جوهر القاموس : 1 / 363 ، ط : 1 ، دار التراث العربي .

2- ينظر : المعجم الوسيط : مادة ق ر أ ، 722/2 ، و معجم مقاييس اللغة : 5 / 79 ، مادة : (قرى) . ومعجم ألفاظ القرآن الكريم : مادة ق ر أ : 888/2 ، و لسان العرب : 5 / 3563 ، مادة (ق ر أ) .

1. تعريف الإمام الزركشي¹: " هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها ،من تخفيف وتنقيح وغيرها² ".
2. تعريف طاشكبرى زاده³: " هو علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة ...وقد يبحث فيه أيضا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات الغير متواترة الواصلة إلى حد الشهرة⁴ ".
3. تعريف الزرقاني⁵: " هو مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقراءان الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه ،سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها⁶ ".

4. تعريف ابن الجزري⁷: "هو علم بكيفية أداء كلمات القراءان واختلافها بعزو¹ الناقل² ".

1 - هو : الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي: من أعلام الفقه و الحديث و التفسير و أصول الدين ، توفي سنة 794 هـ . ينظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: 3/ 227-229 ، و الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة :ابن حجر العسقلاني: 3/ 397-398 ، و"شذرات الذهب : شهاب الدين عبد الحي الحنبلي : 8/ 572-573 .

2- البرهان في علوم القراءان : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي : 1/ 318 .

3- هو : أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير عصام الدين طاشكبرى زاده : مؤرخ تركي الأصل مستعرب ، تنقل في المدن التركية مدرسا للفقه و الحديث و علوم العربية ، توفي سنة 962 هـ . - ينظر ترجمته في : الأعلام : خير الدين الزركلي : 1/ 257 .

4 - مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، 2/ 6 .

5- هو : عبد العظيم الزرقاني : بضم الزاي ، من علماء الأزهر ، عمل مدرسا بكلية أصول الدين ، من كتبه مناهل العرفان في علوم القراءان، توفي بالقاهرة سنة 1367 هـ / 1948 م . ينظر ترجمته في : الأعلام : للزركلي : 4/ 30 .

6 - مناهل العرفان : محمد عبد العظيم الزرقاني : 1/ 336 .

7- هو : محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري : شيخ الإقراء في زمانه ، من حفاظ الحديث ، ولد و نشأ بدمشق ، وابتنى فيها مدرسة سماها : " دار القراءان " ، رحل إلى مصر مرارا و دخل بلاد الروم ، وولي قضاء شيراز و مات بها سنة 833 هـ له كتب عديدة في القراءات منها : النشر في

5. تعريف القسطلاني³ : " هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله و اختلافهم في اللغة و الإعراب ، والحذف و الإثبات ، و التحريك و الإسكان ، و الفصل و الاتصال ، و غير ذلك من هيئة النطق و الإبدال، من حيث السماع⁴ " .
- و قال أيضا : " علم يعرف منه اتفاقهم و اختلافهم في اللغة و الإعراب و الحذف و الإثبات و الفصل و الوصل من حيث النقل⁵ " .
- 6 . و وافق البنا الدمياطي⁶ الإمام القسطلاني في تعريف القراءات فقال : " هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، و اختلافهم في الحذف و الإثبات و التعريف و التسكين ، و غير ذلك من هيئة النطق و الإبدال ، و غيره من حيث السماع⁷ " .
- 7 . تعريف عبد الفتاح القاضي⁸ : " علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية و طريق أدائها اتفاقا و اختلافا مع عزو كل وجه لناقله¹ " .

- القراءات العشر ، و التمهيد و الطيبة و الدرة و....غيرها . - ينظر ترجمته في : الضوء اللامع : شمس الدين السخاوي : 255/9-260 ، و غاية النهاية : ابن الجزري : 217/2 - 220 ، و شذرات الذهب : 298/9-299 . و سيأتي ذكره في الفصل الثاني مع زيادة في التفصيل .
- 1 - من : " عزا ، يقال : عزا الخبر إلى صاحبه : أسنده إليه ، و عزاه إلى أبيه عزيا : أي نسبه " . ينظر : لسان العرب : مادة (عزا) : 52/15 .
- 2 - منجد المقرئين : محمد بن محمد بن الجزري : ت : عبد الحليم قابة ص : 17 .
- 3 - هو : الحافظ أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين القسطلاني الأصل ، ثم المصري الشافعي : الإمام الحجة الفقيه المقرئ المسند و لد في القاهرة في 12 ذو القعدة عام 815 هـ ، رحل إلى مكة و المدينة و عاش بهما زمنا ، ولي مشيخة مقام أحمد بن أبي العباس الحراز بالقرافة الصغرى ، كتب بخطه كتبا منها العقود السنوية في شرح المقدمة الجزرية في التجويد و شرحه على الشاطبية ، توفي ليلة الجمعة 8 محرم سنة 923 هـ . ينظر ترجمته في : الضوء اللامع : شمس الدين السخاوي : 103/2-104 . و الأعلام : 232/1 .
- 4 - لطائف الإشارات : شهاب الدين القسطلاني : 355/ 1 .
- 5 - لطائف الإشارات : 355 /1 .
- 6 - هو : أحمد بن عبد الغني الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبنا ، عالم بالقراءات ، توفي سنة 1117 هـ - ينظر : الأعلام : 240/1 .
- 7 - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : البنا الدمياطي : 67 .
- 8 - هو : عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي : عالم بارز في القراءات و علومها و العلوم الشرعية و العربية من شيوخه محمد الخضر حسين و محمد شلتوت ، عين رئيسا لقسم القراءات بكلية القرآن الكريم و الدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة ، له مؤلفات كثيرة في علم القراءات منها : البذور الزاهرة، و الوافي ، و الإيضاح ، و غيرها ، توفي في 15 محرم سنة 1403 هـ " ينظر ترجمته في : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي : 658-663 .

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في معنى القراءات :

الفرع الأول : مذاهب العلماء في القراءات :

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للقراءات ، يتضح لنا أن العلماء اختلفوا في معنى القراءات على مذهبين رئيسيين وهما :
المذهب الأول : يعتبر أن القراءات ذات مدلول واسع ، فهي تشمل الحديث عن ألفاظ القرآن المتفق عليها و المختلف فيها .
ومن أصحاب هذا المذهب : ابن الجزري² ، والقسطلاني³ و البنا الدمي⁴ وغيرهم .
المذهب الثاني : يرى أصحاب هذا الفريق أن مفهوم القراءات مقصور على ألفاظ القرآن المختلف فيها ، وهو قول الزركشي⁵ و الزرقاني⁶ و طاش كبرى زاده⁷ .

فالقائلون بأن القراءات هي ما اختلف فيه انطلقوا من مبدأ الفرق بين القراءات والقراءان فما اتفق عليه هو القراءان و ما اختلف فيه هو القراءات و يرد عليهم أن ما اختلف فيه كذلك منه ما يصح منه أن يكون قراءانا و منه ما لا يصح⁸ .

أما القائلون بأن القراءات هي ما اتفق و ما اختلف فيه على السواء فقد لوحظ أن أغلب هذه التعاريف ترجع في أصلها إلى تعريف ابن الجزري و لا تكاد تكون إلا شارحة أو مفصلة لما ذكره ابن الجزري رحمه الله تعالى .

الفرع الثاني : الرأي الراجح :

1 - البدور الزاهرة : عبد الفتاح القاضي : ص : 7.

2 - ينظر : منجد المقرئين : 17.

3 - ينظر : لطائف الإشارات : 1 / 355 .

4 - ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 67/1 .

5 - ينظر البرهان : 318/1 .

6 - ينظر : مناهل العرفان : 410/1 .

7 - ينظر : مفتاح السعادة : 6/2 .

8- ممن ذهب إلى هذا القول مكي بن أبي طالب القيسي و الزركشي و أبي شامة و ابن الجزري و نقل السخاوي أنه القول المختار عند أكثرهم . ينظر : النشر : 9/1 ، و الإبانة : 57-58 ، و المرشد الوجيز : 171-172 ، و جمال القراء 440/2 ، و أثرها في التفسير : محمد بن عمر بن سالم بازمول ، ص : 80 .

ذكر الدكتور بازمول¹ أن تعريف القراءات تعريفا شاملا مانعا لا يحتمل دخول غيره فيه ، ينبغي أن يشتمل على ثلاث عناصر وهي :

1. مواضع الاختلاف في القراءات .
2. النقل الصحيح سواء كان متواترا أم أحادا .
3. حقيقة الاختلاف بين القراءات² .

والمعنى أن يشتمل التعريف على ذكر أن القراءات هي ما اختلف فيه وما اتفق فيه على السواء ، وأن يذكر فيه العزو أو النقل كونه الأصل في القراءات ، وأن يبين فيه مواضع الاختلاف في القراءات كاختلافهم في اللغة والإعراب ، والحذف والإثبات والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال وغير ذلك ، وعليه فقد رجح بازمول تعريفي الإمام القسطلاني و عبد الفتاح القاضي .

غير أن المتأمل لتعريف الإمامين يجد أنهما لا يختلفان عن تعريف ابن الجزري ، بل إن القسطلاني ذكر في كتابه تعريفا ثالثا للقراءات هو تعريف ابن الجزري³ ، كما أن تعريف ابن الجزري لا يخلوا من العناصر الثلاث التي ذكرها بازمول لكن مع بعض الاختصار و الإجمال الذي يميز الحدود و التعاريف و عليه أرى ترجيح تعريف ابن الجزري للقراءات على غيره من التعاريف و الله أعلم .

الفرع الثالث : المعنى المراد بالقراءات في البحث:

إن المعنى المراد بعلم القراءات في البحث هو المعنى العام، ذو الدلالة الواسعة و الذي ذكره العلماء في تعريفهم للقراءات، أي أنه :

" العلم الذي يبحث في كيفية أداء كلمات القرآن الكريم اتفاقا و اختلافا مع عزو كل خلاف لناقله من الأئمة القراء " ⁴ .

غير أنه جرى إطلاق لفظ القراءات كذلك على معنيين متغايرين فتارة " يطلق لفظ القراءات و يراد به العلم المشهور كمعرفة القراء من الصحابة و من بعدهم و كتب القراءات و أسماء مؤلفيها إلى غير ذلك مما يسمى بعلم الدراية ، و يطلق تارة أخرى و يراد به أوجه الخلاف في اللفظة القراءانية

¹- هو : محمد بن عمر بن سالم بازمول : دكتور في القراءات وبعض العلوم الشرعية صاحب كتاب " القراءات و أثرها في التفسير و الأحكام .

²- القراءات و أثرها في التفسير : بازمول ص : 83 .

³- ينظر : لطائف الإشارات : 1 / 170 .

⁴ - هذا التعريف للشيخ : عبد الفتاح القاضي . ينظر : البدور الزاهرة : 7 .

من حيث النطق بها وهو ما يسمى بعلم الرواية ، و الضابط في التمييز بين المفهومين هو السياق " 1 .

و لأن علم القراءات يعتمد على الطريقتين في النقل ، الرواية و الدراية .

فالرواية هي : " نقل عملي يقوم على الرؤية² و السماع³ و العرض⁴ " .

1- ينظر : علم القراءات نشأته و أطواره أثره في العلوم الشرعية : نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل : ص : 27 .

2 - الرؤية : اختلف في اشتراط الرؤية عند المحدثين و هي عندهم من الصيغ التي تحتمل اللقيا و المعاصرة و اختلفوا فيها هل تفيد السماع أم لا ، فقبلها بعضهم وردها بعضهم كأبي زرعة و أبي حاتم و أحمد و ذكر أن الرؤية عندهم لا تكفي في ثبوت السماع ، و أن السماع لا يثبت بدون التصريح به ، و حكى ابن رجب التوسعة عند البخاري فالمعتبر عندهم أحد الأمرين إما السماع و إما اللقاء و قد أثبت البخاري السماع لبعض الرواة بحصول الرؤية . ينظر : موقف الإمامين البخاري و مسلم من اشتراط اللقيا و السماع في السند المعنعن بين المتعاصرين : خالد منصور عبد الله الدريس : 108-109 .

أما في القراءة : فلا تشترط الرؤية إلا في بعض الأحكام المتعلقة بالأداء كالروم و الإشمام و غيرها ، أما عموم القراءة فتصح من غير رؤية الشيخ للطالب و المعتبر هو السماع ، و قد ثبتت القراءة من وراء حجاب ، و إقراء الضير ، و غيرها .

3 - السماع : عند المحدثين من طرق التحمل ، و صورته أن يقرأ الشيخ ، و يسمع الطالب ، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو من كتابه ، و سواء سمع الطالب ، و كتب ما سمعه ، أو سمع ولم يكتب ، و هي أعلى طرق التحمل عند الجماهير ، و سواء جماعة من الحجازيين مع العرض " . ينظر : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و السماع : القاضي عياض اليحصبي : 69 - 70 .

أما في القراءة فيطلق على السماع من لفظ الشيخ القارئ ، و قد كان النبي ن يسمع الصحابة القرآن الكريم ، و من الأدلة الصريحة الصحيحة في ذلك قول عمر بن الخطاب في قصته مع هشام بن حكيم للنبي ن : إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها" . ينظر : بحث : طرق تحمل القراءات و نقلها عند المقرئين : محمد بن زين العابدين رستم : بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمتخصصين في القراءات ، نواكشوط ، 10-11 يونيو 2010 م ،

<http://vb.tafsir.net/tafsir26979/#.Vs7xytLhCt8>

4- العرض : أو القراءة على الشيخ ، قال القاضي عياض : " و سواء كنت أنت القارئ ، أو غيرك و أنت تسمع ، أو قرأت في كتاب أو من حفظ ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه ، أو يمسك أصله " . الإلماع : 70 .

"والأكثر على تسويته مع السماع ، روي عن علي بن طالب و ابن عباس قولهما : قراءتك على العالم كقراءته عليك " - ينظر : ص : 71 .

هذا معنى العرض عند المحدثين ، قال ابن القاضي : "و أكثر المحدثين يسمونه عرضاً لأن القارئ يعرض ما يقرأه على الشيخ كما يعرض القراءان على إمامه " . ص : 71 .

بينما **الدراية**: "نقل علمي يقوم على النص و التأصيل¹ و التقييد² و القياس³ .

وعليه قيل أن " الدراية هي النقل النصي للرواية"⁴ .
يقول الإمام الداني⁵ رحمه الله تعالى : " و العلم فطنة و دراية أكد منه سماعا و رواية ، فللدراية ضبطها و نظمها ، و للرواية نقلها و تعلمها"¹ .

، أما في القراءة فيطلق العرض و يراد به " قراءة الطالب على الشيخ و عرض القارئ على المقرئ " ، و هو سنة النبي ن فقد عرض القراءان على جبريل ، و أمر بالعرض على أبي رضي الله عنه كما ثبت في الصحيح. ينظر : مجلة البحوث الإسلامية : بحث : طرق تحمل الحديث : عدد 70 ، ص : 352 .

قال رسول الله ن لأبي « إن الله يأمرني أن أعرض القرآن عليك ، فقال : أسماني لك ربك ؟ قال : نعم فقال أبي : + قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ _ [يونس 58] . ينظر : فضائل القراءان : أبو عبيد القاسم بن سلام : 358 .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام " : معنى هذا الحديث عندنا أن رسول الله ن إنما أراد بذلك العرض على أبي أن يتعلم منه القراءة و ينتبث فيها ، وليكون عرض القرآن سنة ، و ليس هذا على أن يستذكر النبي ن منه شيئاً بذلك العرض " . فضائل القراءان : 359 .

و العرض على الشيوخ هو المقدم عند القراء ، وإنما كان مقدماً عندهم ؛ لأنه يلاحظ فيه كيفية الأداء من تجويد الحروف ، فليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته و بتقديم العرض على السماع أخذ بعض العلماء و المحدثين قال مالك رحمة الله تعالى : " قراءتك علي أصح من قراءتي عليك " . ينظر : الإلماع / 70 .

قال موسى بن داود : " القراءة أثبت من الحديث ، وذلك أنك إذا قرأت علي شغلت نفسي بالإنصات لك و إذا حدثتك غفلت عنك " . ينظر : الإلماع / 70 .

1 - لغة: تَأْصِيلُ الشَّيْءِ : جَعْلُهُ ذَا أَصْلٍ ثَابِتٍ ، وَ أَصْلُهُ عِلْمًا يَأْصُلُهُ أَصْلًا ، مِنْ الْأَصْلِ ، بِمَعْنَى أَصَابِ أَصْلِهِ وَ حَقِيقَتِهِ " ينظر : تاج العروس : مادة (أصل) ، 451 / 27 ، و محيط المحيط : 11 .

اصطلاحاً : يطلق الأصل عند الفقهاء و الأصوليين على الراجح بالنسبة إلى المرجوح ، و على القانون و القاعدة و على الدليل ، و على ما يبني عليه غيره ، و على المحتاج إليه ، و على ما هو الأولى أو الكثير ، و على المتفرع عليه و على الحالة القديمة " محيط المحيط : 11 .

2 - لغة: قَعَّدَ يُقَعِّدُ ، تَقْعِيدًا ، فَهُوَ مُقَعَّدٌ ، وَ الْمَفْعُولُ مُقَعَّدٌ ، قَعَّدَ الْقَاعِدَةَ : وَضَعَ لَهَا أُصُولَهَا " .
اصطلاحاً : هو وضع القاعدة و تطلق القاعدة في الاصطلاح على الأصل و القانون و المسألة و الضابط و المقصد ، و تعرّف بأنها أمر كلي منطبق على جميع جزئياته " ينظر : محيط المحيط : (مادة قعد) 747 .

3 - سيأتي تعريفه ، ينظر ص : 328-329 .

4- ينظر : مقال : الدراية حاكمة على الرواية : د محمد خليل الزروق- الموقع :

<http://www.tafsir.net/vb/tafsir16455/#ixzz28VaBkDQ9>

5 - هو : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الأموي مولاهم القرطبي الداني بن الصيرفي : أستاذ الأستاذين و شيخ مشايخ المقرئين ، له مؤلفات كثيرة في القراءات منها التيسير و الجامع ، توفي الداني بدانية سنة أربع و أربعين و أربعمائة من الهجرة (444هـ). ينظر ترجمته : معرفة القراء الكبار : 461/1 ، و غاية النهاية : 447-449 / 1 ، و نفح الطيب : 429/1 ، و

ويقول الإمام مكي بن أبي طالب القيسي²: " فنقل القرآن فطنة ودراية أحسن منه سماعاً ورواية .
قال : فالرواية لها نقلها ، والدراية لها ضبطها وعلمها.... فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية وجبت له الإمامة ، وصحت عليه القراءة ، إن كان له مع ذلك ديانة³ ."
مما سبق يتبين أن النقل في القراءات يُعتمد فيه على طريقين اثنين ، الأول الرواية وهو النقل السماعي للقراءات ، وهو نقل يعتمد على التلقي والمشاهدة من خلال صيغ التحمل المختلفة كالسماع والعرض وغيرها ، والطريق الثاني وهو الدراية ويقصد به النقل النصي للمسموع أو هو ما نقل إلينا من نصوص وقواعد جمعت القراءات ، ودونها المصنفون والعلماء في المظان المختلفة ، وهو نقل يعتمد فيه على التقييد والتأصيل والقياس .
و عليه فإن بحثي هذا سيتناول الاستدراكات عند علماء القراءات بشقيه ، أي ما ثبت منه من طريقي الرواية والدراية .

المبحث الثاني: أركان القراءة الصحيحة و أنواع القراءات :

سير أعلام النبلاء : 80 / 18 ، و تذكرة الحفاظ : محمد بن أحمد الذهبي : 1120/3 - 1121 . و سيأتي ذكره في الفصل الثاني مع زيادة تفصيل . **ينظر : ص : 144 فما فوق .**
¹ التحديد في الإتقان والتجويد : أبو عمرو الداني : ت : غانم قدوري : 67 .
² - هو : مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي ، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي : إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء والمجودين ، ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة من الهجرة ، ترك مكي للمكتبة القرآنية والعربية عدة مصنفات مفيدة بلغت أكثر من ثمانين مصنفا ، توفي مكي في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (437 هـ) . ينظر ترجمته : غاية النهاية : 309/2 - 310 ، و معرفة القراء الكبار : 394/1 - 395 ، و فيات الأعيان : 274/5 ، و بغية الوعاة : 298/2 ، و معجم حفاظ القراءان : 406 / 2 - 409 . و سيأتي ذكره في الفصل الثاني مع زيادة تفصيل . **ينظر ص : 139 فما فوق .**
³ - الرعاية لتجويد القراءة و تحقيق لفظ التلاوة : مكي بن أبي طالب القيسي : 89-90 .

تنقسم القراءات القرآنية إلى أقسام متعددة تختلف عن بعضها البعض من جهتي النقل و القبول ، فمن جهة النقل تنقسم القراءات القرآنية إلى قراءات متواترة و صحيحة و شاذة ، أما من جهة القبول فتتنقسم إلى قراءات مقبولة يعمل بها و قراءات غير مقبولة ، ولا يعمل بها ، و يلاحظ أن كلا التقسيمين يعتمد على توفر مجموعة من الشروط و الضوابط ، و وضعها العلماء للحكم على القراءات القرآنية ، وتسمى هذه الشروط تارة بأركان القراءة الصحيحة و تارة أخرى بضابط قبول القراءة .

المطلب الأول : أركان القراءة الصحيحة أو ضابط قبول القراءة :

الفرع الأول : الفرق بين الركن و الضابط :

اختلفت تسمية العلماء لهذه الأركان رغم اتفاقهم عليها ، فسامها بعضهم أركانا للقراءة الصحيحة كالإمام الداني و مكى بن أبي طالب القيسي و الجعبري¹ و سماها البعض الآخر بالضابط كالزرقاني² ، و الظاهر أن المراد بالضابط اجتماع الأركان الثلاثة³ ، ذلك أن ابن الجزري استعمل اللفظين معا ، فذكر في مقدمة كتابه النشر في القراءات العشر أركان القراءة الصحيحة مستعملا لفظ الركن فقال: "... فقام جهابذة الأمة و صناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد ، وبينوا الحق المراد و جمعوا الحروف و القراءات ، و عزوا الوجوه و الروايات ، و ميزوا بين المشهور و الشاذ ، و الصحيح و الفاذ ، بأصول أصلوها ، و أركان فصلوها ..."⁴.

و قوله أيضا : "ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة"⁵.

1 - هو : برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري : و لد سنة 640 هـ ، عالم بالقراءات ، من فقهاء الشافعية ، ينسب لجعبر ، و هي قلعة على الفرات ، تعلم ببغداد و دمشق ، و استقر بفسطاطين إلى أن مات ، له نحو مائة كتاب ، أكثرها مختصرات ، منها شرحه على الشاطبية " كنز المعاني " ، و رسالة في أسماء الرواة المذكورين في الشاطبية ، توفي سنة 732 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 1 / 25-26 ، و معرفة القراء الكبار : 718/2 .

2 - مناهل العرفان : 1 / 340 .

3 - لا يختلف المعنى عند الأصوليين ذلك أنهم يعرفون الركن بـ : " ماهية الشيء ، أي جميع الأجزاء ، و قد يراد به ما يدخل في الشيء أي بعض الأجزاء " - ينظر : كشف اصطلاحات العلوم و الفنون : محمد علي التهانوي : 1 / 872 .

و يعرف الضابط بـ : " حكم كلي ينطبق على الجزئيات " . 2 / 1110 .

4 - النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد بن الجزري : 1 / 15 .

5 - النشر : 1 / 15 .

ثم أشار إلى الأركان الثلاثة مجتمعة بلفظ الضابط عند حديثه عن ركن موافقتها للغة العربية و لو بوجه فقال: "و قولنا في الضابط و لو بوجه نريد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيح... " ¹ .

كما أن أبا شامة² ذكر لفظ الضابط مرادفا لاجتماع الأركان الثلاث فقال: "...بل قد روى عنهم ما يطلق عليه ضعيف و شاذ بخروجه عن الضابط المذكور باختلال بعض الأركان الثلاثة"³ .

كما قال أيضا: " فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء السبعة و يطلق عليها لفظ الصحة، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط و حينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، فإن الاعتماد على اجتماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه... " ⁴ .

و قد جمع ابن الجزري الأركان الثلاثة في نظمه الطيبة فقال :

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ⁵ .

الفرع الثاني : التواتر أو صحة السند :

وهو أول ركن و أهم شرط في قبول القراءة و الحكم عليها بالصحة أو الشذوذ و يعد الإمام الطبري⁶ أول من ذكر هذا الركن كشرط في قبول القراءة، فقد نقل عنه مكي في كتابه الإبانة أنه اشترط ركنين اثنين لصحة القراءة و هذين الركنين

¹ - النشر : 16 /1 .

² - هو : شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة : أصله من القدس ومولده في دمشق ، و ولي بها دار الحديث الأشرفية ، من مؤلفاته شرح الشاطبية إبراز المعاني ، توفي سنة 665 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 330/1-331 ، و معرفة القراء الكبار : 641/2 .

³ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز : شهاب الدين عبد الرحمن أبي شامة المقدسي : ص : 134 .

⁴ - المرشد الوجيز : ص : 135 .

⁵ - متن طيبة النشر : ت : محمد تميم الزغبى : 32 .

⁶ - هو : عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي ، أبو معشر الطبري القطان : من الثقات المشهورين ، وصاحب المؤلفات النافعة المفيدة . فقد ألف كتاب التلخيص في القراءات الثمان و كتاب سوق العروس فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق ، توفي أبو معشر الطبري بمكة المكرمة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (478 هـ) . ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : 435/1 ، و غاية النهاية : 360 /1 ، و شذرات الذهب : 358/3 ، و معجم حفاظ القراءن : 2 / 396 - 405 . و سيذكر في الفصل التالي مع زيادة تفصيل . ينظر ص : 151-153 .

هما: "صحة السند و موافقة خط المصحف¹ "، ثم تبعه بعدها كثير من العلماء، و نصوا بدورهم على أركان القراءة مع زيادة ركن ثالث، كالإمام ابن مجاهد² و ابن خالويه³ و المهدي⁴ و الداني و غيرهم، غير أنهم اختلفوا في هذا الركن إلى فريقين اثنين، فريق اشترط التواتر و فريق آخر قال بالاكْتفاء بصحة السند، و احتج كل فريق بحجج:

الفريق الأول: أو القائلون بشرط التواتر:

والتواتر: هو نقل جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من أول السند إلى منتهاه، من غير تعيين للعدد⁵.

واحتج أصحاب هذا القول بكون القراءات قرءان، و القراءان لا يثبت إلا من طريق التواتر، و هذا القول هو قول جمهور أهل العلم، قال النووي⁶ في شرحه للطيبة: " القراءان عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، و كل من قال بهذا الحد اشترط التواتر... و حينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح لذلك جماعات، كابن عبد البر⁷، و ابن عطية¹ و النووي²، و الزركشي، و السبكي³

1 - ينظر: الإبانة: ص: 52 .

2 - هو: أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد: كبير العلماء بالقراءات في عصره، من أهل بغداد، كان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطنا جوادا، له كتب في القراءات منها كتاب السبعة، توفي سنة: 324هـ. ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 1/ 139 و الأعلام: 1/ 261. و سيأتي الحديث عنه مع زيادة تفصيل في الفصل التالي. ينظر ص: 106 فما فوق.

3 - هو: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله: لغوي من كبار النحاة، أصله من همدان، و انتقل إلى الشام، كانت له مجالس مع المتنبي، و عهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده، له مؤلفات كثيرة منها مختصر شواذ القراءان، توفي سنة 370 هـ. ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 1/ 215، و الأعلام: 2/ 231.

4 - هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي التميمي: مقرئ أندلسي أصله من القيروان و رحل إلى الأندلس له كتب كثيرة منها التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، توفي سنة 440هـ. ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 1/ 86، و معرفة القراء الكبار: 1/ 338، الأعلام: 1/ 148.

5 - بهجة النظر: أبو الحسن السندي الصغير: ت: غلام مصطفى القاسمي السندي: ص: 14-15.

6 - هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، المحب أبو القاسم بن الفاضل: الشمس النويري، الميموني القاهري المالكي، يعرف بأبي القاسم النويري، تلميذ ابن الجزري، لقيه بمكة و تلا عليه العشر، برع في الفقه و الأصول، و النحو و الصرف، و العروض، له مؤلفات كثيرة منها شرحه للطيبة، توفي سنة بمكة ضحى يوم الاثنين، رابع جمادى الأولى سنة 857هـ. ينظر ترجمته في: الضوء اللامع: 9/ 246، و الأعلام: 7/ 48.

7 - هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي: ولد سنة 368هـ، صاحب التصانيف الفائقة / من كبار حفاظ الحديث، يقال له حافظ المغرب،

و الإسنوي⁴ ، و الأذري⁵، و على ذلك أجمع القراء و لم يخالف المتأخرين ، إلا مكي و تبعه بعضهم⁶ .
و به قال الإمام الغزالي⁷ ، وابن قدامة⁸ ، و ابن الحاجب⁹ ، و الجعبري¹ و ذكر الصفاقسي² أنه مذهب الأصوليين و فقهاء المذاهب الأربعة و المحدثين و القراء³ .

من مؤلفاته " التمهيد لما في الموطأ من أسانيد " ، توفي سنة : 463هـ . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 154/18-163 ، و الأعلام : 240/8 .

1 - هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة، عارف بالأحكام والحديث، له شعر، ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش المثلثين ، له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " ، وتوفي بلورقة ، قيل في تاريخ وفاته سنة 541 هـ و 546هـ . ينظر ترجمته في : نفح الطيب : 593 /1 ، و الأعلام : 282/3 .

2 - هو : محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني الشافعي: كان إمامًا بارعًا حافظًا أمارًا بالمعروف وناهياً عن المنكر، تاركًا للملذات ولم يتزوج، أتقن علومًا شتى، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية له تصانيف كثيرة منها : تهذيب الأسماء واللغات ، والمنهاج في شرح مسلم، ومختصر أسد الغابة في معرفة الصحابة وغيرها، توفي سنة : 676هـ . ينظر ترجمته في : طبقات الشافعية: 165/5، و الأعلام : 150-149/8 .

3 - هو : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي: فقيه شافعي أصولي مؤرخ وهو شقيق بهاء السبكي. يلقب بقاضي القضاة تاج الدين. ولد بالقاهرة ثم رحل إلى دمشق مع والده الذي كان عالمًا فاضلاً، وهناك تلقى العلم عن كبار علماء دمشق، انتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام ، له مؤلفات كثيرة منها: شرح مختصر ابن الحاجب، توفي بدمشق سنة : 771هـ . ينظر ترجمته في : البداية و النهاية : 32 /12، و الأعلام : 184/4 .

4 - هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين :فقيه أصولي من علماء العربية ، ولد بإسنا و قدم القاهرة سنة 721هـ ، من كتبه الأشباه و النظائر و المبهمات على الروضة توفي سنة : 772هـ. ينظر ترجمته في : البدر الطالع : 352/1، و الأعلام : 344/3 .

5 هو :أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هاشم النهدي الأذري :من أهل درعات ، أحد الثقات ، محدث ، ارتحل وسمع بمصر من يحيى بن أيوب و مقدم بن داود و النسائي ، توفي سنة : 344هـ . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء :محمد بن عثمان الذهبي : 478-479/15 ، .

6 - نقلا عن : إتحاف فضلاء البشر : ص: 6 .

7 -المستصفى من علم الأصول : أبو حامد محمد الغزالي : 10/2- 11 .

و الغزالي هو : محمد بن محمد بن محمد بن الغزالي الطوسي أبو حامد: فقيه متصوف ، متفلسف " . ينظر : الأعلام : 22 /7 .

8 - روضة الناظر و جنة المناظر : ابن قدامة المقدسي : 269-270 /1 .

و ابن قدامة هو : عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي أبو محمد موفق الدين : فقيه من أكابر الحنابلة ، ولد سنة 540هـ و توفي سنة : 620هـ . ينظر: الأعلام : 67/4 .

9 - منتهى الوصول و الأمل في علمي الأصول و الجدل : ابن جمال الدين أبو عمر بن الحاجب : 64 .

وممن قال باشتراط التواتر من الأئمة القراء الإمام أبو القاسم الصفراوي⁴، و الإمام الداني، و أبو القاسم الهذلي⁵، و أبو الحسن السخاوي⁶ و غيرهم من كبار القراء⁷. و رد أصحاب هذا الفريق القول باشتراط صحة السند دون التواتر و اعتبروه خلاف الإجماع و ما تلقته الأمة بالقبول، و بأنه قول محدث . قال الصفاقسي: " أن التواتر شرط في صحة القراءة ، و لا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر... و هذا القول - أي القول بصحة السند - قول محدث لا يعول عليه و يؤدي إلى تسوية غير القراءان بالقراءان⁸ ". و قال النويري: " عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين و غيرهم¹ ".

- و ابن الحاجب هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بين يونس أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب: فقيه مالكي من كبار علماء العربية و الأصول (570 / 646 هـ) . الأعلام : 211/4 .
- 1- ينظر : القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب : عبد الفتاح القاضي : ص: 9 .
- 2- هو : علي بن محمد بن سالم ، أبو الحسن الصفاقسي : مقرئ من فقهاء المالكية من أهل صفاقس ، رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق ، فأخذ من علماء كثيرين ، دون أسماءهم في فهرسته ، و عاد إلى صفاقس فألف كتباً منها : غيث النفع في القراءات السبع ، و تنبيه الغافلين ... ، توفي سنة 1643 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 14/5 .
- 3- ينظر : غيث النفع : علي النوري الصفاقسي :ت: أحمد محمود الحفيان : ص: 14 .
- 4- هو : جمال الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن الحسين بن حفص بن الصفراوي : نسبة إلى الصفراء التي عند بدر الإسكندري الفقيه المالكي شيخ المقرئين ، برع في القراءات ، و ألف فيها كتاب " الإعلان " ، و تفقه به أهل الثغر ، حدث بالثغر ، و بالمنصورة ، و بمصر ، كان من جلة العلماء ، خرج لنفسه مشيخة ، توفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة 636 هـ . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 41 / 23 - 42 .
- 5- هو : يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي البسكري المغربي: متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، كان ضريرا ، من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير، رحل إلى أصبهان و بغداد، و قرره نظام الملك مقرئاً في مدرسته بنيسابور (سنة 458) فاستمر إلى أن توفي. من كتبه «الكامل» في القراءات، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ 365 شيخاً من آخر ديار الغرب إلى باب فرغانة ، توفي سنة : 465 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 2/ 397 ، و الأعلام : 242/8 .
- 6- هو : علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين: عالم بالقراءات و الأصول و اللغة و التفسير، وله نظم. أصله من صخا بمصر، سكن دمشق، و توفي فيها ، و دفن بقاسم - يون ، من كتبه: جمال القراء و كمال الإقراء ، " شرح الشاطبية " ، وهو أول من شرحها، وكان سبب شهرتها ، توفي سنة 643 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية 568/1 ، و بغية الوعاة : 349 ، و الأعلام : 333/4 .
- 7- شرح طيبة النشر : أبو القاسم محمد بن محمد النويري : 1 / 122-129 .
- 8- غيث النفع : ص: 14 .

الفريق الثاني : أو القائلون بصحة السند :

و صحة السند هي : أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذ به بعضهم².

و يرد أصحاب هذا القول على الفريق الأول القائلين بالتواتر ، بأنه لا يشترط في ثبوت القراءة التواتر ، وإنما يكفي بصحة السند و اشتهاار القراءة و تلقي الأمة لها بالقبول مما يكسبها قوة تغني عن اشتراط التواتر ، يقول الإمام ابن الجزري عند ذكره لأقسام القراءة الصحيحة : " و أما القراءة الصحيحة فهي على قسمين :

الأول : ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية و الرسم ،... و هذا على ضربين ، ضرب استفاض نقله و تلقاه الأئمة بالقبول ، كما انفرد به بعض الرواة و بعض الكتب المعتمدة ، أو كمراتب القراء في المد و نحو ذلك ، فهذا صحيح مقطوع به... و هذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة و إن لم يبلغ مبلغها³ .

و يعد هذا القول آخر أقوال الإمام ابن الجزري ذلك أنه كان يقول بالتواتر ثم عدل عنه إلى صحة السند لأنه مذهب السلف و الخلف ، جاء في النشر : " ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول - أي التواتر - ثم ظهر فساده و موافقة أئمة السلف و الخلف⁴ " .

واستدل ابن الجزري على أن هذا القول هو قول السلف بكلام مكي في كتابه الإبانة عند ذكره لأقسام القراءات ، حيث قال : " و إنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده و استقام وجهه في العربية ، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفا مفترقين أو مجتمعين ،

¹ - نقلا عن : إتحاف فضلاء البشر : ص: 6 .

² - النشر : 13 / 1 .

³ - منجد المقرئين : ص: 40 .

⁴ - النشر : 18 / 1 .

فهذا الأصل الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف ، فاعرفه و ابن عليه¹ .

وقال أيضا عند وصفه للقراءة الصحيحة : "... قسم يقرأ به اليوم و ذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبي⁸ ، و يكون وجهه في العربية التي نزل بها القراءان سائغا و يكون موافقا لخط المصحف ، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ به و قطع على مغيبه و صحته و صدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جده² " .

و قد أشكل على بعض المتأخرين استعمال الإمام مكي للفظ الثقات بصيغة الجمع في القول السابق ، و عدوه بمعنى التواتر الذي يقابل الأحاد ، و رأو في كونه لا يجيز أخذ القراءان بأخبار الأحاد دليلا على كونه يشترط التواتر لقبول القراءة³ . غير أن هذا القول بعيد عن الصواب ، ذلك أنه يعارض صريح قوله في النص الأول كما أنه لو كان صحيحا لما استدل به ابن الجزري مع القائلين بصحة السند⁴ .

و ممن نحى هذا المنحى أيضا الإمام أبو شامة المقدسي فقد جاء في كتابه المرشد : " و قد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين و غيرهم من المقلدين ، أن القراءات السبع كلها متواترة ، أي كل فرد فرد ما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة قالوا : و القطع بأنها منزلة من عند الله تعالى و واجب ، ونحن بهذا نقول و لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق و اتفقت عليه الفرق من غير تكبير له مع أنه شاع و اشتهر و استفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها⁵ " .

1- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب القيسي : 67 .

2- الإبانة : ص : 39 .

3- صفحات في علوم القراءات : عبد القيوم بن عبد الغفور السندي : ص : 52 .

4- ذكر الدكتور عبد الحليم قابة مجموعة من الأدلة على كون هذا القول غير صحيح منها : "

1. صراحة عبارته بصحة السند في النص الأول ، والصريح مقدم على غيره مما يحتمل أكثر من وجه .

2. أن استعمال مكي للفظ الثقات ليست صريحة في التواتر بل هي محتملة له و لغيره فلا تقوى على معارضة صريح عبارته في النص السابق .

3. أنه لو كان يقصد بالقسم الأول من القراءات المتواتر لا اعتراض عليه بنقص قسم وهو ما صح سنده عن الأحاد و لم يخالف خط المصحف" . ينظر : القراءات القرآنية تاريخها ، ثبوتها ، حجيتها : عبد الحليم قابة : 164-165 .

5- المرشد الوجيز : ص : 135-136 .

و قال أيضا في معرض رده على الإمام البغوي¹ : " و لا يلزم في ذلك تواتر ، بل تكفي الأحاد الصحيحة مع الاستفاضة و موافقة المصحف و عدم المنكرين لها نقلا و توجيهها من حيث اللغة و الله أعلم² ."

و احتج أصحاب هذا الفريق على صحة السند بقولهم أنه " إذا ثبت التواتر لا يحتاج فيه إلى الركنين السابقين من الرسم وغيره إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي³ و جب قبوله و قطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه و إذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف لانتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم³ ."

قال الطاهر بن عاشور⁴: وهذه الشروط الثلاثة هي شروط قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ن بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ن ولكنها لم تبلغ حد التواتر فهي بمنزلة الحديث الصحيح و أما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية و يغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف عليه⁵.

القول الراجح :

إن الدارس للقولين يجد أنه لا فرق بينهما و أن محل الخلاف بينهما لفظي و فقط ، ذلك أن القائلين بصحة السند لم يكتفوا بالصحة فقط و إنما اشترطوا كذلك مجموعة من الشروط و القرائن التي يلزم توفرها معه كالشهرة و الاستفاضة مما يكسب القراءة قوة القطع و يصيرها في حكم المتواتر⁶.

1 - هو : الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، البغوي الشافعي : الملقب بركن الدين، وبمحيي السنة ، محدث فقيه مفسر، تفقه على القاضي حسين بن محمد شيخ الشافعية، وسمع منه، وغيرهم ، كان سيداً إماماً عالمًا علامة، زاهداً قانعاً باليسير ، من مصنفاته المفيدة: شرح السنة، وهو كتاب عظيم في بابه لا يستغني عنه طالب علم، و معالم التنزيل ، و التهذيب في فقه الشافعية، وغيرها، توفي سنة 510 هـ . ينظر ترجمته في : وفياء الأعيان : 1/145 ، و الأعلام : 2/259 .

2- المرشد الوجيز : ص : 145 .

3- ينظر : النشر : 1 / 18 .

4 - هو : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي : رئيس المفتين المالكيين بتونس و شيخ جامع الزيتونة و فروعه بتونس ، عين عام 1932 م شيخاً للإسلام عند المالكية ، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق و القاهرة ، له مصنفات من أشهرها تفسيره التحرير و التنوير و مقاصد الشريعة الإسلامية و غيرها ، توفي سنة 1393 هـ / 1973 م " . ينظر : ترجمته في : الأعلام : 6/174 .

5- تفسير التحرير والتنوير : 1 / 53 .

6- ينظر : القراءات القرآنية : عبد الحليم قابة : ص: 169 .

قال ابن الجزري عند ذكره للحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم : " ...ونحو ذلك من مخالفة الرسم المرود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وتمشيه صحة القراءة و شهرتها و تلقيها بالقبول¹ " .
و قد حكم مكي على القراءة التي اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، خاصة رسم المصحف الذي أجمع على تواتره بصحتها فقال: " فإذا اجتمعت هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته و صدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جده² " .

و قال أبو بكر بن العربي³ في القراءة الصحيحة السند الموافقة لرسم المصحف و الموافقة لوجه في العربية : " معنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته ، و ما دون ذلك فهو شاذ ، يعني و أن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كتبت فيه⁴ " .

و عليه فإن اشتراط صحة السند مع الشهرة و الاستفاضة ، بالإضافة إلى الركنين الآخرين وهما موافقة رسم المصحف الذي أجمع عليه الصحابة و نقل إلينا بالتواتر ، مع موافقة اللغة العربية و لو بوجه ، فكل هذه الأركان إذا اجتمعت فلا شك أن القراءة تتقوى إلى درجة المتواتر .

قال الزرقاني : " إن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من هذه الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة ووافقت عليه قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط المصحف المتواتر ، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً⁵ " .

و قال : " فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه، فيكفي في

1- النشر : 18 / 1 .

2 - الإبانة : ص: 39 .

3 - هو : محمد بن عبدالله بن محمد المعافري أبو بكر ابن العربي : إمام من أئمة المالكية. وهو فقيه محدث مفسر أصولي أديب متكلم ، كان أقرب إلى الاجتهاد منه إلى التقليد. ولد بأشبيلية وتلقى القراءات على قرائها. وأخذ العلم عن أبيه أبي محمد الفقيه وغيره من علماء الأندلس. ثم رحل إلى المشرق ، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب الخلافات؛ كتاب الإنصاف؛ المحصول في أصول الفقه ، و غيرها . توفي بمراكش سنة 543هـ ودفن بفاس . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 489/1 ، و الأعلام : 230/6 .

4 نقلا من : التحرير و التنوير : 53/1 .

5- مناهل العرفان : 1/ 427 .

الرواية صحتها وشهرتها متى ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي ويسير بجماعات القراء جدد الطريق في تواتر القرآن¹ .
وقال الشيخ محمود حوا: " وكلا القولين - فيما أراه والله أعلم - مؤداه واحد والخلاف بينهما لفظي، لأن الرسم منقول بالتواتر ومجمع عليه من قبل الأمة، كما أن القولين في الواقع متفقان في النتيجة على قبول القراءات العشر كلها والقراءة بها² ".

الفرع الثالث : الركن الثاني : موافقتها للرسم³ ولو احتمالا :

وقد أشار إلى هذا الركن الإمام ابن الجزري فقال :

وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي⁴

ويقصد بهذا الركن : " موافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر + وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ _ في البقرة⁵ بغير واو، +

1 - مناهل العرفان : 1 / 427 .

2 - المدخل إلى علم القراءات : محمد بن محمود حوا : ص: 33 .

3 - - تعريف الرسم : لغة : الأثر ، وقيل بقية الأثر ، ويرادفه الكتابة والزبر والسطر ، والخط . ينظر : لسان العرب لسان العرب : مادة (رسم) : 12 / 248 و : سمير الطالبيين في رسم وضبط الكتاب المبين لعلي محمد الضباع ، ص 27 .

اصطلاحاً : قسم إلى قسمين : رسم قياسي ورسم اصطلاحى .

الرسم القياسي: هو تصوير اللفظ بحروف هجائه ، بتقدير الابتداء به والوقف عليه .

أما الرسم الاصطلاحى : فهو: علم تعرف به مخالفة الرسم العثماني للرسم القياسي ، والأصل في المكتوب أن يكون مطابقاً تماماً للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ، لكن المصاحف العثمانية خالفت هذا الأصل .

وتتخصر مخالفة الرسم العثماني للرسم القياسي في ست قواعد ، وهي: الحذف ، والزيادة ، والهمز ، والإبدال ، والوصل والفصل ، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما " . ينظر: الإتيان : 2 / 166 . و ينظر : فتح المنان على مورد الظمان : ابن عاشر عبد الواحد بن أحمد ، ورقة 5 ، مخطوط ، مكتبة جامعة الملك سعود ، قسم المخطوطات ، رقم : (61 ر 411) . و ينظر : مناهل العرفان : 1 / 420 .

4 - متن طيبة النشر : 32 .

5 - الآية 116 .

وَالزُّبْرِ وَالْكِتَابِ أَلَمْ يُنِيرِ _ بزيادة الباء في الاسمين فلو لم يكن ذلك كذلك في شئ من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم¹ .
و لا ينقص هذا الركن أهمية عن الركن الأول خاصة عند القائلين بشرط صحة السند دون التواتر ، ذلك أنهم قالوا بعدم قبول القراءة الصحيحة السند إن لم توافق خط المصحف ، فقد ذكر الإمام مكي في أقسام القراءات قوله :
" القسم الثاني : ما صح نقله عن الأحاد ، وصح وجهه في العربية ، وخالف لفظه لفظ خط المصحف ، فهذا يقبل و لا يقرأ به لعنتين :
إحدهما : أنه لم يوجد بإجماع ، إنما أخذ بأخبار الأحاد و لا يثبت قرءان يقرأ به بخبر الواحد .

و العلة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه"².
و قال أيضا : " وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف "³.
فإن اختلف العلماء في كون القراءة متواترة أو صحيحة السند ، فقد اتفقوا على أن الرسم متواتر بإجماع الصحابة عليه ، يقول ابن الجزري : " أجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة أو نقص أو إبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستقيماً أنه من القرآن"⁴.

وقال أيضاً : " كتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العريضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد من السلف "⁵ .

وقال مكي : "...مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه ، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، ففرض بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه، وبعث بها إلى الأمصار وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة و التابعين، وأتبعه على

1- النشر : 17 / 1 .
2- الإبانة : ص: 39- 40 .
3- الإبانة : ص: 34 .
4- النشر : 1 / 12 .
5- النشر : 1 / 12 .

ذلك جماعة المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ وإن صحت ورويت¹ .

و يكتفى بموافقة أحد المصاحف التي أجمع عليها الصحابة في الكتابة الأخيرة للمصحف زمن عثمان بن عفان و لا يشترط موافقتها جميعها ، قال القرطبي² : " وما وجد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيد بها بعضهم و ينقصها بعضهم ، فذلك لأن كلا منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواه ، إذ قد كان عثمان كتب تلك المواضع في بعض النسخ و لم يكتبها في بعض ، إشعاراً بأن كل ذلك صحيح ، و أن القراءة بكل منها جائزة³ " .

و تختلف موافقة المصحف على نوعين ، قال ابن الجزري : "وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً و يوافق بعضها تقديراً⁴ " .

و معنى موافقة الرسم تحقيقاً و تقديراً كقراءة : "مالك يوم الدين" فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب "ملك الناس" و قراءة الألف محتمله تقديراً كما كتب "مالك الملك" فتكون الألف حذفت اختصاراً⁵ " .

لذلك لم يكتفى ابن الجزري بقوله موافقة المصحف العثماني فقط بل قيده بقوله احتمالاً حتى يحتمل صريح النقل و محتمله.

قال ابن الجزري : " ... و قولنا "ولو احتمالاً" نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً فإنه خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو "السموات و الصالحات"⁶ " .

و حدد ابن الجزري الحد الأدنى من مخالفة المصحف أو ما يغتفر من خلاف المصحف بقوله: " على أن مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو

1 - الإبانة : 32 .

2 - هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي: فقيه مفسر عالم باللغة وُلد في مدينة قرطبة، وقد رحل بعد سقوطها إلى الإسكندرية، ثم إلى صعيد مصر حيث استقر فيه، كان القرطبي عالماً كبيراً منقطعاً إلى العلم منصرفاً عن الدنيا، له مؤلفات كثيرة أبرزها تفسيره الكبير الجامع لأحكام القرآن الكريم ، توفي القرطبي ودفن في صعيد مصر سنة 671 هـ . ينظر ترجمته في : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ابن فرحون : 407 ، شذرات الذهب : ابن العماد : 335/5 ، الأعلام : 217/6 .

3- الجامع لأحكام القراءان : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي : 1 / 79 ، ط 1 .

4- النشر : 1 / 17 .

5- النشر : 1 / 17 .

6- النشر : 1 / 17 .

ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء +تَسُّلَنَّ_ في الكهف وقراءة+ وأكون من الصالحين_ والطاء من +بضنين_ ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشييه صحة القراءة وشدتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى لو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته¹.

الفرع الرابع: الركن الثالث: موافقتها للغة العربية ولو بوجه:

و يقصد بهذا الركن موافقة القراءة وجها من وجوه اللغة العربية سواء كان هذا الوجه فصيحاً أو أفصح، مجمعا عليه أو مختلفا فيه، فالقراءان الكريم لم يأت بأفصح الفصيح فقط، بل بلسان عربي مبين، فشرطه أن لا تخرج القراءة عن كلام العرب.

و يعد هذا الركن متمماً للركنين السابقين في الحكم على القراءة الصحيحة وليس حاكماً على القراءة بالصحة والضعف، ذلك أنه لا يقبل أن يطعن طاعن في صحة القراءة أو أحد وجوهها بحجة مخالفتها لقواعد اللغة العربية، فالقراءة إذا كانت مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، هي قراءة صحيحة، سواء وافقت وجها من أوجه العربية فصيحاً أم أفصح مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، وهذا هو اختيار المحققين في ركن موافقة العربية فكم من قراءة أنكراها أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها.

قال البيهقي²: "ومعنى سنة متبعة أي اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها³".

1- النشر: 17/1.

2- هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي: من أئمة الحديث، ولد في خُسْرُوْجْرَد، من قرى بيهق، بنيسابور، ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما، وطلب إلى نيسابور، فلم يزل فيها إلى أن مات. ونقل جثمانه إلى بلده، صنف زهاء ألف جزء، منها "السنن الكبرى"، توفي سنة: 458 هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 163/18 - 170

3- ينظر: الحاوي للفتاوي: جلال الدين السيوطي: 1/354.

وقال الزرقاني: " تعليقاً على كلام أبي عمرو : وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ووجب أن يراجعوهم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقران إلى قواعدهم المخالفة لحكمها فيه وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية"¹.

قال أبو عمرو الداني: " وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة و الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردوها قياس عربيه ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها "².

وقال أبو زهرة: " ليس معنى ذلك أن تكون أقوال النحويين حاكمة على القرآن بالصحة فإنه هو الحاكم عليهم وهو أقوى حجج النحويين في إثبات ما يثبتونه ونفي ما ينفون ولكن معنى ذلك ألا يكون فيه ما يخالف الأسلوب العربي في مفرداته وفي جملة وتراكيبه "³.

المطلب الثاني : أقسام القراءات من جهة النقل :

بناء على ما تقدم تنقسم القراءات القراءانية من جهة النقل إلى : قراءات متواترة و قراءات آحاد .

الفرع الأول : القراءة المتواترة : وهي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة من غير تعيين للعدد⁴، كذا إلى منتهاه، يمتنع تواطؤهم عادة على الكذب⁵ . أو هي القراءة التي اجتمعت فيها الأركان الثلاث ، قال ابن الجزري: " كل قراءة وافقت اللغة العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية و لو تقديرا ، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها⁶ ."

1 - مناهل العرفان 1/ 422 .

2- نقلا من : منجد المقرئين : 65 .

3- المعجزة الكبرى : محمد أبو زهرة : ص: 56 .

4- وهذا هو الصحيح ، وقيل بتعيين العدد واختلفوا فيه ، فقيل ستة وقيل اثنا عشر ، وقيل عشرون ، وقيل أربعون ، وقيل سبعون . - ينظر : منجد المقرئين : ص: 40 .

5- منجد المقرئين : ص: 40 .

6- المصدر نفسه : ص: 39 .

أما عن القراءات التي توفرت فيها صفة التواتر فهي القراءات السبع باتفاق و القراءات الثلاث المتممة للعشر بخلاف قال القسطلاني: "القراءات بالنسبة للتواتر و عدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره و هم السبعة المشهورة ، وقسم اختلف فيه و هم الثلاثة بعدها ¹ ."

غير أن ابن الجزري ذكر في كتابه المنجد أن القراءات العشر كلها متواترة على الرغم من قوله بالاكْتفاء بصحة السند في أركان القراءة الصحيحة ، و لعل هذا ما لبس على كثير من الباحثين في فهم كلام ابن الجزري فعادوا كلامه يوحي بأنه يشترط التواتر كالسيد رزق الطويل ² .

قال ابن الجزري في القراءات العشر: "الذي وصل إلينا اليوم متواترا و صحيحا مقطوعا به قراءات الأئمة العشر و رواتهم المشهورين ، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء ، و عليه الناس اليوم بالشام و العراق ، و مصر و الحجاز ...³ ." وقال في موضع آخر غير ذلك: " و إنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، و صحيح مستفاض متلقى بالقبول ، و القطع حاصل بهما ⁴ ."

و حتى لا يفهم كلام ابن الجزري بالتناقض أو التعارض ووفقا لما تقرر مسبقا في مسألة التواتر، أرى أن يحمل كلام ابن الجزري في تواتر القراءات العشر ، على أنه يرى بحصول تواتر القراءات الثلاث المتممة للعشر ليس من طريق النقل ، أي رواية الجمع عن الجمع و لكن باجتماع الأركان الثلاث وهي صحة السند مع الشهرة و الاستفاضة و موافقة الرسم و موافقة اللغة العربية ، و قد صرح ابن الجزري بذلك عند ذكره لأحد أنواع القراءات الصحيحة فقال: " ضرب استفاض نقله و تلقاه الأئمة بالقبول ، كما انفرد به بعض الرواة و بعض الكتب المعتمدة ، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ن من الأحرف السبعة ، و هذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة و إن لم يبلغ مبلغها _ أي من جهة النقل و الله أعلم - " ⁵ .

و الذي تحرر من كلام أهل العلم أن القراءات الثلاث المتممة للعشر ، متواترة برواتها المشهورين في جمهور أفرادها ⁶ .

1- لطائف الإشارات: 170/1 .

2- في علوم القراءات : السيد رزق الطويل : ص: 51 .

3- المنجد : ص: 51 .

4- المنجد : ص: 46 .

5- المنجد : ص: 40-41 .

6- ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : ص: 111 .

قال البنا الدمياني: " وهو الصحيح المختار الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا ، و أخذنا به عنهم ، و به نأخذ ¹ ."

الفرع الثاني : القراءة الأحاد : وهي كل قراءة :صح سندها بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ،كذا إلى منتهاه ،ووافقت العربية و الرسم ² ، و تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : وهي المستفيضة أو المشهورة : وهي "كل قراءة صح سندها دون أن تبلغ التواتر ، ووافقت رسم المصحف و لو احتمالا ، ووافقت اللغة العربية و لو بوجه و استفاض نقلها و تلقاه الأئمة بالقبول³".
ومن أمثله: " ما انفرد به بعض الرواة و بعض الكتب المعتبرة ، أو كمراتب القراء في المدد ⁴ ."

و هذا القسم ألحقه ابن الجزري بالمتواتر و إن لم يبلغ مبلغها .

القسم الثاني : وهي غير المستفيضة أو غير المشهورة : وهي كل قراءة صح سندها ، ووافقت رسم المصحف و لو احتمالا ، ووافقت وجه العربية و لو بوجه لكن لم تتلقه الأمة بالقبول و لم تستفض⁵ .
أو هي " القراءة التي اختل فيها شرط من شروط القراءة الأحادية المشهورة⁶ ، و هي ما وراء العشر باتفاق ."

المطلب الثالث : أقسام القراءات من جهة القبول :

اختلف استعمال لفظ قبول القراءة لدى العلماء ، فبعضهم أورده للدلالة على الحكم بقرآنية القراءة و جواز الصلاة بها كالإمام ابن الجزري فقد جاء في كتابه منجد المقرئين عند ذكره لأقسام القراءات : " و ضرب لم تتلقه الأمة بالقبول فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به و الصلاة به و الذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح و غيره أن ما وراء العشر ممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة⁷ " .

¹ - الإتحاف : ص: 7 .

² المنجد : ص: 40 .

³ - القراءات و أثرها في التفسير : ص: 110 .

⁴ - المنجد : ص: 40-41 .

⁵ - المنجد : ص: 41 .

⁶ - القراءات و أثرها في التفسير : ص: 110 .

⁷ - ص : 41 .

و بعضهم أراد به قبول القراءة في تفسير النصوص و استنباط الأحكام و العمل بمدلولاتها لكن دون القراءة بها في الصلاة كالإمام مكي ، فقد قال : فإن سأل سائل فقال : فما الذي يقبل من القراءات الآن فيقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به ، وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به فالجواب : أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام... إلى أن قال : القسم الثاني : ما صح نقله الأحاد و صح وجهه في العربية و خالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعنتين ...¹ .

و تنقسم القراءات من حيث القبول و الرد إلى ثلاثة أقسام وهي : القراءة المقبولة ، و القراءة المردودة و القراءة المتوقف فيها .

الفرع الأول : القراءة المقبولة : و هي :

أولاً : القراءة المتواترة .

ثانياً : القراءة الصحيحة المستفيضة أو المشهورة .

فأما المتواترة فلا خلاف في قرءانيتها و صحة الصلاة بها ، وهي قراءات الأئمة العشر ، ثم إن إنكارها يعد أمراً خطيراً عند أهل العلم قد يصل حد التكفير يقول الكوثري² : " و القراءات المروية بطريق التواتر مدى القرون... هي أبعاض القراءان المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواترا ، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة ، إلا أن من القراءات المتواترة ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة ومنها ما يعلم تواتره القراء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامتهم ، فإنكار شيء من القسم الأول يكون كفراً باتفاق ، و أما إنكار شيء من القسم الثاني فإنما يعد كفراً عند إصرار المنكر بعد إقامة الحجة عليه³ " .

أما القراءة الصحيحة و المستفيضة فهي صحيحة مقطوع بأنها منزلة على رسول الله^ﷺ و قد ألحقها ابن الجزري بالمتواتر و قال عن هذا النوع : " هذا و شبهه ، و إن لم يبلغ مبلغ التواتر ، صحيح مقطوع به ، نعتقد أنه من القراءان ، و أنه من الأحرف السبعة التي نزل القراءان بها ، والعدل الضابط ، إذا انفرد

¹ - الإبانة: 39-40 .

² - هو : محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري : فقيه حنفي ، جركسي الأصل ، له اشتغال بالأدب و السير ، وله تأليف منها : تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب "ت 1371 هـ . ينظر ترجمته في : معجم المؤلفين : عمر كحالة : 302 / 3 .

³ - مقالات الكوثري : محمد زاهد الكوثري : ص : 26 .

بشيء تحتمله العربية و الرسم و استفاض و تلقي بالقبول قطع به و حصل به العلم¹ .

الفرع الثاني : القراءة المردودة : وهي ثلاثة أنواع :

أولاً : القراءة التي صحّ سندها ووافقت الرسم و خالفت العربية ، و لم تتلق بالقبول : وهذا النوع قال عنه ابن الجزري " أنه قليل جدا ، بل لا يكاد يكون ، و لا يصدر إلا عن طريق السهو و الغلط و عدم الضبط ، ويعرفه الأئمة المحققون و الحفاظ الضابطون² " ، ومن أمثاله : قراءة نافع³ للفظة : (مَعِيشٌ) بالأعراف⁴ بالهمز ، بخلاف القراءة الصحيحة بالتخفيف ، و قد رويت عن نافع من طريق خارجة⁵ ، وهو ضعيف في الرواية ، قال عنه الصفاقسي و عن روايته : " وقال (مَعِيشٌ) هو بالياء من غير همز و لا مد لكل القراء ، و شذ خارجة فرواه عن نافع بالهمز و هو ضعيف جدا ، بل جعله بعضهم لحناً⁶ " .

وذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة غلط هذه الرواية⁷ ، و قال عنها ابن مهران⁸ : " قرأ القراء كلهم (مَعِيشٌ) بغير همز و لم يختلفوا فيه إلا ما رواه أسيد¹ عن

1- المنجد : ص: 45 .

2- النشر : 1 / 20 .

3- هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعم الليثي مولا هم المدني : و اختلف في كنيته ، ف قيل : أبو عبد الرحمن ، و قيل : أبو رويم ، و قيل : أبو الحسن ، أحد القراء السبعة الأعلام ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها و أجمع الناس عليه بعد التابعين ، أقرأ أكثر من سبعين سنة ، توفي نافع سنة 169 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 330/2 ، و معرفة القراء الكبار : 41 / 1 .

4- الآية : 10 . هذا المثال سيأتي دراسته بشيء من التفصيل في الفصول المقبلة كنموذج عما استدرك به عن الأئمة القراء . ينظر : ص: 316-319 .

5- هو : خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي : الإمام العالم المحدث ، شيخ خراسان ، أخذ القراءة عن نافع و أبي عمرو ، و له شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، و روى عن حمزة حروفاً ، و قال محمد بن سعد: ترك الناس حديثه و اتقوه ، توفي سنة 168 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 243/1 ، و سير أعلام النبلاء : 328/7 .

6- غيث النفع : ص: 221 .

7- ص: 278 .

8- هو : أحمد بن الحسين بن مهران ، الأستاذ أبو بكر الأصبهاني ثم النيسابوري : من حفاظ القرآن ، أخذ عن الكثيرين . وكان عالي السند ، و قال الحاكم : قرأت ببخاري على ابن مهران كتاب "الشامل" في القراءات و هو من مؤلفاته ، و كان إمام عصره في القراءات ، و كان أعبد من رأينا من القراء ، و كان مجاب الدعوة ، توفي ابن مهران في شوال سنة 381 هـ . ينظر ترجمته : سير أعلام النبلاء : 16 / 407-408 ، و شذرات الذهب : 98/3 ، و غاية النهاية

الأعرج² و خارجة عن نافع ، أنهما همزاه ، قيل : فأما نافع فهو غلط عليه ، لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك ، وقال أكثر القراء و أهل النحو و العربية إن الهمز فيه لحن ، وقال بعضهم ليس بلحن و له وجه و إن كان بعيداً³ .

وقد حكم ابن الجزري عن مثل هذا النوع بالضعف و عدم القبول ، فقال بعد أن ذكر نماذج عن بعض قراءات الحذف نحو قراءة لفظ + رأى_ بـ : " را " ، أو قراءة لفظ + اشمأزت_ بـ : " اشمزت " ، وغيرها : " بالحذف في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمي ، و لا يجوز في وجه من وجوه العربية فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ، و لا سبيل إلى ذلك ، فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له ، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أخرى و رده أولى⁴ " .

ثانياً : القراءة التي لم يصح سندها :

سواء وافقت الرسم و العربية أم لا ، و تسمى بالقراءة الضعيفة أو المردودة ، و من أمثلتها " قراءة ابن السميع⁵ و أبي السمال⁶ و غيرهما في + نُجِّيكَ بِبَدَنِكَ _ [يونس 92] نَحِيكَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، و + لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَّكَ آيَةً َّ _ [يونس 92] ، بفتح سكون اللام⁷ " .

في طبقات القراء : 1 / 49 ، و معرفة القراء الكبار : 1 / 348 . وسيأتي ذكره مع زيادة تفصيل :
ينظر ص : 108 .

¹ - هو : الأسود بن يزيد بن قيس بن يزيد أبو عمرو النخعي الكوفي : قرأ على عبد الله بن مسعود ، و روى عن الخلفاء الأربعة ، و كان يختم كل ست ليال ، توفي سنة 75 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 1 / 155 .

² - هو : عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني : تابعي جليل ، أخذ القراءة عرضاً على أبي هريرة ، و ابن عباس ، روى القراءة عنه عرضاً نافع و أسيد ، نزل إلى الإسكندرية و مات بها سنة 117 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 1 / 343 - 344 .

³ - المبسوط في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن مهرا ن : ص : 207 .
⁴ - النشر : 1 / 20-21 .

⁵ - هو : محمد بن عبد الرحمن بن السميع بفتح السين أبو عبد الله اليماني : له اختيار في القراءة ينسب إليه شذ فيه . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 2 / 143-144 .

⁶ - هو : قعنب بن أبي قعنب بن أبو السمال : بفتح السين و تشديد الميم ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 2 / 26 .

⁷ - النشر : 1 / 20 .

و قد حُكم عليها بردها و أنها لا أصل لها ¹.

ثالثا : القراءة الموافقة للرسم و العربية و لا سند لها :

و هذه القراءة تسمى بالمكذوبة قال ابن الجزري : و أما ما وافق المعنى و الرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة ، بل مكذوبة يكفر متعمدها ² .
و حكمها أنها قراءة مردودة قال ابن الجزري : و بقي قسم مردود أيضا وهو ما وافق العربية و الرسم و لم ينقل البتة ، فهذا رده أحق و منعه أشد ، و مرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر ³ .

و قياسا على رد هذه القراءة امتنعت القراءة بالقياس المطلق : " وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه و لا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ⁴ " .

و قد حكى ابن الجزري أنه ظهر بعد المائة الثالثة رجل ⁵ زعم أن كل ما صح عنده وجه في العربية بحرف من القراءان يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة و غيرها ، و قد عقد له مجلس استتابة و أوقف للضرب ، فتاب ورجع و كتب عليه محضر ⁶.

الفرع الثالث : القراءة الشاذة : أو القراءة المتوقف فيها ، و هي القراءة التي صح سندها و وافقت العربية و خالفت الرسم .

تعريفها :

قال ابن الجزري : و القسم الثاني من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية و صح سنده و خالف الرسم كما ورد في الصحيح من زيادة و نقص ، و إبدال كلمة

1 - النشر : 20 / 1 .

2- المنجد : ص : 42 .

3- النشر : 20 / 1 .

4 - النشر : 21 / 1 .

5 - هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي : ولد سنة خمس و ستين و مائتين ، تلا على إدريس الحداد صاحب خلف ، و على داوود بن سليمان ، تصدر للإقراء ، قال عنه الخطيب : ثقة ، من أحفظ الناس لنحو الكوفيين ، و أعرفهم بالقراءات ، صنف في التفسير و المعاني ، قال : و طعن عليه بأن عمد إلى حروف تخالف الإجماع فأقرأ بها فأنكر عليه ، و استتابة السلطان في الدولة بحضرة الفقهاء والقراء ، و كتبوا محضرا بتوبته . و قيل : لم ينزع فيما بعد ، بل كان يقرئ بها " ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد الذهبي :

107-106/16 .

6- ينظر : النشر : 20 / 1 .

بأخرى ، ونحو ذلك ... ، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة ، لكونها شذت عن المصحف المجمع عليه ، وإن كان سندها صحيحاً¹ .

و توسع بعضهم في تعريف القراءة الشاذة فقالوا : " كل قراءة اختل فيها ركن من الأركان الثلاثة فهي شاذة² " .

و على هذا القول فإن القراءة الشاذة تشمل الأنواع التالية :

1. القراءة الموافقة للرسم و العربية و لا سند لها .
2. القراءة التي لم يصح سندها .
3. القراءة التي صح سندها و وافقت رسم المصحف و لا وجه لها في العربية .
4. ما صح سنده و ووافق العربية و خالف المصحف .

و عليه قيل : " الشاذ ما ليس بمتواتر³ " .

و لأن القراءات التي جمعت الأركان الثلاث هي القراءات العشر فقط ، جاز لنا القول أيضاً: " الشاذ ما وراء العشر⁴ " .

قال ابن الجزري نقلاً عن ابن السبكي : " والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ⁵ " .

ومن أمثلتها قراءة أبي الدرداء⁶ و عبد الله بن مسعود⁷ + و الليل إذا يغشى و النهار إذا تجلى و الذكر و الأنثى⁸ ، و قراءة ابن عمر¹ : + يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن² .

1- المنجد : ص: 41 .

2 - ينظر : الإتقان : السيوطي : 129 / 1 .

3 - ينظر : غيث النفع : ص: 18 .

4 - ينظر إتحاق فضلاء البشر : 71 / 1 .

5 - النشر : 44/1 .

6 - هو: أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس : الإمام القدوة قاضي دمشق ، وصاحب رسول الله ن ، حكيم هذه الأمة ، وسيد القراء بدمشق ، وهو معدود فيمن تلا على النبي ن ولم يبلغنا أبداً أنه قرأ على غيره ، وهو معدود فيمن جمع القرآن في حياة رسول الله ن ، وتصدر للإقراء بدمشق في خلافة عثمان و قبل ذلك ، مات قبل عثمان بثلاث سنين ، أي سنة 32 هـ . ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء : 336 / 2 - 352 ، ومعرفة القراء الكبار : 40 / 1 - 42 .

7 - هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن قار : أبو عبد الرحمن الهذلي ، حليف بني زهرة رضي الله عنهم ، كان من السابقين الأولين و ممن هاجر للحبشة ، شهد بدر ، و كان أحد من جمع القراءان على عهد رسول الله ن ، و أقرأه ، و تفقه به خلق كثير ، توفي بالمدينة سنة 32 هـ . ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار : 32/1 - 36 ، و تذكرة الحفاظ : 13 / 1 - 16 .

8- أخرجها البخاري في كتاب التفسير : باب وما خلق الذكر و الأنثى ، رقم 4944 . و أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب ما يتعلق بالقراءات ، رقم : 824 .

حكم القراءة الشاذة : وحكم القراءة الشاذة التوقف فيها فلا يحكم بقبولها ولا بردها ، إذ يحتمل أن تكون من الأحرف السبعة ، ويحتمل أن تكون من قبيل ما يسمى بالقراءات التفسيرية³ .

قال الطبري: "كل ما صح عندنا من القراءات ، أنه علمه رسول الله ^ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرءوا بها القرآن ، فليس لنا أن نخطئ من قرأ به إذا كان ذلك موافقا لخط المصحف ، فإن كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به ، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه⁴ ."

و اختلف في حكم الصلاة بالقراءة الشاذة و الجمهور على المنع ، قال ابن الجزري : " لا تجوز القراءة بها في الصلاة و لا في غيره⁵ " .

وقال أيضا : " و الذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح⁶ و غيره أن ما وراء العشر ممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة⁷ " .

و علة المنع أن من يقرأ بالشاذ في الصلاة يخالف بذلك ما أجمع عليه الصحابة عند جمعهم للمصحف ، قال الطبري في كتابه القراءات⁸ : " و ليس ينبغي لأحد

1 - هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن : صحابي ممن أعز بيوت قريش في الجاهلية ، كان جريئا جهيرا ، نشأ في الإسلام ، و هاجر مع أبيه للمدينة ، و شهد فتح مكة ، مولده ووفاته بمكة ، كف بصره في آخر حياته ، وهو آخر من توفي من الصحابة ، له في كتب الحديث 2630 حديثا ، توفي سنة 73 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 37/1-40 ، و الأعلام : 108 /4 .

2- أخرجها مسلم في كتاب الطلاق ، بابا تحريم طلاق الحائض ، رقم 1471 .

3- القراءات القرآنية و أثرها في التفسير : 1 / 119 .

4- ينظر : الإبانة : ص: 40-41 .

5- المنجد : ص: 41 .

6 - هو : عثمان بن عبد الرحمن ، أبو عمرو ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح : عالم في الحديث والفقهاء والتفسير وأسماء الرجال وُلد في شرخان ، بلد قرب شهرزور ثم انتقل إلى الموصل ، تفقه على والده عبد الرحمن بن عثمان صلاح الدين . رحل إلى بغداد وهمدان ونيسابور ومرو ودمشق وحلب وحران وبيت المقدس ثم رجع إلى دمشق واستقر بها ، وولاه الملك الأشرف التدريس بها في دار الحديث الأشرفية له مصنفات كثيرة منها : معرفة أنواع علوم الحديث ، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، تُوفي في دمشق سنة 643 هـ . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 312/1 ، و الأعلام : 208-207/4 .

7- المنجد : ص: 41 .

8 - كتاب " القراءات وتنزيل القرآن " وربما سمي " الجامع في القراءات " وهو من الكتب التي أتمها ، قال عنه أبو علي الحسن بن علي الأزهرى المقرئ (446هـ) في كتابه (الإقناع في القراءات الشاذة) : " وله في القراءات كتاب جليل كبير رأيت في ثمان عشرة مجلدة ، إلا أنه كان بخطوط كبار ، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلل ذلك ، وشرحه ، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور " . ينظر : الإقناع في القراءات الشاذة : أبو علي الأهوازي :

أن يعتمد القراءة بهذا و ما أشبهه - يريد مما يخالف المصحف -... لأن هذا ، و إن كان في الأصل جائزا فإنه إذا فعل ذلك رغب عن اختيار أصحاب النبي ^ حين اختاروا أن يجمعوا الناس على مصحف واحد مخافة أن يطول بالناس زمان ، فيختلفوا في القراءان¹ .

كما أن القارئ بالقراءة الشاذة " أخذ القراءة برواية الواحد عن واحد و ترك ما نقلته الجماعة عن الجماعة الذين هم حجة على الناس كلهم² " .

أما عن حكم العمل بالقراءة الشاذة والاستشهاد بها، فاختلّف فيه بين الجواز وعدمه لكن الجمهور على جواز ذلك ، فيجوز استنباط الأحكام الشرعية منها ، تنزيلا لها منزلة أخبار الأحاد التي هي مقبولة عند الجميع، وانتفاء قرءانيتها لا يلزم منه انتفاء عموم كونها أخبارا ، وخبر الواحد يعمل به ، وقد احتج العلماء بها كثيرا في الأحكام الفقهية كما في قطع يمين السارق - على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه - فأخذوا بقراءة :+ والسارق و السارقة فاقطعوا أيمنهما _ ، بدل + أيديهما³ .

و اتفق العلماء على جواز الاستشهاد بها في القواعد النحوية والصرفية ، كما يجوز تعلمها وتعليمها نظريا لا عمليا ، ويجوز تدوينها في الكتب⁴ .

أشهر رواة القراءات الشاذة :

وردت القراءات الشاذة في كثير من المصنفات و الكتب ، خاصة كتب التفسير و اللغة ، و قد اختصت بعض المؤلفات بها ككتاب " المختصر في شواذ القراءات" لابن خالويه ، وانقسم رواة القراءات الشاذة إلى قسمين :

- 1- عموم الرواة من الصحابة و كبار التابعين : كعبد الله بن مسعود ، و أبي موسى الأشعري⁵ و ابن الزبير¹ و مسروق بن الأجدع الكوفي² ،

و ذكره الإمام مكي في كتابه الإبانة و سماه بكتاب القراءات فقال : " و قد ألف هو كتابه القراءات ، فذكر فيه اختلاف نحو عشرين من الأئمة ، من الصحابة و التابعين ، و من دونهم " . ينظر : الإبانة : ص: 53 .

له نسخة في المكتبة الأزهرية بمصر رقمها 1178 في 128 ورقة مكتوبة سنة 1143 هـ . نقلنا من : مقدمة تحقيق كتاب : التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري: ص: 67 .

1- نقلنا من : الإبانة : ص: 41 .

2- الإبانة : ص: 42 .

3- المائدة : 38 . - ينظر : الإتيان : السيوطي : 1 / 256 ، و صفحات في علوم القراءات : عبد الغفور السندي : ص: 72 .

4- ينظر : القراءات الشاذة : عبد الفتاح القاضي : ص: 8 .

5- هو : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب : صحابي جليل ، هاجر إلى النبي ن ، فقدم مع جعفر زمن فتح خيبر ، و استعمله النبي ن مع معاذ على اليمن ، ثم ولي لعمر الكوفة و البصرة

و نصر بن عاصم الليثي البصري³ و مجاهد بن جبر المكي⁴ و الضحاك بن مزاحم⁵ و محمد بن سيرين البصري⁶ و غيرهم ، كما روي الشاذ عن بعض القراء العشرة⁷.

2- الرواة الأربعة المشهورين : ويعرفون بأصحاب القراءة الشاذة المتممة للأربع عشرة ، ولا تزال قراءتهم تقرأ بالأسانيد المتصلة إلى زماننا هذا وهم أربعة : الحسن البصري (ت 110 هـ)⁸ ، و محمد بن

، و كان عالما عاملا صالحا ، تاليا لكتاب الله ، إليه المنتهى في حسن الصوت بالقراءة ، روى علما طيبا و أقرأ القراءان ، أقرأ أهل البصرة و أفقههم ، توفي سنة 44 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ: 1/ 23- 24 .

1 - هو : عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو عبد الله : أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، تفقه على يد خالته عائشة ، كان عالما بالدين ، صالحا كريما ، لم يدخل في شيء من الفتن ، انتقل إلى البصرة ثم إلى مصر فتزوج و أقام بها سبع سنين ، و عاد إلى المدينة فتوفي بها سنة 93 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 1/ 62 ، و الأعلام : 226/4 .

2 - هو : مسروق بن الأجدع أبو عائشة الإمام الهمداني الكوفي الفقيه : أحد الأعلام ، و كان أبوه فارس أهل اليمن ، قال عنه الشعبي : ما علمت أحدا كان أطلب للعلم منه ، و كان أعلم بالفتوى من شريح ، و كان شريح يستشير به ، توفي سنة 63 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 1/ 49 - 50 .

3 - هو : نصر بن عاصم الليثي و يقال الذؤلي البصري النحوي : تابعي سمع من مالك بن الحويرث ، و عرض القراءة على أبي الأسود ، و روى القراءة عنه عرضا أبو عمرو و عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، يقال أنه أول من نقط المصاحف و خمسها و عشرها ، توفي سنة 90 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 1/ 293 .

4 - هو : مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي : المقرئ المفسر الحافظ ، سمع سعدا و عائشة و أبا هريرة ، و ابن عباس و لزمه مدة و قرأ عليه القراءان ، و كان أحد أوعية العلم ، قرأ عليه ابن كثير و أبو عمرو بن العلاء و ابن محيصن ، توفي سنة 103 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 1/ 92 - 93 .

5 - هو : الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم : مفسر كان يؤدب الصبيان ، يقال كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي ، قال الذهبي : كان يطوف عليهم على حمار ، له كتاب في التفسير ، توفي بخراسان سنة 105 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 1/ 306 ، و الأعلام : 215/3 .

6 - هو : محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك : إمام البصرة مع الحسن و ردت عنه الرواية في حروف القراءان ، روى عن مولاة و زيد بن ثابت ، قال عنه ابن شاذب ما رأيت أحدا أجرا على رؤيا منه و لا أجبن من فتيا منه ، كان يكره أن يقرأ الرجل القرآن إلا كما أنزل ، توفي سنة 110 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 2/ 134 - 135 .

7- ينظر : صفحات في علوم القراءات : ص: 74 .

8 - هو : الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد : من التابعين ، يقال مولى زيد بن ثابت و قيل مولى جميل بن قطبة ، سيد أهل زمانه علما و عملا ، نشأ بالمدينة و حفظ القرآن في خلافة عثمان بن عفان ، قرأ القرآن في حطان الرقاشي عن أبي موسى ، روى القراءة عنه أبو عمرو البصري ، قال عنه الذهبي : حافظ علامة من بحور العلم فقيه النفس كبير الشأن عديم النظير ،

عبد الرحمن بن محيىن (ت 123هـ)¹، و يحيى بن المبارك اليزيدي
البغدادى (ت 202هـ)²، وسليمان بن مهران الأسدي الأعمش (ت
148هـ)³.

- مليح التذكير بليغ الموعظة ، رأس في أنواع الخير توفي سنة 110 هـ . ينظر ترجمته في :
معرفة القراء الكبار : 65 / 1 ، و تذكرة الحفاظ : 72-71 / 1 .
- ¹ - هو : محمد بن عبد الرحمن بن محيىن السهمي بالولاء ، أبو حفص المكي : مقرر أهل
مكة بعد ابن كثير ، و أعلم قرائها بالعربية ، انفرد بحروف خالف فيها المصحف ، فترك الناس
قراءته و لم يلحقوها بالقراءات المشهورة ، و كان لا بأس به في الحديث ، روى له مسلم و
الترمذي و النسائي حديثاً واحداً ، توفي سنة 123 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 148 / 2 ،
و معرفة القراء الكبار : 38 / 1 - 39 .
- ² - هو : يحيى بن المبارك اليزيدي أبو محمد البصري النحوي المقرئ : و عرف باليزيدي
لاتصاله ببيزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده ، جود القراءان على أبي عمرو و حدث عنه
، و عن ابن جريج ، قرأ عليه الدوري و السوسي ، و له اختيار كان يقرئ به خالف فيه أبا عمرو
في أماكن يسيرة ، له عدة تصانيف منها كتاب النوادر و كتاب المقصور ، توفي سنة 202 هـ .
ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 327 / 2 - 329 ، و معرفة القراء الكبار : 151 / 1 - 152 .
- ³ - هو : سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي : أصله من
أعمال الري ، الإمام العلم ، روى عن عبد الله بن أبي ، و قرأ القراءان على يحيى بن وثاب و
غيره ، أقرأ الناس و نشر العلم دهرًا طويلاً ، و يقال ختم عليه القراءان ثلاثة أنفس ، قرأ عليه
حمزة ، قال عنه يحيى القطان : هو علامة الإسلام ، توفي سنة 148 هـ . ينظر ترجمته في :
معرفة القراء الكبار : 94 / 1 - 96 ، و غاية النهاية : 286 / 1 .

المبحث الثالث: مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القرآنية و مصادره و طرق الاحتكام عند الخلاف:

إن كون القراءات القرآنية ربانية المصدر، يقودنا ابتداء إلى الإقرار بأن هذا التعدد و الاختلاف هو الآخر رباني ، و أنه جاء لحكمة ما شاءتها القدرة الإلهية و لعلني أثناء سردي لمراحل نشأة القراءات سأورد بعضاً من الأدلة على هذا التعدد و الاختلاف ، و هذا غلقاً لكل شبهة أثيرت في هذا الباب و استغلها المستشرقون¹ قديماً و المستغربون² حديثاً لضرب مصدر الوحي و التشكيك في قداسته³، ذلك أنه لا خلاف عندنا أن مصدر القراءات هو النبي ج و أن هذا

¹ لغة : مأخوذة من الفظة " استشرق " ، و هي على وزن استفعال ، و مأخوذة من كلمة شرق ثم أضيف إليها ثلاثة حروف هي الألف والسين والتاء، ومعناها طلب الشرق، وليس طلب الشرق سوى طلب علوم الشرق وآدابه ولغاته وأديانه ، جاء في " المعجم الوسيط " " شرقت الشمس شرقاً وشرقاً إذا طلعت " . ينظر : المعجم الوسيط : 482/1 ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة . ينظر : مقال : مفهوم الاستشراق : أنور محمود زنتاتي : 2012/11/26 م الموافق : 1434/1/12 هـ . رابط الموضوع <http://www.alukah.net/culture/0/47002/#ixzz43S6VcTFZ> :

اصطلاحاً : إن مفهوم الاستشراق " orientalism " يعني : " علم الشرق أو علم العالم الشرقي " . ينظر : الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري : محمود حمدي زقزوق : ص: 18

و كلمة مستشرق بالمعنى العام تطلق على كل عالم غربي مشتغل بدراسة الشرق كله ، أقصاه و أدناه ، في لغاته و آدابه و حضاراته و أديانه ، أما المعنى الخاص فيطلق لفظ الاستشراق في عالمنا العربي الإسلامي على الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته و آدابه و تاريخه و عقائده و تشريعاته و حضارته بوجه عام " . ينظر " الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري : محمود حمدي زقزوق : ص: 18 .

² - لغة : من استغرب في الضحك ، و أغرب إذا أكثر منه .
اصطلاحاً : انقسم الذين استعملوا مصطلح الاستغراب إلى قسمين :
الأول : أراد به علما ، حيث دعا أصحاب هذا الفريق إلى تأسيس علم الاستغراب في مقابل علم الاستشراق .

و الثاني : قصد بالاستغراب طلب الغرب و الميل إليه و التعلق بثقافته . ينظر : الاستغراب لغة و اصطلاحاً : عبد الله الشارف . رابط مدونة الدكتور :

<http://www.charefab.com/?p=67>

و هذا المعنى الذي أقصده ، قال أبو الأعلى المودودي : المستغربون : " المائلون إلى الغرب المفتنون بحضارته . هكذا استعمل هذه الكلمة الكاتب الكبير محمد البشير الإبراهيمي في بعض مقالاته في مجلة " البصائر " ، فاخترناها على غيرها من الكلمات في هذا المعنى كالمغربيين و المتفرنجين " . ينظر : الحجاب : أبو الأعلى المودودي : ص: 119 .

³ - و أقصد بالخصوص شبهة : أن مصدر القراءات هو الرسم أو أن التعدد في القراءات سببه الرسم العثماني ، وهي دعوى باطلة من المستشرق جولد تسهر حيث ذكر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي أن اختلاف القراءات راجع إلى طبيعة الخط العربي الذي كتبت به المصاحف العثمانية ، كونه كانت خالية من النقط و الشكل فقال : " و ترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي ، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعاً

التعدد و الاختلاف نشأ منذ نزول الوحي عليه ، و قد مرّ بمراحل قبل الوصول إلينا على صورته الحالية.

المطلب الأول : مفهوم الاختلاف في القراءات و تاريخ نشأته .

أولا : مفهوم الاختلاف في القراءات :

تعريف الاختلاف:

الاختلاف لغة : من (خلف) ، و الاختلاف : افتعال مصدر اختلف، واختلف ضد اتفق ، ويقال : " تخالف القوم واختلفوا ، إذا ذهب كل واحد مِنْهُمْ إلى خلاف

الاختلاف النقط الموضوعية فوق هذا الهيكل... يدعوا اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده ، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة ، و بهذا إلى اختلاف دلالاتها ، و إذا فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة ، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوفا أصلا أو لم تتحرر الدقة في نقطه أو تحريكه " مذاهب التفسير الإسلامي : إجنسس جولدنسهر : 8-9 .

و قد رُدَّ عليه بكثير من الردود النقلية و العقلية و لعل من أحسنها ما رد به السيد رزق الطويل في كتابه في علوم القراءات فقال : و على أية حال فهذا التفسير ناشئ عن تصور غير سديد لنشأة القراءات القرآنية ، و فهم غامض لأصلها ، و كأن جولدنسهر ومن حذا حذوه ، يتوهمون أن القراءات ظهرت بعد كتابة المصحف الإمام ، و كانت أثرا للطريقة التي اتبعت في كتابته ، و هذا وهم عجيب ، لأن المعلوم لكل من له أدنى دراية بعلوم القراءان ، أن القراءات ثبتت بأسانيد مرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم و أن أي قراءة تفتقد السند الصحيح ، أو تواتره لا يؤخذ بها و الأسلوب المتبع في كتابة كان يسمح باستيعاب الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن الكريم و لو كانت القراءات مرجعها إلى الرسم لكان ينبغي أن تكون كل قراءة موافقة لرسم المصحف صحيحة مقبولة ، و لكن الأمر على غير ذلك إذ هناك قراءات موافقة للرسم و مردودة مثل قراءة حماد الرواية : (و ما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة و عده إياه) قرأها " أباه " .. لكن الرسم تابع للرواية و النقل ، و أن القراءة منقولة من أفواه الرجال الحفظة و هذه قضية فات المستشرقون و أذناهم أن يفقهوها " . ينظر : في علوم القراءات مدخل و دراسة و تحقيق : السيد رزق الطويل : 268-269 .

و يضاف إلى ذلك ما قام به عثمان بن عفان من إرسال معلم مع المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار حتى يعلم القراءات وفق ما احتمله ذلك المصحف ، فيقول الشيخ عبد الفتاح القاضي : " و لا شك أن الحكمة من إرسال القارئ مع المصحف ، تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول منها تواترا ، فلو كانت القراءة مأخوذة من رسم المصحف ، و أن أي قراءة توافق الرسم مقبولة ، ما كان هناك ما يدعوا لإرسال عالم مع المصحف ، ... مما يدل على أن القراءة تعتمد على التلقي والنقل و الرواية ، لا على الخط و الرسم و الكتابة " . ينظر : القراءات في نظر المستشرقين و الملحدين : 48-49 .

ما ذهب إليه الآخر " ويقال : " تخالف الأمران ، واختلفا إذا لم يتفقا وكل ما لم يتساو : فَقَدْ تخالف واختلف ¹ "

" ومنه الحديث « **سوا صفوفكم و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم** ² » ، أي : إذا تقدم بعضكم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبكم ، و نشأ بينهم اختلاف في الألفة و المودة ، و قيل أراد بها ، تحويلها إلى الأدبار ، و قيل : تَغَيَّرَ صورتها إلى صورة أخرى ³ . "

ومنهم قولهم : اختلف الناس في كذا ، والناس خلفه أي مختلفون ؛ لأن كُـلَّ واحد مِنْهُم ينحي قَوْل صاحبه ، و يقيم نفسه مقام الَّذِي نَحَاه ⁴ . "

أما الخِلاف - بالكسر - فهو المُضادَّةُ ، وَقَدْ خالَفَهُ مُخالَفَةً وخِلافًا كَمَا في اللسان ⁵. والخِلافُ : المُخالَفَةُ ، قَالَ تَعَالَى: +فَرَحَ آلَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقَّعِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ [التوبة8] أي: مُخالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ⁶.

و قال البستاني ⁷: " الاختلاف ضد الاتفاق؛ وقال بعضهم: الاختلاف يُستعمل في قول بُنِي على دليل، والخلاف في ما لا دليل عليه ⁸ . "

الاختلاف في القراءات اصطلاحاً :

ذكر السيد رزق الطويل تعريفا للقراءات ركز من خلاله على جانب الاختلاف في القراءات وهو تعريف - في رأبي - يتلاءم أكثر مع مفهوم مصطلح

¹ - ينظر : معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن ابن فارس :ت عبد السلام محمد هارون : 213/2 ،والمصباح المنير : 68-69 و القاموس المحيط :مجد الدين الفيروزبادي : 3 / 808 .

² - الحديث بهذا اللفظ ملفق من حديثين صحيحين ، الأول حديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " سوا صفوفكم فإن تسوية الصف من تمام الصلاة " ، أخرجه البخاري (145/1 ، رقم 723) ومسلم (324/1 ، رقم 436) .

و الثاني : حديث عبد الله بن مسعود قال : " كان رسول الله يمسح مناكبنا في الصلاة و يقول : استوا و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ليليني منكم أولوا الأحلام و النهى ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " رواه مسلم (323/1 ، رقم 432) . و روي الحديث بألفاظ كثيرة و متعددة . ينظر : مسند الطيالسي : 836 ، و عبد الرزاق : 2429 ، و أحمد 4 : 285/297 و 304 ، و الدارمي : 1299 ، و أبو داود : 664 ، و النسائي : 89/2-90 ، و البيهقي 3/103 ، و البغوي : 818 .

³ - تاج العروس : 275/23 . مادة (خلف) .

⁴ - المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي المقرئ : 69 .

⁵ - لسان العرب : محمد بن منظور : 90/9 .

⁶ - تاج العروس : 275 /23 .

⁷ : هو : بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني : صاحب دائرة المعارف العربية ، عالم واسع الاطلاع ، و لد و نشأ و تعلم ببירות ، اشتغل بالتأليف من كتبه محيط المحيط ، تووفي سنة 1300 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 2 / 58 .

⁸ - محيط المحيط : بطرس البستاني : 350 .

الاختلاف في القراءات لكونه يفتقد لعنصري العزو و الاتفاق اللذان يميزان مصطلح القراءات القراءانية¹، فقال: " القراءات وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية أو التصريفية ، أو النحوية ، و اختلاف القراءات على هذا النحو اختلاف تنوع و تغاير لا اختلاف تضاد و تناقض ، لأن التناقض و التضارب ينتزه عنهما الكتاب العزيز ، و قد قال تعالى : + أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْأَفْرَاءَ إِنَّهُ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غِيٍّ لَوَجَدُوا فِيهِ آخَ تَلْفًا كَثِيرًا [النساء 82] ، و لأن التناقض في القول دليل بطلانه ، و قد قال رب العالمين : + لَا يَأْتِيهِ أَلٌ بَطُلٌ مِنْ بَيْتٍ مِنْ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت 43] ، و التناقض لا يجتمع مع الإبانة و الوضوح ، و قد وصف الله تعالى كتابه فقال : + بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ [الشعراء 195] . و كل ما ذكره في التعريف هو من خصائص الاختلاف في القراءات ، فهو اختلاف تنوع و تغاير لا اختلاف تضاد و تضارب ، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، فالاختلاف حاصل في الألفاظ المسموعة وليس في المعاني المفهومة ، قال المهدي : " و اختلف الناس في معنى الحديث - حديث الأحرف السبعة - اختلافاً كثيراً ، فأكثرهم على أن معناه في الألفاظ المسموعة لا في المعاني المفهومة² " .

و قال الإمام الداني رحمه الله : " و جملة ما نعتقده من هذا الباب وغيره من إنزال القرآن و كتابته و جمعه و تأليفه و قراءته و وجوهه و نذهب إليه و نختاره... أن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارة و ألفاظها تارة مع اتفاق المعنى ليس فيها تضاد و لا تناف للمعنى و لا إحالة و لا فساد³ " .

و عليه فإن مصطلح الاختلاف في القراءات قائم أساساً على مفهوم عدم التعارض و التناقض بين القراءات ، و إنما هو قائم على أساساً على التعدد و التنوع ، و قد وضح ابن الجزري هذه المسألة لما فرق بين الاختلاف في القراءات و اختلاف الفقهاء فقال : " و بهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء ، فإن اختلاف القراء كله حق و صواب نزل من عند الله و هو كلامه لا شك فيه ، و اختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي ، و الحق في نفس الأمر واحد ،

1 - ينظر : ص : 4-5 من البحث .

2 - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات : أبو العباس أحمد بن عامر المهدي : ص : 38 .

3 - الأحرف السبعة للقراءان : أبو عمرو الداني : 60 .

فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر ، نقطع بذلك ونؤمن به¹ .
ونقل ابن تيمية² إجماع علماء الأمة على عدم التناقض بين القراءات فقال : " ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده ، بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال ، وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر لكن كلا المعنيين حق وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض³ " .

و اعتبر الإمام الزرقاني الاختلاف في القراءات من قبيل التنوع في الآيات فقال : " والخلاصة أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدىء من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز⁴ " .
ثم عدد رحمه الله ما في اختلاف القراءات من فوائد ، فقال : " أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا ويبين بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم ، وذلك من غير شك يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف⁵ " .

1 - النشر : 52/1 .

2 - هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي ، أبو العباس تقي الدين بن تيمية : الإمام ، شيخ الإسلام ولد في حران ، و تحول إلى دمشق ، فنبغ و بهر ، و طلب إلى مصر لأجل فتوى فسجن ، و نقل إلى الاسكندرية ، ثم سافر إلى دمشق و اعتقل بها ثم أطلق ، كان كثير البحث في علوم الحكمة ، داعية إلى إصلاح في الدين ، آية في التفسير و الأصول ، فصيح اللسان ، ناظر العلماء واستدل فبرع ، و أفتى و درس وهو ابن العشرين ، قيل تصانيفه تزيد عن 4 آلاف كراسة ، منها الفتاوى ، و الصارم المسلول على شاتم الرسول " و غيرها ، توفي سنة 728 هـ . ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 144 / 1 ، و الأعلام : 144 / 1 .

3 - الفتاوى : 391-392/13 .

4 - مناهل العرفان في علوم القراءان : محمد عبد العظيم الزرقاني : 127/1 .

5 - مناهل العرفان : 127/1 .

"ومعنى هذا أن القرآن يعجز إذا قرئ بهذه القراءة ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة وهلم جرا، ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف"¹.

و الاختلاف في القراءات على ثلاثة أنواع :

الأول : اختلاف اللفظ والمعنى الواحد، ومثاله: كالاختلاف في: " (السرط) بالسين و (الصراط) بالصاد و (الزراط) بالزاي، و(عليهم) و (إليهم) و (لديهم) بضم الهاء مع إسكان الميم، و بكسر الهاء مع ضم الميم و إسكانها، ... و (يؤده إليك)، بإسكان الهاء و بكسرها، مع صلتها و كسرها، ... ونحو ذلك البيان و الإدغام، و المد و القصر، و الفتح والإمالة، و تحقيق الهمز و تخفيفه وشبهه مما يطلق عليه أنه لغات فقط²."

والثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعا مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه، ومثاله: " نحو (مالك، وملك) في الفاتحة، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى، لأنه مالك يوم الدين وملكه، وكذلك (يَكْذِبُونَ، وَيُكْذِبُونَ) لأن المراد بهما هم المنافقون، لأنهم يُكْذِبُونَ بالنبي ن وَيَكْذِبُونَ في أخبارهم³...".

والثالث: اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، ومثاله: "قراءة + وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدَّ كَذِبُوا _ [يوسف 110] بالتشديد لأن المعنى وتيقن الرسل أنهم قد كذبوهم، وقراءة التخفيف + قَدَّ كَذِبُوا _ لأن المعنى، وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم، فالظن في القراءة الأولى يقين، و الضمير الأول للرسل، و الثاني للمرسل إليهم، والظن في القراءة الثانية شك، و الضمير الأول للمرسل إليهم، و الثاني للرسل"⁴.

وكذا نحو قراءة " + وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزُولٍ مِنْهُ أَلْجِبَالُ _ [إبراهيم 46] ، بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من (لنزل) ، فهو أن يكون أن مخففة من الثقيلة ، أي و إن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها ، و في القراءة الثانية إن نافية، أي ما كان مكرهم وإن تعاضم و تفاقم ليزول منه

1 - مناهل العرفان : الزرقاني : 127/1 .

2 - ينظر : الأحرف السبعة : أبو عمرو الداني : 47-48 .

3 - ينظر : الأحرف السبعة : الداني : 48-49 .

4 - الأحرف السبعة : الداني : 50 .

أمر محمد ن و دين الإسلام ،ففي الأولى تكون الجبال حقيقة و في الثانية تكون مجازا... فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض¹ .

ثانيا : تاريخ نشأة الاختلاف في القراءات :

إذا كانت القراءات متواترة منقولة إلينا بالسند المتصل إلى النبي ج فإن هذا الاختلاف والتعدد في القراءات هو الآخر قد حدث أول الأمر في زمن النبي ج، منذ تلقيه الوحي من جبريل عليه السلام ومع نزول الأحرف السبعة ،وعليه فإن "الاختلاف في القراءات حقيقة واقعة لا شك فيها حيث كان النبي ج يقرئ الناس بقراءات مختلفة وبحروف سبعة توسعة على الأمة ورفعاً للحرص عنها " ،و قد وقع الخلاف عند أهل العلم في تحديد زمن نشوء هذا التعدد والاختلاف، هل كان منذ نزول الوحي أي في العهد المكي أم تأخر حتى العهد المدني ، ولهم فيه قولان :

الأول : أن نشأة التعدد في القراءات كان منذ نزول القرءان بمكة ،واستدلوا بكون معظم سور القرءان نزلت بمكة و عددها خمس و ثمانون سورة على القول الراجح²، وأن السور المكية فيها قراءات متعددة كما هو الحال في السور المدنية، ومن غير المعقول نزول السورة مرتين ، مرة بمكة من غير تعدد ثم مرة ثانية بالمدينة مع تعدد في القراءات ،وممن رجَّح هذا القول بعض المعاصرين من أمثال محمد سالم محيسن³ ،والذي يرى أن الأخذ به من باب "الأخذ بالأحوط"، وهو القول الذي تطمئن إليه النفس و لا يعترض عليه⁴ .

الثاني : أن التعدد نشأ بعد الهجرة و في المدينة المنورة ،ذلك أن الحاجة لتعدد القراءات لم تكن موجودة لرخصة الأحرف بمكة ،بل اشتدت الحاجة إليها بالمدينة مع دخول الناس في دين الله أفواجا و تعدد الألسنة و اللغات ، و استدلوا

1 - ينظر : النشر : 1 / 50-51 .

2- ينظر : البرهان في علوم القرءان : الزركشي : 1 / 194 .

3 - هو : الشيخ الأستاذ الدكتور: محمد محمد محمد سالم محيسن :من علماء القراءات ، قرأ على الشيخ عبد الفتاح القاضي ، متحصل على شهادة الدكتوراه في الآداب و العربية ، مدرس القراءات بجامعة الأزهر ، و بغزة و السودان، و الرياض ، له مؤلفات كثيرة في القراءات و علومها بلغت 62 مؤلفا منها الهادي في شرح الشاطبية و معجم حفاظ القرءان عبر التاريخ و غيرها . توفي سنة 2001 م . ينظر ترجمته في : إمتاع الفضلاء بتراجم القرءاء : إلياس بن أحمد حسين البرماوي : 2/339-347 .

4- ينظر : في رحاب القرءان : 233 / 234 .

بحديث أبي بن كعب أن النبي ج كان عند أضاة¹ بني غفار فاتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف حتى بلغ سبعة أحرف²». ووجه الاستدلال أن "أضاة" مستنقع ماء بالمدينة، ولم يثبت أن ذهب النبي ج إلى المدينة قبل الهجرة، كما استدلووا كذلك باختلاف الصحابة فيما بينهم عندما سمعوا قراءات بحروف لم يتلقوها عن رسول الله، وقد تكررت الحادثة عدة مرات³، ولعل من أشهرها قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم⁴، وهي حوادث وقعت في المدينة و ليس في مكة⁵، كما أن سياق الأحاديث التي روت الواقعة تبين حدوثها في مسجد وهو الأمر الذي لم يكن بمكة و كان بالمدينة⁶.

¹ - وهي الأضاة : بفتح الهمزة ، مستنقع الماء وكان بموضع من المدينة وينسب إلى بني غفار فقد نزلوا عنده. ينظر : مناهل العرفان في علوم القراءان : 143/1 . و ينظر : معجم البلدان : ياقوت الحموي : 47/2 .

² - أخرجه مسلم : 562/1 ، رقم : 821 .

³ - فوقعت مع عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم كما سيأتي ، و وقعت كذلك مع أبي بن كعب ، فروى مسلم : . عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ قَالَ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَا فَحَسَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَأْنَهُمَا فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَدْ عَشِينِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي فَفَضْتُ عَرَفًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ لِي يَا أَبُي أُرْسِلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوْنٌ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ أَقْرَأَهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوْنٌ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّلَاثَةَ أَقْرَأَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا فَقُلْتُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي وَأَخْرَجْتَ الثَّلَاثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كتاب صلاة المسافرين وقصرها 820.

ووقعت كذلك لعبد الله بن مسعود فروى البخاري عنه يقول " : سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَهَا ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ . " قَالَ شُعْبَةُ : أَظُنُّهُ قَالَ : لَا تَخْتَلِفُوا ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا" . كتاب فضائل القراءان ، باب اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم : 175/4 رقم 3476.

⁴ - جاء في صحيح البخاري : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ جَرَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ نَبِيَهَا وَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انصَرَفَ ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتِيهَا فَقَالَ لِي أَرْسَلُهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَقْرَأْ فَقَرَأَ قَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ ثُمَّ قَالَ لِي أَقْرَأْ فَقَرَأْتُ فَقَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ "كتاب فضائل القراءان : 184/6 ، رقم : 4992 .

⁵ - ينظر : في رحاب القراءان : 233.

⁶ - و منها حديث عبد الله بن مسعود السابق ذكره . ينظر : مقدمات في علم القراءات : أحمد مفلح القضاة ، أحمد خالد شكري ، محمد خالد منصور : ص 53 .

وممن رجع هذا القول ، كثير من المتقدمين كابن حجر¹ أو أبي شامة و ابن عبد البر ، إذ يرون أن الرخصة بالأحرف السبعة أتت في العهد المدني بعد دخول الناس في الإسلام يقول ابن حجر : "أنزل أولاً بلسان قريش ، ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام ، لقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة² " .

أما عن القول الراجح في المسألة فإن أحسن قول أراه هو ما ذكره الشيخ سيد رزق الطويل ، حيث عد الخلاف نظرياً فقال : " و الخلاف في تقديري نظري ، لأن القراءان الكريم ، المكي منه و المدني ، نزل بحروفه المختلفة التي يسرها الله للذكر ، غير أن الحاجة لم تظهر لاستخدامها في مكة ، و أصبحت ملحة بعد الهجرة ، و الحديث الشريف ليس فيه ما يقطع بأن الحروف تنزل لأول مرة ، بل كل ما فيه هو الإذن باستخدامها ، و لأن السور المكية فيها الحروف المختلفة التي في السور المدنية ، بدليل أن أول خلاف نشأ بين الصحابة وهو خلاف عمر بن الخطاب³ و هشام بن حكيم⁴ كان حول سورة الفرقان وهي مكية⁵ " .

المطلب الثاني : مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القرآنية و طرق الاحتكام عند الخلاف :

يمكننا القول بأن القراءات القرآنية قد مرت بمراحل متعددة قبل وصولها إلينا على شكلها الحالي ، و تتميز هذه المراحل وتختلف عن بعضها البعض من

1 - هو : شهاب الدين أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ، الكناني ، العسقلاني ، الشافعي : صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، عالم محدث فقيه أديب ، رحل إلى اليمن ، والحجاز ، وغيرهما لسماع الشيوخ ، وصارت له شهرة كبيرة . قصده الناس للأخذ عنه ، وأصبح حافظ الإسلام في عصره ، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له من تخلف بعدك؟ قال : ابن حجر ، ثم ابني أبا زرعة ، أما تصانيفه فكثيرة جداً منها : فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، الإصابة في تمييز أسماء الصحابة ، وغيرها ، توفي سنة 852 هـ . ينظر ترجمته في : الضوء اللامع : 36 / 2 ن و البدر الطالع : 87 / 1 .

2- ينظر : فتح الباري : ابن حجر : 645/8 .

3 - هو : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أبا حفص العدوي الفاروق : وزير رسول الله ن ومن أيد الله به الإسلام ، و فتح به الأمصار ، استشهد عمر بن الخطاب سنة 23 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 4 / 1 - 9 .

4 - هو : هشام بن حكيم بن بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي : صحابي ابن صحابي ، أسلم يوم فتح مكة ، كان من فضلاء الصحابة ، عاش كالسائح ، لم يتخذ أهلاً ولا كان له ولد ، ينتقل ومعه نفر من أهل الشام للإصلاح و الترغيب بالخير و الزجر عن الشر ، ليس لأحد عليهم إمارة ، وكان عمر بن الخطاب يقول إذا بلغه أمر يكرهه " أما ما بقيت أنا و هشام بن حكيم فلا يكون ذلك " توفي بعد سنة 15 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 85 / 8 - 86 .

5- مدخل في علوم القراءات : سيد رزق الطويل : ص:34 .

حيث مصدر الاختلاف، وكذا مصدر الاحتكام عند الخلاف، وسأحاول من خلال سردي لهذه المراحل إثبات هذه المسألة و تبيان ميزة كل مرحلة منها :

المرحلة الأولى: الاختلاف في القراءات القرآنية زمن النبي ج و طرق الاحتكام عند الخلاف: مما لا شك فيه أن القراءات نشأت جميعها في زمن النبي ن ، و قد وردت في ذلك أحاديث وأخبار كثيرة تصف كيف كان الرسول ج يتلقى القرآن بأحرفه السبعة من جبريل ، و كيف أذن له أول الأمر أن يقرأ لكل قبيلة بلغتها¹.

جاء في صحيح مسلم² أن جبريل أتى النبي ج فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَقَالَ : أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَطْبِقُ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَطْبِقُ ذَلِكَ ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّلَاثَةُ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَغْفِرَتَهُ

¹- ذكر الزركشي في كتابه البرهان أنه وقع الخلاف عند العلماء في مسألة هل الأحرف السبعة والقراءات نزلت جميعها من عند الله أم أذن بها على قولين :

الأول: أن الله تعالى قال بها جميعا ، و أنها نزلت كلها من عنده سبحانه على الرسول ج .

الثاني: أن الله تعالى قال بقراءة واحدة ثم أذن أن يقرأ بأكثر من ذلك .

و قد أنكر الزركشي هذا الخلاف و نسبه لأبي الليث السمرقندي فقال : " و هذا الخلاف غريب رأيت في كتاب البستان لأبي الليث السمرقندي " .

و رجح القول الوسط ففرق بين الخلاف المفضي إلى تغير المعنى و الخلاف الذي لا يفضي إلى تغير في المعنى فقال : " ثم اختاروا في المسألة توسطاً وهو أنه لو كان لكل قراءة تفسير غير تفسير القراءة الأخرى ، فقد قال بها جميعا ، فصارت القراءتان بمنزلة آيتين مثل قوله تعالى :+...

③... البقرة 222، وكذلك كل ما كان نحو هذا، وأما إذا كانت القراءتان تفسيرهما واحد مثل

+... النسيء 24 ،

+... بالكسر و الفتح فإنما قال بأحدهما ،

وَأَجَازَ الْقِرَاءَةَ بِهِمَا لِكُلِّ قَبِيلَةٍ عَلَى مَا تَعَوَّدَ بِهِ لِسَانَهُمْ .

فإن قيل :إذا صح لأنه قال بإحدى القراءتين ، فبأي القراءتين قال ؟ قيل له إنما قال بلغة قريش " البرهان : 1/ 326-327 .

وإلى هذا القول ذهب أبو شامة و نقل عن بعضهم " أن القرآن نزل أول الأمر بلسان قريش و من جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ و الإعراب " ينظر : المرشد الوجيز : 95 .

² - هو : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، أبو الحسن : حافظ من الأئمة

المحدثين ، ولد بنيسابور ، ورحل إلى الحجاز و مصر و الشام و العراق ، و توفي بظاهر نيسابور ، أشهر كتبه " صحيح مسلم " ، توفي سنة 261 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 2 / 150 ،

و الأعلام : 7 / 221 - 222 .

وإنَّ أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءه الرابعة فقال إنَّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيمًا حرف قرءوا عليه فقد أصابوا¹.
 و في حديث أبي بن كعب أنه قال : « لقي رسول الله ج جبريل ، فقال : يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ والكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، قال : يا محمد إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف²». و لأن الله عز و جل لم يجعل على عباده في الدين من حرج ، لم يضيق عليهم ما افترض عليهم ، إذ " كانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة ، ولسان كلِّ صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغة أخرى إلا بعد تكلفٍ ومثونةٍ شديدة ، ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل مُتسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات ، كتنسييره عليهم في الدين³ ".
 " فأمر رسوله بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم ، فقوم جرت عاداتهم بالهمز وقوم بالتخفيف وقوم بالفتح وقوم بالإمالة ، وهكذا الإعراب واختلافه في لغاتهم و غير ذلك⁴ ".
 وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يحتكمون عند الخلاف في الأحرف التي لم يسمعوها للنبي ج ، و ثبت أنه كره اختلافهم في القراءان ، جاء في صحيح البخاري⁵ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ج يقرأ بخلافها ، فأخذت بيده إلى النبي ج فذكرت ذلك له ، فعرفت في وجهه الكراهية ، و قال : " كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ ، و لَا تَخْتَلِفُوا ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا⁶ ".

¹ - سبق تخريجه : ينظر ص: 49 .

² - رواه الترمذي : سنن الترمذي : كتاب القراءات رقم 2944 ، 5 / 179 - 180 .

³ - ينظر : تأويل مشكل القرآن 39

⁴ - ينظر : الإبانة 42-43.

⁵ - هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، أبو عبد الله : حبر الإسلام ، و الحافظ لحديث رسول الله ن ، صاحب الجامع الصحيح " المعروف بصحيح البخاري ، زار خراسان و العراق و مصر و الشام وسمع من نحو ألف شيخ ، و جمع نحو ستمائة ألف حديث ، اختار منها ما في صحيحه ما وثق بروايته ، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو ، وكتابه الجامع أصح كتب الحديث الستة ، توفي في سمرقند سنة 256 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 2 / 122 ، و الأعلام : 6 / 34 .

⁶ - سبق تخريجه ينظر : ص: 49 .

قال ابن تيمية : " نَهَى النبي ج عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق ، لأن كلا القارئين كان محسنا فيما قرأه ، و علل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا¹ ."

ثم إن " أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب ، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيبا فيما أثبتته أو في بعضه ، مخطئا في نفي ما عليه الآخر ، كما أن القارئين كل منهما كان مصيبا في القراءة بالحرف الذي علمه ، مخطئا في نفي حرف غيره ، فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود و التكذيب لا في الإثبات ، لأن إحاطة الإنسان بما يثبتته أيسر من إحاطته بما ينفيه، ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض ، لأن مضمون الضرب : الإيمان بإحدى الآيتين ، والكفر بالأخرى إذا اعتقد أن بينهما تضادا ، إذ الضدان لا يجتمعان² ."

و قد كان السلف الصالح رحمهم الله يلحظون هذه المعاني ، فكانوا يتوقَّون أن ينكروا قراءة لا يعرفونها ، خوفا من أن تكون ثابتة عن النبي ج فيضلوا بإنكارها، رُوي عن عبد الرحمن السلمي³ أنه سُئل عن حرف من كتاب الله فيه وجهين ، فأخبر بهما ، فقال له الرجل : يا أبا عبد الرحمن أيهما أحب إليك ؟ فغضب ، فقال الرجل : ما الذي أغضبك ؟ قال : قولك أحب إليك ، أنا أحب هذا و هذا ، قال فكيف أقول ؟ قال : قل بأيهما تأخذ⁴ ."

و عليه مما سبق يتبين لنا أن هذه المرحلة هي بمثابة المرحلة التأسيسية للاختلاف في القراءات القراءانية ، فكل قراءة لم تصدر عن النبي ج تلاوة أو إقرارا ، فليست بالقراءة ، فهو المصدر الأول لهذا التعدد ، سواء كان مما تلقاه من القرآن الكريم بحروفه السبعة عن جبريل أو مما رخص له به أول الأمر ، أو حتى مما نسخ منها بالعرضة الأخيرة، ثم إن الاحتكام عند الاختلاف كذلك يرجع إلى النبي ج فما يقبل منها أو يرد كان يُرجع فيه إليه .

¹ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: 127/1 .

² - اقتضاء الصراط المستقيم : ابن تيمية: 129-128/1 .

³ - هو : عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي : مقرئ الكوفة ، و لد في حياة النبي صلى الله عليه و سلم ، و لأبيه صحبة ، انتهت إليه القراءة تجويدا و ضبطا ، أخذ القراءة عرضا على عثمان بن عفان ، و علي بن أبي طالب ، و عبد الله بن مسعود و أبي بن كعب ، و زيد بن ثابت ، قال عنه ابن مجاهد أنه أول من أقرأ الناس القرآن بالقراءة المجمع عليها بالكوفة ، توفي سنة 74 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 370 /1 - 371 .

⁴ - ينظر: جمال القراء و كمال الإقراء : علم الدين السخاوي :ت : علي حسن البواب : 463/2 .

المطلب الثالث : المرحلة الثانية : الاختلاف في القراءات في زمن الصحابة و طريقة الاحتكام عند الخلاف :

وتبدأ هذه المرحلة من وفاة النبي ج ، حيث انقطع عن الصحابة مصدر الوحي وغلق بذلك مصدر تعدد القراءات وانحصر أمر الاختلاف فيها، فيما كان قد سُمع عن النبي ج قبل وفاته، وهنا انبرى الصحابة رضوان الله عليهم معلمين للقرءان بقراءاته المتعددة وأوجهه المختلفة للناس في كل بلاد المسلمين ، ولأن الصحابة لم يسمعوا كل أحرف الخلاف، فقد بلغ كل واحد منهم ما سمع عن النبي ج وسكتوا عن الباقي.

وقد كان النبي ج يحث الصحابة على تبليغ القرءان الكريم كما سمعوه، فكان يبعث الصحابة معلمين في الأمصار، ويرسل كل من يدخل الإسلام جديداً عند معلم يلقنه القرءان، جاء عن عبادة بن الصامت قوله: "كان رسول الله ج إذا قدم عليه الرجل مهاجراً دفعه إلى رجل منا يعلمه القرءان، قال فدفع إلي رسول الله رجلاً وكان معي في البيت أعشيه عشاء أهل البيت وأقرئه القرءان² ."

و اشتهر بعض الصحابة بالقراءة و الإقراء ، ومنهم من أوصى النبي ج بالأخذ عنهم فقال: «خذوا القرءان من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة³، ومعاذ بن جبل⁴، و أبي بن

كعب⁵»¹ .

1- هو: عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري ، أبو الوليد : صحابي شهد العقبة ، وكان أحد النقباء ، حضر فتح مصر وهو أول من ولي القضاء بفلسطين ، توفي سنة 34 هـ . ينظر ترجمته : الإصابة : 26/4 ، الأعلام : 258/3 .

2- مسند أحمد : 324/5 .

3- هو : سالم بن معقل ، أبو عبد الله ، مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة : صحابي من كبارهم و كبار قرائهم ، فارسي الأصل ، كان يوم المهاجرين الأولين قبل الهجرة في مسجد قباء و كان فيهم أبو بكر و عمر ، توفي شهيدا ومعه لواء المهاجرين يوم اليمامة سنة 12 هـ . ينظر ترجمته : الإصابة : 56/3 ، و الأعلام : 73 /3 .

4 - هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس : العالم الرباني أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي : شهد العقبة و هو ابن ثمان عشرة سنة ، وشهد بدر و المشاهد ، قال عنه النبي ن : " أعلم أمتي بالحلال و الحرام معاذ " ، استشهد معاذ بالطاعون في الأردن سنة 18 هـ و له 35 سنة . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 19 /1 - 21 .

5 - هو : أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري الخزرجي النجاري : أقرأ الصحابة و سيد القرءان شهد بدر ، و المشاهد و قرأ القرءان على النبي ن ، قال عنه عمر لما توفي " اليوم مات سيد المسلمين " ، توفي بالمدينة سنة 19 هـ . ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : 16 /1 - 17 .

و ذكر الإمام الذهبي² سبعة من الصحابة ممن اشتهروا بالإقراء وهم : عثمان بن عفان و علي بن أبي طالب و أبي بن كعب و عبد الله بن مسعود و زيد بن ثابت و أبو موسى الأشعري و أبو الدرداء رضي الله عنهم أجمعين ، و قال فيهم : " فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القراءان في حياة النبي ج و أخذ عنهم عرضا و عليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة ، و قد جمع القراءان غيرهم من الصحابة و لكن لم تتصل بنا قراءاتهم فلهذا اقتصرنا على هؤلاء السبعة رضي الله عنهم " ³.

ثم إن المعول في تبليغهم للقراءان كان على المسموع أو المحفوظ عندهم ، إذ لم يكن قد جمع المصحف في زمن النبي ج .

يقول البيهقي : " و اعلم أن القراءان كان مجموعا كله في صدور الرجال أيام حياة رسول الله ج ، ومؤلفا هذا التأليف الذي نشاهده و نقرأه إلا سورة براءة ، فإنها كانت من آخر ما نزل من القراءان .. ويشبه أن يكون رسول الله ج إن ما لم يجمعه في مصحف واحد ، لما كان يعلم من جواز ورود النسخ على أحكامه ورسومه ، فلما ختم الله دينه بوفاة نبيه ج وانقطع الوحي ، قبض لخلفائه الراشدين عند الحاجة إليه جمعه بين الدفتين ⁴ " .

ولعل جمع المصحف الشريف في مرحلتيه الأولى و الثانية يعد واحدا من أهم أسباب درئ الخلاف في القراءان في زمن الصحابة رضوان الله عليهم و من بعدهم ، فقد كان مصدر الاحتكام عند الخلاف ، ثم إن الدافع لجمع المصحف في الجمع الأول يختلف عنه في الجمع الثاني و إن كانت الغاية منهما واحدة ، والذي يهمننا منها هو علاقة الجمعيين بمسألة الاختلاف في القراءات ، أو أثر جمع القراءان الكريم في زمن أبي بكر و عثمان بن عفان في تعدد القراءات ، وكذا دور المصحف في الاحتكام عند الخلاف في القراءات ، و يمكن التمييز بين هاتين المرحلتين من خلال ما يلي :

1- أخرجه البخاري : كتاب فضائل القراءان : 186/6 رقم 4999 . و أخرجه مسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل عبد الله بن مسعود : 1913/4 .

2 - هو : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، التُّركماني الأصل ، ثم الدمشقي ، المقرئ : الإمام الحافظ ، محدث العصر وخاتمة الحفاظ ، ومؤرخ الإسلام . طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة ، فسمع الكثير ، ورحل ، وعني بهذا الشأن ، وتعب فيه ، وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه . كُفَّ بصره سنة 741 هـ . وتصانيفه كثيرة تقرب من المائة ، منها : تاريخ الإسلام ؛ سير أعلام النبلاء ؛ طبقات الحفاظ ، ولد وتوفي بدمشق ، سنة 748 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 65 / 2 ، والأعلام : 326/5 .

3- معرفة القراء الكبار : الذهبي : 42/1 .

4- المرشد الوجيز : ص : 61-62 .

أولاً: أن الجمع الأول كان الدافع إليه هو الخوف على فقد القراءان و ضياعه ، ذلك أن مقتل القراء في معركة اليمامة¹ يعد مقتلاً لمعلمي القراءان الحافظين لكتاب الله وأشياخه المشتغلين بتعليمه للناس على أوجهه المتعدده² ، فكان طلب عمر بن الخطاب لأبي بكر بالجمع بقوله " **وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ بِالْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَّانِ** " ³ ، يحمل هم الخشية من ضياع القراءان بضياع معلميه فإن فقد الحافظ لكتاب الله المتقن له فكيف لهم أن يعلموا القراءان للمسلمين ، خاصة مع قلة الحفظة واشتغال الصحابة بالجهاد كون الحرب مع المشركين و المرتدين كانت قد بلغت ذروتها ، فكانت المشورة بالجمع هي من أحسن ما فعله أبو بكر رضي الله عنه كما قال علي بن أبي طالب⁴ .

أما الجمع الثاني أو جمع عثمان بن عفان فيختلف عن الجمع الأول من حيث كون أن الدافع إلى الجمع هو ليس ضياع القراءان ، وإنما الاختلاف في القراءان الذي سببه تعدد القراءات ، فإن سبب الجمع اختلاف المسلمين فيما بينهم في القراءة ، فصار الجميع يرى نفسه مصيباً و غيره مخطئاً و هذا لجهلهم بالاختلاف في القراءات، فوقع ما حذر منه النبي ج و نهى عنه .

جاء في صحيح البخاري : " أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية⁵ و أذربيجان¹ مع أهل العراق ، فأفزع

¹ - هي : أرض من نجد و عاصمتها حجر شرقي الحجاز ، سميت باليمامة باسم امرأة كانت تسكن بها ، كان فتحها و قتل مسيلمة الكذاب سنة 12 هـ في عهد أبي بكر الصديق " . ينظر : معجم البلدان : ياقوت الحموي : 441/5 .

² - اختلف في عدد الصحابة القراء الذين قتلوا في معركة اليمامة فقيل سبعون و قيل سبعمائة ، و رجح القرطبي الأخير فقال : و قتل منهم في ذلك اليوم فيما قيل سبعمائة " . ينظر : الجامع لأحكام القراءان : القرطبي : 49/1-50 .

و روى البخاري أنه قد قتل في موقعة بئر معونة في عهد الرسول ج في السنة الرابعة للهجرة " سبعون رجلاً و كانوا يقال لهم القراء " . ينظر صحيح البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة الرجيع و رعل و زعل و بئر معونة ، 44-40/5 .

³ - ينظر : صحيح البخاري : كتاب فضائل القراءان : 183/6 رقم 4986 .

⁴ - قال رضي الله عنه : " أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر فإنه أول من جمع بين اللوحين " . المصاحف : أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني : ت : أثر جفري : ص : 5 .

⁵ - أرمينية : هي بلد جبلي غير ساحلي يقع في القوقاز من أوراسيا حيث تتوضع عند ملتقى غرب آسيا وشرق أوروبا، تحدها تركيا من الغرب وجورجيا من الشمال وجمهورية الأمر الواقع ناغورني كاراباخ وأذربيجان في الشرق، أما من الجنوب

حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين ، أدرك الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود و النصارى ² .
قال القاضي أبو بكر ³ : "لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القراءان بين لوحين ، و إنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ن و إلغاء ما ليس كذلك ، و أخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ، ولا تأويل أثبت مع تنزيل ، و منسوخ تلاوة كتب مع مثبت رسمه

فتحتها إيران و مكتنف ناخيتشيفان الأذربيجاني. ينظر : الموسوعة العالمية العربية : 1 / 546-549 .

فتح أرمينية : " كانت فارس التي تدين بالمجوسية محتلة أرمينية الذين يدينون بالمسيحية ، وكان الأرمان يعانون اضطهادات الفرس الذين يخالفون دينهم ، لهذا فكر المسلمون في فتحها ، ولأنها كانت على حدود أذربيجان ، انتهز الوليد بن عتبة الفرصة لفتحها بعد انتهاءه من إخضاع أهل أذربيجان ، فتوجه إليها بجيش قوامه اثنا عشر ألف جندي يقوده سلمان بن ربيعة الباهلي فقاتلهم و غنم الكثير ، كان هذا سنة 25 هـ " . ينظر : الكامل في التاريخ : ابن الأثير : ت : أبو الفدا عبد الله القاضي : 480-476/2 .

1 - أذربيجان : دولة إسلامية تقع في منطقة جبل القوقاز على الشاطئ الغربي لبحر قزوين ، و قد حصلت على استقلالها عام 1412 هـ / 1991م ، عاصمتها باكو ، و هي واحدة من ست دول تركية مستقلة في منطقة القوقاز في أوراسيا . تقع في مفترق الطرق بين أوروبا الشرقية و آسيا الغربية ، و يحدها بحر قزوين إلى الشرق و روسيا من الشمال و جورجيا إلى الشمال الغربي و أرمينيا إلى الغرب و إيران في الجنوب. ينظر : الموسوعة العربية العالمية : 1 / 430-433 . و معجم البلدان : ياقوت الحموي : 128/1 .

فتح أذربيجان: كانت أذربيجان و الري من أواخر البلاد التي فتحها المسلمون في عهد عمر - رضي الله عنه - ، فلما توفي عمر - رضي الله عنه - و تولى عثمان - رضي الله عنه - نقضت أذربيجان و الري الصلح و تمردتا ، فلما علم عثمان بأمرهما رأى أنه لا بد من إيقافهم عن هذا التمرد لئلا تتجرأ بقية مناطق الدولة ؛ فوجه الوليد بن عتبة إلى أذربيجان و أبي موسى الأشعري إلى الري . فبعث الوليد مقدمة له بقيادة عبد الله بن شبيب في جيش قوامه أربعة آلاف مقاتل ، فأغار عبد الله عليهم ، فأصاب من أموالهم و سبى منهم بعض السبي ، فطلب أهلها الصلح فصالحهم الوليد على ثمانمائة ألف درهم . ينظر : كتاب البداية و النهاية : إسماعيل بن عمر ابن كثير : 155/10 . و ينظر : الكامل في التاريخ : ابن الأثير : 2 / 429 .

2- صحيح البخاري : كتاب فضائل القراءان : باب جمع القراءان : 4987 .
3 - هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي : فقيه بارع ، و محدث حجة ، و متكلم على مذهب أهل السنة و الجماعة و طريقة الأشعري . انتهت إليه رئاسة المالكية بالعراق في عصره ، كان قائد الكنتبية في الحرب التي دارت رحاها بين الدولة العباسية و الدولة الفاطمية ، و قد قال ابن كثير في البداية و النهاية : كان الباقلاني لا ينام حتى يكتب عشرين ورقة في كل ليلة مدة طويلة من عمره . و من هذه المؤلفات الكثيرة التي كتبها الباقلاني : شرح الإبانة ، شرح اللمع ، و غيرها ، توفي ببغداد سنة : 403 هـ . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 1 / 481 ، و الأعلام : 176/6 .

و مفروض قراءته و حفظه ، خشية دخول الفساد و الشبهة على من يأتي بعد¹ " .

قال أبو شامة : " ثم إن الصحابة خافوا من كثرة الاختلاف ، و ألهموا ، و فهموا أن تلك الرخصة قد استغنى عنها بكثرة الحفظة للقراء² " .
و عليه استشار عثمان أصحاب رسول الله ج في جمع المصحف درءاً للفتنة، وهو ما قام به رضي الله عنه³ .

ثانياً : أن الجمع الأول كان بمثابة جمع للقراءان مع رسمه الذي كتبه الصحابة رضوان الله عليهم ، و أقره رسول الله ج ، فهو جمع للمحفوظ و المكتوب على السواء ، حيث قام زيد بن ثابت رضي الله عنه بجمع القراءان من مختلف المواد التي كتبت عليها السور والآيات ، كما قام بمطابقة المكتوب مع المحفوظ في صدور الرجال بشهادة عدلين⁴ .

أما جمع عثمان بن عفان فكان جمعا للمسموع أو المحفوظ عن النبي ج من القراءات فقط ، أما المرسوم فقد نسخت المصاحف على المصحف الأول الذي كتب في الجمع الأول ، جاء في صحيح البخاري في حديث حذيفة السابق : " ... فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها إليه فأمر زيد بن ثابت و عبد الله بن الزبير و سعد بن أبي وقاص و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : " إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القراءان فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، و أرسل في كل أفق بمصحف مما نسخوا ، و أمر بما سواه أن من القراءان في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق⁵ " .

و لعل حرق عثمان بن عفان رضي الله عنه لمصاحف الصحابة يعد أمراً بغلق كل باب من أبواب الخلاف في القراءان و الفتنة فيه وهو أمر أجمع

1 - البرهان في علوم القراءان : 236/235/1 .

2 - المرشد الوجيز : 85 .

3- ينظر : النشر : ابن الجزري : 51 ، و ينظر : المصاحف : السجستاني : 12 .

4- ينظر : فتح الباري : 36/9 .

5 - سبق تخريجه . ينظر ص: 59- 60 .

عليه الصحابة و اتفقوا عليه ، فعن مصعب بن سعد¹ قال : " أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك ، و قال : لم ينكر ذلك منهم أحد² " ، و جاء عن علي بن أبي طالب قوله في المصاحف : " لو لم يصنعه عثمان لصنعتة³ " .

و قد وقع الخلاف في مسألة هذا الرسم هل كان جامعا للأحرف السبعة أم كتب على حرف واحد ، و لا بد لي من شيء من التفصيل لهذه المسألة ، و هذا لتبيان علاقة الرسم بمسألة الاختلاف لأن اعتماد رسم المصحف في هذه المرحلة يعد ضابطا رئيسا في مسألة الاحتكام للقراءات سواء في عهد الصحابة أو في المراحل التي تلتها .

علاقة رسم المصحف بالاختلاف في القراءات :

تعد هذه المرحلة أهم مرحلة لاعتماد رسم المصحف كيف لا و قد أجمع الصحابة عليه مرتين مرة أولى في جمع أبي بكر و ثانية في جمع عثمان بن عفان ، ليعتمد بعد ذلك في قرون لاحقة كضابط من ضوابط قبول القراءة ، و دون الخوض في مسألة رسم المصحف هل هو توقيفي أم اجتهادي⁴ فليس هذا صلب البحث لكن اعتماد رسم المصحف له من

1 - هو : مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، أبو زرارة المدني الزهري : تابعي روى عن أبيه و علي و طلحة و عكرمة بن أبي جهل و عدي بن حاتم و ابن عمرو و الزبير ابن عدي و الحكم بن عتيبة و غيرهم ، و ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة و قال : كان ثقة كثير الحديث ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال العجلي : تابعي ثقة . ينظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : شهاب الدين بن حجر العسقلاني : 160/10 . و الطبقات الكبير : محمد بن سعد بن منيع الزهري : 168/7 .

2 - المصاحف : السجستاني : ص : 18 .

3 - ينظر المصاحف : ص : 18 .

4 - اختلف فيه على ثلاثة أقوال : " القول الأول : أنه توقيفي لا تجوز مخالفته و هو مذهب الجمهور ، و استدلوأ بأن النبي ن كان له كتاب يكتبون الوحي و قد كتبوا القرآن فعلا بهذا الرسم و أقرهم الرسول ن على كتابتهم و مضى عهده و القرآن على هذه الكتابة لم يحدث فيه تغيير و لا تبديل ، و بإجماع الصحابة و كانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي عليه ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين .

القول الثاني : أن رسم المصاحف اصطلاحيا لا توقيفي و عليه فتجوز مخالفته ، و ممن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته و تحمس له القاضي أبو بكر في الانتصار .

القول الثالث : يميل صاحب التبيين و ممن قبله صاحب البرهان إلى ما يفهم من كلام العز ابن عبد السلام من أنه يجوز بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم و لا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول لنلا يوقع في تغيير من الجهال ، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح فلا يهمل مراعاة لجهل الجاهلين بل يبقى في أيدي العارفين الذي لا تخلو منهم الأرض " . ينظر : الإتقان في علوم القراءان : 265-260/1 .

الميزات و الخصائص ما جعله يحتل مرتبة رئيسية و موضعاً هاماً من مواضع الاحتكام في القراءات ، كل ذلك لأهميته و لكونه ساهم بشكل كبير في تضيق دائرة الاختلاف في القراءات و ليس العكس كما أريد به، فقد أسقط الرسم كل قراءة لم توافقه، فسقط بذلك الكثير من الشاذ غير الموافق للرسم و لم يبق من القراءات إلا ما وافق الرسم .
و لعل هذه المسألة تجرنا كذلك للخوض في مسألة هل احتوت المصاحف في زمن أبي بكر و عثمان على الأحرف السبعة أم على حرف واحد، و هل ما قام به عثمان بن عفان هو تضيق لدائرة الاختلاف في القراءات أم العكس .

أ - في زمن أبي بكر س :

إن الاتفاق واقع في المصادر على أن مصحف أبي بكر كان جامعاً للأحرف السبعة ، كيف لا و كل الذي قام به زيد بن ثابت أنه جمع الذي كتب بين يدي النبي ن ، قال أبو عبد الله المحاسبي¹ : "كتابة القرآن ليست محدثة ، و إنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان ، و كان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ن فيها القرآن منتشراً ، فجمعها جامع ، و ربطها بخيط ، حتى لا يضيع منها شيء² " .
و عليه فإنه لا خلاف في كون مصحف أبي بكر كان جامعاً للأحرف السبعة، ذكر صاحب البرهان قوله : " إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار و قع بينه و بين من شهده من المهاجرين و الأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق و الشام في حروف القراءات و القرآن ، و أما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن ، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق ... و لم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر و عمر إلى جمعه على وجه ما جمعه عثمان ، لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان³ " .

1 - هو : الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله : عالم بالأصول و المعاملات ، له تصانيف في الرد على المعتزلة ، من مؤلفاته آداب النفوس و شرح المعرفة ، توفي ببغداد سنة 243هـ . ينظر ترجمته في الأعلام : 153/2 .

2 - البرهان : 238/1 و الإتيان : 60/1 .

3 - البرهان : الزركشي : 239/1 .

وقال ابن الجزري : " و الحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري و أبي عمر بن عبد البر ، و أبي العباس المهدي ، ومكي بن أبي طالب القيسي ، و أبي القاسم الشاطبي¹ ، و ابن تيمية و غيرهم ، و ذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر رضي الله عنه كانت محتوية على جميع الأحرف السبعة² ."

ب : في زمن عثمان بن عفان س :

اختلف في مصحف عثمان بن عفان هل احتوى على الأحرف السبعة أم على حرف واحد على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى أصحاب هذا الفريق أن المصاحف في زمن أبي بكر احتوت على الأحرف السبعة ثم اقتضت في زمن عثمان بن عفان على حرف واحد وهو ما كان في العرصة الأخيرة ، ونسب هذا القول لكل من الإمام الطبري³ وابن عبد البر⁴ و الطحاوي⁵ ، وغيرهم .

قال الطبري : " لا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية⁶ ."

و حجتهم في ذلك أنه "صح عندهم أن رسول الله ن قال عن الأحرف السبعة : "كلها شاف كاف⁷" ، فاكتفوا رحمهم الله بحرف واحد منها⁸ ."

¹ - هو : القاسم بن أبي القاسم بن أبي خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي : استوطن القاهرة ، أبو محمد و أبو القاسم ، و لد سنة 538 هـ ، بشاطبة من الأندلس ، و لما علا الموحدون سدة الحكم هاجر إلى مصر و نزل أولا بالإسكندرية ، ثم ارتحل إلى القاهرة و تصدر مجالس الإقراء بها إلا أن عينه القاضي عبد الرحيم الفاضل معلما بالمدرسة المعزية بالقاهرة و بقي بها و لزمها إلى أن توفي عن عمر اثنين و خمسين سنة ، سنة 590 هـ ، و دفن بالقرافة . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 20/2 - 21 ، و الذيل و التكملة : 3 / 461 - 468 ، و إيضاح المكنون : 1 / 169 ، و معجم الأديباء : 5 / 2216 ، و وفيات الأعيان : 4 / 71 ، و سير أعلام النبلاء : 21 / 261 ، و معرفة القراء الكبار : 2 / 573 ، و تذكرة الحفاظ : 4 / 1356 ، و طبقات الشافعية : 7 / 270 . و سيأتي الكلام عنه مع زيادة في التفصيل في الفصل الثاني . ينظر : 127 فما فوق .

² منجد المقرئين : 21-22 .

³ - ينظر : الإبانة عن معاني القراءات : مكي : ص : 66-67 .

⁴ - ينظر : الاستذكار : ابن عبد البر : كتاب القرآن ، باب ما جاء في القراءان : 8 / 44 - 45 .

⁵ - ينظر : شرح مشكل الآثار : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلام الطحاوي : 10 / 259 .

⁶ - الإبانة عن معاني القراءات : مكي : ص : 66-67 .

⁷ - ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : ابن حجر العسقلاني : باب فضائل القراءان : 26/9 .

⁸ - الاستذكار : ابن عبد البر : 8 / 45 .

القول الثاني : يرى أصحاب هذا الفريق أن مصحف عثمان بن عفان يحتوى على الأحرف السبعة جميعها ، و ينسب هذا القول لجمع من الفقهاء و القراء و أهل الكلام¹.

قال الجعبري في الكنز : "و الصحيح أن المصاحف العثمانية مشتملة على الأحرف السبعة ، لئلا يجمع الصحابة على ترك قراءة قبض رسول الله ن عليها² " .

وحجتهم في ذلك أنه: "لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة "³.

ويُرد عليهم بأن هناك أحرفا صح نقلها أنها مما كان يقرأ به ، ثم أجمعت الأمة بعد ذلك على عدم جواز الصلاة بها لمخالفتها رسم المصحف ، قال ابن الجزري : " لأننا إذا قلنا أن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى ، كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة ، وهذا قول محذور ، لأن كثيرا مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة و عن النبي ن⁴ " .

القول الثالث : يرى هذا الفريق أن مصحف عثمان بن عفان كان يحتوي على ما يحتمله رسم المصحف من الأحرف التي ثبتت في العرصة الأخيرة و سقط منه ما لا يحتمله الرسم ، وهذا القول هو القول الراجح ، قال ابن الجزري : "وقد ذهب جماهير العلماء من السلف و الخلف و أئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط ، جامعة العرصة الأخيرة التي عرضها النبي ن على جبريل عليه السلام ، متضمنة لها لم تترك منها حرفا وهو القول الذي يظهر صوابه من خلال الأحاديث الصحيحة و الآثار المشهورة المستفيضة⁵ " .

1 - ينظر : الفتاوى : بن تيمية : 396-395/13 .

2 - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى : محمد بن أحمد الموصلي الجعبري : 30/2 .

3 - ينظر : الفتاوى : ابن تيمية : 396/13 .

4 - منجد المقرئين : 94 .

5 - النشر : 31 /1 .

وقال مكي : " فالمصحف كتب على حرف واحد ، و خطه محتمل لأكثر من حرف ، إذ لم يكن منقوطة و لا مضبوطة ، فذلك الاحتمال الذي احتل الخط هو من الستة أحرف الباقية¹ .

و عليه يفهم مما سبق أن جمع عثمان بن عفان كان يُعتمد فيه على ضابطين رئيسيين و هما: **موافقة رسم المصحف** ، و **ثبوت القراءة بالعرضة الأخيرة** ، فيكون بذلك مصحف عثمان قد جمع الأحرف التي ثبتت بالعرضة الأخيرة و احتملها رسم المصحف ، و طرح كل حرف من الأحرف السبعة التي لم توافق رسم المصحف .

و يتجلى منهج عثمان بن عفان في جمع الناس ودرئ الخلاف بشكل واضح و جلي في قوله لكتبة الوحي : « إذا اختلفتم أنتم و زيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم² » ، فيستفاد من قوله أن الترجيح عند الاختلاف يكون على أساس لغة قريش و هذا من خلال أمرين اثنين :

الأول : خاص بالقراءة أي أن غالب القرآن نزل بلسان قريش ، أي على قراءة قريش و إن كان قد نزل بلغة العرب جميعهم و هذا عند قوله رضي الله عنه : **" فإنما نزل بلسانهم "** ، قال أبو شامة : " فإذا وقع الاختلاف في كلمة فوضّعها على موافقة لسان قريش أولى من لسان غيرهم³ " .

و الثاني : خاص بالكتابة إذ أن المصحف رسم بلغة قريش و غيرها ، بدليل قول عثمان : **" فاكتبوه بلسان قريش "** ، فهو يدل على أن بعض الأحرف كانت تكتب بلغة غير قريش⁴ .

فيكون بذلك قد "حسم عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلاف بين المسلمين في وجوه قراءة القرآن ، و حملهم على ما نزل من القرآن بكيفياته المختلفة ، و أجمع الصحابة رضي الله عنهم على الرسم الذي كتب به عثمان القرآن مشتملا على المستقر من الأحرف السبعة في

1 - الإبانة :ص: 24 .

2 - سبق تخريجه . ينظر ص: 59-60 .

3 - المرشد الوجيز : ص: 29 .

4 - ينظر : مقدمات في علم القراءات : 37-38 .

العرضة الأخيرة ، و لا ريب في أن إجماع الصحابة حجة قطعية حسمت مادة الخلاف بين المسلمين ، و أوجبت العمل بالرسم العثماني¹ .
كما بين رضي الله عنه أن " دفع الشقاق لا يشترط له بقاء حرف واحد ، بل يكفي بقاء عاصمٍ متفق عليه يرجع إليه عند الاختلاف و هو الرسم الذي حصل عليه الإجماع " ² .
وقال فيه الزركشي : " ولقد وفق لأمر عظيم ، ورفع الاختلاف ، وجمع الكلمة ، وأراح الأمة ³ " .

القراءة الشاذة في هذه المرحلة :

انتهت هذه المرحلة من مراحل الاختلاف في القراءات بإجماع الصحابة على رسم المصحف، و اعتمادهم له كضابط يحتكم به في قبول القراءة وردها، ولعل الأمر قد وجد صعوبة من قبل بعض الصحابة في أول الأمر ذلك أن كثيرا منهم كان يقرأ بما تبقى من الأحرف السبعة التي سقطت برسم المصحف و بالعرضة الأخيرة ، وكان منهم عبد الله بن مسعود الذي كان يقرأ بما سمعه عن النبي ن وله مصحف جمع فيه قراءته التي كان يقرأها والتي اجتمع عليها أهل الكوفة وصارت نسختهم في القراءان، كما اجتمع أهل البصرة على نسخة أبي موسى الأشعري .

جاء في كتاب المصاحف : " عن مسروق قال: كان عبد الله وحذيفة وأبو موسى في منزل أبي موسى، فقال حذيفة: أما أنت يا عبد الله بن قيس فبعثت إلى أهل البصرة أميرا ومعلما وأخذوا من أدبك ولغتك ومن قراءتك، وأما أنت يا عبد الله بن مسعود فبعثت إلى أهل الكوفة معلما، فأخذوا من علمك وأدبك ومن قراءتك، فقال عبد الله: أما أني إذالم أضلهم وما من كتاب الله آية إلا أعلم حيث نزلت وفيم نزلت، ولو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لرحلت إليه⁴ " .
وقد روت الأخبار عن عبد الله بن مسعود رفضه وكرهته العدول عن قراءته والقراءة بالمجمع عليه في مصحف عثمان بن عفان ، فعن " حميد بن مالك⁵ قال

¹ - مباحث في علوم القراءان : مناع القطان : ص: 128 .

² - ينظر : مباحث في علم القراءات : ص : 131 .

³ - البرهان : 1 / 239-240 .

⁴ - ينظر كتاب المصاحف : السجستاني : ص: 14 ، ورواه البخاري : كتاب فضائل القراءان 187/6 رقم 5002 .

⁵ - هو : حميد بن أبي حميد الطويل : الإمام الحافظ أبو عبيدة البصري : مولى طلحة الطلحات ، تابعي من أهل الحديث ، مولده في سنة ثمان وستين عام موت ابن عباس ، وسمع أنس بن مالك ، توفي سنة 142هـ . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 6 / 146 ، و الأعلام : 283/2 .

: قال عبد الله : لقد قرأت القراءان من في رسول الله ن سبعين سورة ، و زيد صبي أفأترك ما أخذت من في رسول الله ن¹ .

وفي رواية قال : "كيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ن بضعا وسبعين سورة وأن زيد بن ثابت يأتي مع الغلمان له ذؤابتان² " .

ولما أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه بحرق المصاحف ساء ذلك عبد الله بن مسعود وقام في الناس خطيبا : "من استطاع منكم أن يغسل مصحفا فليغسل ، فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة³ " .

ويعد موقف عبد الله بن مسعود من مصحف عثمان بن عفان واحدا من بين الأسباب القوية لعدم انضباط القراءات الصحيحة من الشاذة والحد بينهما في هذه المرحلة ، ذلك أنه لو اجتمع الصحابة كلهم على القراءة بما وافق الرسم فقط ، لانقطعت كثير من القراءات الشاذة المخالفة للرسم في هذه المرحلة ، ولم يبق منها إلا ما كان متواترا ، والظاهر أن المسألة لم تكن بهذه السهولة و البساطة ، فبقاء القراءة بالأحرف التي لم توافق المصحف العثماني من أكثر مصادر القراءة الشاذة فيما بعد ، ذلك أن الكثير من الشاذ هو فيما خالف رسم المصحف ، وضح سنده ، قال ابن الجزري : "والقسم الثاني من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية وضح سنده وخالف الرسم كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، ونحو ذلك...، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة ، لكونها شذت عن المصحف المجمع عليه ، وإن كان سندها صحيحا⁴ " .

ورغم أن الأخبار نقلت عن عبد الله بن مسعود رضاه بمصحف عثمان بن عفان فيما بعد ، وتخييره الناس القراءة به⁵ ، إلا أن عثمان لم يلزم الصحابة كلهم بالقراءة

1 - المصاحف : ص: 14-15 .

2 - المصاحف : ص: 16 .

3 المصاحف : ص: 15 .

4- المنجد : ص: 41 .

5 - روى السجستاني في كتابه المصاحف قوله : " رضاه عبد الله بن مسعود لجمع عثمان رضي الله عنه المصاحف : عن فألقة الجعفي قال : " فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف فدخلنا عليه فقال رجل من القوم : إنا لم نأتك زائرين ولكننا جئنا حين راعنا هذا الخبر فقال : إن القراءان أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف و إن الكتاب قبلكم كان ينزل من باب واحد على حرف واحد معناه واحد " . ينظر : ص: 18 .

من مصحفه، فقد روى السجستاني¹ في كتابه المصاحف، باب إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على غير مصحفه، عن إسماعيل بن أبي خالد² قال: " لما نزل أهل مصر الجحفة³ يعاتبون عثمان رضي الله عنه أتاهم علي فقال ما الذي نقمتم (أي من عثمان)؟ قالوا: نقمنا أنه محا كتاب الله عزوجل وحمى الحمى، واستعمل أقرباءه، وأعطى مروان مائتي ألف، وتناول أصحاب النبي ن . فرد عليهم عثمان وقال: أما القراءان فمن عند الله، إنما نهيتكم لأنني خفت عليكم الاختلاف فاقرؤوا على أي حرف شئتم...⁴ " .

واختلفت أقوال العلماء في قراءة الصحابة بما يخالف رسم المصحف، واحتملوا أن تكون هذه القراءة مما ثبت عنهم قبل مصحف عثمان، قال مكي: " وإنما قرئ بهذه الحروف التي تخالف المصحف قبل جمع عثمان - رضي الله عنه - الناس على المصحف، فبقي ذلك محفوظا في النقل، غير معمول به عند الأكثر لمخالفته الخط المجمع عليه⁵ " .

غير أن الواقع يثبت خلاف ذلك فقد استمرت القراءة بالشاذ المخالف لرسم المصحف ليس من قبل الصحابة فقط، بل ومن قبل التابعين وتابعيهم ولقرون لاحقة، وما اشتهار أئمة القراءة الشاذة إلا خير دليل على ذلك، بل إن الأمر تجاوز ذلك لاختلاف الفقهاء في مسألة جواز القراءة بالشاذ في الصلاة، واختلافهم في ذلك مبني على قراءة الصحابة بالشاذ، وروى الجواز عن بعضهم وإن كان الراجح عدم الجواز⁶ والله أعلم .

1 - هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن داود: من كبار حفاظ الحديث، كان إمام أهل العراق له تصانيف منها كتاب المصاحف والمسند والسنن، توفي سنة: 316هـ ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 1/377، والأعلام: 4/91.

2 - هو: إسماعيل بن أبي خالد: الحافظ الإمام الكبير أبو عبد الله البجلي، الأحمسي مولا هم الكوفي، واسم أبيه هرمز، كان محدث الكوفة في زمانه مع الأعمش، وقال أبو إسحاق عن الشع: إسماعيل يحسوا العلم حسوا، توفي سنة ست وأربعين ومائة (146هـ) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 6/177.

3 - الجحفة: هي قرية كبيرة على طريق المدينة وهي ميقات أهل مصر والشام. ينظر: معجم البلدان: ياقوت الحموي: 2/35.

4 - ص: 36.

5 الإبانة: 127.

6 - قال ابن تيمية: " وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما (و الليل إذا يغشى و النهار إذا تجلى و الذكر و الأنثى) كما ثبت في الصحيحين... فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة؟ على قولين للعلماء هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد و روايتان عن مالك، إحداهما: يجوز ذلك لأن الصحابة و التابعين، كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة. و الثانية: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء لأن

أما عن سبب استمرار القراءة والإقراء بما يخالف رسم المصحف ، فقد ذكر مكي أنه ، يحتمل أن يكون بسبب أن نسخ القراءان لا يكون بالإجماع فقال : " والذي في أيدينا من القراءات هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات التي نزل بها القراءان وهو من الإجماع أيضا ، وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف ، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف ، والنسخ للقراءان بالإجماع فيه اختلاف ، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله ، وليس ذلك بجيد ولا صواب لأن فيه مخالفة الجماعة ، وفيه أخذ القراءان بأخبار الأحاد ، وذلك غير جائز عند أحد من الناس ¹ " .

وحتى لا يقال إن ما فعله عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لم يأت بثماره ، فيجاب عنه أنه يحتمل أنه ربما لم يقض على القراءة بما خالف الرسم بالكيفية لكنه قلل منها ، وحدث من انتشارها ، ذلك أن إجماع الصحابة على رسم المصحف هو إجماع كذلك على القراءة بما يوافق رسم المصحف فقط ، وعليه صار رسم المصحف ضابطا في الاحتكام للقراءة ، كأن يكون مثلا بقي العمل سائرا بالقراءة بالأحرف السبعة لكن المقدم عند الخلاف يكون لما وافق رسم المصحف لأنه المجمع عليه ، ولأن العمل بما أجمع عليه الصحابة خير مما انفرد به صحابي وإن كان صحيحا ، جاء في الحديث عن علقمة أن أبا الدرداء سأله عن حرف عبد الله بن مسعود فقرأوا : + وَالْيَلِّ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَالدَّكَّرَ وَالْأَنْثَى]_ [الليل 1-3] ، فقال أبو الدرداء ، ما زال بي هؤلاء حتى كادوا يردونني ² " .

فيكون بذلك قد ضيق دائرة الخلاف و تحكم في اختيار الأحرف السبعة المقروء بها تدريجيا ، و لم يقض عليها دفعة واحدة ، و هكذا إلى أن جاءت الأزمنة اللاحقة و عدت فيها القراءة بما خالف الرسم شاذةً ، و الله أعلم .

يقول الدكتور أحمد بن فارس السلموم في مقدمة تحقيقه لكتاب بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي : " نعم بقي من الصحابة في زمن عثمان من استمسك بما أخذ عن النبي ن من حروف لم يكن عثمان استنسخها في مصاحفه ، و مات وهو يقرأ بذلك على الأصل ، وربما يكون قد أقرأ بعض

هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ن و إن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة " .
الفتاوى : 13 / 394-395 .

1 - الإبانة : 42 .

2 - متفق عليه : رواه البخاري : 4944 ، و مسلم : 829 .

التابعين بذلك ، و لكن هذه الحروف قد انقطعت روايتها بموت من يقرأ بها ، و بصدوف الناس عنها ، إيثارا منهم لمصاحف عثمان رضي الله عنه ¹ .
و عليه جاز لنا أن نعد هذه المرحلة من مراحل الاختلاف في القراءات بمرحلة الاقتصار كما سماه الطبري ، حيث اقتصر فيه على حرف واحد من الأحرف السبعة ، فقال : " و صار ما اقصر عليه الصحابة من الاقتصار كمن اقتصر مما خير فيه على خصلة واحدة ² " .

المطلب الرابع : المرحلة الثالثة : الاختلاف في القراءات في زمن الأئمة القراء و طرق الاحتكام عند الخلاف :

استمر الأمر على ما كان عليه في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ، إذ المعول في القراءة هو التلقي فكان السابق يلقن القراءة للاحق كما تلقاها ، و قد روي عن السابقين قولهم : " القراءة سنة ، يأخذها الآخر عن الأول ³ " ، و عليه فإن مصدر القراءات في هذه المرحلة هو ما تلقاه التابعون عن الصحابة رضوان الله عليهم ، بنوعيه الموافق لرسم المصحف و المخالف له ، إذ لم تنقطع القراءة بالمخالف للرسم كما بيناه سابقا .

قال ابن مجاهد : " و القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة و الكوفة و البصرة و الشام ، هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا و قام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين ، اجتمعت العامة و الخاصة على قراءته و سلكوا فيها طريقه و تمسكوا بمذاهبه على ما روى عن عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة ⁴ " .

و عليه فقد انتشر التابعون و كذا تابعيهم ، ليعلموا الناس القراءان من المصاحف التي أرسلها عثمان للأمصار كما تلقوها عن الصحابة ، فاشتهر في كل مصر من يقرأ بما يحتمله ذلك المصحف من القراءات ، و استمر الأمر على ذلك حتى بلغ زمن الأئمة القراء .

ظهور الأئمة القراء :

1 - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : المهدي : 19 .

2 - نقلا من فتح الباري : 30/9 .

3 - حكى ابن مجاهد هذا القول عن زيد بن ثابت ، و ذكر بعض الروايات عن غيره من الصحابة ممن قالوا مثل هذا القول فقال : و سمعت بعض أشياخنا يقول عن عمر بن الخطاب و عمر بن عبد العزيز مثل ذلك " . ينظر : كتاب السبعة : ابن مجاهد : 50-51 .

4 - ينظر السبعة : 49 .

تمتاز هذه المرحلة بالانتشار السريع و الواسع للقراءات في شتى بلاد الإسلام ، فبرز أئمة و شيوخ تصدروا للقراءة و الإقراء ، و عرفوا بين الأمصار ، خاصة تلك التي أرسل إليها عثمان بالمصاحف ، و صارت تشد لهم الرحال ، لكن الظاهر أن الاختلاف فيما يوافق رسم المصحف قد زاد ، وكثرت معه الاختيارات في القراءة و تعدد بذلك الشيوخ ، وشق على الناس الأمر ، فاختاروا الاقتصار في القراءة على أئمة تيسيرا على الأمة ، قال مكي : " إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني و الثالث ، كثيرا في العدد ، كثيرا في الاختلاف ، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه ، و تنضبط القراءة به ...¹ " .

و قال القسطلاني : " ثم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم ، وقرأ أهل البدع و الأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته وفاقا لبدعتهم ، كمن قال من المعتزلة : + وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكَوْلِيمًا _ [النساء 164] ، بنصب الهاء ، و من الرافضة + وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذًا لِمُضِلِّينَ عِضْدًا _ [الكهف 51] ، بفتح اللام يعنون أبا بكر و عمر ، رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القراء العظيم ...² " .

واشترطوا فيهم جملة من الشروط ، حددوا من خلالها المتصدرين للقراءة ، وحصروا الاختلاف و ضيقوا دائرته ، فقلل بذلك العدد ، قال مكي : " فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة و الأمانة و حسن الدين ، وكمال العلم ، قد طال عمره و اشتهر أمره ، و أجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل ، و ثقته فيما قرأ و روى ، و علمه بما يقرأ ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم ، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفا إماما هذه صفته و قراءته على مصحف ذلك المصر³ " .

و المتتبع لهذه الشروط التي ذكرها الإمام مكي يرى أنها على ضربين :
أولا : شروط في القراءة : وهي :

1. القراءة بما يوافق خط المصحف ، قال مكي : " فلم تخرج قراءته عن

خط مصحفهم المنسوب إليهم " .

2. الضبط في النقل : " وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل ، وثقته

فيما قرأ و روى " .

1 - الإبانة : ص : 86 .

2 - لطائف الإشارات : 1 / 117 .

3 - الإبانة : 86 .

3. و اشتهار قراءته في ذلك المصمر، قال مكى : " و اشتهر أمره ... " أي قراءته .

ثانيا : شروط في القارئ : وهي :

العدالة والثقة والأمانة وحسن الدين ، وكمال العلم ، وعلمه بما يقرأ ، وطول العمر والشهرة .

قال القسطلاني : " فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف ، أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدراية وكمال العلم ، أفنوا عمرهم في القراءة و الإقراء ، و اشتهر أمرهم ، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا ، والثقة بهم فيما قرءوا ، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم ¹ " .

فبرز من هؤلاء ، الأئمة السبعة ، قال مكى : " ... ، فكان أبو عمرو من أهل البصرة ، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها ، والكسائي من أهل العراق ، و ابن كثير من أهل مكة ، وابن عامر من أهل الشام ، ونافع من أهل المدينة ، كلهم ممن اشتهرت إمامته ، وطال عمره في الإقراء ، وارتحال الناس إليه من البلدان ² " .

وذكر ابن الجزري غير هؤلاء من الأئمة الذين اجتمعت فيهم الشروط ، فزاد من المدينة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130 هـ) ، وشيبة بن نصاح (ت 130 هـ) .

ومن مكة : حميد بن قيس الأعرج (ت 130 هـ) ، و محمد بن محيصة (ت 123 هـ) .

ومن الكوفة : يحيى بن وثاب (ت 103 هـ) ، وسليمان بن مهران الأعمش (ت 148 هـ) .

ومن البصرة : عبد الله بن أبي إسحاق (ت 129 هـ) ، وعيسى بن عمر (ت 149 هـ) ، وعاصم الجحدري (ت 128 هـ) ، ويعقوب الحضرمي (ت 205 هـ) .

1 - لطائف الإشارات : 117/1 .

2 - الإبانة : 86-87 .

ومن الشام : عطية بن قيس الكلابي (ت 121 هـ) ، و إسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ، و يحيى بن الحارث الذماري (ت 145 هـ) ، و شريح بن يزيد الحضرمي (ت 203 هـ)¹ .

و لعل هذا الاختلاف في تحديد الأئمة القراء ، يرجع في الأساس إلى طبيعة هذه الشروط التي اعتمدت من قبل العلماء ، و سيأتي ذكر هذه المسألة و أثرها في اختلاف المصنفين في ضبط القراءات الصحيحة مع زيادة من التفصيل في الفصول المقبلة بإذن الله .

أما ما يميز هذه المرحلة من الاختلاف في القراءات، مقارنة بالمراحل السابقة هي أن ضبط الاختلاف في القراءات صار يحتكم فيه لأمرين اثنين:

الأول : الاقتصار على ما وافق رسم المصحف : وقد بينا سابقا ، أهميته و دوره في تضيق دائرة الاختلاف ، قال مكي : " فلما كتب عثمان المصحف و وجهها إلى الأمصار ، و حملهم على ما فيها ، و أمرهم بترك ما خالفها ، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم ، و ما يوافق خط المصحف الذي وجهه إليهم و تركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف رسم المصحف ، فاختلقت قراءة الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط ، و سقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط ، و نقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر فاختلقت النقل لذلك حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة فاختلّفوا...² " .

و إن كان كلامه هنا رحمه الله يحتمل أن اختلاف السبعة القراء هو مما وافق رسم المصحف فقط ، فإن للأئمة السبعة كذلك قراءات شاذة خالفت رسم المصحف، قال مكي في موضع آخر : " و لم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف ، و لا القراءة بذلك³ " أي بالشاذ .

و قال أبو شامة : " قد يروى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف، وشاذ⁴ " .

و علل الإمام مكي قراءة الأئمة السبعة بما خالف رسم المصحف بقوله : " أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعات بقراءات مختلفة ، فنقل ذلك على ما قرأ ،

1 - ينظر ما تقدم : النشر : 1 / 8-9 .

2 الإبانة : 48-49 .

3 الإبانة : ص: 86 .

4- المرشد الوجيز : 173 .

فكانوا في برهة من أعمارهم ، يقرئون الناس بما قرءوا ، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه ، إذ كان ذلك مما قرؤوا به على أئمتهم¹ .

الثاني : ظهور الاختيار في القراءات² : وإن كان الاختيار قد ظهر على الحقيقة في مراحل سابقة إلا أنه برز بشكل واضح و مميز لهذه المرحلة مقارنة بالسابق ، فقد ثبت أن للصحابة اختيار في القراءة ، كاختيار عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم ، وقد اتفقت المصادر على تسمية اختيار الصحابة قراءة ، ولا يسمى عندهم اختيارا كقولهم ، قراءة ابن مسعود قراءة زيد وغيرها ، روى السجستاني عن ابن عباس³ قال : " قراءتي قراءة زيد ، وأنا أخذ ببضعة عشر حرفا من قراءة ابن مسعود⁴ " .

ويرى الدكتور غانم قدوري ، التفريق بين مصطلحي القراءة و الاختيار ، فيطلق لفظ القراءة على اختيار الصحابة ، و لفظ الاختيار على اختيار من بعدهم من التابعين ، فقال :

" أن الفرق بين القراءة و الاختيار يظهر في أن القراءة كان يراد بها الطريقة التي يقرأ بها كل واحد من علماء الصحابة ، مثل قراءة زيد بن ثابت ، و قراءة أبي بن كعب .

و أن الاختيار : هو تأليف علماء القراءة من التابعين قراءة من قراءات الصحابة و تأليف علماء تابعي التابعين قراءة من قراءة التابعين ، حيث لا يخرج أحد عن شيء مما روي من قراءات الصحابة⁵ " .

و قال : " و صارت كلمة الاختيار تساوي كلمة قراءة ، فإذا قيل اختيار حمزة ، فإنما ذلك يعني قراءته ، لكن قراءات الصحابة لم تستخدم فيها كلمة اختيار ، فكان يقال دائما قراءة ابن مسعود ، و قراءة زيد ، و هكذا⁶ " .

1 - الإبانة : ص: 83 .

2- ينظر تعريف الاختيار في : 247-249 .

3 - هو : عبد الله بن عباس : البحر حبر الأمة ، وفقه العصر ، وإمام التفسير أبو العباس عبد الله ، ابن عم رسول الله ن العباس بن عبد المطلب شيبه بن هاشم ، مولده بشعب بني هاشم قبل عام الهجرة بثلاث سنين ، صحب النبي ن نحو من ثلاثين شهرا ، وحدث عنه بجملة صالحة ، توفي بالطائف و قد كف بصره سنة 68 هـ . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 332/3 ، و غاية النهاية : 382-381/1 .

4 - المصاحف : ص: 55 .

5 - ينظر : مجلة كلية الشريعة : جامعة بغداد ، العدد 9 ، ص: 190 ، نقلا عن : مباحث في لم القراءات : ص: 215-216 .

6 - محاضرات في علوم القرآن : 125 .

و عليه جاز لنا التفريق بين المرحلتين بالتفريق بين المصطلحين ، " القراءة و الاختيار " .

أما بعد فترة الصحابة و تحديدا في زمن الأئمة القراء ، فقد نشطت عملية الاختيار و زادت و انتشرت ، و كان من أهم نتائجها أن برز أئمة تنسب إليهم القراءة ، و كان من أشهرهم القراء العشرة ، وكذا أئمة القراءة الشاذة و غيرهم ، فقد كان لكل واحد منهم اختيار في القراءة خالف به غيره من الشيوخ و تميز به حتى صار ينسب إليه ، قال مكي : " و هؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا بقراءة الجماعة ، و بروايات ، فاختر كل واحد مما قرأ ، و روى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار¹ " .

فاختار الإمام نافع قراءة من مجموع ما سمع ، و اختار ابن كثير قراءة ، و للحسن البصري قراءة اختارها كذلك ، و لابن محيصن كذلك اختيار ، و هكذا فقد كان لمعظم علماء الإقراء في القرن الثاني الهجري اختيار في القراءة² ، و قد تعددت هذه الاختيارات و اختلفت باختلاف شيوخهم الذين أخذوا عنهم ، و باختلاف شروطهم و منهجهم في الاختيار .

قال الإمام القرطبي: " و هذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، و ذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى و علم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده و الأولى ، فالتزمه طريقة ، و أقرأ به ، و اشتهر عنه ، و عرف به و نسب إليه ، فقل حرف نافع ، و حرف ابن كثير³ " .

فهذا الإمام نافع يقول : " قرأت على سبعين من التابعين ، فما اتفق عليه اثنان أخذته ، و ما شك فيه واحد تركته ، قال مكي : " يريد - و الله أعلم - مما خالف المصحف⁴ " .

و قد روى " أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت⁵ " .

و كان الإمام الكسائي " قد قرأ على حمزة ، و نظر في وجوه القراءات ، و كانت العربية علمه و صناعته ، و اختار من قراءة حمزة و قراءة غيره قراءة متوسطة

1 - الإبانة : 89 .

2 - ينظر : محاضرات في علوم القراءان : 124 .

3 - الجامع لأحكام القراءان : أبو محمد بن أحمد القرطبي : 1/ 79 .

4 - الإبانة : 83 .

5 - الإبانة : 83 .

غير خارجة عن آثار من تقدمه من الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم¹ .

قال المهدي: "و كذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف لأنه قرأ على غيره، فاختر من قراءته و من قراءة غيره فهذا سبب الاختلاف² ."

أي الاختيار، و به كذلك علل الداني سبب اختلاف راويا عاصم، أبي بكر بن عياش و حفص بن سليمان فقال: "السبب في ذلك أن عاصم أقرأ كل واحد منهما بمذهب غير المذهب الذي أقرأ به الآخر، على ما رواه عن أئمة، و أخذه عن سلفه، و الاختلاف في القراءان كان موجودا مستقيضا بين الصحابة و التابعين³ ."

قال المهدي: "و لأجل ذلك قد يختلف الراويان عن إمام واحد، كما وقع بين أبي بكر بن عياش، و حفص بن سليمان⁴ ."

و لم ينكر أحد من هؤلاء الأئمة على بعضهم البعض اختياراتهم، حتى لا ينكروا شيئا من القراءان، قال الإمام القرطبي: "و لم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، و لا أنكره، بل سوغه و جوزه، و كل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، و كل صحيح⁵ ."

و علل ابن الجزري إضافة لفظ القراءة لاختيار الصحابي أو التابعي و من بعدهم من الأئمة القراء، بأنها إضافة اختيار و ليست إضافة اختراع، فقال: "و نعتقد أن إضافة كل حرف من أحرف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة و غيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضبط له، و أكثر قراءة به، و ملازمة له، و ميلا إليه، لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة رواتهم، المراد بها، أن ذلك القارئ و ذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، حسبما قرأ به فآثره على غيره، و داوم عليه، و لزمه حتى اشتهر و عرف به، و قصد فيه، و أخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من

1 - السبعة : 78 .

2 - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : 16 .

3 - غاية النهاية : 1 / 254 .

4 - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : 16 .

5 - الجامع لأحكام القراءان : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي : 1 / 79 .

القراء ، وهذه بالإضافة إضافة اختيار ودوام و لزوم ، لا إضافة اختراع و رأي و اجتهاد¹ .

و لم يكن الاختلاف في القراءات قد انحصر في عدد معين في هذه المرحلة بل كان المجال مفتوحا على شرط الاختيار ، قال الرازي²: " و لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختر كل واحد منهم حرفا بخلاف صاحبه ، و جرد طريقا في القراءة على حدة ، في أي مكان كان ، و في أي أوان أراد ، بعد الأئمة الماضين في ذلك ، بعد أن كان في ذلك المختار ، بما اختاره من الحروف ، بشرط الاختيار ، لما كان بذلك خارجا عن الأحرف السبعة المنزلة ، بل فيها متسع إلى يوم القيامة " ³ .

و عليه لم يكن ممكنا حصر القراءات بعدد معين في هذه المرحلة ، فقد شهدت القراءات انتشارا كبيرا مقارنة بالمراحل السابقة نتيجة لظهور الاختيار في القراءات ، ذلك أن القراءات في هذه المرحلة شهدت توسعا كبيرا مع توسع البلاد الإسلامية و كثرة الداخلين في الإسلام ، فانتشرت في الأمصار الإسلامية التي أرسلت إليها المصاحف العثمانية ، و أقرأ بها الصحابة و التابعون و من بعدهم ، و مع كثرة الآخذين عن التابعين كثرت معهم اختياراتهم بكثرة شيوخهم ، فبرز بها أئمة القراءات بنوعيتها ، و اشتهروا بين الناس ، و صاروا يشدون الرحال لأخذ القراءات عن غيرهم من شيوخ الأمصار الأخرى ، و هذا كله من نتائج الاختيار .

و من مظاهر الانتشار و التوسع التي ظهرت كذلك بفعل الاختيار بروز أئمة القراءة ، و انحصار القراءة في شيوخ معينين ، بعد أن كانت تنسب للصحابة و التابعين ، و صار لكل مصر شيخها الذي اشتهرت به ، قال الدكتور غانم قدوري⁴ أن ظاهرة الاختيار : " قد أدت إلى ظهور عدد من القراءات التي

1 - النشر : 52/1 . و الكلام للإمام الداني ذكره في كتابه الأحرف السبعة : 61 .

2 - هو : أبو الفضل الرازي عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي : المقرئ ، شيخ الإسلام و أحد الأعلام ، كان مقرئا فاضلا ، كثير التصانيف حسن السيرة ، زاهدا متعبدا ، توفي سنة : 445 هـ . ينظر ترجمته : معرفة القراء الكبار : 795/2 .

3 - النشر : 43/1 ، و ينظر : فتح الباري : 649 /8 .

4 - هو : غانم قدوري حمد صالح ، آل موسى فرج : الناصري لقبًا ، و التكريتي مولدا و مؤطنا ، باحث و مؤلف في علم القراءات ، حاصل على الدكتوراه من كلية الآداب في جامعة بغداد سنة 1405 هـ (1985م) ، و كان موضوع رسالته: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد . ينظر ترجمته لنفسه في موقعه الخاص : <http://www.dr-ghanim.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9>

صارت تنسب إلى علماء القراءات الذين عاشوا في القرن الثاني الهجري خاصة ، كما أنها أدت إلى اختفاء قراءات الصحابة مثل قراءة زيد أو قراءة عبد الله ، أو ما كان يعرف بقراءة أهل المدينة أو قراءة أهل الكوفة ، لأن عناصر هذه القراءات قد دخلت في اختيارات القراء مختلطة بعضها ببعض ، و أوضح مثال على ذلك ، قراءة عاصم التي جمعت عناصر من قراءة زيد بن ثابت عن طريق عبد الرحمن السلمي ، و عناصر من قراءة ابن مسعود عن طريق زر بن حبيش ، فكانت ظاهرة الاختيار سبب اختفاء تلك القراءات بصورتها الأولى ، و ظهورها في قراءات القراء من تابعي التابعين ¹ .

ولم تستمر ظاهرة الاختيار إلى أبعد من القرن الثالث الهجري أو عصر ابن مجاهد ، فقد ذكر الذهبي أنه : "سأل رجل ابن مجاهد : لم لا يختار الشيخ حرفا يحمل عليه ؟ فقال : نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا ، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا ² " .

و عليه فقد انتهت هذه المرحلة بانتهاء الاختيار أو انتهاء الأئمة القراء لقراءاتهم ، و الانتقال إلى اختيار المصنفين و علماء القراءات للقراءات ، و يمكننا القول كذلك بأن هذه المرحلة هي بمثابة المرحلة المؤسسة للمرحلة اللاحقة وهي مرحلة التدوين ، فبانحصار القراءة في أئمة وشيوخ توفرت فيهم شروط الاختيار ، تكون بذلك دائرة الاختلاف قد ضاقت ، و انحصرت عند أئمة القراءة ، مما أدى بدوره إلى الانتقال من مرحلة الرواية فقط إلى مرحلة الرواية و الدراية ، وهذا من خلال اختيار القراءات و حصرها و ضبطها في تصانيف و مؤلفات ، أو كما قال ابن مجاهد "حفظ ما مضى" .

المطلب الخامس : المرحلة الرابعة : الاختلاف في القراءات في زمن التدوين و طرق الاحتكام عند الخلاف :

و تعد هذه المرحلة آخر مرحلة من مراحل الاختلاف في القراءات ، فقد بلغ الأمر نهايته ، ففي كل المراحل السابقة كانت دائرة الاختلاف تضيق ، و كان عمل الصحابة و التابعين و من بعدهم ، ينصب حول دائرة التيسير و تضيق الخلاف كما بيناه سابقا ، و هو الأمر الذي أتمه العلماء في القرن الرابع بدءا من عصر ابن مجاهد .

[/-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9](#)

¹ - محاضرات في علوم القراءان : 125-126 .

² - معرفة القراء الكبار : 217/1 .

و الملاحظ أنه في هذه المرحلة انتقل الأمر - في رأيي - من مسألة الاختلاف في القراءات إلى التعدد في القراءات ، أو حصر عدد الأئمة القراء بحصر القراءات الصحيحة، وهو الذي يميز هذه المرحلة .

و بالرغم من أن بين المصطلحين (الاختلاف و التعدد) ترادف و اتفاق في المعنى ، ذلك أن كل اختلاف هو تعدد ، و كل تعدد يحمل فرقا أو اختلافا ، إلا أن المعنى اللغوي للفظتين يوحي بالتفريق في استعمال اللفظين بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل نشأة الاختلاف في القراءات و تعددها ، فعلى سبيل المثال، للأسد الكثير من المترادفات، لكن لكل كلمة معنى خاصا بهذا الحيوان ينطلق من وضعيته وحالاته المختلفة عندما يكون غضباً أو مَرِحاً أو جائعاً أو شبعاً، فـ"عباس" من مترادفات كلمة أسد، لكنها تُطْلَقُ عليه عندما يكون غضباناً ، وتُطْلَقُ عليه كلمة "سُبُع" عندما يكون في حالة افتراس لغنيمته¹. و عليه فإن الأمر يقودني للتفريق بين المصطلحين - الاختلاف و التعدد - و البحث في الفرق بينهما لغة ، لتحديد المصطلح الأنسب لهذه المرحلة :

الفرق بين الاختلاف و التعدد :

- الاختلاف :

لغة : من (خلف) ، و اِخْتَلَفَ ضِدُّ انْتَقَى ، ومنه الحديث « سوا صفوفكم و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم² » ، أي : إذا تقدم بعضكم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبكم ، و نشأ بينهم اختلاف في الألفة و المودة ، و قيل أراد بها ، تحويلها إلى الأدبار ، و قيل : تَغَيَّرَ صورتها إلى صورة أخرى³ .

و قال البستاني : " الاختلاف ضد الاتفاق، و قال بعضهم: الاختلاف يُستعمل في قول بُنَيٍّ على دليل، والخلاف في ما لا دليل عليه⁴ " .

التعدد :

لغة : من (عدد) و عَدَّ ، و العَدُّ الإحصاء ، عَدَّ الشَّيْءَ يَعُدُّهُ عَدًّا ، وَتَعَدَّادًا، و عِدَّةٌ ، و عَدَدَهُ ، قال الله تعالى : + وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عِدْدًا [الجن 28] ، قال ابن الأثير : له معنيان : يكون أحصى كل شيء معدودا ، فيكون نصبه على الحال ، يقال عددت الدراهم عدا ، و ما عُدَّ فهو معدود و عددٌ ، و يكون

¹ - ذكر له ابن خالويه ما يزيد عن خمسمائة اسم و صفة . ينظر : أسماء الأسد - ابن خالويه : 8 و 12 و 13 .

² - سبق تخريجه ، ينظر : ص : 44 .

³ - تاج العروس : 275/23 . مادة (خلف)

⁴ - محيط المحيط : بطرس البستاني : 250 .

معنى قوله: + وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا _ أي إحصاء، فأقام عدداً مُقام الإحصاء لأنه بمعناه¹ .

ومنه " الأيام المعدودات: أيام التشريق و هي ثلاثة بعد يوم النحر ، و أما الأيام المعلومات : فعشر ذي الحجة ، عرفت تلك بالتقليل ، لأنها ثلاثة ، و عرفت هذه بالشهرة لأنها عشرة ، و إنما قلل بمعدودة لأنها نقيض قولك لا تحصي كثرة ، و منه: + وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةً _ [يوسف 20] ، أي قليلة ، قال الزجاج : كل عدد قل أو كثر ، فهو معدود² .

و منه : العدد وهو : "الكمية المتألفة من الوحدات، فيختص بالمتعدد في ذاته. وعلى هذا، فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد؛ إذ التعدد الكثرة. وقال النحاة: الواحد من العدد لأنه الأصل المبني منه، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه ولأنه له كمية في نفسه. فإذا قيل: "كم عندك؟" صحَّ أن يقال في الجواب: "واحد"، كما يقال ثلاثة وغيرها³ .

مما سبق يتبين الفرق بين اللفظين ف: " الاختلاف تعدد من غير حصر للعدد و أقله اثنان، وله معنى التغاير و التنوع ، أما التعدد فهو اختلاف محصور بعدد و أقله الواحد ، و له معنى التغاير و التنوع و الاتفاق " .

و لأن ما تقدم من مراحل نشأة القراءات القراءانية كان الهدف منه ، ينصب حول ضبط الاختلاف و تضيق دائرته ، فمن سبعة أحرف إلى حرف واحد ، و من عدة مصاحف إلى مصحف واحد ، و من عدة شيوخ إلى أئمة و قراء معينين ، دون حصر للاختلاف في عدد معين ، جاز لنا تسميتها بمرحلة الاختلاف في القراءات القراءانية ، أما هذه المرحلة أو مرحلة التدوين فكان حصر الاختلاف و تضيقه، قد بلغ مرحلة العدد أي حصرها بعدد و هو ما اجتهد فيه المصنفون و سعوا إلى تحقيقه ، و اختلفوا فيه فيما بينهم في تعيين عدد القراءات باختلاف شروطهم ، فجاز لنا تسميتها بمرحلة تعدد القراءات و الله أعلم .

و بغية تعداد القراءات و تصنيفها من حيث الصحة و الشذوذ قام المصنفون و العلماء في هذه المرحلة بعملية التمهيص و التدوين للقراءات بأنواعها ، و انتقل الأمر من اختيار القراء إلى اختيار المصنفين ، و من مرحلة السماع فقط إلى مرحلة السماع و التدوين أو الرواية و الدراية، و من مرحلة الاختيار إلى مرحلة

1 - تاج العروس : 353 / 8 . مادة (عدد) .

2 - تاج العروس : 357 / 8 . مادة (عدد) .

3 - تاج العروس : 357 / 8 .

حفظ الاختيار، فنشأ بذلك ما يعرف بعلم القراءات، وسأفصل في هذه المرحلة في الفصل التالي بإذن الله تعالى .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني :

تطور حركة التأليف في علم القراءات مراحلها و أهم آثارها و خصائصها العلمية و المنهجية.

✓ المبحث الأول : مراحل نشأة علم القراءات : مرحلة ما قبل التدوين .

✓ المبحث الثاني : مرحلة التدوين في علم القراءات : مرحلة ابن مجاهد

✓ المبحث الثالث : المرحلة الثالثة من التدوين : مرحلة ما بعد ابن مجاهد

✓ المبحث الرابع : مرحلة ما بعد التدوين : مرحلة ابن الجزري .

تَمْهيد :

إن التدوين عي علم القراءات هو انتقال للرواية من مجرد النقل الشفاهي المعتمد على السماع و العرض إلى النقل النصي القائم على التقييد و التأصيل ، وقد انتقلت معه مسألة ضبط الخلاف في القراءات و تمييز الصحيح من الشاذ من مجرد الاحتكام إلى المسموع و المرسوم إلى تقييد القواعد و ضبط الأركان لصيانة القراءات و تمييز الصحيح من الشاذ و المتواتر من المنفرد ، وهذا الذي ميز عمل المدونين في هذا العلم على فترات متعاقبة من الزمن عرفت خلالها تطورا منهجيا و علميا انتقل معه التدوين من مجرد الجمع إلى التحرير و التدقيق في المنقول و معارضة

المنصوص مع المسموع أو المنصوص ببعضه ببعض ومن الاختلاف في القراءات إلى الاختلاف في الطرق و الروايات و تعدد الطرق و كثرتها مما استوجب زيادة في التحقيق و الغرابة للمروي من الطرق و الروايات نسا و أداء ، فخلق نهجا علميا متفردا هو أساس عملية الاستدراك ، فيعد بذلك الاستدراك في القراءات نتاج مرحلة متأخرة من التدوين و تطور في المناهج العلمية للمصنفين ، و عليه فإن العرض التاريخي للتطور الحاصل في حركة التدوين و لمناهج المصنفين في مؤلفاتهم و أثر ذلك على حركة القراءة و الإقراء هو بمثابة تقديم تاريخي لنشأة الاستدراك و عرض علمي للدوافع و الأسباب المؤدية لنشأة هذا المسلك من الاحتكام في علم القراءات .

المبحث الأول: مراحل نشأة علم القراءات : مرحلة ما قبل التدوين :

إن ظهور حركة التأليف في القراءات القراءانية ، يعد مرحلة متممة لما سبق ذكره من مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القراءانية ، فقد انقضت المراحل السابقة ، وكانت القراءات قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من ضبط الاختلاف ، و لعل من أبرز نتائجها- كما سبق ذكره - ظهور الاختيار في القراءة و بروز الأئمة القراء ، كل ذلك أدى بدوره إلى حصر القراءات في اختيارات أئمة قراء ، و منه تقييدها بعدد معين .

و عليه فإنه يمكن اعتبار المراحل السابقة هي بمثابة التأسيس لمرحلة التدوين ، ذلك أن مادته كانت قد نشأت منذ نزول الوحي ، ثم انتشرت و اقتضت و محصت ، على يد جلة من الصحابة و التابعين و من تبعهم من العلماء و الأئمة القراء ، إلى أن برزت الحاجة لتصنيف هذا الكم و تدوينه ، ليرز بذلك علم القراءات كجزء من علوم القراءان و كواحد من العلوم الشرعية التي لا غنى عنها.

و قد مرَّ علم القراءات بشقيه الرواية و الدراية ، كغيره من العلوم بعدة مراحل قبل أن تكتمل أبوابه و مباحثه، و يصل إلينا على ما هو عليه ، و إن أحسن تقسيم لتاريخ نشأة هذا العلم ، هي تقسيمه باعتبار تدوينه إلى ثلاثة مراحل ، و هي على الترتيب ، **مرحلة ما قبل التدوين ، و مرحلة التدوين ، و مرحلة ما بعد التدوين** ، و قد امتازت هذه المراحل عن بعضها البعض بخصائص و مميزات سنفصلها فيما سيأتي بإذن الله تعالى :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل التدوين :

و تمثل هذه المرحلة من مراحل نشأة علم القراءات، مرحلة النشأة أو الميلاد لهذا العلم¹، كما يمكن وسمها بمرحلة الرواية دون الدراية²، ذلك أن أمر القراءة كان مقتصرًا على التلقين و المشافهة، أو السماع و العرض ، معتمدين في ذلك على حفظ الصدور، دون خط السطور ، فكانت مادة هذا العلم، قد نشأت و انتشرت و محصت ، و أحكمت القراءة و الإقراء في أهم أمصار العالم الإسلامي في هذه المرحلة، و التي امتدت من مرحلة نزول الوحي ، و تعلم النبي ن ، حتى فترة ظهور الاختيار في القراءة و بروز الأئمة القراء ، لذلك يمكن ضبطها زمنيا من نزول الوحي حتى المائة الثانية للهجرة³.

و قد اختلف الباحثون في تسمية هذه المرحلة باعتبار ما سيعقبها من مراحل التدوين، فعدها الدكتور بازمول مرحلة الرواية المجردة ، و هذا على اعتبار أن تلقين القراءات كان يُعتمد فيه على السماع و المشافهة فقط ، و عليه فقد قسم مراحل نشأة علم القراءات إلى مرحلتين اثنتين هما: مرحلة ما قبل التدوين و مرحلة التدوين ، فقال : "مرت القراءات في نشأتها بمرحلتين أساسيتين هما :

1 - سماها البعض بمرحلة التمهيد . ينظر : مقدمات في علم القراءات : ص : 58 .
و أرى أن الأحسن تسميتها بمرحلة النشأة أو التأسيس ، ذلك أن مادة هذا العلم قد نشأت في هذه المرحلة و ما سيأتي من المراحل سيعتمد فيه على هذه المادة ، أما القول بالتمهيد فيوهم خلاف ذلك و الله أعلم .

2 - سبق التفريق بين المصطلحين . ينظر : ص : 9-11 .

3 - ينظر قول ابن مجاهد في ص : 80 من البحث .

المرحلة الأولى : مرحلة الرواية المجردة .

المرحلة الثانية : مرحلة التدوين¹ .

و اختار الدكتور أحمد خالد شكري تسميتها بمرحلة التأسيس ، فقال : "مرحلة صدر الإسلام وبدء نزول القرآن، حيث أقبل الصحابة ومن بعدهم عليه إقبالا عظيما، وأفرغوا لتعلمه وتعليمه أوقاتهم وأعمارهم، وأقاموا الدراسات الكثيرة والمتنوعة حوله، وبقي الاعتناء بالقرآن الكريم من جميع الجوانب شغلهم الشاغل ودينتهم المالى لأوقاتهم والموجه لرغبات قلوبهم، وتشمل هذه المرحلة المدة منذ بدء نزول القرآن إلى نهاية القرن الثالث الهجري أو بعده بقليل، ويمكن وصفها بمرحلة التأسيس² ."

وتسميته هذه مردها لاعتبار أن علم القراءات أو التدوين في القراءات قد نشأ في هذه المرحلة ،من خلال بدأ ظهور بعض المؤلفات في القراءات ،و كذا إيراد القراءات أو الحديث عنها ضمن كتب مؤلفة في فضائل القرآن وآدابه ،وفي كتب التفسير ودواوين الحديث، وفي كتب النحو واللغة³.

و أرى أن كلا الوصفين ينطبق عليها ،فتسميتها بمرحلة النشأة مرده أن مادة علم القراءات ، قد نشأت في هذه المرحلة ،و هذا بدءا من فترة نزول الوحي و تمتد حتى مرحلة انتشار القراءات بين الصحابة و تعليم الصحابة للتابعين و ظهور الاختيار و بروز الأئمة القراء ،وهي فترة تمتد زمنيا من القرن الأول الهجري و حتى بدايات القرن الثالث الهجري ،أما تسميتها بمرحلة التأسيس فهذا على اعتبار أن التدوين في القراءات قد بدأ في هذه المرحلة و تحركت عجلته مع أواخرها إلا أنه لم يكن هو العمدة في التلقي ،بل كان الاعتماد على الرواية .

و عليه فقد تمتزج في هذه المرحلة نشأة القراءات مع التأسيس لهذا العلم ، و ذلك على اعتبار أن مرحلة النشأة تمتد من فترة نزول الوحي و حتى ظهور الاختيار و الأئمة القراء ، أما التأسيس لهذا العلم فيكون مع بداية محاولة التدوين في هذه الفترة و يتزامن مع ظهور الأئمة القراء و بروز بعض المؤلفات في علم

¹ - ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 157/1 .

² - ينظر بحث : جهود الأمة في قراءات القرآن الكريم : أحمد خالد شكري : ص: 136 ، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم و علومه ، أيام 10-11-12- جمادى الأول 1432هـ الموافق لـ : 14-15-16 أبريل 2011م ، فاس ، المغرب .

³ - ينظر بحث : جهود الأمة في قراءات القرآن الكريم : ص: 144 .

القراءات سواء من أئمة القراءة ، أو من سائر العلماء مفردة أو متضمنة مع علوم أخرى كما سيأتي بيانه في المطلب التالي .

و قد اخترت تسميت مرحلة ما قبل التدوين بمرحلة النشأة¹ ، و هذا لكون المشافهة و الرواية هو الغالب في التلقي في هذه المرحلة ، أما مرحلة التأسيس فاخترت إطلاقها على بدايات التدوين في علم القراءات، أو ما اصطلت عليه بمرحلة ما قبل ابن مجاهد² ، و قد اتسمت مرحلة النشأة ، بنشأة القراءات و ضبط الاختلاف فيها و حصره، و قد بينت (و لله الحمد) في الفصل السابق أهم مميزات هذه المرحلة و خصائصها، و أثرها في عملية ضبط الاختلاف في القراءات و تعددها³.

المبحث الثاني : مرحلة التدوين في القراءات .

لا شك في أن الانتقال من مرحلة الرواية فقط إلى مرحلة الدراية مع الرواية ، كان متأخرا بالنظر إلى تاريخ نشأة القراءات ، لكنه متقدم مقارنة بالتدوين في

1 - و تمتد هذه المرحلة من البعثة و نزول الوحي حتى المائة الأولى للهجرة (100 هـ) .

2 - و تمتد هذه المرحلة ما بين 100 هـ و 300 هـ .

3 - و سم الباحث أمين بن إدريس بن فلاتة في رسالته الاختيار عند القراء هذه المرحلة بمرحلة الاختيار فقال : " و هذه المرحلة هي المرحلة الجديرة بالدراسة المخصصة المستفيضة ، التي توقفنا على موضوع الاختيار الاصطلاحي ، و على حقيقته للأسباب التالية :

- توسطها بين المراحل و اعتبارها حقا مرحلة الاختيار الاصطلاحي .

- استواء شرط موافقة الرسم فيها تطبيقا .

- غالب أصحاب الاختيار هم ممن عاش في هذه المرحلة كالقراء العشرة ، و كثير من رواتهم و بعض التابعين .

- اعتماد ما بعدها من المراحل عليها .

- اشتهار هذه المرحلة بالتصنيف و التدوين في العلوم الشرعية ، و علم القراءات خاصة ، و اتسمت التصنيف فيه بجمع القراءات التي يرويها المصنف و إسنادها لأصحابها " . الاختيار عند القراء : مفهومه مراحل و أثره في القراءات : أمين بن إدريس بن عبد الرحمن بن فلاتة

ص : 89 .

سائر العلوم¹، ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى للاهتمام الكبير الذي أولاه علماء الأمة و سلفنا الصالح بكتاب الله تعالى ، فإن جهودهم في ذلك لا ينكرها إلا جاهل ، وهذا كله هو تحقيق لمصداق قوله تعالى: + إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ _ [الحجر 9] ، بأن سخر لخدمة كتابه أئمة جهابذة و علماء صنّاديد ، بالغوا في الاجتهاد و العمل ، فجمعوا هذا القراءان ، خطا ، وحروفا ، وقراءة ، ومعنى ، لم يتركوا بابا من أبوابه ولا فنا من فنونه إلا و درسوه درسا ، فكان بحق كما قال ن : " لا يشبع منه العلماء ولا يخلق عن كثرة الرد² " .

و ينقسم التدوين في علم القراءات إلى قسمين اثنين ، الأول و هو التدوين في علم القراءات كعلم مستقل و ضمن كتب مفردة لهذا العلم ، و الثاني تدوين

1 - اختلف في أول من صنف في الإسلام ، فذكر الخطيب البغدادي : الإمام عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج البصري المتوفى سنة خمس و خمسين و مائة (155 هـ) ، و قيل أبو النضر سعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ست و خمسين و مائة (156 هـ) ، و ذكر أبو محمد الرامهرمزي : ربيع بن صبيح المتوفى سنة ستين و مائة (160 هـ) ، ثم صنف سفيان بن عيينة ، و مالك بن أنس بالمدينة المنورة " ، و كانت هذه المصنفات في علوم القراءان و علم الحديث ، قال الشيخ صديق بن حسن القنوجي في كتابه أبجد العلوم ، في ذكر أول من صنف في الإسلام : " و كان مطمع نظرهم و مطرح بصرهم بالتدوين ضبط معاهد القراءان و الحديث و معانيهما ، ثم دونوا فيما هو كالوسيلة إليهما " . ينظر : أبجد العلوم : صديق بن حسن القنوجي: 178/1-179 .

2 - جاء في سنن الترمذي : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ قَالَ سَمِعْتُ حَمْرَةَ الزِّيَّاتِ عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ الطَّائِيِّ عَنْ ابْنِ أَخِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ الْحَارِثِ قَالَ: «مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الْأَحَادِيثِ قَالَ وَقَدْ فَعَلُوا قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ فَقُلْتُ مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَخَيْرٌ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جِبَارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ وَلَا تَنْفُضِي عَجَائِبُهُ هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الْجَنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بِهِ مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ خُذْهَا إِلَيْكَ يَا أَعْوَرُ» قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَاسْنَادُهُ مَجْهُولٌ وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ يَنْظُرُ : سنن الترمذي : كتاب فضائل القراءان ، 5 / 159-160 رقم : 2906. وينظر : سنن الدارمي : كتاب فضائل القرآن ، رقم : 3331 ، 2 / 527 - 528 . وينظر : مسند الإمام أحمد : مسند العشرة المبشرين بالجنة : رقم 706 ، 1 / 91. و ينظر : البحر الزخار المعروف بمسند البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي : مسند علي بن أبي ، رقم : 836 ، 3 / 72-73 .

القراءات أو مباحث منها ضمن علوم أخرى كعلوم القراءان و التفسير و الحديث و علوم اللغة¹.

كما أن الحديث عن تدوين علم القراءات يجرنا ابتداء للخوض في الخلاف في أول من دون في علم القراءات، ومنه ضبط المرحلة زمنياً، وكذا الوقوف على أهم ما يميز هذه المرحلة و أهميتها في تاريخ علم القراءات، والبحث فيها عن نقطة التحول و التغيير التي نقلت عملية التدوين من حالة إلى أخرى، و اعتبارها كحلقة انتقال، و كمعيار يقاس به التدوين في علم القراءات، و أقصد بذلك ما يعرف بتسبيح ابن مجاهد، و حتى أبين أثر ابن مجاهد في عملية التدوين في القراءات، فقد اخترت تقسيم مرحلة التدوين إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ابن مجاهد.

المرحلة الثانية: مرحلة ابن مجاهد.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد ابن مجاهد.

و سأفصل فيما يلي خصائص كل مرحلة و أثرها في حركة التدوين.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ابن مجاهد:

وقع الخلاف في أول من دون في علم القراءات كعلم مستقل، مفرداً بذلك كتاباً جمع فيه القراءات أصولاً و فرشاً أو قراءةً من القراءات أو حتى رواية ما، و عليه سأفصل ابتداءً في هذا الخلاف ثم أعرج على خصائص التدوين في هذه المرحلة من خلال التطرق لطبيعة المصنفات و الكتب التي ذكر أنها ألفت في هذه المرحلة، سواء كان التأليف فيها بشكل مفرد أو جامع للقراءات.

أولاً: الخلاف في أول من دون في علم القراءات و ضبط المرحلة زمنياً:

اختلفت المصادر في أول من دون في علم القراءات، فقليل هو:

1. يحيى بن يعمر²، المتوفى سنة 90 هـ، و قد ذكره ابن عطية في مقدمة تفسيره فقال: " و أما شكل المصحف و نقطه، فروي أن عبد الملك بن

¹ - ذكر الدكتور بازمول في كتابه القراءات و أثرها في التفسير أميحاً كاملاً عن تدوين القراءات في ثنايا العلوم الأخرى كعلوم القراءان و التفسير و علم اللغة و النحو و علم الحديث. ينظر: 167 - 202.

² - هو: يحيى بن يعمر: الفقيه، العلامة، المقرئ، أبو سليمان العدواني البصري، قاضي مرو ويكنى أبا عدي، وقرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي، وقيل: إنه كان أول من نقط المصاحف، وذلك قبل أن يوجد تشكيل الكتابة بمدة طويلة، أخذ ذلك عن أبي الأسود، و كان الحجاج قد نفاه، كان إذا انتقل من بلد إلى بلد استخلف على القضاء بها، قال خليفة بن خياط توفي يحيى بن يعمر قبل التسعين.

مروان¹ أمر به و عمله ، فتجرد لذلك الحجاج² بواسطة ، و جد فيه و زاد تحزيبه ، و أمر و هو والي العراق الحسن ، و يحيى بن يعمر بذلك ، و ألف إثر ذلك كتابا في القراءات ، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط ، و مشى الناس على ذلك زمنا طويلا ، إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات³ .

و هذا القول لم يذكره إلا ابن عطية في تفسيره ، فقد راجعت ترجمة يحيى بن يعمر في أغلب كتب التراجم و لم أجد فيها هذا الكلام ، بل إن كل الذي ذكر فيها ، أنه قيل عنه هو أول من نقط المصاحف ، وأنه تلميذ أبي الأسود الدؤلي - و الله أعلم - .

ووافق بعض المعاصرين على قول ابن عطية و جزموا به ، من أمثال الدكتور فؤاد سيزكين الذي جزم بأن كتاب يحيى بن يعمر هو أقدم كتاب ألف فقال : " و أقدم كتاب نعرفه هو كتاب في القراءة ليحيى بن يعمر⁴ " .

و تبعه على ذلك الدكتور عبد الهادي الفضلي⁵ و الدكتور نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل ، لكنهم اختلفوا في محتوى الكتاب ، رغم أن نص ابن عطية يصرح بأنه جامع للقراءات ، فيرى فؤاد سيزكين بأنه كتاب جمع اختلافات المصاحف المشهورة ، أما الدكتور نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل فيرى أن الكتاب في رسم المصحف ، فقال : " لكنه ليس جامعا للقراءات بل اعتنى بجانب واحد منها

ينظر ترجمته : سير أعلام النبلاء : 443-441/4 و غاية النهاية 2 / 331-332 ، و معرفة القراء الكبار : 1 / 67-68 ، و وفيات الأعيان : 6 / 173-176 ، و معجم الأدباء : 6 / 2836-2837 و طبقات النحويين : 27-29 ، و فهرست ابن النديم : 47 ، تذكرة الحفاظ : 1 / 71 ، البداية و النهاية : 9 / 73 ، و تهذيب التهذيب : 4 / 171 .

¹ هو : عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو الوليد : من أعظم الخلفاء و دهاتهم ، فقيه واسع العلم متعبد ناسك ، استعمله معاوية على المدينة و هو ابن 16 سنة ، و انتقلت إليه الخلافة بوفاة أبيه سنة 65 هـ ، نقلت في أيامه الدواوين من الفارسية و الرومية إلى العربية ، و ضبطت الحروف بالنقط و الشكل ، و هو أول من صك الدراهم و نقشها بالعربية ، توفي في دمشق سنة 86 هـ . ينظر : ترجمته في : الأعلام : 4 / 165 .

² هو : الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد : قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب ، ولد و نشأ بالطائف في الحجاز سنة 40 هـ ، و انتقل إلى الشام و التحق بروح بن زباع نائب عبد الملك بن مروان ، فكان في عديد شرطته ، ثم ما زال يظهر حتى قلده أمر عسكره ، بنى مدينة واسط ، و كان سفاكا سفاحا باتفاق معظم المؤرخين ، توفي سنة 95 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 2 / 168 .

³ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي : 27 .

⁴ - تاريخ التراث العربي : 1 / 22 .

⁵ - القراءات القرآنية تاريخ و تعريف : عبد الهادي الفضلي : 40 .

وهو مرسوم الخط¹ ، وهذا على اعتبار أنه يرى أن المؤلفات في هذه المرحلة كانت تهتم بعملية ضبط القراءات برموز الإعراب و الإعجام ، فقال : "و هناك مرحلة ثانية (60 هـ - 255 هـ) وهي مرحلة ضبط القراءات برموز الإعراب و الإعجام ، و قد ظهرت في هذه المرحلة أوائل محاولات التأليف في بعض فروع علم القراءات² ."

و عليه يتبين لنا أن كتاب يحيى بن يعمر ، اختلف فيه من جهة النقل ، ذلك أن ابن عطية ذكر القصة بصيغة التضعيف فقال : رُوِيَ ، وكذا من جهة المحتوى ، فيرى ابن عطية أنه جامع للقراءات ، بينما يرى الناقلون عنه أنه في رسم المصحف ، و هذا الكلام يوحي بأن الآخذين بهذا القول لم يسلموا بكون الكتاب جامع للقراءات ، و إذا أضفنا لذلك أنه إن صح هذا القول ، فإن كتابه هذا يكون أول كتاب صنف في الإسلام ، ذلك أن يحيى بن يعمر من التابعين ، فهو من الطبقة الثانية من القراء وهي طبقة الآخذين عن الصحابة ، و الصحيح أن أول مصنف دُون في الإسلام (على خلاف في ذلك) ، يرجع تاريخه من سنة 155 هـ إلى سنة 160 هـ³ ، و يحيى بن يعمر اختلف في تاريخ وفاته بين ما قبل سنة 90 هـ⁴ و 129 هـ⁵ .

قال السيد رزق الطويل ردا عن القائلين بأن يحيى بن يعمر هو أول من دون في علم القراءات : " و في هذا الاتجاه جانب كبير من المبالغة ، و ذلك لأمر منها :

- أن القرن الأول لم يكن عصر تأليف في أي فرع من فروع المعرفة ، و إنما كان عصر رواية .

- و أنه إذا وجد في أحد المراجع أن يحيى بن يعمر كتب في القراءات فليس معنى هذا أنه دون مؤلفا يعتد به ، و هذا لا يقدر في مكانته العلمية و إسهامه في خدمة القراءان الكريم⁶ .

و عليه فأرى أن هذا القول فيه نظر من جهة النقل وكذا من جهة العقل و الله أعلم¹ .

1 - علم القراءات : نشأته ، أطواره : 100 .

2 - علم القراءات : نشأته ، أطواره : 99 .

3 - ينظر : أبجد العلوم : 178/1 - 179 .

4 - هذا القول ذكره صاحب غاية النهاية : 332/2 ، و معرفة القراء الكبار : 68 / 1 .

5 - ذكر هذا القول في : وفيات الأعيان : 175/6 ، و طبقات النحويين : 29 ، و معجم الأدباء : 2837/6 .

6 - في علوم القراءات : 35 .

2 . أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ)² : وهو الأشهر في كتب التراجم ، فتكاد تجمع المصادر على أنه أول من دون مؤلفا في القراءات ، قال عنه ابن الجزري: "كان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب ، و جعلهم فيما أحسب خمسة و عشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة³ ".
و قال عنه الذهبي : "و لأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله⁴ " و قال : "وله مصنف في القراءات لم أره⁵ ".
وبهذا القول أخذ كثير من المعاصرين⁶ كالسيد رزق الطويل ، فقال : "ونخلص من هذا إلى أن ابن سلام - كما قال صاحب النشر - أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب⁷ ".
و الذي يظهر لي أن أبو عبيد هو أول من صنف مؤلفا جامعاً للقراءات، و ليس أول من دون في فن من فنون القراءات و الله أعلم .
و الدليل على ذلك قول ابن الجزري "أول إمام معتبر جمع القراءات " ، أما المؤلفات قبل أبي عبيد فسيأتي أن هناك كثير من العلماء ألفوا في فن من فنون القراءات قبل أبي عبيد ، فقد ذكرت كتب التراجم جملة من الأئمة نسب لهم مؤلفات في فن من فنون القراءات و إن كان بعضها ورد بصيغة التضعيف أو مبهماً، لكن الراجح والله أعلم أنها لم تكن جامعة للقراءات و لذلك تربع أبو عبيد على مرتبة السبق في التدوين في هذا العلم .

1 - ذكر الدكتور بازمول كذلك جملة من الأدلة على تضعيف هذا القول و رجح أن المقصود هو ما ورد في كل التراجم التي ترجمت ليحيى بن يعمر وهو أمر نقط المصاحف . ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 151-152 / 1 .

2 - هو أبو عبيد القاسم بن سلام : و قيل ابن سلام بن مسكين ، و كان حمالاً ذا وقار و هيبة و كان مؤدباً لأولاد الهراثة ، ثم صار قاضياً بطرسوس ، روى عن الكسائي و الفراء و من البصريين أبو عبيدة و أبو زيد ، له كتب عديدة منها كتاب غريب الحديث ، و كتاب غريب القرآن و معاني القرآن ، و كتاب القراءات ، و غيرها ... " ينظر : الفهرست : 112-113 ، معرفة القراء الكبار : 170/1 ، و غاية النهاية : 17/2 - 18 ، و سير أعلام النبلاء : 491/10 - 509 و معجم الأدباء : 2198/5 - 2202 .

3 - ينظر : النشر : 33/1 - 34 . و ذكره ابن خبير الإشبيلي في فهرسته ، و ذكره سنده للكتاب . ينظر : فهرست ابن خبير الإشبيلي : أبو بكر بن خير بن عمر بن خليفة الأموي : 23-24 .

4 - معرفة القراء الكبار : 172/1 .

5 - سير أعلام النبلاء : 491/10 .

6 - ينظر : القراءات أحكامها و مصادرها : شعبان محمد إسماعيل : 140 ، و مباحث في علم القراءات : 48 ، و مقدمات في علم القراءات : 58 .

7 في علوم القراءات : 35-36 .

كما أن أبو عبيد اشتهر بكثرة التدوين في شتى العلوم، قال عنه الذهبي :
" صنف التصانيف المؤنقة التي سارت بها الركبان¹ ."

وقال ياقوت الحموي : " روى الناس من كتبه المصنفة نيفا و عشرين كتابا في القراءان و الفقه و اللغة والحديث² " .
وقال عنه الجاحظ: " كان مؤدبا لم يكتب الناس أصح من كتبه و لا أكثر فائدة³ " .

وعليه فبالنظر إلى كثرة مؤلفاته و تنوعها ، خاصة منها ما تعلق بالقراءان الكريم ، يرجح لدينا أن لأبي عبيد مؤلفا جامعا للقراءات لكنه لم يصلنا .

3. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت 255 هـ)⁴ : قال عنه ابن الجزري : " و له تصانيف كثيرة و أحسبه أول من صنف في القراءات⁵ " ، و قوله هذا يتعارض مع ما ذكره عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، و الراجح أن أبا عبيد هو أول من دون لقول ابن الجزري عن أبي عبيد : " كان أول إمام معتبر " ، و قوله عن أبي حاتم " أحسب " ، و الظاهر أن الأخيرة من صيغ التضعيف أو التشكيك ، و الله أعلم .

4 . الحسين بن عثمان بن ثابت البغدادي الضرير (ت 378 هـ)⁶ : و هذا القول قال به حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون فقال : " أول من

1 - سير أعلام النبلاء : 491 / 10 .

2 - ينظر : معجم الأدباء : 2198 / 5 . و قد عدها ابن النديم فقال : " و لأبي عبيد من التصانيف : كتاب غريب المصنف ، كتاب غريب الحديث ، كتاب غريب القراءان ، كتاب معاني القراءان ، كتاب الشعراء ، كتاب المقصور و الممدود ، كتاب القراءات ، كتاب المذكر و المؤنث ، كتاب الأموال ، كتاب النسب ، كتاب الأحداث ، كتاب الأمثال السائرة ، كتاب عدد أي القراءان ، كتاب أدب القاضي ، كتاب الناسخ و المنسوخ ، كتاب الأيمان والنذور ، كتاب الحيض ، كتاب فضائل القراءان ، كتاب الحجر و التقليل ، كتاب الطهارة و له غير ذلك من الكتب " ينظر : الفهرست : ابن النديم : 58- 60 .

3 - معجم الأدباء : 2199 / 5 .

4 - هو : سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد أبو حاتم السجستاني : إمام البصرة في النحو و القراءة ، له تصانيف كثيرة ، و له اختيار في القراءة لم يخالف فيه مشهور السبعة ، توفي سنة خمس و خمسين و مائتين ، و يقال سنة خمسين و مائتين " . ينظر : غاية النهاية : 289/1-290 .

5 - غاية النهاية : 289/1 - 290 .

6 - هو : الحسين بن عثمان بن ثابت البغدادي الضرير : مقررئ ، قرأ على أبي بكر الأنباري ، و نظم كتابا في القراءات السبع ، و هو أول من نظمها رواها عنه أحمد بن محمد العتقي ، و كان محافظا ذكيا ، ولد أعمى ، و كان يحضر مجلس ابن الأنباري و يحفظ ما يملي ، توفي سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة " . غاية النهاية : 220-221 / 1 .

نظم كتابا في القراءات السبع الحسين بن ثابت البغدادي الضرير¹ "وعزى القول لابن الجزري، والصحيح أنه أول من نظم نظاما في القراءات، وليس أول من ألف كتابا في القراءات"². هذا ما ذكر في كتب التراجم على أنه أول من دون في القراءات، و باستثناء ما نسب ليحيى بن يعمر، فإنه يمكننا القول بأن التأليف في القراءات بدأت محاولاته مع منتصف القرن الثاني للهجرة، ثم توالى التأليف والمدونات في القراءات أو في جزء منها- كما سيأتي ذكره - في القرنين الثاني والثالث للهجرة، أين برز أبو عبيد القاسم بن سلام و كتابه القراءات كأول مصنف جمع القراءات، و انتشر بين الناس و اشتهر عند العلماء، وهذا ما جزم به ابن الجزري في قوله: " فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان من ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات"³.

و عليه مما سبق يترجح لدينا أن أبا عبيد القاسم بن سلام هو أول من ألف كتابا معتبرا في علم القراءات، حيث جمع فيه خمسة و عشرين قراءة، غير أن الكتاب لم يشأ الله له أن يصلنا، رغم أنه قد وصلنا لأبي عبيد مصنفات كثيرة في علوم القرآن و الحديث، ككتابه فضائل القرآن و كتاب غريب المصنف و غيرها، و الأمر كذلك بالنسبة لكثير من المؤلفات التي ذكرت في كتب التراجم

لجلة من العلماء قبل ابن أبي عبيد، فلم يصلنا منها شيء⁴.

1 - كشف الظنون: حاجي خليفة: 1317/2 .

2 - ينظر: في علوم القراءات: 35 .

3 - النشر: 34 /1 .

4 - ذكرت بعض كتب التراجم مصنفات كثيرة في القراءات قبل أبي عبيد القاسم بن سلام، غير أنه يلاحظ فيما ذكر فيها أمران اثنان:

الأول: صيغ التضعيف في نقل الخبر: كقولهم: "رُوي"، و "أحسب"، مما يؤكد أن الأمر لا يعدوا أن يكون مجرد قول ولا يحمل أي مرجح .

الثاني: كون المُؤَلَّف، أو الكتاب، ذكر مبهما من حيث الاسم و المحتوى، كقولهم " له كتاب في القراءات " .

- و فيما يلي سأذكر بعضاً من هؤلاء الأئمة و ما نسب لهم من مؤلفات :
1. **عبد الله بن عامر اليحصبي (ت 118 هـ)** : ذكر له ابن النديم كتابين ، كتاب " اختلاف مصاحف الشام و الحجاز و العراق " ، و الظاهر أنه في رسم المصحف ، و كتاب " في مقطوع القراءان و موصوله " . ينظر : الفهرست : ابن النديم : 38 و تاريخ التراث العربي : 22 / 1 .
 2. **أبان بن تغلب الكوفي (ت 141 هـ)** : ذكر له ابن النديم كتابين ، الأول : كتاب في معاني القراءان ، و الثاني : كتاب القراءات . ينظر : الفهرست : 276 . و قد علق الدكتور نبيل إبراهيم على ما ذكره ابن النديم قائلاً : " غير أن هذا الكتاب لم نطلع عليه ، ولم نعثر له على أثر ، ولم يتعرض أحد من العلماء لذكر ما اشتمل من قراءات ، فهو كتاب أبهم اسمه ، فلم يعلم هل استوفى القراءات أم لا ؟ و لذلك ، لا نعتبره من أول ما ألف في القراءات إلا بعد اليقين ، وليس لدينا يقين بذلك ولا شيء موثوق به وصلنا من العلماء الموثوقين نأخذ به " . علم القراءات : نشأته و أطواره ... : 100 .
أقول : وهذا الكلام أرى أنه لا ينطبق فقط على كتاب أبان بن تغلب ، و لكن أيضاً على ما نسب ليحيى بن يعمر و لغيره ممن سيأتي ذكره ، و من الغريب إثباته الكتاب ليحيى بن يعمر و رده عن أبان .
 3. **أبو عمرو بن العلاء (ت 156 هـ)** : ذكر له ابن النديم كتاب القراءات⁴ ، و ذكر فؤاد سيزكين له كتاباً في الوقف و الابتداء ، و قال عنه أنه ظل متداولاً حتى القرن الخامس الهجري عندما حصل الخطيب البغدادي على إجازة بروايته . ينظر : الفهرست : 38 ، و تاريخ التراث العربي : 22 .
 4. **حمزة بن حبيب الزيات (ت 156 هـ)** : له كتاب في القراءات ، و كتب في مقطوع القراءان و موصوله ، و كتاب في عد الأبي و الوقف و الابتداء . الفهرست : 38 - 40 .
 5. **يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ)** : له كتاب سماه " الجامع " ، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءان ، و نسب كل حرف إلى من قرأ به . ينظر : طبقات النحويين : 54 ، و غاية النهاية : 2 / 336 - 338 .
- و من الأئمة الذين نسبت لهم مؤلفات في القراءات في القرن الثالث الهجري ، و كانوا بعد أبي عبيد :
6. **أبو حفص بن عمر الدوري (ت 246 هـ)** : قال عنه ابن الجزري : " أول من جمع القراءات " . غاية النهاية : 255/1 - 257 .
 7. **أحمد بن جبير بن محمد الكوفي (ت 258 هـ)** : نزيل أنطاكية ، قال عنه ابن الجزري : " جمع كتاباً في قراءات الخمسة ، من كل مصر واحد " . النشر : 34 - 35 / 1 .
 8. **القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت 282 هـ)** : صاحب قالون ، قال عنه ابن الجزري : " ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة " . النشر : 34 - 35 / 1 .
- و ذكر بعض الباحثين أن المؤلفات قبل ابن مجاهد فاقت التسعين مؤلفاً ما بين كتاب أو رسالة أو نسخة في القراءات ، ولم يتبق من تلك المؤلفات إلا أسماؤها أو إشارات مختصرة إليها . ينظر : محاضرات في علوم القراءان : غانم قدوري : 126/1

ثانيا : خصائص و مميزات التدوين في القراءات في هذه المرحلة من التدوين : كل ما تقدم ذكره من الكتب لمن نسب لهم التأليف في القراءات، لم تصلنا كتبهم ، و لعل أول كتاب وصلنا في جانب من القراءات لمن سبق ذكرهم ، هو جزء من كتاب أبي حفص بن عمرو الدوري ، جمع فيه أسانيده للحروف والقراءات عن النبي ن على طريقة المحدثين ، فذكر فيه 130 رواية عن النبي ن في القراءات بدءا من سورة الفاتحة و انتهاء بسورة الناس¹، و قد قام الدكتور حكمت بشير ياسين بتحقيق المخطوط و إخراجها للنور ، فكان الكتاب بعنوان : " جزء فيه قراءات النبي ن "، و قال عنه المحقق : " هذا الجزء من أقدم كتب القراءات التي بين أيدينا مطبوعا و مخطوطا ، وهو من نوادر الكتب التي تروى بالإسناد من طرق إلى النبي ن و الصحابة ي على نهج المحدثين² " . و بالنظر في ما ذكرته بعض كتب التراجم و الطبقات من مؤلفات، وما وصل إلينا منها و كذا طبيعة المرحلة مقارنة بالمرحلة اللاحقة يتبين لنا جملة من الملاحظات امتاز به التدوين في هذه المرحلة، و نجملها فيما يلي :

1. أن ما ذكرته بعض كتب التراجم و الفهارس من المؤلفات في فترة ما قبل ابن مجاهد ، و منهم ابن النديم في فهرسته ، قد كان يغلب عليها الجانب المتعلق بعلوم القراءان ، كالكتب المؤلفة في معان القراءان ، و غريب القراءان ، و ما اتفقت ألفاظه و معانيه في القراءان ، و متشابه القراءان ، و هجاء القراءان ، و فضائل القراءان ، و نزول القراءان ، و أحكام القراءان ، و غيرها³ .
2. أن ما ذكر من المؤلفات في القراءات ، ذكر بصيغة المبهم ، من حيث اسم الكتاب ، و محتواه ، فنجد كتب التراجم كثيرا ما يقولون ، " له كتاب في القراءات "، أو " جمع فيه القراءات " أو " ذكر في كتابه القراءات "، دون تحديد للأئمة المختارين في كتبهم ، أو عدد القراءات فيه ، أو الرواة عنهم

¹ - ذكر أبو داود في سننه بابا بعنوان الحروف و القراءات ، فبلغ عدد الروايات 39 رواية ، و ذكر الترمذي في سننه باب القراءات عن رسول الله ن ، فبلغ عدد الروايات عنه 22 رواية و روى الحاكم في المستدرک 110 رواية " ، ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : جزء فيه قراءات النبي ن : أبو عمرو حفص بن عمرو الدوري : ت : حكمت بشير ياسن : 7 ، ط 1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، 1408 هـ / 1988 م . و ينظر : سنن أبي داود : كتاب الحروف و القراءات : 31 / 4 - 39 . و سنن الترمذي : باب القراءات عن رسول الله ن : 170/5 - 182 .

² - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : جزء فيه قراءة النبي ن : أبو حفص عمرو الدوري : 5 .
³ - ينظر : الفهرست : 36 - 41 .

- و لعل كتاب أبي عبيد هو أول مؤلف أشير فيه للعد ، بأن جعل القراءات خمسة و عشرين¹ .
3. غلبة المؤلفات التي تهتم بالمصحف العثماني على المؤلفات في أصول القراءات ، فنجد أكثر ما ذكر من المؤلفات هي في رسم المصحف ، وعد أي المصحف ، واختلاف المصاحف ، وكذا ضبط المصحف بالنقط و الشكل .
4. فصلت كتب التراجم و الفهارس في مواضيع بعض الكتب ، وهي كتب درست جانبا من القراءات ككتب عد الآي ، و قد ذكر ابن النديم مؤلفات كثيرة نسبت للأئمة السبعة في عد الآي منهم نافع ، و ابن كثير ، و حمزة و عاصم الجحدري ، وخلف البزار ، و الكسائي ، ومما ذكره أن كل قارئ منهم ألف في عد أي المصحف الذي يقرأ به فنافع ألف في عد المدينة ومكي في عد المدني الأخير ، وحمزة في العد الكوفي وهكذا² .
5. برز كثير من الأئمة القراء كمؤلفين في هذه المرحلة من التدوين ، و عد بعضهم من المكثرين منهم: الإمام الكسائي والإمام حمزة بن حبيب الزيات ، وأبو حفص بن عمرو الدوري ، وخلف البزار ، و غيرهم³ .
6. من خلال ما ذكرته المصادر ، نلاحظ اهتمام بعض المؤلفين بالسند في القراءات في كتبهم ، ككتاب أبي يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ) في كتابه " الجامع " ، حيث جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءان ، و نسب كل حرف إلى من قرأ به⁴ .
- مما سبق نخلص إلى جملة من النتائج نميز من خلالها خصائص التدوين في هذه المرحلة من التدوين ، أي مرحلة ما قبل ابن مجاهد ، و نجملها فيما يلي :
- أن التدوين في القراءات في هذه المرحلة كان في بداياته ، فكانت هناك محاولات تأليف في القراءات و بعض فروعها ، لذلك فإن مباحث علم القراءات و أبوابها لم تكن منضبطة على الصورة الحالية ، كما أن علم القراءات لم يكن قد استقر بعد⁵ .

1 - ينظر : الفهرست : 38 .

2 - ينظر : الفهرست : 40 .

3 - ينظر : الفهرست : 38 - 41 ، و ينظر كذلك كتب تراجم الأعلام الذين نسبت لهم مؤلفات في القراءات . ص : 97-98 من البحث .

4 - ينظر : طبقات النحويين : 54 ، و غاية النهاية : 336 / 2 - 338 .

5 - ينظر : بحث : جهود الأمة في القراءات : أحمد خالد شكري : 144 .

- لا تزال هذه المرحلة هي مرحلة رواية في الغالب، وأن المعتمد في التلقي دائماً هو على المشافهة والسماع، ولم يكن الاعتماد على الكتاب قد برز بعد في هذه المرحلة .
- امتازت هذه المرحلة بظهور نقط المصحف وشكله¹، وعليه فإن التدوين كان يغلب عليه التأليف فيما يتعلق بالمصحف، كرسم المصاحف والاختلاف بين المصاحف، و ضبط المصاحف بالنقط والشكل، وأجزاء المصحف وغيرها، فكانت الغلبة للتدوين فيما يتعلق بالمصحف رسماً و ضبطاً على التدوين في القراءات أصولاً وفرشاً، ولعل هذا الأمر، هو ما جعل بعض الباحثين يسم هذه المرحلة بمرحلة ضبط القراءات برموز الإعراب والإعجام².
- لم يكن حصر القراءات بعدد معين مقصوداً في التأليف في القراءات، فبعضهم ألف في قراءة أحد الأئمة، ومعظمهم في قراءات متعددة يتجاوز عدد القراء فيها العشرين قارئاً³.
- لا يمكن تحديد أسماء الأئمة القراء التي ضمنت كتب القراءات قراءاتهم في هذه المرحلة، كما لا يمكن حصر عددهم، ذلك أنه بالإضافة إلى أن كتبهم لم تصلنا فقد كانت أغلبها مبهمه الاسم و المحتوى، ولم يصلنا كذلك أي نص منقول منها عن هؤلاء الأئمة القراء، و يعد أبو عبيد القاسم بن سلام أول مصنف ذكرت التراجم أسماء الأئمة الذين اختارهم في كتابه، وعددهم خمسة و عشرين قارئاً، كما أنه قد وصلنا نص منقول من كتابه في القراءات قيل أنه نجى من التلف، وقد نقله الإمام السخاوي في كتابه "جمال القراء"، ويرجح أن يكون جزءاً من مقدمة كتاب أبي

1 - أي مع ظهور أبي الأسود الدؤلي، حيث عهد إليه علي بن أب طالب أمر شكل المصحف، و قيل بأمر من عبد الملك بن مروان، و اختلفت المصادر فيمن شكل المصحف من كبار أئمة النحو في ذلك العصر، فقيل: أبو الأسود الدؤلي، و قيل يحيى بن يعمر، و قيل الحسن البصري، و قيل نصر بن عاصم الليثي، ولا يمكن الجزم بنسبة الأمر لواحد من هؤلاء الأربعة، إذ لم يتم الأمر بين يوم و ليلة، ولم يصدر عن رجل منهم في غداة فحظي بإجماع الأمة في عشية، بل ظل في الناس من يكره ذلك كله، و ينكره ". ينظر: الإتيان في علوم القراءان: 2245/6 و القراءات المتواترة و أثرها في الرسم القرآني و الأحكام الشرعية: محمد الحبش: 97- 98 .

2 - علم القراءات نشأته و أطواره: 99 .

3 - ينظر بحث: جهود الأمة في القراءات القرآنية: أحمد خالد شكري: 144 .

عبيد في القراءات ، ذكر فيه أسماء خمسة عشر قارئاً من كل مصر
ثلاثة قراء¹ .

إن هذه المرحلة هي بمثابة التأسيس لهذا العلم ، فقد وضعت لبناته
الأولى مع ظهور أول الكتب و المؤلفات التي دونت فيه ، أو في جزء
من علم القراءات ، ليسير اللاحقون بعدهم على ما بدأه السلف ،
فيضيفوا أو يغيروا على ما قدمه السابقون من مباحث و فصول في هذا
العلم .

المطلب الثاني : المرحلة الثانية : مرحلة ابن مجاهد :

لعل أول ما يجب تعليقه في مقدمة هذه المرحلة من التدوين هو الإجابة عن هذا
السؤال : لماذا ابن مجاهد؟ أو ما هو سبب اختيار ابن مجاهد كنقطة
انطلاق ، وكمعيار يقاس به التدوين في علم القراءات ؟

وجوابي عن هذا السؤال لا يفسر إلا بالمكانة التي تشرفها ابن مجاهد وكتابه
السبعة في حركة التدوين في القراءات ، وهي مكانة لم تكن وليدة الصدفة أو الحظ
، وإنما كان لمكانة الرجل العلمية دوراً كبيراً في تصدره لهذه المرتبة ، وقد برز
هذا الأمر جلياً من خلال كتابه السبعة وكذا غيرها من المؤلفات التي دونها ابن
مجاهد ، لكن يبقى كتاب السبعة هو أكثر الكتب التي أثرت في حركة التأليف في
علم القراءات مقارنة بما ألفه ابن مجاهد ، وهو كذلك أول كتاب جامع للقراءات
أصولاً و فرشاً قد وصلنا من مجموع ما دون في القراءات قبل ابن مجاهد ، هذا
الوصف جعله من أكثر الكتب التي حظيت بالدراسة و البحث من قبل العلماء و
الدارسين لهذا الفن ، و قد جعلوا الرجل متصدر عصر التدوين في علم القراءات .
وبالإضافة إلى كون ابن مجاهد واحداً من أكبر علماء القراءات في عصره علماً
وأكثرهم شهرة ، فقد كان الرجل كذلك في زمن الاختيار ، وكان أهلاً لأن يكون
له هو الآخر اختيار في القراءة كما هو الحال بالنسبة للأئمة القراء ، غير أنه لما
سئل عن ذلك رد بما يفهم منه أن المرحلة ليست مرحلة اختيار ، وإنما هي مرحلة
تدوين ، معبراً عن ذلك بقوله " حفظ ما مضى² " ، مما يجعل الرجل في مقدمة

¹ - جاء في كتاب جمال القراء للسخاوي نقلاً عن أبي عبيد ما نصه : " ثم قام من بعدهم بالقرآن
قوم ليست لهم أسنان من ذكرنا ولا قدمتهم ، غير أنهم تجردوا للقراءة ، واشتدت بها عنايتهم ولها
طلبهم ، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم ويقتدون بهم فيها ، وهم خمسة عشر رجلاً من
هذه الأمصار المسماة ، في كل مصر منهم ثلاثة " . ينظر النص المنقول كاملاً في جمال القراء
وكمال الإقراء : علم الدين السخاوي : 424 / 2 - 432 .

² - ينظر : ص: 80 من البحث .

أولئك الذين سعوا في التصنيف في القراءات ، وواحد ممن فقهوا حاجة الأمة في تلك المرحلة من مراحل القراءة .

كتاب السبعة لابن مجاهد وأثره في حركة التصنيف :

1- التعريف بكتاب السبعة :

يعد كتاب السبعة واحدا من مؤلفات ابن مجاهد ، و لا نعلم إن كان الكتاب المقدم عنده في مجموع تواليه أم لا ، لكنه يظل أخص كتب ابن مجاهد وأهمها ، و علما يعرف به فما إن يقال السبعة حتى يجاب لابن مجاهد .

وقد قام ابن مجاهد في كتابه هذا باختيار سبعة من الأئمة القراء ، جمع اختيارهم في القراءة أصولا وفرشا ، ودونها في كتابه هذا وسماه السبعة بحسب عددهم ، يقول الدكتور شوقي ضيف واصفا عمل ابن مجاهد : " فاجتهد للأمة وللدين وقرأه العظيمة وبالغ في اجتهاده حتى استقصى سبعة من الأئمة القراء في أمصار خمسة ، هي أهم الأمصار التي حملت عنها القراءات في العالم الإسلامي ، وهي المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ، واختار من المدينة نافعا ومن مكة ابن كثير ومن الكوفة عاصما وحمزرة والكسائي ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء ومن الشام عبد الله بن عامر¹ " .

أما عن اختياره ثلاثة قراء من الكوفة فقال : " و يبدو أنه رأى لكل قارئ من قراء الكوفة الثلاثة مذهباً متميزاً في القراءة ينفرد به عن زميله حمله عنه جلة القراء في العالم الإسلامي ، فرأى أن يستبقيهم جميعاً ، و بذلك أصبح القراء المقدمون عنده سبعة² " .

و كان اختياره لهؤلاء الأئمة دون غيرهم ، رغم كثرة الأئمة القراء في زمنه و كذا كثرة الاختيارات عنهم ، مرده هو توفر شروط في القراءة و القارئ على السواء³ ، هذه الشروط التي كانت قد توفرت بحسب ابن مجاهد في هؤلاء السبعة دون غيرهم ، وكان اختياره لهم من بين ذلك الكم الهائل من الأئمة القراء في زمنهم ، يعد تقديماً لهم و إعلاء لشأنهم من بين أقرانهم ، ولأنهم حازوا مرتبة عالية جعلتهم يتربعون على عرش القراءة و الإقراء عند ابن مجاهد .

و كتاب السبعة هو أقدم كتاب وصلنا في علم القراءات ، فقد قدر الله تعالى له أن يسلم من عوادي الزمن ، و يصلنا كاملاً ، لنعلم من خلاله نهج ابن مجاهد في

1 - مقدمة تحقيق كتاب السبعة : 18 .

2 - مقدمة تحقيق كتاب السبعة : 18 .

3 - ينظر ص : 73-74 .

التأليف و عرض القراءات ، فيحوز بذلك على فضل الأُولِيَّة¹ في كثير من مسائل علم القراءات ، كيف لا وكتاب السبعة هو أول كتاب كامل يصلنا في علم القراءات ، وهو أيضا أول كتاب يبين لنا نهج المتقدمين في عرض القراءات ، و في تبويبها و أهم المباحث التي يعنى بدراستها ، كما أنه أول كتاب جمع بين علمي الرواية و الدراية في القراءات ، إذ لم يكتف ابن مجاهد بعرض اختيارات الأئمة القراء ، بل عنى كذلك بدراسة هذه الاختيارات و الحكم عليها ، ورد بعض القراءات مما رأى فيها الضعف² .

كما أن ابن مجاهد هو أول من عنى باختيار الاختيار ، فقد قام في كتابه السبعة بالانتقال من مرحلة اختيار الأئمة القراء لقراءاتهم إلى مرحلة الاقتصار على اختيارات أئمة معينين ، فسبع بذلك السبعة³ .

و رغم أن ما قام به ابن مجاهد لم يلق القبول عند جميع علماء المسلمين في عصره و في عصور لاحقة ، إلا أنه حرَّك عملية التأليف في القراءات إما ردا على صنيع ابن مجاهد أو تأييدا و تنمية لما صنعه ابن مجاهد بتسبيعه للقراءات ، و عليه فقد كان لابن مجاهد من خلال كتابه السبعة أثر كبير في حركتي القراءة و الإقراء و كذا حركة التصنيف في علم القراءات و سافصل فيما يلي هذا الأثر .

2- أثر التسبيع في عملية التصنيف في القراءات :

لقد أثر تسبيع ابن مجاهد تأثيرا كبيرا في حركة التأليف في القراءات ، حيث انبرى العلماء و الأئمة القراء في التأليف و التصنيف في القراءات ، محاولين بذلك الرد على ابن مجاهد و صنيعه في السبعة ، يقول الإمام الرازي واصفا حال العلماء و المصنفين بعد التسبيع : " فلما سبع - أي ابن مجاهد - الأئمة الخمسة بحمزة و علي و وقع ما تقدم في هذا الفصل من الشبهة ما بين العوام ، فتوهم بعضهم أن الأحرف السبعة ما اختاره من الحروف هؤلاء السبعة الذين جمعهم ابن مجاهد في كتابه ، فمن بعده من المؤلفين ، إلى أن رأى أولو البصائر أن يزيدوا على الأنفس السبعة من المختارين لإزالة تلك الشبهة عن القلوب العوام ، ولم يزيدوا من الأئمة السبعة إلى الأئمة الخمسة الذين كانوا في الأصل لأن ذلك تهما لحمزة و علي بعد أن ألحقهما ابن مجاهد و من ألف بعد بالخمسة ، فلما لم

1 - الأُولِيَّة : " اسم مؤنث منسوب إلى أوَّل : صفة الشَّيء الذي يحتلَّ المكان الأوَّل بقوَّته أو قيمته أو خطورته " . ينظر : تاج العروس : 36 / 56 - 59 ، و معجم اللغة العربية المعاصر : أحمد مختار عمر : 141 .

2 - ينظر : مقدمة تحقيق السبعة : 26 .

3 - ينظر : الاختيار عند القراء : 90 .

يمكنهم ذلك ورأوا أن العوام قد ينكرون ما جاوز اختيارات السبعة زادوا في العدد على ما نجده من الثمانية فصاعدا¹ .

و انقسم المصنفون بعد ابن مجاهد إلى فريقين ،فريق سار على تسبيع ابن مجاهد و أقره ،و فريق خالف ابن مجاهد في التسبيع ،فخمسوا و ثمنوا و عشروا القراءات، لينتقل بذلك التدوين في علم القراءات إلى مرحلة جديدة مغايرة لسابقتها ،وهي مرحلة ما بعد ابن مجاهد ،فإن كان التدوين في القراءات مقتصرًا على جمع اختيارات الأئمة القراء دون حصر ولا تحديد بعدد معين ،فقد انتقل التدوين مع ابن مجاهد إلى مرحلة التمحيص و التدقيق في هذه الاختيارات .

و عليه فقد عد ابن مجاهد رائد مرحلة جديدة من المصنفات في علم القراءات ،وهي ما يعرف بالمصنفات المحررة في علم القراءات، في مقابل المصنفات المرسلة ،إذ كان التدوين قبل ابن مجاهد يعتمد في منهجه و مادته على جمع القراءات من الطرق و الروايات المقروء بها دون التقيد بقيد أو شرط و قد اكتفى أصحابها بمجرد النقل لما وصل إليهم و سلكوا في ذلك سبيل الرواية المجردة ، حيث يكتفي المصنف بإيراد ما وقع في روايته من القراءات دون اشتراط الصحة و الشهرة أو أي قيد آخر مخالف أو مشابه ،و مما تجدر ملاحظته أن هذه الكتب اشتملت على جملة من القراءات الصحيحة أيضا مع اشتمالها على جملة من القراءات الشاذة و الباطلة أحيانا² .

أما ابن مجاهد فانتقل بالتصنيف إلى مرحلة التحرير في الطرق و الروايات ،فاقتصر على سبعة ،وهو ما يعرف بالمصنفات المحررة ،وهي الكتب التي يعتمد أصحابها على الأشهر المتلقى بالقبول عند الناس ،وأول كتاب في هذا الصدد هو كتاب السبعة لابن مجاهد³ .

كما ظهرت مع ابن مجاهد فكرة العدد، والتي أثرت تأثيرا واضحا في حركة التصنيف في علم القراءات ،وصار لا يخلوا مصنف في القراءات إلا وقد تزين بعدد معين من القراء ،سواء كانوا خمسة ،أو سبعة ،أو عشرة ،أو غيرها .

وكان لابن مجاهد كذلك تأثير في مادة المصنفين و المدونين في علم القراءات بعده ،ذلك أن أغلب الذي سيدون في القراءات هو إما شارح ومفصل لسبعة ابن مجاهد أو مستدرك على ابن مجاهد سبعته قال في العدد أو زائد ،وهذا إن دل فهو يدل على مدى الأثر الذي خلفه اختيار ابن مجاهد في العام والخاص على

1 - منجد المقرئين : 221 .

2 - ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 1 / 215 - 221 - بتصرف .

3 - ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 1 / 231 - 233 .

السواء، ومدى تغلغل اختيار ابن مجاهد في تأليف العلماء والمتخصصين في القراءات بعده، فاستحق بحق أن يكون نقطة محورية وفاصلة في حركة التدوين في علم القراءات، ويمكن إجمال هذا الأثر الذي ميز مرحلة ابن مجاهد في النقاط التالية :

1. الانتقال من مرحلة اختيار القراء لقراءاتهم إلى مرحلة اختيار المصنفين للقراء .
2. إعمال شروط القراءة الصحيحة و بروز تقسيم القراءات إلى صحيحة و شاذة .
3. العناية الشديدة برسم المصحف من خلال اختيار القراء من الأمصار الخمسة .
4. ظهور العناية الشديدة باختيارات الأئمة السبعة .
5. الانتقال بحركة التصنيف في القراءات من التصنيف في جميع القراءات المسندة عن الأئمة القراء ، إلى التأليف في قراءة الأئمة السبعة .
6. انقسام المصنفين في القراءات إلى فريقين ، مسبعين كابن مجاهد ، و غير مسبعين مخالفين لابن مجاهد .
7. ظهور التعيد لعلم القراءات في مصنفات المدونين ¹ .

المبحث الثالث : المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد ابن مجاهد :

أو ما يعرف بمرحلة الانتشار و الازدهار²، فقد أثر تسبيع ابن مجاهد في حركة التصنيف في القراءات تأثيرا كبيرا ، إذ شهدت مرحلة ما بعد ابن مجاهد انتشارا كبيرا لهذا العلم في سائر الأمصار الإسلامية ، فانتشر التصنيف في علم القراءات ، و انبرى العلماء يؤلفون مؤلفات تحاكي كتاب السبعة و تزيد عليه ، و نشطت حركة القراءة و الإقراء بالسبعة و غيرها و كثرت معها اختيارات الروايات و الطرق عن الأئمة السبعة خاصة ، مما أعطى دفعا وقوة لعلم القراءات، فصار له مؤلفات و قواعد و أصول يعتمد عليها كسائر العلوم ، و استقل بالتأليف عن علوم القراءان، و صار له فروع كعلم توجيه القراءات الذي

¹ - ينظر : الاختيار عند القراء : 93 - 94 .

² - ينظر بحث : جهود الأمة في قراءات القراءان : 144 . و تسمى كذلك بمرحلة النضج و العطاء . ينظر بحث : من جهود الأمة في خدمة القراءات القراءانية : توفيق العبقري : 143 .

نشط في هذه المرحلة، و صار له أئمة و علماء متخصصون في هذا العلم¹، كما تنوع التدوين في علم القراءات ما بين منثور و منظور ومختصر و مطول و ما بين مؤلفات في الرواية و أخرى في الدراية، لكن الذي يلاحظ أن التدوين في القراءات بعد ابن مجاهد قد انحصر في اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يؤصل للتسبيح و كتاب السبعة، و يدور حوله .

الاتجاه الثاني: لا يقتصر على السبعة، و إنما يزيد عليهم، أو ينقص منهم².

و قد سار الأمر على هذه الشاكلة فترة من الزمن تربع على عرش كل فترة منها عالم من العلماء قد برز في علم القراءات، و كان له أثر في حركة القراءة و الإقراء و كذا حركة التصنيف في علم القراءات، و لأن المصنفين بعد ابن مجاهد كثيرون، و لا يسع المقام ذكرهم جميعهم، فقد اخترت أن أنتقي منهم أهم العلماء البارزين في علم القراءات و الأئمة الذين كان لهم أثر بالغ في حركة التصنيف خاصة .

و سأحاول فيما سيأتي من الدراسة و من خلال اختياري لهؤلاء العلماء بعينهم، إبراز أثر هؤلاء المصنفين في علم القراءات، و دورهم في الانتقال بالتصنيف في علم القراءات من حالة إلى أخرى، مبرزة أهم خصائص و مميزات هذه المرحلة.

المطلب الأول : أهم المصنفين في علم القراءات بعد ابن مجاهد : تنوعت المؤلفات بعد ابن مجاهد في علم القراءات، فظهرت مؤلفات اهتمت بجمع القراءات ككتب الرواية التي عنت بجمع الخلاف بين القراء في أصول القراءات و فرشها، و هذه الكتب كثيرة جدا، فظهر منها مؤلفات في القراءات السبع، و مؤلفات في القراءات العشر و القراءات الثمان أو الأربعة عشر، كما ظهرت كذلك مؤلفات تناولت علم القراءات من جانب الدراية، و اهتم أصحابها بتأصيل القراءات و إثبات صحتها و الرد على كثير من المسائل المتعلقة بها كمسألة التسبيح التي علق في أذهان العوام خاصة، كما ظهرت كذلك مؤلفات مفردة للقراءات، جمعت أصول قراءة بعينها، و خاصة في القراءات ما وراء السبع، كما برز التأليف النظامي في علم القراءات من خلال جمع القراءات في قصائد

¹ - من أبرزهم تلميذ ابن مجاهد ابن خالويه (370 هـ) الذي صنف نحو ستين كتابا في علوم القرآن و النحو و اللغة، منها كتاب البديع في القراءات السبع و كتاب القراءات و كتاب الحجة في القراءات السبع و كتاب مختصر من شواذ القرآن و غيرها . ينظر : ترجمته في : وفيات الأعيان : 194/1، و الفهرست : 84، و معجم الأدباء : 200/9، و بغية الوعاة : 231 .

² - ينظر : الاختيار عند القراء : 92 .

والاهتمام بحفظها و تدريسها للطلبة تيسيرا لهذا العلم ، و برزت معها كتب الشروح و الحواشي التي خدمت هذه النظم و زادت من شهرتها ، و قد انتقلت من العلماء و المصنفين الذين سلخوا هذه المناحي في علم القراءات أشهرهم ، ومنهم :

1 - أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران¹ : ألف في القراءات العشر، و كان كتابه الغاية في القراءات العشر أهمها ، و له مؤلفات كثيرة في علم القراءات منها : المبسوط في القراءات العشر و كتاب الشامل في القراءات ، و كتاب مذهب حمزة في الهمز في الوقف ، و كتاب طبقات القراء ، و كتاب الاستعاذة بحججها و كتاب المدات².

و يعد كتاب الغاية أشهر كتب ابن مهران حيث قام فيه باختيار القراءات العشر المتواترة ، فهو أول من عشر القراءات ، و قد خالف ابن مهران في اختياره للأئمة العشرة تسبيع ابن مجاهد ، فزاد على الأئمة السبعة أبا جعفر و يعقوب الحضرمي و خلف بن هشام ، و كان قد قصد بذلك : " عدم الاقتصار على السبعة ردا لشبهة توهم من يخال أن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة ، و كذا الاعتراف بمكانة الأئمة الثلاث ، أبي جعفر الذي كان من أجل شيوخ نافع ، و يعقوب الحضرمي الذي كان يرى بعض القراء أنه كان جديرا بأن يكون من السبعة ، كما أراد كذلك أن يبين دور خلف الذي جمع بين رواية حمزة و أبي العلاء³ " .

و لابن مهران قراءة اختارها و انفرد بها وحده عن سهل ابن محمد أبو حاتم السجستاني ، و قد ذكرها كذلك في كتابه الغاية⁴، وهي قراءة كانت لا تزال مشتهرة ببلاد أصبهان ، قال عبد الله بن المؤدب : " كان عندنا بأصبهان من لم يقرأ باختيار أبي حاتم لم يعد قارئاً⁵ " .

و هذا مما يدل على أن الاختيار لم ينقطع بالجملة مع تسبيع ابن مجاهد ، و لكن بقيت بعض المحاولات من بعض الأئمة و الشيوخ ، لكن الظاهر أنه لم يكتب لها القبول كما هو الحال لاختيارات السبعة و العشرة .

1 - سبقت ترجمته : ينظر : ص : 33 .

2 - ينظر : غاية النهاية : 49/1 . و ذكر له محقق كتاب الغاية نحو عشرين مؤلفا . ينظر : مقدمة تحقيق كتاب الغاية : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران : 23-24 .

3 - القراءات بين المشرق و المغرب : 142 .

4 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب الغاية : 21 .

5 - ينظر : مقدمة تحقيق الغاية : 14 .

كما انتهج ابن مهران في كتابه الغاية كذلك نهجا متفردا عن سابقه ذلك أنه قصد من كتابه هذا تيسير القراءة للطلبة مما جعله يعتمد على الرموز للدلالة على الأئمة القراء ، و صار بذلك من الأوائل الذين اعتمدوا هذا النهج في التأليف¹ ، و قد أشار إلى هذا النهج ، و مقصده من الكتاب في مقدمة كتابه فقال : " سألت أسعدك الله أن أجمع لك القراءات التي قرأت بها لفظا بجميع الروايات التي وجدتها نقلا مع ذكر الأسانيد ، و أن أختصرها بألفاظ لطيفة و تراجم موجزة خفيفة ، لتقرب على متحفظها ، و تسهل فلا تطول ، و تكثر فتنتقل² " .

و عليه فكتاب الغاية كتاب مختصر و ميسر ، قصد به مؤلفه تيسير القراءات على الطلبة ، فعدل عن التطويل في المسائل و البسط فيها إلى كتابه الثاني " المبسوط" الذي فصل فيه ما أوجزه في كتاب الغاية ، فكأن ابن مهران ينتقل بطلبته بين مراتب القراءة و يراعي بذلك مستوياتهم و قدراتهم العلمية، فيبتدئ الطالب بحفظ كتاب مختصر و ميسر في القراءات ثم ينتقل به إلى الكتب المطولة و المفصلة في هذا العلم، و هذا المنهج يدل على رسوخ قدم ابن مهران في الإقراء ، كيف لا وهو شيخ القراء في زمنه و من تصدر للقراءة و الإقراء ثلثي قرن من الزمن³ .

2 - أبو الحسن طاهر بن غلبون⁴ : شيخ المصريين و رائد مدرسة المصريين في القراءات ، سليل بيت علم ، فقد تربى على يد والده العالم الجليل و المقرئ الكبير عبد المنعم بن غلبون ، فأخذ القراءات ابتداء عنه ، ولد بطلب و نشأ بها فأخذ العلم عن شيوخها ثم ارتحل مع والده إلى مصر و استقر بها إلى أن مات ، فهو بذلك من كبار علماء مصر و شيخ شيوخ المصريين في القراءات ، و قد أخذ القراءات عن كبار شيوخها ، و علا كعبه في القراءات بها حتى صار إمام

1 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب الغاية : 14 .

2 - الغاية : 35 .

3 - مختصر من مقدمة مصطفى مسلم لكتاب الغاية : ص : خ .

4 - هو : طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك ، أبو الحسن الحلبي : نزيل مصر ، ذكره الذهبي ضمن علماء الطبقة التاسعة من حفاظ القرآن ، والده الإمام المشهور عبد المنعم بن عبيد الله أحد علماء القراءات ، و مؤلف كتاب الإرشاد ، رحل إلى العراق فقرأ بالبصرة على جملة من شيوخها ، كما سمع حروف القراءات من والده ، وسمع لسبعة ابن مجاهد من أبي الحسن علي ابن محمد بن اسحاق الحلبي المعدل ، يقول تلميذه الإمام الداني : لم ير في وقته مثله في فهمه و علمه مع فضله ، وصدق لهجته ، كتبنا عنه كثيرا ، من مؤلفاته كتاب التذكرة في القراءات الثمان ، توفي طاهر بن غلبون سنة تسع وتسعين و ثلاثمائة " . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 308-307/1 ، تذكرة الحفاظ : 219/3 ، و النشر : 72 / 1 ، و معجم حفاظ القرآن الكريم : 316-315 / 1 .

القراء بها ، و تنسب له كثير من اختيارات المصريين في القراءة ، و قد كان أبو الحسن بن غلبون حافظا ضابطا ثقة بعيد الصيت ، و أحد حذاق المحققين البارعين في علم القراءات ، و ما زالت طريقته معتمدة إلى اليوم عند جمهور القراء ، مثل رواية حفص عن عاصم السائدة في الشرق ¹ .

و قد اشتهر ابن غلبون من الأئمة المحققين المعتبرة أقوالهم في أوجه الخلاف ، حيث يذكر له العلماء كثيرا من المسائل الخلافية التي فصل فيها ، بل و يعده الإمام الشاطبي من أصحاب المذاهب ² ، كقوله مثلا : في حكم الهمز المفرد :

بَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبْدِيلًا ³

و لابن غلبون عدة مصنفات في علم القراءات ، منها : "التذكرة في القراءات الثمان" ، وكتاب "الإدغام لأبي عمرو البصري وعلله" ، و"كتاب الوقف لحمزة وهشام" ، وكتاب "القراءات لورش" ⁴ .

و يعد كتاب التذكرة أهم كتب ابن غلبون و أشهرها ، فقد خالف فيه ابن مجاهد في تسبيعه و زاد قراءة يعقوب الحضرمي ، كما خالفه كذلك في الرواة عن الأئمة القراء و عددهم ، ولم يكتف لكل قارئ براويين ، بل اختار لبعضهم أكثر من ذلك ، كقراءة نافع و الكسائي مثلا ، فقد اختارها من طريق أربع روايات ⁵ .

و امتاز ابن غلبون في كتابه التذكرة بتدقيقه في المسائل الخلافية و عنايته الكبيرة بالرواية ، حيث كانت العمدة في ترجيحه لكثير من أحرف الخلاف ، فيرجح الذي تلقاه و قرأ به عن الذي لم يقرأ به لأن القراءة سنة متبعة ⁶ .

و لم يكن رحمه الله تعالى يكتفي بمجرد النقل عن تقدمه من العلماء و القراء ، بل كان يناقش النحاة و أهل اللغة ، و يرجح ما يختار من مذاهبهم ووجهات نظرهم ⁷ .

و هذا إن دل فهو يدل على أن التأليف في عصر ابن غلبون قد بدأ ينتقل من مجرد نقل للروايات و الطرق و عرض للمسائل الخلافية على النحو الذي

1 - ينظر : غاية النهاية : 307/1-308 ، والنشر : 72 /1 ، والقراءات بين المشرق و المغرب : 157 . و مقدمة تحقيق كتاب التذكرة في القراءات الثمان : أبو الحسن طاهر بن غلبون : ت : أيمن رشدي السويد : 50 و 139 .

2 - القراءات بين المشرق و المغرب : 157 .

3 - حرز الأمان ووجه التهاني " الشاطبية " : القاسم بن فيرة الشاطبي : ص : 18 .

4 - ذكرها ابن غلبون في كتابه التذكرة : ص : 93 و 156 و 164 و 225 ، و ينظر : مقدمة تحقيق الكتاب : ص : 69-70 .

5 - ينظر : التذكرة في القراءات الثمان : 3 /1 - 9 .

6 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب السبعة : 82 .

7 - ينظر : مقدمة تحقيق التذكرة : 86 .

تلقوها عن الشيوخ و الأئمة القراء ، إلى المدارس و التدقيق و البحث في هذه المسائل الخلافية و الترجيح بينها ، وهذا ما يبدو واضحا من خلال معارضة ابن غلبون لكثير من الاختيارات و ترجيحه لبعضها دون البعض ، وكذا ظهور ردود العلماء على بعض هذه الاختيارات و الترجيحات¹ .

و يبدو أثر كتاب التذكرة لابن غلبون واضحا و جليا في حركة التأليف في القراءات من خلال انتشار الكتاب في الأمصار و كثرة الاعتماد عليه في تأليف اللاحقين من العلماء والمصنفين ، فنجد من الباحثين من يجزم بأنه لا يخلوا كتاب من كتب القراءات بعد ابن غلبون إلا وقد ذكر اختياراته و اعتمد عليه في بعض مسائله أخذاً أو رداً لها .

ويتضح ذلك جليا من خلال تلاميذه الذين تلقوا عنه وأخذوا القراءات عنه ،ومن أشهرهم رائد المدرسة الأندلسية الإمام أبو عمرو الداني الذي اختار في كتابه التيسير أربعة طرق من طرق التذكرة، وفي كتاب " تلخيص العبارات " لابن بليمة² الذي يعد تلخيصا لكتاب التذكرة ، وفي كتاب " الإقناع " لابن البادش³ الذي أسند روايتي حفص عن عاصم و خلف عن حمزة من طريق التذكرة ، بل إن أثر ابن غلبون قد استمر إلى زمن ابن الجزري الذي اعتمد بدوره كتاب التذكرة كواحد من أصول كتابه النشر ، و انتقى منها عشر طرق من طرق

1 عقد محقق كتاب التذكرة الدكتور أيمن رشدي السويد في مقدمة دراسته للكتاب بابا بعنوان : مناقشة ابن غلبون في بعض الأحكام و الآراء التي عرضها في كتابه ، و قد ذكر كثيرا من المسائل التي عارضها ابن غلبون و خالف في اختياره بعض العلماء و أئمة القراءات مما فتح باب الردود عليه من قبل العلماء و خاصة معاصريه كمكي بن أبي طالب القيسي . ينظر : مقدمة تحقيق التذكرة : 97 - 130 .

2 - هو : **الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة** ، بفتح الباء ، وتشديد اللام مكسورة ، وهو أستاذ ماهر حاذق ، نزيل الإسكندرية ، ومؤلف كتاب " تلخيص العبارات بلطيف الإشارات " في القراءات ، ولد ابن بليمة سنة سبع أو ثمان وعشرين وأربعمائة ، وعني بالقراءات فقرأ بالقيروان على أبي بكر القصري إمام جامع القيروان وغيره ، ثم رحل فقرأ بمكة المكرمة على أبي معشر الطبري ، وقرأ بمصر رواية ورش من طريق الأزرق ، ورواية الدوري عن اليزيدي ، وقرأ عليه عدد كثير ، توفي الحسن بن بليمة بالإسكندرية ثالث عشر رجب سنة أربع عشرة وخمسائة (514 هـ) . ينظر : ترجمته في : غاية النهاية : 211/1 ، و معجم حفاظ القراءان : 75 /2 .

3 - هو : **أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي** ، أبو جعفر ، المعروف بابن البادش : عالم بالقرآت ، أديب كان خطيب غرناطة له " الإقناع في القراءات السبع " ، قال السيوطي : لم يؤلف مثاله ، و قال عنه : " النحووي بن النحووي " ، و قال عنه ابن الجزري : " خطيب غرناطة ، أستاذ كبير و إمام محقق ، محدث ثقة متقن " ، توفي سنة 540 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 36/1 .

النشر، ولا يكاد القارئ يقرأ في النشر ثلاث صفحات متتالية إلا و يمر معه ذكر التذكرة أو أبي الحسن بن غلبون¹.

3 - **مكي بن أبي طالب القيسي**² : رائد مدرسة القيروان ، و أحد مؤسسي المدرسة الأندلسية في علم القراءات³ ، فقد نشأ مكي في القيروان و أخذ العلم بها على يد كبار شيوخها ، ورحل إلى مصر و مكة و القدس ، وكان كثير الرحلات ، فقد قضى فيها ما يربو عن عشرين سنة ينتقل بين مصر و مصر لأخذ العلم ، و التقى فيها علماء كثر ، و أخذ عن شيوخ عدة خاصة من المشرق ، فاتسعت بذلك معارفه و كثر علمه و تعددت مشاربه و مناهله و اهتماماته ، حتى عد من القراء و المفسرين و المحدثين ، و في سنة 392 هـ عاد مكي إلى موطنه القيروان ب زاد علمي وافر ، لكنه لم يلبث فيها إلا زهاء سنة ، فقرر الانتقال إلى الأندلس التي ما فتئت تستقطب كبار العلماء الوافدين ، و تؤمن لهم ظروف العطاء العلمي ، و وسائل الإقراء و الاستقراء ، فكان مكي أحد علمائها و أبرز مؤسسي علم القراءات بها ، وكان هو و الإمامين أبا عمرو الداني و ابن شريح ، الثالث الذي تأسست عليه مدارس القراءات في الغرب الإسلامي⁴.

ترك مكي تراثا علميا زاخرا ، جمع فيه مؤلفات في شتى الميادين ، قال عنه ابن الجزري : " تواليفه تنوف عن ثمانين تأليفا⁵ ".
و قال مكي رحمه الله تعالى عن مؤلفاته : " ألفت كتابي الموجز في القراءات بقرطبة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، و ألفت كتاب التبصرة بالقيروان سنة اثنتين

1 - ملخص من : باب أهمية كتاب التذكرة بين كتب فن القراءات : مقدمة تحقيق السبعة : 131-140 .

2 - سبقت ترجمته : ينظر : **ص : 11 من البحث** .
3 - ذكر ابن الجزري أن الإمام أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي مؤلف كتاب الروضة هو أول من أدخل القراءات لبلاد الأندلس و أنه لم يكن ببلاد الأندلس و بلاد الغرب شيء من القراءات حتى أواخر المائة الرابعة ، ثم تبعه بعده الإمام مكي بن أبي طالب القيسي . ينظر النشر : 34 / 1 .

و يرد الدكتور محمد المختار ولد أباه على قول ابن الجزري بأنه أول من أدخل القراءات إلى بلاد الأندلس بأنه مستشكل و أن الصواب أنه أول من صنف في القراءات بالأندلس ، و أن في عهده شهدت الأندلس انطلاقة جديدة في مجال العلوم الإسلامية و في القراءات خاصة . ينظر : القراءات بين المشرق و المغرب : 250 .

4 - ينظر : غاية النهاية : 309/2 - 310 و معرفة القراء الكبار : 394/1 - 395 ، و معجم حفاظ القراء : 409-406/2 و القراءات بين المشرق و المغرب : 197-198 .

5 - غاية النهاية : 309-310 . و قد أحصى محقق كتاب الكشف نحو مائة مؤلف للإمام مكي . ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : الكشف في وجوه القراءات السبع و عللها : مكي بن أبي طالب القيسي : 23-29 .

وتسعين وثلاثمائة، وألفت مشكل الغريب بمكة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، وألفت مشكل الإعراب ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وألفت باقي تواليها بقربة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة¹ .

وَلِأَنَّ عُرْفَ مَكِّي بِكَثْرَةِ مَوْلَفَاتِهِ فِي شَتَى الْعُلُومِ فَإِنَّ كِتَابِيهِ التَّبَصُّرَةَ وَ الْكَشْفَ هُمَا أَشْهُرُ وَأَهَمُّ مَوْلَفَاتِهِ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ بِالإِضَافَةِ إِلَى كِتَابِهِ الأُخْرَى الَّتِي لَا تَقُلُّ أَهْمِيَّةً عَنِ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ كَكِتَابِهِ الإِبَانَةُ² الَّتِي جَاءَ مُخْتَصِرًا صَغِيرَ الْحِجْمِ لَكِنَّهُ عَظِيمَ الْفَائِدَةِ ، فَقَدْ أَجَابَ فِيهِ مَكِّي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَ بَسَطَ فِيهَا الْقَوْلَ ، خَاصَّةً مَا تَعَلَّقَ مِنْهَا بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ وَ ضَوَابِطِ صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ .

أما كتابيه التبصرة و الكشف، فقد قدم مكي لمكتبة القراءات سفرين عظيمين جمع فيهما القراءات رواية و دراية ، فأما كتابه التبصرة في القراءات السبع، فقد ألفه بالقيروان سنة 392 هـ ، و اتبع فيه نهج ابن مجاهد في تسبيع القراءات، رغم أنه ذكر في مقدمته أنه ألف الكتاب فيما قرأه على شيخه طاهر ابن غلبون الحلبي، إلا أنه اقتصر على القراء السبعة وسماههم بالمشهورين، واكتفى كذلك براويين لكل قارئ، يقول مكي في مقدمة كتابه التبصرة: "فخرجت في هذا الكتاب أربع عشرة رواية عن السبعة المشهورين، و اعتمدت في أكثره مما قرأت على شيخنا أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد بن غلبون الحلبي المقرئ في سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة(378هـ) و ما بعدها نضر الله وجهه، و ربما ذكرت ما قرأت به على غيره، و نبهت على قول من يخالفه و ذلك قليل³ .

و قد انتهج مكي في كتابه التبصرة منهجا يقوم على الاختصار و عدم التطويل في المسائل و العلل و القراءات الشاذة كل ذلك تيسيرا على الطلبة، فقد قال في مقدمة كتابه: " و أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل و جعلته مجردا من الحجة و ربما أشرت إلى اليسير من ذلك لعله توجيه و ضرورة تدعو إليه، و قلت فيه الروايات الشاذة و أضربت عن التكرار ليقرب حفظه على من أراد ذلك، و لولا ما فرق في الكتب مما نحن جامعوه، و ما عدم فيه القول مما نحن قابلوه، و ما صعب مأخذه على الطالب مما نحن مقربوه، و ما طول فيه الكلام لغير

1 - غاية النهاية : 310/2 .

2 - كتاب : الإبانة عن معاني القراءات ، و قد قام بتحقيقه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي و طبع عن دار النهضة بمصر .

3 - التبصرة في القراءات السبع : مكي بن أبي طالب القيسي : 172-173 .

كبير فائدة مما نحن موجزوه و مبيئوه، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل¹ " ، فجعله بذلك كما قال : " ليكون تبصرة للطالب و تذكرة للعالم² " .

و مما يدل على أهمية كتاب التبصرة ضمن مؤلفات علم القراءات أثر الكتاب في المؤلفات اللاحقة ، حيث بقي الكتاب محل اهتمام العلماء و المصنفين و مرجعا يعتمد عليه في علم القراءات لأزمة لاحقة ، و صلت حتى زمن ابن الجزري الذي اعتمد الكتاب كأصل من أصول كتابه النشر، كما كان كثير النقل عن مكي في التبصرة ، إذ استفاد منه استفادة كبيرة و نقل عنه الكثير من النصوص و العبارات³ .

و لأن اختصر مكي كتابه التبصرة تيسيرا للطالب و تذكيرا للعالم ، فقد بسط القول في كتابه " الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها " ، الذي بين نيته في تأليفه عقب تأليفه كتابه التبصرة و أشار إلى ذلك في مقدمة كتاب التبصرة فقال : " و لما قويت نيتي في كتاب قد علقت بأكثره أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله أذكر فيه كشف وجوه القراءات و اختيار العلماء في ذلك و من قرأ بكل حرف من الصدر الأول و أقاويل النحويين و أهل اللغة ، لا أخرج فيه عن شرح ما ذكرته في هذا الكتاب من الاختلاف أسميه كتاب الكشف عن وجوه القراءات⁴ " .

لكنه أصر تأليفه حتى أواخر حياته فقال في مقدمة الكشف : " ثم تطاولت الأيام و ترادفت الأشغال عن تأليفه و تبينه و نظمه إلى سنة أربع و عشرين و أربعمئة ، فرأيت أن العمر قد تنهى و الزوال من الدنيا قد تدانى ، فقويت النية في تأليفه و إتمامه خوف فجأة الموت و حدوث الفوت و طمعا أن ينتفع به أهل العلم من أهل القراءان و أهل العلم من طلبة القراءات⁵ " .

و عليه فقد قام مكي رحمه الله تعالى بتوجيه القراءات السبع التي ذكرها في كتابه التبصرة ، فبسط القول في الكشف ما اختصره في التبصرة ، و فصل ما أجمل و علل ما احتاج لتعليل ، و أورد كثيرا من مسائل الخلاف و بين الأقوال

1 - التبصرة في القراءات السبع : 173- 174 .

2 - التبصرة في القراءات السبع : 173 .

3 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التبصرة : محمد غوث الندوي : 156-157 .

4 - التبصرة : 173 .

5 - الكشف : 4 .

فيها و توجيهها عند أهل النحو و اللغة ، و حجة كل فريق فيها ، ثم يذكر اختياره في كل حرف و يعلل اختياره على نهج من تقدمه من الأئمة المقرئين ¹ . فكان بذلك الكتابين كما وصفهما مكي رحمه الله تعالى بقوله : " فهذا الكتاب - أي الكشف - كتاب فهم و علم و دراية ، و الكتاب الأول - أي التبصرة - كتاب نقل و رواية ² " .

و يعد كتابي التبصرة و الكشف أنموذجين من مجموع مؤلفات مكي في علم القراءات ، و بالجملة فقد برز مكي بن أبي طالب القيسي واحدا من علماء القراءات الجهابذة ، أثرى مكتبة القراءات بشتى أنواع التصانيف و في شتى المجالات جمعت بين المختصر و المطول و بين علمي الرواية و الدراية ، مما لا يدع أي شك في مدى براعته و طول باعه في علم القراءات و أثره الكبير في المصنفات من بعده ، فلا يكاد يخلوا مصنف في علم القراءات إلا و قد اعتمد رأيا أو قولا من أقوال مكي ³ أو ناقش مكي في مسألة أو عارضه في أخرى ، و يمكن أن نوجز عمل مكي في علم القراءات و أثره في حركة التأليف في القراءات القراءانية من خلال اعتماده على منهج الحجاج ، و الترجيح بين المسائل الخلافية ، و اجتهاده في تصحيح الرواية المشهورة و اختيار ما عليه الجماعة ⁴ .

و يرى الدكتور عبد الهادي حميتو أن مكي بن أبي طالب القيسي قد أنشأ هو و مجموعة من العلماء في عصره من خلال اعتمادهم لمنهج الحجاج ، و الترجيح بين المسائل الخلافية، و معارضة أهل النحو و اللغة ، ما اصطلاح عليه بالمدرسة القياسية أو التنظيرية في علم القراءات ، وأنه قد ازدهرت في عصر مكي حركة التأليف في القراءات و تطورت و بلغت أوجها ، فنشأ معها ما يعرف بمدارس الأقطاب ⁵ .

4 - أبو عمرو الداني ⁶: رائد المدرسة الأندلسية و أحد أقطابها المؤسسين لها ، الإمام العلامة الحافظ شيخ الشيوخ ، العلم الذي تبحر في علوم القراءات حتى

1 - ينظر كلام مكي في مقدمة الكشف : 4 - 5 .

2 - الكشف : 6 .

3 - من أهم آرائه قوله في مسألة التواتر و القياس و اشتغال المصحف على الأحرف السبعة . ينظر : القراءات بين المشرق و المغرب : 209 - 215 .

4 - القراءات بين المشرق و المغرب : 214 .

5 - و هي عنده ثلاثة مدارس : المدرسة القياسية أو التنظيرية ، و المدرسة الأثرية ، و المدرسة التوفيقية . ينظر : قراءة الإمام نافع عند المغربة من رواية أبي سعيد ورش ...: عبد الهادي حميتو : 9/2 .

6 - سبقت ترجمته . ينظر : ص : 10 من البحث .

صار المرجع الموثوق في صحتها ، و ارتبط اسمه بالقراءات كما ارتبط اسم سيبويه بالنحو و البخاري بالحديث¹ .
صنف الإمام الداني الكثير من كتب القراءات، وعلوم القرآن بلغت مائة وعشرين مصنفاً²، تنوعت فيها مصنفاته بين المطول و الرسالة الصغيرة في عدة أوراق ، فتراه يتوسع عندما يؤلف في القراءات، فجمع مثلاً في كتابه الإشارة بلطف العبارة³ ، إحدى عشر قراءة ، بينما يكتفي بالقراءة الواحدة في (مفردة يعقوب)⁴، بل برواية واحدة، فيؤلف رسالة في رواية ورش عن نافع⁵، وأكثر من ذلك يؤلف رسالة في طريق الأزرق عن ورش⁶ .
كما نجد الداني يتوسع في روايات السبعة مع المناقشة والتوجيه والترجيح، فيؤلف جامع البيان في القراءات السبع ورواياتها المشهورة والغريبة⁷ .

- 1 ينظر : القراءات بين المشرق و المغرب : 251 .
- 2 - ينظر : تذكرة الحفاظ : 1121/3 . و قد جمعها الدكتور عبد الهادي حميتوا في مؤلف سماه معجم مؤلفات الحافظ أبو عمرو الداني : صدر عن مطبوعات دار الملك فهد للطباعة و النشر بالرياض ، 1432 هـ / 2011 م ، كما قام الدكتور غانم قدوري بإعداد فهرس لمؤلفات الداني سماه : فهرست تصانيف الإمام الداني ، و صدر عن مركز المخطوطات و التراث بالكويت سنة 1414 هـ / 1994 م .
- 3 - أنكر محقق كتاب الإشارة بلطف العبارة نسبة الكتاب للإمام الداني ، و نسب الغلط لبعض الباحثين المعاصرين ، و قد أثبت في دراسته أن الكتاب من تأليف أبي نصر العراقي . ينظر : الإشارة بلطف العبارة في القراءات المأثورات بالروايات المشهورة : أبو نصر أحمد العراقي : ت : أحمد بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح 36 - 37 ، رسالة علمية مقدمة لنيل الدكتوراه العالمية ، كلية الدعوة و أصول الدين ، إشراف : د : مصطفى بن محمد بن محمود أبو طالب ، جامعة أم القرى .
- و قد ذكر الدكتور عبد الهادي حميتوا ما يوحى إلى هذا الأمر و إن كان غير مستيقن من نسبة الكتاب للداني ، إذ لم يجد ما يثبت نسبة الكتاب للداني إلا ما ذكره الشيخ مسعود جموع في مقدمة شرحه الروض الجامع على الدرر اللوامع " و ذكر أن بعض الباحثين أشاروا لذلك ، ثم قال : " و في النفس مع هذا شيء من نسبة هذا الكتاب للداني ، و لم أتمكن من الوقوف عليه " . ينظر : معجم مؤلفات الحافظ أبو عمرو الداني : عبد الهادي حميتوا : 36-37 ، مكتبة الملك فهد للطباعة ، الرياض ، 1431 هـ / 2010 م .
- 4 - كتاب مفردة يعقوب قام بتحقيقه الدكتور حاتم صالح الضامن ، و صدر عن دار الجوزي .
- 5 - ذكر له ابن الجزري عدة مؤلفات في رواية ورش منها : إيجاد البيان في قراءة ورش مجلد و كتاب التلخيص في قراءة ورش مجلد لطيف .
- 6 - تسمى " رسالة في بيان مذهب أبي يعقوب الأزرق ، ذكرها عبد الهادي حميتوا و قال بأنها لا تزال مخطوط و توجد بعدد من الخزائن بتونس و الموصل ، ينظر : معجم مؤلفات الداني : 97 . و ذكر محقق المنبهة وجود نسخة منه في خونتنا مدريد برقم (1/12) ، (ق 1-157) ، ذكره صاحب الاستدراكات : 39 ، نقلاً من مقدمة تحقيق المنبهة : 39 .
- 7 - ذكره ابن الجزري في غاية النهاية و قال عنه وعن مؤلفه : " ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل و ما وهبه الله تعالى فيه فسبحان الفتاح العليم و لاسيما كتاب جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع " . ينظر : غاية النهاية : 448/1 .

ثم من جهة أخرى نجده يختصر و يقتصر في كتابه التيسير¹ ، ويكتفي براويين لكل قارئ ، ثم يعود فيفرق القراءات السبع و يأتيك بمفردات السبعة، ثم يبدو له فينظم القراءات السبع في أرجوزة تشتهر وتذيع² .
وللداني نشاط كبير في النظم، فقد نظم أرجوزته في أصول السنة، فجاءت في ثلاث آلاف بيت³، ونظم في التجويد، وفي مخارج الحروف⁴، بل في الظاءات الواردة في القرآن الكريم في أربعة أبيات فقط⁵ .
كما ألف الداني في أصول القراء⁶، وفي أصول نافع⁷، وفيما انفرد به كل واحد من القراء السبعة⁸،

وأفرد بعض الموضوعات الأصول بالتصنيف مثل الياءات⁹، والفتح والإمالة¹⁰، ومقدار المد¹، ومد البدل لورش²، فقدم لنا رسائل مفيدة مثل (الموضح في

- و ذكره الإمام المنتوري بهذا العنوان : " جامع البيان في القراءات السبع من طريق أربعين رواية " . ينظر : فهرست المنتوري : اللوحة رقم : 3-4 ، نقلًا من : معجم مؤلفات الداني : 89 .
- 1 - طبع في اسطنبول: 1349هـ / 1930 م ، بتصحيح أوتوبرتزل، وله مخطوطات كثيرة موزعة في مكتبات العالم، ينظر : مقدمة الناشر لكتاب التيسير في القراءات السبع : 242 - 244 .
- 2 - و سماها : الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء و الرواة و أصول القراءات و عقد الديانات بالتجويد و الدلالات ، و قام بتحقيقها محمد بن مجقان الجزائري و طبع من قبل دار المغني للنشر و التوزيع بالرياض سنة 1420 هـ / 1999م .
- و ذكر الدكتور عبد الهادي حميتوا بأنها حققت كذلك من قبل الدكتور الحسن بن أحمد وكاك في مجلدين ضخمين كرسالة دكتوراه . ينظر : معجم مؤلفات الداني : 32 .
- و ذكرها ابن خير في فهرسته : ينظر : ص: 38 و ابن الجزري في الغاية : 448/1 . و معجم المؤلفين : 254/6 .
- 3 - أي الأرجوزة المنبهة و يقال لها الأرجوزة في أصول السنة : ينظر مقدمة تحقيق : الأرجوزة المنبهة : أبو عمرو الداني : 36 و 59 .
- 4 - يسمى برجز في مخارج الحروف . ينظر : مقدمة تحقيق المنبهة : 39 .
- 5 - حققه علي حسين البواب ، و نشره في مجلة كلية اللغة العربية الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود ، العددان 13 ، 14 ، سنة 1403 هـ / 1404 هـ . ينظر : مقدمة تحقيق الأرجوزة المنبهة : 42 .
- 6 - و سماه : الأصول و أحال إليه الداني في كتابه جامع البيان مما يدل على أنه ألفه قبله ، ينظر : معجم مؤلفات الداني : 38 و ينظر : مقدمة تحقيق المنبهة : 36 .
- 7 - سماه التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن . ذكره ابن خير في فهرسته . ينظر : فهرست ابن خير الإشبيلي : أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي : ت محمد فؤاد منصور : 38 .
- 8 - و سماه مفردات القراء السبعة و الكتاب مطبوع ، و له كذلك مفردة يعقوب . ذكره ابن الجزري في النشر : 123/1 و غاية النهاية : 97/1 .
- 9 - له مصنف " اختلاف القراء في الياءات " ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته و سماه الياءات و كذا الذهبي في سير أعلام النبلاء . ينظر : سير أعلام النبلاء : 81/18 ، و فهرست ابن خير الإشبيلي : 29 ، و غاية النهاية : 448/1 .
- 10 - له مؤلفين في الفتح و الإمالة الأول عنوانه الفتح و الإمالة و الثاني الإمالة ، ذكرهما ابن الجزري في الغاية : ينظر : 448/ 1 .

الفتح والإمالة) مستوعبة اختلاف الروايات في موضوعها³ مع المناقشة وتمييز الصحيح السائر من السقيم الدائر⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن جل كتب الداني تدور حول القراءات: رواية، ومناقشة، وترجيحاً، ورسم المصاحف ونقطها، وعدد الآي، والتجويد، وكثير من هذه التواليف رسائل صغيرة في جزء و جزءين ، وأخيراً فكتب الداني ينتظمها وصفان:

الأول : جودة التأليف وحسن التصنيف، حيث أعجبت النقاد، فأثنوا عليها وعلى مؤلفها، يقول ابن بشكوال⁵ : " وقد جمع في كل ذلك تأليف حسانا يطول تعدادها ، و كان حسن الخط ، جيد الضبط من أهل الحفظ و الذكاء ⁶ " .

و يقول الذهبي : " وكتبه في غاية الحسن والإتقان ⁷ " .
و نقل الإمام الذهبي كذلك قول بعض الشيوخ فيه " أنه لم يكن في عصره أحد يضاهيه في حفظه و تحقيقه ⁸ " .

و الثاني : أن كتبه لقيت إقبالا من القراء عليها، ورزقت حظوة عند أرباب الصناعة ، و احتفاء بها لدرجة أن يقول الذهبي : " و القراء خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات و الرسم و التجويد و الوقف و الابتداء و غير ذلك ⁹ " .

و الحديث عن الإمام الداني يطول و يطول ، ذلك أن القلم يعجز عن الكف عن الكتابة عن فضل الرجل و مدى علمه و براعته في علم القراءات ، و كذا أثره

1 - و هي رسالة سماها "مسألة مقدار المد عن القراء " : ينظر : مقدمة تحقيق المنبهة: 41 .
2 - رسالة صغيرة سماها : مسألة عدم الإفراط في مد البديل عند ورش . ينظر : مقدمة تحقيق المنبهة : 41 .

3 - سماه الموضح لمذاهب القراء و اختلافهم في الفتح و الإمالة . ينظر : مقدمة تحقيق المنبهة : 42 .

4 - ينظر ما تقدم : مقدمة تحقيق كتاب : جامع البيان : إعداد مجموعة طلبة الماجستير : 34 / 1 - 38 .

5 - هو : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصاري : الأندلسي القرطبي ، الإمام العالم الحافظ الناقد الموجود ، محدث الأندلس ، صاحب تاريخ الأندلس ، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، توفي إلى رحمة الله في ثامن شهر رمضان سنة ثمان و سبعين وخمسائة (587هـ) وله أربع وثمانون سنة . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 141-143 / 11 .

6 - الصلة : ابن بشكوال : 385/2 .

7 - معرفة القراء الكبار : 408/1 .

8 - تذكرة الحفاظ : 1121/3 .

9 - تذكرة الحفاظ : 1121 / 3 . و ينظر : ما تقدم ذكره عن الإمام الداني في مقدمة تحقيق كتاب الجامع : إعداد مجموعة طلبة الماجستير ، الشارقة : 36-35/1 .

الكبير و البارز و إسهامه الفعال في حركة التصنيف في علم القراءات ، و التي قد يجمعها كلمة الإمام الذهبي في حق الداني إذ قال : " إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات¹ " .

و لأنه لا بد لي من أبين دور أبي عمرو في حركة التصنيف في علم القراءات ، حتى أبرز من خلاله السمات الرئيسية لحركة التصنيف في مثل هذه المرحلة ، فقد اختصرت دور الإمام الداني من خلال دراسة أهم خصائصه و مميزاته في أهم كتابين عنده ، وهما كتابا الجامع و كتاب التيسير ، أشهر مؤلفات الإمام الداني و أكثرهما انتشارا في الآفاق و اعتمادا في المصنفات ، و الأصيلان الأصيلان في القراءات و الروايات .

فأما كتابه " الجامع " ، فتبرز خصائصه و قيمته العلمية من خلال امتياز الكتاب

بـ:

- 1 . ضبط الرواية و تحرير أوجه الخلاف و التمييز بين الطرق .
 - 2 . علو أسانيده و صحتها .
 - 3 . سعة الرواية و كثرة الطرق و الأسانيد ، فجامع البيان جمع القراءات السبع من أربعين رواية و أربع مائة طريق .
 - 4 . الاعتناء بتمييز الصحيح من الشاذ .
 - 5 . الموازنة بين مذاهب النحويين و آرائهم ، و روايات القراء و وجوههم ، و تقديمه صحيح الرواية و ثابت الأثر على اللغة و النحو² .
- و لعل أهم ما يبرز قيمة الكتاب العلمية أن تجده من أهم مصادر ابن الجزري في كتابه النشر ، كما أنه مصدر كثير من نصوص النشر و لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من ذكره، هذا ما جعل ابن الجزري يثني عليه فيقول : " و هو كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله³ " .
- أما كتاب " التيسير " : فهو أشهر كتب الداني في المشرق و المغرب و هو كما قال مؤلفه كتاب : " مختصر في مذاهب القراء السبعة ، يقرب تناولها و يسهل حفظها ، و يخفف درسه ، و يتضمن من الطرق و الروايات ما اشتهر و انتشر عند التالين ، و صح و ثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين⁴ " .

1 - تذكرة الحفاظ : 1121/3 .

2 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب الجامع : إعداد مجموعة طلبة الماجستير ، جامعة الشارقة : 45-43/1 .

3 - النشر : 64/1 .

4 - التيسير : 2 .

و قال عنه السخاوي : "و التيسير كتاب معدوم النظير ، للتحقيق الذي اختص به و التحرير ، فحاققه لائحة كفلق الصباح ، و جواده متضحة غاية الاتضاح ¹ " . و قد وفق في ذلك الإمام الداني أيما توفيق ، ذلك أن اختياره للرواة عن السبعة قد وقع على الأئمة الأربعة عشر المشهورين ، فكان بذلك أول من اقتصر على هؤلاء الرواة تحديدا و سماهم بالمشهورين عند التالين والأصح عند الأئمة المتقدمين ، و من كمال توفيق الله عز وجل له و لكتابه ، أنه لم يكتب لكتاب قبل الإمام الداني أن يشتهر شهرته و لا أن يبلغ صيته ، ما وصله كتاب التيسير ، فقد تداوله علماء الأمة مشرقا و مغربا ، بالرواية و الحفظ و الشرح و النظم و التطوير ² عليه .

ولعل من أبرز من خدموا الكتاب و زادوا من شهرته ، ما قام به الإمامان الجليلان ، الإمام الشاطبي و الإمام أبي الحسن ابن بري ³ ، و اللذان سيعرفان فيما بعد بقطبي مدرستي المشرق و المغرب في القراءات ، فالأول نظم في قصيدة زادت من شهرة الكتاب و قدمت لعلم القراءات ما لم يقدمه نظم قبلها ، فاشتهر من خلالها في كل أمصار المسلمين مشرقا و مغربا ، و الثاني نظم كذلك في نظم لكنه اُخْتُصَّ بأهل المغرب ، و شكل من خلاله ما سيعرف فيما بعد بالطريق المغربي في قراءة نافع ⁴ .

1 - فتح الوصيد في شرح القصيد : علم الدين السخاوي : 5 .
2 - لغة : من الطرر : و هي جمع طرة ، و هي طرف كل شيء و حرفه و منه طرة الثوب : حافته و هي حاشيته التي لا هدب لها ، و طرة الكتاب : حواشيه . ينظر : تاج العروس : 12 / 429-423 .

و جاء في أساس البلاغة : سمعت المغاربة الدرر على الطرر و هي حواشي الكتب . ينظر أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله الزمخشري : 601/1 .

و تطلق الطرر في الاصطلاح : على التقييدات و الفوائد التي يدونها عالم على هامش كتاب من الكتب ، كترجمة علم ، أو ضبط تاريخ وفاة ، أو تحديد موضع جغرافي ، أو إثبات كلمات مأثورة ، أو أبيات شعرية ، أو فائدة لغوية ، أو تصحيح لخطأ ، إلى غير ذلك من شذرات نادرة ، و تعليقات مفيدة ، و وقائع شخصية طريفة و مشاعر خاصة قد لا يبوح بها المرء إلا لأوراقه الخاصة و حافظ أسراره . ينظر : الغرر على الطرر : غرر الفوائد على طرر المخطوطات النوادر : محمد خير رمضان يوسف : 5 / 1 .

3 - هو : علي بن محمد بن الحسين الرباطي ، أبو الحسن المعروف بابن بري : عالم بالقراءات ، و لد سنة 660 هـ ، و لي رئاسة ديوان الإنشاء بتازة ، من كتبه الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع " أرجوزة في القراءات ، لقيت من الذبوع في شمال إفريقية مثل ما لقي كتاب الأجرومية ، توفي سنة 730 هـ .

4 - يفتخر أهل المغرب بأنهم تفرّدوا بإسنادين عزيزين في قراءة الإمام نافع متصلان بالإمام الداني و ابن النفيس ، و هما إسنادان لا يوجدان إلا عند المغاربة كما أنهما مغربيان من أولهما إلى آخرهم و لا يتخللهم مشرقي واحد ، و يعدان الإسنادين الوحيدين الذي ليس فيه ابن الجزري .

ثم جاء ابن الجزري فيما بعد و زاد في خدمة الكتاب إذ اعتمده كأصل من أصول كتابه النشر ، ثم حبر كتاب التيسير فألف كتابا على شاكلته و ذيل عليه القراءات الثلاثة و سماه كتاب " تحبير التيسير ¹ " .

وبالإضافة لرصيد أبي عمرو الداني الحافل بالمؤلفات و المصنفات في شتى مناحي علم القراءات ، إذ لم يبق فن من فنون هذا العلم إلا و قد ألفت فيه و أبدع ، و اعتمد مؤلفه ذلك كمصدر من مصادر هذا العلم ، و اعتبر رأيه في كثير من المسائل و رجح في كثير من المعارضات و الخلافات ، فإن أبا عمرو كذلك قد اجتمعت عنده أسانيد الرواية ، و تفرعت من عنده معارف الدراية ، و قد أدى ذلك إلى أن أصبح ذا منزلة عظيمة بين أهل عصره و من بعدهم ، و أطلق عليه لقب " أستاذ الأستاذين و شيخ مشايخ المقرئين " ، فجرى العمل باختياراته ، و أصبحت مؤلفاته منارات للعلم نهل منها من جاء بعده و ارتوى من معينها طلابه و طلابهم و بقيت على مدى العصور مضيئة ، و من فضائل الإمام الداني أن كان أول من مهد طريقة الجمع بالإرداف ² ، و أول من أدخل الروايات العشر عن الإمام نافع فألف كتابه التعريف ³ ، كما كان أول من استعمل طريقة النظم وسيلة في التعليم ، و عد عند العلماء و الباحثين رائد المدرسة الأثرية في علم القراءات ، كل ذلك مرده إتياع الرجل للرواية و تقديمه لها في كثير من مسائل الخلاف ،

1 - جمع فيه ابن الجزري بين كتاب التيسير و ثلاثة مصادر أو أصول وهي كتاب التبصرة لمكي و كتاب الوجيز للأهوازي و كتاب الإقناع لابن البادش . ينظر : معجم مؤلفات الداني : 87

2 - الإرداف : لغة : التتابع ، و في اصطلاح القراء : أن يكتب متعلم القراءات بالجمع رموز القراء فوق أو بعد الألفاظ المختلف في قراءتها ليسهل عليه حفظها . ينظر : معجم مصطلحات علم القراءات : 66 .

3 - كتاب " التعريف في اختلاف الرواة عن نافع " قام بتحقيقه الدكتور محمد السحابي ، و قد جمع فيه الإمام الداني قراءة نافع من أربع روايات و من عشر طرق ، و هي القراءة التي اعتمدت ببلاد المغرب العربي و اشتهرت عندهم و صارت تعرف بالطرق العشرية أو العشر النافعية أو العشر الصغير ، و للمشاركة موقف من هذه القراءة سيأتي تفصيلها في موضعها ، و قد أوعز الدكتور السحابي سبب اشتهار قراءة نافع من الطرق العشر عند المغاربة خصوصا ، إلى كون القراءة التي يقرءون بها القراءان في بلاد المغرب ، و التي اعتمدت بشكل رسمي عندهم هي قراءة نافع و كتاب التعريف قد جمع قراءة نافع من عشر طرق ، و قد اعتمده العلماء ببلاد المغرب و ألقوا فيه مؤلفات كثيرة و نظموه في نظم عدة اشتهرت عند المغاربة على مر الأزمنة منها تفصيل عقد درر ابن بري للإمام ابن غازي . ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : التعريف : أبو عمرو الداني : ت : محمد السحابي : 8 - 12 .

والترجيح ، و هذا ما يبرز اتجاها بارزا من الاتجاهات التي بدأت تظهر في التأليف في علم القراءات ، وهو الاتجاه الأثري في التأليف¹.

أبو معشر الطبري²: مثنى القراءات ، وصاحب كتاب " التلخيص في القراءات الثمان " ، إمام مكة ومعلمها وشيخ قرائها ، وعليه فقد احتل أبو معشر الطبري مكانة خاصة في تاريخ القراءات في المشرق ، فقد كان شيخ الإقراء بمكة المكرمة ، وعمر نحو من تسعين سنة ، وقصده الناس لعلو سنده وسعة معارفه في علوم القرآن ، وقد كان فقيها فاضلا حسن الإقراء ، محققا وأستاذا كاملا ثقة صالحا ، قال عنه ابن الجزري : " هو شيخ أهل مكة ، وإمام عارف ، محقق ، أستاذ كامل ، ثقة³ " .

و يعد أبو معشر الطبري أول من اعتنى بكثرة الروايات و الطرق حتى أنه قيل عن كتابه " سوق العروس " أنه اشتمل على أكثر من ألف و خمسمائة رواية و طريق⁴ ، و ذكر عنه أنه أخذ الكثير

عن أبي علي الأهوازي⁵ ، حتى قال عنه ابن الجزري : " أخذ عنه الرّم و الطّم⁶ " .⁷

1 - ينظر : قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش : عبد الهادي حميتو : 9/2 ، و 3 / 766 - 770 .

2 - سبقت ترجمته . ينظر : ص : 14 .

3 - غاية النهاية : 361 / 1 .

4 - عده ابن الجزري هو و أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي صاحب كتاب الكامل في القراءات الذي جمع فيه خمسين قراءة و ألفا و أربعمائة و تسعة و خمسين رواية و طريقا ، من العلماء المكثرين في الرواية و قال عنهما : " و هذان الرجلان أكثر من علمنا جميعا في القراءات ، لا نعلم أحدا بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري فألف كتابه الجامع سماه كتاب الجامع الأكبر و البحر الأزخر " يحتوي على سبعة آلاف رواية و طريق " . النشر : 35/1 .

5 - هو : الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، الأستاذ ، أبو علي الأهوازي : صاحب المؤلفات ، و شيخ القراء في عصره ، و أعلى القراء إسنادا في عصره ، الإمام الكبير المحدث ، ولد سنة 362 هـ بالأهواز - قدم دمشق سنة 391 هـ فاستوطنها ، و أكثر من الشيوخ و الروايات ، من مؤلفاته كتاب الموجز ، و الوجيز ، و الإيجاز ، و ذكر ابن الجزري في كتابه النشر أنه جمع القراءات المشهورة و الشاذة و لم يلحقه أحد في هذا الشأن توفي سنة 446 هـ . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 220/1 ، و معرفة القراء الكبار : 402/1 ، و تذكرة الحفاظ : 1124/3 ، و النشر : 35/1 و معجم حفاظ القراءان الكريم : 237/2 .

6 - جاء في لسان العرب : من كلامهم السائر : " جاء فلان بالطم و الرم " ، معناه جاء بكل شيء مما يكون في البر و البحر ، أرادوا بالطم البحر ، و الأصل الطم ، بفتح الطاء ، فكسرت الطاء لمعاقبته الرم ، و الرم ما في البر من النبات و غيره . ينظر : مادة (رم) : 232/6 .

7 - ينظر كلام ابن الجزري : النشر : 35 / 1 .

و رغم أن أبا معشر الطبري لم يكن من رواد التأليف في علم القراءات أو من العلماء الأوائل الذين وطدوا دعائم هذا العلم ، إلا أنني قد اخترت ذكره ضمن علماء التدوين لسببين اثنين :

الأول : كون أبي معشر الطبري يمثل المدرسة المكية في القراءات ، إذ نذرت الكتب المؤلفة في القراءات في هذا البلد الكريم في ذلك الزمان¹.

الثاني : مكانة كتابه " التلخيص في القراءات الثمان " ضمن المؤلفات في علم القراءات ، كونه من المؤلفات التي لم يلتزم مؤلفها بتسبيع ابن مجاهد ، فقد زاد على السبعة قراءة يعقوب الحضرمي ، كما خالفه في اختياره الرواة عن الأئمة السبعة ، فقد اختار رواية لم تكن مشهورة أو شائعة عند الجميع ، فاختار مثلاً رواية قالون من طريق ابنه أحمد و الحلواني ، و رواية ورش من طريق يونس بن الأعلى و الأصبهاني ، و قراءة حمزة من رواية أبي المستنير الجوهري بدلا من خلاد ، و غيرها مما يدل على أن أبا معشر كان يعتبر الروايات التي قرأ بها و سمع أسانيدھا من الشيوخ ، و ليست التي اشتهرت بين الناس².

و عليه فإنه رغم قلة مدونات أبي معشر الطبري في علم القراءات ، إلا أنه يعد من العلماء البارزين في تاريخ التدوين لهذا العلم و الذين أثروا في حركة القراءة و الإقراء ، إذ تصدر الرجل مجالس الإقراء بمكة لسنوات ، كما كان لمؤلفاته الأثر الكبير و الواضح في حركة التأليف في علم القراءات ، فقد كان أبو معشر الطبري من العلماء الذين اهتموا بالسند و اعتنوا بجمع الطرق و الروايات التي تلقوها عن شيوخهم و لو لم تكن مشهورة بين الناس ، إذ العبرة بالتلقي و القراءة سنة متبعة ، فكان بذلك -رحمه الله- تعالى شيخا في الرواية و الدراية على السواء ، و يبرز هذا الأثر بشكل واضح في اعتماد ابن الجزري على كتابه " التلخيص في القراءات الثمان " ، ضمن أصول كتابه النشر³.

1 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : التلخيص في القراءات الثمان : 49 .

2 - القراءات بين المشرق و المغرب : 176 - 177 .

3 - ينظر : النشر : 1 / 77-78 .

و الحديث عن فضائل الإمام الشاطبي ومناقبه لا ينتهي ، فقد ألفت فيه الكتب ونظمت فيه القصائد¹ وما أكثر ما قيل في كراماته ، ولعل أحسن قول قد قيل في فضل الإمام الشاطبي ، هو قول الإمام السخاوي فيه ، فقد ذكر في كتابه " جمال القراء " بعد أن ساق كثيرا من الآثار في باب " آداب حملة القراءان " ، وبعد أن أطال القول في آدابهم وشمائلهم وأخلاقهم ، قال : " وقد كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله تعالى - صاحب هذه الأوصاف جميعها ، وربما زاد عليها² . "

و بالرغم من أن للشاطبي مؤلفات أخرى غير حرز الأمانى لا تقل أهمية عنها كقصيدة " عقيلة أنراب القصائد في أسنى المقاصد " ، أو ما تعرف بالقصيدة " الرائية " أو " العقيلة " أو " الشاطبية الصغرى " ، و هي في رسم المصحف ، و منها كذلك قصيدته " ناظمة الزهر " في عد الآي ، و له قصيدة نظم فيها كتاب " التمهيد " لابن عبد البر و تعرف بالقصيدة الدالية ، فقد كان لمؤلفات الشاطبي الأثر الكبير في علم القراءات ، حيث أسهم في إغناء مكتبة القراءات بإنتاج أصيل و متنوع يتناسب و الطور الذي عاش فيه ، و استمر أثره لفترات لاحقة و أزمنة غير بعيدة ، و قام عليه نتاج علمي زاخر ، ميز حقبة زمنية معتبرة من التأليف في علم القراءات .

و الذي يميز منهج الإمام الشاطبي في التأليف في علم القراءات أنه اعتمد الأسلوب النظمي في التأليف ، و كان الغرض منه تعليمي ، فقد استخدمت هذه النظم استخداما عجيبا و ساهمت مساهمة فعالة في تقريب علم القراءات على متعلميه و يسرت حفظه ، فجاءت آثاره كلها على هذا النسق مسوغة في قوالب رائقة استهوت معارضتها عددا كبيرا من أئمة هذا الشأن في مختلف العصور³ .

¹ - منهم أبو عبد الله محمد بن سليمان نزيل الإسكندرية و المعروف بابن الربيع ، فقد ألفت في مناقبه و سني أحواله كتابا سماه : " زهر المضي في مناقب الشاطبي ، و ألفت فيه الجعبري قصيدة مطلعها :

سقت سحب الالرضوان طلا و وابلا
ثرى ضم شخص الشاطبي المسدد
إمام فريد بـارح متورع صـبور
عـفاف مـؤيد .

ينظر : إيضاح المكنون : 619/1 ، و ينظر قصيدة الجعبري : كنز المعاني ، نقلا من : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة عن قصيدته حرز الأمانى في القراءات : عبد الهادي حميتو : 38 .

² - جمال القراء و كمال الإقراء : 113/1-119 .

³ - ينظر : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة عن قصيدته حرز الأمانى : عبد الهادي حميتو :

ولئن سبق الإمام الشاطبي إلى هذا الأسلوب النظمي كل من الإمام الداني بأرجوزته المنبهة¹ و الإمام الحصري² بقصيدته الرائية في أصول قراءة الإمام نافع، إلا أن الشاطبي حاز من القبول و الشهرة و الانتشار ما لم يحصل لغيره من السابقين ولا حتى من اللاحقين، فقصيدته "الشاطبية" أو "اللامية" أو "حرز الأماني ووجه التهاني"، هي أهم نظم في علم القراءات على الإطلاق، و لا نبالغ إن قلنا أن شهرة الإمام الشاطبي قائمة عليها، فعلى الرغم من كثرة القوائد التي ألفت على شاكلتها على مر العصور إلا أنه لم يحصل لنظم أو عالم ما، ما حصل للإمام الشاطبي و نظمه، فقد استطاع من خلالها أن يبسط سيطرته على ميدان علم القراءات شرقاً و غرباً، و أن يستحوذ بها على المقام الأول بين علماء هذا الشأن بعد أن استقرت المذاهب و أصلت الأصول و قعدت القواعد³. يقول الإمام ابن الجزري في فضل الشاطبي و نظمه: "...ومن وقف على قصيدته علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها و بين ما نظم على طريقها، و لقد رزق هذا الكتاب - أي حرز الأماني - من الشهرة و القبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن⁴".

و الكلام عن الإمام الشاطبي و نظمه يطول ولا يسع المقام ذكره، إذ ليس هذا المقصود بالدراسة، و الذي يهمنا هو أثر الإمام الشاطبي في حركة التدوين في علم القراءات من خلال مؤلفاته و إشعاعها العلمي على الأمصار الإسلامية مشرقاً و مغرباً، فلأي حد كان تأثير إسهاماته العلمية على حركة التدوين؟ و ماذا أضاف الشاطبي لحركة الإقراء و لسلسلة مؤلفات علم القراءات؟ و حتى لا أطيل الكلام في هذا الأمر فقد ارتأيت اختصار أهم هذه الآثار و الخصائص التي ميزت مؤلفات الشاطبي في النقاط التالية:

1 - ينظر: ص: 119 من البحث.

2 - هو: أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري القيرواني (ت 488 هـ): المقرئ الضرير، رائد مدرسة القيروان في القراءات، كان أديباً بارعاً، و مقرئاً ماهراً، ووظف مواهبه الشعرية في نظم مسائل القراءات، له تصانيف في القراءات منها قصيدته الرائية في مقرأ الإمام نافع. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 27/19.

3 - الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة عن قصيدته حرز الأماني في القراءات: 83.

4 - غاية النهاية: 22/2.

أولاً : القيمة العلمية لنظم الشاطبية : إذ يبرز من خلالها مدى براعة الإمام الشاطبي و حذقه و إحاطته بعلم القراءات و خبرته و تمكنه من الروايات و الطرق ، وهذا من خلال اعتماده على ما يلي :

1. حسن اختيار الإمام الشاطبي للطرق و الروايات، فقد عرض المشهور و السائر المقروء به من الروايات و الطرق عن القراء السبعة أئمة الأمصار الخمسة .

2. تحديد مظاهر الاختلاف بين القراء السبعة في القراءة و أصول الأداء .

3. اعتماده على كتاب التيسير للإمام الداني كأصل له في نظمه ، فنظم مادته و أضاف إليه زيادات لتمام الفائدة ، فجاءت قصيدته مستوعبة كأصلها للمشهور السائر المستفيض في القراءة عن السبعة ، فكسبت شهرتها من شهرة أصلها ، و علت قيمتها بعلو سند الداني فيها و اعتماد اختياراته في كتابه التيسير و السير على نهجه القائم على إتباع الأثر.

يقول الإمام السخاوي : "وما علمت كتابا في هذا الفن منها أنفع و أجل قدرا و أنفع ، إذ ضمنها كتاب التيسير ، في أوجز لفظه و أقربه ، وأجزل نظم و أغربه ، والتيسير كتاب معدوم النظير ، للتحقيق الذي اختص به و التحرير ، فحقائقه لائحة كفلق الصباح ، و جواده متضحة غاية الاتضاح ، وقد أربت هذه القصيدة عليه و زادت ، و منحت الطالبين أمانتهم و أفادت ¹ ."

4. زيادة الإمام الشاطبي لفوائد و نكت على أصله التيسير ، هذه الزيادات التي زادت من قيمة النظم و أعطته من المكانة و الفضل أضعاف ما كان لأصلها ، يقول الحافظ أبو جعفر بن الزبير الثقفي² عن الشاطبية و زياداتها : "هي لمن ألفها و أنس بها من أنفع شيء و أيسره في ذكر خلاف السبعة ، مع تنبيهات و نكت ضمنها إياها ، و إشارات إلى اختيارات الأئمة و ما انفرد به إمام من المصنفين عن غيره ، مع جزالة ألفاظه ، و غرابة

¹ - فتح الوصيد : 4-5 .

² - هو : أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي ، أبو جعفر : محدث مؤرخ ، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس . انتهت إليه الرياسة بها في العربية و رواية الحديث و التفسير و الأصول ، ولد في جيان (Jaen) و أقام بمالقة فحدث له فيها شؤون و منغصات ، فغادرها إلى غرناطة فطاب بها عيشه و أكمل ما شرع فيه من مصنفاته . و توفي فيها . من كتبه صلة الصلة و صل به صلة ابن بشكوال ، قال ابن حجر : كانت له مع ملوك عصره وقائع ، و كانت بينه وبين أمير مالقة و غرناطة صداقة ، و كان معظما عند الخاصة و العامة . ينظر ترجمته في الدرر الكامنة : 84 / 1 ، و الأعلام : 86/1 .

مقاصدها ، وبالجملة فإن قارئها يستقرئ منها أبدا منافع وفوائد توافي عن مقصد القصيدة ، مع استيلائها على الأمد في مقصدها ، ولقد شهدت بنباهته وثاقب فهمه ¹ .

5. اصطناع الرمز لضبط اختلاف القراء ، وقد كان الشاطبي رائدا في ذلك غير مزاحم ، فاستعمل حروف " أبي جاد ² " وطابق بينها وبين أسماء القراء السبعة ورواتهم ، وجعل كل رمز ثلاثي الحروف للقارئ وراوي قراءته ³ ، والواو للفصل ⁴ ، ورمز بباقي الحروف إلى ما اتفق فيه بعض الأئمة ، وهكذا ضمن نهج متفرد مبدع ، أدار من خلاله مسائل الخلاف ببراعة ، و زواج من خلالها بين صحة معاني الأبيات ، و أداء الرموز لوظيفتها في البيان ⁵ ، و عن هذا الأسلوب يقول ابن فرحون ⁶ :
"وهي مشتملة على رموز عجيبة ، وإشارات خفيفة لطيفة ، وما أظنه سبق إلى أسلوبها ⁷ ."

1 - صلة الصلة : أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي : 347/3 .

2 - يقول الشاطبي : جعلت أبا جاد على كل قارئ دليلا على المنظوم أول أولا . ينظر : الشاطبية : المقدمة : البيت : 45 .

و يسمى هذا الترتيب بالترتيب المغربي للحروف و هو على هذا الترتيب : (أَبْجَد هَوَز حُطَي كَلْمُن صَعْفَص قَرَسَتْ تَحْدُ ظُغَش) ، أما الترتيب المشرقي فهو على النحو التالي : (أَبْجَد هَوَز حُطَي كَلْمُن سَعْفَص قَرَسَتْ تَحْدُ ضُطْع) . ينظر : المحكم في نقط المصاحف : أبو عمرو الداني : 30 - 34 .

3 - فاختار للإمام نافع وراويها قالون و ورش الرمز " أبج " على الترتيب ، فاللف لنافع و الباء لقالون و الجيم لورش ، واختار الرمز " دهمز " لابن كثير براوييه قنبل و البزي ، و " حطي " للدلالة على أبي عمرو و راوييه الدوري و السوسي ، و " كلم " للدلالة على ابن عامر و راوييه هشام و ابن ذكوان ، و " نصع " للدلالة على عاصم و راوييه حفص و شعبة ، و " فضق " لحمزة و راوييه خلف و خالد ، و " رست " للكسائي و راوييه أبي الحارث و حفص الدوري . ينظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع : عبد الفتاح القاضي : 23/1 .

4 - يقول الشاطبي : من بعد ذكر الحرف أسمى رجاله ... متى تنقضى آتيك بالواو فيصل . الشاطبية : المقدمة : البيت : 46 .

5 - ينظر ما تقدم : الإمام أبو القاسم الشاطبي ودراسة لقصيدته .. : 81-87 بتصرف .

6 - هو : إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون ، برهان الدين اليعمري : عالم بحاث ن و لد و نشأ و مات بالمدينة ، وهو مغربي الأصل ، نسبته إلى يعمر بن مالك من عدنان ، رحل إلى مصر و القدس و الشام سنة 792 هـ ، و تولى القضاء بالمدينة ، ثم أصيب بالفالج فمات بعلمته عن نحو 70 عاما ، وهو من شيوخ المالكية ، له الديباج في تراجم أعيان المذهب المالكي ، تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات لابن الحاجب ، توفي سنة 799 هـ . ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 48 / 1 ، و الأعلام : 52/1 .

7 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ابن فرحون المالكي : 149/1 .

ثانيا : أثر نظم الشاطبية في حركة القراءة و الإقراء : و يبدو أثرها الكبير والواضح من خلال :

1. انتشارها في كل بلاد المسلمين و العناية بتعليمها و تحفيظها للطلبة ، فقد حظيت من القبول لدى العام و الخاص ما جعل الناس يشغفون بها و يقبلون على تعلمها و حتى التبرك بها¹ ، يقول العلامة ابن خلدون : " عنى الناس بحفظها و تلقينها للولدان المتعلمين ، و جرى العمل على ذلك في أمصار المغرب و الأندلس² " ، و ليس أدل على قيمتها مما حكاه القسطلاني عن أهل مصر الذين انصرفوا إلى الشاطبية يتدارسونها بعد ظهورها ، و قد كانوا قبل ذلك كثيرا ما يحفظون العنوان³ .
2. انتشار القراءة بها و الإقراء بمضمونها في كل مجالس الإقراء مشرقا و مغربا و اعتمادها من قبل أئمة و شيوخ الإقراء في كل بلاد المسلمين ، يقول الفقيه الحجوي⁴ : " و هي عمدة الإقراء في مشارق الأرض و مغاربها ، حتى أصبح حفظها قرينا لحفظ القرآن العظيم في مكاتب الإسلام و من حفظها و فهم رموزها حصل القراءات السبع من ومنه إلى الآن⁵ " ، و يقول ابن فرحون : " و لقد أبدع فيها كل الإبداع ، و هي عمدة قراء هذا الزمان في نقلهم ، فقل من يشتغل بالقراءات إلا و يقدم حفظها و معرفتها⁶ " .

1 - من ذلك ما ذكره ابن الجزري حين قال : " و قد بارك الله له في تصنيفه و أصحابه ، فلا نعم أحدا أخذ عنه إلا قد أنجب " ينظر : غاية النهاية : 22/2 .

2 - مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون : 174/2 .

3 - ينظر : لطائف الإشارات في فنون القراءات : 891 .

4 - محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفلالي : من رجال العلم والحكم ، من المالكية السلفية في المغرب ، من أهل فاس سكن مكناسة و جدة و الرباط ، و درس في القرويين . وأسندت إليه سفارة المغرب في الجزائر (1321 - 1323) ، وولي وزارة العدل فوزارة المعارف ، في عهد (الحماية) الفرنسية و نفر منه كبار مواطنيه وابتعدوا عنه ، حتى قال فيه محمد البشير الإبراهيمي الجزائري من أرجوزة :

وهذه صواعق من حجوي مرسله على الفقيه الحجوي

وعزل ثم توفي بالرباط ، ودفن بفاس . و هجر أهلها المسجد المجاور لتربته ، فنقلته حكومة المغرب (في عهد الاستقلال) إلى مكان مجهول ، بفاس . له كتب مطبوعة ، أجلها الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي أربعة أجزاء . ينظر ترجمته : الأعلام : 96/6 ، و قد ترجم لنفسه في كتابه الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، ينظر : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : محمد بن الحسن الحجوي : 199 / 4 - 213 .

5 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : 63 / 4 .

6 - الديباج : 149/1 .

3. انتشار سندها في كل بلاد المسلمين مشرقا و مغربا، و اعتناء العلماء بها و بتحصيل إسنادها من الطرق المشهورة، من ذلك أنه اجتمع لابن الجزري وحده سند الشاطبية من ألف طريق¹، و يذكر فيها من العجائب و شدة الاعتناء بها و تحصيلها من أقصر و أعلى الأسانيد أنه بلغ في عصره من يقرأ بها و ليس بينه و بين الشاطبي إلا رجلين، رغم أن بينهم مائتي سنة، فقال: "ومن أعجب ما اتفق في عصرنا هذا، أن به من بينه و بين الشاطبي باتصال التلاوة و القراءة رجلين، مع أن للشاطبي يوم تبييض هذه الترجمة مائتي سنة، و هذا لا أعلم أنه اتفق في عصر من الأعصار للقراءات السبع، و إن كان اتفق في بعض القراءات وقتا ما، و ما ذلك إلا لشدة اعتناء الناس بها، و من الجائز أن تبقى الشاطبية باتصال السماع بهذا السند إلى رأس الثمانمائة، فإن أصحاب القاضي بدر الدين ابن جماعة اليوم جماعة، و لا أعلم كتابا حفظ و عرض في مجلس واحد، و تسلسل بالعرض إلى مصنفه كذلك إلا هو²."

و المتتبع لكتب القراءات التي ألفت بعد الإمام الشاطبي يجد أن أغلبها قد تصدرت بذكر إسناد مؤلفيها للشاطبية، مع التباهي في ذلك بتحصيلهم لأقصر الطرق أو أعلى الأسانيد أو أكثرها عنه³.

4. اعتمادها في القراءة و الإقراء في المشرق العربي خاصة، كمصر و الشام و العراق، و حتى في بلاد المغرب و إن كان بنسبة أقل من بلاد المشرق، و هذا لبقاء القراءة بمضمن التيسير و التعريف للداني و انتشارها بهما موازاة مع القراءة بها، فقد بلغت الشاطبية من السيطرة و بسط النفوذ في هذه الأمصار أن سرى عند الناس أن ما فيها من القراءات السبع هو الأحرف السبعة المقصودة في الحديث و قد حكى ابن الجزري هذا الأمر و كيف عاب العلماء على الأئمة و القراء الاقتصار على القراءة بها و ترك ما كان موجودا من القراءات وقتها، فقال: "و لقد بالغ الناس في التغالي فيها، و أخذ أقوالها مسلمة و اعتبار ألفاظها منطوقا و مفهوما حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم و تجاوز بعض الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع و أن ما عدا ذلك شاذ لا

1 - ذكره ابن الجزري عند ترجمة محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن البغدادي (ت 749 هـ). ينظر: غاية النهاية: 179/2-180.

2 - غاية النهاية: 22/2.

3 - ينظر: الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة عن قصيدته...: 128 - 131.

تجوز القراءة به¹ ، الأمر الذي دفعه لتأليفه كتاب النشر في القراءات العشر².

ثالثا : أثر نظم الشاطبية في حركة التدوين في علم القراءات :

إذا كان تسبيع ابن مجاهد قد دفع عجلة التأليف في علم القراءات رواية و دراية ، فانطلق العلماء من بعده ، مشرقا و مغربا يتدافعون للتأليف في ما اشتهر عندهم و صح من القراءات ، منقسمين في ذلك إلى مسبعين و غير مسبعين ، فإن حرز الشاطبي قد كَمَل و ثَبَّت سبعة ابن مجاهد ، و أعطى هذا الفريق من المصنفين قوة و تأثيرا كبيرا على ساحة الإقراء و التأليف على السواء .

و إن كنا قد بينا أنفا الحد الذي بلغته القراءة بالشاطبية ، و كيف اعتمدت في كل الأمصار فتدافع الطلبة و الشيوخ على تحصيلها من أقصر الطرق و أعلى الأسانيد ، و تنافس على الإقراء بها العلماء و الأئمة المقرؤون في مجالسهم و كراسيهم ، و تباهى بأسانيد المصنفون في كتبهم و مؤلفاتهم ، فإن تأثيرها العرم قد وصل ساحة علماء التدوين و المصنفين في علم القراءات ، ذلك أن التأليف في علم القراءات بعد نظم الشاطبية قد انحاز إلى كفة التسبيع ، و غلب جهته على حساب التثمين أو التعشير ، أو ما كان سائدا من القراءات في تلك الأزمنة ، حتى أن من الباحثين من اعتبر الإمام الشاطبي رائد مرحلة جديدة من مراحل التدوين في علم القراءات و سماها بعصر التثبيت و التكميل³، و المقصد من ذلك تثبيت السبعة و إكمال ما قام به ابن مجاهد رحمه الله تعالى .

كل ذلك مرده إلى الأثر الكبير لنظم الشاطبية على ساحة التدوين في علم القراءات ، فقد هيمنت الشاطبية على النشاط العلمي في العالم الإسلامي ، فتعاقب الأئمة على شرحها و تبين مقاصدها و النظم على منوالها و وضع الهوامش و الطرر عليها و التأليف في زوائدها على التيسير و ما إلى ذلك مما كتب عليها أو على بعض شروحاتها من مصنفات ، و تتجلى هذه السيطرة و الهيمنة في طبيعة المؤلفات التي دونت على أثر الشاطبية على مر العصور و

1 - غاية النهاية : 22/2 .

2 - ينظر : منجد المقرئين : 53 ، و النشر : 1/ 36 و 54 ، و غاية النهاية : 259/2 عند ترجمة الشيخ محمد بن محمود الطوسي . و ينظر ما تقدم : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته ... : 128 - 129 ، بتصرف .

3 - ينظر : تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 344 .

حتى عصرنا الحاضر ، فقد بلغت المائتي مؤلف ، تناولتها من عدة جوانب و يمكن إجمال طبيعة هذه المؤلفات فيما يلي :

- **مؤلفات في شرح الشاطبية** : فقد بلغت شروحها نحو المائة مؤلف ، كما أن هذه الشروح قد تسلسلت عبر الزمن منذ ظهورها وحتى وقتنا الراهن دون توقف ، وقد أرجع العلماء و الباحثون سبب ذلك إلى سببين رئيسيين ، الأول تقبل الناس لها و الإقبال عليها و الثاني أسلوبها الرائق و المتميز و الذي يحتاج في أغلبه إلى توضيح ، لما فيه من رموز و اصطلاحات و مفاهيم لا تدرك بالبديهة¹.

- **مؤلفات في معارضة الشاطبية** : فقد حركت الشاطبية همم كثير من العلماء و الأدباء ، فحاولوا أن ينظموا على منوالها تارة مع استعمال الرموز كما استعملها ، و تارة دونها ، و حاول بعضهم اختصارها في العدد مع الوفاء بالغرض ، و عدل بعضهم عن قافيتها ، أو وزنها مع محاولة نظم أصلها ، فكان عمله معارضة في موضوعها لا في صورتها².

- **مؤلفات في الزوائد و التكميلات على الشاطبية** : فرغم أن الشاطبي قصد من نظمه اختصار كتاب التيسير و تيسيره على الطلبة ، إلا أن من الأئمة و العلماء من رأوا أن عمله يحتاج إلى تكميلات و زوائد و زيول حتى يكتمل بها الانتفاع بها ، فنظموا تكملة له جمعوا فيها مسائل الخلاف التي أغفلها الشاطبي ، أو أهملها مما تضمنته كتب مكّي بن أبي طالب القيسي ، و ابن شريح ، و الأهوازي ، أو تكميلات في قراءة

1 - و لعل من أهم هذه الشروح ، شرح تلميذه و أول شارح لنظمه و هو شرح الإمام السخاوي و المسمى بـ : "فتح الوصيد في شرح القصيد" و من أو عز له الإمام ابن الجزري شهرة الشاطبية قال عنه ابن الجزري : " فهو أول من شرحها ، بل هو - و الله أعلم - سبب شهرتها في الآفاق ، و إليه أشار الشاطبي بقوله : " يقبض الله لها فتى يشرحها " ومنها شرح الإمام الجعبري و المسمى بـ : " كنز المعاني في شرح حرز الأمانى " و الذي ألفت بدوره شروح عليه و كشرح أبي شامة " إبراز المعاني من حرز الأمانى " ، و كـ " فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني " لابن أجروم النحوي من المغاربة ، و من المعاصرين شرح " الوافي في شرح الشاطبية " لعبد الفتاح القاضي و غيرها . ينظر : غاية النهاية : 570/2 ، و تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 359 ، الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته ... : 172 - 178 . و من : 143-193

2 - و من الأمثلة على ذلك " حوز المعاني في اختصار حرز الأمانى " لأبي عبد الله بن مالك الطائي ، و كـ " الشمعة في القراءات السبعة " لصاحبها أبو عبد الله الموصلي المعروف بشعلة ، و غيرها . ينظر : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته ... : 212-220

السبعة مما لم يتضمنه النظم ، أو تكميلات ضم من خلالها القراءات
الثلاث المكملة للعشر لها ¹.

- مؤلفات في المقارنة بينها وبين غيرها من كتب الأئمة ².

- مؤلفات في النكت و التعليقات على الشاطبية و بعض أبوابها ³.

المطلب الثالث : خصائص و مميزات هذه المرحلة من التدوين في علم القراءات : تمتاز هذه المرحلة من التدوين مقارنة بالمراحل السابقة ، بكونها من أغنى المراحل تدوينا في علم القراءات ، حيث عرف هذا العلم انتشارا و اتساعا في كل الأمصار الإسلامية ، و تنوعا في المواضيع و المصنفات ، و برز على رأس كل فترة منه عالم أعطى هذا العلم دفعا و قوة، و اشتهر على يده الإقراء في منطقة ما و في مصر من الأمصار ، يقول ابن الجزري : " فإن الله تعالى لم يخل عصرا من الأعصار، و لو في قطر من الأقطار ، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى و إتقان حروفه و رواياته ، و تصحيح و جوهه و قراءاته ، يكون وجوده سببا لوجود هذا السبب القويم على مر الدهور ، و بقاؤه دليلا على بقاء القراء العظم في المصاحف و الصدور ⁴ " .

كما أن هذا الاتساع و الكثرة أدى بهذه المرحلة إلى أن شهدت ما يصطلح عليه بالاتجاهات و المدارس سواء على مستوى القراءة و الإقراء أو على مستوى التدوين، فاستحقت هذه المرحلة أن توسم "بمرحلة التدوين و مرحلة العطاء و النضج و غيرها من الصفات التي تبين ما كان لتسبيح ابن مجاهد من أثر بعيد لأطوار هذا العلم و تقلباته، في أسلوبه و موضوعه ، ليستقر بعده التأليف من حيث المنهج و يستتب أمره ، فظهر مصطلح القراء السبعة ، و انطلق البحث و

1 - ومنها " التهذيب لما زاد على الحرز من التقريب " لعبد الرحمن العياشي ، و " الكفاية المحررة في نظم القراءات العشرة " لابن الجزري و جمع فيه الشاطبية و الدررة و كـ " نهج المائة في نظم القراءات الثلاثة " للجعبري ، و منظومة للمتولي فيما خالف فيه ورشا حفص من طريق الحرز ، و غيرها ينظر : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته... : 202-212

2 - ومنها " البيان في الجمع بين القصيدة و العنوان " لأبي زكريا أحمد الأندلسي ، و كـ " تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية و العنوان " لابن الجزري ، و " بيان الخلاف و التشهير و ما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير " لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي و غيرها . ينظر : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته... : 199 - 201 .

3 - كـ " شرح باب وقف حمزة و هشام " لبدر الدين بن أم قاسم المرادي ، و " حواش على حرز الأمامي " لأبي عيد رضوان المخلاتي ، و " إنشاد الشريد من ضوال القصيد " لأحمد بن محمد بن غازي ، و غيرها . ينظر : الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة قصيدته... : 194 - 198 .

4 - النشر : 54 / 1 .

التفتيش في قراءاتهم و رواياتهم جمعاً و تقريراً ، و بسطاً و تأليفاً ، و تلخيصاً و تخليصاً ، و تعليماً و تلقيناً ، و بحثاً و تعليلاً ، و جمعاً و أفراداً ، إلى أن انتهى الاحتفاء بهذه القراءات إلى درس نضيج و تناول علمي متين ، و رسوخ في التأليف مكين ، فانتفض لهذا الأمر جلة من القراء المتصدرين ، أقاموا بفضل جهودهم مدارس قرائية رائدة يرجع إليها الأمر في صياغة حقائق هذا العلم و ضبط مسالكه و تحرير مسأله¹ .

و في الجملة يمكن حصر أهم مميزات هذه المرحلة و خصائصها في النقاط التالية :

1. الانتشار الواسع و الكبير لعلم القراءات في أغلب أمصار المسلمين ، سواء كان على مستوى القراءة و الإقراء ، أو على مستوى التدوين .
2. بروز أقطار جديدة في سلسلة الإقراء كمنطقة الأندلس و المغرب اللتان شهدتا انطلاقا قويا و فعالا في علم القراءات ، وكان ذلك بسبب اجتذابهما لأهم علماء التدوين و الأئمة المقرئين ، وكذا بروز أئمة و علماء من هذه المناطق دفعوا بهذا العلم إلى مراتب عالية و رفيعة جعلته ينتشر بين الناس و يقبلون عليه إقبالهم على القراءان الكريم ، فبرزت بذلك الكراسي و المدارس تتنافس في تبسيط هذا العلم و تسهيل مناله على العام و الخاص ، و لاسيما بلاد الأندلس ، فبعد أن كانت الرحلة مشرقية في طلب القراءات من كل من مكة و الشام و العراق و مصر صارت الرحلة أندلسية .
3. استقرار أمر القراءة و انضباط القراءات الصحيحة من الشاذة ، و اعتماد أركان القراءة و إعمالها من قبل الأئمة و العلماء .
4. انحصار القراءة بالشاذ مقارنة بالمرحلة السابقة ، و بقائها على مستوى التأليف و التدوين في المصنفات² .

¹ - من جهود الأمة في القراءات : 143 - 144 .

² - كان التأليف في القراءات الشاذة عبارة عن شذرات منثورة في كتب علوم القراءان و كتب المعاني منها : كتاب "معاني القراءان" لأبي زكريا الفراء (207هـ) و "معاني القراءان" لإبراهيم بن السري الزجاج (310هـ) ، و من أوائل من ألف فيها هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (255هـ) ، كما ضمن بعضها كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن أبي داوود السجستاني (316هـ) ، ثم جاء ابن مجاهد و ألف كتابه "قراءة النبي صلى الله عليه وسلم" ، و كان كما قال عنه ابن جني : " هو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عن ليست له روايته ، و لا توفيقه و لا هدايته " .

5. حصر القراءات الصحيحة في العدد سبعة أو ثمانية، أو عشرة، و انقطاع القائلين بأكثر من ذلك في العدد¹.
6. بروز الخلاف بين العلماء و المدونين في الطرق و الروايات المشهورة و المأخوذ بها عن الأئمة القراء، فقد تجد مؤلفين متفقين في القراء السبعة المشهورين ، لكن الخلاف بينهم هو في الرواة أو الطرق عنهم²، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الإكثار من الروايات و الطرق عن الأئمة القراء ، فقد بلغ الأمر ببعض المصنفين أن جمع القراءات من سبعة آلاف رواية و طريق³، الأمر الذي دفع ببعض المصنفين للتأليف في مخارج هذه الطرق و تمحيص منافذ الروايات و ضبطها ، كابن الباذش الذي ألف كتابا في هذا الجانب سماه " الطرق المتداولة في القراءات " ، و لم يكمله⁴.
7. تعدد طرائق الجمع لمصنفات القراءات ما بين طريق الافراد⁵ و التسبيع و التأليف الجمعي¹

لينطلق بعده التأليف في الشاذ ، و تكثر المؤلفات في شواذ القراءان ، منها تلميذا ابن مجاهد أبي بكر بن أشنة (360هـ) الذي ألف كتابه " المفيد في القراءات الشاذة ، و ابن خالويه الذي ألف كتاب "مختصر في شواذ القراءان". ثم يأتي في القرن الخامس الإمام الداني و يؤلف كتاب المحتوى في القراءات الشواذ ، و ألف أبو علي الحسن الأهوازي (446 هـ) مفردة في قراءة الحسن البصري ، و من المؤلفات في الشاذ كذلك أرجوزة " طواع النجوم في موافق المرسوم " للديواني الواسطي (743 هـ) و "إعراب القراءات الشواذ" للعكبري (616 هـ) ، و غيرها . ينظر : بحث من جهود الأمة في القراءات القراءانية : 158-159 .

1 - ذكر الدكتور بزمول في دراسته لطبيعة المصنفات في هذه المرحلة ، أن الكتب المحررة في القراءات لم تخرج عن القراءات العشر ، و ذلك إنما يدل على أن القراءات العشر متواترة متلقاة بالقبول عند أهل العلم و الله أعلم . ينظر : القراءات و أثرها في التفسير: 215 / 1 - 230 .

2 - من الأمثلة على ذلك كتابي "التبصرة في القراءات السبع" للمكي بن أبي طالب القيسي و التيسير في القراءات السبع " للداني ، فالكتابان متفقان في القراء السبعة و مختلفان في الرواة و الطرق عنهم .

3 - هو أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري ، فقد ألف كتابه الجامع الأكبر و البحر الأزخر ، و قال عنه ابن الجزري أنه لم يعلم أحد جمع القراءات أكثر منه . ينظر : غاية النهاية : 83/1 .

4 - من جهود الأمة في القراءات : 160 .

5 - أسلوب الأفراد في التأليف : هو أسلوب يفرد بالعناية في مختلف صورها التأليفية القراءة أو الرواية أو الطريق على سبيل العرض الكامل أو بالاختصار على ما خالفت فيه سميتها ، و قد ألف في هذا اللون الكثير من المصنفات قبل ابن مجاهد و بعده منها : قراءة حمزة لحمزة الزيات (156 هـ) ، و قراءة نافع لابن الطبري (248 هـ) ، و مفردة عاصم لمحمد بن أحمد بن أبي بكر السلمي الأصبهاني (355 هـ) ، و مفردة يعقوب للإمام الداني (444 هـ) ، و مفردات القراء للإمام

و القراءات الثلاث².

8. ظهور المدارس في القراءات في الأقطار الخمسة، و تميزها عن بعضها البعض بتميز شيوخها الذين تربعوا على عرشها و كذا باختلاف اختياراتهم في القراءات و الطرق و الروايات التي صحت و ثبتت عندهم، و تتمثل هذه المدارس في كل من :

المدرسة الحجازية في القراءات : و التي ورثت موروثا علميا زاخرا من الرعيل الأول ، و اشتهرت الرحلة إليها في طلب القراءات ، منذ ظهور الأئمة القراء ، غير أنها امتازت بقلّة التآليف ، و ربما ذلك يرجع لاشتغال شيوخها و أئمتها بالقراءات تعليما و تعلمًا على حساب التآليف كما هو الحال بالنسبة لشيخها أبي معشر الطبري³.

الأهوازي (446 هـ) ، و أبي الفضل الهمداني (636 هـ) ، و المفردات لجعفر بن مكي الموصلي (713 هـ) ، و غيرها .

و تعد المؤلفات التي ألّفت في حرف الإمام نافع من أكثر ما دون في كتب المفردات ، خاصة عند المغاربة ، إذ لقي من العناية الشديدة و الاهتمام الكبير ما لم تشهده قراءة أخرى ، و ذلك لكونها المقرأ المعتمد عندهم ، و من أبرز من خدموا قراءة نافع الإمام ابن بري ، و نظمه الدرر اللوامع ، الذي خلفت نشاطا عارما عند المغاربة في التدوين في شرحها و اختصارها تة تفصيل عقدها و ما إلى ذلك . ينظر بحث : جهود الأمة في خدمة القرآن الكريم و علومه : 153 - 154 .

1 - و قد تنوعت أعداد هذا الجمع ، فكان التسديس و التثمين و التعشير و القراءات الثلاث ، فمن المؤلفات في التسديس : الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط (541 هـ) ، و من المؤلفات في التثمين غير ما ذكرناه سابقا " الإيجاز و الإقتصار في القراءات الثمان لابن المنادي (336 هـ) و الكتاب الأوسط في القراءات الثمان لأبي محمد الحسن بن علي العماني (من علماء القرنين الرابع و الخامس) و المفيد في القراءات الثمان لأحمد بن محمد بن خلف أبو جعفر الأنصاري الأندلسي (كان حيا 512 هـ) .

و من المؤلفات في العشر : الإيضاح في القراءات العشر : للأندرابي (بعد 500 هـ) .

المصباح الزاهر في العشر البواهر لأبي الكرم الشهرزوري (ت 500 هـ)
إرشاد المبتدي و تذكرة المنتهي في القراءات العشر ، و قد قال عنه ابن الجزري : " هو عند العراقيين كالتيشير عندنا " .

المبهر في القراءات العشر لابن دلة الواسطي الخياط (ت 653 هـ) . و غيرها . ينظر : من جهود الأمة في القراءات القراءانية : 155 - 156 .

2 - و المقصود بها هو القراءات الثلاثة التي فوق السبع ، و قد اعتنى المؤلفون بها و اهتموا بها قبل ابن الجزري منهم :

كتاب نفيس الأثاثر في القراءات الثلاث لأبي العز الواسطي (ت 521 هـ) ، و خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث لأبي إسحاق الجعبري (732 هـ) . ينظر : مقدمة تحقيق كتاب : لوامع الغرر شرح فرائد الدرر : شهاب الدين أبو العباس الكوراني : 35 / 1 .

3 - ينظر : تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 175 - 176 ، و علم القراءات نشأته و أطواره : 196 - 199 .

المدرسة العراقية في القراءات : و نشأت المدرسة العراقية على أثر المدرسة الحجازية و مع انتقال عاصمة الخلافة الإسلامية إلى بغداد ، ثم برزت و اشتهرت مع ظهور ابن مجاهد و اعتماد طريقه في القراءة ، وامتازت بكثرة المؤلفات في علم القراءات ، و لولا حرب المغول التي قضت على كثير من هذا الموروث لوصلنا منها الشيء الكثير¹.

المدرسة الشامية في القراءات: أما مدرسة الشام فقد برزت كغيرها من مدارس الإقراء بكثرة شيوخها و أئمة القراءة بها، و كذا كثرة المصنفات في علم القراءات بها، و من أشهر أعلامها الإمام أبي علي الحسن الأهوازي و علم الدين السخاوي و غيرهم².

المدرسة المصرية في القراءات : و ظهرت بظهور شيخها الإمام أبي سعيد ورش الراوي عن الإمام نافع ، و اشتهرت القراءة بهذه الرواية في مصر من طريق الأزرق ، حتى قال عنهم أبو الفضل الخزاعي³ : " أنه أدرك أهل مصر و المغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها⁴ " ، كما اشتهرت مصر قبلة للقراء ، فكانوا يفدون عليها من العراق و الشام، خاصة مع بروز شيخها طاهر بن غلبون و من قبله والده عبد المنعم ، ثم ارتحال الشاطبي إليها و اتخاذها موطنها و اشتهر التأليف بها في القراءات بما لا يحصى كثرة⁵.

المدرسة الأندلسية : و التي تأخر ظهور القراءات بها إقراء و تأليف مع تأخر فتحها ، مقارنة بباقي الأمصار ، إلا أنها استطاعت رغم ذلك أن تصدر هذا العلم و تحتل مقام الريادة فيه، و هذا باستقطابها لأهم علماء الأمة و أجل قرائها، و بما أنجبت من علماء أجلاء أعطوا هذا العلم دفعا

1 - ينظر: تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب: 121 - 122 ، و علم القراءات نشأته و أطواره: 226 - 233.

2 - ينظر: تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب: 367 - 368 ، و علم القراءات نشأته و أطواره : 263 - 268 .

3 - هو : محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل أبو الفضل الخزاعي الجرجاني: مؤلف كتاب المنتهى في الخمسة عشر ، يشتمل على مائتين و خمسين رواية ، و كتاب "تهذيب الأداء في السبع" ، تصدّر لتعليم القرآن ، و حروف القراءات ، و التصنيف ، و اشتهر بالثقة ، و حسن الأداء ، توفي سنة ثمان و أربعين من الهجرة. ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : 1 / 380 و غاية النهاية : 98/2 - 99 ، و معجم حفاظ القراءان : 316/2 - 317 .

4 - غاية النهاية : 349 / 2 .

5 - ينظر: تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب: 155 - 158 ، و علم القراءات نشأته و أطواره : 275 - 300 .

و قوة و تميزا و استقرارا، و بما انتهجته من نظم تعليمية لعلم القراءات ، ومذاهب و اتجاهات أدائية ، ميزت كل هذه المرحلة من مراحل التدوين ، فكانت عنوانا له ، و أصبحت غيرها من المدارس عالة على اختيارات أئمتها و على تصانيفها ، و بلغ الحد ببعض المدارس أن غيرت طرقها في القراءة و اعتمدت نهجها و اختياراتها كما هو الحال بالنسبة للمدرسة المصرية التي كانت غلبونية ، ثم انتقلت شاطبية ، ثم إنها قد أنجبت على أعقابها مدارس أخرى أزهرت من بعدها و تلقت موروثها ، و أكملت مسيرتها فكانت الابنة في عقبها ، و هي المدرسة المغربية التي صنعت تميزها في هذا المجال¹.

9. انتعاش التدوين المحرر للمصنفات في علم القراءات و الذي يهتم بجمع القراءات الصحيحة و المشهورة بين الناس ، و هذا على حساب المصنفات المرسلّة في القراءات و التي اهتم أصحابها بنقل القراءات التي وقعت لهم دون اشتراط الصحة أو الشهرة أو أي قيد آخر مخالف أو مشابه².

10. تنوع المصنفات في علم القراءات ، حيث تناول العلماء هذا العلم بالدراسة و البحث من جميع جوانبه فصار لهذا العلم فروع و فنون ، و تعددت على إثره المصنفات و تنوعت ، فكان منها مصنفات تناولت القراءات رواية³ ، و مصنفات تناولت القراءات دراية⁴ ،

1 - ينظر : تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 437 ، و علم القراءات نشأته و أطواره : 305 - 319 .

2 - لولا بعض المؤلفات منها كتاب الإيضاح و كتاب جامع المشهور و الشاذ للإمام الأهوازي ، و كتاب الكامل للإمام الهذلي الذي جمع فيه خمسين قراءة لانعدمت المؤلفات فيما فوق العشرة في هذه المرحلة . ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 232 / 1 - 236 .

3 - ويقصد بها المصنفات التي اهتمت بجمع القراءات برواياتها و طرقها أصولا و فرشا ، و هي على نوعين :

كتب القراءات المرسلّة : و اهتم أصحابها بجمع القراءات من الطرق و الروايات التي وقعت لهم دون التقيد بشرط الصحة أو الشهرة أو غيرها من الشروط .

و كتب القراءات المحررة : و اهتم أصحابها بجمع القراءات من الطرق و الروايات الصحيحة و المشهورة بين الناس . و من بين المصنفات في الرواية ، الكتب التي جمعت القراءات السبعة أو العشرة أو الثمانية ، و الكتب المفردة للقراءات و الروايات و الطرق و كذا كتب الشروح عليها و الجمع بين كتابين و غيرها . ينظر : القراءات و أثرها في التفسير : 215 / 1 .

4 - ويقصد بها المصنفات التي تناولت القراءات بالبحث و الدراسة من حيث مصادرها و مادتها و منهجها و تاريخها و حتى سبل تبليغها ، فقد اهتم علماء القراءات بالبحث في تأصيل مطالبها و ترتيب شرائطها و تنظيم مسالكها و طرقها و قد تعددت هذه الجهود و تنوعت كالأهتمام بمباحث

و مصنفات في تراجم القراء و الرواة¹، و مصنفات في توجيه القراءات²، و في مصطلحات علم القراءات³، و في الأجوبة عن بعض المسائل و الأبواب في القراءات⁴، و غيرها .

11. ظهور الاتجاهات و المذاهب في التأليف ، خاصة في المدرسة الأندلسية التي احتوت لوحدها أهم و أبرز أقطاب هذه الاتجاهات ، و هي اتجاهات تختلف عن بعضها البعض من حيث طبيعتها و منهجها و

الإسناد و توثيق مجاريه ، و ضبط مراتب التحمل و الأداء ، و ترتيب منازل الرواة و التأمل في أحوال النقلة ، و التمييز بين الطرق و الروايات ، و التعريف بالصحيح السائر و التنبيه على السقيم الدائر ، و التفريق بين طرائق الأخذ ، و توثيق الخلاف بما ينحسم به الخلاف ، فضبطوا مراتبه و رصدوا مستوياته ، و بينوا شروط القارئ و المقرئ ، و بينوا شروط الجمع و مواعنه ، و وضعوا كذلك مؤلفات جمعت أسانيدهم في القراءات تبيانا لطرقهم في الأخذ و تأكيدا على أن القراءات هي الإسناد ، و قد انعكس هذا الاهتمام من خلال تنوع المصنفات التي تناولت هذا الجانب ، و لعل من أهم الكتب التي تناولت القراءات دراية : الإبانة عن معاني القراءات لمكي و المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي و غيرها خاصة مقدمات كثير من المصنفات في علم الرواية . ينظر : من جهود الأمة في القراءات : 168 - 170 - بتصريف .

1 - منها : "طبقات القراء" لابن مهران الأصبهاني (381 هـ) ، و "طبقات القراء" لشمس الدين الذهبي (784 هـ) ، و "أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار ، الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار" للقاضي عبد الوهاب بن وهبان المزني (768 هـ) . ينظر : من جهود الأمة في القراءات : 166 .

2 - خاصة توجيه القراءات السبع و من أهم هذه المصنفات : الحجة للقراءات السبعة لأبي علي الحسن الفارسي (377 هـ) ، و ككتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و وجوهها " ، و كتاب " كشف المشكلات و إيضاح المعضلات " ، لأبي الحسن الباقولي (543 هـ) ، و كتاب " الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار " لأبي بكر أحمد بن إدريس و هو في توجيه القراءات الثمان ، و منها كتاب " الموضح في وجوه القراءات و عللها " لنصر بن علي الشيرازي (565 هـ) ، و غيرها . و منها التأليف في الاحتجاج للقراءات الشاذة ككتاب المحتسب لابن جني ، و كتاب إعراب القراءات الشاذة للعكبري ، هذا بالإضافة إلى كتب معاني القراءان و إعراب القراءان و التفسير التي تضمنت توجيه و تعليل القراءات الصحيحة و الشاذة على السواء . ينظر بحث : من جهود الأمة في القراءات : 157 - 158 .

3 - من ذلك : مقدمة في أصول القراءات لأبي الأصبغ عبد العزيز السماتي الإشبيلي الشهير بابن الطحان (561 هـ) ، و القواعد و الإشارات في أصول القراءات " لابن أبي الرضا أحمد بن عمر الحموي (791 هـ) . ينظر : من جهود الأمة في القراءات : 162 .

4 - و منها : كتاب اللامات لأبي جعفر النحاس (338 هـ) ، و كتاب المدات لابن مهران (381 هـ) ، و كتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو الداني (444 هـ) ، و كتاب تحصيل الهمزتين لأبي الأصبغ السماتي (561 هـ) ، و كتب في وقف حمزة و هشام لكل من ابن مهران و ابن غلبون و الإمام الداني ، و غيرها . ينظر : من جهود الأمة في القراءات : 162 - 163 .

- مقوماتها الأدائية و أسس الاختيارات و عمدة الترجيح بين المسائل و توجيه مسائل الخلاف ،ومعرفة منازع أهل الأداء في اختياراتهم¹ .
12. تنظيم الطرق التعليمية للقراءات و الاعتماد على مناهج معينة في التلقين تراعي مراتب الطلبة و تفرق بين المبتدئ و المنتهي عن طريق إحداث نظم و مؤلفات تتناسب و المستوى التعليمي للطلاب، و كذا إحداث طرق جديدة في الجمع و الإقراء كطريقة جمع القراءات في ختمة واحدة² و الجمع و الإرداف و غيرها.
13. الاقتصار على طريق الشاطبية في أغلب المصنفات المفردة لقراءة إمام معين و المصنفة بعد القرن السابع³ .
14. انضباط منهج عرض القراءات عند المصنفين و تقعيد قواعده و تأصيل أصوله، و اعتمادهم الترتيب المشهور في المتون و هو ذكر باب

1 - ذكرها الدكتور عبد الهادي حميتو وقسمها إلى ثلاثة مذاهب وهي :
الاتجاه التنظيري أو القياسي: و رائدها مكي بن أبي طالب القيسي و عبد الله بن سفيان و أبو العباس المهدي ، و هي مدرسة تقوم على منهج الحجاج و الترجيح بين المسائل و معارضة بعض الأوجه باللغة و النحو و القياس مع تقديمهم للرواية .
الاتجاه التوقيفي أو المدرسة الاتباعية و الأثرية : و رائدها أبو عمرو الداني ، و من بعده الإمام الشاطبي ، و قد امتدت في شرق الأندلس ، و أساسها هو الاعتماد على ما صح من المأثور و المروي من القراءات .

الاتجاه التوقيفي : و الذي جاء و سطا بين المنهجين ، و هو اتجاه يعتمد على الأخذ بما صح في النقل و الأداء من الطرق و الروايات من مذاهب الأئمة الثلاث و هم أبي علي الأهوازي صاحب الوجيز ، و مكي صاحب التبصرة ، و ابن شريح صاحب الكافي ، إلى جانب اختيارات الإمام الداني ، و هو ما يعرف عندهم بالجمع الكبير ، و قد نشأت معالم هذه المدرسة مع أبي عبد الله بن شريح و ابن الباذش صاحب الإقناع ، ثم جددت على يد الإمام القيجاطي ، و قد اشتهرت في غرب الأندلس . ينظر : قراءة الإمام نافع : 9 / 2 ، و الأمام الشاطبي و قصيدته : 245 - 246 .

2 - ذكر ابن الجزري أن هذا الأسلوب من الجمع ظهر في المائة الخامسة ، في عصر الإمام الداني و ابن شيطا و الأهوازي و الهذلي ، و من بعدهم و قال : " فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة ، و استمر إلى زماننا ، و كان بعض الأئمة يكره ذلك ، من حيث أنه لم تكن عادة السلف عليه ، و لكن الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به و التقرير عليه ، و تلقيه بالقبول ، و إنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم ، و قصد سرعة الترقى و الانفراد ، و لم يكن أحد من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراءات ، و أتقن معرفة الطرق و الروايات ، و قرأ لكل قارئ ختمة على حدة ، و لم يسمح أحد بقراءة قارئ من الأئمة السبعة أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلا في هذه الأعصار المتأخرة " . النشر : 195/2 .

3 - القراءات و أثرها في التفسير : 1 / 214 .

الأصول، ثم باب الفرش، وهو المنهج الذي سارت عليه المصنفات حتى عصرنا الحالي¹.

15. ظهور القراءة بمضمن الكتب و ما تحتويه من طرق و روايات كالقراءة بمضمن التيسير أو الشاطبية و غيرها ، وهو الأمر الذي لم يكن في المرحلة السابقة ، و إنما كان الطالب يقرأ على الشيخ وفق ما تلقاه من أسانيد القراءات ، و كثيرا ما يذكر المصنفون في مقدمة كتبهم : " قرأ القراءان بمضمن كتاب كذا على فلان " ، مما يدل على أن نمط الإقراء قد تغير من مجرد الاعتماد على حفظ الصدور إلى الجمع بين حفظ الصدور و خط السطور ، وهو منهج أضبط للروايات و الطرق و أسلم في التلقين من الغلط و السهو².

16. ظهور الردود و المعارضات في كثير من مسائل الخلاف بين علماء القراءات، و انتعاش التأليف في ذلك³.

17. ظهور بعض الاستدراكات و الانتقادات على أقوال السابقين و معارضتها و الرد على كثير من المسائل و الأوجه المختارة في مصنفاتهم ، وهذا المنهج قديم من حيث النشأة ، فقد عرف منذ ابن مجاهد الذي كانت له بعض الردود في كتابه السبعة على بعض اختيارات الأئمة القراء و على المصنفين في القراءات ، و قد استمر الأمر من بعده ، و زادت حدته مع كثرة الاختيارات و الطرق عن الأئمة القراء مما دفع بكثير من العلماء إلى تتبع هذه الطرق و الروايات بالدراسة و التمحيص و التدقيق ، بحثا عن الغلط أو السهو فيها ، و ردا له ، غير أن هذا النهج لم يكن هو النهج الغالب في التأليف ، حتى مجيء ابن الجزري .

و عليه و مما سبق ذكره نخلص إلى أن هذه المرحلة تعد المرحلة الذهبية للتدوين في علم القراءات ، فقد عرف هذا العلم خلالها استقرارا و استواء لمادته و نهجه ، و ضبطا له رواية و دراية ، و تأصيلا لأصوله و تععيدا لقواعده ، فكانت

1 - ينظر : من جهود الأمة في القراءات : 179 - 180 .

2 - يذكر الدكتور أيمن بقله أن القراء الذين قرءوا بمضمن الكتب قد ضمنوا مع مرور الزمن استمرار أسانيدهم بتوثيقهم لهذه الأسانيد في مقدمة كتبهم ، بينما لم تستمر أسانيد الذين لم يقرءوا بمضمن الكتب . ينظر : تسهيل علم القراءات : أيمن بقله : 283 - 284 .

3 - من ذلك رد مكي على ابن غلبون في مسألة تمكين المد في آتى و آمن و آدم و شبيهه ، و هي رسالة رد فيها قول ابن غلبون بعدم المد : مقدمة تحقيق التذكرة : 106 .

المرحلة التي اكتمل فيها البناء العلمي و الاصطلاحي - تقريبا - للقراءات و علومها .

المبحث الرابع : مرحلة ما بعد التدوين :

أو مرحلة التحرير و التدقيق في الطرق و الروايات ، وهي مرحلة انطلقت مع نشر ابن الجزري للقراءات و تحبيره لها و درره التي أثمرت فأضاعت سماء هذا العلم ، و هذا القول و إن كان حقا فلا بد له من شرح و تحليل ، ثم إنه إن كانت القراءات قبل ابن الجزري قد شهدت عصرها الذهبي و عرفت ازدهارا و انتشارا على مستوى الإقراء و التأليف ، فماذا أضاف ابن الجزري لعلم القراءات ؟ و لما و سَمَتْ هذه المرحلة بمرحلة ما بعد التدوين ؟ و ما الحاجة إليها ؟ و ماذا أضافت للتدوين في علم القراءات ؟ و ما هي خصائص هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة ؟ و سأحاول فيما يلي الإجابة عن هذه التساؤلات ، للوقوف على طبيعة هذه المرحلة و أهميتها ضمن سلسلة مراحل التدوين في علم القراءات .

المطلب الأول : حال التدوين في الفترة ما قبل ابن الجزري : أي في حدود المائة السابعة للهجرة ، وهي الفترة التي رافقت ظهور ابن الجزري و سطوع نجمه في ساحة علم القراءات ، فرغم أن القراءات كانت قد شهدت في الفترة ما قبل ابن الجزري ازدهارا و انتعاشا كبيرين ، إلا أن ذلك الانتعاش ما لبث أن بدأ يفتر ، و يدخل مرحلة الركود و الجمود في أواخر هذه المرحلة ، ثم إن المدونين في علم القراءات ، قد وصلوا إلى مرحلة غلبت عليها ظاهرة التكرار في مصنفاتهم¹ ، فبالنظر إلى خصائص التدوين في المرحلة السابقة يمكن أن نلاحظ أن ساحة التدوين و الإقراء قد غلب عليهما وصفان طبعيا حال علم القراءات في هذه الفترة وهما :

- **الأول :** هيمنة طريق الشاطبية على ساحة هذا العلم : سواء على مستوى القراءة و الإقراء ، أو على مستوى التدوين ، و قد بينت في المبحث السابق هذه الهيمنة و الاكتساح ، وهو الأمر الذي كان من نتائجه كذلك غلبة فريق المسبعين للقراءات على القائلين بغير التسبيع .

- **الثاني :** انحصار أمر القراءات الصحيحة في العدد عشرة : و يبدووا جليا من خلال مصنفات العلماء في المرحلة السابقة ، حيث كان تعشير القراءات الصحيحة هو أقصى حد بلغه المصنفون في كتبهم .

و عليه فقد اتسمت المصنفات في علم القراءات لاسيما كتب الرواية في الفترة ما قبل ابن الجزري بالتكرار في موضوعها ومادتها، فكل الذي صنف هو إما ضمن سلسلة شروح الشاطبية، أو في القراءات السبعة أو الثمانية أو العشرة، وما يتعلق بها من حيث توجيهها واختيارات العلماء لها و ترجيحاتهم وغيرها .

وقد وصف ابن الجزري هذا الوضع الذي طبع ساحة علم القراءات في مقدمة كتابه النشر فقال : "وإني لما رأيت الهمم قد قصرت ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت وخلت من أئمته الأفاق، وأقوت من موقف يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسى غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قراءنا إلا ما في الشاطبية و التيسير ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النذر اليسير، وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول

¹ - شهدت الساحة العلمية في هذه الفترة نمطا علميا غلب عليه الجمع و الشرح و التفسير و تراجع معه الإبداع و الاستنباط في العلوم . ينظر : منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول : السالم محمد محمود الشنقيطي : 1/ 22- 23 .

مشهور الروايات، فعمدت إلى أثبت ما وصل إلي من قراءاتهم، وأوثق ما صح لدي من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار¹ .

كان هذا حال علم القراءات في عهد ابن الجزري، وهنا ظهر ابن الجزري وقد كان لظهوره الدور الكبير في إحداث التغيير في ساحة علم القراءات، وكان له أثر كبير في دفع حركتي القراءة والإقراء وكذا التدوين في هذا العلم، واستحق أن يكون واحدا ممن جددوا هذا العلم وأحيوا سنته ورفعوا مقامه وحصنوا جوانبه .

المطلب الثاني : جهود ابن الجزري في علم القراءات : وتبرز جهود ابن الجزري في علم القراءات من خلال ما يلي :

مكانته العلمية : إن وسم ابن الجزري بكونه مجدد علم القراءات في زمنه و اعتباره الشمس الذي أضاءت سماء هذا العلم لفترات لاحقة وأزمنة متأخرة، وأنه من أحياء هذا العلم وأعاد نشره، وغيرها من الصفات التي لا تفي الرجل حقه، غير أنها في ميزان العلماء لا تعد من قبيل المبالغة، أو المدح المذموم، بل من الشكر والثناء الذي استحقه الإمام ووجب له، فقد حظي ابن الجزري بمكانة عالية عند العلماء والطلبة، وحتى الملوك والسلطين²، وقد ساهمت نشأة ابن الجزري العلمية في تكوين رصيد علمي زاخر، جمع فيه بين شتى العوم الشرعية، ونبغ فيها وحصلها من أعلى الطرق والأسانيد³.

1 - النشر : 54/1 .

2 - من ذلك : اتصاله بالسلطان العثماني أبو يزيد بن عثمان صاحب مدينة بورصا، فأكرمه و عظمه وأنزله عنده بضع سنين، وكذا اجتماعه بالسلطان الأشرف بالقاهرة و تعظيمه له و إكرامه له، و كان كاتباً لدى السلطان المؤيد، و كذا قصته مع تيمورلنك الذي عفا عنه وأنزله منزلة عظيمة بسبب كونه من علماء القراءات وقد أشار لذلك ولده في ترجمة له في كتابه غاية النهاية، وذكر أنه ألف برفقته كتابه شرح المصابيح. ينظر: غاية النهاية : 220 /2 ، والضوء اللامع : 256 /9 ، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : أحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده : 25/1 - 30 .

3 - و لد ابن الجزري سنة 751 هـ ونشأ في دمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين وصلى به سنة خمس وستين، وسمع الحديث من جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري وغيرهم، وأفرد القراءات على الشيخ أبي محمد بن عبد الوهاب بن السلال والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان، والشيخ أحمد بن رجب، وجمع للسبعة على الشيخ المجود إبراهيم الحموي، ثم جمع القراءات بالأسانيد المتصلة بمضمن عدة كتب، وهي التي ضمنها كتاب النشر في القراءات العشر، ابنتى في دمشق مدرسة سماها "دار القرآن"، ورحل إلى مصر مراراً، ودخل بلاد الروم، وسافر مع

ولابن الجزري مؤلفات كثيرة وفي صنوف عدة فاقت الثمانين مؤلفا، فمنها في علم القراءات: كتابه "النشر في القراءات العشر" وهو أهم كتبه على الإطلاق وأشهرها، وكتاب "غاية النهاية في طبقات القراء"، وقد جمع فيه تراجم علماء القراءات وأئمة الرواية، والكتاب لا يستغنى عنه في ضبط أسانيد القراءات و الطرق و الروايات، بالإضافة إلى مصنفات عديدة و جلييلة في علم القراءات وفي سائر العلوم¹.

تيمورلنك إلى ما وراء النهر ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها، ومات فيها يوم الجمعة 5 ربيع الأول من سنة 833 هـ .

اشتغل ابن الجزري عدة مناصب منها تصدره للإقراء و التدريس بعدة مدارس و دور تعليم منها توليه مشيخة الإقراء بالجامع الأموي بدمشق، و كذا مشيخة الإقراء بالعادية، و ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية، ثم مشيخة تربة أم الصالح بدمشق، وولي التدريس بالمدرسة الصلاحية، و المدرسة الأتابكية، و تولى قضاء الشام، و عزل بعد أيام، قال عنه الإمام شمس الدين السخاوي: "لم يكن محمود السيرة في القضاء". ينظر ترجمة ولده له في كتاب ابن الجزري غاية النهاية: 217/2 - 220، و ترجمته في: الضوء اللامع: 255/9 - 260.

1 - و له كذلك كتاب اختصره من كتاب آخر له اسمه "نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات" و له كتاب "التمهيد في علم التجويد"، و كتاب "منجد المقرئين" وهو من أحسن كتب القراءات دراية، تطرق فيه لتاريخ القراءات و أهم مسألتها كضوابط القراءة و خاصة مسألة التواتر، و كتاب "التممة في القراءات" و "تحرير التيسير في القراءات العشر" و قد حبر فيه كتاب التيسير للإمام الداني فزاد له القراءات الثلاثة المتممة للعشر، و كتاب "تقريب النشر في القراءات العشر"، و نظم "الدرة المضية في القراءات الثلاث" و جمع فيه القراءات الثلاثة المتممة للعشر، و هو نظم عارض فيه نظم الشاطبية و أكمل به القراءات العشر المتواترة، و له كذلك "طبية النشر في القراءات العشر" وهي منظومة اختصر فيها كتابه النشر و صارت تعدل الشاطبية في شهرتها و قيمتها، و كذلك "المقدمة الجزري" و هي أرجوزة في التجويد لا يستغنى عنها طالب القراءات المبتدئ و المنتهي .

و من كتبه في العلوم الأخرى: "ملخص تاريخ الإسلام"، و "ذات الشفاء في سيرة النبي والخلفاء" و هي عبارة عن منظومة، و "فضائل القرآن"، و "سلاح المؤمن" وهو في الحديث، و من كتبه كذلك "الحصن الحصين في الأدعية والأذكار المأثورة" قال عنه شمس الدين السخاوي: "وحصل له في بلاد اليمن رواج عظيم و تنافسوا في تحصيله و روايته"، و حاشية عليه سماها "مفتاح الحصن الحصين"، و "مختصر عدة الحصن الحصين"، و "أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب"، و "الهداية في علم الرواية" في المصطلح، و "المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد" في الحديث، و كتاب في "الطب على حروف المعجم"، و غيرها. ينظر مؤلفات ابن الجزري في: الضوء اللامع: 255/9 - 260، و شيخ القراء محمد بن الجزري: محمد مطيع الحافظ: 25 - 33 .

و قد أثنى عليه العلماء وعلى مصنفاته ، فقال عنه الحافظ ابن حجر : " الإمام المقرئ شمس الدين بن الجزري ، انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك ¹ ".

و قال السخاوي : " تفرد بعلو الرواية ، وحفظ الأحاديث و الجرح و التعديل ، و معرفة الرواة المتقدمين و المتأخرين ² " .

و قال : " و وصفه في الأنباء بالحافظ الإمام المقرئ ، و قال أنه لهج بطلب الحديث و القراءات و برز في القراءات ، و أنه كان مثريا ، و شكلا حسنا ، و فصيحاً بليغاً ، كثير الإحسان لأهل الحجاز ، انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك ³ " ، و " كان يلقب في بلاده بالإمام الأعظم ⁴ " .

و قال " عن طبقات القراء أنه أجاد فيه ، و عن النشر أنه جوده ، و عن الحصن أنه لهج به أهل اليمن و استكثروا منه ⁵ " .

و ممن مدحه النواجي ⁶ بقوله :

أيا شمس علم بالقراءات أشرقت
و حـقـقـكـ قـد من الإله على مصر
و ها هي بالتقريب منك تضيعت
عبيرا و أضحت و هي طيبة النشر ⁷ .

و قال عنه السيوطي : " الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه ، وكان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا ⁸ " .

و قال عنه ابن العماد الحنبلي ¹ : " مقرئ الممالك الإسلامية ، كان يلقب في بلاده الإمام الأعظم ، و كان عديم النظير ، طائر الصيت انتفع الناس بكتبه ، و سارت في الآفاق مسير الشمس ² " .

1 - إنباء الغمر بأبناء العمر : الحافظ ابن حجر العسقلاني : 466/4 .

2 - الضوء اللامع : 258 /9 .

3 - الضوء اللامع : 259 /9 .

4 - الضوء اللامع : 259/9 .

5 - الضوء اللامع : 259 / 9 .

6 - هو : محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي : شاعر مصري ، و لد بالقاهرة بعد سنة 758 هـ ، و توفي سنة 859 هـ ، وهو من تلاميذ ابن الجزري في القراءات . ينظر ترجمته في :

البدر الطالع : 156/2- 157 .

7 - الضوء اللامع : 260/9 .

8 - طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي : 549/1 .

و قال عنه الإمام المتولي³: " نخبة المحققين ، و خير الجهابذة المدققين ، العلم الكبير ، و العالم الشهير ، حامل راية الكتاب المنير ، وحافظ سنة البشير النذير ، شمس الملة و الدين ، و شيخ الإسلام و المسلمين⁴ " .
وقال الشيخ الضباع⁵ عن مؤلف كتاب النشر : " إن في كتاب النشر في القراءات العشر لأصدق التباشير و أوضح الأدلة ، على نباهة مؤلفه و علو شأنه ، و سمو مرتبته في هذا الفن الجليل ، حتى لقب بحق إمام المقرئين ، و خاتمة الحافظين المحققين ، فهو الإمام الحجة الثابت المحقق المدقق ، شيخ الإسلام ، سند مقرئي الأنام⁶ " .

المطلب الثالث : أثر ابن الجزري في حركتي الإقراء و التدوين في علم القراءات : لقد كان للمكانة العلمية العالية التي حظي بها ابن الجزري في حياته و بعد مماته أثر كبير على حركتي التأليف و الإقراء في علم القراءات ، ذلك أن ابن الجزري بشهادة أغلب علماء العصر هو عمدة المحققين في هذا العلم و خاتمة الحفاظ و الإمام الأعظم ، و غيرها من النعوت و الصفات التي تعبر عن مدى الأثر الكبير للإمام ابن الجزري في علم القراءات ، هذا الأثر الذي برز من خلال مجموعة من المميزات و الخصائص التي ميزت جهود ابن الجزري في علم القراءات ، وهي جهود متفردة و لم يسبق إليها من قبل .

1 - هو : عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي العسكري ، أبو الفلاح : ولد سنة 1032 هـ ، في صالحية دمشق ، مؤرخ فقيه عالم بالأدب ، أقام بالقاهرة مدة طويلة ، و مات بمكة حاجا سنة 1089 هـ ، من مؤلفاته " شذرات الذهب في أخبار من ذهب " . ينظر ترجمته في : الأعلام : 290/3 .

2 - شذرات الذهب : 299 /9 .

3 - هو : محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان المتولي : و لد سنة 1248 هـ بالقاهرة ، من علماء القراءات بالعصر الحديث ، لقب في زمانه بابن الجزري الصغير ، و نعت كذلك بخاتمة المحققين ، أسندت له مشيخة الإقراء سنة 1293 هـ ، له مؤلفات عديدة في علم القراءات منها " الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزوائد على العشرة " و " الوجوه المسفرة في إتمام القراءات الثلاث المتممة للعشرة " ، توفي سنة 1313 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 21/6 ، و هداية القاري : 708 .

4 - الروض النظير في تحرير أوجه الكتاب المنير : 112- 114 .

5 - هو : علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن الملقب بالضباع : شيخ الإقراء بمصر علامة كبير و محقق في علم التجويد و القراءات ، و الرسم و الضبط و عد الآي و غيرها ، ولي مشيخة عموم المقارئ المصرية ، له مؤلفات كثيرة منها إرشاد المريد إلى مقصود القصيد شرح فيه نظم الشاطبية ، و سمير الطالبين في رسم المصحف و غيرها توفي سنة 1376 هـ . ينظر ترجمته في : هداية القاري : 680_ 683 .

6 - مقدمة النشر : 4 .

و قد ساعدت على ذلك جملة من الظروف العلمية التي برز من خلالها جهد ابن الجزري، منها مجيء ابن الجزري في عقب مرحلة ذهبية وعصر عرف فيه علم القراءات ازدهارا و نضوجا و اكتمالا لعلم القراءات، فكانت مصادر هذا العلم و أمهات الكتب قد دونت في المرحلة ما قبل ابن الجزري، كما ميزت القراءات الصحيحة من الشاذة و جمعت مادتها و كذا اختيارات المصنفين للرواة و الطرق عنها، و غير ذلك من الخصائص و السمات التي ميزت المرحلة السابقة .

و عليه فقد جاء ابن الجزري في عصر كانت قد كمل فيه علم القراءات و اكتملت مادة القراءات و ثبتت في المصنفات و الكتب، فما الذي قدمه ابن الجزري لهذا العلم ؟

إن أحسن ما يمكن وصف به جهد ابن الجزري في علم القراءات، أنه يشبه عمل الإمام البخاري في الحديث، فإن كان الإمام البخاري جمع الأحاديث المروية عن النبي ن وتحرى طرقها و أسانيدها و ميز الصحيح من الضعيف منها، فأخرج كتابه الصحيح جامعا لما صح عن النبي ن، فإن عمل ابن الجزري غير بعيد عن ذلك، حيث قام بعملية جمع للقراءات من مظانها وتدقيق و تحرير للروايات و الطرق المروية فيها¹.

هذا الجهد الذي يبرز من خلال أهم أعماله على الإطلاق، و أشملها، و هو كتاب النشر في القراءات العشر، أجل كتبه و أعظم مؤلفاته، و الذي يعد لوحده زبدة علم القراءات، و أهم مصادرهما على الإطلاق، قال عنه السيوطي: " لم يؤلف مثله² " .

و تتمثل قيمة هذا المصنف بغزارة المادة التي تضمنها من مباحث تمهيدية ذات قيمة عالية، و بسط أسانيد موثقة، و روايات و طرق بلغت نحو من ألف، بواسطة أكثر من ستين كتابا من مدونات القراءات، بدءا بكتاب السبعة لابن مجاهد و انتهاء بكتاب البستان لشيخه أبي بكر بن أيدي المعروف بابن الجندي³، و شملت تصانيف أئمة القراءات على امتداد أربعة قرون، فصار النشر موسوعة شاملة لجميع أقوال القراء العشر ورواتهم¹ .

¹ - ينظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: 35 .

² - طبقات الحفاظ: 549/1 .

³ - هو: أبو بكر بن أيدي بن عبد الله الشيمسي الشهير بابن الجندي: شيخ مقارئ القراء بمصر، ولد سنة 699 هـ، و توفي سنة 769 هـ، قرأ عليه ابن الجزري القراءات بمضمن عدة

وتبرز القيمة العلمية لكتاب النشر و جهد ابن الجزري فيه من خلال أهم مميزات هذا الكتاب الذي جمع فيه ابن الجزري الصفات التالية :

جمع القراءات الصحيحة المقروء بها : فقد جمع القراءات برواياتها من طرقها المشرقية و المغربية ، وهي قراءات تلقاها ابتداء بالسند المتصل عن أئمتها و تلقاها كذلك من كتبها ومظانها التي جمعت فيها مسندة إلى مؤلفيها ، وهو ما سيعرف بأصول كتاب النشر ، يقول ابن الجزري في مقدمة كتابه : "باب ذكر إسناد هذه القراءات من هذه الطرق و الروايات ، و ها أنا أقدم أولاً كيف روايتي للكتب التي رويت منها هذه القراءات نصاً ، ثم أتبع ذلك الأداء المتصل بشرطه² " ، فجمع بذلك بين رواية القراءات بالسماع و بالنص ، وهذا من أعلى طرق تحمل القراءات و مما يزيد في علو أسانيده و وثاقة مروياته .

وتعداد هذه الكتب 58 أصلاً³ ، و هي أهم و أصح كتب القراءات رواية ، و التي جمعت القراءات العشرة الصحيحة من أشهر طرقها و أصحها ، فحصل بذلك أن جمع القراءات من ألف طريق ، و هي كل ما يقرأ به اليوم من قراءات ، و لا يقرأ غيرها ، قال ابن الجزري : " و جملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا و أعلاه⁴ " .

قال صاحب كشف الظنون عن عمل ابن الجزري في النشر : " وهو الجامع لجميع طرق العشرة لم يسبق إلى مثله⁵ " .

تحرير الطرق و الروايات : وهو المنهج الذي اعتمده ابن الجزري في كتابه النشر و في غيرها من المصنفات ، وهو ما جعله رائد منهج المحققين في علم القراءات ، و يبدووا هذا الاتجاه التحقيقي واضحاً و جلياً من خلال كتابه غاية النهاية ، الذي ترجم فيه لرواة القراءات منذ زمن النبي ن ، و تحرى سيرتهم و تتبع عدالتهم ، مما أعطى الرجل علماً بحال الرواة و طرقهم ، فاختر أشهرهم و أعدلهم و أثبتهم ، يقول ابن الجزري : " ومن نظر في أسانيد كتب القراءات ، و أحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سيرنا و نقحنا و اعتبرنا و صححنا ،

كتب منها كتابه البستان . ينظر : ترجمته في : غاية النهاية : 1 / 180 ، 2 / 247 ، و النشر : 1 / 92 - 95 .

¹ - ينظر : تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 407 .

² - النشر : 1 / 50 .

³ - ينظر : النشر : 1 / 50 وما بعدها .

⁴ - النشر : 1 / 153 .

⁵ - كشف الظنون : 2 / 1952 .

و هذا علم أهمل ، و باب أغلق ، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات و الله تعالى يحفظ ما بقي ¹ .

و بلغ من عنايته بالأسانيد أن دعا للبحث في حال رواية القراءات كما هو الحال برواة الحديث ، قال ابن الجزري : "و إذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم ، تعين أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث و من أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابتنا غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية و الدراية ² " .

ثم إنه بعد النظر في حال الرواة اشترط شروطا لقبول الرواية ، يتبين من خلالها مدى اعتناؤه رحمه الله تعالى بالسند ، فقد اشترط " العدالة " و " اللقي " و " المعاصرة " ، وهي شروط لم تقع لغيره من المصنفين ، قال ابن الجزري عن أسانيد : " لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا ، أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته ، و تحقق لقيه لمن أخذ عنه ، وصحت معاصرته ، ثم قال : و هذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم ³ " .

التدقيق بين الأوجه و الروايات ورد الضعيف منها : و هذا تحقيقا لمنهج ابن الجزري القائم على التدقيق و التحرير للأوجه و المرويات عن الأئمة القراء ، و المتتبع لكتاب النشر لابن الجزري يجده كثيرا ما يقابل بين المسموع و المنصوص من الكتب ما أنتج عنده أن برزت كثير من المعارضات ، و القراءة ببعض الأوجه الضعيفة ، وهو ما اجتهد في تبيان ضعفها و ردها ، وكذا رد القائلين بهذا الوجه من الأئمة و المصنفين ، و قد استعمل في ذلك عدة ألفاظ لرد كلامهم كقوله " وهم " ، أو لا نعلمه من طريق " ، أو " لا يصح من طريق " ، وغيرها من الصيغ التي يبين فيها رده لهذه الروايات و الأوجه ⁴ .

المطلب الرابع : المقصود بمرحلة ما بعد التدوين : مما سبق يتبين أن ابن الجزري قد انتقل بالتأليف في علم القراءات من مرحلة الجمع و تمييز القراءات الصحيحة من الشاذة إلى مرحلة أدق و أكثر تثبتا من المراحل السابقة ، و هي مرحلة التدقيق في المروي عن الأئمة القراء و المصنفين ، و مقابلة النصوص بعضها ببعض ، و التحرير بين هذه المرويات و تبين الأوجه الصحيحة من

1 - النشر : 154 / 1 .

2 - النشر : 154 / 1 .

3 - النشر : 154 / 1 .

4 - ينظر : منهج ابن الجزري في كتابه النشر : محمد السالم الجكني : 99 / 1 .

الأوجه الضعيفة وهذا الذي قصدنا به بمرحلة ما بعد التدوين، أو مرحلة التصفية والغرلة للمروي¹.

وقد أكد ابن الجزري على هذا النهج عند وصفه لكتابه فقال: "و جمعتها في كتاب يرجع إليه، و سفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته، و لا خلفا إلا أثبته، و إشكالا إلا بينته و أوضحته، و لا بعيدا إلا قربته، و لا مفرقا إلا جمعته و رتبته، منبها على ما صح عنهم، و شذ و انفرد به منفرد و فذ، ملتزما للتحرير و التصحيح و التضعيف و الترجيح معتبرا للمتابعات و الشواهد، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرق بين الشرق و الغرب، فروي الوارد و الصادر بالغرب، و انفرد بالإتقان و التحرير²"

وقال أيضا: "وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القراءات، و التوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أثبت ما وصل إلي من قراءتهم، و أوثق ما صح لدي من رواياتهم³".

وقد وفق رحمه الله تعالى في ذلك أيما توفيق، فقد انتقل بعلم القراءات من مرحلة الفتور و الركود التي بدأت تلم به إلى مرحلة جديدة أعادت لهذا العلم حيويته وردت له أنفاسه، فكان كمن أحيا هذا العلم، و قد صرح بذلك في قوله: "و أنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقا تحقيا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى و لا تحصر، و فرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر فهو في الحقيقة نشر العشر، و من زعم أن هذا العلم مات قيل له حيي بالنشر⁴".

و مما أحياه ابن الجزري رد الاعتبار للقراءات الثلاثة المتممة للعشر، سواء على مستوى القراءة و الإقراء أو على مستوى التدوين، فقد أثبت رحمه الله تعالى تواترها، و أنها من القراءات التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، و عقد بابا في أن هذه العشرة لازالت مشهورة من لدن قرئ بها إلى أيام ابن الجزري، لم ينكرها أحد من السلف أو الخلف، و بين مشاهير من قرءوا و أقرؤوا بالقراءات العشر في الأمصار إلى أيام ابن الجزري و جعلهم في ستة عشر طبقة بدءا من

¹ - ينظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: 35.

² - النشر: 50/1.

³ - النشر: 48/1.

⁴ - النشر: 50/1.

عصر ابن مجاهد حتى عصره¹، و يكفي ابن الجزري توفيقاً أن كل الذي يقرأ به اليوم من القراءات العشر هو من طريقه².

و الأمر عينه بالنسبة للتأليف، إذ لم يكن ابن الجزري أول من ألف في القراءات العشر بل سبقه إلى ذلك علماء كثر³، لكن العشرة اشتهرت مع نشر ابن الجزري و طبيئته، بل إن التدوين في علم القراءات كلها، صار عالية على ابن الجزري و مصنفاته، و كل من جاء بعد ابن الجزري هو إما شارح لطبيئته، أو محرر لها و للنشر، أو مفرد لطريق من طرق النشر، و لا يزال الكتاب اليوم هو العمدة الذي يرجع إليه في القراءات فهو العمدة لمحقي القراء المتأخرين، و قد بالغ بعضهم فقال: " لا يصح رواية القراءة لأحد بعد تأليفه حتى يطلع عليه⁴ "

و يبرز كذلك أثر ابن الجزري في حركة التدوين من خلال اعتماد نهجه في التحقيق و التحرير في الطرق و الروايات من قبل المصنفين من بعده، خاصة في المدرسة المشرقية، أما المدرسة المغربية فقد بقيت وفيه للشاطبية و التيسير زماً بعيداً، و قد أشار إلى ذلك ابن الجزري واصفاً حال القراءة ببلاد المغرب فقال: " أما بلاد المغرب والأندلس؛ فلا ندري ما حالها اليوم، لكن بلغنا أنهم يقرءون بالسبع من طرق الرواة الأربعة عشر فقط، وربما يقرءون ليعقوب الحضرمي، فلو رحل إليهم أحد من بلادنا لأسدى إليهم معروفاً عظيماً⁵ ".

1 - و يقول ابن الجزري: "إعلم أن المقرئين بها (أي القراءات العشر) كثيرون لا يحصون استوعبتهم في كتابي " طبقات القراء " . ينظر : منجد المقرئين : 45 ، و 113 .

2 - يقول الدكتور عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى : الذي يقرأ به اليوم من هذه الكتب ثلاثة فقط :

الأول : نظم الحرز المعروف بالشاطبية .

ثانياً : نظم الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر بمضمن تحبير التيسير للحافظ ابن الجزري .

الثالث : نظم الطيبة بمضمن النشر للإمام ابن الجزري . ينظر : تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات : 35 .

3 - أول من ألف في العشر ابن مهران ، ثم أبو علي البغدادي ، و أحمد بن منسور البغدادي ، و أبو المنصور جد سبط الخياط ، ثم أبي العز القلانسي ، و محمد بن عبد الملك بن خيرون العطار البغدادي صاحب الموضح و المفتاح ، ثم أبو عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي الذي جمع في كتاب " الكنز بين الإرشاد و التيسير " ، و كل هذه المصنفات ذكرها ابن الجزري في النشر ضمن أصول النشر . ينظر : تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 407 - 408 .

4 - ينظر : مقدمة متن طيبة النشر : تميم الزعبي : 1 .

5 - منجد المقرئين : 99 . و يفهم من كلام ابن الجزري أن القراءة في بلاد المغرب في هذه الفترة كانت تقرأ من طرق الشاطبية و التيسير فقط أي من الروايات الأربعة عشر فقط ، و هذا

و قد تأخر وصول كتب ابن الجزري إلى بلاد المغرب حتى أوائل القرن الحادي عشر ، و كان على يد أبي العلاء المنجرة¹ الذي أدخل لأول مرة كتاب النشر لبلاد المغرب ، و كان أول من أدخل كذلك القراءة بمضمونه و ما اشتمل عليه باقي كتبه من الطرق كالدرة و التحبير ، و أول من نشر مذهب ابن الجزري في القراءة و الأداء و أسلوبه في جمع القراءات²، و لعله أول من ألف في القراءات الثلاثة المتممة للعشر من المغاربة³، و عليه فقد كان تأثير ابن الجزري في القراءة و التأليف ، مشرقيا أكثر منه مغربي .

المطلب الخامس : خصائص و مميزات هذه المرحلة :

إن ابن الجزري يعد لوحدته مدرسة قائمة في علم القراءات، و هي المدرسة المهيمنة على ساحة التأليف و الإقراء منذ عهد ابن الجزري ، هذه المدرسة التي أهم ما يميزها ما يلي :

1. زيادة الطرق الصحيحة و الروايات عن الأئمة القراء فبلغت الألف طريق .
2. تمييز ضوابط قبول القراءات الصحيحة و تفصيلها إلى أقسام من حيث القبول و الرد.
3. حسم الخلاف الدائر في مسألة تواتر القراءات العشر .
4. التحقيق و التحرير و التمهيص لكتب القراءات و نخلها و إخراج صحيحها و عالها ، و هو منهجها المتفرد و الخاص بها ، و هو نهج قائم على التحقيق و التدقيق للروايات و الطرق و الأوجه في علم القراءات ، و المقابلة بين المروي المسموع المسند و المروي المنصوص في طيات الكتب ، هذا المنهج في تحري الأوجه و الروايات هو النهج المميز لهذه

الكلام قد يسدل به على عدم معرفة ابن الجزري بكتاب التعريف للداني و طرق نافع العشرة المنتشرة ببلاد المغرب .

¹ - هو : عبد الرحمن بن إدريس بن محمد المنجري الإدريسي الحسني التلمساني ثم الفاسي المالكي : شيخ المغرب في عصره ، يعرف بالمنجرة ، له حاشية على الجعبري ، و حاشية على فتح المنان ، و فهرسة ترجم شيوخه سماها " الإسناد للشفيح يوم التناد " ، توفي بفاس سنة 1179 هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام : 298/3 .

² - و قد أرجع الدكتور عبد الهادي حميتو السبب في تأخر وصول علم ابن الجزري إلى بلاد المغرب لانقطاع الرحلة و ضمور شأن العناية بالرواية ، خاصة في المائة العاشرة على عكس ما كان عليه الأمر في العصور الماضية . ينظر : قراءة الإمام نافع عند المغاربة ... : 4 / 391 .

³ - من خلال كتابه : " فتح المجيد المرشد لضوال القصيد " ، و هو شرح على الدررة المضوية لابن الجزري . ينظر : القراءات و القراء بالمغرب : سعيد أعراب : 125 .

المرحلة من التدوين وهو الذي نتج عنه ما سيعرف بالاستدراك على العلماء و أئمة القراءة ، و هو موضوع دراستنا .

فالاستدراكات على الأئمة القراء و أئمة التصنيف هي نتاج منهج التحقيق و التحرير للطرق و الروايات ، و هي نتاج مرحلة متأخرة من مراحل التدوين في علم القراءات ، و إن كان أصل الاستدراك قديم ، فقد سبق ابن الجزري في ذلك ، إذ كانت للأئمة العلماء و المصنفين قبل الإمام ابن الجزري استدراكات على بعضهم البعض ، و بلغ الحد ببعضهم إلى رد بعض القراءات ، كما سأبينه في الفصول اللاحقة¹ ، إلا أن ابن الجزري يعد رائد هذا النهج و المؤسس الفعلي له و ذلك لتوفر أسباب لم تجتمع لسابقه منها :

أولاً : أنه اجتمع لابن الجزري من أسانيد الرواية و طرق القراءات ما لم يجتمع لغيره ، فكان أكثر أئمة هذا العلم جمعاً للطرق و الروايات .

ثانياً : أن ابن الجزري جاء في مرحلة اكتمل فيها التدوين ، فاجتمعت له أغلب مصادر القراءات ، و هي التي ضمنها كتابه النشر .

ثالثاً : أن غاية ابن الجزري من تأليف كتابه النشر هو تمييز الصحيح السائر من السقيم الدائر كما صرح به في مقدمة النشر ، و هو ما جعله يعتمد على نهج التدقيق و التحرير ، بينما الغاية عند السابقين هو جمع القراءات الصحيحة ، فكان منهج التحقيق في بعض الروايات و الأوجه موجوداً لكنه لم يكن هو المنهج الغالب على التأليف ، بل كان منهج الجمع غالباً على منهج التحقيق .

هذه الظروف ساعدت ابن الجزري على المقابلة بين ما اجتمع عنده من مرويات و المعارضة بينها ، و تمييز الصحيح من الغلط فيها ، و الترويج بينها ، ضمن منهج من التحري و التدقيق في أدق المسائل و أبسطها ، و هو المنهج الذي سلكه العلماء من بعده ، و ساروا عليه ، و خاصة المشتغلون بطيبة النشر لابن الجزري ، أو ما سيعرفون فيما بعد بمحرري الطيبة ، و الذي أنتج بدوره الكثير من مسائل الخلاف لدى المتأخرين و كذا المعاصرين و التي ستعرف بمسائل الاستدراكات و التحريرات و سنتعرف على أهم علمائها من المشتغلين بالاستدراكات من

¹ - هناك مؤلفات اهتمت بالاستدراك على العلماء و تبيان بعض الأوهام التي وقعوا فيها منها : الإفادة للعبدي الإشبيلي (ت 585 هـ) ، و قد استدرك فيه على والده ابن عزيمة ، و التكملة المفيدة لقارئ القصيدة ، لأبي الحسن علي بن عمر القيطاجي (ت 730 هـ) ، و استدرك فيها بعض المسائل على الإمام الشاطبي . ينظر بحث : من جهود الأمة في خدمة القراءات : توفيق العبقرى : 165-166 .

خلال دراستنا لظاهرة الاستدراك و البحث في ماهيتها و أنواعها و أسبابها و أهم أعلامها و نتائجها على حركتي القراءة و الإقراء و كذا التأليف .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث :

الاستدراكات في علم القراءات : ماهيتها و نشأتها و أركانها و أنواعها :

✓ المبحث الأول : معنى الاستدراكات و علاقته بنقد القراءات

✓ المبحث الثاني : أركان الاستدراك و شروطه و علاقته بتواتر القراءات .

✓ المبحث الثالث : نشأة الاستدراكات و حث المصنفين عليها و ألفاظها و آدابها .

✓ المبحث الرابع : أنواع الاستدراكات عند علماء القراءات .

تَمْهيد :

إن الاستدراك هو زبدة منهج التحقيق و التدقيق في المروي من القراءات و نتاج مرحلة متقدمة من التدوين و تطور في مناهج و مواد المصنفات في علم القراءات ، فهو يعتمد على تنقيح كتب المصنفين ممن نقلوا الصحيح من القراءات و الروايات مما تبقى فيها من الشذوذ و الانفراد و الخطأ الواقع سهواً أو عمداً ، و عليه يعنى المستدرك بدراسة و تنقيح المنقول من المسموع و المنصوص ، و هذه مرتبة تتطلب علماً واسعاً بالقراءات ، و اطلاعاً و إحاطة بالطرق و الروايات ، فالاستدراك عمل لا يصح قيامه إلا ممن اجتمعت له و فيه أهلية الاستدراك ، مثل كونه من العلماء الأفذاذ الذين اشتغلوا بهذا العلم و تبحروا في معارفه وفنونه و أحاطوا بالمختلف فيه و علموا أسباب الخلاف و منازع الترجيح و اطلعوا على أسانيد المرويات و حال رجالاتها ، و قد برع في

ذلك أئمة محققون و جهابذة مدققون نقحوا الطرق و الروايات و ميزوا الصحيح من الشاذ و المقبول من المردود فعجت مصنفاتهم بمثل هذه المسائل ، و عليه فإن الاستدراك علم قائم على معنى خاص و منهج معين و له رجال و أركان و شروط لا يصح قيامه من غيرها و دونها و تختلف أقسامه باختلاف المعنى منها ، و هذا هو مدار الدراسة النظرية للاستدراك عند علماء القراءات .

المبحث الأول : معنى الاستدراكات و علاقته بتواتر القراءات .

المطلب الأول : معنى الاستدراكات:

معنى الاستدراكات لغة : من (درك) ، و الدَّرَكُ: اللحاق ، و قد أدركه إذا لحقه ، و هو اسم من الإدراك ، و في الصحاح الإدراك اللحق ، يقال مشيت حتى أدركته ، و عشت حتى أدركت زمانه ¹ .

و يقال رجل دَرَّأكَ : كثير الإدراك ، و رجل مُدْرَكَةٌ : سريع الإدراك ، و تداركوا : تلاحقوا ، أي لحق أولهم آخرهم ، و الدِّرَاكُ : إتباع الشيء بعضه على بعض ، و استدرك الشيء بالشيء : إذا حاول إدراكه به ² .

و يستعمل لفظ استدرك في اللغة و يراد به معنيان :

الأول : أن يستدرك الشيء بالشيء ، إذا حاول اللحاق به ، يقال : استدرك النجاة بالفرار .

الثاني : في مثل قولهم : استدرك الرأي و الأمر إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النقص ³ .

معنى الاستدراكات اصطلاحاً :

يطلق الاستدراك في عرف العلماء و يراد به :

¹ - لسان العرب : 419 / 10 ، و تاج العروس : 136 / 27 .

² - لسان العرب : 420 / 10 ، و تاج العروس : 137 / 27 .

³ - ينظر : لسان العرب 419/10 ، و تاج العروس : 137-136 / 27 و الموسوعة الفقهية : وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية الكويت : 269/3 .

1 . ذكر شيئين و يكون الأول منهما مغنيا عن الآخر ، كما إذا ذكر أولاً الخاص ثم العام ، بخلاف ذكر الخاص بعد العام ، فإنه غير مستدرك ، إذ الأول ليس مغنياً عن الثاني¹ .

2 . دفع توهم ناشئ من كلام سابق ، و أداته لكن ، و هذا المعنى المراد بالاستدراك عند النحاة و الأصوليين ومنه قوله تعالى: + قَالَتِ أَلَّا عَرَابُ ءَامَنَّا ۚ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُوَلُوا ۚ أَسَلَّمْنَا ۚ [الحجرات 14] ، فإنه لو اقتصر على قوله لم تؤمنوا لكان منفراً لهم لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً ، فأوجب البلاغة ذكر الاستدراك ليعلم أن الإيمان موافقة القلب و اللسان و أن انفراد اللسان بذلك يسمى إسلاماً و لا يسمى إيماناً ، و زاد ذلك إيضاحاً بقوله: + وَلَمَّا يَدْخُلْ أَلَّا يَمُنْ فِي قُلُوبِكُمْ ۚ ۚ ، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عد من المحاسن² .

3 . إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل ، أو قصور أو فوات ، و يطلق هذا المعنى عند الفقهاء ، ومنه عندهم استدراك نقص الصلاة بسجود السهو ، و استدراك الصلاة إذا بطلت بإعادتها ، و استدراك الصلاة المنسية بقضائها ، و الاستدراك بإبطال خطأ القول و إثبات صوابه³ .

4 . و يطلق الاستدراك عند المحدثين و يراد به جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه ، ومعلوم أن الشيخين البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما ، ولا التزما ذلك ، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجها في كتابيهما ، وقد عنى العلماء بالاستدراك عليهما ، وأفوا في ذلك المصنفات ، وأطلقوا عليها اسم المستدركات ، ومن أهم هذه المستدركات وأشهرها مستدرك الحاكم (ت 405 هـ) على الصحيحين ، و الإلزامات لأبي الحسن الدارقطني (ت 385 هـ) ، و المستدرك على الصحيحين للحافظ الهروي (ت 434 هـ)⁴ .

مفهوم الاستدراكات عند القراء : رغم أن كتب القراءات تعج بكثير من المسائل المستدركة على الأئمة و أهل الأداء ، وخاصة كتب الشروح ، إلا أنه لم يرد -

1 - كشف اصطلاحات الفنون : 151 / 1 .

2 - ينظر : لسان العرب : 423-421/10 ، و كشف اصطلاحات الفنون : 151 / 1 ، و الموسوعة الفقهية : 269 / 3 .

3 - الموسوعة الفقهية : 269 / 3 - 270 .

4 - ينظر : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : أبو عمرو عثمان الشهرزوري : 21-22 . و الوسيط في علوم و مصطلح الحديث : محمد بن محمد أبو شهبه : 239 .

فيما بحثت و الله أعلم - تعريف لمصطلح الاستدراكات عند القراء ، و الظاهر أن السبب يرجع في ذلك لكون أنه لا يوجد معنى خاص بالاستدراك عند القراء ما خلا المعنى العام ، و الذي هو مبني عن المعنى اللغوي ، وقد أشار إلى هذا الأمر الدكتور أحمد بن علي السديس في بحثه الاستدراكات على الشاطبية ، إذ قال : " و الاستدراك العلمي قائم على هذا المعنى اللغوي ، فإن المستدرك يجد في عبارة المستدرك عليه ما يحتاج إلى تتبع و تعقيب ، إما بإكمال نقص ، أو شرح مشكل ، أو اختصار مطول ، أو جمع متفرق ، وهذه جل مقاصد التأليف¹ ، كما لا يخفى ، فمن يستدرك على غيره فهو سالك لوحد من مسالك و طرائق التأليف ، و ربما تفنن في استدراكه فنال من مقاصد التأليف مسالك عدة² . "

و قد ألفت كتب كثيرة في هذا النهج ، خاصة كتب الشروح و المختصرات ، من ذلك مثلا كتاب " الدر النثير و العذب النمير في شرح مشكلات و حل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير " لأبي السداد المالقي ، وهو كتاب يصدق عليه هذا المعنى العام للاستدراك ، يقول المالقي في مقدمة كتابه : " فدونك زيا من الدر النثير و ريا من العذب النمير في شرح مشكلات ، و قيد مهملات ، و حل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير ، متبعا بالموافقة و المخالفة على الأسلوب الوافي فيما بينه و بين كتاب التبصرة و الكتاب الكافي إلى كلام من غيرها دعت إليه ضرورة التفسير³ . "

و عليه فقد قام أبو السداد بشرح كتاب التيسير للداني و مقابلة المذكور فيه مع ما ذكره شيوخ الداني في مصنفاتهم كالتبصرة للإمام مكي ، و الكافي لابن شريح ، كما قام بخدمة كتاب التيسير فدقق في مسائله و علل اختيارات الداني فيها ، و شرح المبهم منه ، و حل المشكل من عباراته و المقفل من مسائله ، و ذكّر بالمسكوت و المهمل فيه ، و أصل الروايات و بين الصحيح من الضعيف منها ، فجاء كما قال ابن الجزري فيه : " شرح المالقي كتاب التيسير شرحا حسنا أفاد فيه وأجاد⁴ . "

¹ - و هي سبعة ، نظمها الهلالي في قوله :

أبدع تمام بيان لاختصاصك في جمع ورتب
في سبعة حصروا مقاصد العقلا من التأليف فاحفظها تنل أملا

وأصلح يا أخي الخلا

² - الاستدراكات على الشاطبية : أحمد بن علي السديس : 15 ، مجلة جامعة أم القرى ، العدد 45 ، ذو القعدة 1429 هـ .

³ - الدر النثير و العذب النمير : عبد الواحد أبو السداد المالقي : 79 / 1 .

⁴ - غاية النهاية : 477 / 1 .

و هذا المعنى هو المعنى العام للاستدراك باعتبار ما يجب على المستدرك اتجاه المستدرك عليه، و اتجاه علم القراءات عامة، مثل الشرح و الاختصار و الجمع و التتبع و التعقيب وغيرها .

و عليه يمكن تحديد المعنى العام للاستدراكات عند القراء بما يلي :

الاستدراك في علم القراءات هو : " أن يقوم عالم ما من علماء القراءات بمتابعة قراءة ما ، أو أصل من أصول القراءات بالبحث و التحقيق في طريقه و روايته ، و التدقيق فيه من أجل تصحيح خطأ ما وقع من القارئ أو المصنف، أو التنبيه على نقص ، أو شرح مشكل ، أو تبيان مقصد ، أو جمع و ترتيب متفرق ، أو اختصار مطول، أو تفصيل مجمل ."

و أرى والله أعلم أن هذا المعنى العام للاستدراكات عند علماء القراءات قريب من معنى الاستدراك عند الأصوليين و المحدثين، وهذا باعتبار أنه يبحث فيما يجب على المُستدرك اتجاه المُستدرك عليه في المسائل المستدركة عليه فقط ، وهذا بالبحث فيها ، واستخراجها ودراستها والتعليق عليها ، و ليس اتجاه العلم مجملاً كالشرح و الاختصار و الترتيب إذ ليس المقصد من الاستدراك ، و الله أعلم .

فبالنظر إلى تعريف الأصوليين الذي هو "دفع توهم ناشئ من كلام سابق" ، نجد هذا المعنى قريب من جهة قيام المُستدرك بتصحيح خطأ وقع فيه المُستدرك عليه ، أو إكمال نقص ، أو شرح مشكل ، لكنه متعذر من جهة قيام المُستدرك باختصار مطول ، أو جمع و ترتيب مفرق .

و بالنظر إلى تعريف المحدثين للاستدراك الذي هو : " البحث فيما كان على شرط الشيخ و لم يذكره " ، فإن معنى الاستدراكات عند المحدثين يتناول قيام المُستدرك بالبحث و الاستقصاء لما كان صحيحاً على شرط الشيخ و سكت عنه فقط، و هذا المعنى هو أحد شقي الاستدراكات عند القراء ، ذلك أن الاستدراك عند القراء يتناول بالبحث فيما أغفل ذكره من الأوجه و الروايات ، أو ما ذكره و كان وهما منه أو خروجاً عن الطريق المروي .

و اعتماد هذا المعنى العام للاستدراك في هذه الدراسة هو أمر بالغ الصعوبة ، إذ يستوجب جرداً كاملاً للمصنفات في علم القراءات ، و دراسة ما قدمه المتأخرون على المتقدمين من زيادات أو شروح ، أو اختصارات ، أو تنبيهات

على نقص أو خطأ، أو إعادة ترتيب، و غيرها من المقاصد ، إذ تعدها كلها من معاني الاستدراك .

و عليه فقد اخترت الاختصار على معنى واحد من معاني الاستدراكات ، و هو معنى أرى- و الله أعلم - أنه بمثابة الغاية و المقصد الأول من الاستدراك في علم القراءات ، فهو زبدة هذا العلم و أهم مهام علماء القراءات و غاية التدوين عندهم ، و هذا المعنى هو المعنى الخاص بالدراسة ، و اخترت ضبطه بالصيغة التالية و الله أعلم :

الاستدراك في علم القراءات : هو :

" البحث في الأوهام الواقعة من أهل الاختيار خلافا للأصل وكان على شرطه إثباتا ونفيا " .

شرح التعريف :

البحث في الأوهام : أي الأخطاء و الأغلاط التي وقع فيها أئمة القراءات و المصنفون في هذا العلم ، سواء وقعت منهم عمدا ، أو بغير عمد .

أهل الاختيار : وهم أصحاب الاختيار ، و من اجتمعت فيهم أهلية الاختيار من أئمة القراءات ، و أهل الأداء من المصنفين في هذا العلم ، و هم المستدرك عليهم ، و سيأتي تفصيل المعنى لاحقا عند شرحي لأطراف عملية الاستدراك .

خلافا للأصل : أي خروجا عن الأصل أو الطريق ، فالأصل هو الطريق الذي ثبت به الاختيار ، و سمي أصلا لشرطي الإتيان و الملازمة ، و هو - و الله أعلم - على نوعين :

✓ طريق الأداء : أو طريق السماع ، أي طريق شيخه في القراءة ، و اختياره المروي عنه رواية و سماعا بأسانيده المتصلة به من طرقه المختلفة ، قولك مثلا : رواية ورش من طريق الأزرق .

✓ طريق النص : أي المصنف في علم القراءات ، أو مروي من طريق النص مما دونه أهل الأداء و المصنفون في علم القراءات ، كقيام الإمام الشاطبي مثلا في قصيدته الحرز بنظم كتاب التيسير للداني ، فأصل الحرز هو كتاب التيسير .

كان على شرطه : أي شرط المستدرك عليه في الاختيار ، ذلك أن المصنفين والرواة اشترطوا شروطا في اختيارهم لقراءات و روايات بعينها فالمستدرك يبحث في الأخطاء الواقعة منهم التي خرجوا بها عما اشترطوه في مصنفاتهم أو مروياتهم ، وقد أشار غير واحد من المصنفين لهذه الشروط في مؤلفاتهم من ذلك

قول مكي في ختام كتابه التبصرة : " قد أتينا على ما شرطنا في هذا الكتاب بعد اجتهاد في البيان¹ . "

ومنه قول ابن الجزري فيما اشترطه في كتابه النشر من شروط عالية الصحة في مروياته كالعدالة و اللقي و المعاصرة : " و هذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم² " إثباتا و نفيا : أي بإثبات أوجه لم تصح أو نفي أوجه صحيحة .

و عليه فالاستدراك : هو البحث في الوهم الحاصل من كلام القارئ أو المصنف من جهة خروجه عن الطريق و مخالفة غيره من الطرق عن القارئ أو الراوي ، و هذا بإثبات الوجه أو عدمه اعتمادا على المقارنة بين الطرق والروايات ، أو بالبحث في الوهم الذي وقع فيه صاحبه من جهة مخالفته لشروطه و ضوابطه التي اعتمدها في الاختيار ، و مدى التزامه بها .

المطلب الثاني : مرادفات الاستدراك وعلاقته بنقد القراءات:

مرادفات الاستدراك : للاستدراك ألفاظ مشابهة له في المعنى ومنها :

التنكيث: لغة : من نكتة : " وهي الدقيقة و جمعها النكت ، سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت الأرض إذا ضرب فأثر فيها بقصب ، أو نحوه ، و حصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت ، أو مقارنة له غالبا ، و يقال لها اللطيفة إذا كان تأثيرها في النفس حيث تورث نوعا من الانبساط"³ .

أما اصطلاحا : قال الجرجاني : " النكتة : هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر و إمعان فكر من نكت رمحه في الأرض إذا أثر فيها ، و سميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها⁴ " . و تعنى كتب النكت على المصنفات بجمع النكت منها ، و اهتم أصحابها بالتنبيه على دقائق و لطائف العلم التي قد يخفى على كثير من القراء للمصنفات و المتون لغرابتها أحيانا و ندرة القائلين بها أحيانا أخرى ، فاستخرجها العلماء و علقوا عليها ، و بينوا وجه اللطيفة منها ، و أحيانا كانوا يدرجونها في هوامش المصنفات ثم تجمع في مؤلف مفرد لها⁵ .

1 - التبصرة : 736 .

2 - النشر : 153-154 / 1 .

3 - ينظر : لسان العرب : مادة (نكت) 101/2 ، و النهاية في غريب الحديث و الأثر : 940 ، و كشف اصطلاحات الفنون : 1728 / 2 .

4 - التعريفات : 207 .

5 - من ذلك مثلا قول ابن حجر عن جمعه النكت على ابن الصلاح : " و كنت في أثناء ذلك و بعده إذا وقعت لي النكتة الغريبة ، و النادرة العجيبة و الاعتراض القوي طورا ، و الضعيف مع الجواب عنه أخرى ربما علقته بعض ذلك على هامش الأصل ، و ربما أغفلته ، فرأيت الآن أن

وقد ألفت كتب كثيرة في النكت على المصنفات، منها "النكت على مقدمة ابن الصلاح في الحديث" لابن حجر و للإمام الزركشي، و "الإشراف على نكت مسائل الخلاف" للقاضي عبد الوهاب المالكي في الفقه، و أما في القراءات فلم أقف على كتاب مفرد للنكت على مصنفات علم القراءات إلا ما ذكره السيوطي، فقد ذكر كتاب نكت على الشاطبية و نسبه للكركي¹.

و الظاهر أن النكت في القراءات إنما كانت تذكر مجملة مع غيرها من التعليقات و الاستدراكات و الله أعلم، من ذلك مثلاً نجد الإمام الداني يصرح بالتنكيت في مقدمة كتابه الجامع، و هو كتاب في جمع القراءات الصحيحة، فيقول: "و إذا اتفق الأئمة كلهم على شيء أضربت عن اتفاقهم، إلا في أماكن من الأصول و مواضع من الحروف، فإنني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها، أهملها المصنفون²"

الزِّيادات: لغة: من زيد و الزيادة النمو خلاف النقصان³.

اصطلاحاً: يطلق الزائد في اللغة على الحرف غير الأصلي، و قد يطلق على ما لا فائدة منه، و يطلق عند المحدثين و يراد بها إضافة أحد الرواة إلى الحديث ما ليس منه، و قد تقع من الثقة، فتقبل منه عند الجمهور⁴.

و الزوائد هي مصنفات تهتم بزيادة فوائد على الأصل، كتفصيل بعض المجملات و توضيح بعض المهملات و المسكوت عنه أو ما أغفل ذكره في الأصل لعله ما، و تعد الزيادات من أهم أسباب الاستدراك على المصنفين في علم القراءات إذ اهتم علماء القراءات باستخراج الزيادات على المصنفات و منها زيادات الشاطبية على التيسير⁵.

التَّحْريِر: وهي بمعنى تنقيح و تصفية الطرق من الخلط و التركيب، و سيأتي الحديث عن التحرير ضمن المبحث الخاص بالتحريرات⁶.

الصواب الاجتهاد في جمع ذلك، وضم ما يليق به و يلتحق بهذا الغرض وهو تنمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح "النكت على ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني: 222.

¹ - هو: إبراهيم بن موسى بن بلال برهان الدين الكركي الشافعي المقرئ: ولد سنة 776هـ، له كتب في القراءات منها "الإسعاف في معرفة القطع و الائتلاف، و نكت على الشاطبية، و حل الرمز في وقف حمزة" ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان: جلال الدين السيوطي: 29.

² - جامع البيان: 7/1-8.

³ - لسان العرب: مادة (زيد) 3/198.

⁴ - ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 1/902، و تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان:

136-138.

⁵ - ينظر: ص: 271 فما فوق.

⁶ - ينظر: ص: 325 فما فوق.

التنقيح و التصحيح :

و **التنقيح** : لغة : من نقح و النقح تشذيبك العصا أبَنَهَا حتى تخلص ، وكل ما نحيت عنه شيئاً فقد نقحته ، ومنه نقح الكلام إذا هذبه و أحسن أوصافه ¹.
اصطلاحاً : عند الأصوليين أن يثبت عدم عليّة الفارق ليثبت عليّة المشترك ².

أما **التصحيح** : لغة : تفعيل من الصحة التي هي ضد السقم فيكون المعنى إزالة السقم من السقيم ، وصححت الكتاب أصلحت خطأه ³.
اصطلاحاً : عند المحدثين هو كتابة صح على كلام يحتمل الشك بأن كرر لفظ مثلاً لا يخل تركه ⁴.

مما سبق تجد أن كلا المصطلحين يحملان مدلولاً واحداً ، إذ تهتم كتب التنقيح والتصحيح ، بالبحث في الأخطاء والأوهام الواقعة في المصنفات ، بغرض تصحيحه وتخليصها من الغلط فيها بتتبع الطرق والروايات والمقابلة بين النصوص والمرويات بأسلوب قائم على دقة النظر وتحري الصحة ، وتعج المكتبة العلمية بهذا الصنف من التأليف بشتى أنواعها ، ومن المؤلفات في تنقيح المصنفات في علم القراءات نجد "تنقيح فتح الكريم" للشيخ الزيات ، و"تنقيح التحرير" لعامر بن السيد عثمان.

التهذيب : لغة : التصفية والتلخيص ، وهذبه نقاه ، وخلصه ، وهو بمعنى الترتيب : جعل كل شيء في مرتبته ، ومنه المهذب ، أي النقي من العيوب ⁵.
اصطلاحاً : جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد ، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى بعضها بالتقديم والتأخير ⁶.

قال ابن خلدون في مقاصد التأليف : "خامسها : أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة ، فيقصد المطلاع على ذلك أن يرتبها ويهذبها ، ويجعل كل مسألة في بابها ، كما وقع في المدونة من رواية سحنون وابن القاسم ، وفي العتبية من رواية العتبي عن أصحاب مالك فإن مسائل كثيرة من أبواب الفقه منها قد وقعت في غير بابها فهذب ابن

1 - لسان العرب : مادة (نقح) 624/2 ، و النهاية في غريب الحديث و الأثر : 936 .

2 - كشف اصطلاحات الفنون : 519 .

3 - لسان العرب : مادة (صح) 508/2 .

4 - كشف اصطلاحات الفنون : 449 .

5 - ينظر : تاج العروس : 386-385/4 .

6 - اليواقيت و الدرر : عبد الرؤوف المناوي : 94 .

أبي زيد المدونة وبقيت العتبية غير مهذبة، فنجد في كل باب مسائل من غيره، واستغنوا بالمدونة وما فعله ابن أبي زيد فيها والبرادعي من بعده¹.
ومن الكتب التي ألفت في تهذيب علم القراءات كتاب "تهذيب القراءات العشر"
لأبي بكر المرعشي².

التعقب أو التعقيب :

لغة: من تعقب الخبر، تتبعه و التعقب: التدبر و النظر ثانية، ويقال: لم أجد عن قولك متعباً، أي متفحصاً، أي هو من السداد و الصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب³.

ولم أجد - فيما بحثت - تعريفا اصطلاحيا للتعقيب، لكنه من معاني الاستدراك، وهو تعليق لأنه يقوم على تتبع كلام المصنفين إما بالتقرير و الإثبات أو بالنفي و النقد، و الله أعلم.

ومن المصنفات في التعقيب في علم القراءات، كتاب "تعقيب على بيان الخلاف و التشهير لابن القاضي" لإبراهيم بن علي السباعي⁴.

التعليق :

لغة: من علّق: ومنه علق على كلام الغير إذا تعقبه ببيان و شرح و نقد أو تكميل⁵.

أما اصطلاحاً فلم أعثر على تعريف للتعليق، والتعليق أعم من التعقيب لاعتماده على الشرح كذلك، لذلك فكل تعقيب تعليق و ليس كل تعليق تعقيب، و من المؤلفات في التعليق على متون القراءات و المصنفات "تعليقات على الشاطبية" لعبد الله بن إبراهيم الجدي⁶، و "تعليق فيما ذكره ورواه الزبير بن محمد العمري عن أبي جعفر"⁷ و "تعليقات في القراءات"⁸، و كتاب "تعليقة التقريب"¹، وهو حاشية على كتاب تقريب النشر لابن الجزري، وغيرها.

1 - المقدمة : 342/2.

2 - حقق جزء من الكتاب من قبل الطالبة: نجاة بنت عبد الرحيم بن شليلوح الأمير كرسالة دكتوراه بجامعة أم القرى . ينظر : تهذيب القراءات العشر : محمد بن أبي بكر المرعشي : ت : نجاة بنت عبد الرحيم بن شليلوح الأمير، جامعة أم القرى ، كلية أصول الدين ، 1435هـ/2014م .

3 - تاج العروس : 410/3 ، و 421 .

4 - مخطوط ، ينظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط : 44 .

5 - ينظر : معجم اللغة العربية المعاصر: أحمد مختار عمر : 1538 .

6 - مخطوط : ينظر : الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط : 44 .

7 - مخطوط ، ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 44.

8 - مجهول المؤلف ، وهو مخطوط ، ينظر : الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 44.

التقييد: لغة: من قيد، ومنه قيد نصوص الكتاب أي ضبطها وشكلها، وقيد الكاتب حدد غرضه ومعنى كلامه، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس².

اصطلاحاً: عند الأصوليين هو: "إخراج اللفظ المطلق عن الشيعوع بوجه ما كالوصف والشرط والظرف ... الخ"³.

من هنا يفهم أن التقييدات هي مصنفات في تخصيص ما أطلق لفظه من عبارات المصنفين و الله أعلم، وكثيراً ما يطلق التقييد على المصنفات لدى المغاربة، منها كتاب "تقييد حسن على قراءة السوسي" لابن غازي⁴، و "تقييد على أبيات الدرر اللوامع"⁵، و "تقييد في القراءات السبع" لعبد الله بن علي ابن طاهر⁶، و "تقييد على قراءة الإمام نافع" لأبي عبد الله محمد بن علي التلمساني⁷.

علاقة الاستدراك بنقد القراءات:

معنى نقد القراءات:

لغة: من نقد يُنقد نقداً، وهو خلاف النسبية، ويدل على إبراز شيء و بروزه، من ذلك النقد في الحافر، وهو تقشره، و نقد الدراهم وهو تمييزها و إخراج الزيف منها⁸.

اصطلاحاً: هو: بمعنى العيب، و المؤاخذه، و التخطئة، و التحليل، و الشرح، و الحكم و التمييز، وهو يتناول مهمتين: مهمة التفسير ومهمة الحكم، وهو تمييز الآثار وتقديرها، و بيان ما يداخلها من قوة، أو ضعف، و من جمال، أو قبيح، و من امتياز، أو تخلف، و معرفة العوامل المختلفة التي تعمل فيها، و الدوافع التي تدفع بها، و توجهها هذه الوجهة، أو غيرها، و يجري هذا في الحسيات و المعنويات، و في العلوم و الفنون، و في كل شيء يتصل بالحياة⁹.

1 - مجهول المؤلف، وهو مخطوط، ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 44.

2 - ينظر: معجم مقاييس اللغة: 44/5، و لسان العرب: 3792-3793.

3 - ينظر: المستصفي في علم الأصول: 398/3، و معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية: محمود عبد الرحمن عبد المنعم: 484 / 1.

4 - مخطوط: 48.

5 - مجهول المؤلف، وهو مخطوط: ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 48.

6 - مخطوط: ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 49.

7 - مطبوع و حقق من طرف أبو بكر بلقاسم ضيف الله.

8 - ينظر: معجم مقاييس اللغة: 467 / 5، و لسان العرب: 425/3.

9 - تاريخ النقد و المذاهب الأدبية: محمد طه جابر العلواني: 5.

ويطلق النقد في القراءات¹ على: "فحص القراءات والنظر في وجوها، من حيث الإسناد، والرسم، واللغة، ومناقشتها، واختيار ما هو أفصح وأوضح، والحكم عليها للتمييز بين ما هو متواتر في النقل، وما هو شاذ في الرواية، وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأفشى في اللغة، وما هو ضعيف في اللغة الشاذة القليلة"².

وهو بهذا المعنى مأخوذ من المعاني اللغوية التي هي: النظر، والتمييز، والمناقشة، وإظهار العيوب، والاختيار³.

الفرق بين الاستدراك و نقد القراءات :

إن الاستدراك أخص من نقد القراءات إذ النقد عام، ويتناول البحث في القراءات عامة الصحيحة والشاذة، والتمييز بينها والحكم عليها، والمقابلة فيما بينها، واختيار الأحسن بين القراءات وإن لم يكن الأصح، فالناقد باحث في حال القراءة بالنظر إلى غيرها من القراءات، فيبحث في وجه اختياره لهذه القراءة وتركه الأخرى، أما المستدرك فناظر في حال القراءة بالنظر إلى اختيار صاحبها ومروياته عن شيوخه ومدى اتفاقها مع غيرها من الطرق التي ثبتت بها القراءة .

كما يختلف نقد القراءات عن الاستدراك من جهة كون الناقد للقرارات هم من أئمة هذا الفن العارفين به، وهم أهل الأداء وأئمة القراءة، بالإضافة إلى علماء اللغة والنحو والحديث والتفسير، إذ تعج كتبهم بنقد القراءات والترجيح فيما بينها، وتعليل بعض الاختيارات، إما بمخالفتها للرسم، أو بعدم موافقتها للغة أو السياق أو غيرها من القواعد المعتمدة عندهم⁴، بينما الاستدراك في علم القراءات لا يصح القيام به إلا من قبل من هو عالم بالقراءات، إمام في هذا الفن، عالم بالطرق والروايات واختلافها وتشعبها، خبير بالأسانيد والمشهور من الروايات و الطرق .

ومن أمثلة ذلك انتقاد القارئ في اختياره واتهامه بعدم العلم بالعربية ما روي عن الأعرج أنه أنكر قراءة (لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا) بتخفيف التاء وكسر الخاء من

1 - ممن أطلق هذا اللفظ ابن مجاهد في السبعة فقال في أصناف حملة القرآن: " فمن حملته المعرب العالم بوجوه الإعراب و القراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للأثار " ينظر : ص : 45 .

2 - قواعد نقد القراءات القراءانية - دراسة نظرية تطبيقية : عبد الباقي عبد الرحمن بن سراقه سيبي : 20 .

3 - ينظر : قواعد نقد القراءات : 21 .

4 - ينظر : قواعد نقد القراءات : 22-23 .

غير ألف وصل، قال الذهبي: "وقال الأصمعي: حدثنا نافع، حدثنا الأعرج أنه قرأ (لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) في قوله تعالى: + لَتَّخَذَتْ عَلَيَّ أَجْرًا [الكهف 77] ، قال: لا تأخذها عنه، فإنه لم يكن عالماً بالعربية¹ .

و قراءة التخفيف قراءة صحيحة قرأ بها أبو عمرو، و ابن كثير، ويعقوب². و إن كان الناقد لا يلتزم كذلك بمراعاة شروط القارئ في اختياره للقراءة، و إنما يُعمل شروطه هو في اختيارات غيره، و لو لم يكن غيره يأخذ بها، كعدم معرفته بالطرق و الروايات، و عدم صحة القراءة عنده، بينما هي صحيحة عند غيره، من ذلك مثلاً ما روي عن شعبة أنه قال: "قراءة حمزة بدعة"، و قد تعقب الإمام السخاوي على قوله فقال: "و لم يكن أبو بكر يعرف غير قراءة عاصم، فلما سمع ما لم يعرفه أنكروه و سماه بدعة³ .

فقول شعبة في قراءة حمزة هو من قبيل النقد وليس استدراكاً، بينما المستدرك لا يصح أن يخرج عن شروط القارئ التي التزم بها في اختياره، كالتزامه بمروياته عن شيوخه، و أن يكون الوجه المستدرك عليه هو مما قرأ به على شيخه و تلقاه بالسند الصحيح المستفيض أو المتواتر، ثم وقع له فيه الوهم لسبب ما .

فالمستدرك يبحث في الوهم الذي وقع فيه صاحبه من جهة مخالفته طريق شيخه في القراءة و كذا غيره من الطرق التي ثبتت بها هذه الرواية، ومدى التزامه بالطريق، أما إن لم يكن الوجه المنتقد عليه هو مما صح عنده، فليس الأمر استدراكاً و إنما هو نقد، و لو لا هذا الضابط لصار المستدرك ناقداً، من ذلك مثلاً نقد أبي عبيد لقراءة الضم عند الكسائي في قوله تعالى: + قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ [الإسراء 102] ، قال القرطبي: "قال أبو عبيد: "والمأخوذ عندنا فتح التاء وهو الأصح للمعنى الذي احتج ابن عباس س، و لأن موسى عليه السلام لا يحتج بقوله (علمت) أنا وهو الرسول الداعي، و لو كان مع هذا كله تصح القراءة عن علي رضي الله عنه لكانت حجة، ولكن لا تثبت عنه إنما هي عن كلثوم المرادي وهو مجهول ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي⁴ .

1 - معرفة القراء الكبار : 78/1 .

2 - ينظر : السبعة : 396 ، و النشر : 314 /2 .

3 - جمال القراء : 473 /2 .

4 - ينظر : الجامع لأحكام القراءان : القرطبي : محمد بن أحمد أبو بكر القرطبي : 183/13 . وأيضاً : جامع البيان في تأويل أي القراءان: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : 106/15 .

فأبو عبيد انتقد القراءة من جهة المعنى ،ومن جهة أن هذه القراءة لم تصله بإسناد صحيح يثبت به التواتر¹ .

فكان هذا هو حال نقد القراءات قبل اكتمال التدوين ،و لعل أمر الاستدراك قد ظهر و طغى على ساحة علم القراءات بعد جمع القراءات المتواترة من قبل علماء التدوين و ضبطها في كتبهم ، فوثقوا بذلك الرواية من جهة الإسناد و غلقوا باب رد القراءات المتواترة ، فعملية الاستدراك هي نتاج مرحلة التدوين كما سيأتي بيانه و الله أعلم .

ثم إن الناقد للقراءة لا يلزم من نقده رد القراءة أو تضعيفها ،وإنما الحكم عليها و البحث في أسباب اختيارها أو ترجيحها² ،من ذلك مثلا ،ما روي عن الإمام أحمد أنه كان يكره قراءة حمزة ، قال السخاوي : " وأما كراهة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فقد قال سويد : " مضيت أنا و أحمد بن رافع إلى أحمد بن حنبل رحمه الله ، فقال : ما حاجتكما ؟ قلنا : نحن نقرأ قراءة حمزة ، و بلغنا أنك تكره قراءته ، فقال أحمد رحمه الله حمزة قد كان من العلم بموضع ،ولكن لو قرأتم بحرف نافع ، و عاصم³ " .

فكراهة الإمام أحمد قراءة حمزة ليست ردا لقراءة متواترة ،أو تحريما للقراءة بها ،و إنما هي تشبه أن تكون من باب الترجيح بين القراءات⁴ . وهذا مما يقوم به الناقد للقراءات ، بينما يحكم المستدرك بضعف الوجه أو صحته ،و قبوله أو رده ،و عليه فعمل المستدرك أدق من عمل الناقد ،و بينهما عموم و خصوص فقد يكون المستدرك ناقدًا ،وليس العكس ،و حتى يحسن فهم الاستدراك لا بد من توضيح أركانه التي يقوم عليها .

المبحث الثاني : أركان الاستدراك وشروطه و علاقته بتواتر القراءات :
المطلب الأول : أركان الاستدراك و شروطه : يقوم الاستدراك على أربعة أركان و هي : المُسْتَدْرَك و المُسْتَدْرَكُ عليه ،و المُسْتَدْرَكُ ،و الطريق ،و يلزم كل ركن منها شروط حتى تصح عملية الاستدراك وتفصيلها كما يلي :

1 - ينظر : قواعد نقد القراءات : 27-28 .

2 - قواعد نقد القراءات : 21 .

3 - جمال القراء : 473 / 2 .

4 - ينظر : قواعد نقد القراءات : 29 .

1. **المُسْتَدْرِكُ**: وهم أئمة هذا الفن و علماءه، وهم أهل الأداء العارفين بالقراءات من رواياتها و طرقها المشهورة و الصحيحة ، و أصحاب التصانيف و المؤلفات الجامعة للقراءات من طرقها ، و الذين قال فيهم ابن مجاهد : " فمن حملته المعرب العالم بوجوه الإعراب و القراءات ، العارف باللغات ، و معاني الكلمات ، البصير بعيب القراءات ، المنتقد للأثار ، فذلك الذي يفرع إليه حفاظ القراءان في كل مصر من أمصار المسلمين ¹ " .

و هم الأئمة المحققون العارفون بأوجه الاختلاف و الاتفاق ، المميزين لأحرف الخلاف ، يقول ابن مجاهد : " و إنما ينتقد ذلك أهل العلم بالأخبار ، و الحلال و الحرام و الأحكام ، و ليس انتقاد ذلك إلى من لا يعرف الحديث ، و لا يبصر الرواية و الاختلاف ² " .

و هم الذين سماهم ابن الجزري بجهاذة علماء الأمة و صناديد الأئمة الذين تصدوا لحفظ القراءة في زمن قل فيه الضبط ، و اتسع الخرق ، و كاد الباطل يلتبس بالحق ، فاجتهدوا و بالغوا في اجتهادهم ، و بينوا الحق المراد ، و جمعوا الحروف و القراءات ، و عزوا الوجوه و الروايات ، و ميزوا بين المشهور و الشاذ ، و الصحيح و الفاذا ³ " .

فهم العلماء المحققون المصححون للمسائل بإثبات أدلتها ، و القطع في الخلاف الدائر فيها ، و من يُعتبر قولهم و ما استقروا عليه فيصير الأمر إليه . قال الداني في مسألة حققها بعد أن نفى الفصل بالألف بين الهمزتين لابن ذكوان في قوله تعالى : + **أَنْ كَانَ** _ [القلم 14] : " ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر و لا صحيح من جهة القياس و هذا من الأشياء اللطيفة التي لا يميزها و لا يعرف حقائقها إلا المطلعون بمذاهب الأئمة المختصون بالفهم الفائق و الدراية الكاملة ⁴ " .

و قد يكون المستدرك مستدركا عليه ، فكلاهما من أئمة هذا الفن العارفين به ، غير أنه لا يصح أن يقع الاستدراك إلا على من كان أهلا له ، و ممن توفرت فيه و في اختياراته شروط .

2. **المُسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ**: و هم أهل الاختيار من الأئمة و القراء ، و أهل الأداء الناقلين للقراءات و الطرق و الروايات ، و من كان لهم اختيار عرفوا به و اشتهر

1 - كتاب السبعة : 45 .

2 - السبعة : 49 .

3 - النشر : 15 / 1 .

4 - نسب ابن الجزري الكلام للداني في التيسير ولم أعثر عليه . ينظر : النشر : 286 / 1 .

عنهم ، فلا يصح الاختيار إلا بضوابط وشروط ، من ذلك أن يقوم به من كان هو أهل له¹ ، فلا يقبل لأي واحد أن يختار ، يقول الشيخ الطاهر الجزائري في معنى الاختيار : "الاختيار أن يقوم من كان أهلاً له إلى القراءات المروية ، فيختار منها ما هو الراجح عنده ، ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة ، وقد وقع ذلك من الكسائي...² " ، وإن كان هذا المعنى يطلق على المعنى الاصطلاحي للاختيار وهو ما يطلق على اختيارات الأئمة القراء ومن تنسب لهم القراءات ، إلا أن الاختيار قد وقع من قبل :

1. الصحابة رضوان الله عليهم : وكان يطلق على اختيارهم لفظ الحرف كالقراءة بحرف زيد أو القراءة بحرف ابن مسعود ، وغير ذلك³ .
2. الأئمة القراء : و يطلق على اختيارهم القراءة و الراوي عنه رواية ومن جاء بعده طريق ، وهم من يصطلح على اختيارهم لفظ الاختيار ، فإذا أطلق اللفظ أريد به اختيار الأئمة القراء لقراءاتهم و رواياتهم ، يقول الإمام الداني في أرجوزته المنبهاة :

و أهـ لـ الاختيار للحروف و المـ يـز لسقيم و المعروف

جـ ماعة كلهم إمام مقدم أولهم سلام⁴ .

و قد ذكر رحمه الله تعالى جملة من الأئمة و العلماء و صفهم بأهل الاختيار ، وهم أئمة اجتمعت فيهم جملة من الأوصاف ، يمكن استقراؤها

1 - الأهلية : معناها صلاحية للشيء ، وقيل معناها صلاحية الإنسان لصدور الشيء عنه ، أو طلبه منه ، و قبوله إياه " . ينظر : المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية : 32 / 1 ، و حاشية الرهاوي : 930 .

و معنى أهلية الاختيار في القراءة : أن يقوم به من هو صالح للاختيار ، و لا بد من أن تتوفر فيه شروط حتى يقبل منه الاختيار .

2 - التبيان : 121 .

3 - ينظر مطلب الاختلاف في القراءات زمن الصحابة من الفصل الأول : ص : 56 فما فوق .

4 - هو : سلام بن سليمان الطويل ، أبو المنذر المزني البصري : المقرئ النحوي ، إمام جامع البصرة ، من جلة العلماء ، قرأ على عاصم الجحدري ، توفي سنة 171 هـ ، ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : 277 / 1 .

و ينظر الآيات في : الأرجوزة المنبهاة على أسماء القراء و الرواة : باب القول في أصحاب الاختيار : رقم : 224 - 225 ، ص : 159 .

من نظمه " الأرجوزة المنبهاة على أسماء القراء و الرواة " ، من ذلك و
الله أعلم 1:

1. كونهم من أئمة القراءة العارفين بأصول القراءات و رواياتها ، و
المقدمين عند الناس فقال في أرجوزته :

ج ماعة كلهم إمام
مقدم أولهم سلام .

وهو الذي يعرف بالطويل إمام كل فاضل
جليل

أقرأ باختياره الأئمة و لم يزل
مقدما إماما 2

2. أنه أقرأ باختياره زمتا و تلقت الأمة اختياره بالقبول : من ذلك
قوله :

و بعده صاحبه يعقوب ثم
إمام مصر أيوب

كلاهما أقرأ باختياره و حمل الناس على
إظهاره 3 .

و قال كذلك عن اختيار ابن عيسى الأصبهاني :

أقرأ باختياره زمانا محتسبا و عمر
البلدان 4 .

3. أن يكون ما اختاره مما صحت روايته و ثبت نقله عن الأئمة: و
في ذلك يقول :

كلهم اختار من الحروف ما قد روى و صح بالتوقيف
عن النبي و عن الأسلاف الناقلين أحرف

الخلاف 5 .

1 - حاولت استقراءها من نظمه فخرجت سبعة صفات ، ولا أدعي حصرها و لكن هذا ما
أمكنني استنباطه والله أعلم .

2 - الأرجوزة : باب القول في أصحاب الاختيار : رقم : 425 - 427 ، ص : 159 .

3 - الأرجوزة : رقم : 428 - 429 ، ص : 159 .

4 - الأرجوزة : رقم : 451 ، ص : 162 .

5 - الأرجوزة : رقم : 432 - 433 ، ص : 160 .

4. أن يكون اعتمد اختياره في الإقراء : فلبعض الأئمة اختيارات لم يقرئوا بها من ذلك قول الداني في اختيار ابن جبير :
و ابن جبير وهو الكوفي له اختيار ثابت

قوي

لكنه اعتمد في الإقراء على الذي روى عن الثقات¹

5. أن يكون عالما بالروايات و أصول الأداء : فيكون اختياره من مجموع تلك المرويات ، يقول الداني في ذلك عن الأصبهاني :
و الأصبهاني ابن عيسى اختارا من مذهب الأئمة اختيارا لم يحد فيه عن الأداء و جلّه من مذهب الكسائي².

6. أن يكون عالما باللغة عارفا بوجوهها و عللها ، و هذا لمن كان اختياره على أساس اللغة ، و في ذلك يقول الداني :
و ابن زياد و هو الفراء له اختيار ما به خفاء

علله بواضح الإعراب و ما رواه عن نوي الألباب³.
7. أن يكون قد سطر اختياره في كتاب إن كان من المصنفين : و في ذلك يقول الداني :
و الطبري صاحب التفسير له اختيار ليس بالشهير

و هو في جامعه مذكور و عند كل صحبه مشهور⁴.

فهؤلاء الأئمة و غيرهم ممن استجمعوا هذه الأوصاف سماهم الإمام الداني بأهل الاختيار فقال :

فهؤلاء أهل الاختيار لأحرف القراءان في الأقطار⁵.

1 - الأرجوزة : رقم : 447 - 448 ، ص : 161 .

2 - الأرجوزة : رقم : 449 _ 450 ، ص : 162 .

3 - الأرجوزة : رقم : 444 - 445 ، ص : 161 .

4 - الأرجوزة : رقم : 452 - 453 ، ص : 162 .

5 - الأرجوزة : رقم : 454 ، ص : 162 .

و قد اختلف حال الاختيار عند هؤلاء الأئمة فمنهم من اشتهر اختياره ،و منهم من لم يشتهر ،و منهم من صنف في اختياره ،و منهم من لم يصنف فيه مصنفا ،و منهم من علل اختياره ومنهم من لم يعلل ،و اختياراتهم هذه منها ما قبل و تحققت فيه الشروط ومنها ما لم يقبل لاختلال الشروط فيه .

3. أهل الأداء والأئمة المصنفون : و سماهم الإمام الداني كذلك بأهل الصناعة¹ ، فلهم اختيار اختاروا على أساسه بعض القراءات أو الروايات من بعد اختيارهم للأئمة القراء أصحاب القراءات الصحيحة و المشهورة و الرواة و الطرق عنهم ، و لهم شروط ضبطوا من خلالها أسباب اختيارهم لهؤلاء الأئمة و القراء دون ما سواهم ،وهي ما تعرف بشروط المصنفين في اختيارهم للأئمة القراء ، و سيأتي الحديث عنها في معنى الاختيار .

و يسمى المصنفون بأهل الأداء² ، كما يسمى اختيارهم بالاختيار الأدائي ، و ذلك لكونهم اختاروا القراءات التي قرأ بها من قبلهم ،و تصدروا لأداء ما مضى عليه الأئمة القراء العشرة ، و منهم ابن مجاهد ، الذي اختار الأئمة السبعة و جمعهم في كتاب ، و قد عدده الإمام الداني أول من اعتنى بقراءة الأداء ، فبدأ به حين تحدث عن أهل الأداء في أرجوزته فقال :

و قد سما في هذه الصناعة قوم هم أئمة الجماعة
من اقتدى بقولهم مسدد
فابن مجاهد بهذا العلم
موفق لرشده مؤيد
مضطلع مشهر بالفهم³

¹ - فقال في أرجوزته : القول في أهل الأداء : و قد سما في هذه الصناعة

.....
ينظر : الأرجوزة : رقم 342 ، ص : 143 .

² - الأداء لغة : من أدى يؤدي تأدية : أوصله ، و قضاة ، و الاسم : الأداء . ينظر : القاموس المحيط : 1624 .

و الأداء في اصطلاح القراء : قال أبو شامة : " هو تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عن قبلهم " . ينظر : إبراز المعاني : 253 ، و منجد المقرئين : 81 .
و فرق الإمام الداني بين الأداء و العرض ، فقال :

الفصل بالتسمية المختار إذ كثرت في ذلك الأخبار
أريد في الأداء أو في العرض و لا أريد في صلاة الفرض .

مما يدل عن أن المقصود بالأداء من يبلغ عن الشيخ سماعا منه دون من يعرض عليه و الله أعلم . ينظر : الأرجوزة المنبهة : 207 .

³ - الأرجوزة : رقم : 342 - 344 ، ص : 143 .

و يعد اختيار الأئمة القراء للقراءة من بعد الأئمة العشرة ،اختياراً أدائياً لا اختياراً قراءة مستقلة يحمل ،أو يؤخذ عن بعدهم ،و إنما تصدر من بعدهم من القراء لأداء ما مضى عليه الأئمة العشرة و تحقيقه ،ذلك أن اختيار القراءات المتواترة بعد القراء العشرة ،لم يكن خارجة عما تواتر عنهم ،حتى يقرأ به من جاء بعدهم إلا من حيث الأداء¹ .
و قد يصطلح العلماء اسم الطريق على مثل هذه الاختيارات ، كقولهم القراءة من طريق السبعة لابن مجاهد أو طريق الكفاية لسبط الخياط، أو الغاية لابن مهران ، أو التيسير للداني ، و غيرها .
أما ما أقصده بالمستدرك عليهم فهم من نسبت لهم القراءة أو الرواية أو الطريق من أهل الاختيار من الأئمة القراء و المصنفين وأهل الأداء ، دون الصحابة ، فلا يسمى الاستدراك قبل انضباط الأركان و تمييز الطرق و وضع الشروط - و الله أعلم - استدراكاً ،و إنما هو نقد للقراءات .

3. المُسْتَدْرَكُ : و هي المسائل المستدركة على القارئ أو الراوي أو الشيخ من الأئمة و أهل الأداء ، فمنها المتفق عليه و المختلف فيه ،و مجال البحث في الاستدراكات هو في المختلف فيه بين الأئمة القراء من الأوجه و الروايات ،و قد أشار إلى ذلك ابن مجاهد فقال : "و أما الآثار التي رويت في الحروف ،فكالآثار التي رويت في الأحكام ، منها المجتمع عليه السائر المعروف ،ومنها المتروك المكروه عند الناس ،المعيب من أخذه ،و إن كان قد روي وحفظ ، و منها ما توهم فيه من رواه فضيع روايته ،ونسي سماعه لطول عهده ،فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه ،و ردوه على من حمله ،و ربما سقط بالرواية لذلك بإصراره على لزومه ،و تركه الانصراف عنه ،و لعل كثيراً من ممن ترك حديثه و اتهم في روايته كانت هذه علته² " .
و يشترط في المسألة المستدرك عليها أن لا يكون القارئ ، أو الراوي قد تراجع عن اختياره ذلك ، فإنه متى رجع عن القراءة بها ،لم تعد مستدركة عنه ، من ذلك مثلاً:

ما ذكره ابن مجاهد عند قوله تعالى: + مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا]_ [الأحزاب 49
[، قال: "روى ابن أبي بزة عن ابن كثير (تَعْتَدُونَهَا) خفيفة الدال، وروى القواس

1 - قواعد نقد القراءات : 279 .

2 - السبعة : 48 _ 49 .

عن ابن كثير (تَعْتَدُونَهَا) مشددة، و قال لي قنبل : كان ابن أبي بزة قد وهم في (تعتدونها) فكان يخففها ، فقال لي القواس صر إلى أبي الحسن فقل له: ما هذه القراءة التي قرأتها ؟ لا نعرفها .

فصرت إليه، فقال رجعت عنها .

قال : و قد كان غلط أيضا في ثلاثة مواضع هذا أحدها ، + وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۚ] [إبراهيم 17] خفيفة ، و + وَإِذَا أَلَّ عِشَارُ عُطِّلَتْ ۚ] [التكوير 4] ¹ .
كما يشترط في المسائل المستدركة أن ينسب الاستدراك لصاحبه المُستدركِ وليس للمُستدركِ عليه ، كنسبة استدراكات الحاكم للحاكم وليس للشيخين ، و للمعاصرين في هذه المسألة تفصيل سيأتي ذكره في موضعه ².

4. الطريق :

تعريف الطريق : هو : "كل ما ينسب لآخذ عن الراوي ³ " .

قال الشيخ عبد الرزاق بن علي موسى في شرح الكلام : "و معناه : أن كل إمام من القراء العشرة عنهم رواة و عن الرواة طرق ، فنافع المدني مثلا إمام روى عنه ورش و أخذ عنه الأزرق ، فكلمة طريق تعني الأزرق ، و من أخذ عنه و إن سفل ⁴ " .

أنواع الطرق : تنقسم الطرق إلى نوعين من الطرق : طريق الأداء و طريق النص ⁵، و إن كان طريق النص عاما و شاملا لكل ما ثبت رواية و سماعا عن الشيخ ، فلا يوجد - و الله أعلم - وجه ثبت رواية و سماعا و لم يثبت نصا إلا في القليل النادر ، وهي ما تعرف بالطرق المجهولة كطرق الشاطبي في ما زاده على التيسير ⁶ .

1 - السبعة : 522 - 523 .

2 - ينظر : ص : 333 من البحث .

3 - ينظر : النشر : 199 / 2 ، و سراج القاري : 13 ، و التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقراءان : طاهر الجزائري : 116 .

4 - تأملات حول تحريريات العلماء : 13 .

5 - ينظر : ص : 169 من البحث .

6 - ينظر كلام يحيى شريف الجزائري في ضوابط الطرق الأدائية ، و الذي اعترض به على تفهيم تعريف الطرق الأدائية بالطريق الذي لم يذكر له ابن الجزري في النشر كتابا، و علل ذلك بأن ابن الجزري أكثر الاعتماد على كتاب الجامع للداني و سوق العروس و الجامع للطبري ، و أن كل ما أسنده ابن الجزري من طريق الداني في النشر ليس كلها طرق أدائية ، و إنما مصدرها كتاب الجامع و إن لم يصرح ابن الجزري بذلك ، و قد خلص إلى أن طريق الأداء هو ما كان مجهولا و لا يمكن الرجوع إلى أي كتاب لإدراك ما نقل من أصول و فرش عبر ذلك

و السماع متقدم على النص ، كما أنه قد يثبت الوجه المروي في نص دون نص ، وهذا الذي يقصد به طريق النص ، فما ثبت مثلاً لورش من طريق الأزرق في كتاب التيسير ، ليس هو كل الذي ثبت له من طريق الشاطبية ، فيسمى التيسير طريقاً و الشاطبية طريقاً ، وهكذا .

و لهذه الطرق كتب محدودة ، أخذوا قراءاتهم منها ذكرها ابن الجزري في النشر ، و كل من القراء و الرواة و الطرق و الكتب المؤلفة في القراءات هي القنوات التي وصلت إلينا منها هذه القراءات المتواترة ، التي هي أبعاض القراءان و أجزاءه ، و هي مصادر القراءات التي يأخذ منها القراء بالإسناد المتصل بها¹ .

أسباب تعدد الطرق : و هي أسباب عديدة و متنوعة لكنها ترجع - و الله أعلم - إلى أصل واحد وهو الاختيار ، فمن خلال دراسي لنشأة القراءات و حركة التدوين في القراءات في الفصلين السابقين ، تبين لي أن اختلاف الأئمة القراء و المصنفين في اختيار و تحديد القراءات الصحيحة راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف أسسهم في الاختيار² ، كالاقتصار على بعض القراءات دون غيرها ، و بعض الروايات دون الأخرى ، إما لعلو سندها أو لشهرتها و كثرة طرقها ، و كذلك الحال بالنسبة للطرق .

يقول الشيخ الضباع في جواب له عن سبب تعدد الطرق : " لما كان من واجب كل مؤلف أن ينسب كل قراءة إلى صاحبها مع تعيين ناقلها عنه طبقة بعد طبقة ، تحقيقاً لصحة سندها و علوها ، و للأمن من الوقوع في التركيب ، فبتعيين الناقلين تعددت فروعهم إلى كل مؤلف ، و بتكرر الفروع في التأليف تعددت الطرق حتى بلغت ما في الكتب التي آل الأمر في أخذ القراءات منها في العصور الوسطى ، وهي تسعون كتاباً ذكرها ابن الجزري في نشره زهاء عشرة آلاف طريق ، و لما ألف ابن الجزري كتابه المذكور اقتصر فيه على الفروع التي علا سندها ، وأكثر المؤلفون من ذكرها ، فجمع فيه منها ألف طريق من

الطريق الأدائي و خلص إلى تعريف الطريق الأدائي بأنه : الذي لا يحتوي في سلسلة الإسناد على كتاب تنقل منه القراءات بحيث يمكن الرجوع إليه لمعرفة ما يتضمنه الطريق من أصول و فروع . ينظر : رش . ينظر : ر :

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=192100678147325&id=100006918555219 .

¹ - ينظر : تأملات حول تحريرات العلماء : 13 .

² - ينظر : ص : 251 من البحث .

سبعة و ثلاثين كتابا ، و ذكر معها أيضا مختارات لم يسبق تدوينها و صح سندها و توفرت شروطها¹ .

المطلب الثاني : علاقة الاستدراكات بتواتر القراءات :

إن أول ما يتبادر للذهن عند ذكر موضوع الاستدراكات عند علماء القراءات هو علاقة الاستدراكات في القراءات بتواتر القراءة ، وهل يفهم من ذلك أن المستدرك حال استدراكه على القارئ أو المصنف فيسقط ذاك الوجه المنسوب للقارئ أو الراوي أو الطريق و يضعفه و يخطئ القراءة به فهو بذلك يطعن في القراءة من جهة تواترها ؟

للجواب عن ذلك لا بد من توضيح أمرين مهمين حتى يحسن فهم المسألة و هما :

الأول : أن المستدرك يبحث في صحة الوجه من جهة النقل و ليس من جهة تواتره : فالتواتر متعلق بالقراءة و هي متحققة بإجماع من جهة السبعة و على خلاف من جهة العشرة ، و الذي اخترته هو التواتر في العشرة حال الاتفاق و حال الاختلاف²، أي حال اتفاق الأئمة القراء و حال اختلافهم في بعض

1 - مخطوطات الجامعة الإسلامية : رقم : 846 ضمن مجموعة نقلا من : تأملات حول تحريرات العلماء : 14 .

2 - وقع الخلاف عند العلماء في أحرف الخلاف أو الأوجه المختلف فيها بين القراء ، هل كلها متواترة ، أم أن فيها غير المتواتر ؟ و هل القراءات متواترة في كل وجه من وجوهها ، أي حرفا حرفا ، أم هي متواترة من جهة الكل ؟ والجواب عنه أنه قد وقع الخلاف عند العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن القراءات العشر فيها المتواتر و غير المتواتر : و هذا القول ينسب لأبي شامة و الإمام الشوكاني و ابن الجزري .

فيرى أبو شامة أن القراءات متواترة فيما اتفقت عليه الطرق دون ما اختلفت فيه الرواة عن الأئمة ، فإن بعض ذلك ليس متواترا عنده ، فقال : " و قد شاع على السنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم ، من أن القراءات السبع متواترة ، ونقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبع ، دون ما اختلف فيه ، بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق ، وذلك موجود في كتب القراءات ، لاسيما كتب المغاربة و المشاركة ، فبينهما تباين في مواضع كثيرة ، والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء ، أي بل منها المتواتر ، وهو ما اختلفت السابق على نقله عنهم ، و غير المتواتر ، وهو ما اختلف فيه بالمعنى السابق . وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء ، وما هو بقيله " . المرشد الوجيز : 136 .

و قال كذلك : " فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء ، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر و غير متواتر ، وذلك بين لمن أنصف و عرف و تصفح القراءات و طرقها ، و غاية ما يبيده مدعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو و نقل الحركة لورش و صلة ميم الجمع و هاء الكناية لابن كثير أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى

الأحرف ، و لأن المستدرك يبحث في الأغلب في أحرف الاختلاف ، أو الأوجه المختلف فيها لدى الأئمة القراء ، و جب التأكيد على تواترها كما هو الحال بالنسبة لأوجه الاتفاق ، و أن المستدرك يبحث في الأوجه المختلف فيها ليس من جهة تواترها ، و إنما من جهة صحت ثبوتها من هذا الطريق أو من طريق آخر .
الثاني : أن الاستدراك متعلق بالبحث في شروط اختيار القارئ لقراءته أو شروط اختيار المصنف لقراءات الأئمة القراء ، فالمستدرك يبحث في مدى

النيب كل فرد فرد من ذلك ، وهناك تكسب العبرات!! ، فإنها من ثم لم تنقل إلا آحاداً ، إلا اليسير منها". ينظر : المرشد الوجيز : 136 .

و حكى الشوكاني الإجماع على هذا القول فقال : " و قد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر وفيها ما هو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر ، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول ، و أهل الفن أخبر بفنهم ² " . إرشاد الفحول : 88-87/1 .

و من أهل الفن القائلين بذلك ابن الجزري ، والذي يظهر أن السبب في عدوله عن القول بتواتر القراءات إلى القول بصحة السند استحالة تحقق التواتر في كل أحرف الخلاف ، فيقول : " و إذا اشتربنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف ، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم ، ولقد كنت أجنح إلى هذا القول ، ثم ظهر فساده " . النشر : 13/1 .

بل إن ابن الجزري جهل القائلين بخلافه فقال : " و نحن ما ندعي التواتر في كل فردٍ مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق ، لا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر؟ وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول ، والقطع حاصل بهما " . النشر : 13/1 .

القول الثاني : أن القراءات العشر متواترة حرفاً حرفاً ، حال الاتفاق و حال الاختلاف ، أصولاً و فرشاً : و القائلون بذلك هم الأصوليون و كثير من المتأخرين ، و هو الفريق القائل بتواتر القراءات دون استثناء للأحرف ، و هو قول الجمهور ، و قد فصلت في القائلين بهذا القول في المبحث الأول من الدراسة .

أما عن القول الراجح في المسألة فلا يختلف عما رجحته في المبحث الأول من كون القراءات العشرة متواترة كلها و في جملتها عن النبي ن لا ينكر ذلك جاحد ، أما وقوع النقل الآحاد لبعض مسائل الخلاف فحاصل ، وهذا الذي جعل ابن الجزري يعدل عن التواتر إلى القول بصحة السند و نعت القول بالتواتر لكل مسائل الخلاف بالجهل و غير المدرك لمعنى التواتر ، وهذا من جهة النقل ، أما تواتر مسائل الخلاف فيكون من جهة تلقي الأمة لها بالقبول و اجتماع جملة القرائن التي تحفها و إجماع الأمة على القراءة بها مما جعلها في مرتبة المتواتر في القوة و الدرجة ، يقول الشيخ طاهر الجزائري : " و الأقرب إلى السداد أن يقال أن : إن القراءات السبع متواترة في الجملة ، و يوجد فيها المشهور المروي من طريق الآحاد المحفوفة بالقرائن ، المفيدة للعلم ، و أما المروي من طريق الآحاد المحضة ، فهو فيها نزر لا يكاد يذكر ، وهو ما طعن فيه بعض الأئمة و لم يكن عنه جواب سديد " . التبيان 143-144 .

و عليه فإن مسائل الخلاف بين الأئمة القراء فيها المتواتر ، وفيها غير المتواتر ، لكنه صحيح السند ، مشهور مستفيض لدى علماء الأمة ، اشتهرت القراءة به و تلقي بالقبول من قبل علماء الأمة و أئمتها ، وهذا مقصود ابن الجزري بقوله " و القطع حاصل بهما " و الله أعلم . ينظر : النشر : 13/1 .

التزام الأئمة القراء بشروط الاختيار عندهم ، و كذا مدى التزام المصنف في جمعه لهذه الاختيارات و كذا لشروطه هو في اختياره للأئمة القراء ، و عليه فالمستدرك يبحث في الخطأ أو الوهم الذي وقعوا فيه من جهة المخالفة لشروطهم في الاختيار ، أي أن المستدرك يبحث في صحة ثبوت الوجه عنهم وفق اختياراتهم التي صرحوا بها ، وليس في تواتر القراءة بهذا الوجه ، فإن الوجه المختلف فيه إن لم يصح عن قارئ ، أو راوي ، أو بمضمن كتاب ، صح عن قارئ آخر أو راو آخر ، أو طريق آخر .

فالمستدرك إذا يبحث في صحة نسبة هذا الوجه من هذا الطريق ، وقد اختلفت المصنفات في ذلك اختلافا كبيرا ، خاصة مع كثرة الروايات و تعدد الطرق عن الراوي الواحد ، كل ذلك أفرز كما هائلا من الاختلافات ، فالصحيح من هذا الطريق غير صحيح من الطريق الآخر ، وفي ذلك يقول أبو شامة : " فإن القراءات السبع المراد بها ما روي عن الأئمة السبعة القراء المشهورين ، وذلك المروي عنهم منقسم إلى ما أجمع عليه عنهم لم يختلف فيه الطرق ، و إلى ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق ، فالمصنفون لكتب القراءات يختلفون في ذلك اختلافا كثيرا ، ومن تصفح كتبهم في ذلك ووقف على كلامهم فيه عرف صحة ما ذكرناه ¹ " .

و قال : " و الكتب في ذلك كما ذكرنا مختلفة ، ولا سيما كتب المغاربة و المشاركة ، فبين كتب الفريقين تباين في مواضع كثيرة ، فكم في كتابه من قراءة قد أنكرت ، وكم فات كتابه من قراءة صحيحة فيه ما سطرت ² " .

و عليه فالمستدرك حال إسقاطه لوجه ما ضعيف فهو لا ينفى بالضرورة تواتر الوجه ، ولا يسقط صحة سنده ، وإنما يصح طريق القراءة به ، فقد تكون الأوجه كلها متواترة صحيحة السند ، لكن اختلفت الطرق في القراءة بها من عدمه ، فالمستدرك صحح وجها متواترا بآخر متواتر ، وهذا إن كان المختلف فيه مما صح من طرق أخرى ، وقد يكون المردود شاذاً أو منفرداً فيكون المستدرك قد نقح و غربل المتواتر و الصحيح من الشاذ غير المتواتر ، و عليه فالمستدرك باحث في المتواتر و الصحيح من القراءات ، فلا تعارض بين الاستدراك و التواتر ، لأن المستدرك محقق و مغربل لمصنفات الصحيح مما تبقى فيها من الشاذ المردود بفعل الخطأ أو السهو .

1 - المرشد الوجيز : 136 .

2 - المرشد الوجيز : 136 .

كما أن المستدرك باحث في صحة الوجه بالنظر إلى شرط صاحبه، ومدى التزامه بأصوله و شروطه التي اختارها .
وعليه فإن المستدرك باحث في الخطأ البشري وهو واقع لا محالة، إذ الإنسان غير معصوم من الخطأ و السهو و كل يؤخذ منه و يرد إلا النبي ن ، و عمل المستدرك هو في البحث عن الخطأ البشري للنقطة و استخراجها من خلال المقارنة بين الطرق و الروايات ، فإن ثبت أن الوجه المذكور أو الساقط لم يصح عن غيره من الطرق تبين مجال وهم الناقل سواء كان قارئاً أو راوياً أو طريقاً ، إذ المستدرك متحر و باحث في الطرق ، فيقابل بين المنصوص و المروي بحثاً عن الخطأ و السهو ، و لعل هنا تكمن الحكمة من اشتراط التواتر أو الاستفاضة و الشهرة مع الصحة و لا أقل من ذلك ، كأن يهم أحد في وجه أو يخطأ ، أو يسهو ، أو يختلط ، فيرد الوجه و قد ثبت من طريق آخر ، أو يثبت و قد ردّ من طريق آخر ، و هنا يكمن عمل المحررين و المحققين من المستدركين في الطرق و الروايات ، فلا يصح وجهاً من طريق شاذ أو منفرد و الله أعلم .

المبحث الثالث : نشأة الاستدراكات و عناية علماء القراءات بها وألفاظها وأدائها :

المطلب الأول : نشأة الاستدراكات وأهم مراحلها:

1- **نشأة الاستدراكات :** إن الاستدراكات في القراءات قديمة النشأة، وهذا باعتبار ما يقوم به المستدرك من البحث و التدقيق في صحة القراءة للتأكد من مصدرها ،وقد عرفت القراءات منذ نشأتها أسلوب الاحتكام ،و التوثق من الرواية ،إن في زمن النبي ن ،أو في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ،و حتى في أزمنة لاحقة ،وكان في كل مرة يتغير فيها أسلوب وطريقة الاحتكام .

وكذلك الحال على اعتبار أن الاستدراك هو رد للأوهام الواقعة من قبل القراء وأهل الأداء ،ف نجد أن الاستدراك بهذا المعنى قد وقع في المراحل الأولى لنشأة القراءات القرآنية ،وتعددت صورته بتعدد مواقف الاعتراض والنقد بين الرواة وأئمة القراءة فيما بينهم ،و اختلفت طريقة الاحتكام في كل مرة ،واختلفت طريقة اعتراضهم على بعضهم البعض باختلاف ضوابط قبول القراءة والحكم بصحتها عندهم ،ثم إنهم قد اختلفت ردودهم على مثل هذه الاعتراضات ،بين من عاد للأصل فوافق الجماعة ،وبين من عاد عنوة عن رأيه .

ففي زمن الصحابة رضوان الله عليهم ،كان الاستدراك على شكل احتكام ، فكان الصحابة كثيرا ما يحتكمون للنبي ن إذا ما سمعوا أحدا يقرأ بغير ما سمعوه ،وكان الاحتكام للنبي ن يعد نوعا من أنواع التثبيت في الرواية ،ومن أشهرهم ما حدث بين عمر ابن الخطاب وهشام بن حكيم .

أما في زمن عثمان فكان الاحتكام إلى المصحف الذي قيّد الاختلاف في القراءات بما يوافق العرضة الأخيرة و ما هو مجمع عليه في رسم المصحف ،وهو ضابط و وضع للاحتكام في قبول القراءة و ردها، وانبنى عليه أن عدل الناس عن القراءة بما يخالف المصحف ،و من أشهرها القراءة بحرف عبد الله بن مسعود ،والذي رفض العدول عن قراءته أول الأمر و قد بينت هذه المسائل جميعها في الفصل الأول من الدراسة .

أما في زمن التابعين و في زمن الأئمة القراء ، فهي المرحلة التي نشأ فيها الاختيار بمعناه الاصطلاحي ،و مما ظهر من أسس الاختيار عند الأئمة القراء و اشتهر عندهم ،الاختيار بما يوافق الأشهر و الأفضى في اللغة ولو على حساب الرواية ،و قد رد العلماء على بعضهم كثيرا من الاختيارات بسبب ذلك ، و نتج عنه أن عدلوا عن هذه الاختيارات ، و رجعوا إلى الصواب الموافق للرواية و الأثر، ومن الأمثلة على ذلك :

اعتراض العلماء على ابن مقسم العطار ،الذي زعم أن كل ما صح له وجه في العربية من حروف القراءان المدونة في المصحف العثماني تجوز القراءة به ،حتى وصل به حد القراءة بما يخالف إجماع القراء و الرواة مستدلاً بأن لها أصلاً في اللغة ، ومن أمثلة ذلك قراءته في سورة يوسف¹ (فَلَمَّا أَسْتَوَىٰ سُوًّا مِنْهُ خَلَصُوا [نجباء]) ، وهو وجه بعيد قال عنه ياقوت الحموي : " وله كثير من هذا الجنس من تصحيف الكلمة واستخراج وجه بعيد لها مع كونها لم يقرأ بها أحد " ² .

وقال فيه ابن أبي هاشم : " وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا ، فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها . وابتدع بقليله ذلك بدعة ضل بها عن قصد السبيل ، وأورط نفسه في مزلة عظمت بها جنائته على الإسلام وأهله وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسيةً رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخيرات القراءات من جهة البحث ، واستخرج بالأراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر المفترض ³ " .

وقد جمع له كذلك مجلس استنابة حضره ابن مجاهد ،سئل فيه البرهان فيما يقرأ فلم يجد ، و قد عاد عن بدعته و أذعن للتوبة ثم رجع لما كان فيه ⁴ .

و من ذلك كذلك : ما ذكره الفراء عن الأعمش أنه لحن قراءة إبراهيم النخعي ، و طلحة بن مصرف لما قرأ : (قال لمن حوله) بالكسر ، قال الفراء : " و مما أوهموا فيه عن الأعمش قال : كنت عند إبراهيم النخعي ، و طلحة بن مصرف ، يقرأ : + قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ _ [الشعراء 26] ، بنصب اللام من (حوله) ، و قال إبراهيم : ما تزال تأتينا بحرف أشنع ، إنما هي (لمن حوله) بالكسر ، قال : لا ، إنما هي (حوله) بالفتح ، قال : فقال إبراهيم : يا طلحة كيف تقول ؟ قال كما قلت (لمن حوله) بالكسر ، قال الأعمش : قلت : لحنتما لا أجالسكما اليوم ⁵ " .

غير أنه بالنظر إلى حال القراءات قبل مرحلة التدوين نجد أن أمر القراءة لم يكن قد انضبط حالها من حيث الأركان و الشروط ، فلم تتميز القراءة الصحيحة

1 - الآية : 80 .

2 - ينظر : مقدمة تحقيق السبعة : 16 .

3 - ينظر : معرفة القراء الكبار : 308 / 1 .

4 - ينظر : غاية النهاية : 308 - 309 .

5 - معاني القراءان : 76/2 ، و تأويل مشكل القراءان لابن قتيبة : 61 - 62 .

عن الشاذة بعد، كما أن الاختيار لم يقعد بقواعده و شروطه ،لذلك لا أرى- و الله أعلم - أن الاستدراك في مثل هذه المرحلة هو استدراك و إنما هو من النقد السائد في تلك الفترة ،إذ لا يعد الاستدراك استدراكا قبل انضباط الأركان و الشروط .

أما مع ازدهار التدوين و انضباط الأركان و شروط الاختيار ،خاصة في مرحلة ما بعد ابن مجاهد ، فقد شهدت عملية الاستدراك انبعاثا ،كما عرفت تطورا و ازدهارا ملازما لحركة التدوين في القراءات ،ولا أبالغ إذ قلت بأن الاستدراك هو بمثابة مرحلة انبثقت عن التدوين في علم القراءات ،إذ انتقل التدوين معها من مجرد الجمع إلى التمحيص و التدقيق في المنقول رواية و نسا

2- مراحل نشأة الاستدراكات :

مما سبق يمكن تقسيم نشأة الاستدراكات إلى ثلاث مراحل ، اختلفت عن بعضها البعض باختلاف مناهج المصنفين و أهل الأداء في مصنفاتهم ،و تغيرت حدتها مع تغير النهج العام لحركة التدوين ،وأرى - و الله أعلم - أن لظهور ابن الجزري و اعتماده نهج التدقيق و التحقيق في الطرق و الروايات ، السبب الرئيس في ازدهار عملية الاستدراك و الدفع بها قدما ، كما كان لابن الجزري الأثر الكبير في عملية الاستدراك خاصة في المراحل المتأخرة لهذا العلم ، و عد بذلك نقطة تحول كبيرة في عملية الاستدراك ، و عليه فقد قسمت نشأة الاستدراك إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة : وهي المرحلة الموافقة لمرحلة التدوين في القراءات ،أو ما يعرف بمرحلة الازدهار في هذا العلم ،وهي مرحلة ما قبل ابن الجزري ، إذ نشأت الاستدراكات عند علماء القراءات مع بداية التدوين في هذا العلم ، و كثرة الطرق و الروايات و تعدد الاختيارات ، و اختلاف حال الرواة بين الثقة و الضعيف ،حتى اختلط فيها الصحيح بالسقيم ، ودخل الضعيف في كثير من المرويات و المصنفات، و احتاج الأمر إلى مزيد من التحقق و التدقيق ، وضبط الطرق و إسنادها ، و تتبع الروايات و المقابلة بينها لتمييز الصحيح من الضعيف فيها .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص و المميزات التي اتسمت بها حركة التدوين في تلك الفترة ، و التي سبق تبيانها في الفصل السابق من الدراسة¹ .

¹ - ينظر : ص: 164 فما فوق .

و لأن هذه المرحلة من التدوين كان الغالب فيها هو التصنيف المرسل في القراءات على حساب التصنيف المحرر ، فقد كان الغالب عند المصنفين هو اعتماد منهج الجمع على حساب منهج التحقيق و التدقيق في الروايات ، لذلك اعتبرت هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة للاستدراكات و الله أعلم .

فبالرغم من غلبة المنهج التجميعي لدى المصنفين في القراءات في هذه المرحلة لم تخل مؤلفاتهم من بعض المسائل المستدركة على الأئمة القراء و أهل الأداء ، والتي كانت مبنوثة في مصنفاتهم ، و رغم أن هذه المرحلة من التدوين امتازت باعتماد المنهج التجميعي للقراءات الصحيحة و تمييزها عن القراءات الشاذة من خلال ما أصلوه من ضوابط و أركان تحدد الصحيح من الشاذ ، إلا أن المرويات عندهم لم تخلوا من اختلاط الصحيح بالشاذ أحياناً ، و المتواتر بالمنفرد ، و العمل ببعض الأقيسة المردودة في القراءة ، و كذا الاختلاط و الخلط بين الطرق ، مما دفع بهم إلى تنقيح ما وصلهم من الطرق و تحرير روايات القراء و تمييز الصحيح من الضعيف و المقبول من المردود ، وفق منهج تحقيقي يعتمد على التثبت في المرويات و متابعة الأسانيد و المقابلة بين الطرق ، ما أنتج كثيراً من المسائل المستدركة على الأئمة رواة القراءات الصحيحة .

و قد اعتمد هذا النهج من التصنيف الانتقائي لدى كثير من المصنفين في هذه المرحلة ، ما أسفر عنه رد بعض الأوجه و تضعيفها ، و الاستدراك على من تقدمهم من النقلة في بعض اختياراتهم ، و الحكم عليها بالشذوذ أو الضعف ، أو الانفراد و غير ذلك ، و ممن اعتمد هذا النهج ابن مجاهد و الإمام مكي و ابن غلبون و الداني و غيرهم ، و لا تكاد تخلو مصنفاتهم من مثل هذه الردود و التتبع للطرق و الروايات ، و تباينت جهودهم في ذلك بين المكثر و المقل ، كلٌ و ما اجتمع له من الروايات والأسانيد.¹

فمن ذلك مثلاً استدراكات ابن مجاهد على شيخه قنبل في بعض اختياراته ، فبالغ فيها حتى أنكر عليه بعض العلماء صنيعة² .

و كاستدراك مكي بن أبي طالب القيسي على ابن غلبون في مسألة تمكين المد في آتى و آمن و آدم و شبهها ، حيث رد ابن غلبون المد فيها ، و بين مكي الجواز¹ .

1 - ينظر : خصائص هذه المرحلة من التدوين في : ص 137 - 146 من البحث .

2 - قال فيه السمين الحلبي : كثيراً ما يتجرء أبو بكر على شيخه ويغلقه ، قال : وهذا لا ينبغي أن يكون ، فإن قنبل بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد" . ينظر : الدر المصون : 6 / 152 .

و من رواد الاستدراكات و المكثرين فيه في مثل هذه المرحلة كذلك الإمام أبو عمرو الداني خاصة في كتابه الجامع ، و الذي يعج بكثير من المسائل المستدركة على الرواة و المصنفين ممن سبقوه ، فبلغ عند كثير من العلماء المنتهى في إتقان القراءات ، ولم يكن يضاهيه أحد في حفظه و تحقيقه ، وكانت هذه الاستدراكات من أهم مصادر ابن الجزري في النشر ، فاعتمدها و أثبت كثيرا منها ، و رد البعض منها² .

و كذلك الحال عند الإمام الشاطبي و الذي أدرج في نظمه الحرز كثيرا من الاستدراكات على من تقدمه من الأئمة و أهل الأداء ، فكان كثيرا ما يصرح بضعف الوجه أو رده ، أو أن صاحبه غلط ، أو أهمل ، و له في ذلك ألفاظ اشتهرت عنه كقوله " أحملا " ، أو " أعضلا " ، أو " هلهلا " ، و غيرها³ .

كما استدرك كذلك على الشاطبي من قبل شراح القصيد ، فعارضوه في بعض اختياراته التي خرج فيها عن أصله و خالفه ، أو اختار فيها وجها ضعيفا ، و تفاوت الشراح في ذلك بين المكثر و المقل ، و المصيب و المخطئ ، و من أشهر من استدرك على الشاطبي من الشراح أبو شامة المقدسي و الإمام الجعبري ، و أبي عبد الله الفاسي و غيرهم .

و يعد ابن الباذش أول المصنفين في الاستدراكات و الباحثين في الطرق و الروايات ، إذ ألف كتابه " الطرق المتداولة في القراءات⁴ " ، فنبه إلى ضرورة البحث و التنقيح في المتداول من الطرق و الروايات ، و تمييز المقبول من المردود ، و الانتقال من مجرد الجمع إلى تنقيح المجموع ، و هذا الذي طبع نهاية هذه المرحلة من التدوين ، و ميز المرحلة التالية .

المرحلة الثانية : مرحلة الازدهار : أو مرحلة ابن الجزري ، رائد المنهج التحقيقي في القراءات ، و إمام المحققين و عمدة القراء و المصنفين ممن جاء بعده حتى زمننا الحاضر ، و لا أبالغ إذ قلت أنه كان لوحد سديد هذه المرحلة و البارع فيها و الحاكم على كثير من الرواة و الطرق في القراءات ، كل ذلك كان

¹ - جاء في مقدمة الرسالة قول مكي : " ذكرت أن قوما اعترضوا الطلبة المبتدئين في مد ذلك ، فيلبسون عليهم قراءتهم ، و يورثونهم الشك فيما قرؤوا به ، ... و أنا أبين لك فساد ذلك الاعتراض " . ينظر : تمكين المد في آتى و آمن و آدم و شبهه : مكي بن أب طالب القيسي : 23 .
و ينظر جهود مكي بن أبي طالب القيسي و أثره في حركة التدوين في الفصل الثاني ص : 59-63 .

² - ينظر جهود الإمام الداني و أثره في حركة التدوين في الفصل الثاني ص : 63-73 .

³ - ينظر : الإمام الشاطبي و أثره في حركة التدوين في الفصل الثاني ص : 75-87 .

⁴ - مات و لم يكمل الكتاب . ينظر : غاية النهاية : 79 / 1 .

من صنيع ابن الجزري و أثره الكبير في هذا العلم ، و قد بينت ذلك في الفصل السابق من الدراسة¹.

و يعد الاستدراك على أئمة القراءات و أهل الأداء اليوم ، في مسائله و نتائجها و العمل به هو نتاج جهود ابن الجزري في علم القراءات من خلال منهجه القائم على التحرير و التدقيق في الطرق و الروايات ، فكان كالإمام البخاري في الحديث ، و تبرز سمات هذا النهج التحقيقي من خلال اعتماده لجملة من الشروط عند اختياره للطرق الصحيحة الإسناد عن القراء العشرة من الكتب التي اعتمدها².

و نتج عن جهود ابن الجزري في علم القراءات أنه نقح الطرق المتداولة في القراءات و ميز بين الصحيح السائر و السقيم الدائر، و انتقل بالتدوين من مرحلة جمع القراءات الصحيحة إلى تنقيح الطرق و الروايات للقراءات الصحيحة ، فقام بجمع المقروء به و المسند من القراءات و الروايات و الطرق ، و قابل بين المذكور و المنصوص في المصنفات و المروي سماعاً ، و نقح الطرق و قارن بينها و ميز المقبول منها من المردود ، وفق منهج علمي تحقيقي متفرد ، جمع فيه معرفته بحال الرواة و أسانيد علم القراءات ، و ما اجتمع عنده من مؤلفات و تصانيف لمن تقدمه من أئمة هذا العلم و كذا مروياته التي تلقاها بالأسانيد المتصلة عن شيوخه ، و كان قد اجتمع له من الأسانيد ما لم يجتمع لغيره ، فقابل بين المروي و المنصوص ، و اختار أشهر الطرق و أصحها ، و بين الضعيف من الصحيح من الروايات و جهها و جهها ، و طريقاً طريقاً ، و رواية رواية ، منبهاً على الأوهام و الأغلاط الواقعة فيها من الرواة و المصنفين ، فكان أن أخرج كتابه النشر الذي أحيا به هذا العلم³ و ازدهر به الاستدراك في علم القراءات ، فقد حوى الكتاب أغلب استدراكاته على من تقدمه من المصنفين و الرواة.

1 - ينظر : الإمام ابن الجزري و جهوده في علم القراءات : ص : 148 فما فوق .

2 - لخصها الدكتور أيمن رشدي سويد في العناصر التالية :

1. أن يكون الإسناد المنتقى بطريق الأداء ، و لا يكون برواية الحروف فقط .
2. أن يكون رجال الإسناد ثقة أثباتاً عدولاً .
3. أن تصح معاصرة الراوي لشيخه و تلميذه .
4. التحقق من لقي كل راو لشيخه . ينظر السلاسل الذهبية في الأسانيد النثرية من شيوخه إلى الحضرة النبوية : أيمن رشدي سويد : 25 ، و ينظر كلام ابن الجزري في مقدمة النشر : 1/ 154 .

3 - ينظر كلام ابن الجزري عن منهجه و كتابه النشر : 1/ 50 . و ينظر كلام العلماء عن جهوده في الفصل الثاني من الدراسة : ص : 150-153 .

هذا بالإضافة إلى باقي مؤلفاته في القراءات و التي حوت الكثير من الاستدراكات ، ككتاب تحبير التيسير و الذي استدرك به على الإمام الداني بعض اختياراته ، و ككتاب الإعلام وهو عبارة عن تنبيهات لابن الجزري على أوهام وقعت لابن الباذش في كتابه الإقناع¹ .

وقد بنى ابن الجزري كثيرا من المسائل المستدركة عنده على ما ذكره المصنفون من قبله ، كالإمام ابن مجاهد و الإمام الداني و الجعبري و غيرهم ، فجمع استدراكاتهم و زاد عليها ، و كان كثيرا ما ينسب الاستدراك لصاحبه ثم يزيد عليه بالتتبع و المقابلة بين الطرق ، و يدلل له بالأدلة و البراهين إثباتا أو إنكارا ، فيثني على الأئمة جهدهم ، و تحريهم الصحة عند الاتفاق معهم ، أو يؤهم قولهم ، و يضعف استدراكهم فيستدرك عليهم ، و عليه فقد استحق أن يكون عنوان هذه المرحلة من الاستدراك و سيدها .

و مما اعتمده كذلك ابن الجزري في استدراكاته و رده لبعض الطرق و الروايات المقارنة بين المروي و المنصوص و طرح كل ما لم يجد له نصا في كتب المتقدمين من الرواة و اشتراطه اجتماع النص و الأداء في الرواية حتى يصح له نقلها ، يقول ابن الجزري في مقدمة النشر : "فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات و الطرق بالنص و الأداء² "

و قد بين ابن الجزري في مقدمة كتابه النشر نهجه العام في الاستدراك بمعنييه العام و الخاص ، من خلال وصفه لمنهجه في الكتاب و أهدافه المرجوة منه فقال : "و جمعتها في كتاب يرجع إليه ، و سفر يعتمد عليه ، لم أدع عن هؤلاء الثقة الأثبات حرفا إلا ذكرته ، و لا خلفا إلا أثبته ، و لا إشكالا إلا بينته و أوضحته و لا بعيدا إلا قربته ، و لا مفرقا إلا جمعته و رتبته ، منبها على ما صح عنهم و شذ ، و ما انفرد به منفرد و فد ، ملتزما التحرير و التصحيح و التضعيف و الترجيح معتبرا للمتابعات و الشواهد ، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرقا بين الشرق و الغرب ، فروى الوارد و الصادر بالغرب ، و انفرد بالإتقان و التحرير³ " .

و لعل في الدراسة التطبيقية سآبين كثيرا من هذه الاستدراكات ، و أبين حجج ابن الجزري و ردوده في كثير من المسائل ، و كيف كان قوله المعتمد و

1 - ينظر : غاية النهاية : 79 / 1 .

2 - النشر : 98 / 1 .

3 - النشر : 50 / 1 .

الصواب في الحكم على كل حالة ، فيحكم بقبول القراءة لما أثبتته وتسقط القراءة بما ضعفه ، وكيف لا وكل الذي يقرأ به اليوم للعشرة هو من طريقه والله أعلم .

و مما ساعد ابن الجزري على انتهاج هذا المنهج في التدوين ، أنه توفر له من المميزات والخصائص ما لم يتوفر لغيره من المصنفين ، سواء على المستوى العام لحركة التدوين في هذا العلم كاكتمال التدوين في القراءات ، والانتقال من مرحلة جمع القراءات إلى مرحلة التنقيح و التحرير للطرق و الروايات ، وكذا غلبة المنهج التحقيقي في التأليف على المنهج الجمعي للقراءات ، أو على المستوى الشخصي لابن الجزري و مكانته العلمية ، و ما حصله من أسانيد و روايات في القراءات ، مكنته من غربلة القراءات الصحيحة و تنقية الطرق و الروايات من الضعيف و الشاذ¹ ، يقول ابن الجزري عن جهده تنقيح الطرق : "ومن نظر أسانيد كتب القراءات و أحاط بتراجم الرواة علما ، عرف قدر ما سبرنا و نقحنا و اعتبرنا و صححنا ، وهذا علم أهمل ، و باب أغلق ، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات ، و الله تعالى يحفظ ما بقي² " .

و يكفي ابن الجزري توفيقا في ذلك أن كل الذي يقرأ به اليوم من القراءات العشر هو من طريقه ، وهي أصح ما يقرأ به القراءان اليوم من الطرق و أعلاها ، و هي نتاج استدراكاته على من تقدمه من الرواة و المصنفين ، يقول ابن الجزري في مقدمة النشر : "و أنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقا تحقيقا ، غير ما فيه من فرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر ، فهو في الحقيقة نشر العشر ، و من زعم أن هذا العلم مات قيل له حيي بالنشر³ " .

و قال : "و جملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا و أعلاه⁴ " .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانحسار و الانحصار⁵ : أو مرحلة ما بعد ابن الجزري ، وهي مرحلة انحسار و انحصار للاستدراكات .

1 - بينت هذه الخصائص و المميزات في الدراسة التأصيلية . ينظر خصائص مرحلة ما بعد التدوين في الفصل السابق: ص: 160 فما فوق .

2 - النشر : 1/ 154 .

3 - النشر : 1/ 154 .

4 - النشر : 1/ 50 .

5 - **الانحصار لغة :** مصدر انحسر ، ومنه انحسر الماء عن اليابسة ، أي تقلص ، قل و تراجع . ينظر : معجم اللغة العربية المعاصر : أحمد مختار عمر : مادة (ح س ر) : 493/1 .

فأما انحسار الاستدراكات فيقصد به تراجعها في مصنفات علم القراءات مع تراجع التأليف في هذا العلم خاصة مع ضبط الطرق و الروايات الصحيحة و انتشار القراءة بها ، واستقرار أمرها فيما اختاره ابن الجزري ، إذ لم تعد هناك حاجة للنظر في الطرق و الروايات بعد نشر ابن الجزري .

و أما انحسار الاستدراكات فيقصد به انحصارها في مسائلها و نتائجها و العمل بها فيما قدمه ابن الجزري ، إذ انحصرت جهود علماء القراءات في كتاب النشر لابن الجزري ،مراجعة و دراسة و تتبعاً و تحريراً و تدقيقاً و عملاً بما ورد فيه ،ولم يستطع أحد من المتأخرين الخروج عن كلام ابن الجزري ،أو الاستقلال بالتأليف و التنقيح للطرق و الروايات بمعزل عن كتبه كالنشر أو الطيبة أو الدرّة أو الغاية، كل ذلك يدل على أن ابن الجزري صار المرجع الوحيد و المصدر الأول للقراءات عند من تبعوه من العلماء و حتى زماننا هذا ،سواء على مستوى التدوين أو على مستوى الإقراء .

فكل من جاء بعد ابن الجزري اعتمد على ما ذكره ابن الجزري من استدراكات على من تقدمه من أئمة هذا الفن ،فأثبتوا ما أثبتته ابن الجزري و دللوا له بالأدلة و قارنوا بين أقواله و أقوال غيره ،و عارضوه في بعض المسائل ،واستدركوا عليه بعضها و فصلوا بعض ما أبهمه ،أو أشكل فهمه ،أو اختصره ،أو أهمل ذكره ،ولهم في ذلك مؤلفات كثيرة مشرقاً و مغرباً ، كالطائف و الإشارات للإمام القسطلاني، و إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ،و غيث النفع للصفاسي ، و شروح الطيبة لابن الناظم ،و النويري ،و غيرهم¹ .

الانحصار لغة : مصدر انحصر ،ومنه انحصار القوات انحباسها في مكان ما ،و انحصر الشيء في كذا : تحدد ضمن حدود معينة و اقتصر على . ينظر : معجم اللغة العربية المعاصر: مادة (ح ص ر) : 506 /1 .

و عليه استعملت المصطلحين للدلالة على تراجع الاستدراكات و كذا انحباسها و انحصارها في مؤلفات ابن الجزري و الله أعلم .

1 - ألفت كتب كثيرة على أثر ابن الجزري في القراءات، منها :

إيضاح الدرّة المضية لعثمان بن عمر الناشري (ت 848)

إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، و مجمع السرور و الحبور و مطلع الشموس و البدر في القراءات الأربع عشرة لمحمد بن خليل القباقبي (ت 849)

ألفية في القراءات العشر، و شرح الشاطبية، و الدر النثير في قراءة ابن كثير، ثلاثها لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911) وله بحوث في القراءات في عدد من مؤلفاته الأخرى كالإتقان و غيره.

البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، و المكرر فيما تواتر من القراءات السبع و تحرر، كلاهما لعمر بن قاسم النشار(ت 907) .

الجواهر المكلمة لمن رام الطرق المكلمة في القراءات العشر لمحمد بن أحمد العوفي (ت 1049).

و لم تكن هيمنة ابن الجزري على حركة التدوين مقتصرة على انحصار التأليف في ما دونه شرحا و اختصارا و استدراكا عليه، بل حتى عملا بما أثبتته، وهذا من خلال انحصار القراءة بالصحيح للعشرة في ما اختاره ابن الجزري من روايات و طرق، فكل المقروء به اليوم هو من طريقه، خاصة في المدرسة المشرقية.

كما انحصرت الاستدراكات في نتائجها فيما قدمه ابن الجزري، خاصة في الحكم على كثير من الاختيارات و الانفرادات، وكذا الحكم بالشذوذ، و رد الأقيسة الفاسدة، و ما وقع سهوا، أو أخطأ فيه الرواة و المصنفون، أو اختلطوا فيه، أو رد لضعف حال الراوي، وغيرها، فاستمر الحكم عليها بما أقره ابن الجزري قبولا أو ردا¹.

و لعل من أبرز ما ظهر على أثر هيمنة ابن الجزري و مؤلفاته على حركة التدوين و الإقراء، ظهور بعض العلوم المتعلقة بالقراءات و الناتجة عن دراسة كتاب النشر لابن الجزري و مقابله مع أصوله، أو المقابلة بين مؤلفات ابن الجزري بعضها ببعض كالنشر و الطيبة، و البحث في أوجه التعارض بينها، ما يعرف اليوم بعلم التحريرات، أو تحرير طرق النشر، وهو يعد نتاج عملية الاستدراك على ابن الجزري².

و التحريرات كذلك هي نتاج منهج ابن لجزري القائم على التدقيق و التحقيق للطرق و الروايات و المقابلة بين النصوص و التثبت في المروي، فقد استمر العمل على هذا النهج عند المتأخرين و عملوا به عند دراستهم لكتب ابن الجزري، مما نتج أن استدراك عليه المتأخرون بدورهم، وبرز في ذلك أئمة

غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد الصفاقسي (ت 1117) تحرير الطرق و الروايات في القراءات لعلي بن سليمان المنصوري (ت 1134) شيخ القراءات بالأسنانة في زمنه.

الإفادة المقنعة في قراءات الأئمة الأربعة لعبد الله بن مصطفى محمد الكوبريلي (ت 1148).

إتحاف البشر في القراءات الأربعة عشر لعبد الخالق بن الزين المزجاجي (ت 1152)

إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة للأزميري مصطفى بن عبد الرحمن (ت 1155)

زبدة العرفان في وجوه القرآن ليوسف أفندي زاده (ت 1167)

فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن، لمصطفى بن علي الميهي (ت نحو 1230).

هبة المنان في تحرير أوجه القرآن لمحمد بن محمد الطباخ (ت نحو 1250). ينظر: بحث: من جهود الأمة في القراءات القرآنية: 152 - 153.

¹ - ينظر الدراسة التطبيقية، إذ تعج بالنماذج التطبيقية، وكيف اعتبر كلام ابن الجزري الفاصل في المسألة.

² - ينظر: تعريف التحريرات و علاقتها بالاستدراكات في ص: 331 فما فوق.

محققون كالأزميري و المتولي ، كما برزت مؤلفات في الاستدراك على ابن الجزري ، ومنها : أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات لأحمد بن عمر الأسقاطي (ت 1159هـ)¹، ورسالة سلطان المزاحي في إجابة عشرين مسألة طرحت عليه في القراءات²، و إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ، و تحرير النشر ، و تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد ، و بدائع البرهان في تحرير القراءات العشر ، و عمدة العرفان ، و كلها للإمام الأزميري (1155هـ)³، و كالروض النضير و فتح الكريم في تحرير القرآن العظيم ، للشيخ المتولي⁴، و غيرها .

و رغم أن بعض المؤلفات كانت في تحرير الشاطبية إلا أنها لا تخلوا من الاعتماد على ما ذكره ابن الجزري في كتبه و الرجوع إلى ما حرره ابن الجزري نفسه على الشاطبية، مما زاده الإمام الشاطبي في الحرز، أو وهم فيه ، أو خرج فيه عن طريقه التيسير ، ومنها كتاب حل المشكلات و توضيح التحريرات في القراءات للشيخ عبد الرحمن الخليجي ، و قد حرر فيه الشاطبية و الدرّة⁵ ، و نظم في تحريرات الشاطبية لحسن بن خلف الحسيني (1342هـ) ، و شرحه مختصر بلوغ الأمانة للشيخ علي الضباع (1376هـ) ، و غيرها . و عليه فإن التحريرات هي نتاج عملية الاستدراكات على أئمة القراءات و مصنفها خاصة فيما تعلق بعزو الطرق و تخليصها من التركيب ، و لا يزال الدارسون في إلى وقتنا هذا يختلفون في كثير من مسائل التحريرات ، بل و

1 - حقق الكتاب أمين الشنقيطي و لا يزال لم يطبع . ينظر : ملتقى أهل التفسير ، الرابط : <https://vb.tafsir.net/tafsir10474/#.WQXP2EU1-t8>

2 - حقق الكتاب من طرف الدكتور : أحمد بن عبد الله عطية الزهراني ، كبحث تكميلي للماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، 2012 م .

3 - ينظر : هدية العارفين : 445/2 ، و الأعلام : 236/7 .

4 - كتاب الروض النضير حقه الدكتور : خالد أبو الجود، وله دراسة عن الإمام المتولي و جهوده في علم القراءات ذكر فيه بابا كاملا لمؤلفاته المحققة و المخطوطة . ينظر : 328 / 175

5 - يقول في مقدمة كتابه : " فيقول العبد الفقير إلى لطف ربه الخفي محمد بن عبد الرحمن الخليجي المقرئ الحنفي : لما كان العويص من مسائل فن القراءات غير مجموع أكثره في بعض الكتب إلا نظما ، على أنه غير متداول بين القارئ لقلته وجوده ، أردت أن أضع كتابا يجمع متفرقه و يبين مغلقه و يحقق طرقه و يوفي شرحه حقه ، فوفقتني الله لجمع هذا الكتاب من أمهات الكتب بعد التحقيق التام فجاء بحمد الله و أفيا بالمرام ، لم يترك عويصة إلا بينها ، و لا مشكلة إلا حلها ، و لا مجملا إلا فصله ، و لا خفيا إلا بين ما احتمله ، مقتصر على ماتعلق بالشاطبية و الدرّة بعبارة واضحة مختصرة ليسهل تناوله ، و يكثر إن شاء الله تعالى تداوله " . ينظر : حل المشكلات : ص: 2 .

يختلفون في العمل بها قبولاً ورداً¹، وقد ترتب على ذلك آراء كثيرة في المسائل المحررة، وانقسموا على إثرها إلى فرق ومدارس، وسيأتي الحديث عن التحريرات كسبب من أسباب الاستدراك عند علماء القراءات مع زيادة تفصيل للمسألة في الفصل التالي بإذن الله تعالى.

3- الاستدراكات في المدرسة المغربية: لم يكن الحال نفسه بالنسبة

للقراءات عند المغاربة خاصة في الفترة ما قبل المائة العاشرة، إذ استقلت المدرسة المغربية عن المدرسة المشرقية في علم القراءات، أداءً و تدويناً، و انحصرا في القراءات السبع، و قراءة نافع من طرقها العشر، و لم يصل علم ابن الجزري إلى بلاد المغرب حتى زمن الإمام أبي العلاء المنجرة، ليتحرر التأليف بعدها في العشر و المقاربة بين المدرستين المشرقية و المغربية، و يظهر تأثير ابن الجزري و استدراكاته بشكل واضح في مؤلفات المغاربة، فكثير الاعتماد على ما ذكره ابن الجزري في مصنفات المغاربة، و حوت كتبهم الكثير من الردود على ابن الجزري و كذا الاعتضاد بقوله في كثير من المسائل، خاصة لدى الصفاقسي في غيث النفع، و ابن القاضي في الفجر الساطع و الضياء اللامع²، و غيرها .

و عليه فيمكن التمييز بين مرحلتين متغايرتين في نشأة الاستدراكات و اتجاهات المستدركين في المدرسة المغربية، و هما :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل وصول كتب ابن الجزري : و هي مرحلة تميزت بانحصار علم القراءات في المدرسة المغربية قراءة و تدويناً في القراءات السبع و قراءة نافع من طرقها العشر، و عليه فقد غلبت المؤلفات في شرح الشاطبية و الدرر اللوامع لابن بري، و غلب عليها كذلك نهج أئمتها و علماءها في غرلة هذه الطرق، و الاستدراك على أئمتهم في اختياراتهم و تبيان مواضع المخالفة و الوهم الواقعة منهم و كذا تحرير الطرق عندهم بحسب المعتمد عندهم من علماء القراءات و شراح الشاطبية .

و كما برز عندهم مدونون في القراءات يمثلون اختياراتهم القراءاتية، و نهجهم في التحرير كالعلامة ابن بري، الذي كان تأثيره في المدرسة المغربية كبيراً،

1 - ينظر العمل بالتحريرات: ص: 349- 351 من البحث .

2 - يقول الدكتور سعيد أعراب عنه : له وقفات مع الداني و الشاطبي و ابن بري و سواهم، يخطئ هذا و يصوب ذلك، و ربما قال لهم : أخطأتم جميعاً، و الحجة هذه، و سبحان من لا يضل و ينسى " . القراءات و القراء : 95 .

من خلال نظمه الدرر اللوامع و اعتماد قراءة نافع بها ، و كذا اختياره للطرق و الروايات عن نافع ، و هيمنة هذا النظم على التدوين من خلال كثرة الشروح على الدرر اللوامع .

أما عن التأليف في الاستدراكات فقد عرفت المدرسة المغربية مصنفات كثيرة في الاستدراك على المتقدمين ، سواء في المرحلة ما قبل وصول مؤلفات ابن الجزري أو بعدها ، إذ لا تخلو كتب المتقدمين عندهم من التنبيه على الضعيف و تحري الطرق و التمييز بين الصحيح و الشاذ ، واشتهر في ذلك أعلام كثر ، ولعل من أكثر من اعتمدت المدرسة المغربية كتبه و منهجه في التدوين و أسلوبه في التحرير و التدقيق للطرق و الروايات ، و الاستدراك ، هو العلامة الجعبري ، إذ كان تأثيره على المدرسة المغربية كبيرا ، خاصة على مستوى التدوين ، فألفت كتب كثيرة في شرحه و التعقيب و الاستدراك عليه ، و كان تأثر المدرسة المغربية بنهجه في التحرير واضحا من خلال اعتماد نهجه في تحرير الطرق وهو ما يعرف بالضرب الحسابي ، و اعتماد منهجه في تضعيف كثير من الأقيسية و الحكم على كثير من الأوجه و الاختيارات بالشذوذ ، و رد الكثير منها .¹

و يعد الإمام ابن غازي من أكثر علماء المغرب تأثرا بنهج الإمام الجعبري في التدقيق ، و يبرز ذلك جليا في كتابه " إنشاد الشريد من ضوال القصيد " ² ، إذ يكثر اعتماده على ما ذكره الجعبري في الكنز ، و كذا معارضته في كثير من الردود ، و العمل بما أثبتته الإمام الجعبري ، و رد ما ضعفه من الطرق و الأوجه .

1 - ألفت كتب على شرح الجعبري للشاطبية ، منها الحواشي و الشروح و الطرر ، كما لا تخلو كتب المغابة من الاعتماد على الإمام الجعبري ، و منهم من عد من المكثرين في ذلك ، كابن غازي في إنشاد الشريد ، و ابن القاضي في الفجر الساطع ، إذ لا تخلوا صفحة من كتبهم إلا و فيها نقل من كلام الجعبري ، اعتضادا به أو استدراكا عليه ، و كذا الحال عند غيرهم مما يدل على أهمية كتاب الكنز في المدرسة المغربية و تأثيره الكبير في التدوين ، خاصة في المرحلة ما قبل وصول علم ابن الجزري ، و من بين المؤلفات التي ألفت في شرح الكنز و الاستدراك عليه : "أمال على شرح الشاطبية للجعبري" : لمحمد بن محمد الكومي التونسي الملقب بمغوش (ت 947هـ) ، و " حاشية على الكنز أو حفظ الأمانى و نشر المعاني " لأبي القاسم بن علي الشاوي العلاوي المكناسي المعروف بابن دري (ت 1150هـ) ، و " فتح الباري على بعض مشكلات أبي إسحاق الجعبري " لأبي زيد المنجرة (ت 1179 هـ) ، و غيرها . ينظر : قراءة نافع : 198 / 2 - 202 . و ينظر : الجعبري و منهجه في الكنز : 423 - 425 ،

2 - إنشاد الشريد من ضوال القصيد : لابن غازي المكناسي (ت 919 هـ) ، وهو شرح على الشاطبية ولا يخلو من كثير من الاستدراكات على الإمام الشاطبي ، و رد اسمه في شجرة النور : - تقريرات على الشاطبية . ينظر : شجرة النور الزكية : 276

و لم ينحصر التدوين في الاستدراكات عند المغاربة على شكل مسائل ماثورة في كتب الشروح ، كما هو الحال في المدرسة المشرقية ، بل كان التأليف المفرد في الاستدراك مزدهرا ، و ألفت كتب عديدة في الاستدراك على المتقدمين ، ومنها الاستدراك على الإمام الداني ، وخاصة كتابه التعريف ، والإمام الشاطبي في الحرز ، و ابن بري و نظمه الدرر اللوامع ، و حتى في الاستدراك على من جاء بعدهم كشراح الشاطبية و المؤلفين في طرق نافع العشرة كابن غازي و غيرهم .

و قد اصطلح المغاربة على كتب الاستدراك مصطلحات خاصة بهم ، من ذلك لفظ الحواشي¹ ، و التقييدات² ، و التكميلات³ ، و الإصلاحات⁴ ، و الطرر¹ ، و كلها في معنى الاستدراك ، بمعنييه العام والخاص ، كالم تخلوا مصنفاتهم الأخرى من كثير من المسائل المستدركة على بعضهم ، و كان بعضها يجمع بين الشرح و الاستدراك .

1 - كتب الحواشي : وتعج المكتبة المغربية بهذا الصنف من المؤلفات ، وهي عبارة عن استدراكات على أصحابها تكون في الهوامش ، و تتركز على ذكر المسائل المختلف فيها ، و توجيه الخلاف و شرح ما أشكل فهمه لكن في مساحة ضيقة وهي الهامش ، و هم بذلك يجمعون بين النص الأصلي للمؤلف و الاستدراكات عليه ، و من بين المصنفات :
حاشية على كنز المعاني أو " فتح الباري على بعض مشكلات أبي إسحاق الجعبري " لأبي زيد عبد الرحمن المنجرة (1179 هـ) : وهو عبارة عن مؤلف جامع لثلاث مؤلفات كلها حواش للكنز ، استدرك بها على الإمام الجعبري ، و جاء في مقدمته قول مؤلفه : " ثم إن الله لما أهلني للإقراء بكرمه ، و أولاني من جزيل نعمه ، انتهزت علاج بعض مقله ، و تمهيد بعض مغمزه ..¹ " . ينظر : قراءة نافع : 201 / 2 .

حاشية على شرح ابن القاصح ، أو النور اللائح على شرح ابن القاصح : لمحمد بن عبد المجيد أقصي الفاسي (1364 هـ) ، ينظر : قراءة نافع : 205 / 2 .
حاشية على كنز المعاني لأبي العلاء إدريس الودغيري : متوفى سنة 1257 هـ ينظر : سلوة الأنفاس : 343-344 .

2 - من بينها : التقييد لما شرد من نصوص الدررة و القصيد لأبي زيد عبد الرحمن الفاسي صاحب كتاب اللعة . ينظر : سلوة الأنفاس : 314-316 ، نقلا عن : قرباءة نافع : 218 / 2 .

3 - منها التكملة المفيدة لحافظ القصيدة : لأبي الحسن علي بن عمر القيجاطي (ت 730 هـ) ، و تكميل المنافع في الطرق العشر المروية عن نافع : لعبد السلام المدغري الفيلاي . قراءة نافع : 251 - 255 .

و تفصيل عقد الدرر لأبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي (ت 919 هـ) : وهي أرجوزة فصل فيها ابن غازي ما أجمله ابن بري من مسائل الوفاق و الخلاف المروية عن نافع . ينظر : قراءة نافع : 249-251 .

4 - إصلاحات أبي عبد الله بن جابر المكناسي على الدرر اللوامع : توفي سنة 827 هـ ، و استدراكات الشيخ عبد العزيز الرسمى على الدرر اللوامع : توفي سنة 1065 هـ . ينظر : قراءة نافع : 233 / 3 و تاريخ القراءات بين المشرق و المغرب : 489 .

المرحلة الثانية : مرحلة وصول كتب ابن الجزري : والمقاربة بين المدرستين المشرقية والمغربية ، وتبدأ مع العلامة أبي العلاء المنجرة²، إذ ينسب له أنه أول من أدخل علم ابن الجزري لبلاد المغرب ، وقد انتقلت معه المدرسة المغربية إلى مرحلة جديدة حاول من خلالها علماء القراءات بها إلى المقاربة بين نهج ابن الجزري في الاستدراك على من تقدمه ، وتمييز الضعيف من الصحيح من الأوجه والطرق ، مع المعمول به عندهم مما أقره علماء القراءات بالمدرسة المغربية قبل هذه المرحلة³.

و عليه فقد شهد التدوين بعد ذلك منحى آخر في التصنيف ، وعرفت كتب المغاربة الاعتماد الكبير على ما أقره ابن الجزري في مؤلفاته ، والشهود له بالبراعة و التميز في هذا العلم ، فكثرت عنه النقول ، و الرجوع إلى نهجه و اختياراته و العمل بترجيحاته في كثير من المسائل ، كما ظهرت أيضا معارضات لابن الجزري في بعض المسائل ، خاصة المسائل المتعلقة بتحرير الطرق والأوجه ، و تفاوت المصنفون في ذلك بين المكثر والمقل ، والمنحاز إلى نهج ابن الجزري في كثير من المسائل كالعلامة الصفاقسي في غيث النفع ، و الوفي للنهج المغربي والمعمول به في المدرسة المغربية كالعلامة ابن القاضي و أبي العلاء المنجرة ، والفاسي ، وغيرهم .

ومن أهم المؤلفات التي عنت بالاستدراك على المصنفين في المدرسة المغربية :

- **غيث النفع في القراءات السبع (ت 1118 هـ) :** لعلي النوري بن محمد

الصفاقسي ، و يعد من أكثر علماء المغرب تأثرا بالعلامة ابن الجزري ونهجه في تحرير الطرق وتمييز الضعيف من الصحيح ، حاول من خلال كتابه المقاربة بين المدرستين المغربية والمشرقية في القراءات ، وإن كان كثيرا ما ينحاز للعلامة ابن الجزري ويقدم رأيه في كثير من المسائل ، وبلغ من تأثره به أن نفي الاستدراك عليه فقال : " إذا قلت المحقق فأعني به الإمام العلامة محقق هذا العلم بلا نزاع بين العلماء أبا الخير محمد بن

¹ - الطرر : هي مجموعة من التعاليق تكتب على الهامش ، ثم تجمع في كتاب ، ومنها : **الطرر على الدرر** " لأحمد الزناتي الشهير بالحصار ، و " **الطرر المستحسنة** " لمحمد بن مبارك السجلماسي (ت 1092 هـ) ، وعنيت بتحليل بعض مشكلات إنشاد الشريد لابن غازي. ينظر الجعبري ومنهجه في الكنز : 429 .

² - هو : **أبو العلاء إدريس بن محمد بن أحمد الحسني الإدريسي المعروف بالمنجرة** : شيخ المقرئين بفاس و بالمغرب كلها ، حج و اعتمر وجاهد ، له تأليف شتى و تقايد في علم القراءات نظما و نثرا ، و لد سنة 1076 هـ ، و توفي سنة 1137 هـ. ينظر : سلوة الأنفاس : 364-365 .

³ - ينظر : سلوة الأنفاس : 364-365 ، و قراءة نافع : 376-377 .

الجزري الحافظ - رحمه الله - وربما أعتمد في العزو إليه ، لأنني تتبعته في كثير من المواضع فوجدته في غاية من الصدق و الضبط و الإتقان ، فما لم يوجد في الأصول التي نقلنا منها ولا في كلامه فالدرك عليّ ، وما هو في كلامه دون أصوله فالدرك عليه لا علي ، ولا أظن ذلك يوجد أبداً¹ ."

- **إتقان الصنعة في التجويد للسبعة** : لابن شعيب (ت 1014هـ) : و كثيرا ما يستدرك على الإمام الشاطبي إطلاقاته ، و انتقد الإمام الشاطبي في حرزه و ابن غازي في إنشاده ، و الجعبري في أبحاثه و استظهاراته ، و أصلح عدة أبيات من الشاطبية جاءت غامضة متكلفة ، أو لم تستوف شروط القاعدة² .

- **بيان الخلاف والتشهير و ما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير** : لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (1080هـ) ، وقد تتبع فيه ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته على أصلها الذي نظمه وهو التيسير لأبي عمرو الداني ، وذيها بأرجوزة " ما زاد في الحرز من التيسير " .

و الكتاب يعد من أهم كتب الاستدراك على الإمام الداني و الشاطبي ، و جمع صاحبه بين المدرستين المشرقية و المغربية فجمع الأقوال و عرض مسائل الخلاف و رجح بين الأوجه و نبه على الأخطاء الواقعة ، و سرد ما جرى به العمل في بلاد المغرب³ .

- **إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذاة حرز الأمانى ووجه التهاني وبما يفك أسر العاني من فرائد النشر و كنز المعاني** : لمحمد بن عبد السلام الفاسي (ت 1214هـ) : وهو كتاب ضخم ذلل فيه الفاسي صعوبات الشاطبية ، وحرر مسائلها مستعينا بكنز المعاني و النشر لابن الجزري⁴ .

المطلب الثاني : عناية علماء القراءات بالاستدراك :

1 - غيث النفع : 28 .

2 - ينظر : القراءات و القراء بالمغرب : سعيد أعراب : 90 ، و الجعبري و منهجه في الكنز : 419 ، و حقق الكتاب من قبل : حجازي حسن حجازي ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، 2005 م .

3 - حقق الكتاب من طرف الدكتور : محمد بوطربوش ، و طبع مؤخرا في المغرب ، و ينظر : قراءة نافع : 215 / 2 .

4 - الكتاب لا يزال مخطوط و منه نسخ كثيرة ، منها بالخرزانة العامة بالرباط رقم 3443 ، و بالحسنية : رقم : 8043 ، 8019 ، 11203 ، نقلا عن الجعبري و منهجه : 433 .

وردت نصوص كثيرة عن المتقدمين تدعو للاستدراك ، و تنقية المصنفات و النقول من الضعيف و تمييز الصحيح من السقيم في كل العلوم فضلا عن علم القراءات ، إذ الاستدراك من بين المقاصد الهامة للتأليف ، يقول ابن خلدون في مقاصد التأليف : " و ثالثها : أن يعتبر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله ، و بعد في الإفادة صيته ، و يستوثق من ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه ، و يحرص على إيصال ذلك لمن بعده ، إذ قد تعذر محوه و نزعه بانتشار التأليف في الآفاق و الأعصار و شهرة المؤلف و وثوق الناس بمعارفه ، فيودع ذلك الكتاب ليقف الناظر على بيان ذلك¹ "

ويمكن تقسيم هذه النصوص الداعية للاستدراك عند علماء القراءات إلى نوعين من النصوص: **أولا : نصوص في الإقرار بوقوع الوهم و الخطأ عند أئمة القراءات والمصنفين :** أي إقرار المصنفين و علماء القراءات بوقوع الخطأ و الوهم في بعض الاختيارات ، و الإقرار بأن المصنفات لا تخلو من الضعيف والشاذ ، و فيها تلميح ودعوة للعمل على غرابة هذه المصنفات من الخاطئ و الموهوم فيها ، ومنها :

قول ابن مجاهد : " وأما الآثار التي رويت في الحروف ، فكالآثار التي رويت في الأحكام ، منها المجتمع عليه السائر المعروف ، ومنها المتروك المكروه عند الناس المعيب من أخذ به ، وإن كان قد روي وحفظ ، ومنها ما توهم فيه من رواه ، فضيع روايته ونسي سماعه لطول عهده ، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه وردوه على من حملة ، وربما سقطت روايته لذلك بإصراره على لزومه وتركه الانصراف عنه ، ولعل كثيرا ممن ترك حديثه واتهم في روايته كانت هذه علتة ، وإنما ينتقد ذلك أهل العلم بالأخبار ، والحرام والحلال والأحكام ، وليس انتقاد ذلك إلى من لا يعرف الحديث ولا يبصر الرواية والاختلاف ، كذلك ما روي من الآثار في حروف القراءان ، منها المعرب السائر الواضح ، ومنها المعرب الواضح غير السائر ، ومنها اللغة الشاذة القليلة ، ومنها الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قرئ به ، ومنها ما توهم فيه فغلط به ، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير ، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير ، وبكل قد جاءت الآثار² "

1 - المقدمة : ابن خلدون : 2 / 342 .

2 - السبعة : 49 .

ومنها كذلك قول الفراء عن بعض اختيارات القراء: "لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم¹."

ومنه كذلك قول أبي عبيد فيهم: "نراهم غلطوا²".

وقول الداني في مقدمة الجامع: "وإذا اتفق الأئمة كلهم على شيء أضربت عن اتفاقهم، إلا في أماكن من الأصول ومواضع من الحروف، فإنني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها، أهملها المصنفون، وألداثر أئبه عليه أغفله المتقدمون، وألغامض خفي أكشف عن خاص سره وأعرف بموضع غموضه أو لوهم و غلط في ذلك، فأرفع الإشكال في معرفة حقيقته وأفصح عن صحة³".

ومنه كذلك قول ابن الجزري في مقدمة باب وقف حمزة على الهمزة، فذكر وقوع الوهم فيه عند كثير من القراء و المصنفين لصعوبته، فاحتاج لزيادة تحقيق و تمييز، فقال: "وهو باب مشكل يحتاج إل معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، و أحكام رسم المصاحف العثمانية و تمييز الرواية، و إتقان الدراية، قال أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً و نثراً في تمهيد قواعده، و فهم مقاصده، ...قلت- أي ابن الجزري-: و أفردته غير واحد من المتأخرين بالتصنيف، و وقع لكثير منهم فيه أو هام ستقف عليها⁴".

ومنه ما ذكره من أن أكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، ومنه يحصل الوهم، فقال: "فدل كلام أهل العلم على أن القراء متفاوتون من حيث الإتقان و الشهرة، و صفاتهم مختلفة رواية و دراية في ذلك، و أكثرهم لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم يحصل الوهم و الغلط⁵".

ومنه قول الصفاقسي: "و قد ابتلي كثير من الناس بالتصدر للإقراء قبل إتقان العلوم المحتاج إليها دراية و رواية، و تمييز الصحيح من السقيم، و المتواتر من الشاذ، و ما لا تحل القراءة به، بل و ما تحل، بعضهم يعتقد أن جميع ما يجده في كتب القراءات صحيح يقرأ به، و ليس كذلك، بل فيها ما لا تحل القراءة به، و صدر منهم رحمهم الله على وجه السهو، أو الغلط، أو القصور، و عدم الضبط، و يعرف فساد ذلك الأئمة المحققون و الحفاظ الضابطون، تحقيقاً لوعده الصادق+ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر 9]، و قد وقع

1 - البحر المحيط: أبو حيان: 420 / 1 .

2 - البحر المحيط: 420 / 1 .

3 - جامع البيان: 8-7 / 1 .

4 - النشر: 332 / 1 .

5 - غاية النهاية: 400-397 / 2 .

بعض ذلك في الكتب التي انكب أهل العصر عليها كشرح الشاطبية، و"إنشاد الشريد" للعلامة أبي عبد الله بن غازي، و"المكرر" و"البدور الزاهرة" كلاهما للشيخ أبي حفص عمر بن قاسم الأنصاري¹.

ومنه قول الأزميري في ما وقع لابن الجزري في النشر من الأخطاء، كعدم عزو بعض القراءات المختلف فيها بين أصحاب الطرق إلى مأخذها من الكتب الأصلية، و ذكر أشياء في النشر و نسبتها إلى بعض الكتب بخلاف ما فيها، فقال عنه: "ولعل ذلك سهو منه أو من بعض النساخ، و سبحان من لا يسهو"².

ثانياً: نصوص صريحة في الاستدراك: وفيها تصريح بضرورة تنقية الكتب من الضعيف و رد الأخطاء و الأوهام الواقعة في المصنفات و بعض المرويات، و أن هذا من الخطأ البشري الذي لا يسلم منه أي عمل، فسبحان الذي لا يضل و لا ينسى، و من هذه النصوص:

قول الشاطبي في الحرز:

وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا³.

وهي دعوة من الإمام الشاطبي للاستدراك عليه، مع حسن الظن به و التلطف فيه، يقول ابن القاصح: "أي و إن وقع في نسيجه (خرق) كنى بالخرق عن الخطأ، رشح استعارة النسج و الهلهل بالخرق للعيب، قوله: (فادركه)، أي فتدرك ذلك الخرق بفضل من الحلم، أي من الرفق، ... و أذن في هذا البيت لمن وجد خطأ في نظمه و جاد مقوله أن يصلح ذلك الخطأ و هذا تواضع منه⁴"

ومنه قول الصفاقسي بوجوب تبيان الأخطاء و استدراكها بعد أن بين وقوع الوهم في كتب القراءات: "وقد أخذ الله العهد على العلماء أن لا يكتموا ما علمهم، و يبينوه غاية جهدهم فقال عز وجل: + وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا آلَ كِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ [آل عمران 187]، وقال ن: «من كتم علماً عن أهله أجم بلجام من نار»⁵»⁶.

1 - غيث النفع: 8.

2 - تحرير النشر: ق 167 (خ)، نقلا عن: الإمام المتولي و جهوده في علم القراءات: 346.

3 - متن الشاطبية: 7.

4 - سراج القاري: 23.

5 - وردت صيغ كثيرة لهذا الحديث، و أقرب الصيغ لما ذكره الصفاقسي، لفظ عبد الله بن عمر «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِجَامًا مِنَ النَّارِ» ينظر: صحيح الترغيب: محمد ناصر الدين الألباني: 1/160.

6 - غيث النفع: 8.

و قال : " إذا قلت المحقق فأعني به الإمام العلامة محقق هذا العلم بلا نزاع بين العلماء أبا الخير محمد بن الجزري الحافظ - رحمه الله - و ربما أعتد في العزو إليه ، لأنني تتبعته في كثير من المواضع فوجدته في غاية من الصدق و الضبط و الإتقان ، فما لم يوجد في الأصول التي نقلنا منها و لا في كلامه فالدرك عليّ ، و ما هو في كلامه دون أصوله فالدرك عليه لا علي ، و لا أظن ذلك يوجد أبداً¹ . "

ومنه كذلك دعوة المتولي للاستدراك عليه و التلطف به ، فجاء في شرحه للبيت : **فَدُونُكَ تَدْيِيلاً يَحُلُّ رُمُوزَهَا وَ يُبَيِّنُ عَمَّا أَضْمَرَتْهُ مُفَصَّلًا² .**

قوله : " و المعنى أنه يوضح مشكلاتها و يقيد مطلقاتها حسب الإمكان ، و إلا فقد يعثر الجواد ، و يخطيء ذو الاجتهاد ، و العاقل من لم يأمن الزلل على نفسه ، فمن آنس في كتابي هذا من أهل الدراية ما ينبغي إصلاحه فليبادر إليه ، و لا يلم صاحبه ، وليدفع بالتي هي أحسن ، وليستر ، فإن الله ستير يحب من عباده الستيرين ، و من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت³ " .

ومنه قول الشيخ عبد الرزاق بن علي في استدراك العلماء على بعضهم ما اختلفوا فيه ، فقال عنه : " هذا شأن المجتهدين في أي بحث علمي ، و لا ينبغي أن نسميه اختلافاً ، إنما هي استدراكات بعضهم على بعض للوصول إلى الصواب ، و لا عيب في هذا ، فقد استدرك الحاكم على البخاري و مسلم ، و استدرك الذهبي على الحاكم و هكذا فجزى الله الجميع خيراً ، و لا ننكر عليهم جهدهم⁴ " .

المطلب الثالث : ألفاظ الاستدراكات و آداب المستدرك على المستدرك عليه .
الفرع الأول : ألفاظ الاستدراكات و صيغها :

إن تحديد معنى الاستدراك لهذه الدراسة في معناه الخاص و هو الوهم و الخطأ ، يجعل صيغ الاستدراك محصورة فيما يفيد هذا المعنى أو يقاربه ، و عليه فكل لفظ جاء بمعنى الوهم و الخطأ هو من الألفاظ التي تقيد الاستدراك ، و قد اختلفت و تعددت الألفاظ و الصيغ المستعملة عند المصنفين و أهل الأداء من القراء للدلالة على خطأ القارئ أو المصنف في اختياره ، و سأذكر مجموعة من هذه الألفاظ على سبيل المثال لا الحصر ، ومنها :

1 - غيث النفع : 28 .

2 - الروض النضير : 93 .

3 - الروض النضير : 93 .

4 - تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة : 36 .

وهم :و منه توهيم الداني رواية النقاش عن الأخفش القراءة بالنون في +وَلَنَجِّزِينَ الَّذِينَ [النحل 96] فقال : " وابن كثير و عاصم +وَلَنَجِّزِينَ الَّذِينَ [النحل 96] بالنون ،و كذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ،وهو عندي وهم ،لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء ¹ " .
ومنه كذلك ما استدركه ابن الجزري على أبي الطيب بن غلبون² روايته وجه الفصل³ في +ءَأَسَّجُدُ [الإسراء 61] لورش فوهمه لذلك فقال : "و كذلك انفراد به أبو الطيب بن غلبون و الخزاعي عن الأزرق عن ورش ،قال ابن الباذش : ليس بمعروف ،قلت - أي ابن الجزري - و أحسبه وهما و الله أعلم⁴ "

و قد استدرك على ابن غلبون هذا الوهم كذلك الإمام مكي ،و أشار إليه في التبصرة فقال : "و قد ذكر الشيخ أبي الطيب في بعض كتبه عن ورش أنه يدخل بين الهمزتين ألفا في المفتوحتين خاصة مثل قالون ،وما علمت أحدا ذكر هذا عن ورش غيره⁵ " .

أخطأ : و كثيرا ما يستعمله المحققون في علم القراءات و المستدركون على المصنفين و أهل الأداء ،من ذلك مثلا قول ابن الجزري في العراقي وقد نسب له القول بمساواة المد من كلمة مع المد من كلمتين فقال فيه : "و العراقي هذا هو منصور بن أحمد المقرئ بخراسان كان ،و قد أخطأ في ذلك ،وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم : الإمام أبو بكر بن مهران ،و أبو الفرج الشنبوذي ،و إبراهيم بن أحمد المروزي ،لم يرو عنهم من ذلك شيء من طريق من الطرق⁶ "

1 - ينظر : جامع البيان : 245/2 ، و التيسير : 138 . و سيأتي ذكر المسألة في ص : 218-219 .

2 - جاء النص في كتابه الإرشاد ، وقال فيه : " قرأ ابن كثير و نافع و أبو عمرو بن هشام بن عمار عن ابن عامر بهمزة واحدة ومدة حيث وقع هذا الباب ،إلا أن ابن كثير يمد مدا دون مدهم قليلا " ،فكان مفهوم كلامه يقتضي أن ورشا من الياقين ممن يفصلون بين الهمزتين بمدة . ينظر : الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة رضي الله عنهم: أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون : مخطوط، ورقة 32 ، إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية : رقم : 541 . ينظر : مركز ودود للمخطوطات : <http://wadod.com/bookshelf/book/401> .

و ذكرت هذه المسألة في : تنبيهات ابن الجزري : 571-572 .

3 - أي زيادة ألف الفصل بين الهمزتين .

4 - النشر: 1 / 283 .

5 - التبصرة : 277 .

6 - منجد المقرئين : 95 . و سينكرر ذكر هذا اللفظ في عديد من النماذج المدروسة .

غلط : و من الأمثلة على ذلك قول الداني فيمن روى الإدغام الناقص في لفظ+ألمَ نَحَّ لُقُكُمَ _ ، فقال : "كذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف و قلبها كفا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله+ألمَ نَحَّ لُقُكُمَ _ ،... و روى أبو علي بن حبش الدينوري أداء عن أحمد بن حرب عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن قالون مظهرة القاف ، و ما حكيناه عن قالون **غلط** في الرواية و خطأ في العربية ¹ " .

فيه نظر وليس بغلط ولا قبيح : ومنه ما استدركه ابن الجزري على الإمام الداني في المثال السابق ، وقد رد ابن الجزري على الإمام الداني استدراكه وبين ثبوت النص في جواز الإدغام الناقص فقال : " فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت ، وجعله خطأ و غلطاً ففيه نظر ، فقد نص عليه غير واحد من الأئمة ، وقال : ولا شك أن من أراد بإظهاره الإظهار المحض فإن ذلك غير جائز إجماعاً و أما الصفة **فليس بغلط ولا قبيح** فقد صح عندنا نصاً و أداءً ² " .

سهو و سبق قلم : و يكثر استعماله من قبل المستدركين ، و لعله من أكثر الألفاظ التي يعطلون بها وقوع الخطأ من المستدرك عليهم ، فيحسنون الظن بهم و يلتمسون لهم العذر بها ، من ذلك مثلاً استدراك ابن الجزري على أبي شامة ما وقع له من السهو فذكر الإظهار في + طسَ تِلَّ كَ _ [النمل 1] ، فقال : " و ما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في + طسَ تِلَّ كَ _ [النمل 1] للجميع فهو **سبق قلم** ، فاعلم ³ " .

تخليط : من ذلك قول القيجاطي في أبي عمرو الداني لما روى في التيسير الفتح في رؤوس الآي ، فقال عنه : " ما وقع للداني في التيسير من أن ورشا يفتح نوات الياء في رؤوس الآي ، إذا كان بعدها هاء ، في سورتي الشمس والنازعات عدا + ذِكْرَ لَهَا _ **فتخليط** لا يعضده نظر ولا نقل ⁴ " .

1 - جامع البيان : 1 / 333 .

2 - النشر : 2 / 12 .

3 - النشر : 2 / 16 . و ذكر الدكتور أحمد بن حمود الرويثي ، أنه بحث عن قول أبي شامة في شرحه على الشاطبية فلم يجده و كذلك فعلت فلم أعر عليه ، و قد احتمل أن يكون أبو شامة ذكر هذا القول في شرحه الكبير على الشاطبية ، وهو شرح مفقود . ينظر : تنبيهات ابن الجزري : 620 .

4 - شرح المنتوري على الدرر اللوامع : 1 / 466 .

مكروه قبيح لا عمل عليه و لا يؤخذ به : من ذلك ما استدركه الإمام الداني على الحلواني روايته البتر¹ في المنفصل فقال فيه : " و هذا مكروه قبيح لا عمل عليه ، و لا يؤخذ به ، إذ هو لحن لا يجوز بوجه و لا تحل القراءة به ، و لعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد و إسقاطها فعبروا عن ذلك بالحذف حرف المد و إسقاطه مجازاً² . "

شد و لا يصح وضعيف جدا : كقول ابن الجزري في صاحب المبهج الذي روى إظهار التاء عند الدال ، فقال : " و شد صاحب المبهج³ فحكى عن قالون من طريق الحلواني و ابن بويان عن أبي نشيط إظهار تاء التأنيث عند الدال و لا يصح ذلك ، و كذلك إظهارها عند الطاء ضعيف جدا و الله تعالى أعلم⁴ . "

أبعد و أغرب و لم يصب : من ذلك استدراك ابن الجزري على وهم وقع من ابن شريح إذ روى تسهيل الهمزة المكسورة بعد المضمومة كالواو في نحو + يَشَاءُ إِلَى [البقرة 142]⁵ ، فقال : " وقد أبعد و أغرب ابن شريح في كافيهِ حيث حكى تسهيلها كالواو ، ولم يصب من وافقه على ذلك ، لعدم صحته نقلا و

1 - البتر : حذف حرف المد ، قال الأهوازي بعد أن زاد هذه المرتبة من مراتب المد المنفصل و نسبها للحلواني : " و البتر هو حذف الألف و الواو والياء من سائرهن ، و استثنى الحلواني عن القواس الألف و مدها مدا وسطا في ثلاث كلمات لا غير : قوله تعالى : + يَأْتِيكُمْ [البقرة 33] حيث كان ، و + يَأْتِيكُمْ [مريم 28] و + يَأْتِيهَا [البقرة 21] حيث كان ، و باقي الباب بالبتر . ينظر النشر : 251 / 1 .

2 - جامع البيان : 209 / 1 .

3 - جاء النص عن سبط الخياط قوله : " و أما إظهارها عند الطاء فأظهرها أبو سليمان ، و أبو نشيط من طريق ابن شيبوذ فيما روينا عن قالون ... و أظهرها عند الدال في + أَحْبَبْتَ دَعْوَتَكُمْ [يونس 89] ، و + أَنْقَلْتِ دَعْوَا [الأعراف 189] ، و روي عن الحلواني ، و أحمد بن قالون ، و أبي نشيط من طريق ابن بويان إدغامها عند الطاء ، و إظهارها عند الدال " .

المبهج في القراءات الثمان و قراءة الأعمش و ابن محيصن ، و اختيار خلف ، و اليزيدي : أبو محمد عبد الله سبط الخياط : 168 / 1 .

4 - النشر : 17 / 1 .

5 - جاء النص عن ابن شريح في الكافي قوله : " وإن كانت مكسورة فبين الهمزة و الياء نحو + نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ [الشعراء 69] ، و + مَا نَشَأُ إِنَّكَ [هود 87] ، و بعضهم يجعلها إذا انضمت الأولى بين الهمزة و الواو ، و منهم يجعلها واوا ، و الأول أحسن " .

و قد تابعه على ذلك بعض المصنفين كالجعبري في شرحه على الشاطبية ، و أبي السعد الطبلاوي صاحب الشمعة المضية .

ينظر : الكافي في القراءات السبع : أبو عبد الله محمد بن شريح : 226 - 227 / 1 .

و : كنز المعاني في شرح حرز الأمانى : إبراهيم الجعبري : 441 - 442 / 1 .

و : الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية : أبو السعد زين الدين منصور الطبلاوي : 1 / 165 .

و ذكر المثال صاحي : تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : 578 - 579 .

إمكانه لفظاً، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشماعها الضم و كلاهما لا يجوز ولا يصح و الله تعالى أعلم¹ .

مبالغة منه: من ذلك ما استدركه ابن الجزري على الزمخشري عند رده القراءة بوجه الإبدال ياء + أئمة² _ [التوبة 12] ، فقال: "ثم إن الزمخشري خالف النحاة في ذلك و اختار تسهيلها بين بين عملاً بقول من حققها كذلك من أئمة القراءة فقال في الكشف من سورة التوبة عند ذكر + أئمة³ _ : "فإن قلت كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء، قال: و تحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، قال وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون، ومن صرح به فهو لاجن محرف⁴ ."

قال ابن الجزري: "وهذا مبالغة منه، و الصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة، أعني التحقيق و بين بين، و الياء المحضة عن العرب و صحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبله و الله أعلم⁵ ."

ليس بسديد: ومنه ما استدركه ابن الجزري على الإمام الداني حكايته وجه إبدال الهمزة لورش في + ءامنتم⁶ _ [الأعراف: 123 ، طه 71، الشعراء 49] ونحوها، فقال: "و أما ما حكاها في الإيجاز و غيره⁷، من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدلها + ءأندرتهم⁸ _ [البقرة 6] و نحوه، وليس بسديد لما بيناه في + ءألهتئا⁹ _ [الزخرف 58] فيما تقدم، إذ لا فرق بينهما، و لعل ذلك وهم من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر و ظن ذلك على وجه البدل ثم حذف إحدى الألفين، و ليس كذلك¹⁰ ."

مؤهلاً: وهو من الألفاظ التي استعملها الإمام الشاطبي في الحرز، و غيره كثير في لاميته و أحد الصيغ التي يرد بها بعض الروايات، أو يحكم بضعفها

1 - النشر: 302 / 1 .

2 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري: 251/2 .

3 - النشر: 295 / 1 ، وذكر المثال الدكتور أحمد بن حمود الرويثي: ينظر: تنبيهات ابن الجزري: 575-576 .

4 - أي في الجامع، وحكى إنكار البعض له، وجاء النص فيه: "و قال أكثر أهل الأداء من أصحاب أبي يعقوب عنه أنه يبديل الهمزة الثانية المسهلة ألفاً على أصله في سائر الاستفهام، ثم يحذفها ههنا لاجتماعها مع الألف المبدلة من همزة الأصل الساكنة، لئلا يلتقي ساكنان، و يشبع المد لبديل بذلك على أصل الكلمة، و أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر، و أنكر ذلك آخرون" ينظر: 160 / 2 .

5 - النشر: 287 / 1 . و ذكر المثال الدكتور الرويثي: ينظر: تنبيهات ابن الجزري: 573-574 .

،وسأكتفي بهذا المثال من النظم لكثرتها ،ومنه قول الشاطبي في تضعيف قراءة النون +وَلَنَجِّزِينَ الَّذِينَ_ [النحل 96] لابن ذكوان :

مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الْأَخْفَشُ يَاءَهُ ... وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوهَّلاً¹.

وقد تابع الشاطبي الإمام الداني في التيسير، وجاء فيه : "وابن كثير وعاصم +وَلَنَجِّزِينَ الَّذِينَ_ [النحل 96] بالنون ،وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ،وهو عندي وهم ،لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء² " .

قال السخاوي في شرح البيت : "و مُوهَّلاً من قولهم وهَّله فَتَوَهَّلَ ،أي وهمه فتوهم ،فهو منصوب على الحال من النقاش ،أي منسوبا إلى الوهم فيما نقل ،يريد ما قال صاحب التيسير³ " .

وقال أبو شامة : " وقول الناظم (مُوهَّلاً) هو حال من النقاش أو صفة للنون أي مغلطا ، يقال وَهَلَ في الشيء وعنه بكسر الهاء إذا غلط وسها⁴ " .

الفرع الثاني : آداب المستدرك على المستدرك عليه : لا تختلف آداب المستدرك على المستدرك عليه عن الآداب العامة لأهل العلم اتجاه بعضهم البعض حال الاختلاف، غير أن كون المستدرك باحث في ما وقع فيه المستدرك عليه من أوهام يجعله أشد حرصا في الترفق بأئمة القراءات ومن تقدمه من أهل العلم ،و التلطف بهم عند استخراج عثراتهم ، كيف لا و ما من عالم إلا وله هفوة ،يقول سعيد بن المسيب : ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن مَنْ كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله، وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فَمَنْ أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل⁵ " .

1 - الشاطبية : 64 .

2 - ينظر : جامع البيان : 245/2 ، و التيسير : 138 .

3 - فتح الوصيد : 1051/3 .

4 - إبراز المعاني : 560 . و قد استدرك ابن الجزري على الإمام الداني و من تابعه ردهم لهذا الوجه فقال : "و لا شك في صحة النون عن هشام و ابن ذكوان جميعا من طرق العراقيين قاطبة ،فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني كما رواه سائر المشارقة ،نعم نص المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام و ابن ذكوان جميعا بالياء وجها واحدا " . النشر : 229/2 .

و قد جرى العمل على القراءة بالوجهين لابن ذكوان قال الشيخ الضباع : " و قرأ ابن كثير و عاصم و ابن ذكوان بخلف عنه + وَلَنَجِّزِينَ الَّذِينَ_ [النحل 96] بنون العظمة ،و الباقر بن بياض الغبية ،وهو الوجه الثاني لابن ذكوان ، وصححهما في النشر خلافا لمن قال بتوهم من روى الأول عنه كالداني و إن تبعه الناظم " . إرشاد المرید : 234 .

وذكر المسألة الرويحي : ينظر : تنبيهات ابن الجزري : 726-724 .

5 - جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر : 48/2 .

و لأن علم القراءات علم قائم على التعدد و الاختلاف منذ زمن النبي ن ، فقد وقع بين الصحابة خلاف ورد لقراءات بعضهم البعض ، وكان في احتكامهم للنبي ن عند الاختلاف الأسوة الحسنة في التعامل مع المخالف، و كان في هديه الشريف الأدب الجم في الاستماع لطرفي النزاع و الاحتكام بينهم و إعطاء النصح لهم .

وإن الدراسة المعمقة لحديث عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم¹ في اختلاف القراءات و تعددها تجعلنا نستنبط جملة من خلال الحميدة التي يحتاجها كل محقق و محرر للقراءات من طرقها و كل باحث في أوام العلماء ، و يمكن استقراؤها و الله أعلم في الخصال التالية :

1. أن لا يجعل من القرءان الكريم سببا لاختلاف الأمة و تناحرها : إذ

الأصل الأول من تعدد القراءات هو الرحمة و التوسعة على الأمة ، فتعددت المعاني بتعدد المباني ، وهذا من الاختلاف المحمود ، و ليس من الاختلاف المذموم الذي فيه إنكار ما عند الطرف الآخر من الحق ، و هو ما كرهه النبي ن ونهى عنه ، يقول عبد الله بن مسعود ا: « سمعت رجلا قرأ آية سمعت النبي ن يقرأ بخلافها ، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ن ، فذكرت ذلك له فعرفت في وجهه الكراهة ، وقال : كلا كما محسن و لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا² » .

قال ابن تيمية في شرح الحديث : " نهى النبي ن عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق ، لأن كلا القارئين كان محسنا فيما قرأه ، وعلل ذلك بأن من كانوا قبلنا اختلفوا فهلكوا³ " .

2. أن يعلم أن خطأ العالم دليل اجتهاده و علمه : يقول ابن القيم : "ومن له

علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أنّ الرّجلَ الجليل الذي له في الإسلام قدّم صالح و آثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين⁴ " .

وهو الحال عند أئمة القراءات و علمائها، فقد اجتهدوا في جمع القراءات من أئمتها و رواتها ، ومنهم من طاف الأرض في الرحلة و طلب القراءة

1 - سبق تخريجه ينظر ص: 50 من البحث .

2 - سبق تخريجه ينظر : 50 من البحث .

3 - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية : 36 .

4 - إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية : 295/3 .

كالإمام الهذلي، ورغم ذلك كانت له أخطاء وقع فيها حتى أن الإمام الذهبي قال فيه: "و له أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا يحل القراءة بها، و لا يصح لها إسناد، إما لجهالة الناقل، أو لضعفه"¹.

و رغم أن ابن الجزري كثيراً ما يوهم الإمام الهذلي في كتابه النشر و يبين خطأه، إلا أنه اعتمد كتابه الكامل في أصول النشر، ودافع عن الهذلي ورد كلام الذهبي، وبين استمرار القراءة بما في الكامل فقال: "قلت: قد قرأ بالكامل إمام زمانه حفظاً و نقلاً أبو العلاء الهمداني على أبي العز، و لازال يقرأ به إلى آخر وقت، و آخر من رواه تلاوة فيما نعلم ابن مؤمن الواسطي، قرأته أنا على الشيخين إبراهيم بن أحمد الإسكندراني، و محمد بن النحاس بإجازة الأول و سماع الثاني لبعضه بسندهما"².

3. أن يبحث المستدرك عن الوهم و ليس عن توهيم الناقل: بأن يكون القصد من التأليف تحري القراءة و تمييز الصحيح من الضعيف، و ليس البحث في هفوات العلماء و زلاتهم، و يرحم الله ابن الوردي حيث قال:

فالناس لم يصنفوا في العلم لكي يصيروا هدفاً للذم
ما صنّفوا إلا رجاء الأجر و الدعوات و جميل الذكر
لكن فديت جسداً بلا حسد و ما يضيع الله حقاً لأحد³

4. تغليب حسن الظن برواة القراءات و نقلتها: قال أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي: "إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه فالتمس له العذر جهديك، فإن لم تجد له عذراً فقل في نفسك: لعل لأخي عذراً لا أعلمه"⁴.

5. الدفع بالتّي هي أحسن: يقول العلامة المتولي في الروض النضير لكل من يستدرك عليه: "فقد يعثر الجواد، و يخطيء ذو الاجتهاد، و العاقل من لم يأمن الزلل على نفسه، فمن أنس في كتابي هذا من أهل الدراية ما ينبغي إصلاحه فليبادر إليه، و لا يلم صاحبه، وليدفع بالتّي هي أحسن، و

1 - معرفة القراء الكبار: 1/ 433، و ينظر: غاية النهاية: 2/ 348.

2 - غاية النهاية: 2/ 348.

3 - الروض النضير: 93.

4 - حلية الأولياء و طبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد عبد الله الأصفهاني: 2/ 285.

ليستر ، فإن الله ستير يحب من عباده الستيرين ، ومن كان يؤمن بالله و
اليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت¹ .

و هذه الآداب و غيرها جمعها الإمام الشاطبي في مقدمة نظمه و دعا كل من
يستدرك عليه أن يتحلى بها، فقال:

أخي أيها المُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ ... يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا
و ظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحَ نَسِيجَهُ ... بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا
وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسْنِيِّينَ إِصَابَةً ... وَالْأُخْرَى اجْتِهَادًا رَامَ صَوْبًا فَأَمَحَلًا
وَإِنْ كَانَ خَرَقَ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ وَتُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا
وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَنَامُ وَرُوحُهُ ... لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُفِّ وَالْقَلَا².

يقول عبد الفتاح القاضي في شرح الأبيات: "و المعنى يا سامع قصيدتي حال
الإعراض عنها، و عدم الالتفات إليها، أحسن القول فيها بإظهار محاسنها، و
إخفاء مثالبها، ثم أحسن الظن بالناظم و نظمه، وسمح نظمه الشبيه بالمنسوج
... بالتجاهل عن هفواته، و الإغضاء عن زلاته و إن كان ذلك النظم كالثوب
الضعيف في ركافة أفاظه و تفاهة معانيه، و هذا تواضع من الناظم، و إلا
فنظمه آية في قوة الألفاظ و سمو المعاني³ .

" ثم يقول الناظم سلم لي نظمي و ابتعد عن لومي لأجل إحدى الحسنين ، و في
ذلك إشارة لقوله ن : « من اجتهد و أصاب فله أجران و من اجتهد و أخطأ فله
أجر⁴ » و حاله لا ينفك عن إحداهما ، فإن كان مصيبا كان له أجران ، و إن كان
مخطئا كان له أجر ، فلا ينبغي أن يوجه له لوم على كلتا الحالين حال إدراك
الصواب و حال الخطأ⁵ " .

" ثم يقول و إن وجد عيب في نظمي فتداركه بفضلته من حلمك ، و ليصلح هذا
العيب من درب لسانه ، وكان متضلعا من علوم العربية ، واسع الاطلاع في
علوم القراءات⁶ " .

وقال : " و أن الوفاق سبب الحياة الهنيئة و الراحة و الطمأنينة و الاختلاف
سبب الهلاك و الدمار ، و في المثال لولا الونام لهلك الأنام⁷ " .

1 - الروض النضير : 93 .

2 - الشاطبية : 7 .

3 - الوافي في شرح الشاطبية : 35 .

4 - أخرجه مسلم : 1342/3 ، رقم 1716 .

5 - الوافي : 35 .

6 - الوافي : 35 .

7 - الوافي : 35 .

المبحث الرابع : أنواع الاستدراكات عند علماء القراءات :
يختلف تقسيم الاستدراكات و تحديد أنواعها باختلاف المعتبر حال التقسيم ، و بالنظر في هذا المعتبر وجدت - والله أعلم - أنه على أربعة أنواع وهي :

1. باعتبار المستدرك عليه : و تنقسم الاستدراكات هنا إلى أربعة أنواع

، وهي :

✓ استدراكات على القراء .

✓ استدراكات على المصنفين و أهل الأداء .

✓ استدراكات على المستدركين .

✓ استدراكات على مجهول أو محتمل .

2. باعتبار المستدرك ، أو المسائل المستدركة : و تنقسم إلى قسمين :

✓ استدراكات في مسائل الرواية .

✓ استدراكات في مسائل الدراية .

3. باعتبار السبب المؤدي للاستدراك : و تنقسم إلى قسمين :

✓ أسباب نقلية .

✓ أسباب اختيارية ¹.

¹ - ينظر : الفصلين الرابع و الخامس .

4. باعتبار الحكم عليها: أي حكم الاستدراك من حيث العمل به أو عدمه ، و

تنقسم إلى ثلاثة أنواع ، وهي :

✓ استدراكات مقبولة .

✓ استدراكات مردودة .

✓ استدراكات مختلف فيها¹ .

و سأكتفي بدراسة التقسيمين الأولين ، أما التقسيم الثالث فاخترت اعتماده ضمن أسباب الاستدراك و الله أعلم .

و أما التقسيم الأخير فيتنفق مع المبحث الخاص بالعمل بالاستدراكات ، و سيأتي بيانه في الفصل الأخير² .

المطلب الأول: أنواع الاستدراكات باعتبار المستدرك عليه : وهي أربعة :

1. استدراكات على الأئمة القراء : و يقصد بذلك أئمة القراءة أصحاب

الاختيار ، و من دونهم من الرواة و الطرق ، كالقراء العشرة و الرواة

عنهم ، و إن كان ينذر حصول ذلك منهم ، إلا أنه قد وقع منهم الخطأ في

بعض الاختيارات المروية عنهم ، و استدرك عليهم المصنفون و أهل

الأداء من بعدهم هذه الأوهام و فصلوا الكلام فيها من حيث القبول و

عدمه ، و من الأمثلة على ذلك :

- مثال 1: اختيار الإمام نافع لقراءة + مَعِيشَ _ [الأعراف 10]

بالهمز : وهي قراءة شاذة ، و سيأتي ذكر النموذج في الدراسة

التطبيقية كمثال عن رواية الثقة للشاذ³ .

- مثال 2: اختيار حفص لقراءة الضم من + ضَعَفَ _ + ضَعَفَ ا

[الروم 54]⁴ : بينما الرواية عن شيخه عاصم بالفتح ، فحصل

لحفص الوجهان الفتح و الضم ، و الفتح رواية عن عاصم ، بينما الضم

اختيار من حفص ، و قد أجمعت كتب القراءات و مصادرهما على نسبة

قراءة الضم لحفص دون عاصم ، قال ابن مجاهد : " قرأ حفص عن

نفسه لا عن عاصم بضم الضاد⁵ " .

1 - ينظر : الفصل السادس .

2 - ينظر : الفصل السادس .

3 - ينظر : ص : 316-318 من البحث .

4 - ومثله اختيار ورش لقراءة الإسكان من محياي : ينظر ص : 257-260 من البحث .

5 - السبعة : 508 .

و هو الموضوع الوحيد الذي خالف فيه حفصا شيخه عاصما في اختياره ، و حجته في ذلك إتباع الأثر، قال ابن غلبون : "ذكر حفص أنه لم يخالف عاصما في شيء من قراءته إلا ها هنا ، و إنما خالفه فيه لما روي عن ابن عمر أنه قال : قرأت على رسول الله ن بالفتح فرد علي بالضم ¹ " . وهذا الأثر أورده ابن الجزري في النشر بسنده لعمر بن الخطاب²، وحسنه الإمام الترمذي فقال: "حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فضيل بن مرزوق³ " .

قال الداني في التيسير : " أبو بكر وحمزة + ضَعَفَ ِ فِي الثَّلَاثَةِ بفتح الضاد ، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ غير أنّه ترك ذلك واختار الضمّ اتّباعاً منه لرواية حدّثه بها الفضل بن مرزوق عن عطية العوفي عن عبد الله بن عمر أنّ النبيّ ؛ أقرأه ذلك بالضمّ ، وردّ عليه بالفتح وأباه ، و عطية يُضَعِّفُ وما رواه حفص عن عاصم عن أمّته أصحّ وبالوجهين آخذ في روايته لأتباع عاصماً على قراءته وأوافق حفصاً على اختياره⁴ " .

مما سبق يتبين أن حفصا خالف أصله عاصما ، وخرج عن اختياره ، واختار لنفسه اختيارا مخالفا لشيخه ، و عليه فإن نسبة قراءة الضم لعاصم غلط ، وإنما هي لحفص ، و قد وقع ذلك للإمام الشاطبي إذ أطلق العبارة في قوله :

..... وَضَعْفًا بِفَتْحِ الضَّمِّ فَاشِيهِ نُفْلًا

وَفِي الرُّومِ صِفَ عَنْ خُلْفِ فَصْلٍ⁵

قال الصفاقسي : "و ظاهر كلام الشاطبي حيث أطلق الخلاف لحفص ، يوهم أنه عن عاصم لأن قاعدته أنه مهما ذكر وجهين لراو ، فهما مرويان له عن إمامه⁶ " .

و قد أجمعت كتب القراءات على نسبة قراءة الضم لحفص دون عاصم ، و قراءة الفتح متواترة لا يردّها حديث فقد قرأ بها حمزة ، قال

1 - التذكرة : 2 / 495 .

2 - ينظر : النشر : 2 / 259 .

3 - سنن الترمذي : 1 / 189 ، (2936) ، و ينظر : جزء فيه قراءات النبي ن : حفص بن عمر الدوري : 137-138 .

4 - التيسير : 176 .

5 - الشاطبية : 57 .

6 - غيث النفع : 3 / 990 (ط ت الزهراني) .

الجعبري: " فإن قلت كيف خالفت من توقفت صحة قراءته عليه قلت: ما خالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه ونقل عنه غيره ما قرأه عليه لا أنه قرأ برأيه¹ ".

وقال الصفاقسي: " وأيضا لم يعتمد في صحة قراءته وإنما تأنس به لأن الحديث من طريق الأحاد وأعلى درجاته الحسن ولا تثبت القراءة إلا بالتواتر فعمدته ما قرأ به على غير شيخه وثبت عنده تواترا وما ذكرناه من أن الضم اختيار لحفص لا رواية عن عاصم² ".

و أثبت ابن الجزري صحة القراءتين عن حفص فقال: "وقد صح عنه الفتح والضم جميعا، فروى عنه عبيد وأبو الربيع الزهراني والفيل عن عمرو عنه الفتح رواية، وروى عنه ابن هبيرة والقواس وزرعان عن عمرو عنه الضم اختيارا³ ".

و عليه فالاستدراك على الإمام حفص هو في خروجه عن طريق شيخه، أما صحة القراءة فثبت أنها صحيحة مقروء بها، قال الداني: "واختياري في رواية حفص من طريق عمرو وعبيد الأخذ بالوجهين الفتح والضم، فأتابع بذلك عاصما على قراءته وأوافق به حفصا على اختياره⁴ ".

وقال ابن الجزري: " و بالوجهين قرأت و بهما أخذ⁵ ".
وقال الصفاقسي: " فإن قلت: هل يقرأ لحفص بهذا الاختيار لأنه وإن لم يروه عن عاصم فقد رواه عن غيره وتثبت قراءته به أو لا يقرأ به لأنه خالف شيخه وخرج عن طريقه وروايته. قلت: المشهور المعروف جواز القراءة بذلك⁶ ".

و ذهب بعض المعاصرين من المحررين و الباحثين في الطرق و الروايات إلى أن القراءة بوجه الضم لحفص يعد خروجا عن طريق الشاطبية و التيسير و النشر، و كان الأولى أن تعامل معاملة الزيادات،

1 - غيث النفع: 3 / 989 (ط ت الزهراني).

2 - غيث النفع: 3 / 989 (ط ت الزهراني).

3 - النشر: 2 / 259.

4 - التيسير: 176.

5 - النشر: 2 / 259.

6 - غيث النفع: 3 / 990.

فكان الأصوب عدم القراءة به ، لكنهم يقرءون به تبركا و اتباعا لمن تقدمهم¹.

- مثال 3: رواية البزي لقراءة + شَرَكَآءِي [النحل 27] بغير همز: قال الأزهرى : " روى البزي عن ابن كثير + شَرَكَآءِي _ بغير همز مثل : عصاي و هداي ، وسائر القراء قرءوا : + شَرَكَآءِي _ بالمد و فتح الياء ، و قد روى غير البزي لابن كثير المد مثل سائر القراء ، ثم قال أبو منصور : القراءة بالمد وما روى البزي من القصر فهو وهم ، لأن الشركاء ممدود ، و العصا و الهدى مقصوران و ليست سواء² " .

و ذكر الداني هذا الوجه للبزي على سبيل الحكاية³ لأنه ليس من طرق كتابه ، وعلق ابن الجزري قائلا : " و لولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره ، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعا لقول التيسير : البزي بخلاف عنه⁴ ، وهو خروج من صاحب التيسير ومن الشاطبي عن طرقهما المبني عليهما كتابهما⁵ " .

و عليه فلا يقرأ للبزي من طرق التيسير و الشاطبية و كذا الطيبة إلا بوجه المد مع الهمز ، وردَّ ابن الجزري القراءة بهذا الوجه لأنه خروج عن الطريق فقال : " وروى سائر الرواة عن البزي و عن ابن كثير إثبات الهمز فيها وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره⁶ " .

- مثال 4: رواية الحلواني عن قنبل لمرتبة البتر⁷ في المنفصل : قال الإمام الداني : " روى ابن مجاهد عن قنبل عن القواس أنه كان لا

¹ - ينظر : الموقع الرسمي للدكتور سالم الجكني : منتديات شبكة القراءات القرآنية :

<http://www.qiraatt.com/vb/showthread.php?>

و ينظر قول محمد يحيى شريف في بحث : " تحرير رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية " ، وذهب إلى عدم القراءة بوجه الضم و الاقتصار على وجه الفتح من طريق الشاطبية و الطيبة : ملتقى أهل التفسير : <https://vb.tafsir.net/tafsir36539/#.WTup00XhCt8> .

² - معاني القراءات : محمد بن أحمد الأزهرى الهروي : 78/2 .

³ - ينظر : جامع البيان : 241/2 .

⁴ - التيسير : 137 .

⁵ - النشر : 227-228 .

⁶ - النشر : 228 /2 . و ذكر المسألة الدكتور سالم الجكني في بحثه مسائل من التحريرات و استغرب رد ابن الجزري لهذه القراءة ، و أنها قد صحت لغير الداني فقال : " الخلاصة أن حذف الهمز في هذه الكلمة صحيح ، قرأ به أئمة كبار ، ودونوه في كتبهم ، و لا أرى وجهاً لإنكاره ، لرجحان أن يكون اختياراً منهم رحمهم الله " . ينظر : مسائل في التحريرات : 675 .

⁷ - ينظر تعريفه في ص: 216 من البحث .

يطول حرف المد إذا استقبله همزة، إذا كانت الهمزة في أول كلمة وحرف المد قبلها في آخر كلمة، وروى الخزاعي عن الهاشمي عن القواس و الحلواني عنه وابن شنبوذ عن قنبل عنه أنه كان يحذف حرف المد، ويسقطه من اللفظ في المنفصل، قال الحلواني: إلا أن يكون واوا فإنه يثبت¹ .

وقد بين الداني ثبوت النص عن الحلواني بهذه الرواية، واقتصره على إثبات المد في الواوي أو ما كان معه نداء، فقال: "فأما النص بذلك، فقال الحلواني عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه كان لا يمد حرفا لحرف، ويذهب بالحرف الأول ولا يثبت، مثل +بِمَا أَنْزَلَ _ [البقرة 4]، و +كَمَا ءَأَمَنَ النَّاسُ _ [البقرة 13]، و +أَلَا إِنَّهُمْ _ [البقرة 12]، و +فِي أَنْفُسِكُمْ _ [البقرة 235]، يسقط الحرف الأول أصلا ولا يثبت، ويثبت +قَالُوا إِنَّا _ [البقرة 14] يمدها، +قَالُوا أَعْنِكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ _ [يوسف 90] يمد الواو في كل القرآن، قال: فإذا كانت الهمزة من نفس الحرف مدها مثل: +مِنَ السَّمَاءِ _ [البقرة 22]، و مثل +وَنِدَاءٌ _ [البقرة 171]، و +يَا أَيُّهَا _ [البقرة 21]، و +وَيَا أَخَاتٍ _ [مريم 28] و +يَا آدَمُ _ [البقرة 35] ونحوها، يعني من النداء² .

واستدرك على الحلواني في مسألتين اثنتين وهما:

الأولى: روايته وجه البتر للمنفصل وهو غير صحيح، قال أبو عمرو: " وهذا مكروه قبيح لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به، ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد، وإسقاطه مجازا³ "

قال ابن الجزري: "و ليس البتر مما انفرد به الأهوازي فقط، فقد حكاه الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل عن ابن شنبوذ عنه⁴ " ثم نقل كلام الداني في رده .

1 - جامع البيان : 209 / 1 .

2 - جامع البيان : 209 / 1 .

3 - جامع البيان : 209/1 .

4 - النشر: 251 / 1 .

و الثانية : إلحاقه جملة من الكلمات بالمد المتصل ، بينما هي من المد المنفصل : قال فيه أبو عمرو: " و قد غلط الحلواني في إلحاقه +يَ أَيَّهَا_ [البقرة 21] ، +ويَ أَخَاتٍ_ [مريم 28] و +يَ آدَمُ_ [البقرة 35] ، مع الهمزة فيه فيكون من نفس الكلمة التي قبلها ، بل هي منفصلة منها لأن ياء التي للنداء ليست فيها همزة فيكون من نفسها ، و إنما في الكلمة التي بعدها و أظنه راعى في ذلك خط المصاحف ، إذ هو فيها مرسوم كلمة واحدة ، لأن كتابها كرهوا اجتماع الألفين فحذفوا إحداهما اختصاراً¹ " .

قال ابن الجزري : " استثناء الحلواني هذه الكلم ليس لكونها منفصلة ، و إنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث أنها اتصلت رسماً ، فمثل في جامعه المتصل بـ : (السماء ، و ماء ، و نداء ، و يا أخت ، و يا أيها ، و يا آدم)² " .

- مثال 5: رواية المسيبي +ءَا لَذَكْرِيَنَّ_ [الأنعام 143] مهموزاً من غير مد : و قد انفرد بها عن نافع ، واستدرك عليه لأجل ذلك ، قال الداني: " عن المسيبي نافع +ءَا لَذَكْرِيَنَّ_ [الأنعام 143] مهموزاً غير ممدود³ " .

و ردَّ الإمام الداني هذه الرواية لانفرادها و شذوذها فقال : "لم يرو ذلك أحدٌ غيره، وهو غلطٌ لخروجه عن مذاهب القراء، و سنن العربية⁴ " . قال الجعبري: " والتحقق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل، وهو لحن⁵ " .

2. استدراكات على المصنفين و أهل الأداء : و هي كثيرة إذ تعج بها المصنفات ، و سأذكر الكثير منها في أسباب الاستدراك ، و من الأمثلة على ذلك :

- مثال 1: الاستدراك على ابن بري : و استدرك عليه في بعض المسائل منها اقتصاره على الإسكان في ميم الجمع فقط لقالون ، فقال :
وَكُلُّهَا سَكَّ نَهَا قَالُونَ ... مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سَكُونٌ¹

1 - جامع البيان : 210-209 / 1 .

2 - النشر : 251 / 1 .

3 - جامع البيان : 244 / 1 .

4 - جامع البيان : 245-244 / 1 .

5 - كنز المعاني : 408 / 2 .

و إن كان هذا الوجه هو الأشهر فهو أحد الطرق له، إذ روي عنه ثلاثة طرق الإسكان و الضم و التخيير بينهما ، و قد اكتفى ابن بري بوجه الإسكان ، و خالف به أصله كتاب التيسير للداني² ، و قال في كتاب رواية أبي نشيط : " اعلم أن قالون كان يخير في ضم ميم الجميع ، و وصلها بواو ، و في إسكانها³ " .

قال المنتوري : " وكان حق الناظم أن يذكر التخيير عن قالون في هذه الميم ، لأن الداني قد ذكره حسبما تقدم ، و قد قال الشاطبي :

..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا⁴ .

ولكنه اقتصر على ذكر الإسكان ، لأنه المشهور المعمول به في رواية أبي نشيط عنه⁵ .

قال مكّي في التبصرة : " والاختيار عند القراء إسكانها لأبي نشيط⁶ " . و عليه فقد وقع الاستدراك على ابن بري لأجل مخالفته أصله و اقتصراره على وجه الإسكان في ميم الجمع .

3. **استدراكات على المستدركين** : وهي استدراكات على بعض الأوهام التي وقع فيها المستدركون من علماء القراءات ، فاستدرك على استدراكهم ورد تغليطهم لسبب من الأسباب ، و من الأمثلة على ذلك :

- **مثال 1: الاستدراك على ابن مجاهد في توهيمه وجه الإدغام من +**

نُجِّيَ أَلْمُؤْمِنِينَ]_ [الأنبياء 88] : قال ابن مجاهد : " و روى عبيد عن أبي عمرو ، و عبيد عن هارون عن أبي عمرو + نُجِّيَ أَلْمُؤْمِنِينَ]_ [الأنبياء 88] ، قال : مدغمة ، وهو وهم ، لا يجوز ها هنا الإدغام ، لأن النون الأولى متحركة و الثانية ساكنة ، و النونان لا تدغم في الجيم ، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم ، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة ، و من قال مدغم فهو غلط⁷ " .

1 - متن الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع : 44 ،
2 - جاء النص فيه : " وابن كثير و قالون بخلاف عنه يضمن الميم التي للجمع و يصلانها بواو مع الهمزة و غيرها " ينظر : ص : 19 .
3 - ينظر : التعريف : أبو عمرو الداني : 44 .
4 - الشاطبية : 9 .
5 - شرح المنتوري للدرر اللوامع : 135 .
6 - 108 . و ينظر النشر : 214/1 .
7 - السبعة : 430 .

و تابعه على ذلك كثير من علماء اللغة ومنهم أبو علي الفارسي فرداً قراءة حذف أحد النونين وقال: " إن عاصما في القراءة السالفة المروية عن أبي بكر ينبغي أن يكون قرأ (نُنجي) بنونين وأخفى الثانية ، فلما أخفى ظن السامع أنه يدغم ¹ " .

ووجه استدراك ابن مجاهد على أبي عبيد روايته لهذه القراءة هو عدم إمكانية توجيهها لغة ، لكنه استدرك عليه بثبوت القراءة رواية ، فقد صحت القراءة لابن عامر و شعبة عن عاصم ، ولا ترد القراءة المتواترة باللغة ، قال ابن الجزري : " واختلفوا في + نُجِي آلٍ مُؤْمِنِينَ [الأنبياء 88] فقرأ ابن عامر و أبو بكر بنون واحدة و تشديد الجيم على معنى ننجي ثم حذف إحدى النونين تخفيفا كما جاء عن ابن كثير و غيره قراءة (ونزل الملائكة تنزيلا) في الفرقان ² " .

- مثال 2 : الاستدراك على الداني تغليظه رواية ابن مجاهد قراءة

تخفيف التاء من + وَلَا تَتَّبِعَانِ [يونس 89] لابن ذكوان :

قال الداني: "وقال ابن عامر في رواية ابن ذكوان (و لا تَتَّبِعَانِ) مخففة التاء الساكنة مشددة النون ، وكذلك روى سلامة بن هارون عن الأخفش عن ابن ذكوان أداء ، و ذلك غلط من أصحاب ابن مجاهد ومن سلامة ، لأن جميع الشاميين روى ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سمعا و أداء بتخفيف النون و تشديد التاء ، وكذا نص عليه الأخفش في كتابه ، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان و هشام جميعا ³ " .

وحكى ابن الجزري انفراد ابن مجاهد بهذه الرواية فقال : "وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بتخفيف التاء الثانية ساكنة ، وفتح الباء مع تشديد النون ، و كذا روى سلامة بن هارون أداء عن الأخفش عن ابن ذكوان ⁴ " .

ثم رد استدراك الداني و تغليظه القراءة ، وأثبت صحتها من طرق أخرى غير طرق النشر ، فقال : " قلت : قد صحت عندنا هذه القراءة أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة فرواها

1 - الحجة في علل القراءات السبع : 552/3 .

2 - النشر : 243/2 .

3 - جامع البيان : 198/2 .

4 - النشر : 215 /2 .

أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش، نص عليها أبو طاهر بن سوار، وصح أيضا من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء و النون جميعا، و وردت أيضا عن أبي زرعة و ابن الجنيد عن ابن ذكوان و ذلك كله ليس من طرفنا¹ .

- **مثال 3: الاستدراك على من رد مرتبة المد في البديل لورش** : ووقع ذلك من ابن غلبون في التذكرة فقال : "فهذا يؤيد لك ما عرفتكم من ترك الإفراط في المد و الإسراف فيه،، و أن نافعاً -رحمه الله - لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد و اللين الواقعة بعد الهمزة كقوله+ءَادَمَ [البقرة 31] و غيرها² " .

ومما استدلل به ابن غلبون في رده مد البديل ما روي عن نافع أنه قال : "قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سهل جزل، لا نمضغ و لا نلوك، ننبر و لا ننتهر، نسهل و لا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات و أمضاها³ " . قال ابن غلبون واصفا من يقرأ بالمد بمنتحلي القراءة : "وما أشبه هذا، كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش، لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك و انتهار و تشديد، و ليس بأفصح اللغات و أمضاها، و قد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك، فدل هذا منه أن قراءته في هذه الحروف إنما كانت بمدهن قليلا، كسائر القراء⁴ " .

و تابعه على ذلك أبو شامة، فرد الزيادة في مد البديل و جعله الحق فقال في شرح الشاطبية : "و قولاً⁵ : عطف على قال، أي وقول ورشا بذلك، أي جعله هو المذهب له، وما سواه غلطا و وهما، قد قرر ذلك في كتاب التذكرة فأحسن و ما قال به ابن غلبون هو الحق⁶ " .

إلا أن ابن الجزري رد استدراك ابن غلبون، و استدرك عليه و بين صحة المد فيه، و ذكر ثبوت النص به عن جملة من المصنفين

1 - النشر : 2 / 215 .

2 - التذكرة : 1 / 108 .

3 - ينظر : التذكرة : 1 / 108، و ذكر الداني لأثر بسنده عن نافع و توسع فيه : ينظر : جامع البيان : 2 / 461 .

4 - التذكرة : 1 / 108 .

5 - في قول الشاطبي : وَعَادَ الْأَوْلَى وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ ... بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا . ص : 15 .

6 - إبراز المعاني : 1 / 119 .

كالهذلي¹، ومكي في التبصرة² و صاحب التجريد³، وهي رواية المصريين عن ورش، ورد كذلك انتصار أبي شامة لمذهب ابن غلبون وجعله هو الحق فقال: "والحق في ذلك أنه شاع و ذاع و تلقته الأمة بالقبول فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه و الله أعلم" 4 .

و استدرك الإمام مكي على ابن غلبون من قبل ابن الجزري، فألف رسالة انتصر فيها للمد في مد البدل، ورد على من رده⁵، و قد أحسن في ذلك و بالغ فيه كما قال ابن الجزري⁶، إذ قال فيمن رد المد: "و إذ أكثر من يعترض ممن لا فهم له و لا دراية، إنما يعترض بالاستفهام⁷ ليلبس على الطالبين القراءان، و يوردهم مورد الشك فيما قرءوا⁸" .

4. استدراكات على مجهول أو محتمل: و يقصد بذلك أن يستدرك المصنف بعض الروايات الضعيفة و الاختيارات الشاذة، و ينسبها لبعض القراء كقوله بعضهم، أو بعض الناس، أو يعزوها لمجهول، أو محتمل، و يقصد بذلك التنبيه على الغلط و التحذير من الوقوع فيه، و من الأمثلة على ذلك:

- مثال 1: التنبيه على غلط من فهم البدل في +ءَا لَذَكَّرِي نَّ] الأنعام [143]: و وقع ذلك بسبب عبارة ابن خلف الأنصاري حيث عبر عن التسهيل بالمدة، فقال: "و أما قوله في الأنعام +ءَا لَذَكَّرِي نَّ _ في الموضعين⁹، و في يونس +ءَا لَلُّنَّ _ في الموضعين¹⁰، وفيهما +قُلَّ ءَا لَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ¹¹، و في النمل +ءَا لَلَّهُ

1 - ينظر: الكامل: 422.

2 - ص: 258 .

3 - ص: 137 .

4 - النشر: 265 / 1 .

5 - سماها تمكين المد في آتى و أمن و شبيهه، و الرسالة مطبوعة و محققة .

6 - ينظر: النشر: 265 / 1 .

7 - أي اعتراضهم بالاستفهام و قولهم أن الزيادة في مد البدل من أمن و شبيهه تخرجه من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام . ينظر: تمكين المد: 24 .

8 - تمكين المد: 24 . و ذكر المسألة صاحب تنبيهات ابن الجزري: 566-565 .

9 - الآية: 143 و 144 .

10 - الآية: 51، و 91 .

11 - يونس: 59 .

خَيَّرٌ¹، فكلهم يقرأ في هذه الستة بهمزة مفتوحة بعدها مدة، إلا أن ورشا ينقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة التي قبلها، في قوله +قُلْ ءَاَلَدَّكَرِيَّانَ في الموضوعين، وقوله +قُلْ ءَاَلَلَّه فيحركها بحركتها، ويسقط الهمزة، فليلفظ بمد يسير من غير همز في هذه الثلاثة² .

قال ابن الجزري منبها على احتمال الغلط في فهم العبارة: و أما + ءَاَلَدَّكَرِيَّانَ ، وبابه فالتسهيل لكل القراء وجها واحدا، وهذا معنى قول العنوان: "بهمزة بعدها مدة"، كما هو مراده حيث قال في الملك³ في قراءة من سهل +ءَأَمِنْتُمْ : "بهمزة بعدها مدة"، وعلى ذلك شرح عبد الظاهر كلامه، وهو الحق"، و قال: "وهذا واضح، وقد قرأت به، و به آخذ، و إنما نبهت على ذلك لأن بعض الناس توهم أن عبارته تعطي البديل، وليس كذلك⁴ .

- مثال 2: التنبيه على أن الإدراج لا يعني الوصل: وقد نبه على ذلك ابن الجزري، و استدرك به على كل من فهم بأن الإدراج هو بمعنى الوصل، و نعتهم بعدم الفهم لما يترتب على ذلك من القراءة لأبي عمرو⁵ فقال: "و المقصود بالإدراج هو الإسراع وهو ضد التحقيق، لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف، و بنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبديل الهمز في الوصل، فإذا وقف حقق وليس في ذلك نقل يتبع، و لا قياس يستمع⁶ .

- مثال 3: الاستدراك على من غلط وجه الإبدال من + أَرَّءِيَّتَ [الكهف 63]: فذكر ابن الجزري إنكار البعض لوجه البديل من + أَرَّءِيَّتَ بسبب التقاء الساكنين، فأبهم أصحاب القول فقال: "و اختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها، فروى عنه بعضهم

1 - النمل: 59 .

2 - العنوان في القراءات السبع : إسماعيل بن خلف الأنصاري: 157 .

3 - الآية 16 .

4 - تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية و العنوان : محمد ابن الجزري : 144-145 .

5 - قال الداني في التيسير : " اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة سواء كانت فاء أو عينا أو لاما " . 36 .

6 - النشر : 1/ 304-305 . وذكر المسألة الدكتور الرويثي، وقال بأنه بحث عن صاحب القول فلم يعثر عليه، ثم قال: " و لا ضير في عدم معرفته، فالمقصود التحذير من هذا الوهم بغض النظر عن قائله " . ينظر : تنبيهات ابن الجزري : 583-584 .

إبدالها ألفا خالصة، وإذا أبدلها مدًّا لالتقاء الساكنين مدا مشبعا، ... و قال بعضهم: أنه غلط عليه¹ .

و الظاهر أن سبب تغليب وجه الإبدال هو ضعفها لغة و قلة اشتهاها في كلام العرب، و قد بين أبو عبد الله الفاسي صحة وجه الإبدال رواية و لغة فقال: " ليس غلطا عليه بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - روى أن أبا جعفر و نافعا و غيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة غير أنهم يدعون الألف خلفا منها، فهذا يشهد للبدل، و هو مسموع من كلام العرب حكاها قطرب و غيره² .

قال ابن الجزري: " و البدل قياس البدل في +ءَأَنْذَرَتْهُمْ]_ [البقرة 6] و بابه، إلا أن بين بين هذا أكثر و أشهر و عليه الجمهور، و الله أعلم³ .

و لأن سبب رد وجه الإبدال هو عدم اشتهاه لغة، لعلة عدم اجتماع الساكنين، فالمحتمل أن يكون من أنكره هو من النحاة و أهل اللغة، قال السمين الحلبي: " و النحاة يستضعفون إبدال هذه الهمزة ألفا، بل المشهور عندهم تسهيلها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نقل الإبدال المحض قطرب و غيره من اللغويين، قال بعضهم: " هذا غَلَطٌ غُلِطَ عليه " أي على نافع، و سبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فإن الياء بعدها ساكنة⁴ .

المطلب الثاني: أنواع الاستدراكات باعتبار المسائل المستدركة: و تنقسم إلى نوعين اثنين:

1. **استدراكات في مسائل الرواية⁵:** و هي الغالب في المسائل المستدركة

على أئمة القراءات و المصنفين فيها، و من الأمثلة على ذلك:

- **مثال 1: الاستدراك على من روى إسقاط الهمزة الأولى للجزري في الهمزتين المتفتحتين في الحركة:** و وقع ذلك من أبي الفرج الشنوبذي

1 - النشر: 309 / 1 .

2 - النشر: 309 / 1 .

3 - النشر: 309 / 1 .

4 - الدر المصون: 615/4-616 . و ذكر المثال الدكتور الرويثي في كتابه تنبيهات ابن الجزري على أو هام القراء: 585-586 .

5 - الرواية: النقل العملي للقراءات، و يقوم على الرؤية و السماع و العرض . و سبق تعريفها في الفصل الأول: ينظر: ص: 9 من البحث .

، حيث انفرد و روى إسقاط الهمزة الأولى في الأقسام الثلاثة، بينما الرواية عن البزي الإسقاط في المفتوحتين دون المضمومتين و المكسورتين ، و قد استدرک عليه الإمام ابن الجزري هذا الغلط في الرواية فقال : " فقرأ أبو عمرو بإسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة ، ووافق على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه ، و أبو الطيب عن رويس ، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه¹ فوهم في ذلك² " .

و احتج ابن الجزري على غلط أبي الفرج الشنبوذي ، بما ذكره ابن سوار من أنها رواية ابن فرح ، و بإهمال الحافظ أبي العلاء لهذه الرواية ، مما يدل على وهم الراوي فيها و خلطه مع رواية الإسقاط الذي هو من طريق ابن فرح فقال : " و الصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة كما ذكره ابن سوار³ ، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء⁴ ، و الله أعلم " ⁵ .

- مثال 2: الاستدراك على من روى جواز الوقف بالألف على ما رسم بالألف: وهي رواية ابن بصخان⁶ في كتابه الذي ألفه في وقف حمزة

1 - هذا الطريق هو طريق الإمام الداني في رواية البزي ، وقد ذكره في طرق التيسير ، و لم يرو عن البزي هذا الوجه ، و غنما ذكر له الإسقاط في الهمزة الأولى من المفتوحتين ، و التسهيل في الأولى من المضمومتين و المكسورتين . ينظر : التيسير : 12 ، و 33 .

2 - النشر : 297 / 1 .

3 - أي في كتابه المستنير ، وجاء فيه : " و كان أبو عمرو و أحمد بن صالح و البزي من طريق السامري عن ابن فرح ، و ابن شنبوذ عن قنبل في أحد أقواله ، يحذفون الأولى في جميع ذلك من غير عوض ، و يحققون الثانية ، تابعهم في المفتوحتين نافع غير ورش ، و أحمد بن صالح ، و ابن فليح ، و البزي غير السامري ، وجعلوا الأولى من المضمومتين و المكسورتين بين بين " . ينظر : المستنير في القراءات العشر : أحمد بن علي بن سوار : 435-436 .

4 - أي في غاية الاختصار ، وجاء فيه : " وحذف الأولى و حقق الثانية من جميعها أبو عمرو ، و أبو الطيب عن رويس ، وحذف الأولى و حقق الثانية من المفتوحتين ، و لين الأولى و حقق الثانية من المكسورتين و المضمومتين مكي غير قنبل " . أي البزي . ينظر : غاية الاختصار : مخطوط : (ورقة 53) .

5 - النشر : 297 / 1 . و ينظر المسألة في : تنبيهات ابن الجزري : 577-578 .

6 - هو : محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة بدر الدين أبو عبد الله الدمشقي : الموجود البار ، شيخ مشايخ الإقراء بالشام ولد سنة 668 هـ ، و لي المشيخة الكبرى بتربة أم الصالح ، توفي في الخامس ذي الحجة سنة 743 هـ . ينظر : غاية النهاية : 53/2-55 .

1، فقال: "و ما رسم منه بالألف وقف عليه بها ، نحو+ وَأَخَاهُ _] الأعراف [111] ، + بِأَنَّهُمْ _ [البقرة 61] 2 " .
و استدرك عليه ابن الجزري روايته هذه وتعجب منها فقال : " و كنت أظنه أنه إنما قال :+ فَإِنَّهُمْ _ [آل عمران 128] على ما فيه حتى رأيت به بخطه (بأنهم) فعلمت أنه يريد أي يقال في الوقف فيفتح الباء التي قبل الهمزة ، إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها ثم يمد على الألف من أجل التقاء الساكنين ، وهذا كله لا يجوز و لا يصح نقله و لا تثبت روايته عن حمزة ، و لا عن أحد من أصحابه ، و لا عن نقل عنهم ، و يقال له الرسمي ، و قد يقال له الشاذ ، و قد يقال له المتروك ، على أن بعضه أشد نكرا من بعض 3 " .

- مثال 3: الاستدراك على من روى ترقيق الراء من+ مَرَّيْمَ _ و +قَرَّيَّةَ _ : و وقع ذلك من جملة من المصنفين المغاربة وغيرهم ، فرووا ترقيقها لجميع القراء ، قال ابن الجزري : " فأما+قَرَّيَّةَ _ حيث وقعت ، و+ مَرَّيْمَ _ ، فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان 4، و أبو محمد مكي 5، و أبو العباس المهدوي 6، و أبو عبد الله بن شريح 7، و أبو القاسم بن الفحام 8، و أبو علي الأهوازي 9، وغيرهم من أجل سكونها و وقوع الياء بعدها 10 " .
وقد استدرك على من روى هذه القراءة جملة من العلماء ومنهم الإمام الشاطبي فقد رد هذه الرواية ونفى ثبوت النص فيها ، فقال :
وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ ... بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْتُلًا 11

- 1 - ذكره ابن الجزري في ترجمته لابن بصخان و قال بأنه وقع له فيه بعض وهم . ينظر : غاية النهاية : 54 / 2 .
- 2 - النشر : 357 / 1 .
- 3 - النشر : 357 / 1 .
- 4 - ينظر : الهادي في القراءات السبع : محمد بن سغيان القيرواني: 209 .
- 5 - ينظر : التبصرة : 408 .
- 6 - ينظر : شرح الهداية : أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: 137 / 1 .
- 7 - ينظر : الكافي : 300 / 1 .
- 8 - ينظر : التجريد : 180 .
- 9 - ينظر : الوجيز : 113 .

و كذلك ابن الجزري الذي استدرک عليهم وبين عدم صحة الترقيق و أنه خلاف قراءة الجمهور، فقال : "وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال : و إن سكنت و الياء بعد كمریم فرقق و غَطَّ منم يفخم عن قهر¹ .

و ذهب المحققون و جمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، وهو الذي لا يوجد نص عن أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه ، وهو الصواب و عليه العمل في سائر الأمصار ، وهو القياس الصحيح² .

و نفى ابن بري ترقيق الراء لتأخر السبب إلا ما وقع في + بِشَرَّرَ _ بالمرسلات³ لعلة التكرار ، فقال :

قبل كسرة وياء فخما في "المرء" ثم
"قرية" و "مريما"

إذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا وإن حكي عن بعض العرب
وإنما اعتبر في "بشَرَّرَ"
لأنه وقع في مكرر⁴ .

2. استدراكات في مسائل الدراية⁵ : و تنتوع بحسب تنوع مواد علم القراءات و علومه ، كالاستدراكات في مسائل متعلقة بالتجويد ، أو الرسم ، أو الضبط ، و غيرها ، و من الأمثلة عليها :

مثال 1: الاستدراك على من قال بأن مخرج الهمزة هو الجوف : و ينسب القول للخليل بن أحمد الفراهيدي ، و قد أخطأ في ذلك لتحقق نخرجها و هو الحلق ، و استدرک ابن الجزري هذا القول و إن كان قد أخطأ فنسبه لغير الخليل إتباعاً لما ذكره مكي في الرعاية⁶ فقال : "قال الخليل : و إنما

1 - القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع : أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري : 131 ، رقم البيت : 165 .

2 - النشر : 2 / 76 . و ذكر المسألة الرويحي : ص : 644 .

3 - الآية 32 .

4 - متن الدرر اللوامع : الأبيات : 181 ، 180 ، 179 ، ص : 66 .

5 - الدراية : النقل العلمي للقراءات و يقوم على النص و التأصيل و التقعيد و القياس . و سبق تعريفها في الفصل الأول من الدراسة : ينظر : ص : 10 من البحث .

6 - قال مكي : " الحروف الجوفية : و هن ثلاث : الألف و الياء و الواو ، وهي حروف المد و اللين المتقدمة الذكر ، سماهن الخليل بذلك ، لأنه نسبهن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف ، و زاد غيره معهن الهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق و هو يتصل بالجوف " . الرعاية لتجويد القراءة و تحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف و مخرجها وصفاتها و ألقابها و تفسير معانيها و تحليلها و تبيان الحركات التي تلزمها : مكي بن أبي طالب القيسي : 142 .

نسب إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهم ،قال مكى :وزاد غير الخليل معهن الهمزة ،لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف ،قلت الصواب اختصاص الثلاثة بالجوف دون الهمزة ،لأنهن أصوات لا

يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة ¹ .

مثال 2: الاستدراك على من فهم أن التكرير ترعيد اللسان بالراء مرة بعد مرة : ووقع ذلك من بعض الأندلسيين ² كما ذكره ابن الجزري ، فقال : "و قد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين ،و الصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين ،وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء ،وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديدا ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعا واحدا من غير مبالغة في الحصر و العسر نحو(الرحمن الرحيم ،خر موسى) ،وليحترز حال ترقيقها من تحولها نحو لا يذهب أثرها وينقل لفظها من مخرجها كما يعانیه بعض الغافلين ³ .

و ينسب القول بتكرير الراء لكثير من اللغويين والنحاة ،كابن جني ⁴ و سيبويه ⁵ والمبرد ⁶ ،وغيرهم ،وحتهم في ذلك أنه احتسب في الإمالة بحرفين ،قال ابن جني : "ومنها المكرر وهو الراء وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين ⁷ .

1 - النشر : 158 /1 .

2 - و ممن قال به أبو شامة ونسب الكلام لمكى و الداني ،و لم أجد هذا الكلام لمكى في الرعاية ،و إنما قال بعكسه و هو إخفاء التكرير ،فقال : " و لا بد في القراءة من إخفاء التكرير " . ينظر : الرعاية : 131 .

أما أبو شامة فقال : "قال مكى :التكرير تضعيف يوجد في جسم الراء لارتعاد طرف اللسان بها ويقوى مع التشديد ولا يبلغ به حد بفتح وقال ابن مريم إذا وقف الواقف على الراء وجد طرف اللسان يتغير بما فيه من التكرير ولذلك يعد في الإمالة بحرفين والحركة فيه تنزل منزلة حركتين وقال الشيخ أبو عمرو والمكرر الراء لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجها عند النطق به ولذلك أجرى مجرى الحرفين في أحكام متعددة " . إبراز المعاني : 754 .

3 - النشر : 173 /1 .

4 - ينظر : سر صناعة الإعراب : عثمان بن جني أبو الفتح : 63/1 .

5 - ينظر : الكتاب : سيبويه : 366/1 .

6 - ينظر : المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : 44 /1 .

7 - سر صناعة الإعراب : 63 /1 .

و هذا خلاف ما يأخذ به علماء القراءة و التجويد ، قال أبو زكريا الأنصاري في الرد عليهم : "وما قيل أنه مراد من قال أنه جرى مجرى حرفين في أمور متعددة ليس كذلك بل هو لحن يجب التحفظ منه¹".
مثال 3: الاستدراك على المصنفين و أهل الأداء في ضبط بعض مصطلحات علم القراءات : و سيأتي ذكرها في الاستدراكات التي سببها دلالات الألفاظ و استعمالاتها ، وهي تعد من مسائل الدراية و الله أعلم².

الفصل الرابع:

أسباب الاستدراكات : أ- الأسباب الاختيارية .

✓ المبحث الأول : استدراكات سببها الاختيار .

✓ المبحث الثاني : استدراكات سببها الزيادات .

¹ - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة : زكريا الأنصاري : 14 .

² - ينظر المثال رقم 1 ، و المثال رقم : 2 ، : ص : 352-353 من البحث .

✓ المبحث الثالث : استدراكات سببها الانفراد.

✓ المبحث الرابع : استدراكات سببها القياس .

✓ المبحث الخامس : استدراكات سببها الشذوذ .

تمهيد :

إن البحث في الأسباب المؤدية للاستدراك على الأئمة القراء و المصنفين هو بحث في الأسباب المؤدية للوقوع في الغلط منهم ، وهي أسباب قد تقع للمستدرك عليهم بسبب اختيارهم للأوجه و المرويات فتقع عمدا و باختيار منهم ، ثم إن المحققين من المستدركين حال تتبعهم لمثل هذه المسائل المستدركة تجدهم يردون مثل هذه الاختيارات و يعللون ذلك بجملة من العلل كالشذوذ و الانفراد أو القياس المردود ، أو الخروج عن الطريق أحيانا، وعليه لزم البحث في الأسباب الاختيارية للاستدراك وتفصيل المقبول منها من المردود و مواقف العلماء منها .

المبحث الأول : استدراكات سببها الاختيار :

إن البحث في الأسباب المؤدية للاستدراك على الأئمة القراء و أهل الأداء ، جعلني أقف على جملة من الأسباب التي أدت إلى الحكم بالخطأ و الغلط على الرواة و المصنفين ، و من خلال جمعي لهذه الأسباب و دراستها وجدت أن كثيرا من الأسباب المفضية للغلط هي إما واقعة بفعل الاختيار من الرواة و المصنفين أو أخطاء وقعت حال نقلهم للرواية و تصنيفهم لمؤلفاتهم ، ولأجل ذلك فقد ارتأيت تقسيم هذه الأسباب إلى نوعين و هما :

أسباب اختيارية .

و أسباب نقلية .

و قد تشترك بعض الأسباب في كونها اختيارية و نقلية ،فاخترت ذكرها ضمن الأسباب النقلية ، لأسباب تنظيمية استوجبها توازن الفصول و المباحث من الدراسة ، و الله أعلم .

و عليه فالأسباب الاختيارية : هي أسباب اجتهادية من أهل الأداء و المصنفين ،و ذلك لأنهم اجتهدوا في اختيار بعض الأوجه و الروايات ، غير أنها حكم عليها بالخطأ ،إما لمخالفتها الأصل ،أو لشذوذها و انفرادها و غير ذلك ، و سيأتي تفصيل هذه الأسباب فيما يلي :

المطلب الأول : معنى الاختيار :

معنى الاختيار :

لغة : أصل مادة (خ ي ر) في اللغة تدل على العطف و الميل ، قال ابن فارس : " الخاء و الياء و الراء أصله العطف و الميل ، ثم يحمل عليه ، فالخير خلاف الشر ، لأن كل أحد يميل إليه و يعطف على صاحبه ¹ ."

و الاختيار على وزن افتعال ،مصدر من الفعل الخماسي :اختار يختار اختاراً ،أو هو اسم للشيء المختار ،و تدور معانيه على الاصطفاء ،والانتقاء ،و الميل ،و التفضيل ،و كلها معان متقاربة ¹ .

¹ - معجم مقاييس اللغة : 232 / 2 .

اصطلاحاً :

لم يذكر المتقدمون تعريفاً محدداً لمعنى الاختيار ، لكن فسر الكثير منهم سبب اختلاف الأئمة القراء فيما بينهم ثم الرواة عنهم بالاختيار ، وقد وردت في ذلك نصوص كثيرة حاول من خلالها المتقدمون ضبط الظاهرة و تحديد أهم ضوابطها ، من ذلك مثلاً ما ذكره الإمام مكي ، فقال : " و هؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا لجماعة و بروايات ، فاختار كل واحد مما قرأ و روى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار ، و قد اختار الطبري و غيره² ."

و منه كذلك قول الداني في شرح معنى الاختيار و منشأه، فقال : " وجه الاختلاف في القراءات أن رسول الله كان يعرض القرآن ... فكان جبريل يأخذ عليه في كل عرضة بوجه و قراءة من هذه الأوجه و القراءات المختلفة .. ولذلك أباح لأئمة القراء بما شاءت منه مع الإيمان بجميعها ولم يلزم أمته حفظها كلها .. بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت منها ... كتحخيرها ... بأي الكفارات شاءت ... ، فكذا أمروا بحفظ القرآن و تلاوته ، ثم خيروا في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءوا ، إذ كان معلوماً أنهم لم يلزموا استيعاب جميعها دون أن يقتصروا منها على حرف³ " .

و قال كذلك : " إن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالى إلى من أضيف من الصحابة كأبي ، و عبد الله ، و زيد ، و غيرهم من قبل أنه كان أضبط له وأكثر قراءة و إقراء به و ملازمة له ، وكذا إضافة الحروف و القراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار المراد بها أن ذلك القارئ .. اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة و أثره على غيره و داوم عليه و لزمه حتى اشتهر و عرف به و قصد فيه و أخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء و هذه الإضافة إضافة اختيار و دوام و لزوم لا إضافة اختراع و رأي و اجتهاد⁴ " .

و قد اجتهد المتأخرون في وضع تعريف جامع للاختيار ، و اخترت منها تعريف الشيخ الطاهر الجزائري الذي قال فيه :

¹ - ينظر هذه المعاني في : معجم مقاييس اللغة : 2 / 232 ، و تاج العروس : 11 / 238 ، و لسان العرب : 4 / 264 .

² - الإبانة : 89 .

³ - جامع البيان : 1 / 20 . (ط أنقرة)

⁴ - جامع البيان : 1 / 26 .

"الاختيار عند القوم أن يعتمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية ، فيختار ما هو الراجح عنده ، و مجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة ¹ ."

و قد ضبط الشيخ الجزائري التعريف بضابطين رئيسيين ، يعدان من الشروط التي يجب توفرها في الاختيار حتى يعد مقبولا و هذه الضوابط هي :

1. أهلية الاختيار : و معنى ذلك أنه لا يقوم بالاختيار إلا من كان أهلا له ، وقد بينت أهل الاختيار في المباحث السابقة .

2. موافقة الاختيار للمروي و المنقول : فالقراءة سنة متبعة ، جاء في كتاب

السبعة قال : "حدثنا الأصمعي ، قال قلت لأبي عمرو بن العلاء (وبركنا

عليه) في موضع (وتركنا عليه) في موضع أيعرف هذا ؟ فقال ما يعرف

إلا أن يسمع من المشايخ الأوليين ² " و معنى هذا أن الاختيار مشروط

بسنة القراءة ، و لا يجوز بأي حال القراءة بما لم يثبت بالنقل الصحيح ،

قال الزجاج : "و الأجود اتباع القراء و لزوم الرواية ، فإن القراءة سنة ،

و كلما كثرت الرواية في الحرف و كثرت به القراءة فهو المتبع ، و ما

جاز في العربية و لم يقرأ به قارئ فلا تقرأن به ، فإن القراءة به بدعة ، و

كلما قلت فيه الرواية و ضعف عند أهل العربية فهو داخل في الشذوذ ، و

لا ينبغي أن تقرأ به ³ ."

و ذكر الإمام الداني في أرجوزته المنبهة رد كل اختيار لا يعتمد على

النقل و الرواية فقال :

كم من إمام فاضل معظم ومـأهر في علمه مقدم

مشهر بالصدق والأمانة والعلم بالقراءان و الديانة

لكـنه شذ عن الجماعة فـلم ير الناس لـذا

اتباعه

بل أسقطوا اختياره و ما روى من أحرف الذكر و كل ما قرا

إذ كان قد حاد عن الرواية و نبذ الإسناد و الحكاية

عن مضي من علماء الناس و قال بالـرأي و القياس

4

1 - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقراءان : 99 .

2 - السبعة : 48 .

3 - معان القراءان : الزجاج : 288 / 3 .

4 - الأرجوزة المنبهة : 61 .

ثم إن المروي و المنقول على الأئمة القراء كثير ، و مختلف فيه بين الرواة و الطرق عنهم و ما اختلافهم ذلك إلا لاختلاف نهجهم في الاختيار و ترجيح الأوجه المختارة عندهم ، فمنهم من يختار الوجه لقوته في العربية و منهم من يختار لاتفاقه مع الأثر و غير ذلك من مناهج الاختيار ، قال ابن الجزري : " لأجل ذلك قد يختلف الراويان عن إمام واحد كما وقع بين أبي بكر بن عياش و حفص بن سليمان ، فقد قال أبو بكر بن مجاهد رحمه الله ، بين حفص و أبي بكر من الخلف في الحروف خمسمائة و عشرين حرفا ، في المشهور عنهما¹ . "

و يعد ضابط الأهلية و موافقة المروي من الشروط العامة التي يتفق توفرها في القراءات الصحيحة ، إلا أن هناك نوع آخر من الشروط التزم بها الأئمة القراء و المصنفين في اختياراتهم ، و هي التي ميزت اختيارا عن الآخر ، و سماها بعض الباحثين بالشروط الخاصة أو أسباب الاختيار² .

المطلب الثاني : شروط الاختيار وعلاقته بالاستدراك :

شروط الاختيار : و هي الضوابط التي وضعها الأئمة القراء و أهل الأداء لاختيار القراءات أو الطرق و الروايات ، و هي التي تضبط عملية الاختيار ما بين المقبول منه و المردود ، فهناك من الأئمة و أهل الأداء من كان لهم اختيار لكنه رد لعدم توفر شروط الاختيار ، و تنقسم هذه الشروط - و الله أعلم - إلى شروط عامة و شروط خاصة و تفصيلها كما يلي :

أولا : الشروط العامة : و هي الشروط المتفق عليها لدى أغلب علماء القراءات و المتحققة في القراءات الصحيحة كلها ، و التي يتوقف قبول القراءة عليها ، و هي على قسمين :

- **شروط في القراءة :** و يقصد به أن تتوفر في القراءة أركان و ضوابط

القراءة الصحيحة ، و هي تواترها و صحة سندها مع الشهرة و الاستفاضة و موافقتها للرسم و لو احتمالا و موافقتها للغة و لو من وجه ، يقول مكي : وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء : قوة وجهه في العربية ، و موافقته للمصحف ، و اجتماع العامة عليه

"3

1 - غاية النهاية : 1 / 254 .

2 - اعتمد هذا التقسيم الدكتور أمين بن إدريس فلاته في بحثه عن الاختيار ، ينظر : الاختيار عند القراء : 254-284 .

3 - الإبانة : 100 .

و قد تقدم الحديث عن هذه الشروط ، وتبيّن تحققها في القراءات العشرة¹ ، ومن القراءات التي اختلفت فيها هذه الشروط، وأسقط اختيارهم اختيارات ابن شنبوذ و ابن مقسم العطار و الإمام الفراء ، إذ خالفوا في اختياراتهم النقل و الرسم ، فلم يكتب لقراءتهم الذبوع و التوثيق مع إمامتهم و أهليتهم للاختيار ، و منه ما يؤثر عن الإمام أبي عمرو أنه قال: " لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقراءت كذا و كذا"² .

- **شروط في القارئ** : فلا يقبل الاختيار إلا إن وقع ممن هو أهل له ، و قد ذكرت فيما سبق من هم أهل الاختيار .

ثانيا : الشروط الخاصة : و هي شروط زائدة على شروط قبول القراءة ، و يقصد بها أسباب الاختيار ، سواء من قبل الأئمة القراء ، أو أهل الأداء و الأئمة المصنفين ، و ذلك باعتبار كثرة الطرق و الروايات و الأوجه ، إذ لا بد من توفر سبب جعل القارئ أو الراوي أو المصنف يختار هذا الوجه و يعدل عن الآخر ، و هي أسباب متعددة يصعب حصرها ، و لا يمكن تحديدها إلا بدراسة كل قراءة على حدة ، و تتبع كل طريق و منهج كل مصنف ، حتى يعلم سبب اختياره لهذا الوجه أو الرواية ، أو اعتماده لهذه الطريق ، و عدوله عن الآخر .
فإن أخذنا مثلا الإمام نافع و شروطه في اختيار قراءته نجده اعتمد على اختيار المتفق عليه و ترك المختلف فيه عن شيوخه ، و هو في ذلك يقول: " قرأت على سبعين من التابعين ، فما اتفق عليه اثنان أخذته و ما شك فيه واحد تركته"³ .

و قد كان رحمه الله تعالى غير ملتزم بالقراءة بذلك الاختيار " فكان يقرئ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له : نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت"⁴ .
ومن الشروط التي اعتمدت في الاختيار أيضا " شهرة القراءة " أو " اجتماع العامة عليها " يقول مكي : " و اجتماع العامة عليه ، و العامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة و أهل الكوفة ، فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار ، و ربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين ، و ربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع و عاصم ، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات ، و أصحها سندا و أفصحها

1 - ينظر مطلب أركان القراءة : ص : 12-27 من البحث .

2 - ينظر : النشر : 21 / 1 .

3 - المرشد الوجيز : 123 .

4 - المرشد الوجيز : 123 .

في العربية و يتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو و الكسائي رحمه الله تعالى¹ .

و يقول السخاوي : "و إذا قالوا قراءة العامة، فإنما يريدون ما اتفق عليه أهل الكوفة ، فهو عندهم سبب قوي يوجب الاختيار، و ربما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحرمين ، و سموه أيضا بالعامة² ."

و قد ترتب على ذلك أن اختار ابن مجاهد قراءة نافع و ترك قراءة أبي جعفر، لاشتهار قراءة نافع في المدينة و عدم اشتهاار قراءة أبي جعفر ، و قد رد ابن الجزري صنيعة و استدرك عليه هو و غيره من العلماء ، و أثبتوا اشتهاار العشرة و تواترها، و سيأتي بيان ذلك في موضعه .

و عليه فتعد الشهرة شرطا خاصا من حيث التحقق ، و يختلف توفرها ما بين قراءة و أخرى كما يختلف إعمالها من قبل شيخ و آخر .

و تزداد شروط الاختيار دقة و اختلافا مع تعدد الطرق و كثرة الأوجه ، من ذلك مثلا اختيار أبي حاتم السجستاني لقراءة الكسر في (قيل) و أخواتها³ مع عدم إشمائها ، و علل سبب اختياره بقوله : " الكسر قراءة العامة في جميع ذلك ، و هي في اللغات أفشى ، و في الآثار أكثر ، و على الألسنة أخف ، و في قياس النحو أجود " 4 .

ثم إن القارئ أو المصنف قد يخرج عن هذا الاختيار و يعدل عنه إلى آخر ، لأسباب ارتأها ، مما يدل على أن هذه الشروط الخاصة غير ملزمة في الإتيان فقد يخرج الشيخ عليها و لا يلتزمها ، بعكس الشروط العامة ، من ذلك مثلا ما ذكره ابن مجاهد عن الإمام الكسائي في قوله تعالى : +عِظْمًا نَّخْرَةً_ [النازعات 11] ، فقد ذكر اختلاف القراء فيها ، ثم قال : " و أما الكسائي فكان أبو عمر الدوري يروي عنه أنه كان لا يبالي كيف قرأها ، بألف أم بغير ألف ، و قال أبو الحارث : كان يقرأ (نخرة) ، ثم رجع إلى (ناخرة) ، و قال أبو عبيد ، (ناخرة) بالألف ، لم يرو عن الكسائي إلا وجها⁵ ."

1 - الإبانة : 100 - 101 .

2 - جمال القراء : 114 .

3 - وهي الأفعال الستة : سيء ، و سيق ، و حيل ، و جيء ، و غيظ ، و قيل . ينظر : الكشف : 229 / 1 .

4 - الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها : 1 / 232 .

5 - السبعة : 522 - 523 .

و قد اجتهد الدكتور أمين إدريس فلاتة في تحديد الشروط و الضوابط الخاصة عند الأئمة القراء و أهل الأداء من خلال دراسة قيمة لموضوع الاختيار ، و حاول جمع هذه الضوابط بعد تتبعه لكثير من المسائل المختلف فيها ، و أسس الاختيار من قبل الأئمة و العلماء¹.

المطلب الثالث : علاقة الاختيار بالاستدراكات : إن المستدرك يبحث في اختيارات الأئمة القراء و مدى توفر شروط الاختيار فيها ، كتوفر شرط الصحة و ثبوت الوجه المختار رواية ، أو نصا ، أو اتفاقه مع المروي عن الشيخ و غيرها ، ثم يحكم بعدها على هذا الاختيار بالقبول أو الرد كالبحت مثلا في مدى اتفاق القارئ أو المصنف في اختياره مع أصله الذي أخذ عنه القراءة ، فقد يخرج الراوي عن الشيخ و يختار غير ما روى عنه لأسباب توفرت في ذلك الاختيار ، مما جعله يقوي هذه القراءة على الأخرى ، و منه :

- ما روي عن حفص أنه اختار القراءة بالضم في : **مِنْ ضَعَفَ** [_] الروم 54] ، بينما الرواية عن عاصم بالفتح ، قال مكي : " قوله (من ضعف) قرأه أبو بكر و حمزة بفتح الضاد في ثلاثة مواضع في هذه السورة ، و قد ذكر عن حفص أنه رواه عن عاصم ، و اختار الضم لرواية قويت عنده وهو ما رواه ابن عمر قال : قرأت على رسول الله ن (من ضَعَف) يعني بالفتح ، قال : « فرد علي النبي ن (من ضَعَف) يعني

1 - حصرها فيما يلي :

1. قوة وجه القراءة المختارة في العربية ، و كونها على الأقيس و الأشهر لغة .
 2. موافقتها خط المصحف العثماني أكثر من غيرها .
 3. كونها قراءة الجماعة ، أو العامة ، أو جمهور القراء .
 4. دلالتها على المعنى أكثر من غيرها عند من اختارها .
 5. لأنها أوضح من غيرها في الدلالة على الفرق بين المعاني .
 6. ورود آية أو حديث يوافق لفظها أو معناها .
 7. موافقتها لمعنى حرف عبد الله بن مسعود ، أو حرف أبي بن كعب رضي الله عنهما .
 8. موافقة ما قبلها من فواصل السورة .
 9. زيادة الأجر و الحسنات فيها بزيادة الأحرف .
- و قد أرفق كل شرط من هذه الشروط بالأمثلة و الأدلة . ينظر : الاختيار عند القراء : 254 - 287 و ص : 306 .

بالضم في الثلاثة» ، وروي عنه أنه قال: "ما خالفت عاصما في شيء مما قرأت به عليه إلا في ضم هذه الثلاث كلمات"¹.
- ومن أمثلة ذلك أيضا في بعض الشروط الخاصة بالمصنفين و أهل الأداء ، ما قام به الإمام الشاطبي إذ اختار اختصار كتاب التيسير في نظمه الحرز ، فيكون بذلك قد ذكر القراءات السبعة من طريق التيسير، وكان يلزم من ذلك ذكر اختيارات الداني في التيسير فقط ، لكنه خالف هذا الشرط و ذكر غيرها من الاختيارات ، كاختياراته و اختيارات غيره من الأئمة، مما يعرف بالزيادات ، فلماذا ذكر الشاطبي هذه الاختيارات؟ وما حكم القراءة بها؟ هنا يكمن عمل المستدركين و المحققين من أئمة هذا الفن .

و على هذا فيمكن تقسيم الاختيار باعتبار الأصل المروي عنه إلى قسمين :

1. **اختيارات وافقت الأصل** : أو اختيارات على الأصل ، كاختيار الراوي عن القارئ قراءة من القراءات التي صحت عنه، أو اختيار الطريق عن الراوي وجها من الأوجه المقروء بها و اقتصاره عليه، فالراوي قد اختار عن القارئ ، و ذلك الطريق عن الراوي ، و هذا النوع من الاختيار هو الذي ميز الرواة عن القراء و الطرق عن الرواة ، و هذا النوع من الاختيار لا خلاف بين العلماء في قبوله و القراءة به .
2. **اختيارات خالفت الأصل** : أو اختيارات عن الأصل ، و هي اختيارات خرج بها أصحابها عن الأصل الذي رويوا عنه، من ذلك ما تقدم ذكره عن حفص الذي اختار القراءة بالضم في (ضعف) بينما الرواية عن عاصم بالفتح ، فقد خرج عن اختيار شيخه إلى اختيار غيره من الأئمة القراء ، و كاختيار ورش الفتح في محياي بينما الرواية عن نافع بالإسكان ، و كاختيار المصنف أو الراوي عن القارئ وجها وتفرد به عن سائر الرواة و المصنفين مع عدم ثبوت هذا الوجه عن شيخه بالنص والأداء ، و غيرها من الاختيارات الخارجة عن الأصل، و هذا النوع من الاختيارات هو الذي استدرك به على أصحابه، و اختلف فيه من حيث القراءة به و عدمه ، و هي مما استدركه العلماء على الأئمة القراء و المصنفين ، من جهة مخالفتهم لأصولهم.

¹ - الكشف : 2 / 186 . و الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک : 2 / 270 رقم: 2974

وعليه فالمستدرك يبحث في الاختيارات التي خالف أصحابها المروي و المنقول عن شيوخهم ، أو خالفوا بها رسم المصحف فوسمت بالشذوذ ، أو خرجت عن الأصل المروي عنه و إن صحت رواية .

المطلب الرابع : نماذج من الاستدراكات التي سببها الاختيار: وقع لرواة الصحيح كثير من الاختيارات عن الأئمة القراء ، و قد استدرك عليهم لكون هذه الاختيارات قد خرجت عن الصحيح المروي ، أو خالفت المصحف ، أو اعتمد فيه على القياس المرفوض ، أو اختيار وجه شاذ أو الانفراد عن الراوي أو القارئ ، أو زيادة وجه خرج به عن الأصل الذي يروي عنه ، و غيرها ، و الأمثلة عن ذلك كثيرة و تتشابه مع كثير من الزيادات و الانفرادات و القياس و غيرها من الأسباب التي سيأتي ذكرها ، ذلك أنه لم يقرأ أصحابها بها إلا اختياراً ، و قد اخترت من الأمثلة على الاستدراكات التي وقعت بسبب الاختيار ما يلي :

1. اختيارات من الأئمة الرواة خرجت عن الأصل : و يقصد بذلك خروج

الراوي عما اختاره القارئ الذي روى القراءة عنه ، فإن خرج القارئ فلا يعد خروجه خروجاً عن الأصل و هذا لكون القارئ صاحب اختيار ، اختار قراءته من مجموع ما سمع عن شيوخه ، فاختر لنفسه أوجهها صارت تنسب له بفعل الاختيار .

أما الراوي عن القارئ فالأصل أنه يختار مما قرأ به عن القارئ حتى يسمى راوياً عنه فإن اختار من غير ما تلقى عن القارئ لا يسمى راوياً عنه و إنما ينسب له ذلك الاختيار و يسمى على إثره قارئاً ، و مثل ذلك رواية خلف العاشر و قراءة خلف العاشر ، فخلف روى اختيار حمزة في القراءة فسمي ما رواه و اختاره عن حمزة رواية ، ثم اختار لنفسه من مجموع ما قرأ به على شيوخه قراءة خالف بها شيخه حمزة و نسبت له و هي بذلك تسمى قراءة خلف العاشر¹ ، و عليه فإن الأصل أن الراوي عن القارئ لا يختار إلا مما رواه القارئ ، فإن خرج عما رواه القارئ الذي

¹ - ذكر ابن الجزري أن خلفاً قد خالف في اختياره قراءة حمزة في مائة و عشرين حرفاً ، و ذكر أنه لم يخرج في اختياره عن قراءة أهل الكوفة إلا في حرفين خالف فيهما اختياره قراءة حمزة و الكسائي و شعبة و هما في قوله تعالى + وَحَرَّمُ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكُنَّهَا أَنَّهُمْ لَا يَرَجِعُونَ _ بالأنبياء [الآية 59] ، حيث قرأ حمزة و الكسائي و شعبة (و جرم) بكسر الحاء و إسكان الراء من غير ألف ، و قرأها الباقون و منهم خلف بفتح الحاء و الراء و الألف بعدها ، و دري في قوله تعالى + كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ _ [النور 35] ، حيث قرأ أبو عمرو و الكسائي (دُرِّيٌّ) بكسر الدال مع الهمز و المد ، و حمزة و شعبة (دُرِّيٌّ) بضم الدال مع المد و الهمزة ، و الباقون و منهم خلف (دُرِّيٌّ) بضم الدال و تشديد الياء " . ينظر : النشر : 1 / 191 ، و تقريب النشر : 170 و 173 .

روى عنه القراءة ، فلا ينسب ذلك الوجه للقارئ الذي روى عنه ، و إنما هو اختيار منه .

و الذي حققه المحققون في القراءات أن وجدوا بعض الاختيارات من الأئمة الرواة خرجوا بها عن أصولهم و هم القراء الذين روى عنهم ، فالأصل أن هذه الأوجه لا تنسب لقرائهم و إنما للرواة و هي خروج عن الطريق و عدم التزام بما قرأ به على شيخه و رواه عنه ، فاستدرك عليهم لأجل ذلك ، أي الخروج عن الأصل ، و من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: اختيار حفص لقراءة : +مِّنْ ضَعَفٍ_ [الروم 54] ، بالضم : بينما القراءة عن عاصم بالفتح¹.

مثال رقم 2: اختيار ورش الفتح في +مَحَّيَايَ_ [الأنعام 162] والقراءة عن نافع بالإسكان : و تفصيل المسألة كما يلي :

ذكر ابن الجزري في النشر أن لورش في محيائي من طريق الأزرق الوجهان الإسكان و الفتح فقال : " و سكن أبو جعفر و قالون والأصبهاني عن ورش الياء من +مَحَّيَايَ_ ، و اختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه² " .

و قال في باب فرش سورة الأنعام : " +مَحَّيَايَ_ ، أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش³ " .

ثم فصل عن روى الوجهين عن ورش من طريق الأزرق فقال : "وقطع له بالخلاف صاحب التيسير ، و التبصرة و الكافي و ابن بليمة و الشاطبي و غيرهم " 4 .

أما من روى وجه الإسكان لورش فهم : "صاحب العنوان و شيخه عبد الجبار و أبو الحسن بن غلبون و أبو علي الأهوازي و المهدوي و ابن سفيان ، و به قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي عن والده ، و بذلك قرأ الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني و طاهر بن غلبون⁵ " .

و قال الداني عن وجه الإسكان : "و على ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم ، و هو الذي رواه ورش عن نافع أداءً و سماعاً⁶ " .

1 - سبق ذكرها ينظر : ص : 225-228 من البحث .

2 - النشر : 2 / 130 .

3 - النشر : 2 / 200 - 201 .

4 - النشر : 1 / 130 .

5 - النشر : 1 / 130 .

6 - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : أبو عمرو الداني : 2 / 147 .

أما وجه الفتح فقال عنه الداني: "و الفتح اختيار منه - أي ورش - اختاره لقوته في العربية ، كما حدثنا أحمد بن عمر الجيزي ، ..قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الرحمن عن ورش عن نافع " ومحيي " واقفة الياء ، قال أبو الأزهر: و أمرني عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل قوله (و مثوي) و زعم أنه أقيس في النحو¹ .
و قال في التيسير : "قال يونس ،قال لي عثمان -أي ورش - وأحب إلي أن تنصب (محيائي) ،وتوقف (مماتي) ،قال أبو عمرو فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان ، و يختار من عند نفسه الفتح² " .

و ذكر ابن الجزري مثل ذلك فقال : "والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق ،إلا أن روايته عن نافع بالإسكان ، و اختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه³ " .

فيكون بذلك ورش قد تلقى عن نافع وجه الإسكان سماعاً ، أما وجه الفتح فقرأ به من اختياره ، ولم يتلقه عن نافع ، و الاستدراك على ورش هو من جهة نسبة الوجه لنافع ، بينما هو اختيار منه ، أي لم يقرأ به نافع ، و يكون ورش بروايته وجه الفتح قد خرج على الأصل وهو ما تلقاه عن شيخه ، قال الداني في الجامع :
" روى ابن وضاح عن عبد الصمد أنه قال : " أنا أتبع نافعاً على إسكان الياء من (محيائي) ، و أدع ما اختاره ورش من فتحها⁴ " .

و قد حاول غير واحد من العلماء إثبات المسألة على أنه عدول من الإمام نافع ، بأن يكون قد قرأ بوجه الإسكان ثم عدل إلى وجه الفتح الذي اختاره ورش ، و ممن نحى هذا المنحى الإمام ابن مجاهد و أبو شامة ، و استدلوا بما رواه الحمرائي عن أبي الأزهر عن ورش أنه روى عن نافع أنه كان يقرأ أولاً (محيائي) ساكنة ، ثم رجع إلى التحريك⁵ .

قال أبو شامة : " هذه الرواية تقضي على جميع الروايات ، فإنها أخبرت بالأمرين جميعاً ، ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك ، فلا تعارضها رواية الإسكان ، فإن الأول معترف بها و مخبر بالرجوع عنها ، و

1 - جامع البيان : 147 / 2 .

2 - التيسير : 109 .

3 - النشر : 130 / 1 .

4 - جامع البيان : 149 / 2 .

5 - ينظر : السبعة : 275 ، و النشر : 133 / 2 .

كيف وإن رواية إسماعيل بن جعفر وهو أجل رواة نافع موافقة لما هو المختار¹

و بناء على هذه الرواية فقد ضعف أبو شامة وجه الإسكان عن نافع ، و رجح وجه الفتح فقال : "ولا ينبغي لذي لب إذا نقل له عن إمام روايتان أحدهما أصوب وجها من الأخرى أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى² ."

و قد رد ابن الجزري صنيع أبي شامة ، و بين ضعف نسبة وجه الفتح لنافع ، و أنه اختيار من ورش ليس إلا ، و مما استدل به ضعف رواية الفتح عن إسماعيل بن جعفر فقال : " و أما قوله " إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح " ، فهذا مما لا يعرف في كتاب من كتب القراءات و هذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك ، ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب الياءات له ، وهو مما عده العلماء غلطا³ ."

كما استدل ببطلان رواية رجوع نافع عن وجه الإسكان إلى الفتح ، و نقل كلام الداني في جامع البيان من أنه خبر باطل لا يثبت عن نافع و لا يصح من جهتين :

الأولى: انفراد الخبر و شذوذه و تعارضه مع الأخبار التي رواها من تقوم الحجة بنقله و هي رواية الإسكان .

و الثاني : أن نافعا لو زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رووا اختياره و دونوا حروفه و لرووا ذلك عنه ، أو رواه بعضهم ، إذ كان محالا أن يغير شيئا من اختياره ، و يزول عنه إلى غيره وهم بالحضرة معه و بين يديه و لا يعرفهم بذلك ، و لا يوقفهم عليه ، أو يقول لهم كنت اخترت كذا ثم زلت الآن عنه إلى كذا فدونوا ذلك عني⁴ .

و قد بين الداني رحمه الله تعالى أن النص و الأداء عن نافع بالإسكان دون غيره ، و قال عن رواية عدول نافع إلى الفتح أنها باطلة، و رجح كونها مما حدث به أبو الأزهر الحمرائي موقوفا عن ورش ، و أن إسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح هو إلى ورش و ليس لنافع ، لكن الحمرائي نسي مع طول العمر ، فلما حدث به أسنده إلى نافع و وصله به و أضاف القصة إليه فحمله الناس عنه كذلك

1 - إبراز المعاني من حرز الأمانى : 300 .

2 - إبراز المعاني من حرز المعاني : 301 .

3 - النشر : 133 / 2 .

4 - ينظر : جامع البيان : 148 / 2 - 149 ، و النشر : 133 / 2 .

، و استدلل على ذلك برواية أحمد بن صالح عن ورش " أنه - أي ورش - كره إسكان الياء من محياي ففتحها¹ " ، قال الداني : " فثبت أن ما رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش باطل لا شك في بطلانه فوجب اطراحه و لزم المصير إلى سواه بما يخالفه و يعارضه² " .
و قال كذلك : " فلا سبيل إلى التعليق في صحة الفتح بدليل هذا الخبر إذ هو عن مذهب نافع و اختياره بمعزل³ " .

و عليه فإن الرواية عن نافع هي الإسكان و الاختيار عن ورش الفتح ، يقول ابن الجزري بعد أن رجح كلام الداني : " و كذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولاً و فعلاً ، فرحمه الله من إمام لم يسمح الزمان بعده بمثله⁴ " .

أما عن صحة القراءة بهذا الوجه عن ورش ، فالصحيح أنه يقرأ به لكون الفتح قراءة صحيحة و هي قراءة الجمهور⁵ ، فورش اختار وجهاً صحيحاً مقروءاً به لم يخرج عن السبعة، كما أنه صدر عن الإمام ورش، و هو ممن يحق لهم الاختيار، فهو أهل له، و قد حكم الأئمة العلماء بالقراءة بهذا الوجه، و لم يمنعه أحد منهم رغم كونه مما خالف فيه ورش نافعاً ، فذكره الداني في التيسير⁶ و الشاطبي في الحرز⁷، و ابن الجزري في الطيبة⁸ و الله أعلم .

2. الاستدراك على ابن مجاهد في اختياره للقراء السبعة واقتصاره على

العدد سبعة:

و قد استدرك العلماء على ابن مجاهد اقتصاره على سبعة قراء من جهة اختياره لهؤلاء السبعة دون ما سواهم ، و اعتباره أن من تنطبق عليهم شروطه في الاختيار التي اعتمدها هم السبعة القراء فقط ، و خاصة ضابط الشهرة واجتماع

1 - جامع البيان : 149 / 2 .

2 - جامع البيان : 149 / 2 .

3 - جامع البيان : 149 / 2 .

4 - النشر : 135 / 2 .

5 - لم يقرأ بالإسكان إلا نافع و شيخه أبو جعفر ، والأصبهاني ، ينظر : شرح طيبة النشر : النويري : 106 / 2 .

6 - ينظر : 109 .

7 - قال الشاطبي : وَمَعْ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ ... وَمَحْيَايَ جِي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ خَوْلًا ، البيت رقم : 413 ، ص : 34 .

8 - قال ابن الجزري : فَتَى وَمَحْيَايَ بِهِ ثَبَّتْ جَنْحٌ ... خُلْفٌ وَبَعْدَ سَاكِنٍ كُلُّ فَتْحٍ . البيت رقم : 403 ، ص : 59 . و ذكر المسألة الرويحي و بسط القول فيها و فصل في دراسته : تنبيهات ابن الجزري على أوام القراء : ينظر : 675-683 .

الناس عليها ، فقال : "و مخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز و العراق و الشام ¹ " .

وقال : "و القراءة التي عليها الناس بالمدينة و مكة و الكوفة و البصرة و الشام ، هي القراءة التي تلقوها عن أولهم تلقيا ، و قام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين ، أجمعت الخاصة و العامة على قراءته و سلكوا فيها طريقه ، و تمسكوا بمذهبه ² " .

و لعل ابن مجاهد قد اختار القراءات الأشهر و ليست المشهورة ، و نجد ذلك مثلا في اختياره قراءة ابن كثير و عدوله على قراءة ابن محيصن لاجتماع أهل مكة على قراءة ابن كثير ، و قال في ذلك : " و لم يجمع أهل مكة على قراءته كما أجمعوا على قراءة ابن كثير ³ " .

فيكون ابن مجاهد - رحمه الله - قد عدل عن اختيار ابن محيصن لعدم اشتهاه قراءته كما هو الحال في قراءة ابن كثير .

لكن قد يستدرك عليه أنه اختار قراءة عاصم ولم تكن مشتهرة عند الكوفيين مقارنة بقراءة حمزة ، و قد صرح بذلك فقال : "و إلى قراءة عاصم صار بعض أهل الكوفة ، و ليست بالغالبة عليهم ، لأن أضبط من أخذ عن عاصم أبو بكر بن عياش - فيما يقال - لأنه تعلمها منه تعلمًا : خمسا خمسا ، و كان أهل الكوفة لا يأتون في قراءة عاصم بأحد ممن يثبتونه في القراءة عليه إلا بأبي بكر بن عياش ، و كان لا يكاد يمكن من نفسه من أرادها منه ، فقلت بالكوفة من أجل ذلك و عز من يحسنها ، و صار الغالب على أهل الكوفة إلى اليوم قراءة حمزة بن حبيب الزيات ⁴ " .

ثم إن العلماء قد استدركوا على ابن مجاهد اختياره من جهتين :

الأول : من جهة اشتراطه هذا الضابط ، و بينوا أن العبرة بتوفر الأركان الثلاثة ، يقول مكّي : "و هذا باب واسع و إنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده ، و استقام وجهه في العربية ، و وافق لفظه خط المصحف ، فهو من السبعة المنصوص عليها ، و لو رواه سبعون ألفا مفترقين أو مجتمعين فهذا هو

1 - السبعة : 45 .

2 - السبعة : 49 .

3 - السبعة : 65 .

4 - السبعة : 71 .

الأصل الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف فاعرفه و ابن عليه 1 " .

الثاني : من جهة تحققه ، فقد بين العلماء توفر هذا الضابط في غير السبعة بما لا يحصى عددا في زمن ابن مجاهد ، و في القراءات الثلاث المتممة للعشر في أزمنة لاحقة ، و في ذلك يقول ابن الجزري : " غير أنه رحمه الله ادعى ما ليس عنده فأخطأ بسبب ذلك الناس لأنه قال في ديباجة كتابه : " و مخبر عن القراءات التي عليها الناس بالحجاز و العراق و الشام " ، و ليس كذلك بل ترك كثيرا مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه 2 " .

و يقول المهدي : " فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة و الكسائي ، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارا واختيارا ، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ ، أو كفر وربما كانت أظهر وأشهر ، ثم اقتصر من قلت عنايته على راويين لكل إمام منهم ، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر ، ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله ، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير وأكد وهم اللاحق السابق 3 " .

فإن أخذنا مثلا قراءة أبي جعفر نجد الإمام ابن مجاهد قد أثنى على أبي جعفر و ذكر اشتهاه قراءته في المدينة و كثيرا ما ينقل عنه بعض الأوجه و الروايات ، و قال فيه : " كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع 4 " ، و قال : " لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر ، و كان يقدم في زمانه على عبد الرحمن بن هرمز 5 " .

و رغم ذلك لم يختار قراءته من ضمن القراءات المشهورة ، و اكتفى باختيار قراءة نافع و قال عنها : " و على قراءة نافع اجتمع الناس بالمدينة العامة منهم و الخاصة 6 " .

1 - الإبانة : 90 - 91 .

2 - منجد المقرئين : 215 - 216 .

3 - ينظر : النشر : 37 / 1 .

4 - السبعة : 57 .

5 - السبعة : 57 .

6 - السبعة : 63 .

و قد استغرب أبو حيان الأندلسي صنيع ابن مجاهد في أبي جعفر فقال : " قد ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر شيخ نافع ، وأن نافعاً قرأ عليه ، وكان أبو جعفر من سادات التابعين وهما بمدينة الرسول - ن - ، حيث كان العلماء متوافرين وأخذ قراءته عن الصحابة عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وغيره ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشيء محرم عليه ، وكيف وقد تلقف ذلك في مدينة رسول الله - ن - عن صحابته غضا رطبا قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها النقلة غير الضابطين ، وهذا وهم عرب آمنون من اللحن ¹ " .

و الأمر عينه في يعقوب فقال : " وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يوم بالناس ، والبصرة إذ ذاك ملأى من أهل العلم ، ولم ينكر أحد عليه شيئا من قراءته ويعقوب تلميذ سلام الطويل وسلام تلميذ أبي عمرو وعاصم ، فهو من جهة أبي عمرو كأنه مثل الدوري الذي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو ومن جهة عاصم كأنه مثل العليمي ، أو يحيى الذين روي عن أبي بكر عن عاصم وقرأ يعقوب أيضا على غير سلام ² " .

يقول الدكتور شوقي ضيف مدافعا عن اختيار ابن مجاهد: "فإننا إذا أخذنا نعمن النظر في السبعة التاليين لسبعته الذين ألحقهم بهم العلماء وجدنا أولهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع مقرئ المدينة كان أستاذا لنافع ، و كأن ابن مجاهد اكتفى بالتلميذ عن الأستاذ لأن قراءته كانت أكثر شيوعا على السنة القراء بمصره ، و بالمثل اكتفى بأبي عمرو بن العلاء عن تلميذه يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة ، واليزيدي أحد القراء الأربعة عشر ، و لعله ترك قراءة خلف بن هشام أحد العشرة لما ذكره ابن الجزري في كتابه النشر من أن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين ³ " .

و يرد عليه بأن ابن مجاهد اختار قراءة ثلاثة من قراء الكوفة ، و هم حمزة و عاصم و الكسائي ، فما يمنع من اختيار قارئين من المدينة أو البصرة ، ثم إن ابن مجاهد قد خالف هو نفسه هذا الضابط فاختر قراءة عاصم و هي قراءة لم تبلغ من الشهرة ما اشترطه مقارنة بقراءة حمزة .

و عليه فإن ضابط الشهرة أو اجتماع الناس على القراءة ، هو ضابط متحقق في القراءات العشرة ، و اقتصر ابن مجاهد على القراء السبعة هو من باب الرواية - و الله أعلم - و ليس لتحقق ضابط الشهرة ، و في ذلك يقول الأهوازي : " هو

1 - النشر : 39 / 1 .

2 - النشر : 39 / 1 .

3 - ينظر : مقدمة تحقيق كتاب السبعة : 20 .

الذي أخرج يعقوب من السبعة و جعل مكانه الكسائي ؟ قيل : لأن يعقوب لم يقع إسناد له إلا نازلا ، و أما جعفر فلم تقع له روايته ، و إلا فهو قد ذكر لأبي جعفر في كتابه السبعة من المناقب ما لم يذكره لغيره ¹ .

و إن كان هذا موقف العلماء من الاقتصار على سبعة من القراء ، فالأمر عينه في اقتصار المصنفين على راويين عن القارئ الواحد ، يقول أبو حيان بعد أن نقل أسماء الرواة عن أبي عمرو : " ، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيدي ، ويلغى من سواه من الرواة على كثرتهم وضبطهم ودرائتهم وثقتهم ، وربما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيدي ² ؟ " .

3. **اختيارات من الأئمة المصنفين خرجت عن الأصل : و استدرك عليهم**

بسبب ذلك، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: الاستدراك على الإمام الداني بسبب اختياره أوجها خرج بها عن طريقه، و روايته أوجها ليست من طريقه اختيارا لاشتهارها، كاختياره وجه الإدغام في + وَيُعَدَّبُ مَنَ بِالْبَقْرَةِ³ لابن كثير حتى يوافق الأشهر، و تفصيل المسألة كما يلي :

روى الداني الوجهين في + وَيُعَدَّبُ مَنَ بِالْبَقْرَةِ لابن كثير من رواية قنبل، فقال في التيسير : " و اختلف عن قنبل و عن البزي أيضا و أدغم ذلك الباقيون ⁴ " .

بينما روى عنه الإظهار فقط في الجامع فقال : "فأظهر الباء عند الميم فيه نافع في رواية ورش ... و ابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل عن القواس ⁵ " .

بينما روى وجه الإدغام عن ابن كثير من رواية ابن فليح و ليس من رواية قنبل ، وقد استدرك ابن الجزري على الداني خروجه عن طريق كتابه التيسير و

روايته الإدغام لقبيل فقال : "وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب التيسير وتبعه على ذلك الشاطبي ، والذي تقتضيه طريقيهما هو الإظهار وذلك أن

الداني نص على الإظهار في جامع البيان لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه وهاتان الطريقتان هما اللتان

في التيسير والشاطبية ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور أطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون وهو مما

1 - منجد المقرئين : 216 .

2 - النشر : 42 / 1 - 43 .

3 - الآية : 284 .

4 - التيسير : 45 .

5 - جامع البيان : 326 / 1 .

خرج فيه عن طريقه وتبعه على ذلك الشاطبي والوجهان عن ابن كثير صحيح والله أعلم¹ .

فالداني قرأ بوجه الإدغام لابن كثير لكن من رواية ابن فليح ، فهو وجه صحيح مقروء به ، و هو رواية الجمهور ، و الاستدراك عليه هو من جهة اختياره هذا الوجه لقبول بينما الطرق عنه بالإظهار ، و الله أعلم .

مثال رقم 2: الاستدراك على الإمام الشاطبي في بعض اختياراته التي خرج بها عن الأصل : أي كتاب التيسير، و هي ما تعرف بالزيادات فقد خالف الإمام الشاطبي كتاب التيسير للداني في بعض الأوجه و الروايات ، فزاد أوجها لم تذكر في التيسير، وهذه الزيادات هي اختيارات للإمام الشاطبي ، خالف فيها اختيارات الداني ، و الشاطبي إمام في القراءات كما هو الإمام الداني ، و له طرق أخرى غير طريق الداني جمع بها قراءاته ، فهو من أهل الاختيار و ممن يحق لهم الاختيار ، و وقوع الاختيار منه لا اعتراض عليه ، لكن استدراك عليه من جهة النسبة ، إذ أن الأوجه المختارة لا تنسب للإمام الداني و إنما تنسب للإمام الشاطبي ، فالقراءة بها تكون من طريق الحرز لا التيسير ، وهذا الذي جعل الأئمة القراء يختلفون في حكم القراءة بهذه الزيادات بين من يثبتها و ينسبها للشاطبي و بين من يسقطها ، و سيأتي توضيح المسألة في باب الزيادات² .

4. اختيارات أدت إلى إنكار أو رد بعض الأوجه الصحيحة عن الشيخ: و

منها رد الإمام ابن مجاهد بعض الأوجه عن شيخه قنبل و تضعيفه لها اختياراً ، رغم ثبوتها و صحة القراءة بها ، الأمر الذي جعل الشيخ السمين الحلبي يصف ابن مجاهد قائلاً : " كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه و يغلطه ، و سيمر بك مواضع من ذلك ، و هذا لا ينبغي أن يكون ، فإن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد³ " ، و قد استدرك العلماء على ابن مجاهد صنيعه و أثبتوا صحة ما قرأ به شيخه قنبل بالرواية و ردوا إنكار ابن مجاهد ، و من الأمثلة على ذلك :

المثال رقم 1 : اختيار ابن مجاهد لوجه المد في رأه عن قنبل و تغليطه وجه القصر :

1 - النشر : 9 / 2 .

2 - ينظر : ص : 282-285 من البحث .

3 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي : 152 / 6 .

قال ابن مجاهد في السبعة: "قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل (أن رَأَهُ) بغير ألف بعد الهمزة وزن (رَعَهُ) وهو غلط لأن رآه مثل رعاه ممالا و غير ممال¹ ".

قال ابن الجزري: "و اختلف عن قنبل في: + أن رَعَاهُ أسَ تَغَنَّى _ [العلق 7] ، فروى ابن مجاهد و ابن شنبوذ وأكثر الرواة عنه + رَعَهُ _ ، بقصر الهمزة من غير ألف ، و رواه الزينبي عن قنبل بالمد فخالف فيه سائر الرواة عن قنبل ، إلا أن ابن مجاهد غلط قنبلا في ذلك ، فربما لم يأخذ به² ".

و وجه القصر مروى ذكره الداني في التيسير و اقتصر عليه لقنبل³ ، و أخذ به الإمام الشاطبي في الحرز ، و أشار إلى أن ابن مجاهد لم يأخذ به فقال :

و عن قنبل قصرأ روى ابن مجاهد رآه و لم يأخذ به متعملا⁴ .

قال أبو شامة في شرح البيت، و بعد أن نقل كلام ابن مجاهد: " فهذا معنى قول الناظم و لم يأخذ به لأنه جعله غلطا و معنى (متعملا) أي عاملا " ... وقال الشيخ الشاطبي - رحمه الله تعالى - فيما قرأته بخط شيخنا أبي الحسن - رحمه الله - : " رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر خلاف ما اختاره ابن مجاهد⁵ " .

فابن مجاهد حكم بغلط شيخه قنبل في رواية وجه القصر و اختار المد وجهها واحدا لكونه الأشهر، فاستدرك على ابن مجاهد من جهة اختياره لوجه المد و تغليظه وجه القصر، وهو وجه ثابت رواية صح من غير طريق، و ممن استدركوا على ابن مجاهد في اختياره المد و رده وجه القصر الإمام أبو شامة ، فقال: " و قرأت في حاشية النسخة المقروءة على الناظم - رحمه الله - : زعم ابن مجاهد أنه قرأ بهذا عليه أي على قنبل و رده و رآه غلطا هكذا في السبعة ، ولم يتعرض في الكتاب لما علم من صحة الرواية فيه⁶ " .

و قال السمين الحلبي: " و لما روى ابن مجاهد هذه القراءة عن قنبل و قال: \$ قرأت بها عليه # نسبه فيها إلى الغلط، و لا ينبغي ذلك لأنه ثبتت قراءة و لها وجهٌ و إن كان غيره أشهر منه فلا ينبغي أن يقدم على تغليظه " .

1 - السبعة : 692 .

2 النشر : 401 / 2 .

3 - ينظر : التيسير : 224 .

4 - الشاطبية : فرش سورة العلق : 89 .

5 - إبراز المعاني : 263 / 4 .

6 - إبراز المعاني : 263 / 4 .

فالوجهان صحيحان مقروء بهما عن قنبل وإن كان أكثر الرواة عن قنبل على وجه القصر الذي غلظه ابن مجاهد ، و قد حرر ابن الجزري طرق وجه القصر عن قنبل و أثبت صحته، و بين أنه الوجه الأثبت عن قنبل ، فقال: "ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء ، و المد أقوى من طريق النص ، و بهما أخذ من طريقه جمعا بين النص و الأداء¹ " .

و قد اختلف المحققون في كون ابن مجاهد يأخذ بوجه القصر أم لا ، فذكر الشاطبي أنه لا يأخذ به تبعا لتغليظه له فقال : (و لم يأخذ به متعملا) ، بينما أثبت ابن الجزري رحمه الله أن ابن مجاهد قد روى وجه القصر و إن اختار وجه المد ، فقال : "و من زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعده في الغاية وخالف الرواية و الله تعالى أعلم² " .

فابن مجاهد رد وجه القصر و علته عدم اشتهاؤه و هو اختيار منه ، و استدرك عليه من جهة رده وجهها صح رواية و الحكم عليه بالغلط .

المثال رقم : 2 : اختيار ابن مجاهد قراءة الياء في: ضِيَاءٌ³ ، و إنكاره اختيار قنبل القراءة بالهمز أي (ضِيَاءٌ) :

جاء في كتاب السبعة لابن مجاهد قوله في موضع يونس : " قرأ ابن كثير وحده (ضياء) بهمزتين ، في كل القراءان ، الهمزة الأولى قبل الألف ، و الثانية بعدها ، كذلك قرأت على قنبل ، وقرأ الباقرن بهمزة واحدة في كل القراءان ، و كان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا و يقرءون مثل قراءة الناس ضياء ، و أخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في ضياء⁴ " .

و قال في موضع القصص : "قرأ ابن كثير وحده (بضياء) بهمزتين ، كذا قرأت على قنبل وهو غلط ، و روى البزي عن ابن فليح عن أصحابهما عن ابن كثير (بضياء) بهمزة واحدة و هو الصواب⁵ " .

فابن مجاهد روى الوجهان لابن كثير في (ضياء) بالهمزة الواحدة و بالهمزتين ، و وجه الهمزتين اختاره قنبل و به قرأ ابن مجاهد عليه، بينما لم يقرأ به البزي

1 - النشر : 403 / 2 .

2 - النشر : 403 / 2 .

3 - وردت كلمة ضياء في القراءان في ثلاثة مواضع وهي : يونس الآية 5 ، و الأنبياء الآية 48 ، و القصص الآية 71 .

4 - ينظر : السبعة : 323 .

5 - ينظر : السبعة : 495 .

بل كرهه ، ولذلك فقد اختار ابن مجاهد وجه الهمزة الواحدة وهو قراءة الجمهور ، و رد وجه الهمزتين لقتبل و أنكره لضعفه في اللغة ، قال أبو شامة : " و هذه قراءة ضعيفة ، فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يتخيل بتقديم و تأخير يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل ؟ هذا خلاف حكم اللغة ¹ " .

و قد استدرك العلماء و الأئمة المحققون على ابن مجاهد إنكاره هذه القراءة ، و أثبتوا صحتها و أنها ثبتت من طرق أخرى ، فقال ابن الجزري : " و أما : + ضِيَاءٌ _ و هو في يونس ، و الأنبياء ، و القصص ، فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة ، وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل ، و خالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرواه عنه بالهمز ، و لم يختلف عنه في ذلك ، و وافق قنبلا أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل ² " .

كما اجتهد المحققون في تأويل وجه الهمزتين و إن كان ضعيفا لغة ، فقال ابن الجزري : " وهو على القلب ، قدمت فيه اللام على العين كما قيل في عاث : عثا ³ " .

و قال السمين الحلبي : " وأولت على أنه مقلوب قدمت لامه و أخرت عينه ، فوقعت الياء طرفا زائدة فقلبت همزة على حد (رداء) ، وإن شئت قلت لما قلبت الكلمة صار (ضياوا) بالواو ، عادت العين إلى أصلها من الواو لعدم موجب قلبها ياء ، و هو الكسر السابق لها ، ثم أبدلت الواو همزة على حد كساء ⁴ " .

و قال أبو البقاء : " إنها قلبت ألفا ثم قلبت الألف همزة لئلا تجتمع ألفان ⁵ " . و الصحيح أن وجه الهمزة (ضياء) أصح لغة من وجه الهمزتين (ضياء) و هو الذي قرأ به الجمهور ، إلا أن العبرة هي بثبوت الوجه رواية و صحته نقلا ، وليس بالأقيس و الأفشى في اللغة ، و قد أثبت وجه الهمزتين لقتبل أئمة

1 - إبراز المعاني : 505 .

2 - النشر : 315 / 1 .

3 - النشر : 315 / 1 .

4 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 6 / 151-152 .

5 - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات: أبو البقاء العكبري: 24 / 2 .

القراءات و أهل الأداء ، فذكره الداني في التيسير¹، و الشاطبي في الحرز² و ابن الجزري في الطيبة³، و الله أعلم .

المبحث الثاني : استدراكات سببها الزيادات : و هذا النوع من أسباب الاستدراكات يقع بالخصوص من المصنفين و أهل الأداء ، و تنقسم هذه الزيادات إلى نوعين اثنين : زيادات وقعت على سبيل الحكاية ، و زيادات وقعت اختياراً من أصحابها ، و تفصيل ذلك كما يلي :

المطلب الأول : النوع الأول : استدراكات سببها زيادة أوجه على سبيل الحكاية : و يقصد به ذكر المصنف للوجه الزائد حكاية ، و ليس رواية ، و كثيراً ما يقع من المصنفين ، و خاصة الإمام الداني و الذي قال عنه الصفاقسي أنه " كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية وإن كان هو لا يأخذ به، وليس من طرقه⁴ " .

1 - ينظر : التيسير : 120 - 121 .
2 - قال الشاطبي : نُفَصِّلُ يَا "حَقَّ غُ" لَأَسَاجِرَ "ظ" بِي ... وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزُ فُنُبْلًا .
ينظر : الشاطبية : باب فرش الحروف - يونس _ رقم البيت 742 ، ص: 59 .
3 - قال ابن الجزري : ضِيَاءٌ زَنْ مُرْجُونَ تُرْجِي حَقَّ صُمْ ... كَسَا الْبَرِيَّةَ ائْتَلُ مِنْ بَادِي حُمْ : ينظر : متن طيبة النشر : باب الهمز المفرد : رقم البيت : 228 ، ص: 46 .
4 - غيث النفع : 260 .

و قد كان رحمه الله تعالى يذكر مثل هذه الزيادات للفائدة ، قال ابن الجزري معلقا على إحدى هذه الزيادات : " وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته¹ " . غير أنه قد استدرك على الإمام الداني لأجل ذلك ، وهذا لما ترتب عن مثل هذه الزيادات ، فقد عمل بها الآخزون عنه ، و فهموا منه أن الوجه الزائد هو وجه زائد رواية لا حكاية ، كالإمام الشاطبي ، و الذي استدرك عليه هو الآخر للمتابعة .

ثم إن شراح الشاطبية قد انقسموا على إثر ذلك إلى فريقين :

- فريق عمل بما ذكره الإمام الشاطبي اتباعا للأصل ، فأثبتوا ما حكاه الإمام الداني ، وهم المتقدمون من شراح الشاطبية .

- و فريق استدرك على الإمام الشاطبي أخذه بمثل هذه الزيادات عملا بما استدركه المحققون على الإمام الداني كابن الجزري ، فأسقطوا مثل هذه الزيادات و طرحوها ، و هذا نهج المتأخرين من شراح الشاطبية ، خاصة من تأثروا بنهج الإمام ابن الجزري و قرءوا من طريقه .

و لأن العبرة في القراءة هي ثبوت القراءة بالأوجه إما رواية أو نسا فقد عمل المحققون على تبيين الأوجه الثابتة رواية و إسقاط ما نقل منها على سبيل الحكاية لانقطاع سنده ، و قد وقع منه الكثير ، و من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1 : زيادة وجه ترك الهمز من + شُرْكَاءِِي _ [النحل 27] للبيزي : و زاد هذا الوجه عن البيزي الإمام الداني ، و هو وجه ذكره على سبيل الحكاية فقال في التيسير : " البيزي بخلاف عنه (أين شركائي الذين) بغير همز ، و الباؤون بالهمز² " .

و قد تابعه الإمام الشاطبي على ذلك فذكر الوجهين للبيزي ، فقال :

وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ ... وَفِي شُرْكَائِي الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلًا³

قال ابن القاصح في شرح البيت : " أخبر أن المشار إليه بالهاء من هلها وهو البيزي اختلف عنه هنا في (أين شركائي الذين) ، فروى عنه وجهان ، أحدهما بغير همز و الثاني بالهمز كقراءة الباقيين⁴ " ، ثم قال : " و هلها من قولهم هلهل النساج الثوب إذا خفف نسجه⁵ " .

1 - النشر : 30 / 2 .

2 - التيسير : 137 .

3 - الشاطبية : 64 .

4 - سراج القاري : 269 .

5 - سراج القاري : 269 .

و قد استدرک علی الإمام الدانی زیادته هذا الوجه ولو من قبیل الحکایة ، فقد ألبس الأمر علی من جاء بعده فقرأوا به ، كالإمام الشاطبي ، فقال : " و اتفقوا علی قوله تعالی : + شَرَكَائِي _ [النحل 27] بالهمز ، وانفرد به الدانی عن النقاش عن أصحابه عن البزري بحکایة ترك الهمز فيه ، وهو وجه ذكره حکایة لا رواية ، وذلك أن الذين قرأ عليهم الدانی هذه الرواية من هذه الطريق ، وهم عبد العزيز الفارسي ، وفارس بن أحمد لم يقرأوه إلا بالهمز حسبما نصه في كتبه¹ " ، ثم قال ابن الجزري : " و لولا حکایة الدانی له عن النقاش لم نذكره² " .

و قال الصفاقسي : " و لا يجوز فيه من طريق كتابنا غيره - أي الهمز - و هو القياس المطرد ، و ذكر الدانی له حکایة لا رواية³ " .
و ذهب الفاسي إلى القول بأن الشاطبي ضعف الوجه بقوله لههلا فقال : " و الخلف في حذف الهمز كائن في (شركاي) هلهل الحذف أي ضعف لما ذكر و الله أعلم⁴ " .

غير أن الدانی ذكر في الجامع غير ذلك ، فقد صرح بالقراءة به من طريق النقاش ، و من طريق أبي الحسن بن غلبون ، و ابن مجاهد ، فقال : " حرف قرأ ابن كثير في رواية مضر عن البزري (أين شركائي) [النحل 27] ، بغير همز ها هنا خاصة ، و بذلك قرأت علی أبي الحسن عن قراءته ، و كذلك روى النقاش بإسناده عن البزري ، و حدثنا محمد بن علي ، قال حدثنا ابن مجاهد عن مضر عن البزري عن ابن كثير (شركائي) بغير همز و فتح الياء مثل هداي⁵ " .
فيكون الإمام الدانی قد قرأ بهذا الوجه ، لكن ابن الجزري استدرک عليه أن الذين قرأ عليهم بترك الهمز كأبي الحسن هو من غير طريقه و إنما من طريق مضر و الجندي عن البزري ، ثم إنه ذكر في مفرداته أن العمل علی الهمز و به يأخذ⁶ .
و بعد أن بين ابن الجزري أن وجه ترك الهمز مقروء به من غير طرق الدانی قال : " و قد روى ترك الهمز فيه و في ما هو من لفظه و كذا (دعائي و ورائي) في كل القراءان أيضا ابن فرح عن البزري ، و ليس في ذلك يؤخذ به من طرق

1 - النشر : 227 / 2 .

2 - النشر : 227 / 2 .

3 - غيث النفع : 270 .

4 - اللآلئ الفريدة : 934 / 3 .

5 - جامع البيان : 241 / 2 .

6 - ينظر : النشر : 227 / 2 ، و ينظر : المفردات : 195 .

كتابنا ، و لولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره ، و كذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعا لقول التيسير البزي بخلاف عنه ، وهو خروج من صاحب التيسير ومن الشاطبي عن طرقهما المبني عليهما كتابهما¹ .

ثم قال : "و الحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير و لا الشاطبية و لا من طرقنا ، فينبغي أن يكون المقصور الممدود جائزا في الكلام على قلته كما قال بعض أئمة النحو ، و روى سائر الرواة عن البزي و عن ابن كثير إثبات الهمز فيها ، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره و بذلك قرأ الباقون² " .

و عليه فإن استدراك ابن الجزري على الإمام الداني هو من جهة خروجه عن طرق كتابه ، و ليس السبب في ذلك هو ذكر الوجه حكاية ، إذ لا يعقل أن يروي الإمام الداني في كتبه وجهها لم يقرأ به ، ثم إن ابن الجزري قد بين هو نفسه ثبوت الوجه من عدة طرق ، و قد ذكره ابن مجاهد في السبعة³ ، كما ذكره الجعبري ، و رد القول بإنكاره فقال : "و إنكار بعض على التيسير بذكر الحذف غير متجه ، لثبوته سبعة ، و ناهيك قطع ابن مجاهد له⁴ " .

و الذي نتج عن ذلك هو أنه قد وقع الخلاف بين أئمة القراءات و علمائها في القراءة بهذا الوجه للبزي ، فالأخذون بما ذكره ابن الجزري في النشر يردون القراءة بحذف الهمز تبعا لابن الجزري ، و يعللون ذلك بأن الوجه ثبت حكاية لا رواية⁵ .

أما الفريق الثاني فهم المتقدمون من شراح الشاطبية و الأخذون بما ذكره الشاطبي في الحرز كالإمام الجعبري ، و تابعهم على ذلك بعض المحققين من المعاصرين ، و الذين يرون أن وجه حذف الهمزة ثابت رواية لا حكاية ، و هو وجه مقروء به من طريق الشاطبية ، فيكون بذلك الاستدراك على ابن الجزري لا على الداني ، و يعللون ذلك بثبوت هذا الوجه رواية ، فقد قرأ به الداني و غيره من أئمة القراءات خاصة المغاربة منهم كالإمام ابن شريح و المهدي و ابن سفيان و قد صرح بذلك ابن الجزري نفسه⁶ .

1 - النشر : 227 / 2 - 228 .

2 - النشر : 228 / 2 .

3 - السبعة : 371 .

4 - كنز المعاني : 1839 / 4 ، نقلا عن : مسائل من التحريرات : سالم الجكني : 674 .

5 - ينظر : الوافي في شرح الشاطبية : ، و إرشاد المرید : 285 .

6 - ينظر : النشر : 227 / 2 .

هذا بالإضافة إلى أن الداني بروايته لهذا الوجه يكون قد خرج عن طرق كتابه اختياراً ، و لا يمنع ذلك ، فهو أهل له ، و قد خرج غيره عن طرقهم كابن بليمة و ابن الفحام فرووا هذا الوجه كذلك اختياراً ، و لم يرد الوجه عنهم لهذا السبب ، يقول الدكتور سالم الجكني في تحريره لهذه المسألة : " الخلاصة : أن حذف الهمزة في هذه الكلمة صحيح ، قرأ به أئمة كبار ، ودونوه في كتبهم ، و لا أرى وجهاً لإنكاره ، لرجحان أن يكون اختياراً منهم رحمهم الله ، و الله أعلم ¹ " .
مثال رقم 2 : زيادة وجه الإمالة في + يُورِي _ و + فَأُورِي _ ² للكسائي : و هي انفرادة من الداني ذكرها حكاية و لم يقرأ بها و ردها ابن الجزري ، و تفصيل المسألة كما يلي :

جاء في كتاب التيسير للداني قوله : " و روى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال (يوارِي و أوارِي) في الحرفين من المائدة ، و لم يروه غيره عنه ، و بذلك أخذ من هذا الطريق ، و قرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح ³ " .
و تابعه الشاطبي على ذلك فصرح بالإمالة قائلاً :

يُورِي أوارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ ... ضِعَافًا وَحَرْفًا النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا ⁴ .

قال ابن القاصح في شرح البيت : " أخبر أن للدوري عن الكسائي في + يُورِي سَوَّءَةٌ أَخِيهِ َ ، + فَأُورِي سَوَّءَةٌ أَخِي _ بالمائدة المعبر عنها بالعقود وجهين: الفتح، و الإمالة ، وقوله: في العقود احترز به من + يُورِي سَوَّءَةٌ كُمْ _ بالأعراف ⁵ فإنه بالفتح للجميع بلا خلاف ⁶ " .

و قد استدرك ابن الجزري على الإمام الداني و من بعده الإمام الشاطبي روايتهما وجه الإمالة ، و بين أن ما ذكره الداني هو حكاية و ليس رواية فقال : " وأما ما ذكره الشاطبي رحمه الله (يوارِي و أوارِي) في المائدة، فلا أعلم له وجهاً سوى أنه تبع صاحب التيسير ... ، وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته ⁷ " .

و قد رد ابن الجزري وجه الإمالة للكسائي رواية، و أنه لا يصح من طرق التيسير فقال : وإلا فأى تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير، ولو

1 - مسائل من التحريرات : 675 .

2 - الآية 31 من سورة المائدة ، و الآية 26 من سورة الأعراف .

3 - التيسير : 50 .

4 - الشاطبية : 27 .

5 - الآية : 26 .

6 - سراج القاري : 115 .

7 - النشر : 30 / 2 .

أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النصيبي ، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه نحو إمالته الصاد من (النصاري) والتاء من (اليتامي) وغير ذلك مما يأتي ، ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين في الياء حيث وقع في القرآن كما تقدم ¹ .

كما استدرک ابن الجزري على الإمام الداني تخصيصه موضع المائدة دون الأعراف ، و بين أنه قد انفرد بهذه الرواية فقال : " ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة ² " .

قال الداني في جامع البيان في حكاية وجه الإمالة : " أمالهما الكسائي في رواية قتيبية ، و فيما حدثنا به عبد العزيز بن محمد عن أبي طاهر عن قراءته على أبي عثمان " ، ثم قال : " وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن وغيره " ، و قال : " وقياس ذلك قوله في الأعراف (يواري سواتكم) ولم يذكره أبو طاهر ولعله أغفل ذكره ³ " .

قال ابن الجزري في رده على كلام الداني : " لم يغفل ذكره بل ذكره قطعاً ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصاً وأداءً ، ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي شيخ الداني والله أعلم ⁴ " .

ثم إن الداني صرح بالقراءة بوجه الفتح فقط فقال : " و بإخلاص الفتح قرأت ذلك كله يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق و به كان يأخذ ابن مجاهد ⁵ " .

و قال : " وظهر أن إمالة (يواري و فأوراي) في المائدة ليست من طريق التيسير ولا الشير ولا الشير الطيبة ، ولا من طرق صاحب التيسير وتخصيص المائدة غير معروف والله تعالى أعلم ⁶ " .

1 - النشر : 31 / 2 .

2 - النشر : 31 / 2 .

3 - جامع البيان : 1 / 372 .

4 - النشر : 31 / 2 .

5 - جامع البيان : 1 / 372 .

6 - النشر : 31 / 2 .

و عليه فقد كان المتقدمون من شراح الشاطبية¹ يأخذون للكسائي بالوجهين الفتح والإمالة في (يواري و أوارى) بالمائدة عملاً بما ذكره الشاطبي في الحرز ، إلا أن المتأخرين من الشراح² قد أسقطوا وجه الإمالة عملاً بما استدركه ابن الجزري على الإمام الداني ، يقول الصفاقسي في ذلك : " فإن قلت لِمَ لَمْ تذكر في الممال يوارى و فأواري ، و قد ذكر الشاطبي فيهما لدوري علي الفتح و الإمالة ...قلت : هو خروج منه رحمه الله عن طريقه ، فإن طريقه جعفر بن محمد النصيبي ، و قد أجمع الناقلون عنه على الفتح³ " .

مثال رقم 3: زيادة وجه حذف الياء في + ثُمَّ كِيدُونَ _ [الأعراف 195] لهشام : و هو وجه زاده الإمام الداني ، و قد ذكره على سبيل الحكاية ، فقال في التيسير : " و أثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحاليين في قوله + ثُمَّ كِيدُونَ _ في الأعراف [195] " 4 .

و قال في آخر فرش سورة الأعراف : " + ثُمَّ كِيدُونَ _ أثبتها في الحاليين هشام بخلاف عنه⁵ " .

فذكر الداني في التيسير لهشام الوجهان في الياء من (كيدون) وهما الحذف و الإثبات ، و تابعه الإمام الشاطبي في ذلك ، فذكر لهشام الوجهان كذلك و قال :

وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا
بِخُلْفٍ وَتَوْتُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

قال ابن القاصح في شرح البيت : "وقوله : (وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا) أخبر أن المشار إليهما بالحاء واللام في قوله حج ليحملا ، وهما أبو عمرو وهشام أثبتا الياء في + ثُمَّ كِيدُونَ _ في الأعراف فأما أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك وهو على أصله يثبتها في الوصل ويحذفها في الوقف ، وأما هشام فإن عنه خلافا فيها روى عنه إثباتها في الحاليين وحذفها في الحاليين⁷ " .

و قد استدرك ابن الجزري على الإمام الداني ذكره وجه الحذف ، و بين أن الصحيح لهشام من طريق التيسير هو الإثبات فقط ، فقال : " ووافقهم هشام في

¹ - ينظر : فتح الوصيد : 461 / 2 ، و : إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع : عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة : 235 - 236 .

² - ينظر : إرشاد المرید : 134 . و الوافي : 154 .

³ - غيث النفع : 192 .

⁴ - التيسير : 70-71 .

⁵ - التيسير : 115 .

⁶ - الشاطبية : 35 .

⁷ - سراج القاري : 144 .

(كيدون) على اختلاف عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحاليين ...، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نص عليه في جامعه، وهو الذي في طرق التيسير ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية¹ .

و بالعودة إلى نص الإمام الداني في الجامع نجده قد صرح بنص الحكاية فقال: " و حدثني فارس بن أحمد أيضا من قراءته على أبي طاهر الأنطاكي ...بغير ياء في الحاليين² " .

فنقل الإمام الداني وجه الحذف بلفظ "حدثني" ،و هو لفظ يفيد الحكاية ،و لو كان قرأ به لقال "و بذلك قرأت" كما فعل مع وجه الإثبات ، لكنه أكد أن الوجه حكاية عند قوله: "و كذا حكى لي أبو الفتح أيضا عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عن الحلواني عن هشام³ " .

و قد بين الإمام الداني في كتابه المفردات أن العمل على الإثبات، قال ابن الجزري : " ومما يؤيد ذلك أنه قال في المفردات ما نصه: قرأ يعني هشاماً + ثم كيدون _ بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه وبالأول أخذ انتهى" ،وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ⁴ " .

و لما كان كلام الداني في المفردات يحتمل الوجهين كذلك عند قوله " و فيه خلاف "، حمل ابن الجزري المعنى بأنه حال الوقف، فقال : "وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في المفردات حيث قال: " بياء ثابتة في الوصل والوقف"، ثم قال "وفيه خلاف عنه"، إن جعلنا ضمير وفيه عائد على الوقف كما هو الظاهر ،وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير إن أخذ به⁵ " .

و عليه فقد رد ابن الجزري وجه الإثبات لهشام حال الوصل من طريق التيسير و كذا الشاطبية فقال : "و بمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط والله أعلم⁶ " .

1 - النشر : 139 /2 .

2 - جامع البيان : 171 /2 .

3 - جامع البيان : 171/2 .

4 - النشر : 139 /2 .

5 - النشر : 139 /2 .

6 - النشر : 139 /2 .

وقال : " وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف وأما حالة الوصل فلا أخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا والله أعلم ¹ " .
وعليه فإن الصحيح المقروء به من طريق الشاطبية هو الإثبات فقط لهشام ²، يقول الصفاقسي في ذلك: " كِيدُونُ قرأ البصري بإثبات الياء وصلًا لا وقفًا وهشام بإثباتها في الحاليين...، وإنما لم نذكر الخلاف الذي ذكره الشاطبي فيها لهشام ... لأنه يبعد أن يكون الخلاف لهشام فيها من طريق وطريق أصله بل لم يثبت من طرق النشر إلا في حالة الوقف خاصة ³ " .

ثم قال مدللًا : " فإن قلت: مستنده قول صاحب التيسير فيه لما تكلم على زوائد سورة الأعراف في آخرها وفيها محذوفة ثم كيدون فلا، وأثبتها في الحاليين هشام بخلف عنه، قلت: هذا لا دليل فيه لأن الداني كثيرا ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية وإن كان هو لا يأخذ به، وليس من طرقه، وهذا منه ⁴ " .

وقال : " بل يدل عليه كلامه في التيسير فإنه قال فيه في باب الزوائد، وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحاليين في قوله تعالى: (ثم كيدوني) في الأعراف فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطرادا تميما للفائدة، فربما يتساهلون اتكالا على ما تقدم أو سيأتي لهم في الباب، فثبت من هذا أن الخلاف لهشام حالة الوصل عزيز وإنما الخلاف حالة الوقف، لكن لا ينبغي أن يقرأ به من طريق القصيد وأصله، وبالإثبات في الحاليين قرأت على شيخنا رحمه الله وقال في مقصوده :

كيدون حلواني روى زيادة في حالتيه عن هشام وقرأ ⁵ " .

المطلب الثاني : النوع الثاني : استدراكات سببها زيادة أوجه اختيارا و خروجا عن الأصل : ويقصد بها زيادة المصنف لأوجه لم يذكرها الأصل المأخوذ عنه اختيارا منه، وذلك لأنه قد يزيد المصنف وجها يخالف فيه الأصل إذا ثبت له هذا الوجه من طريق الرواية، وكان صحيحا مقروءا به، وقد وقع ذلك لكثير من أئمة القراءات و أهل الأداء، من ذلك مثلا زيادة الإمام الصفاقسي وجه الاختلاس في + لدني_ لشعبة لأنه وجه قوي فقال: " ذكر الاختلاس لشعبة

1 - النشر : 139 / 2 .

2 - ينظر : إرشاد المرید : 175-176 ، و الوافي : 195 .

3 - غيث النفع : 259 - 260 .

4 - غيث النفع : 260 .

5 - غيث النفع : 260 .

زيادة على الشاطبي لأنه تبع أصله و لم يذكر سوى الوجه الأول ، و هذا الثاني قوي صحيح ذكره غير واحد من الأئمة ، كالحافظ أبي العلاء الهمداني ، وابن سوار ، و الهذلي ، و ذكره الداني في مفرداته و جامعته ، و المحقق (أي ابن الجزري) و زاد و هذان الوجهان مما اختص به هذا الحرف لأن الحرف الأول لا يختص بالإشمام ليس إلا¹ .

و قد تكون هذه الأوجه وهما من صاحبها فيستدرك عليه لأجل ذلك ، و قد تكون صحيحة مقروءا بها لكن من غير طريق الأصل ، فيكون المصنف قد اختارها من مجموع ما قرأ به على شيوخه ، و الاستدراك عليه هو لأجل مخالفته للأصل كزيادات الإمام الشاطبي على كتاب التيسير فقد زاد أوجها لم تذكر في التيسير لكنها صحت للإمام الشاطبي من طرق أخرى ، يقول الإمام الشاطبي :

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ ... فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا²

و قد اختلف في حكم زيادات الإمام الشاطبي على التيسير من حيث القراءة بها ، فالمتقدمون كان منهم هو القراءة بما ورد في الشاطبية بإطلاق و إن كان ما زاده الإمام الشاطبي قد خرج به على الأصل ، فتجد كثيرا من الشراح المتقدمين يقرون بالزيادة و لا يصرحون بردها أو عدم الأخذ بها بل يأخذون بما قاله الإمام الشاطبي و يسلمون بتلك الزيادات ، إلا أن يصرح الشاطبي برد الوجه أو عدم الأخذ به ، أما ابن الجزري فنجده كثيرا ما يصرح بخروج الشاطبي عن أصله في هذه الزيادات لكنه لم يرد عنه نص في عدم القراءة بها لأنه زاد الوجه و خرج به عن الأصل و إنما يرد الوجه الزائد لعله فيه ، بل قد ثبت عنه أنه قد استحسّن بعض الزيادات من الإمام الشاطبي لأنه خرج فيه عن الطريق و أخذ بوجه أصح أو أشهر من وجه الأصل ، فعمل بالأقوى اختيارا منه³ .

أما المعاصرون فانقسموا في ذلك ليس إلى فرق فقط ، و إنما إلى آراء مختلفة في حكم هذه الزيادات ، هل تُخَلَّص من النظم ، و يعاد النظم إلى أصله فلا يقرأ إلا بما وافق الأصل ، و تطرح الزيادات جانبا ؟

أم يقرأ بكل الذي ذكره الإمام الشاطبي في النظم ، و يسلم به على نهج المتقدمين ؟

و البحث في موقف علماء القراءات من زيادات الشاطبي على التيسير متشعب و صعب لكثرة المؤلفات في شرح الشاطبية ، وكثرة الآراء في هذه المسألة ،

1 - غيث النفع : 374 .

2 - الشاطبية : 6 .

3 - ينظر : ص : 409-410 من البحث .

مما يصعب استقصاء جميع الأقوال فيها ، و لا أبالغ إن قلت أنه يحتاج لوحده إلى دراسة كاملة كما هو الحال لكثير من مباحث علم القراءات و الله أعلم ، غير أنه من خلال دراستي المتواضعة يمكن تقسيم مواقف علماء القراءات من زيادات الإمام الشاطبي على التيسير إلى ثلاث آراء و الله أعلم :

الرأي الأول : القائل بطرح الزيادات و إرجاع النظم إلى أصله لأن ذلك خروج عن الأصل وهو التيسير فلا يقرأ إلا بما وافق التيسير و يطرح ما عداه ، و حجتهم في ذلك أن مثل هذه الزيادات ذكرها الشاطبي على سبيل الحكاية و تتميماً للفائدة و ليس للقراءة بها ، و شذ بهذا القول الدكتور علي النحاس ، و الذي صرح بذلك فقال : " إن الشاطبية في أصلها تلخيص لكتاب التيسير ، إذ قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى : (وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ¹) ، ثم زاد عليها رحمه الله أوجها ليست في التيسير فقال : (وَأَلْفَاهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ) ، فيكون ما زاد على طرق التيسير ، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية ، لأن طرق الشاطبية هي طرق التيسير ، و إنما يؤخذ بما زاده الشاطبي على التيسير من طرق النشر بشروطه المعتبرة ، بحيث لا يخلط بينها و بين طرق التيسير² " .

ثم قال : " إن العلماء قد حققوا بعض المواضع التي زادها الإمام الشاطبي على أصله و بينوا أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التي هي ملخص التيسير³ " .

و ذكر أمثلة عن هذه الزيادات ثم أطلق الحكم على كل الزيادات قائلاً : " و قد ذكر العلماء في هذه الأمثلة و غيرها أن الشاطبي رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذي هو أصله ، و أن ما ذكره ليس من طريق التيسير و إنما هو من طرق أخرى ليست في التيسير ، فلا ينبغي أن يقرأ به من طريق الشاطبية ، لأن أصل طريقها هو طرق التيسير ، إذن قد وضع العلماء ميزانا صحيحا للقراءة ، فإن ما خرج فيه الشاطبي عن طريقه التيسير لا يقرأ به من طرق الشاطبية⁴ " .

الرأي الثاني : القائل بالقراءة بما ورد في الشاطبية بإطلاق أي مع الزيادات ، و ذلك لأن الذي ذكره الشاطبي زائداً عن التيسير هو مما صح للإمام الشاطبي من

1 - الشاطبية : 6 .

2 - الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء : علي بن محمد توفيق النحاس : 11 .

3 - الرسالة الغراء : 11 .

4 - الرسالة الغراء : 11- 13 .

غير طرق الداني ، فهي اختيارات للإمام الشاطبي اختارها مما قرأ به على شيوخه فزادها عليه ، و لأن الإمام الشاطبي من أهل الاختيار فقد جاز له أن يختار ، و يلزم قبول اختياره إن ثبت بالنقل الصحيح و تواتر عنه ولم يرد بعله ما ، و القائلون بهذا القول هم أغلب المتقدمين من شراح الشاطبية ، كالعلامة المتولي و الذي صرح بأن طرق الشاطبي مجهولة ، و عليه فلا نستطيع الحكم على مثل هذه الزيادات ، من ذلك قوله في حكم من رد وجه توسط البدل مع ترقيق (ذكر ا) : " وكذلك منع الشيخ سلطان وتابعوه - أي ترقيق ذكراً - على التوسط - أي توسط البدل - من الشاطبية ، ولا أدري ما علّة ذلك لأنّ الترقيق من زيادات القصيدة على التيسير وطرقها مجهولة ، وليس في كلامهم ما يُعيّنُها و غاية ما في النشر أنّه أوصل سند الشاطبي عن النفزي إلى صاحب التيسير من قراءته على ابن خاقان فقط وسكت عن ما وراء ذلك له في طريق الأزرق ، وقد أقرّ بذلك حيث قال - أي ابن الجزري - " مع أنّنا لم نعد للشاطبي رحمه الله وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحدة وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف ، وهذا علمٌ أهمل و باب أُغلق وهو السبب الأعظم في ترك الكثير من القراءات والله تعالى يحفظ ما بقي " و من تأمل قوله : " فلو عددنا طرقنا وطرقهم " قطع بأنّ ما زاده الشاطبي على التيسير ليس من طرق النشر ، فلا يُقال : " الترقيق مثلاً للنشر من الشاطبية " وهذه دقيقة لم أر من نبه عليها ، فمن زعم بعد ذلك أنّ تحرير هذه الزيادة يؤخذ من النشر لم يدر حقيقة ما يقول .¹

و قد حث الوافري على الاعتناء بالحرز و مدح الشاطبي و أوصى على الأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار إلى ضعفها فقال :

و خذ بما فيه جميعاً غير ما لضعفه أشار نحو يفتلا

أهمل أعضل موهلا ومـ ح لم يصح شد هلهلا².

و وافقه بعض المعاصرين من أمثال الدكتور إيهاب فكري و الذي يطرح المسألة على أنها اختيار من الإمام الشاطبي و لا بد من قبول اختياره ما لم تكن ضعيفة أو مردودة ، كما قبل لغيره من المتقدمين و المتأخرين عن الشاطبي اختياراتهم ، كقبول اختيارات الداني في التيسير ، و اختيارات ابن الجزري في الطيبة و الذي خالف في الطيبة ما ذكره في النشر و زاد أوجها لم تذكر في

¹ - الروض النضير : 268 - 269 .

² - حل المشكلات و توضيح التحريرات : 25 .

النشر اختياراً منه وقبلت عنه، فكان أولى أن تقبل كذلك زيادات الإمام الشاطبي على التيسير، و لعل هذا هو السبب في جعل ابن الجزري متن الشاطبية أصلاً مستقلاً عن التيسير من مجموع أصول كتابه النشر¹.

و من ثمة فقد اعتبر الدكتور إيهاب فكري أنه لا مجال لاستدراك هذه الزيادات على الإمام الشاطبي فقال: " و الصواب أن لا يستدرك على الشاطبي منها شيء لأربعة أسباب:

الأول: أنه يجوز للشاطبي أن يختار كما اختار غيره من الأئمة.

الثاني: أن الداني لم يذكر في التيسير إلا بعض أسانيده، و خرج عنها، و دل كلامه على أن له طرفاً أخرى لما أورده في كتابه لم يذكرها.

و الثالث: أن الشاطبي أشار في قصيدته أنه سيزيد فيها على ما في التيسير.

الرابع: أن من يمنع أي زيادة من هذه الزيادات عليه أن يمنع كل الزيادات حتى يتبع قاعدة واحدة و لا يتناقض، بل عليه أن يمنع أي زيادة لأحد من القراء عن طريقه².

أما الرأي الثالث: فهو قول العلامة الخليلي و الذي يرى قولاً وسطاً في التعامل مع هذه الزيادات بحسب موافقتها للنشر، فقال بعرض الأوجه الزائدة على النشر فما وافق فيها النشر قبل و ما لم يوافق فقال: " إن للقراءة بمقتضى الشاطبية وجهان نقرأ بهما لأنهما مقروء بهما ولكن لم ينبه الشاطبي على ضعف أحدهما وقد قال بعض المشايخ: إن ما خرج عن طريق كتاب الشاطبية قسماً: قسم مذكور في الطيبة وقسم غير مذكور فإن قرئ بالمذكور فهو صحيح ولكن القارئ ينبه إن ذلك ليس من طريق الكتاب، و أما غير المذكور فلا يقرأ به مثل حذف الهمزة من (شركائي اللذين) للبزي، و إدغام وجبت لابن ذكوان و إمالة نحسات للبيث³.

و قد وافقه الدكتور إيهاب فكري في بعض الزيادات و هي الزيادات التي زادها الشاطبي و لم تذكر في النشر و عدها تسع مسائل، ثم علل ردها بانقطاع سندها على اعتبار أنه قرأ الشاطبية من طريق النشر فقال: " ثم أعقبها بالزيادات التي لم يصحها ابن الجزري ولم يقرئ بها، وحيث إننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن

1 - ينظر: تقريب الشاطبية: 552 - 564.

2 - تقريب الشاطبية: 552-554 - باختصار.

3 - حل المشكلات وتوضيح التحريرات: 25.

الجزري فلا نقرأ بها وهي تسع مسائل زادها الشاطبي على طريقه و لم تصح¹

وقال عنها كذلك : "و يبقى زيادات للشاطبي لا يؤخذ بها ، و لكن العلة في ذلك ليس لكونها زيادات بل لأنها لم تصح عن زادها عنهم ، أو لأن ابن الجزري منعها ما لم يضمنها في طيبة النشر فانقطع إسنادها ، لأننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن الجزري² " .

و الذي يظهر لي و الله أعلم أن المسائل التسعة³ التي ذكرها و عدها من الزيادات المردودة ، هي مما تعقب على الإمام الشاطبي كغيره من الكتب و المؤلفات في القراءات ، إما بسبب الانفراد ، أو العمل بالقياس المردود ، أو الأخذ بوجه ضعيف و مخالفته لطريقه مع عدم شهرة الطريق و غيرها من أسباب الاستدراك على الشاطبي و لم يستدرك على الشاطبي لأنه زادها ، و قد مثلت لبعض هذه المسائل في مواضعها و الله أعلم .

نماذج من الاستدراكات سببها الزيادات اختيارا : و قد اخترت من الأمثلة على ما استدرك به على أئمة القراءات و أهل الأداء من الزيادات ما يلي:

مثال رقم 1: زيادة مرتبة الإفراط في المد لورش : و زادها الإمام الهذلي عن ورش ، و قد نبه ابن الجزري على أن هذه المرتبة وهم من الإمام الهذلي ، و لم تصح عن ورش فاستدرك عليه لأجل ذلك .

1 - تقريب الشاطبية : 566 .

2 - تقريب الشاطبية : 564 .

3 - و هي : 1. زيادة وجهي التوسط و المد لورش في (يؤخذكم) ، و سيأتي ذكرها ينظر : ص 290-291 .

2. إمالة المنون نحو (هدى) و سأذكرها ضمن الاستدراكات التي سببها القياس ينظر : ص 312-315 من البحث .

3. زيادة وجه الإدغام في (وجبت جنوبها) لابن ذكوان ، و سأذكرها في ص: 298-301 من البحث .

4. زيادة وجه التقليل في يا من كهيعص من سورة مريم للسوسي و لم يصح .

5. زيادة وجه إمالة الراء في (رأى) للسوسي ، و لم يصح .

6. زيادة وجه الإمالة في (نأى) للسوسي و انفرد بها و لم تصح .

7. زيادة إمالة الهمزة من (رأى) لشعبة و لم يصح .

8. زيادة وجه إمالة الراء من (رأى) قبل الساكن للسوسي ، و لم يصح .

9. زيادة وجه الإمالة في (يوارى و أوارى) و هي انفردة من الداني ذكرها حكاية و قد سبق ذكرها ينظر : تقريب الطيبة : 266 - 268 . و ينظر : ص : 275-277 من البحث .

قال ابن الجزري : "و زاد (أي الهذلي) مرتبة سابعة و هي إفراط و قدرها ست ألفات ، و انفرد بذلك عن ورش و عزا ذلك إلى ابن نفيس و ابن سفيان و ابن غلبون و الحداد - يعني إسماعيل بن عمرو - و قد وهم عليهم في ذلك ¹ ". ثم بين ابن الجزري عدم ثبوت هذا الوجه من الطرق التي ذكرها الإمام الهذلي فقال: "مرتبة سابعة فوق ذلك ، و هي الإفراط قدرها الهذلي بست ألفات ، و ذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد و ابن نفيس و ابن سفيان و ابن غلبون ، و قد وهم عليهم في ذلك ، و انفرد بهذه المرتبة و شذ عن إجماع أهل الأداء ، و هؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ، و نصوصهم صريحة بخلاف ما ذكر ، و لم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة ، و كلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق و بين حمزة ²".

مثال رقم 2: النقل لحمزة عند الوقف في نحو + مَنْ ءَامَنَ _ [البقرة 62]: وهي زيادة وقعت من الإمام الشاطبي في الحرز ³ ، وخرج بها عن طرق الداني كلها و ليس على طريق التيسير فقط ، و تفصيل المسألة كما يلي :

لم يذكر الإمام الداني في كتابه التيسير ⁴ و كذا كتاب الجامع في حكم الهمزات المبتدئات مع السواكن إلا التحقيق ، فقال في الجامع : " و ما رواه خلف و ابن سعدان نسا عن سليم عن حمزة ، و تابعهما عليه سائر الرواة و عامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدئات مع السواكن و غيرها وصلا و وقفا فهو الصحيح المعول عليه و المأخوذ به ⁵ " .

فيكون المقروء به من طرق الداني لحمزة هو تحقيق الهمز و عدم النقل ، أما الشاطبي فذكر في الحرز قوله : **وَعَنْ حَمَزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ ... رَوَى خُلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقْتَلًا** ⁶ .

قال الإمام السخاوي في شرح البيت : " أعلم أن حمزة رحمه الله يسهل الهمز في وقفه على ما سيأتي ذكره " ، ثم قال : " فأما ما قبله ساكن صحيح ، فأصحاب حمزة مجمعون على موافقة ورش في نقل الحركة في حال الوقف إلا

1 - النشر : 250 / 1 .

2 - النشر : 255 / 1 .

3 - اخترت من زيادات الإمام الشاطبي على التيسير ثلاثة أمثلة ، مثال عن زيادته وجها صحيحا اختاره لقوته و رجحانه ، و مثال عن زيادة اختلف في حكمها بين الشراح و المحققين ، و مثال ثالث عن زيادة ردت عن الإمام الشاطبي لزيادته وجها لم يصح و الله أعلم .

4 - ينظر التيسير : 36 .

5 - جامع البيان : 308 / 1 .

6 - الشاطبية : 19 .

العبيسي عن حمزة ، و الضبي و الوزان عن سليم عنه ، فإنهم حققوها في الوقف ، و ذلك في نحو +قَدْ أَفْلَحَ_ ، و + مَنَ ءَامَنَ_ ، و + وَلَوْ أَنَّهُمْ _ ، و + مِّنْ أَرْضَيْنَاَ _ و + عَذَابٌ أَلِيمٌ _ ، و ما أشبه ذلك ¹ .

ثم نقل رحمه الله تعالى جملة الطرق التي قرأ أصحابها بالنقل لحمزة في مثل هذه المواضع ، فذكر أنها رواية ابن فارس ، وأبو الطيب بن غلبون ، وابنه أبي الحسن ، ومكي بن أبي طالب القيسي ، أما قراءة التحقيق فنسبها لغير هؤلاء فقال : "وغيرهما يأخذ في ذلك بالتحقيق في الوقف كالوصل ² " .

فيكون المقروء به من طريق الشاطبية لحمزة عند الوقف هو الوجهان: النقل و التحقيق .

و قد ذكر ابن الجزري في النشر أن وجه النقل هو مما زاده الإمام الشاطبي في الحرز و لم يكن من طريق الإمام الداني لا في التيسير ولا في غيره ، فقال : "و قد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبية و ظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي على التيسير لا على طرق التيسير ، فإن الصواب أن هذا مما زاده الشاطبي على التيسير و على طرق الداني ، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق و أجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت ³ " .

و عليه فإن الاستدراك على الإمام الشاطبي إنما هو من جهة خروجه عن الطريق ، أما وجه التحقيق فهو وجه صحيح مقروء به لكن ليس من طرق الإمام الداني و الله أعلم .

و اختلف أئمة القراءات في القراءة بهذا الوجه من طريق الشاطبية ، بين من يقرأ به و من لا يقرأ به ، و الذي يستفاد من قول الخليلي أن ما زاده الإمام الشاطبي على أصله التيسير و ذكر في الطيبة فيقرأ به و ينبه على أنه ليس من طريق الشاطبية .

مثال رقم 3: زيادة وجه الإبدال في لفظ + أئمة _ : و قد زاده الإمام الشاطبي في نظمه و خالف فيه أصله كتاب التيسير ، فلم يذكر فيه الإمام الداني إلا وجه التسهيل ⁴ ، أما الشاطبي فذكر الوجهان : التسهيل و الإبدال ، ثم صرح بأن الإبدال مذهب نحوي ، فقال :

1 - فتح الوصيد : 333-334 .

2 - فتح الوصيد : السخاوي : 334/1 .

3 - النشر : 337/1 .

4 - ينظر : التيسير : 32 .

وَأَيُّمَةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَهُ ... وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلًا¹ .
ولعل نسبتة الوجه للنحويين هو ما جعل الشراح يختلفون في حكم القراءة بهذا
الوجه لكونه مذهب نحوي فتوهموا من كلام الإمام الشاطبي أن يكون وجه
الإبدال مذهب نحوي لا أدائي فاستدركوا عليه لأجل ذلك و أسقطوا القراءة به ،
قال الصفاقسي في شرحه على الشاطبية : "و أما إبدالها ياء محضة فهو و إن
كان صحيحا متواترا فلا يقرأ به من طريق الشاطبي ، لأنه نسبة للنحويين يعني
معظمهم ، و لم أقرأ به من طريقه على شيخنا رحمه الله² " .

وممن تابعه على ذلك الشيخ عبد الفتاح القاضي فصرح أن هذا الوجه من
زيادات الحرز على التيسير فلا يقرأ به من طريق الشاطبية ، وإنما يقرأ به من
طريق النشر فقط³ ، فقال في شرحه على الشاطبية: " قوله: (وفي النحو أبدلا)
بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة، وهذا الوجه وإن
ورد عن أهل (سما) أيضا، ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يلتفت إليه ولا يقرأ
به"⁴ .

و قد أثبت ابن الجزري أن هذا الوجه صحيح مقروء به ، و بين طرقه التي صح
منها ، فقال : " و اختلف عنهم في كيفية تسهيلها ، فذهب الجمهور من أهل الأداء
إلى أنها تجعل بين بين كما في سائر باب الهمزتين من كلمة ، ... وذهب آخرون
منهم إلى أن تجعل ياء خالصة نص على ذلك ابن شريح في كافيته ، و أبو العز
القلانسي في إرشاده ، و سائر الواسطيين ، و به قرأت من طريقهم ، قال أبو
محمد بن مؤمن في كنزه إن جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة ، و أشار
إليه أبو محمد مكي والداني في جامع البيان و الحافظ أبو العلاء و الشاطبي
و غيرهم أنه مذهب النحاة⁵ " ، ثم قال بعد أن عرض أقوال النحويين في ذلك
:" و الصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة أعني التحقيق ، و بين بين ، و الياء
المحضة عن العرب و صحته في الرواية ما ذكرناه عن تقدم ، و لكل وجه في
العربية سائغ قبوله و الله تعالى أعلم⁶ " .

1 - الشاطبية : 16 .

2 - غيث النفع : 270-271 .

3 - ينظر : البذور الزاهرة : 134 .

4 - ينظر : الوافي في شرح الشاطبية : 89 .

5 - النشر : 1 / 294 .

6 - النشر : 1 / 295 .

و قد وقع الخلاف بين الأئمة المحققين في جواز القراءة بهذا الوجه من طريق الشاطبية أم لا ، فذهب الصفاقسي إلى عدم القراءة به ، و صرح بأنه لم يقرأ به على شيخه من طريق الإمام الشاطبي ، و تابعه على ذلك بعض المتأخرين كالشيخ عبد الفتاح القاضي ، بينما أجاز القراءة به العلامة شمس الدين ابن النجار ، و ذهب إلى القول بأن الشاطبي قد قرأ به ، و ذكر ذلك في إجابته على سؤال ورد له عن ينكرون القراءة بالإبدال من طريق الشاطبية فقال : "نعم تجوز القراءة بالياء من طريق الشاطبية و غيرها ، و في كلام الشاطبي ما يدل على ذلك كما سألناه لك إن شاء الله تعالى ، فأما جواز القراءة بها فقد نص على ذلك جماعة من أئمة القراءة¹ " .

و بعد أن نقل من صرح به من الطرق ، قال : "و بها قرأت على شيخي الشيخ العلامة في زمانه شرف الدين صدقة الضير و أقرئ أيضا ، إذ قد ثبت نقلها في الرواية و صح وجهها في العربية ، و هي مفهومة أيضا من كلام الشاطبي رحمه الله تعالى فإنه قال في قصيدته (و سهل سما و صفا و في النحو أبدا) ، يعني أن سما يسهلون الهمزة الثانية من لفظ أئمة بين بين لأنه قد اجتمع فيها همزتان و قاعدتهم في اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة تسهيل الثانية ، فجزوا في ذلك على قاعدتهم ، ثم ذكر أن الهمزة الثانية تبدل ياء في النحو عند أئمة النحو فظهر من كلامه جواز القراءة بها من طريقه ، و لهذا أعاد ذكر تسهيل الحرمين و أبو عمرو بعد أن أدرجه في قوله و تسهيل أخرى همزتين بكلمة ، لينص بذلك على الخلاف المذكور ، و أيضا لو لم تجز القراءة بالبديل لما ذكره الشاطبي في قصيدته إذ لا فائدة في ذكره مع عدم جواز القراءة به ، أو كان رده بعد أن ذكره كما رد وجوها بعد أن ذكرها كما في قوله و عن قنبل روى ثم قال و ليس معولا فضعف قراءة قنبل في قصر رآه ... و مثل هذا كثير في الشاطبية لمن تأمله ، ففهم من ذكرها إياه و عدم ردها أن القراءة بها جائزة من طريقه فحينئذ لا ينكرها إلا من قصر فهمه عن معنى كلام الشاطبي ، و من ليس له اطلاع على كتب القراء² " .

و ممن قرأ به من المعاصرين من طريق الشاطبية الملا علي القاري ، و العلامة المتولي، و الشيخ الضباع³ ، و الله أعلم .

1 - سؤال في حكم القراءة بالبديل في أئمة : ابن النجار : مخطوط ، ورقة رقم 17 .

2 - من سلسلة سؤالات ابن النجار : مخطوط ، ورقة رقم : 17 - 18 .

3 - إرشاد المرید إلى مقصود القصيد في القراءات السبع : علي محمد الضباع : 69 .

مثال رقم 4 : زيادة وجهي التوسط و المد في + يُؤَاخِذُكُمْ _ [البقرة 225]
لورش¹: و هما مما زاده الإمام الشاطبي في الحرز ،بينما لم يذكر الداني في
التيسير إلا القصر²، قال الشاطبي:

وَمَا بَعْدَ هَمَزِ الْوَصْلِ إِيْتِ ... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا³

يقول ابن القاصح في شرح البيت : " يعني و بعض أهل الأداء الناقلين قراءة
ورش استثنوا له مواضع أخر لم يجروا فيها الأوجه الثلاثة بل قصروا له فيها،
فتعين أن البعض الآخر لم يستثن هذه المواضع فيقرأ له فيها بوجه واحد بالنظر
إلى من استثناهما ،و بالأوجه الثلاثة بالنظر إلى البعض الذي لم يستثنها⁴ ."

وقد استدرك على الإمام الشاطبي زيادته وجهي التوسط و المد لورش ،ولم
يصح عنه فيها إلا القصر، يقول القيجاطي : "ولا خلاف في قصر + يُؤَاخِذُ _⁵،
و ما ذكره الشاطبي و ابن بري من الخلاف فيه عن ورش فخطأ⁶ " .

و مما علل به بعض الشراح زيادة الإمام الشاطبي ،أنه وقع له فيها وهم لما لم
يذكره الإمام الداني ، يقول العلامة المنتوري : " فذكر قصر هذا الموضع عن
بعضهم ،فدل ذلك على أن فيه خلافا كالمواضع الأخر ،و ليس فيه خلاف ،بل
قصره إجماع كما تقدم ،و لعل الشاطبي -رحمه الله - لما رأى الداني لم يذكره
في التيسير و ذكره في غيره ، ظن أن فيه الخلاف فذكره ، و الله أعلم⁷ " .

1 - سيأتي ذكر المثال نفسه في ما أهمله المصنف واستدرك عليه لأجل ذلك .ينظر: 393-395
من الدراسة .

2 - ينظر : التيسير : 31 .

3 - الشاطبية : 15 .

4 - سراج القاري : 56 - 57 .

5 - النحل 61 ، و فاطر 45 .

6 - ينظر : شرح الدرر اللوامع : المنتوري : 217 .

7 - شرح الدرر اللوامع : 216 .

المبحث الثالث : استدراكات سببها الانفراد:

المطلب الأول : معنى الانفرادات و علاقتها بالاستدراكات:

تعريف الانفراد :

لغة : الانفراد في اللغة يدل على الوحدة ، و الفرد ما كان واحدا ، يقال فَرَدَ يَفْرُدُ ، و أَنْفَرَدَ أَنْفِرَادًا ، و أَفْرَدْتُهُ جَعَلْتُهُ واحدا ، و منه الْفَرْدُ أي الوتر ، و كل شيء مُتَوَجِّدٌ فَقَدْ انفرد ¹ .

اصطلاحا : لم يرد عند المتقدمين تحديد لمصطلح الانفراد، غير أنهم استعملوا اللفظ في كتبهم و سموا به كثيرا من الأوجه المختارة عن الأئمة القراء ، كقولهم " و انفرد به فلان" ، كما ألفوا كتبا جمعت انفردات إمام من الأئمة ، أو ما يعرف بكتب المفردات ، كمفردة يعقوب للداني و لأبي الفحام الصقلي ، و منهم من جمع انفردات السبعة في مؤلف واحد، ككتاب " التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة " .

و قد حاول بعض المتأخرين و المعاصرين ضبط المصطلح ، و منهم الشيخ المتولي فقال : " الانفراد اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه ² " . و عرفه الشيخ المزاحي فلم يفرق بين الانفراد و الشاذ فقال : " و معنى قولهم انفرد أي شذ ، إذ الشاذ و المنفرد واحد ³ " .

و عرفه الشيخ محمود بن علي بسة⁴ فقال : " هو ما انفرد به إمام أو راو من قواعد و أحكام قرآنية ، أو حروف معينة من أول القرآن إلى آخره ، مع التزامه

1 - معجم مقاييس اللغة : 4 / 500 .

2 - الروض النضير : 136 .

3 - ينظر : رسالته : ق : 315/ ب ، نقلا عن : منهج ابن الجزري في كتابه النشر : 136

4 - هو : محمود بن علي بسة : «مصري» من علماء الأزهر الشريف والمدرسين بقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر سابقاً. وله تصانيف كثيرة منها: «روضة الجنات فيما انفرد به ثلاثة الدرة من القراءات» و «العميد في فن التجويد» ، توفي في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي. ينظر ترجمته في : هداية القاري : 728/2 .

في بقية المواضع بما قرأ به الشيخ الإمام ، و لذلك سمي انفرادا ، أي أنه سار على قراءة معينة من أول القراءان في حروف معينة انفراد بها¹ .
و عرفه صاحب معجم علوم القراءان بقوله : " الانفرادات في القراءات هي ما انفراد أحد القراء العشرة بقراءته على وجه منفرد مخالف لبقية القراء² " .
و الفرق بين التعاريف أن بعضها عام في انفرادات القراء و الرواة، بينما حصر بعضها المعنى في انفرادات الأئمة القراء دون الرواة عنهم ، و الصحيح أن الانفراد قد يقع من رواية القراءات الصحيحة سواء كانوا قراء أو رواة أو حتى من الطرق ، و ذلك لكون الاختيار هو السبب الرئيسي المؤدي للانفراد ، فلو لم يكن هناك اختيار لما كان هناك انفراد ، لأن القارئ الواحد قد يكون عنده أكثر من اختيار فيختلف الرواة عنه ، كل بحسب ما قرأ عليه من اختياره ، فيحصل بذلك التفرد ، وفي هذا يقول الإمام مكي : " فإن سأل سائل : ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأئمة ، و كل واحد منهم قد انفراد بقراءة اختارها مما قرأ به على أئمتهم ؟ " قال : " فالجواب : أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعات بقراءات مختلفة فنقل ذلك ما قرأ ، فكانوا في برهة من أعمارهم ، يقرءون الناس بما قرءوا ، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه ، إذ كان ذلك مما قرءوا به على أئمتهم³ " .

و جواب الإمام مكي هو عن انفرادات الأئمة القراء ، و قد بين حكمها إذ تعتبر صحيحة كلها لكونها اختيار و مما تلقوه عن أئمتهم وشيوخهم ، و قد دونت كتب في جمع ما انفراد به الأئمة القراء .

ويطلق الانفراد على اختيار القارئ بالنظر إلى غيره من الأئمة القراء كقولنا انفراد نافع بضم السين في (ميسرة) ، و الباقون بفتحها ، و انفراد مكي بصلة هاء الكناية بواو أو ياء مدينتين إن وقعت بعد حرف ساكن نحو (فيه هدى) و (عقولهم و هم) ، و انفراد أبي عمرو بإسكان الهمزة من (بارئكم)⁴ ، و انفراد عاصم بقراءة تخفيف الصاد من (تصدقوا) و الباقون بالتشديد ، و غيرها⁵ ، و قد ثبت

1 - روضات الجنات فيما انفراد به ثلاثة الدررة من القراءات : نقلا عن بحث : الاختيارات و الانفرادات الواردة في غاية النهاية : مصطفى السليمي : 702 ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العالمي الأول للقراءات ، مراكش ، 2014 م .

2 - معجم علوم القراءان : إبراهيم محمد الجرمي : 59 .

3 - الإبانة : 83 .

4 - ينظر : الإيضاح في علم القراءات : عبد العلي المسؤول : 53 - 63 .

5 - ينظر هذه الأمثلة عن انفرادات القراء و غيرها في : معجم علوم القراءان : 59 .

انفراد جميع الأئمة القراء ما عدا خلف العاشر الذي لم ينفرد بحرف في القراءان الكريم¹.

أما عن انفراد الرواة عن القراء ، أو الطرق عن الراوي ، فقد ذكر الأندرابي كلاما فسر من خلاله أسباب اختلاف الرواة و الطرق ، وهو كلام يصلح كتفسير لانفراد الرواة والطرق فقال: "فإن قيل : ما سبب اختلاف الرواة عن المختار الواحد ؟ ما سبب تفرق الطرق عن الرواة ؟ قلنا : سبب ذلك هو أن كل مختار نقل عنه قبل الاختيار ما لم يختر ، و بعد الاختيار ما اختار ، وربما رجع عن بعض ما اختار بعد استرجاع غيره ، وربما خير بين الوجهين ، و قد روي ما قدموه و ما لم يقدموا ، فلذلك اختلفت الحروف بالروايات والطرق إلى انتهائها إلينا² ."

و الأمثلة كثيرة عن انفراد الرواة عن القراء منها انفراد ورش عن نافع بتعليظ اللام ، و انفراد ابن ذكوان عن ابن عامر الشامي بإمالة (المحراب) حيث كان مجرورا في آل عمران و مريم ، و كانفراد إسحاق المروزي برواية اختيار خلف عنه ، و كانفراد الدوري عن الكسائي بإمالة (رؤياك) بيوسف إمالة كبرى ، و غيرها³ .

و الواقع أن انفرادات الرواة عن القراء صحيحة مقروء بها إذا كان المنفرد به مما صحت القراءة به و كان متواترا عن غيره من الأئمة القراء ، فانفراد الراوي هو بالنظر إلى سائر الرواة عن القارئ الأصل ، فإذا قلنا انفراد ورش عن نافع فبالنظر إلى رواة نافع و هكذا ، يقول الإمام ابن الجزري في نفي انفراد قالون عن نافع في همز الواو من (عادا الأولى) : " و ليس الهمز مما انفرد به قالون كما ظن من لا اطلاع له على الروايات و مشهور الطرق و القراءات فقد رواه عن نافع أيضا أبو بكر بن أبي أويس و ابن أبي الزناد ، و كردم و ابن جبير عن إسماعيل عن نافع و ابن ذكوان و ابن سعدان عن المسيبي عنه⁴ ."

و الحق أن وقوع الانفراد من القراء و الرواة هو بالنظر لغيرهم من القراء أو الرواة عن القارئ ، و ذلك لأن انفراد القارئ أو الراوي قد صح و ثبت من عدة طرق عنهم ، كقولك مثلا تعليظ اللام لورش انفراد به ورش عن نافع ، لكنه صح من عدة طرق ، قال ابن الجزري : " و قد اختلف المصريون بمذهب عن ورش

1 - قال فيه ابن الجزري : وَالْوَاوُ فَاصِلٌ وَلَا رَمَزٌ يَرِدُ ... عَنْ خَلْفٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ يَنْظُرُ مَتْنِ الطَّبِيعَةِ : رَقْمُ الْبَيْتِ : 38 ، ص : 33 .

2 - الإيضاح في القراءات : أحمد بن أبي عمر الأندرابي : 104 .

3 - ينظر : الإيضاح في علم القراءات : ص : 53- 63 .

4 - النشر : 318-319 / 1 .

في اللام لم يشاركهم فيها سواهم ، و روا من طريق الأزرق و غيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم¹ .

و الشاهد أن تغليظ اللام ثبت عن ورش من طريق الأزرق و غيره و هو رواية المصريين عنه ، فالانفراد هو عن ورش فقط بالنسبة لغيره من الرواة عن نافع ، أما الطرق فثبتت القراءة به من عدة طرق ، و عليه فهو ليس انفرادا بالمعنى الحقيقي و إنما هو انفراد بالنظر إلى طبقة الرواة عن القارئ، و الله أعلم .

أما انفراد الطرق عن الرواة فهذا الذي وقع فيه الخلاف و الله أعلم ، وقد اختلف في حكم هذه الانفرادات ما بين المقبول و المردود ، و تعج كتب القراءات بقولهم (وانفرد بهذا الوجه) ، أو (و انفرد به من طريق)² ، ولم أجد فيما بحثت و الله أعلم من تكلم في الضابط الذي لأجله قبلت انفرادات و ردت أخرى ، و قد أشار الدكتور أحمد خالد شكري إلى حكم الانفرادات على العموم فقال : " و أما الانفرادات فبالنسبة لمن وردت عنه القراءة تواترا فلا خلاف في جواز القراءة بها ، وهي من القراءات الصحيحة الثابتة ، ولا تعد في هذه الحالة انفرادة ، و أما من وردت عنه بطرق الأحاد فإنها انفرادة عنه ، و لا يجوز القراءة بها لمن وردت عنه انفرادة و الله أعلم³ " .

و الذي يظهر من كلامه و الله أعلم تمييزه بين انفراد القراء و الرواة و انفراد الطرق ، فقال بصحة الانفراد عن القارئ و الراوي لتواتر الطرق بها عنهم ، أما انفراد الطرق فقد حكم عليها بالرد و عدم القبول لانتفاء شرط التواتر فيها ، فقال في تعريف الانفرادات : " و هي القراءات التي تروى عن بعض القراء العشرة بطرق آحاد ، فلا يقرأ لهم بها ، إلا أنها تروى عن قراء آخرين بطرق صحيحة متواترة فيقرأ لهم بها ، ومثال ذلك : قرأ أبو جعفر ، وابن كثير ، وابن عامر ، و حمزة + أن يَكُونَ [الأنعام 145]⁴ ، بالتأنيث و الباقيون بالتذكير و

1 - النشر : 83/2 .

2 - هذا ما جعل الدكتور سالم الجكني يحصر تعريف الانفراد في انفرادات الطرق فقال : " هو - أي الانفراد - قراءة أو وجه ينسبه واحد من أصحاب الطرق فقط إلى أحد الرواة ، ويكون في ذلك مخالفا لجميع الطرق المشهورة عنه . ينظر : منهج ابن الجزري في كتابه النشر : سالم الجكني : 136 .

3 - ينظر مقدمة تحقيق كتاب : إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر : شمس الدين محمد بن خليل القباقبي : 47 .

4 - في قوله تعالى : + قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزير فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَوْ لِحْمًا مِنْ دَابَّةٍ غَيْرِ بَإِغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

انفرد المفسر عن الداجوني عن هشام بالتذكير ، فلا يقرأ لهشام بالتذكير لوروده من طريق انفرد بها المفسر عنه و إنما يقرأ له بالتأنيث فقط ¹ .
و باب الانفرادات باب واسع و لا يزال يحتاج إلى مزيد من الدراسة و التفصيل في مباحثه و مسائله دراية و رواية ، و الذي يهمني من الدراسة أن هناك بعضا من الاستدراكات على رواية الصحيح سببها انفردهم برواية الوجه عن الراوي ، و مخالفتهم سائر الطرق عنه فردت القراءة بهذا الوجه لأجل ذلك و الأمثلة على ذلك كثيرة جدا و سيأتي بيان نماذج منها .

المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات التي سببها الانفراد : وقع رواية الصحيح في كثير من الانفرادات التي خالفوا بها سائر الطرق عن الراوي ، و عدت هذه الانفرادات مردودة على أصحابها ، ومنها :

مثال رقم 1: إشباع الهاء في + أرَّجِهَ _ [الأعراف 111 ، و الشعراء 36] لابن ذكوان :

نقل الهذلي في كتابه الكامل عن ابن ذكوان وجه الإشباع في + أرَّجِهَ _ [الأعراف 111 ، و الشعراء 36] من طريق أبي الحسين الخبازي ، فقال : " و هكذا الداجوني في قول أبي الحسين الخزازي باختلاس كسرة الهاء مع الهمز ابن ذكوان في قول ابن هاشم ، قال أبو الحسين الأخفش و ابن موسى فقط ، قال العراقي : النقاش و الثعلبي كقول ابن الحسين في الأخفش ، و موسى ابن الأخرم كالحلواني عن هشام ، الباقر عن ابن ذكوان كباقي أصحاب هشام ² .
و ذكر ابن الجزري في النشر انفرد أبي الحسين الخبازي عن ابن ذكوان بهذا الوجه فقال : " و انفرد عنه أبو الحسين الخبازي فيما ذكره الهذلي بالإشباع مع الهمز ³ .

و قد و همَّ ابن الجزري هذه الانفرادة فقال عنها : " و أحسبه و هما فإني لا أعلم أحدا قرأ به ⁴ .

ثم قطع بأنها وهم في التقريب فقال : " و انفرد الخبازي عن ابن ذكوان بإشباع الكسرة مع الهمز ، وهو وهم ، و الله تعالى أعلم ⁵ .

1 - ينظر مقدمة تحقيق : الإيضاح : خالد أحمد شكري : 46 .

2 - الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها : أبو القاسم يوسف بن جبارة الهذلي : ت : جمال بن السيد رفاعي الشايب : 382 - 383 .

3 - النشر : 1 / 311 .

4 - النشر : 1 / 311 .

5 - تقريب النشر : 49 .

و قد نبه الإمام الداني على عدم القراءة بهذا الوجه فقال: " و ابن ذكوان بالهمز و بكسر الهاء و لا يصلها بياء ¹ . "

فيكون قد استُدركَ على أبي الحسين الخبازي في إشباع الهاء من + أرَّجِهَ _ ، لانفراده بذكر هذا الوجه عن ابن ذكوان دون سائر الرواة عنه، بينما المروي عن ابن ذكوان من سائر الطرق هو كسر الهاء من أرجئه من غير إشباع، أي من غير صلة ، و وجه الإشباع وجه صحيح مقروء به ، فقرأ به خلف و ورش و الكسائي وابن جمار و ابن وردان من طريق ابن شبيب عن الفضل ² . أما وجه الإشباع لابن ذكوان فلا يقرأ به من طريق التيسير ³ و لا الشاطبية ⁴ و لا الطيبة ⁵ ، و الله أعلم .

مثال رقم 2 : الوقف على + فِيمَ تُبَشِّرُونَ _ [الحجر 54] بتخفيف النون لابن كثير:

و انفرد به الإمام الداني ، و أوعز ذلك لامتناع الوقف على التشديد لحصول التقاء ثلاث سواكن فقال: " والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت ، و التقاؤهن ممتنع ، و ذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله نحو: + الدَّوَابِّ _ [الأنفال 22] ، و + صَوَافٍ _ [الحج 36] ، و + عَيَّرَ مُضَارِّرًا _ [النساء 12] ، و + جَانًّا _ [الرحمن 39] وما أشبهه ، وكذلك + وَالَّذَانِ _ [النساء 16] و + هُذُنٍ _ [طه 63] على قراءته ، لأن الألف للزوم حركة ما قبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك ، و الواو و الياء بتغير حركة ما قبلهما و انتقالهما خلص السكون بهما فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف و لم يتمكن

1 - التيسير : 111 .

2 - ينظر تقريب النشر : 49 .

3 - ينظر : التيسير : 111 .

4 - قال الشاطبي : وَعَى نَفْرَ أَرْجِنَهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا ... وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا .

وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَأَزَّ وَأَكْسِرُ لِعَيْبِهِمْ ... وَصَلَّهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لَتَوْصَلًا

ينظر الشاطبية: باب هاء الكناية ، رقم البيت 166 - 167 ، ص: 14 .

قال عبد الفتاح القاضي في شرح البيت : " وأن ابن ذكوان يقرأ بالهمز الساكن مع كسر الهاء وقصرها " . ينظر : الوافي في شرح الشاطبية : عبد الفتاح القاضي : 69 .

5 - قال ابن الجزري : وَهَمْزُ أَرْجِنَهُ كَسَا حَقًّا وَهَاءٌ ... فَأَقْصُرُ حِمًّا بِنِ مِلٍّ وَخَلْفٌ خُدُّ لَهَا . ينظر :

طيبة النشر : باب هاء الكناية : رقم البيت : 160 ، ص: 42 .

و قال النويري في شرح البيت : " و قصر الهاء بلا صلة مدلول (حما) ، و ذو با (بن) و ميم (مل) البصريان ، و قالون وابن ذكوان باتفاق " . ينظر شرح النويري : ش 1 / 372 .

التقاؤهما بعد الواو و الياء لخصوص سكونهما و كون الألف بمنزلة حرف متحرك¹ .

و قد تعقب ابن الجزري على الداني قوله و بين أنه قد انفرد به فقال : " و هو مما انفرد به و لا أعلم أحدا وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة ، و لا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه² " .

وقد استدرك ابن الجزري على الإمام الداني ما ذهب إليه ، و صحح الوقف بالتشديد فقال : " و الصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم فلا يجتمع السواكن المذكورة ، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره ، وإن كان في زنة الساكنين فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك ، و ذلك مشاهد حسا ، و لذلك ساغ الوقف على نحو +صَوَاَفََ و + أَلَدَوَاَبِّ _ بالإسكان ، و لم يسغ الوقف على + أَرَاءِيَّتَ _ [الكهف 63] و نحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد ، و الله أعلم³ " .

و قد خالف الشاطبي أصله و ذكر هذا الوجه في الحرز و جوزه لابن كثير ، مما يدل على رده ما ذهب إليه الداني ، و الوقف بالتشديد هو الذي يقرأ به من طريق الشاطبية⁴ ، و كذا الطيبة⁵ ، و الله أعلم .

مثال رقم 3 : إدغام التاء في الجيم لابن ذكوان في + وَجَبَتْ جُنُوبَهَا _ [الحج 36] : و انفرد بذكره الإمام الشاطبي ، فقال :

وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لِهَدَمَتٍ ... وَفِي وَجَبَتْ خُلْفَ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلًا⁶ .

فذكر الوجهان الإدغام و الإظهار لابن ذكوان ، قال ابن القاصح : " و قوله وفي «وجبت» خلف ابن ذكوان ، يعني أن الراوي الثاني عن ابن عامر وهو ابن ذكوان قرأ + وَجَبَتْ جُنُوبَهَا _ [الحج 36] بالإظهار و الإدغام ، و قوله : يفتلا

¹ جامع البيان : 238 / 2 .

² - النشر : 127 / 2 .

³ - النشر : 127 / 2 .

⁴ - قال الشاطبي : وَثُقِّلَ لِلْمَكِّي نُونٌ تُبَشِّرُو ... نَ وَكُسِرُهُ حَرْمِيًّا وَمَا الْحَدْفُ أَوْلَا . باب فرش الحروف ، رقم البيت : 804 ، ص : 64 .

⁵ - قال ابن الجزري : هَمَزَ ادْخُلُوا انْقُلِ اكْسِرِ الصَّمَّ اخْتَلَفَ ... غَيْثٌ تُبَشِّرُونَ ثَقُلُ النُّونِ دَفْ . ينظر : متن الطيبة : باب فرش الحروف : رقم البيت : 718 ، ص : 81 .

⁶ - ينظر : متن الشاطبية : باب الإظهار و الإدغام : رقم البيت : 269 ، ص : 22 .

من فليت الشعر إذا تدبرته، وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان ولم يذكر في التيسير غيره¹ .

قال ابن الجزري : "وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في + وَجَبَتْ جُنُوبُهَا [الحج 36] و لا نعرف خلافا عنه في إظهارها من هذه الطرق² .

و ذهب أبو شامة إلى أن وجه الإدغام ثابت لابن ذكوان ، وإن كان الداني لم يذكره في التيسير فقد ذكره في غيره، و لأجل ذلك روى الشاطبي الخلف ، فيكون وجه الإدغام من زيادات القصيد ، قال أبو شامة في شرح كلام الشاطبي : "وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان وعليه أكثر الأئمة ، ولم يذكر في التيسير غيره وذكر الإدغام في غير التيسير في قراءته على فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معا ، وذكر أبو الفتح في كتابه عن هشام الإدغام فيه، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم حيث وقع ، فقد صار الخلاف في + وَجَبَتْ جُنُوبُهَا _ عن ابن عامر بكماله والأولى الإظهار على ما أطلقه في البيت الأول"³.

و لكن ابن الجزري رد كلام أبي شامة، و بين أن الداني روى الإدغام من طريق أبي الفتح فارس بن أحمد لهشام دون ابن ذكوان فقال : " قلت : و الذي نص عليه في جامع البيان هو عند الجيم و لفظه : "واختلفوا عن ابن ذكوان فروى ابن الأخرم و ابن داود و ابن حمزة و النقاش و ابن شنبوذ عن الأخفش عنه الإظهار في الحرفين ، وكذلك روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان ، وروى ابن مرشد و أبو الطاهر و ابن عبد الرزاق و غيرهم عن الأخفش عنه + نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ [النساء 56] بالإظهار، و + وَجَبَتْ جُنُوبُهَا _ بالإدغام ، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية هشام⁴ .

قال ابن الجزري : " فرواة الإظهار هم الذين في الشاطبية ، و لم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره ، و على تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طريق أصحاب الإدغام كابن مرشد و أبي طاهر و ابن عبد الرزاق و غيرهم ، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه ؟ على أني رأيت نص أبي الفتح فارس في كتابه فإذا هو الإدغام عن هشام في

¹ - سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي : أبو القاسم علي بن عثمان بن القاصح : 96 / 1

² - النشر : 6 / 2 .

³ - إبراز المعاني : 51 / 2 .

⁴ - جامع البيان : 316 / 1 . و ينظر النشر : 6 / 2 .

الجيم و الإظهار عن ابن ذكوان و لم يفرق بين + وَجِبَتْ جُنُوبُهَا_ وغيره ¹ "

و عليه فيكون ابن الجزري قد استدرك على الإمامين الشاطبي و أبي شامة معاً، فأما الشاطبي ، فاستدرك عليه من جهتين :

الأولى: انفراده بهذا الوجه لابن ذكوان ولم يروه عنه سائر الرواة ، و هذا عند قوله : " فرواة الإظهار هم الذين في الشاطبية " .

الثانية : خروجه عن طرق كتابه، و قد استغرب صنيعة هذا عند قوله : " و على تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طريق أصحاب الإدغام كابن مرشد و أبي طاهر و ابن عبد الرزاق و غيرهم ، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟ " .

و أما استدراكه على أبي شامة فمن جهة نسبته وجه الإدغام لابن ذكوان للإمام الداني ، بينما النص لهشام فقط .

و قد اختلف في القراءة بهذا الوجه لابن ذكوان ، فلا يقرأ به من طريق التيسير للداني لأن الداني لم يذكره ، و رد ابن الجزري القراءة به في الطيبة فقال :

كَهْدِمَتْ وَالثَّانَا وَالْخُفُّ مِلْ ... مَعَ أَنْبَتَتْ لَا وَجِبَتْ وَإِنْ نُقِلَ ² .

أما من طريق الشاطبية فقد وقع الخلاف بين المحققين و أئمة القراءة بين من يقرأ بالوجهين لابن ذكوان أخذاً بما ذكره الشاطبي ، و بين من يسقط وجه الإدغام عملاً بما استدركه ابن الجزري ، و منهم

صاحب إتحاف البرية³ ، و الشيخ الضباع⁴ ، و الشيخ عبد الفتاح القاضي⁵ ، و الله أعلم .

1 - النشر : 6 / 2 .

2 - طيبة النشر : باب الإظهار و الإدغام : البيت رقم : 261 ، ص : 49 .

3 - قال : وَ فِي وَجِبَتْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَظْهَرًا وَ فِي نَحْوِ فِي يَوْمٍ عَنِ الْكُلِّ فَأَنْقَلًا . ينظر : التحفة المدنية في ضبط نظم إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية : حسن خلف الحسني : ت : عبد الحميد بن محمد عبد اللطيف : 38 ، ط 1 ، مكتبة السنة ، القاهرة ، 1430 هـ / 2009 م .

4 - رد الشيخ الضباع القراءة بهذا الوجه فقال : " .. أشار إلى أن ابن ذكوان ليس له في وجبت جنوبها ، إلا الإظهار فقط ، و أما الخلاف الذي ذكره الشاطبي فيه له فهو متعقب لا يقرأ به " . ينظر : مختصر بلوغ الأمانة : علي الضباع : ت : جمال محمد شرف : 58 ، ط 1 ، دار الصحابة ، طنطا ، مصر ، 1425 هـ / 2004 م .

5 - إذ قال في شرحه على الشاطبية: " وأن ابن ذكوان اختلف عنه في (وجبت جنوبها) بين الإظهار و الإدغام، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس صحيحاً عنه بل الصحيح عنه الإظهار "

مثال رقم 4 : فتح الياء في + مَا لِي لَأَرَى أَلْهُدْهُدَ _ [النمل 20] ، لابن ذكوان : و قد انفرد بهذا الوجه عنه النقاش في روايته عن الأخفش ، قال ابن الجزري : " و شذ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها ، فخالف سائر الرواة ، و خالفه أيضا جميع أهل الأداء حتى الآخذين عنه ، و الصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه ¹ " .
وقال في التقريب : " و شذ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها ، ولم يتابعه أحد عليها ² " .
فيكون قد استدرك على النقاش لانفراده برواية هذا الوجه عن الأخفش عن ابن ذكوان دون سائر الرواة عن ابن ذكوان ، و هو وجه صحيح مقروء به لغير ابن ذكوان ، فقد قرأ به ابن كثير و هشام و عاصم و الكسائي ³ .
و عليه فلا يقرأ بوجه الفتح لابن ذكوان في الطيبة ⁴ ، كما لم يذكره الداني في التيسير ⁵ ، وكذا الشاطبي في الحرز ⁶ .

المبحث الرابع : الاستدراكات سببها القياس :

المطلب الأول : معنى القياس :

معنى القياس :

و قال متأولا قول الشاطبي (يفتلا) : " من فليت الشَّعر إذا أخرجت ما فيه من المؤذي ، وفيه إشارة إلى ضعف الخلاف عن ابن ذكوان فليس له في (وجبت جنوبها) إلا الإظهار كما تقدم " .
ينظر : الوافي في شرح الشاطبية : 132 .

¹ - النشر : 174 / 2 .

² - تقريب النشر : 117 .

³ - ينظر : تقريب النشر : 117 ، و الوافي في شرح الشاطبية : 192 .

⁴ - قال ابن الجزري : عَوْنٌ بِهَا لِي دِينَ هَبْ خُلْفًا عَلَا ... إِذْ لَأَدَّ لِي فِي النَّمْلِ رُدَّ نَوَى دَلَا . ينظر متن الطيبة ، باب ياءات الإضافة ، رقم البيت : 397 ، ص : 59 .

قال النويري في شرح البيت : " و أما + مَا لِي لَأَرَى أَلْهُدْهُدَ _ في النمل ، ففتحها ذو راء (رد) و هو الكسائي و نون (نوى) عاصم ، و دال (دلا) ابن كثير باتفاق ، و أسكنها الباقون إلا ابن وردان و هشام " . ينظر : شرح النويري على الطيبة : 102 / 2 .

⁵ - ينظر : التيسير : ص : 170 .

⁶ - قال الشاطبي : مَمَاتِي أَتَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ ... وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقٍ نُوفَلَا ، ينظر : الشاطبية : رقم البيت : 416 ، ص : 191 .

قال عبد الفتاح القاضي في شرح البيت : " وفتح ابن كثير و هشام و الكسائي و عاصم الياء في + مَا لِي لَأَرَى أَلْهُدْهُدَ _ في النمل ، و أسكنها غيرهم " . ينظر : الوافي : 191 .

لغة : مصدر من قاس الشيء يقيسه و قياسا ، و اقتاسه و قيسه ، إذا قدره على مثاله ، و المقدار مقياس ، لأنه يقدر به الشيء و يقاس¹.

و يطلق القياس في اللغة و يراد به عدة معان منها : التقدير ، و المجارة ، و الاقتداء و التمثيل².

اصطلاحا : عرف القياس في اصطلاح الأصوليين³ و المناطقة⁴ و النحاة⁵ اختلاف تعريفهم له باختلاف هذه العلوم و حاجتهم له كمصدر في التشريع ، أو في اللغة ، أو في الاستدلال ، غير أنهم اتفقوا على كونه ينبني على معنى الإلحاق و الحمل ، وكذا اتفقهم على أركانه العامة وهي الأصل و الفرع و العلة الجامعة و الحكم⁶.

أما في اصطلاح القراء ، فقد استعمل القياس عندهم و أريد به عدة معان منها : القياس اللغوي الذي يكون موافقا للقراءة أو مرجحا لأحد أوجهها ، وأحيانا يريدون به ما هو جار على أصول إمام من الأئمة القراء ، وأحيانا يريدون به الأمثلة التي تندرج تحتها القاعدة الكلية ، هذا بالإضافة إلى معنى خاص ذكرته الدكتورة هدى حراق في رسالتها موقف القراء من القياس ، و اعتمدته تعريفا للقياس عند القراء ، ولم أجد فيما بحثت - و الله أعلم - من عرف القياس عند القراء إلا ما ذكرته في رسالتها فقالت أنه :

"بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه ، أو غمض وجه الأداء فيه ، إلحاقا له بما علم وجه قراءته نصا أو أداء ، أو بهما معا ، فيكون مقبولا ، أو ألا يوجد أصل يقاس عليه أو أداء يستند إليه فيكون مرفوضا⁷ ."

المطلب الثاني : علاقة القياس بالاستدراكات :

¹ - ينظر : مادة (قاس) في : لسان العرب : 6 / 185 ، و تاج العروس : 16 / 421 - 422 ، و الصحاح في اللغة : 3 / 106 .

² - ينظر هذه المعاني في مادة (قاس) في : لسان العرب : 6 / 185 ، و الصحاح في اللغة : 3 / 106 ، و تاج العروس : 16 / 421 .

³ - عرفه الأصوليون بعدة تعاريف منها تعريف البيضاوي : " هو إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت " . ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي : علي بن عبد الكافي السبكي : 6 / 2158 .

⁴ - عرفه المناطقة بقولهم : " قول مؤلف من قضايا متى حصل التسليم بها لزم عنه لذاته " . ينظر : ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة : عبد الرحمن حبنكة الميداني : 227 .

⁵ - عرفه النحويون بعدة تعاريف منها قولهم : " إنه تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو حمل فرع على أصل لعله ، أو إجراء الأصل على الفرع ، و قيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع " . ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات ابن الأنباري : 93 .

⁶ - ينظر : موقف القراء من القياس في القراءات و تطبيقاته عندهم : هدى حراق : 85 .

⁷ - موقف القراء من القياس : 85 .

ينقسم القياس في استعمالات القراء إلى قياس مقبول و قياس مردود .
أما القياس المقبول فيقصد به القياس المؤكد وهو الذي لم يختلف أئمة القراء
على جوازه ، قال فيه ابن الجزري : " أما إذا كان القياس على إجماع انعقد ، أو
عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص و غموض وجه الأداء ، فإنه مما
يسوغ قبوله و لا ينبغي رده ، لاسيما فيما تدعوا إليه الضرورة و تمس الحاجة
مما يقوي وجه الترجيح ، و يعين على قوة التصحيح ، بل قد لا يسمى ذلك قياسا
على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي ¹ " .
ثم ذكر ابن الجزري بعد نقل نماذج عن القياس المقبول ضابطا لا بد من توفره
في القياس المقبول فقال : " ونحو ذلك مما لا يخالف نسا و لا يرد إجماعا و لا
أصلا مع أنه قليل ² " .
و من أنواع القياس المقبول :

1. حمل ما روي على نظيره المروي : أو حمل النضير على النضير ، و
يكثر الاعتماد عليه في كتب القراءات ، خاصة للاحتجاج و التوجيه ، أو
الاختيار بين الأوجه ، و لم يمنعه أحد و من أمثله ما ذكره الداني في حكم
الإظهار و الإدغام في الواو من + هو _ المضمومة الهاء ، فقال :
" وبالوجهين قرأت ذلك ، وأختار الإدغام لاطراده و جريه على قياس
نظائره ، وقد رواه نسا عن اليزيدي ابنه و ابن سعدان و السوسي ³ " .
2. حمل فروع لم ترو على أصولها المروية : و هذا النوع قد أشار إليه
مكي في قوله : " فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
قسم قرأت به ونقلته ، وهو منصوص في الكتب موجود
و قسم قرأت به وأخذته لفظا أو سماعا ، و هو غير موجود في الكتب
و قسم لم أقر به ولا وجدته في الكتب ، ولكن قسته على ما قرأت به إذ لا
يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص ، وهو الأقل ، وقد
نبهت على كثير منه في مواضع مضت ⁴ " .
ومن أمثله ما ذكره مكي في باب الرءاءات فقال : " وأكثر هذا الباب إنما
هو قياس على الأصول ، وبعضه أخذ سماعا ⁵ " .

1 - النشر : 21 / 1 .

2 - النشر : 21 / 1 .

3 - جامع البيان : 185 / 1 .

4 - التبصرة في القراءات السبع : 393 .

5 - التبصرة : 150 .

أما النوع الثاني من القياس فهو القياس المرفوض، ويطلق عليه كذلك القياس المطلق، وقال عنه ابن الجزري: " وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ¹ ".

وهو الذي استدرك به على أئمة القراءة وأهل الأداء الوقوع فيه، وعيب عليهم أخذهم به، واستدرك عليهم لأجل ذلك، فقد قرءوا بأوجه أثبتوها لمجرد القياس، ولم ترد فيها رواية ولا نص ثابت عن أئمة القراءة، ومتى غابت الرواية والنص كان الرأي والاجتهاد، وهذا ما لا يصح في القراءة، إذ القراءة سنة، وقد دأب علماء القراءات وأئمة هذا الفن على النهي عن هذا النوع من القياس، ورد العمل به، والتنبيه على الشذوذ الحاصل من القراءة به، قال العلامة القيجاطي: " لا يقرأ بكل ما صح في القياس، وإنما يقرأ بما صحت روايته، وثبت له أصل في الرواية يرد إليه عند عدم الرواية والنص ² ".

وعلى الرغم من أن علماء القراءات فصلوا القول في القياس المردود، وأنكروا وقوع أهل الأداء فيه، إلا أنه قد ثبت وقوع العديد منهم فيه، واعتمادهم عليه في بعض المسائل، وهو ما استدرك عليهم لأجلها، من ذلك مثلاً أن الإمام الشاطبي أطلق منع القياس في القراءة في قوله:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً ³

لكنه وقع فيه، قال العلامة المنتوري: " وقد تبين بمخالفة الشاطبي لأهل الأداء في الوقف على (نترا) في قراءة أبي عمرو، وأخذه فيه بالقياس أن قوله:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً

ليس على العموم، وإنما هو مخصوص بالمسألة التي تكلم عليها، وهي قوله:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْتَلَأُ ⁴ .

كما فسره شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ⁵ .

و غير الإمام الشاطبي كثير، وهذا ما جعل العمل بالقياس من الأسباب التي أدت إلى الاستدراك على أئمة القراءة وأهل الأداء، و النماذج على ذلك كثيرة .

المطلب الثالث : نماذج من الاستدراكات سببها القياس :

1 - النشر : 21 / 1 .

2 - ينظر : شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع : أبو عبد الله محمد المنتوري : 653 / 2 .

3 - الشاطبية : 29 .

4 - الشاطبية : 29 .

5 - شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع : أبو عبد الله محمد المنتوري : 653 / 2 .

مثال رقم 1: الوقف على ميم الجمع بالروم¹ أو الإشمام²: وهو قول الإمام مكي، حيث أجاز الوقف على ميم الجمع بالروم و الإشمام أخذاً منه بالقياس دون الرواية، فلم يثبت ذلك عن جمهور أئمة القراءة لا رواية و لا نصاً، قال مكي في الكشف: "وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم و الإشمام فيها، في الوقف على قراءة من ضمها لغير التقاء الساكنين، لأنها كسائر الحروف، و قد سوا في جواز الروم في الحركات التي هي إعراب، أو هي بناء لساكن لازم، نحو: (يقول و قيل)، فميم الجمع كسائر الحروف المتحركة، يلزم فيها ما يلزم في الحروف المتحركة بحركة إعراب، أو بحركة بناء ساكن لازم³".

وقد صرح مكي بغياب النص في جواز الوقف بالروم و الإشمام في ميم الجمع، وعلل ذلك بغياب النص كذلك في وجه المنع فقال: "وما علمت أن أحداً نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم و الإشمام في كل مرفوع، أو مخفوض، أو مضموم لساكن قبله، أو مكسور لساكن قبله، فالميم من جملة الحروف، فمن كان مذهبه فيها في الوصل الضم، وجب عليه أن يروم أو يشم في الوقف⁴".

1 - الروم : لغة : الطلب أو القصد أو الإرادة ، قال القائل : بقدر الكد تعطى ما تروم***وتدرك ما تمناه الفهوم ، ما تروم : ما تقصد . ينظر : لسان العرب : مادة (روم) 258 / 12 ، و معجم مقاييس اللغة : 462 / 2 .

اصطلاحاً : قال ابن الجزري : الروم هو النطق ببعض الحركة ، وقال بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة ، وكلا القولين واحد ، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي . ينظر النشر : 90 / 2 .

قال السخاوي : الروم الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي في المرفوع و المجرور دون المنصوب في أفصح اللغات لأن صوت الفتحة خفيفة ، فإذا خرج بعضها خرج سائرها . ينظر : فتح الوصيد : 515 / 2 .

2 - الإشمام لغة : من شم و و أشمه إياه ، أي جعله يشمه و أشممت فلانا الطيب إذا اشتمته ، و الإشمام روم الحرف الساكن بحركة خفية لا يعتد بها و لا تكسر وزناً ، و الإشمام أن يشم الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمة هذا العمل و تسكت فتجد فيها إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً ، و لا تحريكاً يعتد به و لكن شمه من ضمة خفية " . ينظر : لسان العرب : مادة (شم) 12 / 326 .

قال الشيخ الضباع " معنى الإشمام في اللغة : مأخوذ من "أشمته الطيب" أي وصلت إليه شيئاً يسيراً مما يتعلق به وهو الرائحة . " ينظر : الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي الضباع : 47 .

اصطلاحاً : قال ابن الجزري : " الإشمام هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، و قال بعضهم أن تجعل شفقتك على صورتها إذا لفظت بالضمة ، و كلاهما واحد ، و لا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف ، و هذا مما لا يختلف فيه " . النشر : 90 / 2 .

3 - الكشف عن القراءات السبع و عللها : 127 - 128 .

4 - الكشف : 128 ، و ينظر التبصرة : 341 - 342 .

و قد علل مكي تجويزه الوقف على الميم بالروم و الإشمام بأنه أبين لحركة الميم في الأصل و لكون الميم ليست كالهاء مخرجا و صفة فقال : " و أيضا فإن الروم و الإشمام إذا دخلا الكلام ليبين بهما ما كانت حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل ، فذلك واجب في الميم ، لأن بالروم و الإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة ، و لو وقف عليها بالإسكان لم يعلم هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة ، ففي الروم و الإشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في الوصل ، و بيان إن كانت ساكنة أو متحركة ، و ليست صلتها بواو بمانع من الروم و الإشمام فيها ، كما أن ليس صلة هاء الكناية بواو في (قَدَّرَهُ¹ أو أَنْشَرَهُ²) بمانع فيها من الروم و الإشمام فيها كما كان ذلك مانعا في الهاء إذا كان حركة ما قبلها كحركاتها ، لأن الميم ليست حرفا خفيا كالهاء ، و لو كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام و الروم في (يقوم و يحكم) و ليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الروم و الإشمام ، كما لم تمنع في (يقوم ، و يحكم) وشبهه ، و كما لم يمنع ذلك في الياء و الواو و هما من الشفتين ، و الإسكان فيهما حسن ، و هو الأصل³ . "

و مثل هذا القول ذكره كذلك في كتابه التبصرة⁴ .

و قد استدرك على الإمام مكي ما ذهب إليه ، و رد قوله بأنه خلاف الإجماع ، و أن الرواية لم تصح بجواز الوقف بالروم و الإشمام على ميم الجمع و لا سبيل للقياس في غياب النص ، فهو من القياس المردود ، و ممن أنكر قول الإمام مكي الحافظ أبو عمرو الداني الذي أغلظ في رده عليه فقال : " خالف في ذلك الإجماع و أتى بخطأ من القول لا يغيب عن الأصاغر من منتحلي مذاهب القراء فضلا عن الأكابر⁵ . "

و قال ابن الجزري : " و شذ مكي فأجاز الروم و الإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياسا على هاء الضمير ، و انتصر لذلك و قواه ، و هو قياس غير صحيح⁶ . "

1 - يونس 5 .

2 - عبس 22 .

3 - الكشف عن علل القراءات السبع و توجيهها : 128 .

4 - ينظر : التبصرة : 341-342 .

5 - ينظر : النشر : 91 / 2 .

6 - النشر : 91 / 2 .

وقد رد الإمام الداني قياسه بالقياس كذلك، فقام ميم الجمع على الحرف الذي حرك لالتقاء الساكنين فقال : "والفرق بين ميم الجمع وهاء الكناية أن الهاء كانت قبل الصلة متحركة بحركة فلما ذهبت صلتها في الوقف وكانت حركتها أصل بنائها عوملت الحركة في الوقف معاملة سائر حركات البناء، فاستعملت فيها كما يستعملان فيهن، والميم كانت ساكنة قبل الصلة بالواو فلما ذهبت حركتها في الوقف بذهاب الواو، عوملت بالسكون الذي هو أصلها الذي بنيت عليه كما فعل ذلك فيما تحرك في الوصل بحركة لم تكن له في الأصل، فامتنع ذلك كما امتنع في سائر السواكن والله أعلم¹ ."

وكذلك رد ابن الجزري على الإمام مكي و بين أن قياس ميم الجمع على هاء الضمير قياس مع الفارق ذلك أن "هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة، فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين² ."

و عليه فالصحيح المقروء به عدم جواز الروم و الإشمام في الوقف على ميم الجمع، و هذا الذي ذكره الداني في التيسير³، والشاطبي في الحرز⁴، و ابن الجزري في الطيبة⁵ .

مثال رقم 2 : كسر الساكن الصحيح قبل تاءات البزي : و يقصد به تحريك الساكن الصحيح إذا وقع قبل تاءات البزي المشددة لالتقاء الساكنين، و جوز ذلك الإمام الجعبري، و ذكر في هذا القسم عشرة أفعال⁶ ثم قال فيها : " و فيهما

1 - ينظر : فتح الوصيد : 2 / 521 .

2 - النشر : 2 / 91 .

3 - ينظر : التيسير : ص : 59 .

4 - قال الشاطبي : وَ فِي هَاءِ تَأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ ... وَعَارِضِ شَكْلِ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا . ينظر الشاطبية : 30 .

5 - قال ابن الجزري : وَ هَاءُ تَأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ مَع ... عَارِضِ تَحْرِيكِ كِلَاهُمَا اِمْتَنَعَ . ينظر : طيبة النشر : 56 .

6 - وهي : 1 . + قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ [التوبة 52] .

2 . + وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ [هود 3] .

3 . + فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ [هود 57] .

4 . + فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ [النور 54] .

5 . + أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [الممتحنة 9] .

6 . + هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلُ الشَّيْطَانُ [الشعراء 221] .

7 . + نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ [القدر 4] .

8 . + إِذْ تَقُوْنَهُ بِأَسْنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ [النور 15] .

الوجهان : أحدهما أن يترك على سكونه و به أخذ الناظم والداني والأكثر ، وقد انقسم لفظه لما تقدم إلى عسير وأعسر ، والثاني : كسره و إليهما أشرنا في النزهة بقولنا : "و إن صح قبل الساكن أن شئت فاكسرا 1 " .

قال ابن الجزري : " و قد ذكر الديواني في شرحه جمع الأصول ، أن الجعبري أقرأه بتحريك التتوين بالكسر في + فَأَنْدَرْتُكُمْ نَارًا تَلْظَى [الليل 14] على القياس 2 " ، ثم نقل كلام الجعبري السابق و قال : " فظهر أن الديواني لم يغلط فيما نقله عن الجعبري 3 " .

و قد استدرك على الإمام الجعبري ما ذهب إليه لأنه اعتمد على القياس المجرد ، فخالف الرواية و جاء بوجه لم يقرأ به أحد من أئمة القراءة و لو كان جائزا في اللغة ، قال ابن الجزري : "و هذا لا نعلم أحدا تقدم الجعبري إليه ولا دل عليه كلامه ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة و لا نقل عن أحد منهم و لو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل و هذا و إن جاز عند أهل العربية في الكلام فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول 4 " .

و نقل ابن الجزري رد أبي عبد الله محمد بن مالك القراءة بالكسر فقال : " و ما أحسن قول إمام العربية و شيخ الإقراء بالمدرسة العادلية في قصيدته الدالية التي نظمها في القراءات السبع العلية :

ووجهان في \$ كنتم تمنون # مع \$ تفك — هون # و أخفى عنه بعض
مجودا

ملاقي ساكن صحيح ك — \$ هل ترب — صون # ومن يكسر يحد
عن الاقتدا 5 " .

و قال ابن عبد السلام الفاسي : "و إن كان صحيحا- تنويها أو غيره - فإنه يجمع بين ساكنين كما هو مذهب القراء كما سبق في الإدغام الكبير لأبي عمرو ، ولا يجوز كسر الساكن الأول للتخلص من سكونين لعدم الرواية بذلك 1 " .

9. + وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَحَبَبْتَ حُسْنَهُنَّ _ [الأحزاب 52] .

10. + فَأَنْدَرْتُكُمْ نَارًا تَلْظَى _ [الليل 14] .

1 - ينظر كلام الجعبري في : النشر : 175 / 2 و إنشاد الشريد من ضوال القصيد : ورقة 53 ، مخطوط .

2 - النشر : 175 / 2 .

3 - النشر : 175 / 2 .

4 - النشر : 175 / 2 .

5 - النشر : 176 / 2 .

و قال ابن عاشر² متعجبا صنيع الجعبري و تلميذه الديواني : "و العجب منهما و ممن قلدهما كيف قالوا بما لم يروه أحد ، لأن هذه قاعدة نحوية و لا يصح قياس القرآن العزيز عليها دون ثبوت³ ".
و عليه فلا يقرأ بهذا الوجه للبزي لا من طريق التيسير⁴ ولا الشاطبية⁵ و لا الطيبة⁶.

مثال رقم 3 : توسط المد حال الوصل في + الَمَّ اَ اَللَّهُ _ [آل عمران 1-2]
و قال به أبو عبد الله الفاسي أخذاً منه بالقياس ، و قد قاسه على المد العارض للسكون ، جاء في شرحه على الشاطبية قوله : "فإذا تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك ، و ذلك في + الَمَّ _ في قراءة الجماعة ، و + الَمَّ اَ أَحَسِبَ النَّاسُ _ [العنكبوت 1-2] في قراءة ورش ، فمن القراء من لا يعتد بالحركة كونها عارضة ، و يترك المد على حاله ، و منهم من لا يمد ، لأن الثاني قد تحرك فزال لفظ التقاء الساكنين ، ذكر الوجهين مكى و المهدوي رحمهما الله ، و لو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ و الحكم لكان وجهها⁷ ".
و الذي عليه الجمهور هو جواز الوجهين المد و القصر ، قال ابن الجزري : "إذا قرئ + الَمَّ _ بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المد

1 - ينظر : المحاذي في القراءات : ابن عبد السلام الفاسي : ، لوحة رقم 388 ، مخطوط ، نقلًا عن : الجعبري و منهجه في كنز المعاني : 478 .

2 - هو : عبد الواحد بن عاشر أبو محمد الأندلسي المغربي الفاسي : فقيه مالكي ولد سنة 990هـ ، له مؤلفات كثيرة منها الإعلان بتكميل مورد الظمان ، توفي سنة 1040هـ . ينظر ترجمته في : 175/4 .

3 - ينظر : فتح الباري : 59 / 2 .

4 - لم يذكره الداني في التيسير . ينظر : 83-84 .

5 - لم يذكر الشاطبي تحريك الساكنين و لكن قال باجمع الساكنين فقال :
وَفِي التَّوْبَةِ الْعَرَاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوا ... نَ عَنْهُ وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا انْجَلَى ينظر : الشاطبية : 43 .

قال السخاوي في شرحه للبيت : " و جمع الساكنين في هنا أي في هذه القراءة قال الحافظ أبو عمرو : " و جمع الساكنين في هذه القراءة جائز ، لوروده مروياً عن القراء ، و مسموعاً من العرب " . ينظر : فتح الوصيد : 745 / 3 ، و جامع البيان : 126 / 2 .

6 - قال ابن الجزري :
وَلِلسُّكُونِ الصِّلَّةِ أَمْدُودٌ وَأَلْفٌ ... مِنْ يُؤْتِ كَسْرُ التَّأْطِئِ بِالْيَاءِ قِفْ . ينظر : متن الطيبة : 67 .

قال النووي في شرحه على الطيبة : " و إن كان قبل التاء المدغم فيه ساكن غير الألف نحو + خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۚ تَنْزِيلُ الْمَلَكَةِ _ ، القدر [3-4] ، المفهوم كلامه أنه يجمع فيهما بين الساكنين و هو كذلك لأن الجمع بينهما في ذلك و نحوه غير ممتنع لصحة الرواية و استعماله عن القراء و العرب " ، ثم نقل رد ابن الجزري على الإمام الجعبري . ينظر : 220/2 .

7 - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة : أبو عبد الله الفاسي : 170 / 1 .

والقصر باعتبار استصحاب حكم المد، و الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في + الَمَّ ۱ أَحَسِبَ النَّاسُ _ [العنكبوت 1-2]، الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة، وممن نص على ترك المد إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ الداني: والوجهان جيدان وممن نص على الوجهين أيضا أبو محمد مكي وأبو العباس المهدي، وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة، وكلا القولين حسن¹ .

وقد استدرك ابن الجزري على أبي عبد الله الفاسي تجويزه وجه التوسط في المد، و رده لعدم ثبوته رواية و نصا، فقال: "و أما قول أبي عبد الله الفاسي "ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ و الحكم لكان وجها"، فإنه تفقه و قياس لا يساعده نقل² .

و بين علة منع وجه التوسط، لامتناع قياس هذا المد على المد العارض للفرق بين ما كان المد فيه أصلا و ما كان المد فيه عارضا، فقال: "تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير المد فيه على القاعدة المذكورة، و يجوز فيما تغير سبب القصر فيه نحو + نَسَّ تَعِينُ _ [الفاحة 5] في الوقف، و إن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما و عدمه، و الفرق بينهما أن المد في الأول هو الأصل، ثم عرض التغيير في السبب، و الأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد على الأصل، و حيث اعتد بالعارض قصر إذ كان القصر ضدا للمد، و القصر لا يتفاوت، و أما القصر في الثاني فإنه هو الأصل عدما للاعتداد بالعارض فهو كالمد في الأول، ثم عرض سبب المد، و حيث اعتد بالعارض مد، و إن كان ضدا للقصر إلا أنه يتفاوت طولا و توسطاً فأمكن التفاوت فيه، و اطرقت في ذلك القاعدة و الله أعلم³ .

مثال رقم 4: الوقف على المقصور المنون بالفتح مطلقا لأصحاب الإمالة: و قال به الإمام الشاطبي، أخذاً منه بالقياس فقال في الحرز:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَفَّقُوا
مُسَمَّى وَمَمْلُوكًا رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ
وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعِ أَشْمَلًا
عُزَّى وَتَنَّرًا تَرَيًّا⁴ .

1 - ينظر: النشر: 1 / 280 .

2 - النشر: 1 / 280 .

3 - النشر: 1 / 280 - 281 .

4 - الشاطبية: 27 .

ومعنى ذلك جواز الوقف على المنون المفتوح بالفتح لأصحاب الإمامة، و قد ذكر الشاطبي ثلاثة مذاهب للوقف على المنون المفتوح، قال ابن القاصح في شرح البيتين: "حكى في هذا البيت للناس ثلاث مذاهب: المذهب الأول: فتح جميع ما جاء من ذلك سواء كان في موضع رفع أو نصب أو جر، وإلى ذلك أشار بقوله: وقد فخموا التتوين يعني مطلقا في الرفع والنصب والجر. المذهب الثاني: الإمامة في الأنواع الثلاثة وأشار إليه بقوله: ورققوا يعني مطلقا. المذهب الثالث: إمامة المجرور والمرفوع وفتح المنصوب وإليه أشار بقوله: «وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا»، أي اجتمع شمل أصحاب الوجهين فيه¹."

و قد استدرك على الشاطبي ذكره وجه الفتح في المنون المفتوح لأصحاب الإمامة، وهو وجه لم يذكره الداني في التيسير، بل حكى ابن الجزري أنه لم يقل به أحد من أئمة القراءة فقال: "و قد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقا، من ذلك في الوقف عن قرأ به بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: "قد فخموا التتوين و قفا و رققوا"، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال وقد فتح قوم ذلك كله، قلت - أي ابن الجزري - : ولم أعلم أحدا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية² ".
و عليه فإن ما ذهب إليه الشاطبي هو قول قال به النحاة لاختلافهم في الألف الملاحقة بالأسماء المقصورة إن كانت بدلا من التتوين ونسب هذا القول للمازني، أو هي بدل من لام الكلمة أي من ياء، وهو قول الكسائي، و قد فصل المتقدمون الكلام في هذه المسألة و أثرها في الوقف على المنون المقصور، قال ابن الجزري: "و فائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمامة فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمامة مطلقا على مذهب الكسائي و من قال بقوله، و على مذهب الفارسي و أصحابه إن كان الاسم مرفوعا أو مجرورا و أن يوقف عليها بالفتح مطلقا على مذهب المازني و على مذهب الفارسي إن كان

1 - سراج القارئ: 117 .

2 - النشر: 57/2 .

الاسم منصوبا لأن الألف المبدلة من التثوين لا تمال ، و لم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة ¹ .

و الظاهر أن ما ذهب إليه الشاطبي ذكره ابن شريح عن أبي عمرو و ورش من طريق الأزرق ، ورجحه ² ، وحاكاه الإمام مكّي عنهما ، ثم رد القراءة به لعدم صحته رواية فقال : " و هذا الذي ذكرناه من مذهب البصريين هو وجه القياس ، لكن الذي قرأت به على علي الشيوخ أبي الطيب هو جار على مذهب الكوفيين ، و لم تركنا القياس لوقفنا لأبي عمرو و ورش في موضع النصب نحو (قرى ظاهرة) بالفتح ، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة و عدم الرواية و ثبات الياء في السواد ، و هو شيء نقل لفظا ، وليس بالمنصوص فاعلمه ³ .

أما الإمام الداني فقد نقل الخلاف في المسألة و فصله و رجح القول بأن الألف مبدلة من ياء و عليه يقف عليها بالإمالة ، فقال في مفردة يعقوب : " و هذا الأوجه و عليه العمل " ، و قال في الجامع : " و العمل عند القراء و أهل الأداء على الأول يعني الإمالة " ، قال : " و به أقول لورود النص به و دلالة القياس على صحته ⁴ .

فالاستدراك على الإمام الشاطبي هو في أخذه بوجه لم يصح رواية و إنما هو وجه نحوي لا أدائي ، قال ابن الجزري معلقا على ما ذكره الداني : " فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به و لا عمل عليه و إنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراءة به و الله أعلم ⁵ .

وقال ابن القاصح مستدركا على الشاطبي : " والأصح والأقوى أن حكمها حكم ما تقدم ، تمال لمن مذهبه الإمالة وهو الذي لم يذكر في التيسير غيره ⁶ .

و عليه فالمقروء به هو الوقف بالإمالة على المنون المقصور عند من مذهبه الإمالة و بين اللفظين عند من مذهبه ذلك ، وهذا الذي ذكره الداني في التيسير ⁷ و ابن الجزري في الطيبة ¹ و الذي استدركه المتأخرون من شراح الشاطبية ² و الله أعلم .

1 - النشر : 58 / 2 .

2 - ينظر : النشر : 58 / 2 .

3 - التبصرة : 396 .

4 - جامع البيان : 2 / .

5 - النشر : 58 / 2 .

6 - سراج القارئ : 117 .

7 - ينظر : التيسير : 53 .

المبحث الخامس : استدراكات سببها الشذوذ³:

و قد وقع الأئمة القراء وأهل الأداء في رواية أوجه شاذة ، من ذلك مثلا رواية أوجه لم ترد إلا بأسانيد أحادية عن الأئمة القراء السبعة ، و هو ما اصطلح عليه فيما بعد بشواذ السبعة، قال أبو شامة : " قد يروى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف و شاذ⁴ " .

و قد استدرک عليهم لأجل ذلك ، و الأمثلة على ذلك كثيرة، و الدارس لكتب القراءات ككتاب السبعة و الجامع يلحظ ذلك ، كما يقف على نهج علماء القراءات و الأئمة المحققين في تتبع مثل هذه الروايات و ردها ، كالإمام الداني الذي نبه في مقدمة كتابه الجامع أنه سيذكر السقيم الدائر أي الشاذ⁵.

ثم إن رواية الشاذ لا تعتبر طعنا في الراوي ، فقد تقع رواية الشاذ من الثقة ، و قد وقعت من الصحابة رضوان الله عليهم ، و بعض الأئمة العشرة و من روى عنهم ، و ليس ذلك لنقص فيهم و إنما لأن الثقة قد يهيم ، كما قال ابن حبان عن بكار بن أحمد : " ثقة مشهور لكن ربما يخطئ⁶ " .

و النماذج عن الاستدراكات التي وقعت بفعل الشذوذ كثيرة و اخترت منها :

المطلب الأول : نماذج من الاستدراكات سببها الشذوذ :

1 - قال ابن الجزري: بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أَصَلَ قِفَ ... وَخُلْفُ كَالْقُرَى الَّتِي وَصَلًا يَصِفُ . ينظر : متن الطيبة: 54 .

قال النووي في شرح البيت: "و الوقف بالإمالة لمن مذهبه ذلك هو المعمول به و المعمول عليه ، و هو الثابت نسا و أداء ، و لا يوجد نص عن الأئمة المتقدمين بخلافه " . ينظر : شرح النووي : 631 / 1 .

2 - كابن القاصح و المارغني ، و البنا الدمياطي و الشيخ الضباع و الشيخ عبد الفتاح القاضي . ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 1 / 122 ، و النجوم الطوالع : 106 ، و إرشاد المرید: 113 ، و الوافي في شرح الشاطبية : 130 .

3 - سبق تعريفه ، ينظر : ص: 35-36 من البحث .

4 - المرشد الوجيز : 173 .

5 - جامع البيان : 4 / 1 .

6 - ينظر : سير أعلام النبلاء : 583/9 .

- مثال رقم 1 : قراءة + مَعِيشَ [الأعراف 10] للإمام نافع : وهذه الرواية تنسب للإمام نافع ، وهي مثال عن القراءات الشاذة التي نقلها الثقة ، أو ما يعرف بشواذ القراء السبعة ، وقد استدرک الأئمة القراء والمحققون في هذا الفن هذه الرواية و عدت عندهم شاذة لغة و رواية ، و تفصيل ذلك كما يلي :

قال ابن مجاهد : " كلهم قرأ + مَعِيشَ _ بغير همز ، وروى خارجة عن نافع " معائش " ممدودة مهموزة ، قال أبو بكر : وهو غلط ¹ .

فابن مجاهد غلط القراءة رواية ، و نسبها لخارجة عن نافع ، أما الإمام الداني فقد تحرى طرق القراءة عن نافع ، ووجد أنها ثبتت عن نص لابن جبیر في كتابه الخمسة ، و هي إحدى القراءتين عن نافع فيه ، و أن الصواب هي قراءة الجميع ، فقال : " كلهم قرأ + مَعِيشَ _ هاهنا ² ، وفي الحجر ³ بكسر الياء كسرة خالصة ، و هي الكسرة التي كانت لها في الواحد ، قبل أن تعلق بالنقل إلى العين ، ولم يهزها أحد منهم من الطرق التي ذكرناها عنهم ، إلا ما حكاه ابن جبیر في كتاب الخمسة أن أهل المدينة يهزمون ، ثم قال في كتاب قراءة نافع عن أصحابه عنه معائش غير مهموز ، حيث وقعت ، وهو الصواب من قوله إن شاء الله ⁴ .

كما تحرى الإمام الداني الطرق عن نافع من روايتي ورش و قالون ، فلم يجد فيها غير قراءة + مَعِيشَ _ بغير همز ، فقال : " وكذلك قال أصحاب المسيبي وقالون وأبو عبيد عن إسماعيل غير مهموزة ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً ، وقال الحلواني عن قالون مثل حمزة ، وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون : الياء مكسورة مبيّنة غير مهموزة ، وقال الأصبهاني عن أصحابه عن ورش : + مَعِيشَ _ بتسكين الياء وإسكانها غير جائز ، ولم يأت بكيفية حركة الياء غير أحمد بن صالح ⁵ .

و بالنظر إلى نصوص الإمامين ابن مجاهد و الداني نجد أن قراءة الهمز ثبتت رواية من طريق خارجة عن نافع ، وهو طريق آحاد ، و ثبتت نصاً عن ابن جبیر في كتاب الخمسة كإحدى القراءتين عن نافع ، ونسبت قراءة الهمز لأهل المدينة ، أما المحقق النحرير ابن الجزري ، فقد اعتبر قراءة الهمز عن نافع من

1 - السبعة : 278 .

2 - أي في سورة الأعراف الآية 10 .

3 - الآية 15 .

4 - جامع البيان : 2 / 150-151 .

5 - جامع البيان : 2 / 150-151 .

الروايات الشاذة التي رواها ثقة ، فقال : "ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جدا، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع +مَعِئْشَ_ بالهمز¹."

و معنى كلام ابن الجزري أن المتواتر و الصحيح من الروايات لا بد أن يكون موافقا للغة العربية، فدل أن رده للقراءة هو من جهة الرواية، بالإضافة إلى ردها لغة ، و ذلك لأن قراءة الهمز خالفت القياس في اللغة من حيث أصل الكلمة و اشتقاقها، يقول الصفاقسي : "و شذ خارجة فرواه عن نافع بالهمز ، وهو ضعيف جدا بل جعله بعضهم لحنا ، لأنه جمع معيشة ، و أصلها مفعلة بكسر العين ، ثم نقلت حركة الياء إلى العين تخفيفا ، فالميم زائدة لأنها من العيش، و الياء أصلية متحركة فلا تقلب في الجمع همزة نحو مكاييل و مبياع ، أما لو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع نحو سفائن و صحائف و مدائن لأن مفردة فعيلة ، و الياء فيه زائدة ساكنة ، و كذا تهمز في الجمع إذا كان موضع الياء ألف أو واو زائدتان نحو : عجائز و رسائل لأن الواحد عجوز و رسالة² ."

و الذي يتضح من كلام الصفاقسي أن قراءة +مَعِئْشَ_ لم تأتي على القياس الصحيح و الذي هو معايش ، فيكون قد اجتمع في قراءة +مَعِئْشَ_ كونها قراءة أحادية لم ترو إلا عن خارجة ، كما لم ترد على القياس الصحيح ، فردت لأجل ذلك و حكم عليها بالشذوذ .

أما عن دفاع أبي حيان عن هذه القراءة فليس لكونها متواترة ، و إنما لكونها قراءة صحيحة صدرت عن الثقات، فذكر أنها رويت عن ابن عامر كذلك ، و قرأ بها أيضا لنافع غير خارجة كالأعرج و زيد بن علي و الأعمش ، فقال : "و قرأ الأعرج و زيد بن علي و الأعمش ، و خارجة عن نافع و ابن عامر في رواية +مَعِئْشَ_ بالهمز ، و ليس بالقياس ، لكنهم رووه و هم ثقات فوجب قبوله"³.

كما أثبت أن القراءة بالهمز قد تقع في لغة العرب مستدلا بكلام الفراء فقال : " فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه"⁴ .

1 - النشر : 20 / 1 .

2 - غيث النفع : 235-236 .

3 - البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي : 15 / 5 .

4 - البحر المحيط : 15 / 5 .

و أغلظ الرد على النحاة و اتهمهم بأن كثيراً منهم يسيئون الظن بالقراء و هذا مما لا يجوز ، و خلص إلى أن قراءة الهمز مقبولة لكونها صدرت عن الثقة العارفين بلغة العرب، فقال : " و لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة .. و جابه نقل القراء الثقات ابن عامر، وهو عربي صراح ، و قد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ... و نافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة و الضبط و الثقة بالمحل الذي لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، و لامبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ¹ " .

و رغم دفاع أبي حيان على قراءة الهمز إلا أنها تعد قراءة شاذة ، الأمر الذي جعل أهل الأداء و الأئمة القراء يعدلون عن ذكرها في كتبهم ضمن القراءات الصحيحة كالتيسير و الشاطبية و الطيبة ، فلا يقرأ بها اليوم من طرقتهم و الله أعلم .

- مثال رقم 2 : رواية التشديد في + إِنَّ أَلَّ أَرَضَ لِّلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ [الأعراف 128] لعاصم: إذ لم يصح من رواية حفص عن عاصم إلا قراءة التخفيف في (يورثها) ، وقد روى هبيرة² عن حفص عن عاصم وجه التشديد ، و هي قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من الأئمة العشرة ، و قد استدرك عليه لأجل ذلك رغم كونه من الرواة الثقة ، و قد يهيم الثقة ، قال ابن مجاهد : " و اختلف عن عاصم ، فروى أبو بكر عنه (يُورِثُهَا) خفيفة مثل حمزة ، وأخبرني الخزاز أحمد بن علي، عن هبيرة ، عن حفص ، عن عاصم (يُورِثُهَا) مشددة الراء ، ولم يروها عن حفص غير هبيرة ، و هو غلط ، و المعروف عن حفص التخفيف³ " .

و عليه فقد استدرك ابن مجاهد على هبيرة روايته وجه التشديد ، وهو وجه لم يصح رواية ، و حكم عليه بالشذوذ لمخالفته سائر الطرق المشهورة عن عاصم ، بالإضافة إلى أنه لم يقرأ به أحد من القراء العشرة⁴ .

¹ - البحر المحيط : 15 / 5 .

² - هو : هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي : أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم، قرأ عليه حسنون بن الهيثم وأحمد بن علي بن الفضل الخزاز والخضر بن الهيثم الطوسي عرضاً وسماعاً إلا أن حسنون أضبط أصحاب هبيرة وأحذقهم، لم يخالف هبيرة عمرو بن الصباح إلا في خمسة أحرف " . ينظر ترجمته في : غاية النهاية : 432 / 1 .

³ - السبعة : 292 .

⁴ - ذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القراءان ، و نسبها لهبيرة عن حفص و يحيى و ابن مسعود . ينظر : مختصر شواذ القراءان : ابن خالويه : 45 .

- مثال رقم 3 : إمالة هاء السكت في نحو: + كِتْبِيَهَ _ [الحاقّة 19] و +حِسَابِيَهَ _ [الحاقّة 20] : و قال به الخاقاني ، وهو وجه شاذ لم يصح رواية و قياسا ، وقد نبه الإمام ابن الجزري على وهم الخاقاني فيه ، و استدرك عليه روايته هذا الوجه ورده ، فقال : " و شذ الخاقاني فأجاز الإمالة في هاء السكت أيضا نحو : + كِتْبِيَهَ _ [الحاقّة 19] ، و + حِسَابِيَهَ _ [الحاقّة 20] و لا يصح " .

ثم بين علة امتناع الإمالة قياسا فقال : " هاء السكت نحو: + كِتْبِيَهَ _ [الحاقّة 19] ، و + حِسَابِيَهَ _ [الحاقّة 20] ، و + مَالِيَهَ _ [الحاقّة 28] ، و + يَتَسَنَّهُ _ [البقرة 259] ، لا تدخلها الإمالة لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها ، وهي إنما أتت بها بيانا للفتحة قبلها ، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت¹ ، ثم قال عن وجه الإمالة : " وهو خطأ بين و الله أعلم² . و لم يكن ابن الجزري الوحيد الذي غلط هذا الوجه ورده ، بل تعددت أقوال الأئمة المصنفين فيه ، و اجتمعت كلها على إنكاره أشد نكير ، من ذلك قول الهذلي : " الإمالة فيها بشعة³ " .

و كذا قول الداني : " و النص عن الكسائي و السماع من العرب إنما ورد في هاء التانيث خاصة ، قال : " وقد بلغني أن قوما من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني كانوا يجرونها مجرى هاء التانيث في الإمالة في مذهب الكسائي ، و ذلك هند أهل الأداء غلط فاحش ، و خطأ بين لما بيناه من افتراق حالتيهما ، مع أن النص عن الكسائي و عن عاصم ، و السماع من العرب إنما وردا في هاء التانيث خاصة للمعنى الذي خصت به من شبهها بألف التانيث في المعنى الذي شرحناه ، فوجب اتباع ذلك و العمل به ، و رفض ما سواه ، و قد كان ابن مجاهد بلغه ذلك عنهم ، فأنكره أشد النكير ، و قال فيه أبلغ قول ، و احتج بما قدمناه⁴ " .

- مثال رقم 4 : ترفيق اللام من لفظ الجلالة بعد فتح و ضم : و هذا الوجه ذكره الإمام الأهوازي فقال : " شجاع عن أبي عمرو و رُوِح عن يعقوب : قرأت بترك تغليظ اللام من اسم الله تعالى حيث كان قبله ضمة ، أو فتحة مثل قوله تعالى : +إن الله_ و +كان الله_ ... ونحو ذلك حيث

1 - النشر : 67 / 2 .

2 - النشر : 67 / 2 .

3 - الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها : يوسف بن جبارة الهذلي : 337 .

4 - الفتح و الإمالة : أبو عمرو الداني : 312-313 .

كان ، و على ذلك قراءة البصريين عن الجماعة ، و عليه ابن مقسم من البغداديين وحده ، و به كان يأخذ عن الجماعة¹ .
و قد استدرک عليه ابن الجزري روايته هذا الوجه ، و رد القراءة به لعدم صحته رواية ، فقال : " و قد شذ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام ، يعني بعد الفتح و الضم عن السوسي و روح ، و تبعه في ذلك من رواه عنه كابن الباذش في إقناعه و غيره ، و ذلك مما لا يصح في التلاوة ، و لا يؤخذ به في القراءة ، و الله تعالى أعلم² " .
و قد حكى الإمام الداني الإجماع على تغليظ اللام فقال : " التفخيم في هذا الاسم يعني مع الفتح و الضمة ينقله قرن عن قرن و خالف عن سالف³ " .
و إليه ذهب الشاطبي في قوله :

كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحِ وَضْمَةٍ ... فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفَيْصَلًا⁴

قال السخاوي في شرح البيت : " و أجمع من ذكرته (أي القراء و النحاة) على تفخيمها بعد الفتح و الضمة ، لأن موجب الترقيق معدوم ، و الضمة و الفتح يستعلمان في الحنك ، و الاستعلاء خفيف⁵ " .

الفصل الخامس :

- 1 - الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة : أبو علي الأهوازي : 77 .
- 2 - النشر : 86 / 2 .
- 3 - جامع البيان : 412 / 1 .
- 4 - الشاطبية : 30 .
- 5 - فتح الوصيد : 513 / 2 .

أسباب الاستدراك :ب- الأسباب النقلية :

✓ المبحث الأول : استدراكات سببها التحريرات .

✓ المبحث الثاني : استدراكات سببها دلالات الألفاظ و استعمالاتها.

✓ المبحث الثالث : استدراكات سببها السهو أو النسيان.

✓ المبحث الرابع : استدراكات سببها الغلط .

✓ المبحث الخامس : استدراكات سببها حال الرواة أو ضبط الراوي .

✓ المبحث السادس : استدراكات سببها الإهمال و الاقتصار .

تَمْهِيد :

من الأسباب المؤدية للاستدراك على القراء والمصنفين ، أسباب وقعت حال نقلهم للقراءات و تصنيفهم للمؤلفات، وقد تقع باختيار منهم أو من غير قصد ، و اختلفت تعليقات المستدركين لمثل هذه الأسباب و تعددت و إن كانت في أغلبها تدخل في دائرة الغلط ، أو السهو ، أو الخلط ، وقد عني المستدركون بتفصيل مثل هذه المسائل و التنبيه على الخطأ الواقع فيها ، وتبين الصحيح المقروء به من الضعيف المردود .

الفصل الخامس : أسباب الاستدراك : ب - الأسباب النقلية :

و يقصد بها الأسباب المؤدية للغلط و الواقعة حال نقل أهل الأداء و المصنفين للأوجه و الروايات ، وهذه الأسباب قد يغلب عليها أنها تقع من غير عمد أي بفعل السهو و النسيان و الغلط ، أو عدم معرفة حال الرواة كاختلاط الراوي مثلاً ، أو التركيب و الخلط بين الطرق ، وهو ما يعرف بالتحريرات ، أو استعمال بعض الألفاظ للدلالة على معان مقصودة فيقع الخطأ بسببها ، أو الإهمال و الاقتصار على بعض الأوجه و الروايات دون غيرها ، و غير ذلك ، و سيأتي تفصيل هذه الأسباب فيما يلي :

المبحث الأول : استدراكات سببها التحريرات :

المطلب الأول : معنى التحريرات :

لغة : جاء في لسان العرب : تحرير الكتابة إقامة حروفها و إصلاح السقط ، و تحرير الحساب : إثباته مستويا لا غلث فيه و لا سقط و لا محو ، و تحرير الرقبة : عتقها¹ .

و عرفه ابن يالوشة فقال : " هو إتقان الشيء و إمعان النظر فيه من غير زيادة و لا نقصان² " .

و قال الشيخ المتولي : " التحرير و التهذيب و التصفية و التنقيح بمعنى : التحقيق و التخليص³ " .

و يطلق التحرير في اللغة و يراد به معان عدة منها : التقويم الدقيق و الإحكام ، يقال تحرير الكتاب و غيره : تقويمه ، و حرر الوزن : دققه ، و حرر الرمي : إذا أحكمه⁴ .

اصطلاحاً : لم يرد تعريف محدد لمصطلح التحريرات عند المتقدمين ، و لعل ذلك راجح لتأخر ظهور هذا العلم مقارنة بغيرها من العلوم المتعلقة بالقراءات ، لكن وردت بعض الإشارات إليه كفن مختص بجهاذة هذا العلم و رواده و الذين أطلق عليهم ابن الجزري لفظ المحررين⁵ ، ثم إن المتأخرين قدموا تعاريف عدة للتحريرات ، و امتازت في أغلبها بعدم الانضباط ، و لعل ذلك راجع لعدم انضباط هذا العلم في قواعده ، كونه من العلوم المتأخرة من حيث النشأة ، فهو وليد مرحلة متأخرة من التدوين في علم القراءات ، و سآبين ذلك من خلال إيراد أهم التعاريف و ما تدور حوله ، فمن بين هذه التعاريف :

1. **تعريف الشيخ الأزميري :** قال التحريرات هي : " التدقيق في القراءات و تقويمها و العمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة ، و عدم خلط رواية بأخرى⁶ " .

2. **تعريف الشيخ المتولي :** " تخليص الأوجه من التركيب⁷ " .

3. **تعريف الشيخ الضباع :** تحرير المسائل : " تخليصها من الخطأ " .

1 - ينظر : لسان العرب : مادة (حرر) : 184/4 .

2 - الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة : محمد بن يالوشة التونسي : ص: 25 .

3 - الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير : محمد المتولي : 89 .

4 - تأملات حول تحريرات العلماء : 9 .

5 - قوله في المقدمة : **مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ ...** ينظر : المقدمة الجزرية : 8 .

6 - عمدة العرفان في تحرير أوجه القراءان : مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري : 3 .

7 - **التركيب :** و يقال له كذلك التلفيق و الخلط ، و هو : خلط الطرق بعضها ببعض . ينظر : لطائف الإشارات : ، و غيث النفع : 1 / 327 .

8 - الروض النضير : 89 .

4. تعريف عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم : " تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل كالتركيب مثلا ، و يقال له التلفيق " ².

5. تعريف الشيخ عبد الباسط هاشم : هو " تنقيح القراءة القراءانية و تهذيبها ، و ذلك من حيث إثبات ما منع ، أو منع ما أثبت خطأ أو تعديل قراءة أو زيادة عليها " .

و قال : علم يبحث في الأوجه المختلفة من حيث تقديم بعضها على بعض ، و ترتيبها حين تجتمع مع غيرها ، و بيان ما يطرح و يصح في حال الجمع و الأفراد ³.

6. تعريف الدكتور إيهاب فكري : قدم لها تعريفين ، الأول ذكره في مقدمة شرحه لمقرب التحرير و قيد فيه التحرير بنظم الطيبة فقال : " التقييد بالتدقيق " ، ثم شرح القول بأنه : " الاجتهاد بالبحث و التحري لوضع تقييدات لما أطلقه ابن الجزري في طيبته من أوجه للقراء ، و ذلك طبقا للطرق التي أسند منها القراءات " .

ثم عاد فبسط التعريف وقال : " هي منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر نظم الطيبة جوازها ⁴ " .

الثاني ذكره في بحثه مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات ، و رجع فيه عن التقييد بنظم الطيبة فأطلق التحرير فقال : " التحريرات في علم القراءات هي الاجتهاد بالبحث و التحري لوضع تقييدات لما أطلقه أصحاب المؤلفات من أوجه للقراء و الرواة ، و ذلك طبقا للطرق التي أسندت منها هذه المؤلفات ، و اختيار مؤلفيها مما رواوا ⁵ " .

وقال : " أو بعبارة أبسط التحريرات : منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر أحد المؤلفات جوازها ⁶ " .

1 - إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية أو مختصر بلوغ الأمنية : نور الدين علي بن محمد الضباع : 17 .

2 - تأملات حول تحريرات العلماء : 9 .

3 - ينظر مقدمة تحقيق الروض النضير : 41 .

4 - ينظر : مقدمة شرح مقرب التحرير لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي : ت : إيهاب فكري و خالد أبو الجود : 49 .

5 - مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات : 611 ، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى العالمي للقراءات ، مراكش ، 2014 م .

6 - مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات : 611 .

- ومن خلال ما تم عرضه من التعاريف يمكن لنا ملاحظة ما يلي :
- أ - عدم انضباط تعريف موحد للتحريرات عند جمهرة العلماء و الباحثين .
- ب - انقسام التعاريف باعتبار مدلولاتها إلى نوعين من التعاريف :
- ✓ تعاريف توسعت في معنى التنقيح و التحرير للقراءات ، و تعتمد على كون التحريرات تبحث في القراءة لأجل تنقيحها من أي خلل أو خطأ ناشئ ، ومنها تعريف عبد الباسط هاشم .
- ✓ تعاريف اقتصرت في مدلولها على الخطأ في الطرق و تعتمد على أن التحرير يبحث في العزو الصحيح للطرق و تنقيتها من الخلل أو التركيب

و الراجح و الله أعلم عدم التوسع ، فالمعنى العام ينطبق على الاستدراك و ليس على التحرير ، إذ هو البحث في الأوهام الواقعة في القراءة كما تقدم بيانه ، بينما التحرير هو البحث في الأوهام المتعلقة بخاط الطرق أو العزو ، وهو و الله أعلم سبب من أسباب الاستدراكات ، و يدل على ذلك ما نصت عليه كثير من التعاريف السابقة و التي اشترطت هذا القيد و مثلت له بالتركيب و التلفيق الذي سببه الخلط بين الطرق و الروايات ، ومنها تعريف الشيخ الإزميري و الشيخ المتولي و الشيخ ابن توينت ، ولعل هذا الذي قصده بقوله في مقدمة تقييده إذ قال : " فهذا تقييد على كيفية جمع الطرق و تحرير نسبتها¹ " ، فلا بد من تحرير العزو و نسبة الطرق .

يقول الدكتور إيهاب فكري : " فالغاية من التحريرات هو ضبط الأوجه التي تنسب إلى القراء و الرواة و أصحاب الطرق ، كي لا ينسب وجه لمن لا يقرأ به " 2

و مما يلاحظ كذلك أن هناك تعاريف تقيد التحريرات بطرق النشر و الطيبة دون ما سواها ، بينما وردت تعاريف تطلق التحرير على أي أصل ، وهذا الأمر واضح و جلي في تعاريف الدكتور إيهاب فكري ، و لعله أطلق التعريف أول الأمر باعتبار ما يقرأ به عند المشاركة ، إذ يرون أن كل ما يقرأ به الآن من القراءات هو من هذين الأصليين و ما عداهما فهو شاذ³ ، و يرد عليهم بأن هذا

1 - تقييد على قراءة نافع من رواية ورش و قالون : محمد بن علي بن توينت : 28 .

2 - مشكلة الخلاف في تحرير القراءات : 612 .

3 - يرى الدكتور خالد أبو الجود تقييد التحريرات بكتاب النشر فقال معلقا على من أطلق التعريف : " و جميعها لم يقيد القراءات و الطرق و الروايات بأنها التي وردت في النشر فقط ، فما

غير مسلم به ، إذ توجد طرق أخرى غير طريق النشر و الطيبة تقرأ بها القراءات لم ترد في النشر أو الطيبة من ذلك ما يقرأ به المغاربة من طرق نافع العشرة الثابتة في كتاب التعريف للداني و الذي لم يذكره ابن الجزري في نشره و لم يشر إليه¹.

و يرى البعض ممن قيدوا التعريف أن القراءة بمضمن الدرة و الشاطبية متيسر بالنظر إلى القراءة بالطيبة ، وهذا لقلّة الطرق في النظمين بخلاف متن الطيبة المتشعبة الطرق ، فلا سبيل إلى القراءة بمضمن الطيبة إلا عن طريق تخليص القراءات المختلف فيها من التركيب ، و ذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها ، وهو ما يسمى بالتحريرات².

و الذي يتضح و الله أعلم أن التحريرات على قسمين :

تحريرات للطرق : وهي المتعلقة بالعزو الصحيح للأوجه و الروايات من طرقها و تأتي لغرض رد التلفيق و التركيب في القراءة ، و يسمى الخلاف الناشئ عنها بالخلاف الواجب³.

خرج عن النشر لا يبحث في تحريره لأنه أصبح شاذاً " . ينظر : مقدمة تحقيق الروض النضير : 42 .

1 - ذكر ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين قصة عجيبة عن رؤيا رآها ، فقال : " إنني آخر ليلة فرغت فيها من هذا التأليف رأيت و قت الصبح و أنا بين النائم و اليقظان كأني أتكلم مع شخص في تواتر العشر ، و أن ما عداها غير متواتر فألهمت في النوم أن لا أقطع بأن ما عدا العشرة غير متواتر ، فإن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم ، و لم أطلع في بلاد الهند و المطايا و أقصى الشرق ، و ألهمت أن ألحق ذلك في هذا الكتاب ، و هذا عجيب و الله تعالى أعلم " . منجد المقرئين : ت : عبد الحلیم قابة : 122 .

و قد علق الدكتور إيهاب فكري على هذه القصة بقوله : إذا لم يمنع - عليه رحمة الله - ما زاد عن العشر خشية أن يغيب عنه شيء مستوفي الشروط ، فنحن كذلك لا نمنع قراءة أهل المغرب و عندهم من الأسانيد من غير طريق الكتب الثلاثة في قراءة نافع وهذا هو الإنصاف أن كان اتباعاً لقوله تعالى : + وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ [الإسراء 36] . ينظر : بحث : أجوبة القراء الفضلاء : إيهاب فكري : . و ينظر بحث تأصيل التحرير : إيهاب فكري :

<http://alfajrsite.net/forum/showthread.php?t=22686> .

2 - ينظر : مقدمة تحقيق الروض النضير : 48 ، و الإمام المتولي و جهوده في علم القراءات : 336 .

3 - **الخلاف الواجب** : كل خلاف ينسب لإمام من الأئمة القراء مما أجمع عليه الرواة ، فهو قراءة و كل خلاف ينسب للراوي عن الإمام فهو رواية ، و كل ما نسب للأخذ عن الراوي و إن سفل فهو طريق ، و هذا الخلاف ، أي خلاف القراءات و الروايات و الطرق هو الخلاف الواجب ، فلا بد أن يأتي به القارئ بجميع ذلك ، و لو أخل بشيء منه كان نقصاً في روايته " . غيث النفع في القراءات السبع : علي النوري الصفاقسي : 1 / 288 .

و تحريرات للأوجه : و تكون حال اجتماع الأوجه مع بعضها البعض عند القراءة بالجمع و تمييز الصحيح منها والضعيف¹، و يسمى الخلاف الناشئ عنها بالخلاف الجائز².

و أصل هذا الخلاف تحديد معنى الأوجه، ذلك أنه قد يطلق الوجه و يراد به الطريق، و ليس العكس، فمن أمثلة تحريرات الطرق ما ذكره ابن الجزري من رواية حفص السكت قبل الهمز بخلاف، وكذلك عزا له قصر المنفصل بخلاف، فيفيد إطلاق الطيبة جواز السكت لحفص على قصر المنفصل، فيأتي المحررون ليبينوا أن الخلاف هو خلاف طرق وليس أوجه، ففقدوا جواز السكت على توسط المد المنفصل فقط، لأن السكت عن حفص من طريق عبيد ابن الصباح، و لم يرو عبيد ابن الصباح عن حفص إلا توسط المد المنفصل، أما قصر المنفصل فهو من طريق عمرو بن الصباح، ولم يرو عمرو عن حفص السكت³.

أما تحرير الأوجه، فيكون حال اتفاق الطرق عن الراوي فيقوم المحرر بتبيان الأوجه الناتجة عن اجتماع الأوجه مع بعضها من ذلك مثلا تحرير اجتماع البسمة مع الاستعاذة لنافع، يقول ابن توزينت: "إعلم وفقني الله و إياك أن التعوذ و البسمة إذا أريد الإتيان بالأوجه الأربعة فيهما مع أول السورة، فالوجه الأول: بالسكت بين طرفي البسمة، صلتها بالسورة، ثم صلة التعوذ بالبسمة، ثم الرابع بصلة الجميع في نفس واحد، وهذه الأوجه جارية بين السورتين مع البسمة ما عدا الثالث فإنه قد نهي عنه... و علة ذلك إيهام أنها لآخر السورة، مع أنها شرعت لأولها⁴".

فهذا النوع من التحريرات هو تحرير للأوجه، و تبيان للمقدم منها و الضعيف، و هو ما يعرف بالخلاف الجائز.

1 - أشار إلى هذا المعنى الشيخ عبد الباسط هاشم في تعريفه للتحريرات و قال: "علم يبحث في الأوجه المختلفة من حيث تقديم بعضها على بعض، و ترتيبها حين تجتمع مع غيرها، و بيان ما يطرح و يصح في حال الجمع و الأفراد". ينظر: مقدمة تحقيق: الروض النضير: 41.

2 - الخلاف الجائز: هو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير و الإباحة، فبأي وجه أتى القارئ أجزاء، و لا يكون ذلك نقصا في روايته، كأوجه البسمة و الوقف بالسكون و الروم و الإشمام و بالطويل و التوسط و القصر في نحو متاب و العالمين و نستعين و البيت و الموت". غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقي: 1/ 288.

3 - شرح مقرب التحرير: 49 - 50.

4 - تقييد على قراءة الإمام نافع: 30 - 31.

وقد اهتم علماء القراءات بتبيان ما هو وجه وما هو طريق في كثير من مؤلفاتهم دفعا للخطأ وتحديدًا للواجب في القراءة من الجائز، بل إن من الأسئلة ما كان يرد لبعض العلماء لتبيان هل ما يقرأ به وجه أم طريق؟ فمن ذلك مثلاً، ورد سؤال من قسنطينة من شيخها الأستاذ أبي العباس أحمد بن محمد المسيري المصري إلى شيخ القراءة بفاس الشيخ أحمد المنجور ونصه: "في قراءة ورش من طريق الأزرق و حرف المد الواقع بعد الهمز هل الطول و التوسط و القصر طرق أو أوجه؟ و ما الفرق بين الطرق و الأوجه؟ و الجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه، و إذا قلتم بأنها طرق فمن أي طريق؟¹".

و تختلف طريقة التحرير ما بين المشاركة و المغاربة، وكذا مواقف العلماء من هذه التحريرات بين المكثر و المقل، و المتساهل و غيره، وليس هذا موضوع بحثنا، و إنما البحث في الاستدراكات التي وقعت بسبب التحريرات.

المطلب الثاني: نشأة علم التحريرات و علاقتها بالاستدراكات:

يعتبر كثير من الباحثين أن نشأة علم التحريرات كان مع بداية القراءة بالجمع، أي منذ القرن الخامس الهجري، و تحديدًا في زمن الإمام الداني، و قد قام بعض العلماء بتحرير بعض المسائل في مصنفاتهم كالإمام الجعبري في شرحه على الشاطبية و الذي تميز بطريقة خاصة في التحرير انتشرت من بعده في بلاد المغرب².

ثم انتعش التحرير مع طيبة ابن الجزري، فبعد أن استقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة حال التلقي، تشعبت الطرق و كثرت الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات و التنبيه على عدم التركيب فيها لأن من شروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة، و تمييز بعضها عن بعض، و إلا وقع فيما لا يجوز و قراءة ما لم ينزل، و هذه مهمة المحررين الذين قاموا بحصر الآيات

1 - الفجر الساطع و الضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع: أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي: 182/2.

2 - طريقة الضرب الحسابي: و هي طريقة تعتمد على ضرب الأوجه المجتمعة مع بعضها و الحاصل هو المقروء به، كقولك مثلاً يقرأ ورش مد البدل بثلاثة أوجه و هي القصر و التوسط و الطول، و يقرأ ذوات الياء بالوجهين الفتح و الإمالة، فالحاصل من اجتماع مد البدل و ذات الياء هو ضرب 3 في 2 و الناتج 6 أوجه، و كثيرًا ما يعتمدها الإمام الجعبري في حساب الأوجه المقروء بها في شرحه على الشاطبية، و هذه الطريقة عدها العلماء من الطرق التي تسمح بالقراءة بخلط الطرق و الأوجه الضعيفة التي لم تثبت رواية، و سماها الإمام الصفاقسي بطريقة الكسالي و المتساهلين و نقل تحذير شيخه له من القراءات و الإقراء بها لأن فيها تركيب الطرق و خلطها. ينظر غيث النفع: 327/1.

التي تحتاج إلى تحرير ، و بينوا ما فيها من الأوجه الجائزة و الممنوعة ، و كان من أبرزهم : الشيخ الإزميري و علي المنصور و المتولي و سيد هاشم ، و غيرهم ¹ .

ثم إن محرري النشر و الطيبة قد اختلفوا فيما بينهم و انقسموا باعتبار منهجهم في التحرير إلى فريقين :

الفريق الأول : الأخذ بظاهر النشر و المقلد له ، و هم أتباع الشيخ المنصوري كالشيخ النبتيني و الميهي ، و الأجهوي و الطباخ و كذا الشيخ المتولي أول الأمر ، و اعتمد أصحاب هذا الفريق على الأخذ بظاهر النشر ، فيكتفون بنقل ما ذكره ابن الجزري دون التدقيق في الطرق و ما يتضمنه كل طريق ، رغم و قوفهم على أصول النشر .

الفريق الثاني : الذين يراعون النشر مع أصوله جزئية جزئية ، و هم أتباع يوسف زاده ، و منهم الإزميري و السمرقندي و البالوي و ابن كريم و السيد هاشم و المتولي آخرا ، و يعتمد هذا الفريق على التدقيق في الطرق ، و عدم الأخذ بالعزائم ² و مراجعة أصول النشر و عدم تقليد ابن الجزري فيما ذكره في النشر ³ .

و سبب التحرير على النشر و الطيبة هو إطلاقات ابن الجزري في كتابه النشر ذلك أن ابن الجزري كثيرا ما يطلق الأحكام أو يسند إسنادا عاما كقوله مثلا " و الحكم لهشام من الوجيز " ، أو " الأزرق من المقنع " و غيرها ، و عليه فالتحريرات على الطيبة و النشر نشأت بعد مقابلة الشارحين لكتاب النشر مع أصوله التي ذكرها ابن الجزري ، و اكتشاف الفرق بين المذكور في النشر و المذكور في الأصول ، فعمل المحررين على هذا الأساس هو بمثابة استدراك على الإمام ابن الجزري و إرجاع للطرق إلى أصلها ، و تفصيل لما أجمله ابن الجزري و تقييد لما أطلقه ⁴ .

1 - تأملات حول تحريرات العلماء : 9-12 .

2- شرح الدكتور إيهاب فكري معنى الأخذ بالعزائم في التحريرات فقال : " الأخذ بالعزائم لا بالرخص و ترك ما فيه الاحتمال نحو ما ذكره ابن الجزري أنه قليل أو ليس عليه العمل و نحو ذلك مما أدى إلى ترك كثير من الأوجه للقراء و رواتهم و طرقهم و إن كانت ظاهرة من الطيبة و ذلك مثل : هاء السكت ليعقوب و قفا في جمع المذكر السالم كما في (العالمين) ... " ينظر : شرح مقرب التحرير : 54-55 .

3 - تأملات حول تحريرات العلماء : 37 - 40 .

4 - ينظر : مقدمة تحقيق النشر : 53-55 .

وقد اختلفت مناهج المحررين في مقابلة الأصول مع النشر فمنهم من قلل الرجوع للأصول¹، ومنهم من توسع و عمل بما وجد في الأصول و ترك ما نقله ابن الجزري في النشر كالإمام الأزميري و الشيخ المتولي، ومنهم من زاد أوجها لم يذكرها ابن الجزري في الطيبة و النشر و وجدت في الأصول كالشيخ السمنودي الذي زاد السكت قبل الهمز لرويس، و زاد الغنة لشعبة، و غيرها من الزيادات على الطيبة مما هي موجودة في الكتب و لم يذكرها ابن الجزري².

وعلى هذا فإن التحريرات على النشر و الطيبة هي بمثابة استدراكات للأئمة العلماء على ابن الجزري، ثم إن الاختلاف الناشئ بين المحررين هو كذلك من قبيل الاستدراك، يقول الشيخ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم: "إنه قد وقع بين علماء التحرير اتفاق في مواضع واختلاف في أخرى، و نقد لأعمال بعضهم البعض، فما يثبته هذا ينفيه ذلك وما يجيزه البعض يمنعه البعض الآخر، و هذا شأن المجتهدين في أي بحث علمي، ولا ينبغي أن نسميه اختلافاً إنما هي استدراكات بعضهم على بعض للوصول إلى الصواب³".

و عليه فإن العلاقة بين علمي التحريرات و الاستدراكات في القراءات هي كعلاقة الخاص بالعام، إذ التحريرات كما سبق بيانه هي البحث في الأخطاء الواقعة من اختلاط الطرق حال الجمع، بينما الاستدراكات تبحث في الأوهام الواقعة في القراءات مجملاً، أي جمعا و أفرادا، رواية و طريقا و الواقعة عمدا أو سهواً، سواء من جهة خلط الطرق، أو من جهة صحة الاختيار أو القياس، أو الانفراد، أو ثبوت الوجه المقروء به أم لا، و غيرها من أسباب الاستدراك، و لا تنحصر فقط في حكم التركيب الناتج عن اجتماع وجه بوجه آخر من طريق معين- والله أعلم- و على هذا فإن التحريرات هي جزء من الاستدراكات، ثم إن المحررين هم في الأصل مستدركون على الأئمة القراء أو المصنفين⁴.

1 - كالشيخ المنصوري و الذي يعتمد في منهجه التحريري على الأخذ بظاهر النص في النشر أو الطيبة و عدم الرجوع للأصول، فتحريرات المنصوري لا يشير فيها إلى رجوعه إلى الكتب التي أسند ابن الجزري منها طرقه إلا قليلا جدا، و يكاد يجزم الدكتور إيهاب فكري من خلال متابعته لتحريرات المنصوري أنه لم يرجع من الأصول إلا لتجريد ابن الفحام و تيسير الداني و الشاطبية. ينظر: مقدمة تحقيق شرح مقرب التحرير: 54.

2 - ينظر مقدمة تحقيق شرح مقرب التحرير: 55 - 56.

3 - تأملات حول تحريرات العلماء: 36.

4 - يفرق الدكتور إيهاب فكري في مسألة التحريرات و الاستدراكات فيرى أن التحريرات نوعان فمنها ما هو توضيح و منها ما هو استدراك، فالتوضيح ليس استدراكا و يكون للمسكوت عنه، و إلى هذا القول يذهب كذلك الدكتور سالم الجكني إذ يعتبر أن التحريرات ليست استدراكات على ابن الجزري و إنما هو بيان لما كان على شرطه في بعض كتبه و لم يذكره في النشر.

المطلب الثالث : أمثلة عن استدراكات سببها التحريرات :

1 مثال رقم 1 : مسألة اجتماع السكت مع المنفصل : و هي من تحريرات ابن الجزري ، و قد استدرک على نفسه، فبعد أن أطلق ذكر حکم السكت لابن ذکوان و حفص رجع فحرر الطرق حال اجتماع السكت مع المنفصل ، فقال : " تقدم إذا قرئ بالسكت لابن ذکوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك ، فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد ، و لا يجوز أن يكون مع القصر ¹ " .

و تفصيل المسألة كما يلي :

أولاً: لابن ذکوان :

ذكر ابن الجزري في باب السكت على الساكن قبل الهمز أن ابن ذکوان روي عنه السكت و عدمه صاحب المبهج من جميع طرقه على ما كان من كلمة و كلمتين ما لم يكن حرف مد ، و روى عنه السكت صاحب الإرشاد و الحافظ أبو العلاء كلاهما من طريق العلوي عن النقاش عن الأخفش ، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل و لام التعريف و (شيء) و جعله دون سكت حمزة ، فخالف أبا العز في ذلك ، و روى السكت كذلك الهذلي من طريق الجيني عن ابن الأخرم عن الأخفش و خصه بالكلمتين ² " .

ثم قال : و السكت في هذه الطرق كلها مع التوسط إلا من الإرشاد فإنه مع المد الطويل فاعلم ذلك ، والجمهور عن ابن ذکوان من سائر الطرق على عدم السكت وهو المشهور عنه و عليه العمل و الله أعلم ³ " .

تحرير الطرق : ذكر عند تحريره للمسألة أنه حال اجتماع المنفصل مع السكت لابن ذکوان ، يجوز فيه الوجهان السكت مع التوسط و السكت مع الطول ، و هذا لورود الرواية بذلك ، أي رواية الطول من طريق أبي العز في الإرشاد .

أما الاستدراك و يقع كثيراً في مسائل التحريرات عندما يستدرک على من قبله حال الخروج عن الطريق ، و يرى إلى التمييز بين التوضيح و الاستدراك بأن ينسب التوضيح للأصل و ينسب الاستدراك للمستدرک . ينظر : محاضرة الدكتور إيهاب فكري : مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات : الملتقى العلمي للقراءات بمراكش :

https://www.youtube.com/watch?v=3_YLqR4cE80

¹ - النشر : 1 / 331 .

² - النشر : 1 / 328 .

³ - النشر : 1 / 328 .

ثانياً: لحفص :

ذكر أن حفصاً عن عاصم اختلفت الطرق عنه في السكت و الإدراج¹، فروي الوجهان من من طريق الأشناني عن عبيد بن الصباح، وروي السكت عن الأشناني من الطرق التالية :

- أبو طاهر بن أبي هاشم عن الأشناني.
 - و أبو علي المالكي البغدادي صاحب الروضة عن الحمامي عن الأشناني ، و خصه بما كان من كلمة أو كلمتين غير المد . و لم يذكر خلافاً عن الأشناني في ذلك .
 - و أبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد عن الفارسي عن الحمامي و خصه بما كان من كلمتين و لام التعريف و (شيء) لا غير .
 - و روى عبد الباقي عن أبيه عن أبي أحمد السامري عن الأشناني السكت على ذلك و على الممدود يعني المنفصل فانفرد بالممدود عنه و قال ابن الجزري عن هذا الطريق : " ليس من طريق الكتاب و الله أعلم² " .
 - اختيار للإمام الداني فقال: " و بالسكت أخذ في روايته ، لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة ، وهو من الإتيان و الضبط و الصدق و وفور المعرفة و الحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة ، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه³ " .
- أما رواية الإدراج أو عدم السكت : فقرأ به الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن الأشناني و قال : " قرأت بغير سكت في جميع القراءان " .

و كذلك قرأ به الداني على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني⁴ . ثم بين ابن الجزري رحمه الله تعالى أن السكت طريق الحمامي و الوجهان طريق الأشناني فقال : " قلت : و الأمر كما قال الداني في أبي طاهر إلا أن أكثر أصحابه لم يرووه عنه السكت تلاوة أيضاً كالنهرواني وابن العلاف و المصاحفي وغيرهم ، وهم أيضاً من الإتيان و الضبط و الحذق و الصدق بمحل لا يجهل و لم يصح عندنا تلاوة إلا من طريق الحمامي مع أن أكثر أصحاب

1 - الإدراج : عدم السكت . النشر : 328 / 1 .

2 - النشر : 328 / 1 .

3 - النشر : 328 / 1 .

4 - النشر : 328 / 1 .

الحمامي لم يرووه عنه، فوضح أن الإدراج وهو عدم السكت عن الأثنائي أشهر وأكثر و عليه الجمهور و الله أعلم ،وبكل من السكت و الإدراج قرأت عليه ¹ .
أما المد المنفصل : فذكر ابن الجزري في باب المد المنفصل من طريق التلخيص أن حفصا عن عاصم له التوسط في المنفصل من طريق الحمامي فقال:

"والحمامي عن الولي عن حفص يأتون في ذلك بزيادة متوسطة ² .
و قال به كذلك من طريق ابن سوار في المستنير فقال : " إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من طريق الحمامي وأهل البصرة يمكنون الحرف من غير مد ... " ثم قال:

"والأعشى وقتيبة يمدون مدا مشبعا من غير تمطيط ولا إفراط كان ،وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحمامي في رواية النقاش عن الأخفش ³ .
تحرير الطرق :قال: "فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد ،ولا يجوز أن يكون مع القصر ⁴ ."

أي إذا اجتمع المد المنفصل مع السكت لحفص جاز السكت مع المد فقط لأن المد طريق الحمامي ،والحمامي لم يرو إلا السكت ، فيكون بذلك ابن الجزري قد استدرك على نفسه و بين ما يصح من الأوجه حال الاجتماع وما لا يصح .

مثال رقم 2 : مسألة غنة اللام و الراء للأزرق : وهي مما استدركه الشيخ الأزميري على ابن الجزري ،و تفصيلها كما يلي :

المسألة عند ابن الجزري : ذكر ابن الجزري جواز الغنة عند إدغام النون الساكنة و التنوين في اللام و الراء ، و أطلق الحكم لجميع القراء ولم يستثن الأزرق فيهم ،و ذكر ذلك في جميع كتبه ، فقال في النشر: " وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص ، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم ⁵ ."

وقال في الطيبة : **وَادْعَمُ بِلَاغْنَةٍ فِي لَامٍ وَرَا ... وَهِيَ لِعَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى ⁶**

1 - النشر : 328 / 1 .

2 - النشر : 258 / 1 .

3 - 259 / 1 .

4 - النشر : 331 / 1 .

5 - 19 / 2 - 20 . و ينظر تقريب النشر : 85 .

6 - ينظر : متن طيبة النشر : محمد بن الجزري: ص : 50 .

قال ابن الناظم¹ في شرحه على الطيبة: "قوله: "وهي لغير صحبة" أي: والغنة عند اللام والراء تجوز لغير صحبة²، يعني: أنها وردت عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وحفص³ ".
و به قال النووي في شرحه على الطيبة، و حكى اتفاق المحررين على ذلك كالمصوري⁴.

المسألة عند الأزميري⁵: حرر الشيخ الأزميري طرق الغنة للأزرق فوجد أن الأزرق لا يقرأ بالغنة من طرق النشر، جاء في عمدة العرفان: "في قوله تعالى (من ربهم) ... و أما الأزرق فلا غنة له أصلاً⁶ "، و قال في تحرير: "قوله تعالى: "وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم" إلى آخر الآية: فيه للأزرق بحسب التركيب ثمانية أوجه يصح منها خمسة، ويختص ترقيق اللام في "ظلمتم" بوجه الفتح في "موسى" والترقيق في "خير"، وقد عرفت أنه ليس له الغنة في "خير لكم"⁷ ".

و إلى هذا القول ذهب الشيخ المتولي⁸ و دافع عنه و رد قول الشيخ المنصوري بالقراءة بالغنة، و ألف في ذلك رسالة سماها "البرهان الأصدق و الصراط المحقق في منع الغنة للأزرق"، و جاء فيها: "فالحاصل أن الغنة من طريق الأزرق ممتعة، لا نعلم لها أثراً، ولا ندري لها خبراً، إلا ما وقع فيه المنصوري و من تابعه من الضعفاء من من قصرت همته عن معرفة الطرق،

1 - أي ابن ناظم الطيبة، وهو: أحمد بن محمد بن محمد أبو بكر بن شهاب الدين بن الجزري، مقرئ دمشقي المولد و الوفاة، أخذ القراءات على أبيه، و غيره و سمع القراءات الإثني عشر، و تصدر للإقراء بعد وفاة أبيه ابن الجزري، له الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، توفي سنة 835 هـ. ينظر ترجمته في: الأعلام: 1/ 227.

2 - مدلول صحبة: أي لحمزة والكسائي وخلف وشعبة. ينظر: شرح طيبة النشر: ابن الجزري: 21.

3 - شرح طيبة النشر: أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري: 114.

4 - هو: علي بن سليمان المنصوري: شيخ القراء بالأستانة، مصري الأصل، له كتب في القراءات منها تحرير الطرق و الروايات، توفي سنة 1134 هـ. ينظر ترجمته في: الأعلام: 292/4.

5 - هو: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزميري: عالم بالقراءات، من كتبه "عمدة العرفان في وجوه القراءان"، توفي سنة 1156 هـ. ينظر ترجمته في: الأعلام: 236/7.

6 - عمدة العرفان: 4.

7 - عمدة العرفان: 7.

8 - هو: محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمتولي: عالم بالقراءات، مصري أزهرى ضريب، من مؤلفاته الروض النضير، أسندت له مشيخة الإقراء بمصر سنة 1239 هـ، توفي سنة 1313 هـ. ينظر ترجمته في: الأعلام: 21/6.

وإن كنا قرأنا بها متبعين لهم فقد رجعنا عنها تأسيا بالنصوص النثرية وما وافقها من التفحيصات الإزميرية¹ .

وقد عدل الشيخ المتولي عن القراءة بالغنة للأزرق من الطيبة ، فقال " اعلم أخي - وفقني الله وإياك لمرضاته - أي قرأت القرآن العظيم كله بالغنة في النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتها اللام والراء لورش من طريق الأزرق عند قصر البدل ومدّه دون توسطه ، وعند توسط "شيء" دون مدّه، وعند ترقيق الراء المضمومة دون تفخيمها اعتمادا على ما وقع في كلام بعضهم واشتهر ... وقد تتبعت كلام النثر في أحكام النون الساكنة والتنوين فلم أجد لها وردت عن الأزرق في طريق من الطرق التي قدمها في بحث الطرق² .

فيكون الشيخ الأزميري قد استدرك على ابن الجزري القول بالغنة للأزرق ، وهو الأمر الذي أكدّه الشيخ المتولي من بعده و دافع عنه ، و أجمع عليه قراء عصره³ .

مثال رقم 3 : تحريرة على الشاطبية : و اخترت أشهرها وهي مسألة اجتماع مد البدل مع ذات الياء لورش من طريق الأزرق ، حيث اختلف تحرير الأوجه المترتبة عليها ما بين المشاركة و المغاربة ، تبعا لاختلافهم في أوجه مد البدل و

¹ - ينظر : البرهان الأصدق و الصراط المحقق في منع الغنة للأزرق : المتولي : مخطوط ، ق 30 - 31 ، نقلا عن : الشيخ المتولي و جهوده في علم القراءات : إبراهيم الدوسري : 200 .

² - البرهان الأصدق : ق : 30 - 31 ، نقلا عن : الشيخ المتولي و جهوده في علم القراءات : 343-344 .

³ - حكى الدكتور الدوسري صراع الشيخ المتولي مع مشايخ و أئمة القراءة في عصره لإسقاط القراءة بالغنة من طريق الأزرق ، فقال : " وهذا الكتاب [الشهاب الثاقب الغاسق الواقب للمتولي] عبارة عن مجموعة رسائل تولدت بعد تأليف "البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق" الأنف الذكر ؛ وذلك أن المتولي لما ألف البرهان الأصدق وافقه أعيان القراء بالقاهرة وارتضوا ما اشتمل عليه وانتهى إليه مؤلفه من التحقيق ، إلا أن بعضهم خالفه ذاهبا إلى القول بجواز الغنة ، فألف المتولي الرسالة الأولى للرد عليه وعلى من عول عليهم ، وعلى رأسهم المنصوري والميهي ، ثم قرئت هذه الرسالة على أكابر القراء بالقاهرة ومنهم المخالف بمحضر من شيخ الأزهر مصطفى العروسي ، فأجمع قراء القاهرة على ما حرره المتولي ولم يشذ منهم أحد بذلك . ولما سمع قراء طنطا بما قرره المتولي أعظموا القيل والقال ؛ لأنه خلاف ما درجوا عليه ، وبعثوا رسالة ضمنوها محاولة تصحيح ما درجوا عليه ، فرفع المتولي القضية إلى شيخ الأزهر ، فأمر بأن يرسل إليهم المتولي نسخة من الرسالة التي رد فيها على المخالف من أهل القاهرة بادئ الأمر ؛ ليجمع القراء الأحمديين فيكتبوا عليها بالإجازة أو يردوا بوجه صحيح ، وكان ذلك في السنة الثانية (1284 هـ - 1867م). وبعد سنتين جاء الجواب منهم ، فأثبتته المتولي في هذا المجموع ، ثم أرفده بالرد عليه وبيان الحق بمنع خلط الطرق وتلفيقها ومنع قراءة القرآن بالاحتمالات والاجتهادات من غير نص وثيق يجب المصير إليه والتعويل عليه " . ينظر : الإمام المتولي و جهوده في علم القراءات : 198 - 199 .

ذات الياء هل هي أوجه عن الأزرق أم طرق¹؟ فحررها ابن الجزري على أنها طرق وحررها ابن القاضي من المغاربة على أنها أوجه وتفصيل المسألة كما يلي:

تحرير المسألة عند ابن الجزري :

أولاً : مد البدل : يرى ابن الجزري أنها أوجه عن الأزرق ، لكنه فصل الطريق الذي قرأ به كل وجه فقال: " فإن لورش فيه من طريق الأزرق المد و التوسط و القصر ، فبالمد قرأنا من طريق العنوان و التبصرة و الكافي و الهداية و التجريد و الهادي و غيرها ، وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير و التلخيص لابن بليمة و الوجيز ، و بالقصر قرأنا من طريق التذكرة و الشاطبية و الإعلان² . "

ثانياً : ذوات الياء : عند ابن الجزري : حكى ابن الجزري أنها طرق فقال : " و اختلف عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء و لم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو : هدى و نأى.. " ، ثم ذكر هذه الطرق ، وتفصيلها كما يلي :

- روى عنه الإمامة بين بين : صاحب العنوان و صاحب المجتبى و أبو الفتح فارس بن أحمد و أبو القاسم خلف بن خاقان و الداني في التيسير و المفردات و غيرها .

- وروى عنه الفتح : ابن غلبون ، و أبوه أبو الطيب ، و مكى و صاحب الكافي و صاحب الهادي و صاحب الهداية و صاحب التجريد و أبو علي بن بليمة و غيرهم .

- وروى الوجهان الداني في جامعه و الشاطبي و الصفرأوي و من تبعهم .

ثم قال : " و الوجهان صحيحان³ . "

تحرير الطرق : ذكر ابن توزين¹ تحرير المسألة عند ابن الجزري و قال أنها تفهم عن ابن الجزري من خلال نسبته للطرق عند ذكر مد البدل و ذات الياء

1 - يترتب عن هذا الخلاف ، اختلافهم في حكم القراءة بالأوجه جميعها ، فالقائلون على أنها أوجه يحكم عندهم بصحة جميع الأوجه المترتبة عن التحرير ، أما القائلون بأنها طرق ، فلا يصح عندهم إلا ما ثبت من اختيار الرواة ، أي الطرق ، يقول العلامة طاهر الجزائري في ذلك : " ليس للقارئ أن يدع شيئاً من القراءات و الروايات و الطرق ، فإن أخل بشيء من ذلك كان نقصاً في روايته ، و أما الأوجه فليست كذلك ، إذ هي على سبيل التخيير ، فأى وجه أتى به القارئ أجزاءه في تلك الرواية ، و لم يكن مخلاً بشيء منها ، فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع " . ينظر : التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقراءان ... : 116 .

2 - تقريب النشر : 52 . و النشر : 1 / 264 - 265 .

3 - النشر : 2 / 38 .

فقال : "و نسبة هذه الطرق تعلم من قول ابن الجزري في النشر² " ، ثم حرر الطرق و الحاصل منها أربعة طرق³ وهي : " **الفتح و القصر** : و أخذ به طاهر ابن غلبون ، و أبو الحسن بن بليمة صاحب التلخيص ، و أبو محمد مكي صاحب التبصرة ، و غيرهم .

الإمالة و التوسط : و أخذ به الإمام أبو عمرو الداني⁴ .

الفتح و الإشباع : و أخذ به أبو العباس المهدوي ، و أبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد و صاحب الهادي و الكافي ، و أبو محمد مكي .

الإمالة و الإشباع : و أخذ به أبو الطاهر بن غلبون صاحب العنوان ، و أبو الفتح فارس بن أحمد بن خاقان صاحب المجتبى ، و قرأ الداني عليهما⁵ ."

تحرير المسألة عند ابن القاضي :

أولاً : مد البدل : يرى ابن القاضي رحمه الله تعالى أن الأوجه الثلاثة في مد البدل هي أوجه من طريق الأزرق ، فذكر في جواب رسالة وردت لشيخه المنجور من شيخ قسنطينة أبي العباس أحمد بن محمد المسيري ، و فيها : " في قراءة ورش و من طريق الأزرق ، و حرف المد الواقع بعد الهمز هل الطول و التوسط و القصر طرق أو أوجه ، و ما الفرق بين الطرق و الأوجه ، و الجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه ، و إن قلتم أنها طرق فمن أي طريق⁶ ؟ " .

و نقل ابن القاضي جواب شيخه المنجور بأنها أوجه من طريق الأزرق وحده ، و لا يجوز من طريق غيره إلا القصر ، ثم ذكر رد المنجور على القول بأنها طرق فقال : " و لا يصح أن يقال إنها طرق في قراءة ورش بمعنى أن بعضهم

1 - هو : محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن القاسم بن توزينت التلمساني : رحل إلى الحجاز و دمشق و المغرب ، و أخذ من علمائها التصوف و الحديث و القراءات ، من مؤلفاته " تقييد على قراءة نافع " توفي سنة 1118هـ . ينظر ترجمته في : تاريخ الجزائر الثقافي : 22/2 .

2 - سبق ذكرها عند تفصيل المسألة عند ابن الجزري .

3 - جمعها في رجز قال فيه : **القصر قد خص بفتح يافتى** **توسط** ط مع **الإمالة أتى**

و المد بعد كل إن تقدمت كـ (فتلقى آدم) أرفع ما ما ثبت و غيره فالمد بعد الثاني بالفتح و

التقـليل خذ بيان

ينظر : تقييد على قراءة نافع : 39 - 40 .

4 - ذكره في التيسير و به قرأ على ابن خاقان .

5 - ينظر : تقييد على قراءة نافع : 40 - 41 .

6 - الفجر الساطع : 188 / 2 .

يقول ليس لورش إلا القصر ، ولا يصح عنه غيره ، و آخر يقول ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره ، وكذا يقول آخر الإشباع ، نعم يصح أن يقال في مد حرف المد المتأخر عن الهمز (مد البدل) لورش طريقان : طريق ابن غلبون ، أي ليس لورش إلا القصر ، و طريق الأكثر أنها أوجه ثابتة لورش من طريق أبي يعقوب ، و إنكار الحافظ للإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية و الله تعالى أعلم ¹ .

ثانيا : ذوات الياء : ورد في تنمة السؤال السابق لشيخ ابن القاضي العلامة المنجور : " و هل الفتح و الإمالة له - أي لورش من طريق الأزرق - طريقان ؟ فعلى هذا لو اجتمع مد البدل و الإمالة في كلمة كأتى مثلا و الدنيا و الآخرة هل يأتي على كل من الأوجه الثلاثة الفتح و الإمالة أم لا ؟ أو يفرق بينهما بحسب الطرق عن الأزرق كمذهب أبي الفتح فارس و ابن غلبون و مكى بن أبي طالب ، و ابن شريح و ابي العباس المهدي صاحب الهداية و غيرهم من المغاربة و المشاركة ² " .

قال : " و جوابه أن الفتح و الإمالة وجهان مرويان عن ورش ، و تعطي قوة كلامه أنهما من طريق الأزرق ، و أخذ له بعض الشيوخ كأبي الحسن بن غلبون بالفتح ، و أخذ له غيره كأبي الفتح و أبي القاسم و غيرهما بالإمالة اليسيرة ، و عليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين و جميع أصحابه البغداديين و الشاميين ، قال الحافظ أبو عمرو وهو الذي يوجد رواية و تلاوة و بذلك آخذ ³ " .

ثم قال : " و العمل على رواية يعقوب ، و أيضا بقطع نعلم أن الإمالة يقرأ بها أبو يعقوب إذ عليها عامة المصريين ، وكذا الفتح يلزم أن يكون مرويا من طريق الأزرق إذ قرأ به الحافظ أبو عمرو على طاهر ابن غلبون عن قراءته ، ولم يذكره في الجامع على ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب الأزرق ، و المتحقق كونهما وجهين عن ورش ⁴ " .

و مفهوم جواب ابن القاضي أن الفتح و الإمالة كذلك وجهان من طريق الأزرق عن ورش .

ثم إن ابن القاضي رد جواب ابن الجزري الذي يفهم منه اعتبار أوجه الفتح و الإمالة في ذوات الياء طرقا ، فقال : " و أما كونهما طريقين بحيث أن راوي

1 - ينظر : الفجر الساطع : 2 / 188-189 .

2 - الفجر الساطع : 3 / 222 .

3 - الفجر الساطع : 3 / 222 .

4 - الفجر الساطع : 3 / 222 .

الإمالة ينفي الفتح و يقول لم يقرأ به ورش من طريق الأزرق ، و يعكس عليه الآخر فهذا لا يتحقق و لا أعلم أحدا نص الخلاف هكذا ، و يصحح كون الوجهين من طريق الأزرق¹ .

تحرير الأوجه : نقل ابن القاضي تحرير شيخه أحمد المنجور للأوجه المترتبة على اجتماع مد البدل على ذات الياء و الحاصل منها ستة فقال : " و قد سبق أن القصر و التوسط و الإشباع في حروف المد المتأخرة عن الهمز أوجه لورش ، ثابتة عنه من طريق الأزرق ، فيجيء إذن في نحو : (أتى) ، و (الدنيا و الآخرة) ، ستة أوجه ، ثلاثة في الألف الأخيرة مع فتح ألف الدنيا ، و ثلاثة أخرى مع إمالتها² .

وهذا التحرير هو الذي عليه العمل عند المتقدمين من المغاربة، وهو المسند والمنصوص عن شيوخهم³.

الراجع : مما سبق يتبين اختلاف الطريقتين المغربي و المشرقي في تحرير الأوجه تبعا لاختلاف المعتبر عندهم فيها ، إن كانت أوجها أم طرقا ، فيكون المقروء به من طريق الأزرق عند المغاربة ستة أوجه كلها صحيحة ، بينما لا يقرأ إلا بأربعة أوجه عن الأزرق من طريق المشاركة و يرد وجهان وهما القصر مع التقليل ، و التوسط مع الفتح ، و إن كانت كفة الترجيح في صف المشاركة و الله أعلم ، فقد جنح إلى هذا الطريق بعض علماء المغرب كابن توزينت و الصفاقي الذي صرح بأنه المقروء به عن شيخه ، فقال : " و الصحيح أنه لا يصح من طريق الشاطبية إلا أربعة أوجه ، وهو القصر و الطويل على الفتح ، و التوسط و الطويل على التقليل ، ولم أقرأ على شيخنا من

1 - الفجر الساطع : 223 /3 .

2 - الفجر الساطع : 224 /3 .

3 - نقل ذلك ابن القاضي في الفجر الساطع فقال: " و قد صرح شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي في الأجوبة المحققة بالسته فنصه : و ما ليس في الرء يتلى لورشهم بستة أوجه رءوا

دونما حجر

كنحو ننا و مع تراء بظـلة كذا نصهم عن ورش دمت

في ستر

و قال أبو وكيل ميمون مولى الفخار :

و الأصبهـاني جميع الباب يقرأ بالفتـح بلا ارتياب

و كـله قلـل عبد الـصمد على الذي روى لنا في السند

و ذا الذي في النص من تفرق هو الذي تفرقـا به للأزرق " ينظر : الفجر

الساطع : 224 /3 .

طريق الشاطبية إلا بها ، وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد ، والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة ¹ .

أما الوجه السادس وهو القصر مع التقليل فقد نقل عثمان الناصري عن ابن الجزري أنه لم يقرأ به أحد من الأئمة القراء ، جاء في توضيح المشكلات قول العلامة الخليلي عن العلامة سلطان أنه نقل عن عثمان الناصري قول ابن الجزري منشدا لنفسه :

كأتى لورش افتح بقصر و مده و قتل مع التوسط و المد مكمل
لحرز و في التلخيص فافتح ووسطا و قصر مع التقليل لم يك للملا ² .

ورغم هذا الاستدراك على الطريق المغربي لا يزال العمل قائما عند مشايخهم على القراءة بستة أوجه على ما يقتضيه الضرب الحسابي و يصرون على ذلك ، و حجتهم في ذلك التلقي و الله أعلم ³ .

مثال رقم 4 :مسألة السكت لخلف العاشر: و اخترت مسألة السكت لخلف ، و هذه المسألة قد أسالت حبر المحررين على الدرة و الطيبة ، و أوضحت ما في منهج المحررين من الاضطراب الحاصل من عدم انضباط قواعد و مناهج المحررين على الأصول ⁴ ، و قد اخترت هذه المسألة بالتحديد لأبين أن التحريرات في علم

1 - غيث النفع : 372 / 1 .

2 - حل المشكلات و توضيح التحريرات : 23 .

3- ممن يقرأ بذلك الشيخ محمد السحابي ، شيخ قراء المغرب و قد سألته عن أصل المسألة فقال أنها محض اجتهاد ، و أنهم تلقوا عن شيوخهم القراءة بستة أوجه ، و الله أعلم .

4 - ذكر الدكتور إيهاب فكري نموذجا عن هذا الاضطراب فقال : فسأضرب لك مثلا من تحريرات إتحاف البرية نظم الشيخ الحسيني و شرح الضباع عليهما رحمة الله تعالى :

1- في بسطة بالأعراف من رواية ابن ذكوان حرروا عدم القراءة بالسكين من طريق الشاطبية لأن القراءة بها خروج عن طريق التيسير و الشاطبية فألزموا من يقرأ من طريقهما القراءة بالصاد فقط حتى لا يخرج عن طريق النظم .

2- و في حكم القراءة ما بين السورتين قرروا جواز الأوجه الثلاثة بين السورتين لكل من ورش و ليس من طريق ابن خاقان إلا السكت ، و للدوري و ليس له من طريق الفارسي إلا الوصل ، و للسوسي و ليس له من طريق أبي الفتح إلا السكت ، و لابن عامر و ليس له من طريق أبي الفتح لهشام إلا السكت ، و من طريق الفارسي لابن ذكوان إلا البسطة و جعلوا ذلك من زيادات القصيد ، فلم يمنعوا ما خرج به الناظم عن طريقه .

3- في أئمة جوزوا إبدال الهمزة ياء محضة أي أن تقرأ (أئمة) من الشاطبية لأنها صحت من طرق النشر ، علما بأن الشاطبي نفسه جعل هذا الإبدال للنحاة فحسب فكأنهم طلبوا من الشاطبي أن يخرج عن طريقه بل و عن اختياره كذلك .

القراءات لا يزال غير منضبط في قواعده و لا العمل به لصعوبته ولا اعتماده على الظن والاحتمال¹، وهو أمر دفع بكثير من العلماء إلى التوقف فيه و الدعوة إلى الاستزادة من التوثق في المسائل وأحيانا التغافل عنها، بل إن منهم من دعا إلى التوقف عن العمل بها كابن القاضي ، ومحمد سالم محيسن²، و تفصيل مسألة السكت لخلف كما يلي :

روى ابن الجزري عن خلف العاشر عدم السكت فقال في التحبير³ : " وقرأ الباقون بوصل الساكن مع الهمز من غير سكت⁴ "، ومنهم خلف العاشر، إذ لم يذكر ابن الجزري السكت إلا لحمزة من رواية خلف.
و قال في الدرّة :

.....فشأ و حقق همز الوقف و السكت أهملأ⁵.

قال الإمام النووي في شرحه للبيت " أي قرأ من يعود إليه مرفوع "حقق" وهو مرموز فاء "فشأ" بتحقيق الهمز في الوقف حيث وقع بخلاف صاحبه وكذلك بترك السكت علي الساكن قبله مخالفا لأصله"⁶.
و عليه فقد كان المتقدمون من شراح الدرّة على الأخذ بعدم السكت لخلف العاشر أخذاً بظاهر الدرّة و التحبير .

ففي المثال الأول طبقوا قاعدة عدم الخروج عن الطريق ، و عدم جواز خلط الطرق ، و في الثانية جوزا خلط الطرق ، و في الثالثة ندبوا إلى خلط الطرق ، فانظر إلى هذا التباين و الاختلاف. ينظر : تقريب الشاطبية : إيهاب فكري : 541-542 .

1- سماها الدكتور إيهاب فكري بالتحريرات الظنية الاحتمالية ، و قال عنها أنها أكثر ما تجده في كتب التحريرات ، و من باب إحسان الظن بمن وضعها اعتبرها اختيارات من واضعي هذه التحريرات ، و لا تلزم كل من لم يقل بها . ينظر : شرح مقرب التحبير : 59 .

2 - ينظر : شرح مقرب التحرير : 62 .

إن القول باضطراب منهج المحررين و عدم انتظام قواعده لا يعد طعنا في القراءات و لا تشكيكا في منهج أئمة القراءات و رواتها ، ذلك أن مسائل التحريرات هي من المسائل الخلافية بين علماء القراءات و الخلاف فيها ليس في إثبات الأوجه ، إذ القطع واقع بها ، و لكن الخلاف هو في التركيب بين الأوجه بعضها ببعض ، فهذا الذي اضطرب فيه المحررون ، فتارة يخلطون الطرق بعلّة الاختيار ، و تارة يخلصون الطرق من التركيب الحاصل بعلّة الخروج عن الطريق ، و مدار الخلاف عندهم هو في ضابط الاختيار ، متى يقبل و متى يرد و الله أعلم .

3 - كتاب تحبير التيسير: هو كتاب جمع فيه الناظم القراءات الثلاث مع السبع على الوجه الذي ذكره الداني في التيسير، وسماه بهذا الاسم، فكأنه زين التيسير حيث أكمله بال عشرة، و هو أصل الدرّة ، و بهذا يظهر أن طريق هذه القصيدة وطريق التحبير واحد. ينظر شرح النووي : ورقة رقم 3 ، مخطوط .

4 - تحبير التيسير : شمس الدين ابن الجزري : 267 .

5 - متن الدرّة المضية : ص: 17 .

6 - شرح النووي على الدرّة المضية في القراءات الثلاث : محمد بن محمد النووي : ورقة رقم 42، مخطوط ، مكتبة جامعة الملك سعود .

عمل المحررين : قام المحررون بمراجعة النشر و طرق الدرّة و التحبير ، فوجدوا ما يلي :

- أن ابن الجزري ذكر السكت مطلقا لخلف العاشر في النشر من طريق المطوعي من طريق المبهج .

- المطوعي من طريق المبهج هو طريق التحبير ، وهو طريق إدريس في الدرّة .

و المعنى أن ابن الجزري خالف في الدرّة و التحبير ما ذكره في النشر من إثبات وجه السكت لخلف العاشر من طريق المطوعي عن إدريس ، وهنا وقع الخلاف بين المحررين إلى ثلاث فرق :

الفريق الأول : لم يثبتوا السكت لخلف أخذًا بظاهر الدرّة و التحبير وهؤلاء لا إشكال عندهم ¹ .

الفريق الثاني : أثبتوا السكت لخلف وهم الآخذون بما ورد في النشر، و اعتبروا إسقاط ابن الجزري لهذا الوجه وهما ، أو اقتصارا منه على أحد الوجهين وهو عدم السكت ، و أول من قال بذلك هو العلامة المتولي ، وقال في إسقاط ابن الجزري وجه السكت : " فظهر من هذا أن عدم ذكره السكت في الدرّة و التحبير لا وجه له ² " .

ثم اختلفوا فيما بينهم من أي طريق ورد وجه السكت لخلف إلى قولين :

1. أنه من طريق المطوعي : و هذا القول للعلامة المتولي ، جاء في الروض النضير : " .. فعلم من هذا أنه في التحبير و الدرّة أخذ طريق المطوعي من كتاب المبهج لسبب الخياط ، و طريق القطيعي من كتاب الكفاية له أيضا ، وفي باب السكت من النشر قال (أي ابن الجزري رحمه الله) " وروى عنه (أي إدريس) المطوعي السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عموما نص عليه في المبهج ³ " .

¹ - القائلون بذلك هم : ابن الجزري في الدرّة و التحبير و الطيبة ، و النووي و الزبيدي في شرحهما على الدرّة ، و العلامة السمنودي في شرحه على الدرّة ، و العلامة المتولي في الوجوه المسفرة ، و العلامة الأبياري في تنقيح نظم الدرّة و الشيخ عبد الفتاح القاضي في الإيضاح و البدر الزاهرة ، و محمد سالم محيسن في التذكرة و الأستاذ جمال فياض في كتاب قراءة خلف ، و الشيخ كريم راجح ، و غيرهم . ينظر : الفوائد و التحريرات على متن الدرّة المضية لابن الجزري : محمد بن مصطفى الوكيل : 13 - 15 ، رسالة غير مطبوعة .

² - الروض النضير : 494 .

³ - الروض النضير : 494 . و ينظر النشر : 1 / 328-329 .

2. من طريق القطيعي : و هو قول الشيخ علي الضباع ، فقد جاء في شرحه على الدرّة قوله : " إن إهمال ابن الجزري السكت لإدريس اقتصار منه على إحدى طريقتين عن إدريس عن خلف وهو طريق عنه ، فعنه - أي طريق القطيعي¹ -، وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية ، و هي طريق المطوعي عنه فعنه - و هو طريقه الثاني في التحبير - و لا يقدر في ذلك عدم ذكره في التحبير فقد ذكره في النشر² " .

ثم قال : " و على الأخذ بالوجهين جرى عملنا³ " .

فيرى أصحاب هذا الفريق أن طريق المطوعي في المبهج وردت بالسكت العام ، و عليه يلزم ابن الجزري أن يرويه بالسكت العام ، وحيث أنه سها عن ذلك فوجب الاستدراك عليه⁴ .

و ممن انتصر لهذا القول الشيخ عبد الرزاق بن علي و حكى موافقة قراء عصره على ذلك فقال : " فقله " و السكت أهمل " مخالف لما ورد في النشر و التحبير ، هذا و قد وافق القراء جميعا المتولي و الضباع في تحقيقهما لهذه الرواية ، و ألفوا في ذلك كتبا نثرا و نظما منهم الشيخ همام قطب و الشيخ علي سبيع و غيرهما ، وهذا مما لا ينكره أحد⁵ " .

الفريق الثالث : أن الدرّة طريق مستقل عن التحبير و التيسير ، و أن ما ذكره ابن الجزري في الدرّة اختيار منه ، فلا سبيل للاستدراك عليه ، و ممن يرى بهذا القول الشيخ الأزميري ، و الشيخ إيهاب فكري من المعاصرين و هو ممن يدافع عن هذا القول و يحتج له ، و يرد قول المستدركين على ابن الجزري و المثبتين وجه السكت لخلف بما يلي :

1. عدم وجود دليل ينص على أن ابن الجزري روى الدرّة من طريق المبهج ، و أن الجزم بذلك هو مجرد اجتهاد و غلبة ظن من الإمام المتولي .
2. اختلاف أئمة القراءاة المحررين للسكت عن خلف من طريق الدرّة ، فبعضهم يرى أنها من طريق المطوعي من المبهج كالإمام المتولي ، و بعضهم يرى أنها من طريق الشطي كالإمام المخلّاتي .

1 - كذا جاء في تأملات حول تحريرات العلماء : 47 .

2 - البهجة المرضية شرح الدرّة المضية : الشيخ علي الضباع : 30 .

3 - البهجة المرضية : 30 .

4 - تقريب الدرّة : إيهاب فكري : 276 .

5 - تأملات حول تحريرات العلماء : 48 .

3. أنه في حال التسليم بكون ابن الجزري روى الدرّة من طريق النشر ، و أن رواية إدريس من طريق المطوعي هي من المبهج ، فإننا لا نسلم أن ابن الجزري يلزم تضمين الدرّة سكت خلف ، فله أن يختار فيما يرويه عن مشايخه .

4. أنه إذا أوجبنا السكت لخلف من طريق الدرّة لزم منه إلزام ابن الجزري تضمين الدرّة أوجها عديدة غير سكت خلف ، فعليه تعميم إرجاع طرق الدرّة كلها إلى النشر حتى لا يقع تناقض ، و عليه في هذه الحال ألا يستدرك على ابن الجزري السكت لخلف فقط ، و أنما يلزم منه الاستدراك عليه في مسائل كثيرة خالفت الدرّة فيها النشر ، و قد عد الدكتور إيهاب فكري بعضا من هذه الاستدراكات فوجدها تصل إلى أربعة عشر استدراكة ، ثم علق قائلا : "فهذه الاستدراكات كلها - علما بأنني لا أدعي استقصاءها - يلزمنا أن نزيدها في الدرّة على أساس القاعدة التي زادوا بها سكت خلف ، و إلا كنا متناقضين لا نتبع طريقة واحدة ، فهل يلتزمون بذلك ؟" 1.

5. أن ما ذكره الإمام المتولي قائم على أساس الاحتمال أي احتمال أن ابن الجزري اختار لدرته المبهج لطريق المطوعي والكفاية لطريق القطيعي، فهذا التقرير محتمل وليس متيقنا لعدم وجود النص من ابن الجزري ، مما يفتح الباب على القراءة بالاحتمال وهو أمر ممنوع².

هذا و قد بسط الدكتور إيهاب فكري القول في المسألة بما يبين أن علم التحريرات لا يزال غير منضبط القواعد ، و الاختلاف بين المحررين كبير ، و أن أصل الخلاف الفصل بأن ما ذكره ابن الجزري في الدرّة ، أو الشاطبي في الحرز هي اختيارات لهم ، اختاروها مما صح عندهم من الطرق فخرجوا بذلك عن طريق الأصل ، فإن كانت كذلك فلا سبيل للاستدراك عليهم حال الاختلاف و الله أعلم³.

المطلب الرابع : موقف العلماء من التحريرات و العمل بها :

فهذه بعض النماذج من الاستدراكات التي وقعت بسبب التحريرات ، و إن كتب المحررين تعج بالمسائل المحررة على المصنفين و غايتهم الرئيسية في ذلك تخليص الطرق من التركيب الناتج عن كثرة الأوجه و تعدد الطرق ، ثم إن

1 - تقريب الدرّة : 281 .

2 - ينظر ما تقدم في : تقريب الدرّة : 276 - 285 .

3 - ينظر : تقريب الدرّة : 285 - 288 .

المحررين حال تحريرهم للطرق اختلفوا فيما بينهم و تعددت مواقفهم من العمل بالمسائل المحررة بين من يجيز الوجه و من يسقطه و من يقيده و غير ذلك ، و قد عزا كثير من الدارسين سبب هذه الاختلافات بينهم إلى عدم انضباط هذا العلم في قواعده و كذا اختلاف مناهج المحررين في المقابلة بين أصول المؤلفات المحررة ، و قد بينت ذلك من خلال مسألة السكت لخلف و ما حصل فيها من اختلاف و انقسام بين من يثبتها و من ينفيها، و لأن كتب التحريرات تعج بمئات من المسائل المختلف فيها على هذه الشاكلة ، فقد توقف العلماء في مسألة العمل بهذه التحريرات و انقسموا إلى ثلاثة فرق وهي :

الرافضون التوسع فيها : و ممن دعا إلى ذلك الشيخ عبد الفتاح القاضي ، و الذي سماها بالطنطنة ، و وافقه في ذلك الشيخ محمد سالم ، و دعوا إلى اطراحها و عدم الأخذ بها ، و حجتهم في ذلك صعوبتها¹ ، و قد سبقهم إلى ذلك الشيخ السمنودي الكبير الذي قال بعدم جوازها لانقطاع سند كثير من المسائل المحررة ، فذكر في شرحه للطيبة قوله : " فائدة : " اعلم أن ما قاله بعض علماء الروم الأفاضل ، و ما وصفوه في كتبهم من علم القراءات و سموه تحريرات لطرق الروايات ، و يعزونه للمتقدمين المحققين ، و يذكرون أشياء في هذا الشأن زائدة عما تلقاه القارئ عن مشايخه المحققين ، و يمنعون أشياء تلقاها بالسماع و المشافهة منهم مع السند، فلا يجوز الأخذ بما في كتبهم من ذلك بغير مشافهة و لا تلق من العلماء النبلاء الثقات ، و أنت خبير بأن القراءان له أركان و أعظمها التلقي بالسند الصحيح المتصل بسيد و لد عدنان ن ، فلا يؤخذ كلام الله تعالى من الكتب و الأسفار من غير سلف من العلماء المحققين الأخيار، فليس ذلك تحريراً للرواية و إنما هو خلط على أهل الدراية، و إن كان منقولاً عن كتب العلماء الأفاضل فلا يقبله عقل عاقل ، لان القارئ لا يعتمد إلا على ما تلقاه و ما يشافهه به شيخه و ما له أقرأه و حفظه و وعاه ، و ليس له أن يعتمد على ما سواه ، لان الدرك فيما أخذه من شيخه عليه ، و ما كان من صواب أو خطأ فهو منسوب إليه "

1 - ينظر : مشكلة الخلاف في التحريرات : 615 .

2 - سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر : محمد بن حسن المنير السمنودي : ورقة رقم (81 أ) ، مخطوط ، وهو مخطوط قيد الدراسة و التحقيق كرسالة دكتوراه من الباحثة : نورة بنت علي سعد الهلال ، جامعة أم القرى .
و الكلام منقول عن محاضرة الدكتور سالم الجكني المشارك بها في الملتقى العالمي للقراءات ، مراكش ، 2014 م ، ينظر : —————

<https://www.youtube.com/watch?v=V0ThiMFWd10>

المميزون لها : و يرون وجوب الأخذ بها ، و أنه لا يمكن قراءة أي نظم إلا بها ، وهم أغلب القراء ، ومنهم الشيخ السمنودي الذي صرح بكونها فرضاً ، و الشيخ عبد الرزاق بن علي ، الذي بالغ في الرد على الشيخ عبد الفتاح القاضي و اعتبر القول بطرح التحريرات أمراً في غاية الخطورة ، لأنه يؤدي إلى القراءة بالتركيب المحذور ، و تخريج قراء كالعوام لا يميزون الصحيح من الضعيف و يقضي على القراء الحذاق المحررين¹ .

المتوقفون فيها : وهم كثير من الباحثين و الدارسين لعلم القراءات في هذا العصر و الذين و قفوا على الاضطراب الحاصل في نهج المحررين و المسائل المختلفة فيها بينهم ، و يرى أصحاب هذا الفريق أن هذا العلم يحتاج إلى ضبط لقواعده و مناهجه حتى تنضبط القراءة بما تقرر فيه و العمل به بين العلماء ، و ممن يرى هذا الأمر الدكتور سالم الجكني الذي صرح بانقطاع أسانيد كثير من التحريرات ، و الدكتور إيهاب فكري الذي أقر باضطراب نهج المحررين و رفض فكرة اطراح التحريرات ، و اقترح جملة من الحلول حتى ينضبط منهج التحرير ، من ذلك مثلاً ، حل الترجيح بين التحريرات المؤلفة ، و الانتباه لمبدأ الاختيار في القراءات ، كاختيار الشاطبي في الحرز و اختيار ابن الجزري في الطيبة و الدرّة و من ثم نسبة التحريرات لأصحابها و ليس للمحرر عليهم ، و مثل لذلك بغنة اللام و الراء من طريق الأزرق لورش ، فإن روى ذلك ابن الجزري ، ينسب ذلك له ، و إن خالف الأزميري و روى طريق الأزرق بغير غنة ، ينسب ذلك للأزميري ، و لا ينسب لابن الجزري و لا لطيبته أو كتابه النشر ، و قاس المسألة على أنها تعد مستدركات من الأزميري على ابن الجزري ، فهي كمستدركات الحاكم على الشيخين تنسب للحاكم و ليس للشيخين و الله أعلم .

¹ - ينظر : تأملات حول تحريرات العلماء : 39 - 40 ، و مشكلة الخلاف في التحريرات : 615 .

المبحث الثاني : استدراكات سببها دلالات¹ الألفاظ و استعمالاتها²: و يقع هذا السبب خاصة من الأئمة القراء المصنفين ، إذ كثيرا ما يستدرك عليهم بسبب اعتمادهم ألفاظا و عبارات في نقل القراءات أدت إلى الحكم عليهم بالغلط ، كالأخذ بظاهر اللفظ ، أو الإشكال الناتج عن استعمال العبارة ، أو حمل العبارة على مفهوم معين ، أو إطلاق لفظ ، أو تقييده ، و غيرها ، و الحل هنا أن الاحتكام يكون للمشافهة ، أو ما ثبت بالرواية لا بالنص ، و الأمثلة على ذلك كثيرة منها :

المطلب الأول : استدراكات سببها دلالات الألفاظ : من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: تعريف الإدغام عند أهل الأداء : اتفق المصنفون على أن تعريف الإدغام هو إدخال حرف بحرف ، و زاد ابن الجزري شرط تشديد الحرف الثاني ، للدلالة على أنه حرفان ، و هذا حتى لا يفهم من التعريف حذف الحرف الأول ، فقال : " الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا³ " و قال كذلك : " فإن وجد الشرط و السبب و ارتفع المانع جاز الإدغام ، فإن كانا مثلين أسكن الأول و أدغم ، و إن كانا غير مثلين قلب كالثاني و أسكن ثم أدغم ، و ارتفع اللسان

¹ - **الدلالة : لغة :** من دال و الدالُّ الهدي ، ودله على الشيء سدده إليه ، و الدليل الذي يدلُّك على الطريق و الدليل يدل على الدلالة ، ودللت بهذا الطريق عرفته " . لسان العرب : مادة ' دال ' (دال) 249-248/11 .

اصطلاحا : أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، و الشيء الأول يسمى دالا و الشيء الآخر يسمى مدلولاً " . كشاف اصطلاحات الفنون : 787/1 .

² - الاستعمال غير الدلالة ، فقد يدل اللفظ على معنى و يستعمل في معنى آخر ، و سيأتي ذكر أمثلة عن ذلك .

³ - النشر : 215/1 .

عنهما رفعة واحدة من غير وقف على الأول ، و لا فصل بحركة و لا روم ¹ " .

ثم قال مستدركا على التعريف الأول : " و ليس بإدخال حرف بحرف كما ذهب إليه بعضهم ، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلبا للتخفيف ² " .

مثال رقم 2 : الوقف و السكت عند الجعبري : ذكر الإمام الجعبري في حكم البسمة بين السورتين حكم السكت ، وسبب ذلك اعتقاده أن معنى الوقف في قول الشاطبي (فلا تقفن ³) هو السكت ، وقد استدرك على الإمام الشاطبي ذلك قائلا : " ولو قال فلا تسكتن لكان أسد ⁴ " .

و قد استدرك عليه بأن الوقف المراد من كلام الشاطبي إنما هو القطع ، قال ابن الجزري : " أن المراد بالقطع المذكورة هو الوقف كما نص عليه الشاطبي و غيره من الأئمة ⁵ " .

ثم استدلل بقول الإمام الداني في جامعه : " واختياري في مذهب من فصل أن يقف القارئ على آخر السورة و يقطع على ذلك ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى ⁶ " .

ثم قال : " و ذلك واضح ، و إنما نبهت عليه لأن الجعبري رحمه الله ظن أنه السكت المعروف فقال في قول الشاطبي (فلا تقفن) : و لو قال فلا تسكتن لكان أسد ، و ذلك وهم لم يتقدمه أحد إليه ، و كأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال : " فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها " ، فلم يتأمله ، و لو تأمله لعلم أن مراده بالسكت الوقف فإنه قال في أول الكلام : " اختار الأئمة لمن بفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية ⁷ " .

قال ابن غازي : " و المراد بالفصل و القطع الوقف ⁸ " .
المطلب الثاني : استدراكات سببها استعمال اللفظ : من أمثلة ذلك :

1 - النشر : 219 / 1 .

2 - النشر : 219 / 1 .

3 - الشاطبية : 9 .

4 - النشر : 211 / 1 .

5 - النشر : 211 / 1 .

6 - جامع البيان : 164 / 1 .

7 - النشر : 211 / 1 ، و ينظر فتح الوصيد : 211 / 2 - 212 .

8 - إنشاد الشريد : ورقة رقم 3 ، مخطوط .

مثال رقم 1: استعمال لفظ الروم ويراد به الإشمام و العكس : و وقع ذلك من الكوفيين ، وهو مما استدركه الأئمة القراء عليهم ، و الظاهر أن الخلاف بين الأئمة القراء و الكوفيين منهم هو خلاف في الاستعمال فقط ، إذ المعنى المراد من اللفظين واحد ، " فخلافهم هو في الأسماء و المصطلحات دون الحقائق و الكيفيات ، و لا مشاحة في الاصطلاح ¹ " .

قال ابن الجزري بعد تعريف الروم و الإشمام : " نعم حكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روما ، و الروم إشماما ، قال مكى : " و قد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض ، قال : و أراه يريد الروم لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روما إشماما ، و ما سميناه إشماما روما ، و ذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح أن الكوفيين و من تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت و هو الذي يسمع لأنه عندهم بعض الحركة ، و الروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تقوه بها ، قال و الأول هو المشهور عند أهل العربية ² " .

قال ابن الجزري معلقا : " و لا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق ³ " .

مثال رقم 2 : استعمال لفظ الإدغام و يراد به الإخفاء : و هذا عند وقوع الباء بعد الميم الساكنة ، و وقع ذلك من بعض الرواة و المصنفين ، قال الداني : " و أما الميم فكان يخفيها إذا تحرك ما قبلها عند الباء لا غير ، و ذلك قوله : +بَاعَ لَمْ بِالشُّكْرِينَ _ [الأنعام 53] و ما أشبهه ، و ترجم اليزيدي و غيره من الرواة و المصنفين عن هذا الحكم بالإدغام على سبيل المجاز و طريق الاتباع ، لا على الحقيقة ، إذ كانت لا تقلب مع الباء بإجماع من أهل الأداء ، و إنما تسقط حركتها تخفيفا ، فتخفى بذلك لا غير ، و ذلك إخفاء للحرف لا إخفاء للحركة ، و أما إدغامها أو قلبها فغير جائز للغة التي فيها إذ كان ذلك يذهبها ⁴ " .

قال ابن الجزري مستدركا كذلك : " و الميم تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفا لتوالي الحركات ، فتخفى إذ ذاك بغنة نحو : +يَحُكُّمُ بِي نَهُمُ _ [البقرة 113] ، ... و قد عبر بعض المتقدمين عن هذا الإخفاء بالإدغام ، و الصواب ما ذكرته ⁵ " .

1 - ينظر : تنبيهات ابن الجزري على أوام القراء : أحمد بن حمود الرويثي : 657 .

2 - النشر : 91-90 / 2 .

3 - النشر : 91 / 2 .

4 - جامع البيان : 199 / 1 .

5 - النشر : 224 .

و ممن نبه على هذا الأمر كذلك أبو الحسن بن غلبون فقال : " و أما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة ¹ " .

المطلب الثالث : استدراكات سببها الأخذ بظاهر القول : من الأمثلة على ذلك :
مثال رقم 1: توهم مرتبة خامسة للمتصل : و سبب ذلك هو عبارة الداني في التيسير ، وجاء فيه : " فابن كثير و قالون بخلاف عنه ، و أبو شعيب و غيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به ² " .

ثم قال : " و هؤلاء أقصر مدا في الضرب الأول المتفق عليه ، و الباقيون يطولون حرف المد في ذلك زيادة ، و أطولهم مدا في الضربين جميعا ورش و حمزة ، و دونهما عاصم ، و دونه ابن عامر و الكسائي ، و دونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق و قالون من طريق أبي نسيب بخلاف عنه ، و هذا كله على التقريب من غير إفراط ، و إنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق و الحذر و بالله التوفيق " ³ .

قال ابن الجزري مستدركا على بعض شيوخه ممن فهم من عبارة الداني زيادة مرتبة فوق القصر : " ذهب أبو الحسن طاهر ابن غلبون و الحافظ أبو عمرو الداني و أبو علي الحسن ابن بليمة ، و أبو جعفر و ابن الباذش و غيره هم إلى أنها أربع مراتب : إشباع ، ثم دون ذلك ، ثم دونه ، ثم دونه ، و ليس بعد هذه المرتبة إلا القصر و هو ترك المد العرضي ، و ظاهر كلام التيسير أن بينهما مرتبة أخرى ، و أقرني بذلك بعض شيوخنا عملا بظاهر لفظه ، و ليس ذلك بصحيح ، بل لا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره ⁴ " .

مثال رقم 2: حكم الوقف على + تَرَاءًا [الشعراء 61] لحمزة : فقد ذكر ابن مجاهد في الوقف عليها لحمزة وجه التسهيل مع الإمالة فقال : " قرأ حمزة وحده (فلما تَرَاءًا) بكسر الراء و يمد ثم يهمز ، و كان حمزة يقف (تَرَاءًا) على وزن (تَرَاعِي) ⁵ " .

1 - التذكرة : 92 / 1 .

2 - التيسير : 30 .

3 - التيسير : 30 .

4 - النشر : 248/1 .

5 - السبعة : 471 - 472 .

فهذا نص ابن مجاهد في الوقف لحمزة على + تَرَاءَا_ ، و قد بين أنه يقف عليها بالإمالة ، مع الإبقاء على الهمزة ، بينما فصل ابن الجزري الوجه الصحيح بأن فيه الإمالة مع التسهيل فقال : "واختص حمزة و خلف بإمالة الراء وصلا ، فإذا وقف حمزة سهل الهمزة بين بين و أمالها من أجل إمالة الألف بعدها ، وهي المنقلبة عن ياء التي حذفت وصلا لالتقاء الساكنين و هي لام تفاعل ، و يجوز مع ذلك المد و القصر لتغير الهمزة على القاعدة ، و هذا الوجه هو الصحيح الذي لا يجوز غيره و لا يؤخذ بخلافه¹ " .

ثم ذكر أن بعضهم حكى وجهان آخران ، غير أنهما لا يصحان لحمزة ، وقال عن أحد هذين الوجهين : "وذكر فيها وجهان آخران : أحدهما : حذف الألف التي بعد الهمزة و هي اللام من أجل حذفها رسماً على رأي بعضهم في اتباع الرسم ، فتصير على هذا متطرفة فتبدل ألفا لوقوعها بعد ألف ، و يفعل فيها ما يفعل في (جاء) و (شاء) ، فيجاء على قولهم ثلاثة أوجه هي المد و التوسط والقصر ،... و هذا وجه لا يصح و لا يجوز لاختلاف لفظه و فساد المعنى به² " .

ثم ذكر سبب وقوع القائلين بهذا الوجه وهو أخذهم بظاهر كلام ابن مجاهد فقال : " و قد تعلق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد : " كان حمزة يقف على + تَرَاءَا_ يمد مدة بعد الراء و يكسر من غير همز³ " .

و بتتبع كلام ابن مجاهد في كتاب السبعة نجد ابن الجزري قد زاد نصاً لم يذكره ابن مجاهد ، و أن كلا الوجهين غير المذكورين في السبعة ، ثم أورد معلقاً على النص المنسوب لابن مجاهد : "و لم يكن أراد ما قالوه و لا جنح إليه ، و إنما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه فعبر بالمدة عن التسهيل كما هي عادة القراء في إطلاق عباراتهم ، ولاشك أن حذاق أصحاب ابن مجاهد مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هاشم و غيره ، أخبر بمراده ، دون من لم يره و لا أخذ عنه⁴ " .

و قد استدل ابن الجزري على الوجه الصحيح بما رواه الآخذون عن ابن مجاهد كأبي طاهر بن أبي هاشم ، و كذا بما نص عليه الداني في الجامع ، والذي نقل النص ذاته ، فيتضح أن ابن الجزري نقل نص ابن مجاهد بتلك الزيادة عن

1 - النشر : 392 / 1 .

2 - النشر : 392 / 1 .

3 - النشر : 392 / 1 .

4 - النشر : 392 / 1 .

الإمام الداني ، هذا الأخير الذي حكى قول ابن مجاهد ثم قال : " و هذا مجاز ، وما قلناه حقيقة ، و يحكم ذلك المشافهة ¹ " .

و دون الخوض في صحة النص المنسوب لابن مجاهد ، فإن الشاهد هو أن الآخذين بوجه حذف الهمزة عند الوقف على + تَرَّءَا _ أخذوا بهذا الوجه من ظاهر عبارة ابن مجاهد في النص المنسوب له، و هذا ما جعل الأئمة المحققين يستدركون عليهم بأن ابن مجاهد لم يُرد ما فهموه ، و أن الوجه الصحيح تحكمه المشافهة، و فيه إشارة إلى أنه إذا استشكل ظاهر العبارة ، يؤخذ عندها بما صدر من أفواه الشيوخ لا من الكتب و عباراتها و الله أعلم .

المطلب الرابع : استدراكات سببها إشكال في العبارة : من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: حكم الابتداء بالتكبير من آخر+ وَالْيَلِّ _ [الليل 1] : و سبب هذا الإشكال عبارة الشاطبي في التكبير : حيث قال :

وَقَالَ بِهِ الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى ... وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًّا

قال ابن القاصح في شرح البيت : " أخبر أن البزي قال بالتكبير ، أي قرأ بالتكبير من آخر و الضحى ، وهو المشهور ، ثم قال و (وَبَعْضٌ لَهُ) أي للبزي (مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًّا) ، أي بعض أهل الأداء وصل التكبير من آخر سورة و الليل يعني من أول سورة و الضحى ، فهذا الوجه من زيادات القصيد ² " .

قال ابن الجزري معلقا عن هذا الوجه : " و لم يرو أحد التكبير من آخر+ وَالْيَلِّ _ [الليل 1] كما ذكروه من آخر+ وَالضُّحَى _ [الضحى 1] ، و من ذكره كذلك فإنما أراد كونه من أول الضحى ، و لا أعلم أحدا صرح بهذا اللفظ إلا الهذلي في كامله تبعا للخزاعي في المنتهى ، و إلا الشاطبي ³ " .

و قد وقع في عبارة الإمام الشاطبي إشكال لدى الشراح ، فقال بعضهم بأن المراد من ذلك إنما هو أول السورتين ردا منهم لوجه التكبير أول الضحى، و منهم السخاوي في شرحه على الشاطبية و قد نقل في ذلك آثارا ، ثم قال : " فهذه الآثار حجة لمن روى التكبير من أول و (الضحى) ، و لمن رواه من (ألن نشرح) ⁴ " .

قال ابن الجزري : " و لما رأى بعض الشراح قوله هذا مشكلا قال مراده بالآخر في الموضعين أول السورتين ، أي أول + أَلْمَ نَشْرَحَ _ [الشرح 1

1 - جامع البيان : 318/2 .

2 - سراج القاري : 399 .

3 - النشر : 313 /2 .

4 - فتح الوصيد : 1339 /4 .

[و أول+ وَالضُّحَى] _ [الضحى 1]، وهذا فيه نظر، لأنه يكون بذلك مهملاً رواية من رواه من آخر + وَالضُّحَى _ وهو الذي في التيسير ، و الظاهر أنه سوى بين الأول و الآخر في ذلك ، و ارتكب في ذلك المجاز ، و أخذ باللازم في الجواز ، و إلا فالقول بأنه من آخر الليل حقيقة لم يقل به أحد¹ .

و عليه فقد أشكلت عبارة الشاطبي على كثير من الشراح و نتج عنها الخلاف في هل التكبير المراد من قوله هو لأواخر السور أم لأولها ، بينما الرواية عن الإمام الداني هي لأول و الضحى² ، قال ابن الجزري مصححاً الفهم و مستدركا على القائلين بالتكبير آخر الليل : "و هذا الذي ذكره من أن المراد بآخر الليل هو أول الضحى متعين ، إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة ، و النصوص المتقدمة دائرة بين ذكر (الضحى) و أول (ألم نشرح) ، لم يذكر في شيء منها (و الليل) ، فعلم أن المقصود بذكر آخر الليل هو أول الضحى كما حمله شراح كلام الشاطبي ، وهو الصواب بلا شك و الله أعلم " .

قال الصفاقسي مؤيداً كلام ابن الجزري : "ولم يقل أحد إن ابتداءه من آخر الليل ، و من أطلقه فإنما يريد به أول الضحى أو من آخرها و ما حجة من قال إنه من أول ألم نشرح ، قلت هذا وارد ، و لم أر من تعرض له صريحاً إلا المحقق و أجاب عنه بأن قال : يحتمل أن يكون الحكم الذي لسورة و الضحى انسحب للسورة التي تليها ، و جعل حكم ما لآخر و الضحى لأول ألم نشرح ، و يحتمل أنه لما كان ما ذكر فيها من النعم عليه صلى الله عليه و سلم هو من تمام تعداد النعم عليه فأخر إلى انتهائه ، ... فكان التكبير عند نهاية ذكر النعم أنسب و هو عجب ، إلا أن قوله فيه نظر لا يخفى و الله أعلم³ " .

المطلب الخامس : استدراكات سببها حمل العبارة على مفهوم : من الأمثلة على ذلك :

- حمل عبارة الشاطبي في قوله أخملاً⁴ على التثنية : و قد نتج عنها تضعيف وجه الحذف في + مُسْتَهْزِئُونَ _ [البقرة 14] ، و ممن قال

1 - النشر : 2 / 313 .

2 - ينظر : التيسير : 226 .

3 - غيث النفع : 631-632 .

4 - قول الشاطبي : وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ ... وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ وَأُخْمِلًا . الشاطبية : 20 .

5 - قال الصفاقسي : " + مُسْتَهْزِئُونَ _ : إذا وقف عليه ففيه لحمزة ستة أوجه ، الصحيح منها ثلاثة :

به السخاوي في شرحه وجاء فيه : "فمن وقف مستهزون فعلى ذلك مثل مستقصون ، ومنهم من يبدل الهمز ، وهو يريد ، يعني التسهيل بين بين ، فيقول (استهزأت) ، فمن وقف (مستهزون) فعلى ذلك ، يعني بين بين ، أي بين الهمزة و الواو ، وهذا الوجه هو المستعمل عند النحاة و القراء ، و عليه المعول ، و أخملا يريد المذهبين المذكورين ، و إنما أخملا لأن حركة الهمزة ألقيت على متحرك ، و في الوجه الآخر واو ساكنة قبلها كسرة ، و ليس ذلك في العربية ¹ ."

فيكون السخاوي قد رد الوجهين قياسا ، وحمل الألف من لفظ أخملا على التثنية ، و ممن نحى نحوه كذلك أبو عبد الله الفاسي ، وجاء في شرحه : " و هذه الكلمات و أشباهها لم ترسم للهمزة فيها صورة فإذا حذفت بقيت الواو ساكنة بعد الكسرة ، فمنهم من يضم ما قبل الهمزة و منهم من يبقيه على حاله من الكسر لأن حذف الهمزة عارض ، و الوجهان مخملان مطرحان ، أما الأول فلما فيه من نقل الحركة إلى متحرك ، و لأن طريق اتباع الرسم المشار إليه في الحذف أن تحذف الهمزة من غير أن تنتقل حركتها ، ألا ترى أن من سلك هذا الطريق في (الموءودة) قال : المودة بوزن الموزة و لم ينقل الحركة ؟ أما الثاني : فلما فيه مما لا يوجد في العربية من سكون الواو بعد الكسرة ² ."

و قد ضعف ابن الجزري قولهما ، و استدرك عليهما بثبوت وجه الحذف مع النقل رواية ، و أنه وجه صحيح أداء و نداء ، فقال : " و قال ابن الأنباري : أخبرنا إدريس ، حدثنا خلف ، حدثنا الكسائي قال : ومن وقف بغير همز قال : (مستهزون) برفع الزاي بغير مد ، و كذلك (ليُطْفُوا) برفع الطاء ، و كذلك (ليُؤاَطُوا) برفع الطاء و كذلك (يستنبونك) برفع الباء ، (فمالون) برفع اللام و نحو ذلك ³ ."

أحدها : تسهيل الهمزة بينها و بين الواو على مذهب سيبويه و عملا بقوله : وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ
الثاني : إبدال الهمزة ياء محضة عملا بقوله : وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمُّ أَبْدَلًا
الثالث : حذف الهمزة مع ضم الزاي عملا بقوله : وَمُسْتَهْزُونَ الْحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ ... وَضَمُّ
"غيث النقع : 55 .

1 - فتح الوصيد : 2 / 361 .

2 - اللالئ الفريدة : 2 / 246-247 .

3 - النشر : 1 / 343 .

ثم قال متعجبا من صنيع السخاوي : "و هذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس و الأداء ، و العجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه و إخماله و جعله من الوجوه المخملة¹ ."

ثم علل ابن الجزري سبب الوقوع في هذا الخطأ إلى حمل ألف لفظ (أخملا) على التثنية فقال : "فحمل ألف (أخملا) على التثنية ، أي ضم ما قبل الواو و كسره حالة الحذف أخملا ، يعني الوجهين جميعا ، و وافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي ، وهو وهم بين و خطأ ظاهر ، و لو كان كذلك لقال : قيلا و أخملا ، و الصواب أن الألف من أخملا (للإطلاق ، و أن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ به لحمزة في الوقف ، و ممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان ، و تبعه على ذلك الشاطبي ، و غيره ، و إنما الخامل الوجه الآخر ، وهو حذف الهمزة ، و إبقاء ما قبل الواو مكسورا على حاله على مراد الهمز كما أجازه بعضهم ، و حكاه خلف عن الكسائي ، قال الداني : و هذا لا عمل عليه ، قلت : فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية و لا قياسا و الله أعلم² ."

قال الصفاقسي مؤيدا قول ابن الجزري : " و الصواب أن ألف أخملا للإطلاق ، و تم الكلام عند قوله و ضم ، و أن هذا الوجه من أصح الوجوه ، روي عن حمزة بالنص الصريح من غير إشارة و لا تلويح³ ."

المطلب السادس : استدراكات سببها إطلاق مقيد و تقييد مطلق : كأن ترد الرواية مطلقة للمواضع ، فيقيدها مصنف ما ، أو العكس بأن تكون الرواية مقيدة للمواضع فيطلقها المصنف ، فيستدرك عليهم لأجل ذلك ، و من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1 : إطلاق قراءة + تَخْرُجُونَ _ على موضعي سورة الروم : بينما الرواية بهذه القراءة هي تقييدها بالموضع الأول⁴ من سورة الروم ، دون الموضع الثاني⁵ ، و ممن وقع في هذا الوهم محمد بن جرير الطبري ، و قد استدرك عليه الإمام الداني خطأه ، و نبه على أن الصواب هو تقييد القراءة

1 - النشر : 343 / 1 .

2 - النشر : 343 / 1 .

3 - غيب النفع : 57 .

4 - أي قوله تعالى : + يُخْرَجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرَجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ _ [الروم 19] .

5 - أي قوله تعالى : + وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرَجُونَ _ [الروم 25] .

بالموضع الثاني دون الأول فقال: "و أجمعوا على الموضع الثاني الذي من الروم ، وهو قوله : + إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ _ أنه بفتح التاء و ضم الراء ، و قد غلط محمد بن جرير مع تمكنه و وفور معرفته على ورش في هذا الموضع غلطاً فاحشاً ، فحكى عن يونس أنه ضم التاء و فتح الراء ، و ذلك من قلة إمعان و غفلة، إذ كان يونس إنما ترجم بهذه الترجمة عن الحرف الأول من السورة المختلف فيه ، فتوهمه ابن جرير الحرف الثاني منهما المجمع عليه ، و أخطأ¹ "

ثم نقل الداني رواية يونس في قراءة الضم فقال: " و قد حدثنا الخاقاني قال أخبرنا أحمد بن أسامة قال أخبرنا أبي قال أخبرنا يونس عن ورش + تُخْرَجُونَ _ بضم التاء و فتح الراء ، يريد + وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ _ [الروم 19] ، و كذلك حكى سائر الرواة عن ورش ، و الذي أوقع محمد بن جرير في الغلط ذكر يونس + تُخْرَجُونَ _ مجرداً من الكلمة التي قبله ، أو بعده التي ترقع الإشكال في معرفته و تبين المختلف فيه من المتفق عليه² " .

قال ابن الجزري مؤيداً ما استدركه الداني على ابن جرير : "و أما عن ورش فلا يعرف البتة ، بل هو وهم كما نبه عليه الداني³ " .

مثال رقم 2 : الإمالة بين بين في رؤوس الآي لأبي عمرو : حيث قيد الإمام مكي التقليل لأبي عمرو في رؤوس الآي بما كان أصله يائياً ، بينما الرواية إطلاق الحكم في الواوي و اليائي ، و قد استدرك عليه لأجل ذلك ، جاء في التبصرة قوله : "فإن ظهرت الواو فلا تمال⁴ " .
و قال كذلك : " و ظهور الواو في ذلك يدل على أن أصل الألف الواو فلا تمال⁵ "

قال ابن الجزري مستدركاً على الإمام مكي قوله و موضحاً الصواب : "و أجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة ، إلا ما انفرد به صاحب التبصرة فإنه قيده بما إذا كانت الألف منقلبة عن ياء مع نصه في صدر الباب على + دَحْنَهَا _ [النزاعات 30] ، و + طَحْنَهَا _ [الشمس 6] و + تَلْنَهَا _ [الشمس 2] و + سَجَى _ [الضحى 2] أنها ممالاة لأبي عمرو بين بين ، فبقي

1 - جامع البيان : 152 / 2 .

2 - جامع البيان : 152 / 2 .

3 - النشر : 302 / 2 .

4 - التبصرة : 372 .

5 - التبصرة : 372 .

على قوله: + وَالضُّحَىِ [الضحى 1] ، و+ ضُحَىِ [طه 59] ، و
+ أَلْفُؤَىِ [النجم 5] و+ أَلْعَلَىِ [طه 4] ، و الصواب إلحاقها
بأخواتها ، فإما لا نعلم خلافا بينهم في إلحاقها بها و إجرائها مجراها ، و لعله
أراد باليائي ما كتب بالياء كما قدمنا¹ .

كما استدرک علی صاحب العنوان إسماعيل بن خلف إطلاقه الإمالة في رؤوس
الآي لأبي عمرو و عدم تقييدها بالسور الإحدى عشر ، فقد جاء في العنوان
قوله: " وقرأ أبو عمرو ما كان من ذلك كله رأس آية، وليس في آخره راء بعدها
ياء في الخط بين اللفظين، وأماله منه ما كان فيه راء بعدها ياء في الخط رأس
آية كان أو غيره وفتح الباقي² " .

قال ابن الجزري في رده على قول ابن خلف و مستدركا عليه : " و أجمعوا
أيضا على تقييد رؤوس الآي أيضا بالسور الإحدى عشرة المذكورة ، إلا ما
انفرد صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآي ، و على هذا يدخل
وَزِدُّهُمْ هُدًىِ _ في الكهف³ و+ وَمَثَّوَلَكُمْ _ في القتال⁴ في هذا
الإطلاق ، و قد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك ، و الصواب تقييده بما
قيده الرواة و الرجوع إلى ما عليه الجمهور ، و الله أعلم⁵ " .

المبحث الثالث : استدراكات سببها السهو أو النسيان :

- 1 - النشر: 40 / 2 .
- 2 - العنوان في القراءات السبع : أبو طاهر إسماعيل بن خلف: 60 .
- 3 - الآية 13 .
- 4 - أي سورة محمد الآية 19 .
- 5 - النشر : 40 / 2 .

المطلب الأول : معنى السهو أو النسيان :

لغة : السهو كالنسيان في اللغة ، و هو ذهاب القلب إلى الغير¹ ، و فرق بعضهم بينهما فقال : " السَّهُوُ غَفْلَةٌ يسيرة عما هو في القوة الحافظة ينتبه بأدنى تنبيه ، و النِّسْيَانُ زواله عنها كلية ² " .

اصطلاحاً : "هو قسم من النسيان ، وهو فقدان صورة حاصلة عند العقل، بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء³ " .

و فرق بينهما أبو البقاء فقال : "السهو هو غفلة القلب عن الشيء بحيث ينتبه بأدنى تنبيه ، و النسيان غيبة الشيء عن القلب بحيث يحتاج إلى تحصيل جديد ⁴ " .

و قال صاحب كشف اصطلاحات الفنون : " و المعتمد أنهما مترادفان⁵ " .
و قد وقع لأئمة القراءات وأهل الأداء من المصنفين في القراءات كثير من الأوهام سببها السهو و النسيان ، فاستدرك عليهم لأجل ذلك ، و قسمها ابن الجزري إلى ثلاثة أنواع من السهو ، فقال : "والسهو قد يكون في الخط ، و قد يكون في اللفظ ، و قد يكون في الحفظ⁶ " .

و من خلال تتبعي لمواضع المستدركة و الواقعة سهوا ، تبين لي - و الله أعلم - أنه قد جرى إطلاق لفظ السهو على نوعين :

- سهو في الحفظ و اللفظ : و هو الذي يطلق عليه لفظ السهو مجردا .
- سهو عند الكتابة : و هو الذي يسمى اصطلاحاً بسبق القلم ، أو سهو القلم .

المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها السهو :

مثال رقم 1: السهو عن ذكر موضع + كَيَّ دُ سَجْرٍ _ [طه 69] : و قد وقع فيه الإمام الداني في كتابه الجامع ، و نبه ابن الجزري على هذا الوهم في النشر فقال : "ولم يذكر الداني+كَيَّ دُ سَجْرٍ _ [طه 69] ، بل تركه سهوا⁷ " ، ثم

1 - القاموس المحيط : 1674 .

2 - تاج العروس : 339/38 .

3 - شاف اصطلاحات الفنون : 987/1 .

4 - ينظر : كشف اصطلاحات الفنون : 987 /1 .

5 - 987 /1 .

6 - النشر : 222 /1 .

7 - النشر : 229 /1 .

نقل كلام الداني فقال : "وقال : يدغم الدال في السين بعد الساكن في موضعين + في آلَ أَصِّ فَادِ سَرَابِيْلُهُمْ _ [إبراهيم 49-50] ، و +يَكَادُ سَنًا بَرِّقَهُ _ [النور 43] لا غير¹ ."

فابن الجزري استدرك على الإمام الداني عدم ذكره موضع + كَيِّ دُ سِحْرِ _ [طه 69] ، والذي قد يفهم منه القراءة بوجه الإظهار للسوسي ، بينما يقرأ له فيه بالإدغام² ، وقد وقع ذلك من الإمام الداني سهواً ، والدليل على ذلك أنه ذكره في التيسير ، فقال : "و في السين في قوله : + في آلَ أَصِّ فَادِ سَرَابِيْلُهُمْ _ [إبراهيم 49-50] ، و + كَيِّ دُ سِحْرِ _ [طه 69] ، و +يَكَادُ سَنًا بَرِّقَهُ _ [النور 43] ، لا غير³ ."

و عليه يكون قد سقط ذكره من الإمام الداني في كتابه الجامع سهواً .

مثال رقم 2 : إثبات القراءة بالإظهار لخلف العاشر والكسائي في + يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ _ [البقرة 284] سهواً : وقد وقع فيه كل من الإمام الهذلي في الكامل ، و سبط الخياط في كتابه المبهج .

فأما الهذلي فذكر وجه الإظهار لخلف في اختياره فقال : "+ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ _ في سورة البقرة ورش بالإظهار ،... وخلف عن حمزة ولنفسه⁴ ، فذكر أن لخلف عن حمزة الإظهار وهو الصواب ، ثم عطف قراءة الإظهار لخلف في اختياره فقال "ولنفسه" ، و هنا الوهم .

¹ - ينظر : النشر : 1 / 229 ، و جامع البيان : 1 / 191 ، وكذلك ورد النص في : التيسير : 24 ، طبعة أنقرة .

² - و تدخل في عموم قول الشاطبي : وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذِكَا شَدًّا ... ضَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا . ينظر : الشاطبية : 12 .

قال ابن القاصح في شرح البيت : " أخبر أن السوسي أدغمها (أي الدال) في عشرة أحرف ... هي التاء و السين و الذال ، و الشين و الضاد و التاء و الزاي و الصاد و الظاء و الجيم " . ينظر : سراج القاري : 41 .

³ - هذا النص موجود في كتاب التيسير لكن في الطبقات المحققة و غير مذكور في الطبعة القديمة أو طبعة أنقرة ، و قد نبه صاحب تنبيهات ابن الجزري على أوام القراء على هذه المسألة و بين أن الاختلاف مرده إلى اختلاف نسخ كتاب التيسير ، فثبت النص في النسخة الظاهرية و المكتوبة سنة 530هـ ، و سقط من النسخة الأزهرية المكتوبة سنة : 590 ، مما نتج عنه الاختلاف بين النسخ المطبوعة منه ، والله أعلم . ينظر : التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني : ت : حاتم صالح الضامن : 136 .

و ينظر : التيسير لأبي عمرو : دراسة و تحقيق : خلف بن حمود الشغدلي : ص : 150 ، نقلًا عن تنبيهات ابن الجزري : 550 .

و ذكرت المسألة في : تنبيهات ابن الجزري على أوام القراء : 549-550 .

⁴ - الكامل في القراءات : 344-345 .

و أما سبط الخياط فأطلق الرواية بالإظهار للباقيين و كان منهم الكسائي ، بينما القراءة عنه بالإدغام ، جاء في المبهج : "و أما+ يُعَدَّبُ مَنْ يَشَاءُءُ _ فأدغمها أبو نشيط من طريق ابن بويان ، و أبو ربيعة عن البزي من طريق أبي الفرج ، و ابن فليح ، و ابن مجاهد عن قنبل ، و أبو عمرو ، و الأعمش و الدوري ، و ترك جميعا عن حمزة ، و خلف في اختياره ، و الباقر بالإظهار¹ " .
قال ابن الجزري مستدركا عليهما : "+ يُعَدَّبُ مَنْ يَشَاءُءُ _ في البقرة أدغم الباء منه في الميم أبو عمرو و الكسائي و خلف ، و اختلف عن ابن كثير و حمزة و قالون ، ... و قرأ الباقر من الجازمين بالإظهار وجها واحدا ، وهو ورش وحده ، ووقع في الكامل أنه خلف في اختياره ، وهو وهم ، و كذلك ظاهر المبهج للكسائي ، و هو سهو قلم و الله أعلم² " .

المطلب الثالث : استدراكات سببها سبق القلم :

معنى سبق القلم : أي زلة القلم ، و هو نوع من أنواع السهو عند الكتابة ، فيسبق القلم من المؤلف إلى الخطأ من غير قصد منه ، و يسمى كذلك سهو القلم³ .
و قد أشار ابن الجزري إلى هذا المعنى في إحدى استدراكاته فقال : " قلت : هذا من القلب ، أراد أن يقول الصواب فسبق قلمه كما يقع لكثير من المؤلفين⁴ " .

نماذج من الاستدراكات سببها سبق القلم :

مثال رقم 1: قراءة الخلف في + وَأَحْيَا _ بالنجم⁵ لحمزة : و قد وقع فيه ابن الفحام في كتابه التجريد ، و سبب ذلك هو سبق القلم ، إذ كان المقصد سورتي طه و سبح ، فسبق قلمه و كتب سورتي طه و النجم ، و تفصيل المسألة كما يلي :
اتفق حمزة و الكسائي و خلف على إمالة+ وَأَحْيَا _ ، وهو بسورة النجم لكونه منسوقا بالواو ، قال ابن الجزري : " و هذا مما لا خلاف فيه¹ " .

¹ - المبهج في القراءات الثمان و قراءة الأعمش و ابن محيصن و اختيار خلف و اليزيدي : أبو محمد عبد الله سبط الخياط: 2/ 174 .

² - النشر : 2/ 9- 10 . و ذكر المسألة صاحب : تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : 617- 618 .

³ - ينظر : تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : 196 و 197 .

⁴ - النشر : 391/2 .

⁵ - الآية 44 .

و قال الداني: " فإن نسق بالواو كقوله (و يحيى من حيي) و ما أشبهه اتفقا (أي حمزة و الكسائي) على إمالته ² " .

و قال : " واختلف شيوخنا في قوله + وَلَا يَحْيَىٰ _ في طه³، وسبح اسم⁴، في مذهب حمزة ، فقرأت ذلك له على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه في رواية الجماعة عن سليم بإخلاق الفتح ، وقرأت ذلك على غيره بإخلاق الإمالة وعلى ذلك عامة أهل الأداء ⁵ " .

فيكون في و+ وَأَحْيَا _ بالنجم الإمالة لحمزة قولاً واحداً، أما + وَلَا يَحْيَىٰ _ بظه و سبج فلحمزة فيها الوجهان .

أما ما ورد في كتاب التجريد فقد جاء النص فيه بالوجهين لحمزة في + وَأَحْيَا _ بالنجم ، قال ابن الفحام : " فإن وقع قبل (أحيا) واو نحو+ وَأَحْيَا _ [النجم 44] ، + وَلَا يَحْيَىٰ _ [طه 74] ، أماله حمزة و الكسائي فاعرفه ، و قال عبد الباقي : إنه قرأ لحمزة في طه و النجم بالوجهين من طريق أبي أحمد و نص الخراساني عن خلف الفتح ، قال: و به قرأت⁶ " .

والظاهر أن ابن الفحام أراد أن يكتب (في طه و سبج) فسبق قلمه و كتب (في طه و النجم) ، و ذلك لعدم الخلف في حرف النجم ، بل قرئ لحمزة فيه بالإمالة فقط ، و بذلك استدرك ابن الجزري على ابن الفحام هذا الوهم فقال : " و كذا ذكره صاحب العنوان و صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي ، إلا أنه ذكره بالوجهين ... و قال : و به قرأت ، و ذكر أن ذلك في طه و النجم ، وهو سهو قلم ، صوابه طه و سبج ، فإن حرف النجم ماض وهو بالواو ، و ليس هو نظير حرف طه ، و الله أعلم ⁷ " .

مثال رقم 2: قراءة تخفيف النون في +وَلَا يَجْرَمَنَّكُمْ _ [المائدة 2 و 8] لرويس :

و هو خطأ وقع فيه الإمام أبي العلاء الهمداني في كتابه غاية الاختصار ، حيث ذكر فيه أن رويساً قرأ بالتخفيف ، فقال : " + لَا يَغْرَنَّكَ _ [آل عمران 196

1 - النشر : 29 / 2 .

2 - جامع البيان : 1 / 350 .

3 - الآية 74 .

4 - أي سورة الأعلى الآية : 13 .

5 - جامع البيان : 1 / 350 .

6 - التجريد لبغية المريد في القراءات السبع : أبو القاسم عبد الرحمن بن الفحام الصقلي : 168 .

7 - النشر : 29 / 2 - 30 . و ذكر المثال صاحب تنبيهات ابن الجزري : ينظر : ص: 62 - 629 .

[، +وَلَا يَغُرَّنْكُمْ] [لقمان 33 ، و فاطر 5] ، +وَلَا يَجْرَمَنَّكُمْ] [المائدة 2 و 8] ، +وَلَا يَحْطَمَنَّكُمْ] [النمل 18] ، +وَلَا يَسْتَحْفَنُكَ] [الروم 60] ، +فَأَمَّا نَذْرٌ هَبْنِ بِكَ] [الزخرف 41] ، +ثُرَيْبُكَ] في خمسة أمكنة¹ خفاف رويس² .
و تابعه الإمام الجعبري فحكى انفراد رويس بقراءة التخفيف فقال: " و انفراد رويس بتخفيف النون علم من (خفف)³ ، والإسكان من اللفظ في +وَلَا يَجْرَمَنَّكُمْ] معا في المائدة ...⁴ " .

و قد استدرك عليهما الإمام ابن الجزري هذا الخطأ ، و بين وهم أبي العلاء فيه ، و استبعد وقوعه فيه عمدا لعدم الخلاف عن رويس في هذه القراءة ، ثم علل وقوعه فيه بأنه سهو قلم من أحد الرواة عن رويس ، بعكس الإمام الجعبري الذي أخطأ بسبب متابعتة لما ورد في كتاب غاية الاختصار ، فقال في النشر: "و انفراد أبو العلاء الهذاني عنه - أي عن رويس - بتخفيف +وَلَا يَجْرَمَنَّكُمْ] لا أعلم أحدا حكاه عنه غيره ، و لعله سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب ، فإنه رواه عنه كذلك ، و تبعه على ذلك الجعبري ، فوهم فيه⁵ " .

المطلب الرابع : استدراكات سببها القلب :

معنى القلب : لغة : تحويل الشيء عن وجهه⁶ .

اصطلاحا : يطلق القلب و يختلف معناه في اصطلاح اللغويين⁷ و الأصوليين⁸ و المحدثين ، و أقرب المعاني الاصطلاحية للقلب في القراءات هو معناه اصطلاحا عند المحدثين لتعلقه بمسائل الرواية ، فهو عند المحدثين: " قلب إسناد حديث

1 - وهي : يونس 46 ، و الرعد 40 ، و غافر 77 ، و الزخرف 42 .

2 - غاية الاختصار : مخطوط ، ورقة 98 .

3 - أي قوله : **وَوَاطَبَ فِعْلِيهَا يَدٌ يَجْرَمَنَّ وَ يَحْطَمَنَّ** طِمَنَّ نَذْرُ هَبْنِ حَفَفَ يَغُرَّنَّ بِمَا اسْتَجَلَا . ينظر : خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث : 213 .

4 - خلاصة الأبحاث : 213 - 214 .

5 - النشر : 2 / 185 . و ذكر المثال صاحب تنبيهات ابن الجزري على أوهم القراء : ينظر : ص: 705 .

6 - لسان العرب : مادة (ق ل ب) 1 / 658 .

7 - هو عند الصرفيين : إبدال حروف العلة و الهمزة بعضها مع بعض ، أو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض " .

و عند أهل المعاني يراد به جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر و الآخر مكانه " . كشف اصطلاحات الفنون : 2 / 1336 .

8 - هو : قسم من المعارضة التي فيها مناقضة ، وهو نوعان : قلب العلة حكما و الحكم علة و قلب الوصف شاهدا على الخصم بعد أن كان شاهدا للخصم " . كشف اصطلاحات الفنون : 2 / 1339 .

بإسناد حديث آخر إما بـكله أو بعضه¹ ، أو قلب متن حديث بمتن حديث آخر² ، و الأول هو الأكثر³ .

و الفرق بين القلب في القراءات و علم الحديث أن القلب في القراءات لا يقع إلا سهواً ، بينما قد يقع عند المحدثين عمداً بقصد الاختبار ، إذ أن قيد السهو معتبر فيه ولو وقع الإبدال عمداً لمصلحة ما فشرطه أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة ، أو لا لمصلحة بل للإغراب فهو كالموضوع ، ولو وقع بتوهم الراوي فهو من المعلل ، ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب ، ولذا جعل البعض القلب لقصد الامتحان من أقسام الإبدال⁴ .

و القلب قد يطلق و يراد به السهو و سبق القلم ، يقول ابن الجزري في إحدى استدراكاته : " قلت : هذا من القلب ، أراد أن يقول الصواب فسبق قلمه كما يقع لكثير من المؤلفين⁵ " .

نماذج من الاستدراكات التي سببها القلب :

مثال رقم 1: استدراك الداني على من قلب ألف القطع ألف وصل : ووقع ذلك من يحيى بن سليمان عن ورش ، يقول الداني في حكم ميم الجمع بعد ألف الوصل: "حدثنا يحيى بن سليمان قال :حدثنا أبو سعيد المعروف بـورش عن نافع أنه كان يكسر الهاء في (عليهم) ، و(إليهم) و(لديهم) ، يرفع الميم ويجرها إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها ، ويجزمها إذا استقبلها ألف شديدة⁶ " .

ثم قال مستدركاً : " وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخيير ، و أظنّ يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب ، لأنّ الجرّ والرّفْع مع ألف الوصل لا

1 - مثاله : ما يكون اسم أحد الراويين اسم أبي الآخر مع كونهما من طبقة واحدة ، فيجعل الراوي سهواً ما هو لأحدهما للأخر ، كمرّة بن كعب ، و كعب بن مرة ، لأنّ اسم أحدهما اسم لأب الآخر ، و للخطيب فيه كتاب ضخّم سماه رافع الارتياح في المقلوب من الأسماء و الأنساب . كشف اصطلاحات الفنون : 2/ 1339 .

2 - ويسمى بمقلوب المتن ، وقد جعله بعض المتأخرين نوعاً مستقلاً سماه المنقلب ، و عرفه بأنه الذي ينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه ، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله يفي ظلّ عرشه ، ففيه " ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا يعلم يمينه ما ينفق شماله " ، فهذا ما انقلب على أخذ الرواة و إنما هو حتى لا يعلم شماله ما ينفق يمينه كما في الصحيحين . كشف اصطلاحات الفنون : 2/ 1340 .

3 - كشف اصطلاحات الفنون : 2/ 1339 .

4 - ومنه قلب سند تام لمتن آخر يروى بسند آخر لقصد امتحان حفظ المحدث ، كقلب أهل بغداد على البخاري رحمه الله تعالى مائة حديث امتحاناً فردها على وجوهها " . كشف اصطلاحات الفنون : 2/ 1340 .

5 - النشر : 2/ 391 .

6 - جامع البيان : 1/ 174 . و ذكر المسألة صاحب قواعد نقد القراءات القرآنية : 194 ، و 392 .

يجوز بالإجماع ،لأنه يلتقي ساكنان أحدهما واو الصلّة التي بعد ضمّة الميم، والثاني الذي بعد ألف الوصل، وأحسبه روى عنه رفع الميم، ولا يجرها فسقطت عليه (لا)، أو على من روى عنه فإنه لم يكن كذلك؛ فأراه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع؛ فقلب التّرجمة وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً فقد أخطأ عليه في ألف الوصل إذ حكى إسكانها معها، وذلك غير جائز¹ "

مثال رقم 2: استدراك على من قلب اسم الراوي باسم أبيه : ووقع ذلك من الإمام الأهوازي ، يقول ابن الجزري في ترجمة حاتم بن إسحاق الضرير : "حاتم بن إسحاق بن حاتم أبو قبيصة الضرير الموصلية ، و انقلب على أبي علي الأهوازي فقال إسحاق بن حاتم² " .

مثال رقم 3: استدراك على من قلب التلميذ بالشيخ : و مثال ذلك قول ابن الجزري في ما وقع للذهبي عند ترجمته لأحمد بن يحيى بن مالك : " رأيت بخط الذهبي أن عبد الوهاب بن عطاء قرأ عليه ،وقد انقلب عليه ، و إنما هو قرأ على عبد الوهاب بن عطاء³ " .

مثال رقم 4: استدراك على من روى حذف الياء من +فَلَا تَسْـَٔلَنَّيْ] الكهف [70] لهشام : ووقع ذلك سهوا ،يقول ابن الجزري مستدركا : " وروى آخرون الحذف فيها من طريق الداجوني عن هشام ،وهو وهم بلا شك ، انقلب عليهم من روايته عن ابن ذكوان ، والحذف و الإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نسا و أداء⁴ " .

المبحث الرابع : استدراكات سببها الغلط :

المطلب الأول : معنى الغلط :

لغة : الغلط : أن تَغْيَا بالشْيءِ فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه ،وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلُطُ غَلْطاً والعرب تقول : غَلِطَ في مَنَاطِقِهِ ،وَعَلَّتْ في الحِسَابِ غَلْطاً وَغَلَّتْ ،وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنى ،قال :وَالغَلْطُ في الحِسَابِ وَكُلُّ شَيْءٍ ، وَالغَلْتُ

1 - جامع البيان : 1 / 174 .

2 - غاية النهاية : 1 / 184 .

3 - غاية النهاية : 1 / 134-135 .

4 - النشر : 2 / 234 - 235 .

لا يكون إلا في الحساب، وقال الليث: الغلطُ كل شيءٍ يَغْيَا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد" ¹.

و يطلق الغلط في اللغة وله مرادفات عدة منه الوهم ²، و اللحن ، و الخطأ و غيرها .
اصطلاحاً : هو فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواه ³.

و أما الخطأ : فهو عند الأصوليين : كل ما يصدر من المكلف من قول أو فعل خال عن إرادته و غير مقترن بقصد منه ⁴ .

و قال الحافظ ابن رجب : هو أن يقصد بفعله شيئاً فيصادف فعله غير ما قصده ، أو يظن أن الحق في جهته ، فيصادف غير ذلك ⁵.

و يأتي الغلط في اصطلاح جمهور الفقهاء مساوياً للفظ الخطأ ، جاء في حاشية العدوي تعريف الغلط بأنه : تصور الشيء على خلاف ما هو عليه ، و ذكر بعض المالكية فرقا بين الخطأ و الغلط ، و هو أن متعلق الخطأ الجنان ، و متعلق الغلط اللسان ، و لكنهم قالوا يأتي الغلط بمعنى الخطأ و يأخذ حكمه ⁶.

وقد وقع الغلط من أئمة القراءات و المصنفين و أهل الأداء في بعض المرويات من غير عمد منهم ، كوقوع الغلط في عزو بعض الروايات ، أو الغلط في فهم بعض النصوص ، أو الغلط في عد الآي و غيرها ، و سأذكر بعض النماذج مما وقع فيه الغلط منهم و أبين كيف استدرك عليهم لأجل ذلك .

المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها الغلط :

1. الغلط في العزو ⁷ : و يقصد به نسبة القراءة أو الرواية لغير قارئها ، وقد وقع ذلك لكثير من الرواة و أهل الأداء من المصنفين من غير عمد منهم ، واجتهد

1 - لسان العرب : مادة (غ ل ط) 7 / 363 .

2 - لغة : الغلط و السهو ، يقال وَهَمَ أي غلط و سها . ينظر : لسان العرب : مادة (و ه م) 644/12 .

3 - الموسوعة الفقهية الكويتية : 20 / 126 .

4 - عوارض الأهلية عند الأصوليين : حسين خلف الجبوري : 394 .

5 - ينظر : جامع العلوم و الحكم : ابن رجب الحنبلي : 352 ، وفتح الباري : 13 / 319 .

6 - الموسوعة الفقهية الكويتية : 20 / 126 .

7 - العزو : لغة : سبق ذكره : ينظر تعريف ابن الجزري للقراءات : ص : 5 من البحث .

و اصطلاحاً : هو نسبة الأحرف إلى من قرأ بها من القراء ، و هو يشمل عزو الأوجه المختلف فيها و المتفق عليها ، فتقول هذه قراءة نافع و قراءة عاصم ، أو رواية ورش عن نافع أو رواية قالون عن نافع . ينظر المبحث الأول من الدراسة : ص : 8 .

الأئمة المحققون في تمييز هذه الأوهام وردّها من خلال التثبت في الروايات والمقارنة بين الطرق عن الراوي، خاصة الطرق عن الشيخ، فيحكم بالغلط إذا انفرد بالرواية عن شيخه وخالف سائر الرواة عنه، أو خالف أصل القارئ أو الراوي في المسألة، فيرجح عندها وقوع الغلط، ومن الأمثلة على ذلك:

مثال رقم 1: رواية حذف الياء في +ثُوَّثُونِ_ [يوسف 66] لقتبل: ووقع ذلك من الإمام الهذلي فغلط وروى حذف الياء لابن شنبوذ في الوقف، قال ابن الجزري مستدركا: "و اتفق ابن كثير و أبو عمرو و أبو جعفر و يعقوب على الإثبات في +ثُوَّثُونِ_ في يوسف على ما تقدم من أصولهم، إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف، وهو وهم¹".
وحكم ابن الجزري بغلط الإمام الهذلي في هذه الرواية لمخالفته أصل ابن كثير في الياءات الزوائد إذ اختار الإثبات في الوصل و الوقف، وقد بين ذلك لما ذكر قواعد القراء في الياءات فقال: "ولهم في إثبات هذه الياءات و حذفها قواعد نذكرها، فأما نافع و أبو عمرو و حمزة و الكسائي و أبو جعفر فقاعدتهم إثبات ما يثبتون به منها وصلا ووقفا، و أما ابن كثير و يعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحاليين²".

مثال رقم 2: غلط ابن مهران في عزو قراءة الفتح من +مَهَّ دَا_ [طه 53] لروح: قال ابن الجزري: "واختلفوا في +أَلَّ أَرَّضَ مَهَّ دَا_ هنا³ وفي الزخرف⁴، فقرأ الكوفيون بفتح الميم و إسكان الهاء من غير ألف في الموضوعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح و غلط فيه، وقرأ الباقر بكسر الميم وفتح الهاء و ألف بعدها فيهما⁵".

أما عند المحررين فالمعنى أخص، يقول إيهاب فكري في تعريف العزو: هو نسبة الأحرف التي اختلف فيها القراء إلى الطرق التي وردت منها سواء كانت هذه الطرق مسندة من كتب أو كانت طرقاً أدائية".

و هو بذلك يحصر العزو في المختلف فيه دون المتفق عليه، سواء كانت هذه الطرق مسندة من كتاب أو كانت طرقاً أدائية، أما الأوجه التي رويت بوجه واحد عن القارئ أو الراوي فليست داخلة في مصطلح العزو عند المحررين، و الله أعلم. ينظر: تقريب الطيبة: 590.

1 - النشر: 138/2.

2 - النشر: 137/2.

3 - أي طه الآية 53.

4 - الآية: 10.

5 - النشر: 240/2.

و قد نسب ابن مهران القراءة بإسكان الهاء و فتح الميم لروح في كتابيه الغاية¹ أو المبسوط ، فقال في المبسوط : "و قرأ عاصم و حمزة و الكسائي و روح عن يعقوب و خلف + مَهْدًا _ بفتح الميم من غير ألف و سكون الهاء في السورتين² " ، فزاد روحا مع الكوفيين و هنا الغلط.

مثال رقم 3: عزو قراءة الكسر في +وَرَحَّ مَمَّةٌ _ [التوبة 61] لنافع : ووقع ذلك من رواية أبي عماره ، فغلط و انفراد بنسبة قراءة الخفض لنافع دون سائر الرواة عنه ، قال ابن مجاهد مستدركا: "كلهم قرأ +وَرَحَّ مَمَّةٌ _ رفعا إلا حمزة فإنه قرأ +وَرَحَّ مَمَّةٌ _ خفضا، حدثني الكسائي محمد بن يحيى ، قال : حدثنا الحارث ، قال : حدثنا أبو عماره حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع +وَرَحَّ مَمَّةٌ _ [التوبة 61] بالخفض مثل حمزة ، وهو غلط³ " .
فنسبة قراءة الخفض لنافع غلط وقع من أبي عماره ، وذلك لانفراده بهذه الرواية عن نافع ، فلم يروها عنه غيره ، قال الداني : "لم يروه عن نافع غيره ، وهو وهم من أبي عماره⁴ " .

2. **الغلط في الفهم** : ويقصد به غلط المصنف أو الناقل في فهم كلام من تقدمه من الرواة أو المصنفين ، مما يوقعه في إثبات وجه أو رواية لا تصح عنه ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: رواية فتح الميم من + بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبِلْهَا _ [هود 41] لابن ذكوان : ووقع ذلك من أبي العز القلانسي ، وسببه الغلط في فهم عبارة الفتح الذي هو ضد الإمالة ، و فهمه على أنه فتح الميم من + مَجْرِبِلْهَا _ ، وقد استدرك عليه ابن الجزري هذه الرواية و صحح الفهم ، وما ترتب عليه فقال : "و اختلفوا في + مَجْرِبِلْهَا _ فقرأها حمزة و الكسائي و خلف و حفص بفتح الميم ، وقد غلط من حكى فتح الميم عن الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان من المؤلفين ، وشبهتهم في ذلك - و الله أعلم- أنهم رأوا فيها عنه الفتح و الإمالة فظنوا الفتح فتح الميم و ليس كذلك ، بل إنما أريد فتح الراء و إمالتها ، فإنه روى عن أصحابه عن ابن ذكوان فيها الفتح و الإمالة ، فالإمالة روايته عن الصوري

1 - ينظر : الغاية في القراءات العشر : ابن مهران : 321 ، و نبه المحقق على الوهم في هذا الموضوع .

2 - المبسوط في القراءات العشر : 294 ، و قد نبه محقق الكتاب لهذا الغلط ، و ذكر المسألة الرويثة في تنبيهات ابن الجزري : 729 .

3 - السبعة : 315-316 .

4 - ينظر غابة النهاية : 338/2-339 . و ذكرت المسألة في : قواعد نقد القراءات : 263 .

، و الفتح روايته عن غيره ، وقد تقدم ذكرنا له في الإمالة ، وهذا مما ينبغي أن ينتبه له وهو مما لا يعرفه إلا أئمة هذه الصناعة العالمون بالنصوص و العلل ، المطلعون على أحوال الرواة¹ .

و نسب ابن الجزري هذا القول لأبي العز² و فهم وقوعه في الغلط لمخالفته ما روي عن ابن ذكوان ، وكذا مخالفة تلاميذه الناقلين عنه هذه الرواية وسكتهم عنها وطرحها مما دل على تغليطهم لها و الإعراض عن روايتها ، يقول ابن الجزري موضحاً ذلك : "فلذلك أضرب عنه الحافظ أبو العلاء و لم يعتبره مع روايته له عن شيخه أبي العز الذي نص عليه في كتبه ، وبهذا يعرف مقدار المحققين ، وكذا فعل سبط الخياط ، وهو أكبر أصحاب أبي العز و ابن سوار و أجلهم³ ."

مثال رقم 2 : رواية الإبدال في الهمزة الثانية من +ءَامَنْتُمْ⁴ لورش : و وقع ذلك من الإمام الداني و تابعه عدد من شرّاح الشاطبية ، و سببه أن الإمام الداني فهم من القراءة بوجه الخبر على أنه إبدال⁵ ، وقد نبه ابن الجزري على هذا الغلط في الفهم فقال : "و لعل ذلك وهم من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر و ظن أن ذلك على وجه البديل ثم حذف إحدى الألفين ، وليس كذلك⁶ ."

و ممن تابع الإمام الداني في ذلك أبو شامة و الجعبري و ابن القاصح ، و روي فيها إبدال الهمزة ، قال أبو شامة : "فتبقى قراءة ورش على هذا على وزن قراءة حفص بإسقاطه الهمزة الأولى كما يأتي ، فلفظهما متحد و أخذهما مختلف⁷ ."

1 - النشر : 216-217 .

2 - في الكفاية الكبرى وجاء النص فيه : "قرأ حمزة و الكسائي و خلف و حفص - إلا ابن شاهين - و الملطي عن المفضل و الداجوني عن ابن ذكوان + مَجْرِبُهَا_ بفتح الميم و بالإمالة " . الكفاية الكبرى في القراءات العشر : أبي العز القلانسي : 191 .

3 - النشر : 217 /2 .

4 - الأعراف 123 ، طه 71 ، الشعراء 49 .

5 - قال : " عن ورش +ءَامَنْتُمْ_ بهمزة واحدة من غير مد على مثال مخرج الخبر ، و روى سائر الرواة عنه ههنا بالاستفهام بهمزة بعدها مدة مطولة في تقدير ألفين ، و قال أكثر أهل الأداء من أصحاب أبي يعقوب عنه أنه يبديل الهمزة الثانية المسهلة ألفاً على أصله في سائر الاستفهام ثم يحذفها ههنا لاجتماعها مع الألف المبدلة من همزة الأصل الساكنة لئلا يلتقي ساكنان و يشيع المد لبديل بذلك على أصل الكلمة و أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر و أنكر ذلك آخرون " . 160/2 .

6 - النشر : 287 /1 .

7 - إبراز المعاني : 132 .

ورد ابن القاصح كلام أبي شامة فأثبت الإبدال لورش و قيد اتحاد اللفظ بين ورش و حفص بحال قصر المد فقط فقال: "و لا تصير قراءة ورش بوزن قراءة حفص إلا إذا قصر ورش ، أما إذا قرأ بالتوسط أو بالمد فيخالفه¹ ".
وممن استدرك عليهم كذلك العلامة الصفاقسي فرد قول أبي شامة و غلط ما ذهب إليه شراح القصيد معتمدا في ذلك على النص والمعقول ، فقال : "وقول ابن القاصح تبعا للجعبري و غيره مردود بالنص و النظر ، فأما النص فقول المحقق (أي ابن الجزري) و غيره اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين ، قال ابن البادش في الإقناع و من أخذ لورش في + ءَأَنْذَرَتْهُمْ _ [البقرة 6] بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين ، و لذا لم يذكر كثير من المحققين كابن سفيان و المهدي و ابن شريح و مكي و ابن الفحام فيها سوى بين بين² ".
" وأما النظر فحسبك أن فيه تغيير اللفظ و المعنى ، أما تغيير اللفظ فظاهر وهو مصرح به في كلام القائل بجواز البدل حيث قال فتبقى قراءة ورش إلى آخره ، و أما المعنى فإن الاستفهام يرجع خبرا و لو باحتمال³ ".

ثم أنكر على من قال بإثباع المد ليدل على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر فقال : " وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة من عالم لاسيما ممن برع في علوم القراءات ، وكان من أعلم أهل عصره بمصر وهو الإمام أبو بكر محمد بن علي الأنفوي ، إذ يلزم عليه أن جميع نقرأه بالمد من باب + آمنوا _ نحو + ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ _ [البقرة 285] خرج من باب الخبر إلى الاستفهام وهو ظاهر الفساد⁴ ".

مثال رقم 3: تخصيص قراءة الياء من + لِأَهَبَ _ [مریم 19] بأحد رواة يعقوب : و قد وقع ذلك من الحافظ أبي العلاء ، و ابن مهران ، فأما أبو العلاء فخص قراءة الياء بَرُوح دون رويس⁵ ، و أما ابن مهران فخصها برويس دون رُوح ، و الصواب أنها ليعقوب بكماله ، قال ابن الجزري مستدركا عليهما : " و قد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء من + لِأَهَبَ لَكِ عُلْمًا زَكِيًّا _ [مریم 19] ، بروح دون رويس ، كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك

1 - سراج القاري : 65 .

2 - غيث النفع : 249 .

3 - غيث النفع : 250 .

4 - غيث النفع : 250 .

5 - و جاء فيه : " + لِیَهَبَ لَكِ _ بالياء أبو عمرو وروح وورش و أبو نشیط " . ينظر : غاية الاختصار : ورقة 112 ، مخطوط ، جامعة الملك سعود ، رقم المخطوط : 211 .

برويس دون روح ، فخالفا سائر الأئمة ، و جميع النصوص ، بل الصواب أن الياء ليعقوب بكماله¹ .

و بالعودة إلى كتاب الغاية في القراءات العشر لابن مهران وجدت النص عنه ليعقوب بكماله ، وجاء فيه : " + لِيَهَبَ لَكَ _ أبو عمرو ، وورش ، و الحلواني عن قالون ، و يعقوب² " .

و لعل هذا مما يستدرك على ابن الجزري ، و جَلَّ من لا يخطئ ، ولا سبيل للوقوف على مثل هذه الأخطاء إلا بمقابلة ما ذكره ابن الجزري في النشر مع أصول كتابه النشر لاسيما بعد طبعها و إعادة تحقيقها.

فمطلب التحقق من مصادر كتاب النشر و المقابلة بين النصوص فيها و ما ذكره ابن الجزري في النشر وتصحيح الأخطاء التي وقعت من ابن الجزري ، هو مطلب صار يجنح له كثير من علماء القراءات في العصر الحديث ويدعون إليه ، خاصة مع اكتشافهم كثيرا من المسائل على هذه الشاكلة و الله أعلم .

3. الغلط في النقل : و يقصد به غلط الراوي أو المصنف في نقل الوجه عن القارئ ، فيقع خلل و اضطراب في نقل الوجه عنه ، ويقع اختلاف في إثبات المروية له ، ويعلم غلط الناقل بالمقارنة بين النصوص عن الراوي الذي أثبت له الوجه أو الرواية ، أو بتتبع كلام المحققين و الرواة عنه في المسألة ، أو ما عليه العمل عنه ، فيكون الاستدراك على الناقل في الحقيقة لا على القارئ أو الراوي ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: غلط بعض الرواة عن قبل في ياءات الزوائد : و سبب ذلك اختلافهم في إثبات هذه الياءات لقنبل ، فروى البعض إثباتها وصلا ووقفا ، وحذفها البعض ، وقد روى ابن الجزري اضطراب النقل فيها فقال : "وكذلك اختلفوا عنه في حرف + أَلَّ مَهَّ نَدِّ [الإسراء 97، الكهف 17] ، وفي + أَلَّ مُتَعَالٍ [الرعد 9] و + عَذَابٍ [ص 8] و + فَأَعَّ تَرْلُونِ [الدخان 21] و + تَرَّ جُمُونِ [الدخان 20] ، فبعضهم ذكرها له ، وبعضهم لم يذكرها ، وأثبتها بعضهم وصلا ، و بعضهم في الحاليين ، ولم يتفقوا على شيء من ذلك ، و لا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال و الاضطراب ، وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني

1 - النشر : 238 / 2 .

2 - الغاية في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن مهران : 315 . و هذا المثال ذكره صاحب : قواعد نقد القراءات : 233 . و تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : 728 - 729 .

على أن ذلك في هذه الياءات غلط ، قطع بذلك و جزم به ، وكذلك ذكر غيره ، و قال الهذلي : كله فيه خلل ¹ " .

و قد فصل ابن الجزري حكم القراءة بكل حرف منها و أثبت ما عليه العمل و صح نقله و ثبت النص به ، و طرح ما سواه فقال : "والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل ، و صح عن قنبل ، و نص عليه الأئمة الموثوق بهم ، و الله تعالى هو الهادي للصواب ² " .

مثال رقم 2: **نقل حذف الواو من + نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ** [التوبة 67] **وقفا**: وهو وجه مخالف لما عليه جمهور القراء ، و قد وهم الناقل عن الفراء في ذلك فروى له الحذف ، و بين الإمام الداني وقوع الوهم من الناقل لامتناع وقوعه من الفراء فقال : "ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف الأمصار ، و الذي حكي عن الفراء غلط من الناقل ³ " .

ورد ابن الجزري أيضا هذا القول وإن كان قد نسبه للفراء فقال: "وأما + نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ" فقد ذكر الفراء أنه حذف أيضا رسما ، و سائر الناس على خلافه ، و عدوا ذلك و هما منه ، فيوقف عليه بالواو للجميع ⁴ " .

قال ابن القاصح في شرح العقيلة: "الحذف الذي نقل في + نَسُوا اللَّهَ" وهم ⁵ " .

4. استدراكات سببها التأويل : فوق الخطأ لأجل ذلك و من الأمثلة على ذلك:

- **رد وجه الوصل من + وَإِنَّ إِلْيَاسَ** [الصافات 123] **لابن ذكوان** ⁶ :

و وقع ذلك من الإمام الداني ، و حجته في تخطئة هذا الوجه و الحكم عليه بالغلط أن المجيزين له تأولوا كلام ابن ذكوان فيه ، و حملوه على غير المراد منه ، و تفصيل المسألة كما يلي :

ذكر الداني في الجامع أنه قرأ بالوجهين في الهمزة من + إِلْيَاسَ و هما الوصل و القطع ، و نقل سنده في ذلك فقال: "قرأ ابن عامر في رواية التغلبي و أحمد ...

1 - النشر : 140 / 1 .

2 - النشر : 140 / 2 . و ينظر تفصيل الحروف في : 145-144-143 / 2 .

3 - المقنع في رسم مصاحف الأمصار : أبو عمرو الداني: 43 .

4 - النشر : 106 / 2 .

5 - شرح تلخيص الفوائد و تقريب المتباعد : أبو البقاء علي بن عثمان بن القاصح : 70 . و ذكرت المسألة في : تنبيهات ابن الجزري : 666-667 .

6 - وهذا المثال ذكره و فصله صاحب : تنبيهات ابن الجزري على أوام القراء : 737 - 740 .

عن ابن ذكوان+ وَإِنَّ إِلْيَاسَ_ [الصافات 123] بوصل الألف من غير همز ،و كذلك قرأت على عبد العزيز بن محمد الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ،و به كان يأخذ أبو بكر النقاش و أبو بكر الداجوني في روايته ، و قرأت في رواية الجماعة من الشاميين عن الأخفش بقطع الألف و همزها¹ .

ثم حطَّ الإمام الداني وجه الوصل معتمدا في ذلك على نص ابن ذكوان فيه فقال : "و القطع و الهمز هو الصحيح عن ابن ذكوان ،و الوصل غير صحيح عنه ،و ذلك أن ابن ذكوان ترجم عن ذلك في كتابه بغير همز كما حدثنا محمد بن علي ، قال حدثنا ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر² .

و ذهب الإمام الداني في رده لوجه الوصل إلى أن الذاكرين له ممن تقدموه تأولوا كلام ابن ذكوان فيه و فهموا منه جواز قراءة الوصل فقال : " فتأول ذلك عامة البغداديين ابن مجاهد و النقاش و أبو طاهر و غيرهم ، أنه يعني همز أول الاسم و سطرُوا ذلك عنه في كتبهم ،و أخذوا به في مذهبهم على أصحابه ،و هو خطأ من تأويلهم و وهم من تقديرهم ،و ذلك أن ابن ذكوان أراد بقوله بغير همز لا يهمز الألف التي في وسط هذا الاسم كما يهمز في كثير من الأسماء نحو : (الكأس و الرأس و البأس و الشأن) و ما أشبهه ، فقال : غير مهموز ، ليرفع الإشكال و يزيل الالتباس بذلك فيه³ .

ثم دلل الداني على ما ذهب إليه بقوله : "و الدليل على أنه لم يرد ذلك و أنه أراد ما قلناه إجماع الآخذين عنه من أهل بلده و الذين نقلوا القراءة عنه و شاهدوه من لدن تصدره إلى حين وفاته و قاموا بالقراءة بعينه على تحقق الهمز المبتدأة في ذلك و كذلك أخذ عنهم إلى وقتنا هذا⁴ .

و عليه يكون الإمام الداني قد استدرك على من تقدمه تأويلهم كلام ابن ذكوان في الهمزة من +إلياس_ ، ما نتج عنه إثبات وجه غير صحيح ،و الظاهر أن ما اتهمهم به الداني قد وقع فيه هو ،و أن كلامه مردود عليه ، و ذلك أن ابن الجزري رد تخطئة الداني لهذا الوجه ،و بين عكس ذلك ،و أن التأويل قد وقع من الداني و ليس ممن سبقوه ،لأن القراءة تنقل بالمشافهة لا بالنص فقط ، و قد ثبت وجه الوصل رواية فقال : " وهذا الذي ذكره الحافظ أبو عمرو متجه و

1 - جامع البيان : 370 / 2 .

2 - جامع البيان : 371 / 2 .

3 - جامع البيان : 370 / 2 - 371 .

4 - جامع البيان : 371 / 2 .

ظاهرة محتمل لو كانت القراءة تؤخذ من الكتب دون المشافهة، و إلا إذا كانت القراءة لا بد فيها من المشافهة و السماع فمن البعيد تواطؤ من ذكرنا من الأئمة شرقا و غربا على الخطأ في ذلك، و تلقي الأمة ذلك بالقبول خلفا عن سلف من غير أصل¹ .

ثم قال : " و الدليل على أن الوهم من الداني فيما فهمه أن ابن ذكوان لو أراد همز الألف التي قبل السين لِرَفَعِ الإلباس كما ذكره ، لم يكن لذكر ذلك ، و النص عليه في هذا الحرف الذي هو في سورة الصافات فائدة ، بل كان نصه على ذلك في سورة الأنعام² عند أول وقوعه هو المتعين كما هي عادته و عادة غيره من الأئمة القراء ، و لما كان آخره إلى الحرف الذي وقع الخلاف في وصل همزته و الله تعالى أعلم³ .

و نقل ابن الجزري كلام أبي الفضل الرازي في توجيه اسم إلياس و شبهه فقال : " و هذا مما دخل فيه لام التعريف على (ياس) وكذلك + إِيَّاسِينَ] الصافات 130] ، وقال في سورة الأنعام : " قرأ الحسن و قتادة و ابن هرمرز + إِيَّاسَ_ بوصل الهمزة فاللام للتعريف و الاسم (ياس)⁴ .

قال ابن الجزري : " وهو أوضح دليل على أن المراد بالهمزة هي الأولى ، و أن ذلك خلاف ما قاله الداني و تكلفه و الله تعالى أعلم⁵ .

كما بين ابن الجزري صحة القراءة بالوصل و رد قول الداني بالإجماع على قراءة القطع في الهمز ، فقال : " و أما قوله إن إجماع الأخذين عنه من أهل بلده على تحقيق هذه الهمزة المبتدأة ، فقد قدمنا النقل عن أئمة بلده على وصل الهمزة ، و الناقلون عنهم ذلك ممن أثبت أبو عمرو لهم الحفظ و الضبط و الإلتقان ، و وافقهم من ذكر عن ابن ذكوان و هشام جميعا ، بل ثبت عندنا ثبوتا قطعيا أَخَذُ الداني نفسه بهذا الوجه ، و صحت عندنا قراءة الشاطبي رحمه الله تعالى بذلك على أصحاب أصحابه ، وهم من الثقة و العدالة و الضبط بمكان لا مزيد عليه حتى أن الشاطبي سوى بين الوجهين جميعا في إطلاقه الخلاف عن ابن ذكوان

1 - النشر: 268 / 2 .

2 - في قوله تعالى : + وَرَكَرِيًّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ _ الآية 85 .

3 - النشر: 269 / 2 .

4 - النشر : 269 / 2 .

5 - النشر : 269 / 2 .

1، ولم يشر إلى ترجح أحدهما و لا ضعفه كما هي عاداته فيما لم يبلغ في الضعف مبلغ الوهم و الغلط ، فكيف بما هو خطأ محض و الله تعالى أعلم ² .
 و قال : "و بالوجهين جميعا أخذ في رواية ابن عامر اعتمادا على نقل الأئمة الثقات ، و استنادا إلى وجهه في العربية و ثبوته بالنص ³ " .
 و عليه يكون ابن الجزري قد استدرک على الإمام الداني رد قراءة وصل الهمزة ، ورد استدراكه على من تقدموه ، وأثبت القراءة بوجه وصل همزة + إِيَّاسَ _ بالنقل و النص و اللغة ، و الله أعلم .

5. **غلط الناسخ** : ويعلم ذلك بالمقارنة بين النسخ عن المصنف ، ويكون الاستدراك عندها على الناسخ لا على المصنف ، و قد يعتمد قول الناسخ عند الآخذين عن المصنف فيقع الخطأ منهم و ينسب القول للأصل وهو خلاف ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: **غلط ناسخ كتاب الإرشاد لأبي العز في قراءة + وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ** _ [الجائية 6]: فذكر يعقوب ممن يقرءون بالغيب ،بينما الصحيح عنه الخلف ،فتكون القراءة بالخطاب من رواية رويس عنه ، و القراءة بالغيب من رواية روح عنه ،وقد نبه ابن الجزري على هذا الوهم و رجح وقوع الناسخ فيه لاطلاعه على نسخ متعددة من كتاب الإرشاد ، فقال : "واختلفوا في + وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ _ [الجائية 6] فقرأ المدنيان وابن كثير و أبو عمرو و روح وحفص بالغيب ، و قرأ الباقون بالخطاب ،وقد وقع في بعض نسخ الإرشاد أن يعقوب قرأه بالغيب و تبعه عليه الديواني وهو غلط ⁴ " .

6. **الغلط في عد الآي** : و عد الآي له متعلق بالقراءة خاصة في بابي الفتح و الإمالة و ياءات الزوائد ، و يلزم من الخطأ فيه الغلط في الرواية ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: **غلط أبي شامة في رأس الآية من + وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ** _ [البقرة 125] : فحسبها رأس آية وخلص لورش فيها الوجهان حال

1 - قال الشاطبي : وَمَادَا تُرِي بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ شَائِعٌ ... وَإِيَّاسَ حَذَفَ الْهَمْزَ بِالْخُفِّ مِثْلًا . ينظر : الشاطبية : 80 .

2 - النشر: 2 / 268 .

3 - النشر: 2 / 269 .

4 -النشر : 2 / 278 . و تتبع الدكتور الرويثي المسألة ووجد أن الديواني ذكر في منظومته الصواب و لم يخطئ فنسب القراءة بالغيب لروح عن يعقوب ، ونسب القراءة بالخطاب لرويس عن يعقوب ، واحتمل أنه يكون قد وقع منه الخطأ في مصنفات أخرى . ينظر : تنبيهات ابن الجزري : 745-746 .

الوقف فقال: " أما + مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى _ ففيه التخليط في الوصل لأنه ممنون ، وفي الوقف الوجهان السابقان ، قال : ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذ لا مؤاخاة لأي قبلها ولا بعدها¹ ."

و إن كان أبو شامة لم يخطئ في حكم + مُصَلَّى _ وقفا ، إلا أنه أخطأ في علة القراءة بالوجهين ، وقد استدرك عليه ابن الجزري ما ذهب إليه فقال : " فجعل + مُصَلَّى _ رأس آية و ليس كذلك ، بل لا خلاف بين العادين أنه ليس برأس آية ، علما بأن فيها الوجهين وقفا لا لكونها رأس آية ، بل لأنها ذات ياء ، فله على فتح ذات الياء التخليط في اللام ، و على التقليل الترقيق ، لأن التفتيح و الإمالة ضدان لا يجتمعان² ."

مثال رقم 2: الوقف على نحو + وَأَخْشَوْنِي _ بالسكون وقفا ووصلا : على
أنها رأس آية ، و نتج عنه القراءة بحذف الياء وصلا ووقفا ، وقد وقع ذلك في إحدى الروايات عن اليزيدي عن أبي عمرو ، قال الداني : " وكلهم قرأ وصل النون بالكسر في رؤوس الآي من غير إلحاق ياء اتباعا للمصحف نحو قوله : + فَأَرْهَبُونَ [البقرة 40] ، و + فَاتَّقُونَ [البقرة 41] + وَأَطِيعُونَ [آل عمران 50] ، و ما أشبهه ، إلا ما اختلف فيه عن اليزيدي عن أبي عمرو ، فروى أبو عبد الرحمن ، و أبو حمدون اليزيدي أنه كان يستحب السكون عند رؤوس الآي ، و روى ابن سعدان عنه عن أبي عمرو + فَأَرْهَبُونَ _ و + فَاتَّقُونَ _ و + فَأَرْسِلُونَ [يوسف 45] و + وَأَخْشَوْنِي [البقرة 150] و + إِلَّا لِيَعْبُدُونَ [الذاريات 56] و + أَنْ يُطِيعُونَ [الذاريات 57] هذا ونحوه ، وقف كله ، لأنه كلام مفصول ، و كل رأس آية فهو وقف ، فدللت رواية أبي حمدون ، و أبي عبد الرحمن على أنه كان يتعمد الوقف عند ذلك ، ولا يصله بما بعده ، و دللت رواية ابن سعدان على أنه كان يسكن ذلك سواء قطع أو وصل ، و إدراجه في الفواصل اللاتي هي رؤوس أي + وَأَخْشَوْنِي _ غلط ، إذ ليس بفاصلة بإجماع ، و الذي قرأت لأبي عمرو من جميع الطرق بكسر النون مثل الجماعة ، و كذلك حكى ابن جبير في مختصر اليزيدي ، و على ذلك العمل³ ."

فيكون الإمام الداني قد استدرك على اليزيدي هذه الرواية من عدة جهات وهي :

1 - إبراز المعاني : 264 .

2 - النشر : 87 / 2 . و ذكر المسألة الرويحي ينظر : 655 .

3 - جامع البيان : 11 / 2 . و هذا المثال ذكره صاحب : قواعد نقد القراءات : 292-293 .

1. من جهة مخالفته عد الآي، فليس موضع + وَأَخْشَوْنِي _ رأس آية باتفاق¹.
2. ومن جهة مخالفة رسم المصحف فموضع واخشوني من المواضع المتفق على إثبات الياء فيها رسماً².
3. من جهة القراءة، فقد ثبت عن أبي عمرو أنه اختار في الياء الزائدة حال إثباتها، القراءة بإثبات الياء حال الوصل و حذفها وقفاً³.
7. **الغلط في اتباع الرسم:** ويقصد بذلك القراءة بوجه ما على سبيل اتباع الرسم دون ثبوت القراءة به رواية، ومن الأمثلة على ذلك:
- **التخفيف الرسمي في الوقف لحمزة:** وهو أحد أنواع التخفيف الرسمي لحمزة في الوقف⁴، وقد نبه الإمام ابن الجزري على أن باب الوقف على الهمز هو باب مشكل بالإجمال ويحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية، وقد وقع لكثير ممن ألفوا فيه أوهاما كثيرة⁵، من ذلك مثلاً العمل بقاعدة التخفيف الرسمي لحمزة في الوقف على الهمز، إذ بالغ في ذلك قوم و خرجوا إلى حد القراءة بما يخالف اللغة ولا يصح رواية، قال ابن الجزري: " ومنهم من عمم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صورت به، و حذفها فيما حذف في، فبيدها واوا خالصة في نحو رءُوفٌ _ [البقرة 207] (رَوْفٌ) ، ويبدلها ياء خالصة في نحو

¹ - ينظر رؤوس الآي في سورة البقرة في: البيان في عد آي القراءان: أبو عمرو الداني: 140 - 142.

² - قال ابن الجزري: " أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً مختلفاً فيه، ... و هي + وَأَخْشَوْنِي وَلَا تَمَنَّ [البقرة 150] ". النشر: 2/ 145.

³ - قال ابن الجزري: " فأما نافع و أبو عمرو و حمزة و الكسائي و أبو جعفر فقاعدتهم إثبات ما يثبتون به منها وصلوا لا وقفاً ". النشر: 2/ 137.

⁴ - وهو نوعان: **التخفيف القياسي:** وهو الأشهر، و يختلف باختلاف حال الهمز، و ذلك لأن الهمز إما أن يكون ساكناً أو متحركاً، متوسطاً أو متطرفاً.

و **التخفيف الرسمي:** وهو الذي يراعى فيه رسم الكلمة في المصحف، قال عنه ابن الجزري: " و القسم الثاني الذي ذكره بعض القراء التخفيف الرسمي ذهب إليه جماعة من أهل الأداء كالحافظ الداني و شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد، و مكي ابن أبي طالب و أبي عبد الله بن شريح، و أبي القاسم الشاطبي و من تبعهم على ذلك من المتأخرين، و المراد بالرسم صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، و أصل ذلك عندهم أن سليماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، و معنى ذلك أن حمزة لا يألوا في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني المجمع على اتباعه ". النشر: 1/ 345.

⁵ - النشر: 1/ 332.

- +تَثَبَّتْ _ [التحريم 5] [تَأْيِيَات)، ويبدلها ألفا خالصة في نحو+
سَأَلَ _ [المعارج 1] (سأل)، ويقول في+فَأَذْرُئُكُمْ _ [البقرة 72] (فَأَذْرُئُكُمْ) وفي+ أَلَمْ مَوَّءِدَةٌ _ [التكوير 8] (المؤدة) على وزن
الموزة، ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صح ذلك في العربية أم لم
يصح، اختلفت الكلمة أو لم تختلف، فسد المعنى أم لم يفسد¹ .
- ومن الأمثلة على القراءة بما يوافق الرسم ولا وجه له في العربية، ولا
يصح رواية، الوقف على+ رَأَيْتَ _ [النساء 61] بالإبدال على
الرسم، قال ابن الجزري مستدركا: "و بالغ بعض المتأخرين من شراح
قصيدة الشاطبي في ذلك حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ، فأجاز في نحو
+ رَأَيْتَ _ و+ سَأَلْتَ _ (رَأَيْتَ و سَأَلْتَ)، فجمع بين ثلاث سواكن
، ولا يسمع هذا إلا من اللسان الفارسي، وأجاز في نحو: +يَجُورُونَ _
[المؤمنون 64] (يَجُورُونَ) +لَا يَسُورُونَ _ [البقرة
273] (يَسُورُونَ) فأفسد المعنى وغير اللفظ، وفي+بُرءًا _ [الممتحنة 4
] (بُرءًا) فغير المعنى وأفسد اللفظ وأتى بما لا يسوغ² .
- و ممن ألف في وقف حمزة وعمل بالتخفيف الرسمي واستدرك عليه
لأجل المبالغة فيه ابن بصخان الذي ذكره ابن الجزري وذكر أنه قال أن
"ما رسم منه بالألف وقف عليه بها"، فوقف على نحو: +بِأَنَّهُمْ _
التوبة 66] (بِأَنَّهُمْ)، وقد رد ابن الجزري ما ذهب إليه واستدرك عليه بأن
هذا النوع هو من قبيل الشاذ والمتروك فقال: "وهذا كله لا يجوز ولا
يصح نقله ولا تثبت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه ولا عن
نقل عنهم، و يقال له الرسمي، وقد يقال له الشاذ، وقد يقال له المتروك
، على أن بعضه أشد نكرا من بعض³ ."

المبحث الخامس : استدراكات سببها حال الرواة أو ضبط الراوي :

و قد بين ذلك الأئمة المحققون، إذ أن كثيرا من الأوهام الواقعة لدى أهل الأداء
سببها ضبط الرواة ، من ذلك قول ابن مجاهد في أصناف حملة القراءات
ورواتها عن الخلل يصيب الراوي فقال: "وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع

¹ - النشر: 357 / 1 .

² - النشر: 357 / 1 .

³ - النشر: 357 / 1 . و هذا المثال ذكره صاحب : تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : ص:

وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، و تدعوه الشبهة إلى أن يرويّه عن غيره و يبرئ نفسه¹ ، و هذا إشارة منه إلى تغير الحال و عدم الضبط .
ومنه كذلك ما ذكره ابن الجزري من أن أكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد ،ومنه يحصل الوهم ، فقال : "فدل كلام أهل العلم على أن القراء متفاوتون من حيث الإتقان والشهرة ،وصفاتهم مختلفة رواية ودراية في ذلك ،وأكثرهم لا علم لهم بالأسانيد ،فمن ثم يحصل الوهم و الغلط² " .

ومن خلال دراستي تبين لي و الله أعلم أن ما رد بسبب الأسانيد عند علماء القراءات كله يرجع لضبط الرواة ،ذلك أن الراوي الثقة قد يحصل له الخطأ فيهم في رواية بعض الأوجه ،أو يشذ و يروي خلاف الصحيح ،أو ينفرد برواية خلاف الأصل ،وغيرها ،و قد بينت في المباحث السابقة كيف وقع ذلك منهم رضي الله عنهم ، أما الاستدراك على الرواة بسبب عدالة الراوي فلم أجد مثالا لذلك فيما بحثت و الله أعلم ،و لعل هذا مما يميز رواة القراءات عن الحديث .
و إن مما قد يعرض للراوي الثقة كذلك و يؤثر على ضبطه ما يعرف عند المحدثين بالاختلاط و تغير الحال ، فيستدرك عليه لأجل ذلك ، وترد بعض المرويات عنهم .

المطلب الأول : استدراكات سببها اختلاط الراوي³ :

معنى الاختلاط : لغة : فساد العقل،يقال : رجل خَلَطُ بَيْنُ الخَلَاطَةِ :أحمق مُخَالِطُ العقل ،و اختلط عقله ،إذا تغير⁴ .

اصطلاحا : يطلق الاختلاط على الرواة و يراد به : فساد عقل الراوي و عدم انتظام الأقوال و الأفعال إما بخرف ،أو ضرر ،أو مرض ،أو عرض : من موت ابن ،و سرقة مال ،أو ذهاب كتب ، أو احتراقها⁵ .

و يعد اختلاط الراوي الثقة من أسباب رد الرواية في الحديث ،و فصل أئمة الحديث أحوال المختلطين الثقة وميزوا حالات قبول رواية الثقة المختلطة وضبطوها بضوابط كتميز وقت رواية الحديث إن كان قبل الاختلاط أم بعده ،و

1 - السبعة : 46 .

2 - غاية النهاية : 397/2 - 400 .

3 - إن القول باختلاط الراوي من أئمة القراءات لا يعد طعنا في الراوي أو إنقاصا من شأنه ،و لا ضربا في القراءات من خلال الطعن في روايتها ،فإن الاختلاط أمر خارج عن إرادة القارئ أو الراوي وهو من الابتلاء الذي قد يصيب الراوي في آخر عمره ،وإن كنا قد قبلنا وقوع الراوي في الغلط و الوهم وهو أمر بشري محض ،فقبول الاختلاط من باب أولى إذ الأمر رباني ولا اختيار للراوي فيه ،وإن كان الرد بالاختلاط أمر نادر الوقوع في أهل القراءات ، و ليس بالفاحش .

4 - لسان العرب : مادة (خ ل ط) 294-295 /7 .

5 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : شمس الدين أبو الفتح السخاوي : 458-459/4 .

تقييد المقبول من حديثه بما وافق غيره من الثقة ، و غيرها ، وألّفوا لأجل ذلك مصنفات جمعت المختلطين من الرواة¹ .

وإن كان الاختلاط من أسباب رد الرواية في الحديث فهو في القراءات أوجب ، وقد وقع لأئمة القراءات وعلمائها من المصنفين حالات اختلط فيها الثقة في آخر عمره وردت لأجل ذلك بعض اختياراته و مروياته ، وقد فصلت كتب التراجم في تبين الاختلاط ، وحاولت استخراج بعض من وصف به في آخر عمره واستدرك عليه لأجل ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: اختلاط قنبل في آخر عمره : وردت بسبب ذلك بعض الأوجه المروية له ، من ذلك مثلا رد ابن مجاهد لقراءة الفتح من + مُرِّدَفِينِ] [الأنفال 9] ، فقال فيها : "قرأت على قنبل + مُرِّدَفِينِ _ بفتح الدال مثل نافع ، وهو وهم ، حدثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن القواس عن أصحابه + مُرِّدَفِينِ _ بكسر الدال² " .

قال أبو شامة موضحا سبب رد ابن مجاهد لرواية قنبل له : "و القواس هو شيخ قنبل ، وكان قنبل سنة قرأ عليه ابن مجاهد قد اختلط³ " .

و قال الذهبي في ترجمة قنبل : "ثم إنه طعن في السن وشاخ وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين⁴ " .

قال ابن الجزري : "و قيل بعشر سنين⁵ " . ولعل اختلاط قنبل هو ما يفسر جرأة ابن مجاهد عليه ، إذ كان كثيرا ما يرد روايته ، ويطعن فيها⁶ .

قال ابن الجزري مؤيدا رد ابن مجاهد قراءة الفتح لقنبل وإن كانت صحيحة لغيره : "فإن الراوي إذا ظن غلط المروي عنه لا يلزمه رواية ذلك عنه إلا على سبيل البيان ، سواء كان المروي صحيحا أو ضعيفا ، إذ لا يلزم من غلط المروي عنه ضعف المروي في نفسه ، فإن قراءة + مُرِّدَفِينِ _ بفتح الدال صحيحة

1 - للاستزادة ينظر ما ذكره السخاوي إذ عقد بابا كاملا في معرفة من اختلط من الثقة . فتح المغيث : 458 / 4 - 497 .

2 - هذا النص ذكره أبو شامة في إبراز المعاني و نسبه لابن مجاهد ، و بالعودة لكتاب السبعة لم أجده و يحتمل أنه سقط من الكتاب و الله أعلم لتعدد المصادر التي نسبت هذا القول لابن مجاهد كالداني في الجامع و ابن الجزري في النشر . ينظر : السبعة : 304 ، و جامع البيان : 172/2 ، و إبراز المعاني : 489 و النشر : 207 / 2 .

3 - إبراز المعاني : 489 .

4 - ومعرفة القراء الكبار : 230 / 1 .

5 - غاية النهاية : 147/2 .

6 - سبق الإشارة إلى ذلك . ينظر : ص : 266 فما فوق .

مقطوع بها ، وقرأ بها ابن مجاهد على قنبل مع نصه أنه غلط في ذلك ، ولا شك أن الصواب مع ابن مجاهد في ذلك ¹ .

مثال رقم 2 : اختلاط عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي : و قال عنه الداني : "مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت فاختل حفظه ولحقه الوهم في أخريات أيامه² " .

و عليه فقد ردت بعض مروياته لهذه العلة، من ذلك مثلاً ما جاء في إسناد صاحب العنوان في رواية الكسائي أنه قرأ على الطرسوسي عن قراءته على السامري عن محمد بن يحيى الكسائي الصغير ، فقال فيه ابن الجزري : "و هذا غلط لا شك فيه ، وهو إما إسقاط من الناسخ ، أو غلط من الراوي أو اختلال منه في آخر عمره ، و مما يدل على ذلك أنه غلط عليه، أن تلميذه عبد الجبار الطرسوسي شيخ صاحب العنوان أسند هذه الرواية عن السامري عن جماعة ليس في أحد منهم الكسائي الصغير³ " .

و قد حصر ابن الجزري ضبط أبي أحمد السامري فيما رواه عنه أبو الفتح فارس و رد ما عداه ، فقال : "و هذا هو الإنصاف في ترجمته فإن من اختلال حفظه و وهمه روايته عن أبي العلاء الكوفي و عبد الله بن المعتز ، و قراءته على أبي الحسن محمد بن محمد الباهلي ، و أما قراءته على الباهلي فقد سألت عنها أبو الفتح فارس فقال : قرأت عليه خمس آيات ، قرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد وهو أضبط من قرأ عليه في أيام حفظه⁴ " .

المطلب الثاني : استدراكات سببها تغير الحال⁵ :

معنى تغير الحال : لغة : التغير : التحول⁶ .

اصطلاحاً : هو ما يحصل للراوي من ضعف في الحفظ عند مرض الموت ، أو المرض الحاد ، وليس بقادح في الثقة ، قال الذهبي : " كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة فإن غالب الناس يعترئهم في مرض الموت الحاد

1 - النشر : 300-301 / 2 . و ينظر المسألة في : تنبيهات ابن الجزري : 710-711 .

2 - غاية النهاية : 373 / 1 .

3 - غاية النهاية : 373 / 1 .

4 - غاية النهاية : 373 / 1 .

5 - اختلف علماء الحديث في التفريق بين الاختلاط و تغير الحال فبعضهم يفرق بينهما و بعضهم يجعلهم واحداً قال : قال المحدث الألباني:التغير ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به إلا عند الترجيح ، وأما من وصف بالاختلاط فحديثه ضعيف إلا إذا حدث به قبل الاختلاط" . سلسلة الأحاديث الضعيفة : 366/8 .

6 - تاج العروس : 286 / 13 .

نحو ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده ومتمته فيخالف فيه¹ .

ومنه قول الذهبي في الرد على ابن القطان رده رواية هشام بن عروة بسبب الاختلاط فقال معقبا : "نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشيبية، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟! "²

وقد وقع لرواة القراءات تغير في الحفظ واختلال استدراك عليهم لأجل ذلك، ولا يعد ذلك قادحا،

فيهم، فقد يتغير الثقة، ومنه قول الذهبي في عمار بن هشام خطيب دمشق ومقرئها : "ثقة مكث له ما ينكر قال أبو حاتم صدوق قد تغير وكان كلما لقنه تلقن³ .

نماذج من الاستدراكات سببها تغير الحال :

مثال رقم 1 : اختلال الحمراوي في قراءة الفتح من +وَمَحَّيَايَ [الأنعام 162] : فنسبها لنافع، بينما هي اختيار من ورش خالف به شيخه⁴، وقد عزا الإمام الداني سبب الوهم في ذلك لاختلال الحمراوي فقال : "و الذي يقع في نفسي - وهو الحق إن شاء الله تعالى - أن أبا الأزهر حدث الحمراوي الخبر موقوفا على ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جملة أصحابه وثقات رواته دون اتصاله بنافع و إسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح إليه، بل لورش دونه، فنسي ذلك على طول الدهر من الأيام، فلما أن حدث به أسنده إلى نافع ووصله به و أضاف القصة إليه، فحمله الناس عنه كذلك، و قبله جماعة من العلماء و جعلوه حجة، وقطعوا بدليله على صحة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من نقلة الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسلة والمقطوعة لنسيان يدخلهم أو لغفلة تلحقهم، فإذا رفع ذلك إلى أهل المعرفة ميزوه، و نبهوا عليه، و عرفوا بعلمته وسبب الوهم فيه، فإذا كان الأمر كذلك فلا

1 - سير أعلام النبلاء : 254 / 10 .

2 - ميزان الاعتدال : 301/4 .

3 - المغني في الضعفاء : 711/2 .

4 - ينظر تفصيل المسألة : في ص: 257-260 من البحث .

سبيل إلى التعلق في صحة الفتح بدليل هذا الخبر ، إذ هو عن مذهب نافع بمعزل
1 " .

مثال 2: اضطراب الإمام الهذلي في إسناد قراءة ابن كثير لأبي حاتم
السجستاني : وذكر ذلك ابن الجزري في ترجمته لأبي حاتم فقال : " و قد
اضطرب في إسناد روايته عن ابن كثير في الكامل ، و قدم و آخر و قلب
الأسماء ، و خلط الرجال بعضها ببعض " 2 .

و الذي ذكره الهذلي في الكامل هو : "رواية أبي حاتم - قال - قرأت على
عثمان بن علي الدلال على أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف على أحمد بن
محمد السلمي على محمد بن الحسن بن زياد على المكي المشلي على أبي حاتم
و على القطعي على عبيد بن عقيل على محبوب بن الحسن و نصر بن علي
على إسماعيل بن خالد على ابن كثير " 3 .

قال ابن الجزري مصححا : " و احتمال الصواب أن يكون عثمان بن علي شيخ
الهذلي رواها عن أبي الحسن العلاف عن محمد بن أحمد السلمي عن علي بن
أحمد المكي عن أبي حاتم عن القطعي عن عبيد بن عقيل و محبوب بن الحسن و
علي بن نصر الجهضمي عن مسلم بن خالد عن ابن كثير " 4 .

1 - جامع البيان : 148/2 .

2 - غاية النهاية : 290 / 1 .

3 - الكامل في القراءات العشر : 226 .

4 - غاية النهاية : 290 / 1 .

المبحث السادس : استدراكات سببها الإهمال و الاقتصار :

المطلب الأول : معنى الإهمال¹ : ويقصد به سكت المصنفين وأهل الأداء عن بعض الأوجه والروايات، إما سهواً ومن دون قصد أو اختياراً منهم و اقتصاراً على البعض دون الكل، واخترت وسم ما وقع منهم سهواً بالإهمال، أما ما وقع منهم عمداً بالاقتصار.

وقد يترتب عن إهمال المصنف لبعض الروايات والعدول عن ذكرها والسكوت عنها أن يقع الآخذون عنهم في بعض الأخطاء نتيجة عدم ذكرها فيهم من السكوت عنه أوجهاً غير المراد منها، كأن يدخل في جملة المسكوت عنهم، والمسكوت عنه عند علماء القراءات يراد به حكماً معيناً كموافقة الأصل، أو الاتفاق مع جمهور القراء وغيرها، وقد وقعت بعض الأخطاء لدى المصنفين وأهل الأداء سببها سكوت المصنف عن حكم ما وإهمال ذكره، فيتربط عليه سوء فهم له، وقد عمل المحققون على توضيح مثل هذه الاستدراكات وتبيان الغلط المترتب عن الإهمال و تصحيحها .

المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها الإهمال :

مثال رقم 1: إهمال ابن مجاهد ذكر حرف +يُخَيَّلُ إِلَيَّ هـ [طه 66]: ونتج عنه أن تُؤهَّم الخلف لابن ذكوان فيها، بينما الرواية عنه بالتأنيث، و قد استدرك عليه ابن الجزري ذلك فقال: "و اختلفوا في +يُخَيَّلُ إِلَيَّ هـ _ فروى ابن ذكوان وروح بالتاء على التأنيث، و قرأ الباقرن بالياء على التذكير، و أهمل ابن مجاهد و صاحبه ابن أبي هاشم ذكر هذا الحرف في كتبهما، فتوهم البعض الخلف في ذلك لابن ذكوان، و ليس عنه خلاف² ."

مثال رقم 2: إهمال الداني ذكر لفظة + يؤاخذ _ ضمن مستثنيات البديل لورش: وترتب عن ذلك أن حكى الإمام الشاطبي فيها الوجهين الاستثناء وعدمه، فقال في مستثنيات مد البديل:

¹ - لغة : من هَمَلَ و هَمَلْتُ : السدى المتروك ليلاً أو نهارة ، ومنه إبل هوامل مسيبة لا راعي لها ، و أمر مهمل متروك . ينظر : لسان العرب : مادة (ه م ل) 710-711/11 .
² - النشر : 241/2 . و راجعت كتاب السبعة ولم يذكره ابن مجاهد . ينظر : السبعة : 420 ، وذكر المسألة : تنبيهات ابن الجزري : 729-730 ، و قواعد نقد القراءات : 233 .

سَوَى يَاءِ إِسْرَاعِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ ... صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ
وَمَسْنُورًا اسْمًا

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيَّاهُ ... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ الْآنَ
مُسْتَفْهِمًا تَلَا¹

قال ابن القاصح في شرح كلام الشاطبي: " و زاد الناظم ما استثني من هذا النوع بعد همز مغير فقال (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ) ، يعني و بعض أهل الأداء الناقلين قراءة ورش استثنوا له مواضع أخر لم يجروا فيها الأوجه الثلاثة بل قصروا له فيها ، فتعين أن البعض الآخر لم يستثن هذه المواضع ، فيقرأ له فيها بوجه واحد بالنظر إلى من استثناها ، و بالأوجه الثلاثة بالنظر إلى البعض الذي لم يستثنها² " .

و تابع ابن بري الإمام الشاطبي في ذلك فحكى لورش في+ يؤاخذ _ الوجهان كذلك فقال :

وَ فِي يُؤَاخِذُ الْخِلَافُ وَقَعًا وَعَادًا الْأُولَى وَءَا الْآنَ مَعًا .

و قد استدرك عليهما ومن تابعهما لأجل ذلك، و بين المحققون عدم صحة ما روي منهم، إذ الإجماع حاصل في استثناء لفظ يؤاخذ من مد البدل كيفما وردت في القراءان فلا تقرأ لورش إلا بالقصر ، واجتمعت في ذلك نصوص عدة ، قال ابن الجزري: "فالكلمة + يؤاخذ _ كيف وقعت نحو (+لَا يُؤَاخِذُكُمْ _ ، + لَا تُؤَاخِذَنَّا _ ، + وَلَوْ يُؤَاخِذُ _) ، نص على استثنائها المهدي وابن سفيان ومكي وابن شريح وكل من صرح بمد المغير بالبدل³ " .

و قال المنتوري : " أما + يؤاخذ _ فلا خلاف في قصره ، نص على ذلك الداني في جامع البيان⁴ والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين ، وإنما ذكر الناظم (أي ابن بري) في +يؤاخذ _ الخلاف -و الله أعلم - اعتمادا منه على قول الشاطبي في قصيدته (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ) ، فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم ، فدل ذلك على أن فيه خلافا كالمواضع الأخر ، وليس فيه خلاف ، بل قصره إجماع كما تقدم⁵ " .

1 - الشاطبية : 14 - 15 .

2 - سراج القاري : 56-57 .

3 - النشر : 265 / 2 .

4 - ينظر : جامع البيان : 1 / 215 .

5 - شرح الدرر اللوامع : 215-216 .

وعلى ابن الجزري ما ذهب إليه الشاطبي بأن الإمام الداني أهمل ذكر لفظة + يؤاخذ _ في التيسير، ففهم الشاطبي من سكوته دخول الكلمة في عموم الممدود، فروى فيها المد مع القصر، قال ابن الجزري: "وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكان الشاطبي رحمه الله ظن بكونه لم يذكر في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ) أي وبعض رواة المد قصر+ يؤاخذ _ ، وليس كذلك ، فإن رواة المد مجمعون على استثناء + يؤاخذ _ فلا خلاف في قصره¹ ."

بينما علل المنتوري سبب رواية الشاطبي لوجه المد هو إهمال ذكره في كتاب التيسير و ذكره في غيره من المصادر مما احتمل عنده أن يكون فيها الوجهان، قال المنتوري: "ولعل الشاطبي - رحمه الله تعالى - لما رأى الداني لم يذكره في التيسير، و ذكره في غيره، ظن أن فيه الخلاف فذكره و الله أعلم² ."

أما نصوص الداني في قصر+ يؤاخذ _ من غير كتاب التيسير فكثيرة، منها ما ذكره في كتابه إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع، والذي حكى فيه الإجماع على القصر فقال: "أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله (+لَا يُؤَاخِذُكُمْ _ ، + لَا تُؤَاخِذَنَّاَ _ ، + وَلَوْ يُؤَاخِذُ _) حيث وقع ، وكان ذلك عندهم من (واخذت) غير مهموز³ ."

وقال في المفردات: "وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: +لَا يُؤَاخِذُكُمْ _ [البقرة 225] و بابه⁴ ."

أما عن سبب إهمال الإمام الداني للفظة + يؤاخذ _ في التيسير فذكر ابن الجزري أنه راجع لاعتماده على نصوصه في غير التيسير⁵ .

قال القيجاطي: "ولا خلاف في قصر + يؤاخذ _ ، وما ذكره الشاطبي و ابن بري من الخلاف فيه عن ورش خطأ⁶ ."

المطلب الثالث: استدراكات سببها الاقتصار: و يقصد به إهمال المصنف لبعض الروايات و الوجه اختياراً منه و اقتصاراً عليها، مما قد يوقع بعض

1 - النشر: 265 / 2 .

2 - شرح الدرر اللوامع: 216 .

3 - ينظر النشر: 265 / 2 .

4 - النشر: 265 / 2 .

5 - النشر: 266 / 2 .

6 - شرح الدرر اللوامع: 217 .

الأخطاء في الروايات أو مخالفة الأصل إذ السكت عند علماء القراءات يترتب عليه أحكام و معان ، وقد استدرك عليهم لأجل ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: اقتصار الشاطبي و ابن بري على وجه الاختلاس لقالون : و وقع ذلك في أربعة ألفاظ جمعها ابن بري في قوله :

وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعْمًا ... وَ فِي النَّيِّ سَاءٍ لَا تَعْلَمُوا ثَمًّا

وَهَا يَهْدِي ثُمَّ خَا يَخْصِمُونَ ... إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونُ 1.

وقد خالف الناظران بذلك أصلهما وهو كتاب التيسير فقد ذكر الداني لقالون الوجهين: الإسكان و الاختلاس فقال: "و قالون و أبو بكر و أبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين ، و يجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنهم والأول أقيس 2 " .

ولعل الناظرين اقتصروا على وجه الاختلاس دون الإسكان لكونه الأقيس في اللغة ، و هروبا من الجمع بين الساكنين في قراءة الإسكان ، قال ابن الجزري معللا ذلك : "واختلفوا عن أبي عمرو و قالون و أبي بكر ، فروى المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا ، يريدون الاختلاس فرارا من الجمع بين الساكنين وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية و وروده لغة ، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة و ناهيك به و قال : هو لغة النبي ن فيما يروى « نعم المال الصالح للرجل الصالح 3 » 4 " .

وأما اقتصار الشاطبي على وجه الاختلاس وإهمال وجه الإسكان فهو اختيار منه لأنه رواية المغاربة قاطبة وما ثبت به النص عنهم ، غير أنه بذلك خالف أصله ، وأسقط وجها ثبت به النص ، ولعله اقتصر عليه لكونه الأقيس في اللغة ، وهو صريح كلام الداني إذ قال : "والإسكان أثر والإخفاء أقيس 5 " .

1 - الدرر اللوامع : 74 .

2 - التيسير : 84 .

3 - أخرجه البخاري في الأدب المفرد : 1/ 154-155 رقم 299 .

4 - النشر : 177/2 .

5 - جامع البيان : 57 /2 .

وقال ابن الجزري : "والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح وابن غلبون والشاطبي ،مع أن الإسكان في التيسير ولم يذكره الشاطبي ¹ ".
وقد استُدرِك على الشاطبي مخالفته أصله و اقتصره على وجه الاختلاس ، قال الصفاقسي بعد أن أثبت لقالون الوجهين : " فإن قلت ذكرت لقالون ومن عطف عليه الإسكان المحض ،و لم يذكر الشاطبي لهم إلا الإخفاء بقوله :
..... وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغٌ بِهِ حُلًّا ² .

قلت : نعم لكن كان حقه رحمه الله تعالى أن يذكره لأنه في أصله و نصه "و يجوز الإسكان بذلك ورد النص عنهم ،والأول أقيس " ،وهو مذهب أكثر أهل الأداء كذا في اللطائف ،بل كثير منهم كالبعغوي لم يعرف سواه ³ ".
و رد الإمام الجعبري صنيع الإمام الشاطبي ،وأثبت القراءة بالإسكان ،فقال :
"وبه قرأت فلا وجه لإسقاط الناظم ذكره إلا لحيل المتحيلين ،أو حمل كلام التيسير على حكاية مذهب الغير ⁴ ".

وأما ما تعلل به من أن إسقاط الشاطبي لوجه الإسكان قد يكون لأنه فهم منه أن الداني ذكره على سبيل الحكاية ،فبعيد كل البعد لقول الداني عن هذا الوجه بأنه جائز وهو الأثر عن قالون ⁵ .

وأما ابن بري فقد تابع الشاطبي في اختياره ،قال المارغني مستدركا عليه ،بعد عرض المسألة و بسط الكلام فيها : "و اعلم أن الناظم اقتصر على الاختلاس لقالون في الألفاظ الأربعة تبعا لجماعة منهم الشاطبي ،و كان حقه أن يذكر الإسكان فيها أيضا لأنه ذكره الداني في التيسير وجعله هو النص عن قالون ⁶ "

ثم قال : " و الوجهان مقروء بهما عندنا لقالون و المقدم الإسكان ⁷ ".
وخالفه المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع إذ لم يأخذ إلا بوجه الاختلاس رغم نقله النصوص في جواز وجه الإسكان فقال : " عبارة المصنفين للحروف

1 - النشر : 177 /2 - 178 .

2 - الشاطبية : 43 .

3 - غيث النفع : 121 .

4 - ينظر : غيث النفع : 122 .

5 - ينظر غيث النفع : 122 .

6 - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع : 145 .

7 - النجوم الطوالع : 145 .

بالاختلاس و الإخفاء و معناها واحد ، و بذلك قرأت على جميع من قرأت عليه و به أخذ¹ .

و عليه يتعين أن العمل في المدرسة المشرقية هو القراءة بالوجهين لقالون في الألفاظ الأربعة ، خلافا لما ذهب إليه الشاطبي ، أما المدرسة المغربية فوقع الخلاف عند شرح الدرر في ذلك بين من يثبت الوجهين تبعا للأصل كالمارغني و الصفاقسي ، و من يقتصر على الإسكان تبعا لاختيار الشاطبي و ابن بري في نظيهما كالمنتوري و ابن القاضي² و الله أعلم .

مثال رقم 2: الاستدراك على ابن بري في اقتصاره على وجه الإسكان في ميم الجمع لقالون³ .

1 - شرح الدرر اللوامع : 769 .

2 - ينظر الفجر الساطع : 76/4 .

3 - ينظر المسألة في الفصل السابق : ص : 231-233 .

الفصل السادس :

حكم الاستدراكات و قواعد عمل المستدركين .

✓ المبحث الأول : حكم الاستدراكات .

✓ المبحث الثاني : قواعد عمل المستدركين .

تمهيد :

إن كون المستدرك باحث في الغلط الحاصل من القراء و المصنفين يجعل من عملية الاستدراك استمرارا لسلسلة تنقيح الطرق و الروايات و ضبط الصحيح من الضعيف ، و يترتب على ذلك الحكم على كثير من المستدركات و تمييز المقروء به من المردود ، وهذا زبدة عمل المستدركين ، و لهم في ذلك قواعد و أصول ضبطوا من خلالها عملية الاستدراك .

المبحث الأول : حكم الاستدراكات :

يعد حكم الاستدراكات من أكثر المباحث صعوبة و إشكالا في الدراسة ذلك أن البحث فيه يتطلب دراسة شاملة للمسائل المستدركة ، و أقوال المصنفين و علماء القراءات فيها ، وتبيان الذي عليه العمل و المأخوذ به عندهم من المردود ، وقد اجتهدت من خلال دراستي في المباحث السابقة تفصيل ما

عليه العمل في كثير من المسائل و النماذج المدروسة ، و بالجملة يمكن الخلوص إلى أنه قد اختلف في العمل بالاستدراكات عند علماء القراءات باعتبار عاملين اثنين ، يعدان الفاصل الرئيسي في الحكم على كثير من الاستدراكات و هما :

الأول : أسباب الاستدراك على المصنفين و أهل الأداء ، إذ يختلف الحكم باختلاف سبب الاستدراك .

الثاني : التمييز بين ما حكم عليه ابن الجزري من استدراكات ، وما لم يحكم عليه ، بأن يكون الاستدراك وقع بعد مرحلة ابن الجزري .

المطلب الأول : حكم الاستدراكات باعتبار السبب المؤدي للاستدراك : وقد ارتأيت - و الله أعلم - تقسيم العمل بالاستدراكات عند علماء القراءات بحسب هذا المعتبر إلى ثلاث أنواع و هي كما يلي :

1. استدراكات مقبولة و يعمل بها.

2. استدراكات مردودة لا يعمل بها .

3. استدراكات مختلف فيها .

1- الاستدراكات المقبولة : و يقصد بها الاستدراكات التي حكم عليها بالصحة ، و ترتب عليه إسقاط أو إثبات الوجه المستدرك خلافا لما ورد في الأصل المستدرك عليه ، و هذه الاستدراكات هي استدراكات أجمع محررو القراءات على وقوع الرواة و المصنفين و أهل الأداء على الخطأ فيه ، لاجتماع جملة من القرائن زادت من قوة احتمال وقوع الخطأ من رواتها ، و هي استدراكات نتجت عن وقوع الأصل في القراءة بما لا يصح ، و يمكن حصر الاستدراكات المقبولة في الاستدراكات التي وقعت للأسباب التالية :

- استدراكات سببها الشذوذ¹ .

- استدراكات سببها القياس² .

- استدراكات وقعت بسبب السهو بأنواعه كالسهو و سبق القلم و القلب³

1 - ينظر : ص : 316 فما فوق .

2 - ينظر : ص : 303 فما فوق .

3 - ينظر : ص : 364 فما فوق .

- استدراكات وقعت بسبب الإهمال¹ .
 - استدراكات سببها حال الرواة و ضبطهم² .
 - استدراكات سببها الغلط بمجالاته العدة كالغلط في العزو و الغلط في النقل و الغلط في الفهم و غلط الناسخ و غيرها³ .
- و جل ما ذكر من الأسباب السابقة يعد من أسباب رد القراءة ، فقد أجمع المحققون من المصنفين على تمييز القراءة الشاذة من المتواترة و رد ما شذ منها ، كما ردت كثير من الأقيسة الفاسدة لشذوذها و انفرادها ، و لأنها أدت إلى القراءة بما صح لغة ولم يثبت رواية ، أما السهو و النسيان و الخطأ و الإهمال فهي كذلك من الأسباب التي تؤدي إلى رد كثير من القراءات الواقعة بسببها إذا تحقق وقوعها، و يحتاج تمييزها إلى معرفة كبيرة بالطرق و الأسانيد و للمقابلة بين المروي و المنصوص من الروايات ، و لا يتأتى ذلك إلا للمحققين الجهابذة في هذا العلم .
- و بالنظر إلى اعتبار كلام ابن الجزري في مثل هذه المسائل نجد أن المحقق قد حكم على أغلبها بالرد و فصل القول في كثير منها ، معتمدا في ذلك على ما اجتمع عنده من روايات و نصوص للمتقدمين فيها فقابل بينها و حكم بردها ، و عليه يمكن القول بأن هذا النوع من الاستدراك أجمع على قبوله و العمل به لأنه رد لأوجه غير صحيحة وقع فيها الرواة و المصنفون .
- و قد اعتمد المحققون في رد الأوجه المستدركة على المصنفين و أهل الأداء ألفاظا و عبارات تحمل دلالات الرد و عدم العمل بها ، إذ تعج كتبهم بصيغ الرد ، و قد ذكرت في الفصول السابقة كثيرا من النماذج التي استدرك بها على المصنفين و أهل الأداء و حكم عليها بالقبول ، و نتج عنها رد القراءة بها ، و عدم العمل بها و لعل أجمع نص لصيغ رد القراءة هو ما ذكره الإمام الداني فيما استدركه على الحلواني ، فيما حكاه من رواية البتر فقال فيه : "و هذا مكروه قبيح لا عمل عليه ، و لا يؤخذ به ، إذ هو لحن لا يجوز بوجه و لا تحل القراءة به⁴ ."

1 - ينظر : ص : 393 فما فوق .

2 - ينظر : ص : 387 فما فوق .

3 - ينظر : ص : 372 فما فوق .

4 - جامع البيان : 209/1 ، و ينظر المثال في : ص : 216 من البحث .

2- استدراكات مردودة : و يقصد بها الاستدراكات التي حُكِمَ عليها بالغلط ، و ردت على أصحابها ، و قد استدرك المحققون على أصحابها و بينوا أن الصواب مع الأصل المستدرك عليه ، و قد بينت هذا النوع من الاستدراكات ضمن الاستدراكات على المستدركين كأحد أنواع الاستدراكات¹.

3- استدراكات مختلف فيها : و يقصد بها الاستدراكات التي وقف عليها المحققون ، و اختلفوا في حكم العمل بها بين من يقبل الاستدراك و يخالف الأصل و من يبين الاستدراك و يبقى على اختيار الأصل ، و قد بحثت في هذه المسألة كثيرا و الذي وصلت له - و الله أعلم - أن الاستدراكات المختلف في حكم العمل بها ، هي الاستدراكات التي نتج عن المستدرك عليهم الخروج عن الأصل مع القراءة بوجه صحيح ، بخلاف الاستدراكات المقبولة والتي نتج عنها رد أوجه ضعيفة و شاذة وقعت من الرواة و المصنفين ، فخرج المستدرك عليه عن أصله كخروج ورش عن اختيار نافع و خروج الشاطبي على التيسير و خروج الداني عن طريق أبي الفتح ، و خروج ابن الجزري عن طرق النشر ، هي كلها من الاستدراكات التي بينها المحققون في علم القراءات ووقفوا عليها ، و تسمى عندهم بالخروج على الطريق ، فهل الخروج على الطريق يعمل به أم يرد على صاحبه ؟

إن الجواب على هذا السؤال كان في غاية الصعوبة وذلك لعدة أسباب منها :
1- أن مسألة الخروج عن الطريق أمر يستوجب معرفة شاملة بالقراءات القراءانية من جميع طرقها و رواياتها ، و اطلاعا واسعا بجميع ما ألف في القراءات القراءانية ، و تتبعا دقيقا للأوجه و تدقيقا في المسائل المختلف فيها بين الطرق الأدائية و النصية ، وهو أمر لم أحصله و أنا العبد الضعيف .

2- تعدد صور الخروج مما يستوجب دراسة لكل حالة على حدة ، فقد يكون الخروج اختيارا من المصنف و الراوي ، وهنا يستوجب دراسة مسألة الاختيار و مدى قبوله ، و قد يكون الخروج زيادة عن الأصل ، فيختلف حكمها باختلاف نوع الزيادة إن كانت

1 - ينظر : ص : 232 - 236 من البحث .

حكاية أو اختياراً ، و قد يكون السبب المؤدي للخروج عدم العزو و السكت عن تفصيل بعض المواضع أو إطلاق بعض العبارات كما هو الحال في مسائل التحريرات ، و قد لا يكون هناك خروج و إنما اقتصار من المصنف فيخالف فيه الأصل ، و غير ذلك من الصور كثير ، و قد تطرقت لبعضها في الفصلين السابقين، و بينت حكم العمل بها عند علماء القراءات¹ .

3- أن مسألة الخروج عن الطريق هي من المسائل القديمة المحدثه و التي بقيت شائكة لم يفصل فيها إلى اليوم ، ذلك أن المتقدمين حرصوا على جمع القراءات بأسانيدھا المتصلة للقراء ، و وثقوا قسماً كبيراً من هذه الأسانيد و النقول لكنهم سكتوا في المقابل عن بعضها اختياراً ، و وقع لكثير منهم الخروج عن الطريق الأصل الذي التزموه و اعتمدوه في رواياتهم و مصنفاتهم ، و قد حرص المحققون من المتقدمين و المتأخرين على تبيين هذه المخالفات و اختلفت أحكامهم فيها من حيث القبول و الرد فقد يثبتون وجهاً خارجاً على الأصل و قد يردونه دون تعليل أو إيضاح لعله القبول أو الرد ، فيكون سبب الرد الخروج على الأصل ، و سبب القبول صحة الوجه على الرغم من مخالفة الأصل .

كما أن الخروج عن الطريق هو من المسائل التي استشكلت حديثاً و أسالت الكثير من الحبر عند الباحثين المعاصرين لاسيما المشتغلين بعلم التحريرات ، إذ وقفوا عند تحريرهم للطرق و الروايات و تنقيحها من التركيب و التلفيق على مسألة خروج المصنفين و الرواة عن الأصل المختار فاختلفت مواقفهم منها بحسب اجتهادهم في هذه المسائل .

و عليه فإن الحكم على مسألة الخروج عن الطريق يتطلب استقراء كاملاً لمواقف العلماء من مسألة الخروج و هذا أمر بالغ الصعوبة ، و يحتاج لدراسات مفردة لكل عالم من علماء القراءات ، لجمع هذه المسائل و

¹ - ينظر : موقف العلماء من التحريرات : ص : 349-351 من البحث ، و مسألة الحكاية : ص : 271-280 و مسألة الزيادات 280-291 .

دراستها و تمييز ما هو اختيار مما هو حكاية و زيادة ثم البحث في نتائجها و أثرها على عملية الإقراء .

و لأن الدراسة هي في البحث عن ظاهرة الاستدراك بشكل عام ، فقد اخترت البحث في مسألة الخروج عن الطريق عند إمام المحققين ابن الجزري و اعتماده كنموذج في العمل بمثل هذه المسائل ، لكونه خاتمة المحققين في مثل هذه المسائل فقد جمع ما عليه المتقدمون ، و اعتمد قوله عند المتأخرين ، و عليه سائبين موقف الإمام ابن الجزري من مسألة الخروج عن الطريق ، و هذا لإعطاء نماذج تطبيقية أبين من خلالها اختلاف تعامله مع هذه المسألة و أبين من خلالها اختلاف علماء القراءات في العمل بمثل هذه الاستدراكات - و الله أعلم - .

المطلب الثاني : موقف ابن الجزري من الخروج عن الطريق : اختلف موقف ابن الجزري في مسألة الخروج عن الطريق فمرة يرد الخروج و مرة يقبله و يستحسنه ، و من الأمثلة على ذلك :

أولاً : رده الخروج عن الطريق : من ذلك مثلاً أننا نجد ابن الجزري يؤصل لمسألة عدم الخروج عندما علق على حكاية الداني لوجه الحذف + ثم كِيدُونِ [الأعراف 195] بينما طريق شيخه الحذف لهشام ، فقال بعد أن أنكر عليه ذلك : " و إن كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ¹ " .

و هذا كلام صريح في وجوب اتباع الطريق و عدم الخروج عنه ، و إن كان المعتبر هنا هو أن السبب المؤدي للخروج هو الحكاية ، فيكون ابن الجزري قد رد وجه الإثبات لكونه روي حكاية ، و هذا ما جعله يغرب صنيع الشاطبي في إثبات الوجين لهشام أخذاً بظاهر التيسير ، فقال : " على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية غاية البعد² " .

أما إن تعلق الخروج باختيار الراوي ، كأن يكون السبب المؤدي للخروج هو اختيار الراوي أو المصنف لوجه مخالف لما عليه الأصل مع صحة

1 - النشر : 139 / 2 ، و ينظر تفصيل المسألة في : ص : 277-279 من البحث .

2 - النشر : 139 / 2 ، و ينظر كذلك زيادة الداني لقراءة ترك الهمز من + شَرَكَآئِيَّ _ [النحل 27] للجزري : ص : 272-275 من البحث .

الوجه المختار من طرق أخرى ، فنجد أن ابن الجزري قد يقبل الخروج في بعضها و يرده في البعض الآخر و من الأدلة على ذلك :

- قبوله اختيار حفص لقراءة الضم من: +مِّنْ ضَعَّفٍ_ [الروم 54] ، بينما القراءة عن عاصم بالفتح ، و قد سبق ذكرها ¹.

- و رده اختيار البزي لقراءة ترك الهمز من + شُرْكَائِي_ [النحل 27] ، و قوله أنه لولا حكاية الداني لهذا الوجه لم يذكره ².

و هنا يتضح اختلاف موقف ابن الجزري من مسألة الخروج عن الطريق ، ذلك أنه من خلال دراستي للمثاليين اتضح لي أن ابن الجزري رحمه الله قبل خروج حفص عن عاصم و علله بالاختيار و رد حكاية الداني اختيار البزي عن ابن كثير و علله بالخروج عن الطريق و من خلال مقارنة بين هاتين المسألتين و جدت ما يلي :

- أن طريق قراءة + ضَعَّفٍ_ هو حفص لكن ليس عن عاصم ، و طريق قراءة + شُرْكَائِي_ بغير همز هو البزي عن ابن كثير .

- قراءة + ضَعَّفٍ_ متواترة من طرق غير عاصم أي عن باقي القراء و صحيحة من طرق حفص لكن ليس عن عاصم ، بينما قراءة + شُرْكَائِي_ صحيحة من طرق أخرى ذكرها ابن الجزري عن ابن كثير .

- قراءة + ضَعَّفٍ_ خروج عن طريق الشيخ و الكتاب فقراءة + ضَعَّفٍ_ ليست من اختيار عاصم و لا من طرق ابن الجزري في النشر ، أما قراءة + شُرْكَائِي_ فهي خروج عن طريق الكتب دون الشيخ ، فهي ليست من طرق النشر لكنها من طرق ابن كثير و قد أثبت صحتها ابن الجزري نفسه ، و دافع الجعبري عن اختيار الداني لها فقال : " و إنكار بعض على التيسير بذكر الحذف غير متجه ، لثبوته سبعة ، و ناهيك قطع ابن مجاهد له ³ " .

1 - ينظر : ص : 225-228 من البحث .

2 - ينظر تفصيل المسألة : ص : 272-275 من البحث .

3 - ينظر : كنز المعاني : 4/ 1839 ، نقلا عن : مسائل من التحريرات : سالم الجكني : 674.

و موقف ابن الجزري هنا أنه قبل القراءة الأولى رغم أنها خروج عن الطريق و رد القراءة الثانية بحجة الخروج عن الطريق ، و عليه نجد أن ابن الجزري اختلفت مواقفه من مسألة الخروج عن الطريق ، و لعله اعتمد جملة من القرائن و الشواهد و المتابعات جعلته يرجح مسألة القبول و الرد عنده ، لكن لكونه لم يصرح بها فقد بقي الأمر محل إشكال و الله أعلم.

ثانياً : قبوله الخروج عن الطريق : ووقع ذلك منه في كثير من المسائل التي خرج فيها المصنفون عن طرق كتبهم ، فلم يردها بل أثبت صحتها و روى العمل بها رغم أنها خروج عن الطريق من ذلك خروج الداني في بعض المسائل عن طريق كتابه التيسير وهو طريق أبي الفتح فارس¹ ، و خروج الشاطبي عن طرق التيسير من خلال زيادات الشاطبية على التيسير² ، فقد بينها و أقر القراءة بها ، بل إن ابن الجزري قد ثبت عند المحررين خروجه هو عن طريقه في كتابه النشر ، و من الأمثلة على ذلك :

مثال رقم 1: روايته وجه الإسكان في +يَرَضُهُ لَكُمْ َ [الزمر 7] لهشام : و هو وجه لم يرو من طريقه ولا من طرق التيسير و الشاطبية ، و قد تتبع ابن الجزري طريقه من الجامع فوجدها عن عبيد الله بن محمد³ ، ثم قال : " و ليس عبيد الله بن محمد في طرق التيسير ولا الشاطبية⁴ " . و رغم ذلك روى الداني في التيسير الإسكان لهشام⁵ و تابعه في ذلك الشاطبي⁶.

و بين ابن الجزري أنه روى هذا الوجه لصحته و تعدد الطرق به و لاتفاق أئمة الأمصار عليه ، فقد رواه الإمام الهذلي عن زيد و جعفر بن محمد الهذلي عن الحلواني⁷ ، و رواه الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام ، و ذكره في مفردة ابن عامر عن الأخفش و عن هبة الله ، و الداجوني عن

1 - ينظر مثال + وَيُعَذِّبُ مَنْ _ [البقرة 284] في الاختيار : ص : 264-266 من البحث .

2 - ينظر أمثلة الزيادات : ص : 285-291 من البحث .

3 - ينظر : جامع البيان : 377-376/2 .

4 - النشر : 1 / 242 .

5 - ينظر : التيسير : 189 .

6 قوله : وَإِسْكَانٌ يَرْضَاهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ ... بِخَلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَادْكُرْهُ نَوْفَلًا لَهُ الرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرٌ يَرَهُ بِهَا ... وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلَا . الشاطبية : 14 .

7 - الكامل : 465 .

هشام ، و تبعه على ذلك الطبري في جامعه و كذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح عن الأخفش عنه ¹ .

و بعد أن نقل تعدد طرق وجه الإسكان صرح ابن الجزري بخروجه عن طرق كتابه فقال : "وليس ذلك كله من طرقنا ، و في ثبوته عن الداغوني عندي نظر ، و لولا شهرته عن هشام و صحته في نفس الأمر لم نذكره ² "

و عليه تكون الشهرة مع الصحة و اتفاق المصنفين على وجه الإسكان هي الأسباب التي أدت بابن الجزري إلى الخروج عن الطريق .

مثال رقم : 2 : استحسانه خروج الشاطبي عن أصله التيسير في قراءة +هَنْتَ لَكَ _ يوسف [الآية 23] : فقد رد الداني هذه القراءة في الجامع فقال : " و ما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمزة وهم لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيئ ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمها ³ " .

و قد رد أبو عبد الله الفاسي توجيه الإمام الداني للقراءة ، و بين صحتها فقال : " و القراءة صحيحة و راويها غير واهم و معناها تهيأ لي أمرك لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل وقت أو حسنت هيأتك و لك على الوجهين بيان أي لك أقول ⁴ " .

قال ابن الجزري مستدركا عليهما التوجيه و مبينا صحة القراءة : " و ليس الأمر كما زعم أبو علي و من تبعه و الحلواني ثقة كبير حجة خصوصا فيما رواه عن هشام و قالون على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر ⁵ " .

و عليه تكون قراءة الفتح صحيحة لهشام ، و قد استحسن الإمام ابن الجزري على الشاطبي روايتها في الحرز فقال : " و لذلك جمع الشاطبي بين هذين

1 - ينظر : النشر : 242 / 1 .

2 - النشر : 242 / 1 .

3 - جامع البيان : 2 / وينظر التيسير : 128 .

4 - ينظر النشر : 221 / 2 .

5 - النشر : 221 / 2 .

الوجهين عن هشام في قصيدته ، فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب¹ .

قال الشاطبي :

وَهَيْتَ بِكَسْرِ أَصْلٍ كُفُوٍ وَهَمْزُهُ ... لِسَانٌ وَضَمُّ التَّائِلِ لَوَى خُلْفُهُ دَلَالًا²

قال عبد الفتاح القاضي : " ويقرأ هشام بكسر الهاء وبعدها همزة ساكنة، وله في التاء وجهان: الفتح والضم³ " .

مما سبق يمكن إجمال موقف ابن الجزري من مسألة الخروج عن الطريق في أنه يقبل الخروج عن الطريق إن وقع اختياراً من المصنف و اجتمعت في الوجه المختار جملة من العوامل كالصحة و الشهرة و اجتماع الأمة عليه ، أو الانتقال من وجه قوي إلى ما هو أقوى و غير ذلك⁴ ، أما إن كان الخروج عن الطريق لوجه أقل من الوجه الذي عليه الأصل ، كأن يروى حكاية ، فاختيار ابن الجزري هو رد الخروج عن الطريق في هذه الحالة ، ويبقى الحكم ليس عاماً و يفتقد لدراسة وافية شاملة تجمع المسائل التي خرج فيها ابن الجزري عن الطريق و موقفه منها ، و لعل هذا من بين توصيات الدراسة و الله أعلم .

و إذا كان هذا هو حال ابن الجزري في مسألة الخروج فالأمر عند المتأخرين أكثر اختلافاً ، و يمتد الخلاف إلى كثير من الباحثين المعاصرين ، إذ تعج المنتديات بمثل هذه النقاشات ، و قد عرض المسألة الدكتور إيهاب فكري في بحثه إنصاف الإمام الشاطبي ، و بين الاضطراب الحاصل عند

1 - النشر : 221/2 .

2 - الشاطبية : 61 .

3 - الوافي : 295 .

4 - يميل الدكتور إيهاب فكري إلى أن ابن الجزري يقبل الخروج عن الطريق إذا وقع اختياراً من المصنفين ، و قد أجاب عن موقف ابن الجزري من رده لبعض الاختيارات كرده اختيار الشاطبي الإدغام في + و جبت جنوبها _ لابن ذكوان ، و قبوله اختيارات أخرى ، فأجاب بأن ابن الجزري قد يترك هذه القاعدة التي جرى عليها وهي قبول اختيارات القراء لأمر يبدوا له و إلا فقاعده هي قبول الاختيار ، بل قد اختار هو نفسه في مواضع و خرج عن طرق كتابه النشر . ينظر : تقريب الطيبة : 597 .

المتأخرين و المعاصرين فيها، وبين أن المسألة تحتاج لمزيد من التحرير و التدقيق و الله أعلم¹.

المطلب الثالث : اعتبار حكم ابن الجزري في المسائل المستدركة : و يقصد بذلك اعتبار ما أقره ابن الجزري في المسائل المستدركة من حيث العمل بها و عدمه ، ذلك أن ابن الجزري قد عالج أغلب المسائل المستدركة على من تقدمه من العلماء و المصنفين ، و كان له رأي فيها ، و إن لم نقل الرأي الراجح في أغلبها ، و عليه فإن اعتبار حكم ابن الجزري في مثل هذه المسألة هو اعتبار للعمدة في المسألة ، و لم يكن هذا الحكم نتيجة لهوى أو انحياز عاطفي لابن الجزري بل يعضده جملة من الدلائل و الخصائص ميزت عمل ابن الجزري و جهده في علم القراءات و قد بينت ذلك في الفصول السابقة ، و إن كان اعتبار كلام ابن الجزري و اعتماد ترجيحاته في أغلب المسائل يمكن إجماله في سببين رئيسيين و الله أعلم :

الأول : قوة و رجحان أدلة ابن الجزري في أغلب المسائل المستدركة لاعتماده على جملة من الخصائص اجتمعت له دون غيره ، كجمعه للطرق و الروايات الصحيحة من مصادرها الأدائية و النصية ، و اعتماده أسلوب التحرير و التدقيق في المروي من جميع طرقه ، و هو أمر لم يجتمع لغيره ، و قد وقفت على ذلك في أغلب النماذج التطبيقية للدراسة .

ثانيا : انتهاء أسانيد القراءات إليه بما في ذلك مستدركاته على من قبله ، فكل المقروء به اليوم للقراءات العشر هو من طريقه ، خاصة في المدرسة المشرقية ، و حتى في المدرسة المغربية ، إذ اعتمد قوله عند كثير من المتأخرين من المغاربة ، فالمقروء به اليوم هي اختيارات ابن الجزري من روايات و طرق و أوجه صحت له من مجموع طرقه ، بما في ذلك ما استدركه على أهل الأداء و المصنفين ، و عليه كان اعتبار حكم ابن الجزري ملزما من جهة تحقق اتصال السند في أغلب المسائل المستدركة ، ذلك أن ابن الجزري عند استدراكه على من تقدمه من العلماء و رده أوجها ضعيفة ، أو إثباته أوجها صحيحة ، لم ينقطع سندها عن روايتها لاتصال أسانيده بمن تقدمه من الرواة و المصنفين ، فما رده ابن الجزري و أسقط

¹ - ينظر : إنصاف الإمام الشاطبي أو التيسير لما على الشاطبية من التحرير : 541-543 ، بحث في آخر كتاب : تقريب الشاطبية : إيهاب فكري .

القراءة به كان له به سند ، وما صححه مما استدركه و أجاز القراءة به كان له به سند كذلك ، لأن هذا الوجه قد صح عنده من طريق آخر ، فعمدة ابن الجزري في رد الأوجه المستدركة أو تصحيحها هي الرواية أولا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى سيأتي بيانها .

وقد صرح ابن الجزري بذلك في مقدمة نشره فقال : " لم أدع عن هؤلاء الثقة الأثبات حرفا إلا ذكرته ، و لا خلفا إلا أثبته ، و لا إشكالا إلا بينته و أوضحته ، و لا بعيدا إلا قربته ، و لا مفرقا إلا جمعته و رتبته ، منبها على ما صح عنهم و شذ وما انفرد به منفرد و فذ ، ملتزما التحرير و التصحيح و التضعيف و الترجيح ، معتبرا للمتابعات و الشواهد ، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرق بين الشرق و الغرب¹ .

و عليه كان اعتبار حكم ابن الجزري في المسائل المستدركة لازما من الجهتين ، و قد تقرر العمل بمستدركاته على من قبله لتحقيق الصحة و اتصال السند ، وهذا ما جرى به العمل في الأمة إلى يومنا هذا² .

و إن مما ترتب على هذه المسألة الخلاف القائم اليوم عند كثير من المتأخرين و المعاصرين هو في حكم العمل بما استدرك على ابن الجزري ، إذ استدراكات ابن الجزري مقبولة حجة و سندا ، لكن ما حكم ما جاء بعد ابن الجزري من استدراكات ، ولم يفصل ابن الجزري القول فيها لتأخر ظهورها ، و لكونها من الأمور الحادثة بعد ابن الجزري ، خاصة تلك المتعلقة بالتحريرات فإن أقل ما يقال عنها أنها منقطعة السند ، فقد استدركها المتأخرون عليه و ليس لهم طرق في القراءة بها إذ كل طرقهم هي عن ابن الجزري ، وهذه الاستدراكات هي في الغالب نتاج مقارنة بين النشر و أصوله كما سبق بيانه ، و قد بينت الاضطراب الحاصل عند المتأخرين و المعاصرين في ذلك³ .

هذا الأمر دفع بكثير من الباحثين المعاصرين إلى الخوض في حكم الاستدراك على ابن الجزري ، و هل يمكن الاستدراك عليه أم لا ، و انقسموا في ذلك إلى آراء كثيرة ، و الذي خلصت له من خلال اطلاعي و-

1 - النشر : 50 / 1 .

2 - قد بينت حكم العمل بالاستدراكات في أغلب النماذج التطبيقية .

3 - ينظر : مبحث التحريرات : ص : 349 فما فوق .

لا أدعي في ذلك الإحاطة بالخلاف الدائر في المسألة - أن المحررين لكتاب النشر ، وقفوا على جملة من الاستدراكات على ابن الجزري ، و التي يمكن حصرها في سببين اثنين :

الأول : إطلاقات ابن الجزري في كتابه النشر و التي نشأ عنها الخلط لبعض الطرق ، و قد سبق بيان ذلك في مبحث التحريرات .

الثاني : تعارض بعض النصوص التي ذكرها ابن الجزري في النشر مع ما هو موجود في الأصول بعد تحقيقها و مقابلتها مع كتاب النشر .

ومن هنا وقع الخلاف في حكم الاستدراك على ابن الجزري ، و قد تعددت الآراء و كثرت بطريقة يصعب حصرها ، كما أن كثيرا من هذه الآراء لا تزال محل بحث من أصحابها و ليست عندهم بالقول الفصل في المسألة ، و قد حاولت استخلاصها في رأيين اثنين، و الله أعلم :

الرأي الأول : الرفض للاستدراك على ابن الجزري : و من أصحاب هذا الرأي من المحررين المنصوري و أتباعه ممن يأخذون بظاهر النشر ولا يخالفونه على الرغم من مقابلتهم لأصول النشر¹ .

و ممن ذهب إلى هذا الرأي من المعاصرين الدكتور سالم الجكني²، و الذي يستبعد الاستدراك على ابن الجزري بالكلية ، و حجته في ذلك أن ابن الجزري أقرأ باختياراته التي في النشر مدة لا تقل عن 35 سنة ، و هي في نظره مدة كافية لمراجعة النشر و البحث فيه عن الأخطاء و استدراكها بنفسه ، و تصحيح ما يظهر له من أوهام ، و قد ناقشته في هذه المسألة ، و سألته إن كان يرى أن قوله هذا في ابن الجزري يوافق قول المحدثين في الإمام البخاري و صحيحه ، رد بقوله بل إن النشر أصح ، لتعلقه بكلام الله تعالى .

و إن كان الدكتور سالم الجكني يرى ذلك ، فالغريب هو استدراكه هو نفسه على ابن الجزري ، و قد وقع له بعض التحريرات على كتاب النشر و له بحوث استغرب فيها بعض الأوجه من ابن الجزري كمسألة السكت ليعقوب على (العالمين) و نحوها و الذي أثبت ضعف نسبه ليعقوب و أنه لروح

1 - سبق ذكر ذلك . ينظر مبحث التحريرات : ص : 331 فما فوق .

2 - استأذنته في نقل كلامه كما سمعته منه و قد وافق على ذلك .

دون رويس ، ونص ابن الجزري على عدم العمل به ، لكن المتأخرين يقرءون بها من طريق النشر لأنه ذكرها في النشر ليعقوب¹ . ومنها كذلك استدراكه على ابن الجزري ذكر الإدغام الكبير ليعقوب ، وهو قول قال عنه بأنه منقطع و لا يصح إسناداً² .

ومنه كذلك استغرابه رد ابن الجزري لقراءة + شُرْكَآءِيَّ [النحل 27] للبزي على الرغم من صحتها رواية و ثبوتها نصاً³ .

و قد عدل الدكتور سالم الجكني عن تسمية هذه المسائل استدراكات ، و هذا لكون ابن الجزري أعلم بالطرق التي أخذ بها القراءات و التي لم يصرح بها جميعاً ، و أنه قد ثبت له بعض الاختيارات في الطيبة التي خالف فيها النشر⁴ ، وقد صرح بالتزامه القراءة بما ورد في النشر و إن استدرك عليه تغليباً لحسن الظن فقال : "و ألتزم القراءة بما في النشر تبعاً لما عليه شيوخنا و تحسيناً للظن بهم فيما قرؤوا و أقرؤوا به ، من أنهم لا يقرءون إلا بأثر ، و لا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد ، و ما كنت لأصبح بدعا في منع هذا الوجه الذي أجازته علماء القراءات مع خروجهم عن طرقهم الصغرى و الكبرى⁵ " .

الرأي الثاني : القائل بالاستدراك على ابن الجزري : و هم أغلب المحررين من أتباع الأزميري و المتولي ، و العلامة الضباع ، الشيخ عبد الرزاق بن علي و قد خالفوا ابن الجزري في بعض المسائل التي استدركوها عليه من ذلك مثلاً ردهم القراءة بهمزة الوصل مع فتح الميم من + فَأَجَّ مِعْوًا

1 - ينظر : مسائل من التحريرات : 652 - 659 .

2 - ينظر : مسائل من التحريرات : 660 - 668 .

3 - ينظر : مسائل من التحريرات : 669 - 675 .

و قد جمع الدكتور سالم الجكني في بحثه هذا جملة من المسائل التي هي محل إشكال عند ابن الجزري منها منعه القراءة بغير همز في + شُرْكَآءِيَّ [النحل 27] على الرغم من وجودها رواية في كثير من كتب القراءات ، و في المقابل أجاز تشديد التاء من + كُنْتُمْ تَمَنُّونَ [آل عمران 143] و + فَظَلَنْتُمْ تَفَكَّهُونَ [الواقعة 65] ظلمت تفكّهون ، رغم تصريح ابن الجزري بأنها من مما انفرد به ابن النجاد ، و مع عدم وجوده في الكتب أصلاً ، ثم علق قائلاً : " وهو ما لم أجد له حلاً " . ينظر : مسائل من التحريرات : 676 - 680 .

4 - ألفت الطيبة بعد كتاب النشر ، الذي يعد أصل الطيبة ، لكنها قد اشتملت على جملة من المخالفات عن كتاب النشر ، و قد جمعها الدكتور سالم الجكني ، في مبحث : المسائل التي في الطيبة و ليست في النشر . ينظر : منهج ابن الجزري في كتابه النشر : 149 / 1 - 153 .

5 - منهج ابن الجزري في كتابه النشر : 134 / 1 .

أَمْ رَكْمٌ وَشُرَكَاءَ كُمْ ۚ [يونس 71] لرويس ، فقد بين العلامة المتولي في شرحه على الدرّة أن هذه القراءة ليست من طريق الدرّة و تحبير التيسير ووافق في ذلك الشيخ الضباع ومن جاء بعدهم من القراء ، و حكي الشيخ عبد الرزاق بن علي اتفاق جميع القراء في وقتها إلى اليوم و أسقطوا القراءة بها مهملين نص ابن الجزري في ذلك لأنه مخالف لما جاء في التحبير¹.

أما عن انقطاع القراءة بما استدرك على ابن الجزري فقد صرح الشيخ عبد الرزاق بن علي بجواز ذلك فقال مبينا فوائد الاستدراك على ابن الجزري في المسألة السابقة :

"و يستفاد من المسألة : 2- عدم التمسك بقراءة الشيخ المقرئ إذا ثبت عدم صحتها و هذا ما فعله القراء في عصر الضباع و المتولي في هذه المسألة و غيرها .

3- لا يجوز التمسك بظاهر نظم الدرّة أو غيرها إذا ثبت بالتحقيق العلمي أن فيه نظر كما ثبت في هذه المسألة و غيرها .

4- قولهم القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ليس على إطلاقه بل ذلك مشروط بأن تكون القراءة صحيحة لا تخالف الكتب الثلاثة الشاطبية و الدرّة و الطيبة بعد تحقيقها ، فإذا ثبت عدم صحتها وجب العدول إلى الصواب دون التمسك بقراءة الشيخ ، وهذا ما فعله القراء إلى اليوم في هذه المسألة² .

و قد أشار ابن الجزري إلى مسألة مخالفة الراوي لشيخه و أجاز ذلك إذا ظن الغلط من الشيخ فقال : " إلا أن ابن مجاهد غلط قنبلا في ذلك ، فربما لم يأخذ به ، ورد الناس على ابن مجاهد في ذلك بأن الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها وإن كانت حجتها في العربية ضعيفة كما تقدم تقرير ذلك ، قلت: وليس ما رد به على ابن مجاهد في هذا لازما فإن الراوي إذا ظن غلط المروي عنه لا يلزمه رواية ذلك عنه إلا على سبيل البيان ، سواء كان المروي صحيحا أم ضعيفا ، إذ لا يلزم من غلط المروي عنه ضعف المروي في نفسه ، فإن قراءة+ مردفين_ بفتح الدال صحيحة مقطوع بها ،

1 - تأملات حول تحريرات العلماء : 46 .

2 - تأملات حول تحريرات العلماء : 46-47 .

وقرأ بها ابن مجاهد على قنبل مع نصه أنه غلط في ذلك ، ولا شك أن الصواب مع ابن مجاهد في ذلك ¹ .

و من القائلين بالاستدراك على ابن الجزري من المعاصرين الدكتور إيهاب فكري و إن لم يصرح بذلك ، فقد أشار إلى مسألة الاستدراك كأحد أقسام التحريرات ، فميز بين ما هو توضيح و ما هو استدراك ، و اشترط نسبة الاستدراك للمستدرك لا للمستدرك عليه ، و هذا لدفع مسألة انقطاع السند ، وشبهها بمستدرك الحاكم على الصحيحين تنسب للحاكم لا للشيخين .

أما الباحث محمد يحيى شريف الجزائري ² فذهب إلى تقييد الاستدراك على ابن الجزري بالأوجه دون الطرق ، و قد ذكر كلاماً سأنقله على الرغم من طوله لما أرى فيه من تفصيل يحسن ذكره و الله أعلم ، فقال : " الاستدراك على ابن الجزري في نشره هو على نوعين :

(الأول) نوع يكون بإضافة طرق وأسانيد لم يذكرها في النشر ، فهذا النوع من الاستدراك ممنوع ومرفوض لأنّ بنية كتاب النشر تأسست بتلك الطرق والأسانيد التي بها نُقل الخلاف في القراءات والروايات أصولاً وفرشاً إذ كلّ وجه من وجوه الروايات إلاّ وله مصدره من تلك الطرق التي اختارها ابن الجزري في نشره .

لو افترضنا أنّ الأزميري قرأ برواية مسندة إلى ابن الجزري في غير ما في النشر لكانت الرواية صحيحة من طريق الأزميري لا من طريق النشر ، فيجوز له أن يُقرئ بذلك الطريق بإسناده إلى ابن الجزري لا من طرق النشر .

و الذين يقرءون بالقراءات العشرية لنافع لهم أن يُقرءوا بها وأن يُسندوا تلك الروايات إلى الداني ³ إن ثبتت بالرواية عندهم ، ولكن هل يجوز لهم إدراجها جميعاً ضمن طرق الطيبة ، لا يشكّ أحدنا أنّه فعل محظورٌ .

والمشكلة في الطرق التي أضافها الأزميري إلى النشر أننا نجد بعض المشايخ يجيزون بتلك الطرق ويكتبون في إجازاتهم : إجازة في رواية

1 - النشر : 300 / 2 .

2 - من الباحثين المعاصرين المجتهدين في علم القراءات ، له مداخلات كثيرة في علم التحريرات .

3 - أي طريق التعريف للإمام الداني فلم يذكره ابن الجزري ، واختصت به المدرسة المغربية .

حفص عن عاصم من طريق الطيبة أو من طريق النشر. وهذا تدليس في نظري إن لم أقل شيئاً آخرأ، وبعضهم يكتب: إجازة في رواية حفص عن عاصم من طريق روضة المعدل¹، وهذا تدليس أيضاً لأنّ السند لا يصحّ من المُجيز إلى ابن الجزريّ بهذا الطريق، فلو جازت القراءة بتلك الطرق على العوام على سبيل مجرد التلاوة فلماذا يأخذ بها الخواصّ على سبيل الرواية؟ ونحن لا نتحدّث إلا في مجال الرواية، لماذا نترك طريق المصباح المسند في النشر مثلاً ونأخذ بطريق روضة المعدل الذي لم يُسند في النشر لحفص؟ ومن هنا تظهر ضرورة الاقتصار على طرق النشر وخطورة الاستدراك عليها.

النوع الثاني: وهو الاستدراك على ابن الجزريّ في الأوجه الأدائيّة الثابتة في المصادر، وهذا فيه أنواع منها ما هو جائز ومنها من ليس بجائز. فالاستدراك الغير الجائز مثلاً: أن يردّ الوجهان أو أكثر في مصدر من المصادر، فيقتصر ابن الجزريّ في نشره على أحدها أو بعضها. فيأتي المحرّر ويضيف الأوجه التي أهملها ابن الجزريّ، وهذا مما لا يجوز الاستدراك عليه لأنّ الراوي له أن يختار من مروياته بعض الأوجه دون بعض إذ لا يجب على الراوي أن يُقرئ بكلّ ما رواه عن شيخه كما جرى العمل على ذلك عند المتقدّمين من القراء العشرة ومن دونهم في الطبقة. أمّا الاستدراك الجائز فأكتفي بحالتين على سبيل التمثيل لا الحصر:

1 - هذا من الطرق التي زادها الأزميري على النشر، فكتاب الروضة في القراءات العشر للإمام الشريف أبو إسماعيل موسى بن الحسين المعدل (ت 480هـ) من المصادر التي اعتمدها ابن الجزري في النشر و ذكره ضمن أصول كتابه، فقد اعتمده ابن الجزري في بعض الأوجه المختارة لقالون، وطريق هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، و النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وغيرها، و قد أشار إلى ذلك ابن الجزري في أسانيده للطرق، غير أنه لم يختّر رواية حفص عن عاصم من طريق روضة المعدل، و هو ما استدركه عليه الأزميري فزاد رواية حفص من هذا الطريق، و قد أجاز الأئمة القراء صنيع الأزميري و تابعوه في ذلك و أقرءوا بما زاده الأزميري، ومنهم المتولي، و الذي رجح اختيار الأزميري لهذا الطريق كونه الأقوى و ليس فيه واسطة بين الرواة فقال: و نقرأ به لأن أبا عليّ قرأ على الحمّامي بلا واسطة، و لم يُسند في النشر أيضاً روضة المعدل، و جامع ابن فارس إلى الولي مع أن ابن فارس قرأ على الحمّامي عنه، و قرأ المعدل علي أبي عباس علي الحمّامي عنه "أه والله أعلم". الروض النصير: 281.

و ينظر: أسانيد ابن الجزري للروضة في: النشر: 1/ 66، و 86، و 97، و غيرها.

الأولى : أن يُخطئ ابن الجزريّ في العزو فيذكر واجهاً لأحد الأئمة وهو لم يثبت عنه رواية ، فقد ذكر الإبدال في + الذكرين_ لأبي الحسن ابن غلبون مع أنّ هذا الأخير لم يذكر في التذكرة سوى التسهيل¹، ويؤكد ذلك أنّ الداني نقل عن أبي الحسن في جامعه التسهيل فقط بل هو مذهب أبي الطيّب والد أبي الحسن وشيخه في الرواية².

الثانية : أن يحكم ابن الجزريّ على بعض الأوجه أنّها ضعيفة لانفراد بعض الأئمة بها ، ثمّ يتبيّن أنّها مشهورة وصحيحة على شرطه مثاله : تغليظ اللام المضمومة في نحو+ مظلوماً_ و+ فضل الله_ لورش حيث روى التغليظ فيها المهدي و ابن الفحام وابن سفيان وابن شريح ، وكذلك التغليظ في نحو+ خلطوا_ و+ اختلط_ حيث روى التغليظ فيها المهدي وابن بليمة وابن شريح وابن الفحام³ وأشار إلى حكمها الداني في جامع البيان ولم يُنكره ولم يأخذ به لأنّه ما قرأ به على شيوخه⁴.

ففي هذه الحالة يُمكن أن نستدرك على ابن الجزريّ بأن نُثبت له هذه الأوجه من طرقها لأنّها ثابتة فيها و قرأ بها من تلك الطرق وهي على شرطه على الصحيح⁵.

فعلى ضوء ما تقدّم نخلص أنّ الاستدراك على ابن الجزريّ في نشره ممنوع ومرفوض فيما يتعلّق بالطرق والأسانيد ، وجائز فيما يتعلّق بالأوجه لأنّها عرضة للسهو والخطأ لذا فإنّها تخضع للاستدراك إذ هو المجال

1 - ينظر : التذكرة : 115 / 1 .

2 - ينظر : جامع البيان : 243-244 / 1 .

3 - ينظر : النشر : 86 / 1 .

4 - ينظر : الجامع : 409 / 1 .

5 - لا نعلم ما يقصده الباحث بشرط ابن الجزري في الصحيح لكن قد يقصد بذلك أصوله المعتمدة في النشر بأن يكون المروي ثابتاً في أحدها فهو بذلك على شرطه .

لكن بالرجوع للنشر نجد الباحث ذكر أن ابن الجزري رد وجه التغليظ بسبب الانفراد وهذا كلام غير صحيح ويستدرك على الباحث ، فالعكس هو الصواب فقد ذكر ابن الجزري أن تغليظ اللام المضمومة بعد الضاء والصاد الساكنتين هي رواية صاحب الهداية والكافي والتجريد ، وأما رواية تغليظ اللام إذا وقعت بين حرفي استعلاء فنسبها لصاحب الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وأحد أوجه الكافي ، فلا وجود للانفراد هنا ، وعليه يكون سبب عدم ذكرها هو الاختيار وليس الانفراد ، بمعنى لم يختار ابن الجزري التغليظ ، على الرغم من ثبوته نصاً وأداءً ، وعليه لا يصلح المثال لهذا المقام والله أعلم . ينظر : النشر : 86/1 .

والإطار الذي يُبيح للمحررين السباحة فيه لأنّ الأصل في الرواية هو التثبت منها بالرجوع إلى المصادر التي أسند إليها ابن الجزري¹ .
الرأي الراجح في المسألة : إن مسألة الاستدراك على ابن الجزري هي من المسائل المحدثة عند الباحثين المعاصرين من جهة النقاش لا العمل ، ذلك أننا من خلال تتبعنا للمقروء به عند أئمة القراءات و ما يلقت رواية في مجالس الإقراء ، هو ما استقر عليه شيوخ القراءات و أئمتها من المحررين ، و قد ثبت عملهم بهذه الاستدراكات و تلقي الأمة لها بالقبول منذ عهد الأزميري ، و إن كانوا قد اختلفوا في بعض المسائل المستدركة بين المغالي و المقل ، و أقصد بذلك مسائل التحريرات .

ثم إن الاضطراب حاصل كذلك عند أئمة القراءات في العمل بهذه المستدركات على ابن الجزري ، فإن قلنا مثلاً عن الأزميري وهو رائد المحررين للنشر نجده يستدرك على ابن الجزري طرقاً في القراءة فضلاً عن الأوجه و يقرئ بها ، لكنه يتراجع عن بعض المسائل رغم تأكيد المصادر على وهم ابن الجزري فيها ، من ذلك مثلاً ما ذكره في البدائع من تقديم كلام ابن الجزري على ما ورد في كتاب المستنير ، إذ قارن بين نسخ متعددة من المستنير ووجد غلط ابن الجزري فيما نسبه له في النشر ، و عوض الاستدراك عليه لتحقق الغلط من ابن الجزري نجد الإمام الأزميري يقر ما وجدته في النشر خلاف الأصل تغليباً لحسن الظن بابن الجزري فقال : " قلت : رأيت نسخاً كثيرة من المستنير لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة قال فيها : " روى القطان عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة التوسط في + لاريب_ ونحوها " ، فعلى هذا لا يجيء التوسط من المستنير لخلف و خلد ، و لكن نأخذ بالتوسط منه اعتماداً على ابن الجزري ، لأنه عالم بالفن ، و يحتمل خطأ جميع ما رأيت من النسخ² .

ثم إن تتبع جميع الباحثين المعاصرين ممن خاضوا في مسألة الاستدراك على ابن الجزري نجدهم قرءوا بما أقره المحررون و لم يخرجوا عنه

1 - ينظر كلامه في : ملتقى أهل التفسير :

<https://vb.tafsir.net/tafsir32109/#.WWFTY0XhCt8>

2 - ينظر : بدائع البرهان : ص 5 ، نقلاً عن : الروض النضير : 150 .

رواية ، و التزموا بما عليه الرواية عن شيوخهم ، فالخلاف هو خلاف نظري ، ويبقى ما أقره المتأخرون من أمثال الأزميري و المتولي هو السائر و الله أعلم .

المبحث الثاني : قواعد عمل المستدركين : و يقصد بها القواعد المعتمدة عند المستدركين في الحكم على الأوجه المستدركة بالصحة أو الخطأ ، ذلك أن الاستدراك يعتمد على معايير لا بد من توفرها في كل وجه أو رواية للحكم عليها بالصحة ، ولا يرد بعضها إلا لانعدام أحدها أو تعارض واقع بينها ، وهنا يجتهد المحررون في البحث و التنقيح ، للترجيح بين المرويات و النصوص و ما عليه العمل ، كل بحسب علمه و ما وصله من نصوص و روايات لذلك فقد يتفاوت المحققون في العمل بمثل هذه المعايير و اعتبارها عند الحكم ، وقد اختلفت أحكامهم تبعاً لذلك .

و بالجملة يمكن حصر هذه القواعد و المعايير المعتبرة حال التحقيق في الأوجه بتسعة قواعد اعتمدت في تعليل المستدركات إما بعلّة الشذوذ أو الانفراد ، أو القياس المردود ، أو السهو ، أو الغلط ، أو الزيادة ، وغيرها ، و قد أقر الإمام الداني بعض هذه القواعد في أحد نصوصه فقال في مقدمة الجامع واصفاً نهجه : "و إذا اتفقت الأئمة كلهم على شيء أضربت على اتفاقهم ،

إلا في أماكن من الأصول و مواضع من الحروف ،فإني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها ،أهملها المصنفون ،أو لداثر أنبه عليه أغفله المتقدمون ،أو لغامض خفي أكشف عن سره و أعرف بموضع غموضه أو لوهم و غلط وقع في ذلك ،فأرفع الإشكال في معرفة حقيقته و أفصح عن صحة طريقته و لا أعدو في شيء مما أرسمه في كتابي هذا مما قرأته لفظا ،أو أخذته أداء ،أو سمعته قراءة ، أو رويته عرضا ،أو سألت عنه إماما ،أو ذاكرته به متصدرا ،أو أجيز لي أو كتب به إلي ،أو أذن لي في روايته ،أو بلغني عن شيخ متقدم ومقرب متصدر بإسناد عرفته و طريق ميزته ،أو بحثت عنه عند عدم النص و الرواية فيه ،فأبحثه بنظير و أجريت له حكم شبيهه¹ .

ويمكن تقسيم هذه القواعد إلى قسمين اثنين : **قواعد في التصحيح و التضعيف و قواعد في الترجيح .**

المطلب الأول : القسم الأول : قواعد في التصحيح و التضعيف : و يقصد بذلك ما يعمله المحررون من قواعد الغرض منها تصحيح الوجه و رده ، فيثبت صحة الوجه بثبوت هذا العامل ،و يرد بعدم توفره ، فهي بمثابة شروط في صحة الأوجه ، وهذه القواعد هي :

أولا : قاعدة أعمال النص : و قدمت النص على الرواية ، لتحقق الوثاقة في المنصوص أكثر من المروي ، فالمنصوص نقل بالسماع و النص ، بخلاف المروي فإنه قد يكون منقولا سماعا و غير منصوص في الكتب ، قال مكّي القيسي : "والرواية إذا أتت بنص في الكتب والقراءة كانت أقوى وأولى من رواية لم تُنقل في كتاب ولا صاحبها نصّ، وما نُقل بالتلاوة ولم يؤيده نصّ كتاب فالوهم والغلط ممكن ممن نقله إذ هو بشر، و إنما تعلق القراء بنصوص الكتب ، لأنه عندهم أثبت في الحفظ ، لأن الحفظ يدخله الوهم و الشك ، فليس رواية يصحبها النقل و النص في الكتب من تأليف المتقدمين و المتأخرين مثل رواية لا يصحبها غير أن يقول ناقلها - كذلك قرأت- و لا يدخل قوله بنص كتاب² ."

وقال المرعشي: "لكن لما طالت سلسلة الأداء تخلل أشياء من التحريفات في أداء أكثر شيوخ الأداء، والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية

¹ - جامع البيان : 8 / 1 .

² - تمكين المد : 48 .

المتفطن لدقائق الخلل في المخارج والصفات أعزّ من الكبريت الأحمر، فوجب علينا أن لا نعتمد على أداء شيوخنا كلّ الاعتماد، بل نتأمل فيما أودعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفنّ، ونفيس ما سمعناه من الشيوخ على ما أودع في الكتب، فما وافق فهو الحقّ، وما خالفه فالحقّ ما في الكتب¹ .

وقد اعتمد المنصوص عند المحررين كمعيار للتحقيق في الأوجه المستدركة و الحكم عليها ، وكثيرا ما نجد الاحتكام للنص عند ابن الجزري في استدراكاته على المتقدمين ، وقد كان رحمه الله يتحرى النصوص و يعمل الفهم و التدقيق في عبارات المصنفين بحثا عما يمكن اعتماده في الحكم على المسائل من ذلك مثلا ، قوله فيما استدركه على ابن مهران و الأهوازي من روايتهما إبدال الهمزة ياء من نحو + حَايَفَيْنَ]_ [البقرة 114] : " فإني تتبعته من كتب القراءات و نصوص الأئمة ، ومن يعتبر قولهم ، فلم أر أحدا ذكره ، و لا نص عليه و لا صرح به ، و لا أفهمه كلامه و لا دلت عليه إشارته سوى أبي بكر بن مهران فإنه ذكره في كتابه في وقف حمزة وجهها في نحو + تَابَّتِ]_ [التحرير 5] بإبدال الياء ، وفي نحو+رَءُوفٌ]_ [البقرة 207] بإبدال الواو ، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه الاتضاح حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق بن أحمد الطبري ، وقال : "ولم أر أحدا ذكره و لا حكاه من جميع من لقيت غيره " قلت : ثم إنني راجعت كتاب الطبري وهو الاستبصار ، فلم أره حكى في جميع ذلك سوى بين بين لا غير² .

وقد اعتمد ابن الجزري النص في مقابلة بعض المرويات و الحكم عليها بالضعف اعتدادا بالنص و تغليباً له ، من ذلك مثلا : رد ابن الجزري تضعيف السخاوي و أبي عبد الله الفاسي لوجه الوقف بغير همز على + مُسَّنَّهَ زَعُونَ]_ [البقرة 14] ، معتمدا في ذلك على نص ابن الأنباري ، فقال : "وهذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس والأداء و

¹ - بيان جهد المقل : محمد أبي بكر المرعشي : مخطوط ، ورقة رقم 4 ، مكتبة الملك عبد العزيز ،

<http://kadi.sa/Browse.aspx?id=arjo0reshiu3spovjx4apjaqpaadtawd9xu5u9ozzdaclzkd96s6tn3enoldknu&p=4&m=120>

² - النشر : 357/1 .

العجب من أبي الحسن السخاوي¹ ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه و إخماله وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي :
وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ ... وَضَمُّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأَخْمَلًا²

فحمل ألف (أخملا) على التثنية ، أي أن ضم ما قبل الواو و كسره حالة الحذف أخملا يعني الوجهين جميعا ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي³ وهو وهم بين وخطأ ظاهر ، ولو كان كذلك لقال قيلا و أخملا⁴ .
ومنه كذلك رد ابن الجزري لما ذهب إليه بعض شراح الشاطبية من جواز الوقف على المحلى بـ (ال) بوجه التحقيق من غير السكت أخذا بالقياس ، فقال : "وحكي فيه وجه ثالث وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة ، ولا أعلمه نسا في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة ، لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة ، أو عن أحد من رواته حالة الوصل ، مجمعون على النقل وقفا لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافا منصوفا يعتمد عليه ، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاص اعتمادا على بعض شروح الشاطبية و لا يصح ذلك في طريق من طرقنا و الله أعلم⁵ " .

و إن تعارض النص مع الرواية نجد ابن الجزري يرجح ما ثبت به النص على المروي ، من ذلك مثلا ، رده رواية إبدال الهمزة من + وَالْمُؤْتَفِكَةَ [النجم 53] عن الحلواني لثبوت النص عنه بالإبدال فقال : " وهو - أي الإبدال - الصحيح عن الحلواني ، و به قطع له الداني في المفردات و قال في الجامع : و بذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد و ابن عبد الرازق و غيرهما ، و بذلك آخذ ، قال : و قال لي أبو الفتح

1 - ينظر : فتح الوصيد : 361/2 .

2 - الشاطبية : 20 .

3 - ينظر : اللآلئ الفريدة : 248/2 .

4 - النشر : 1 / 343 . و ينظر المثال في : استدراكات سببها دلالات الألفاظ : ص : 383-385 من البحث .

5 - النشر : 1 / 375 .

عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني ،قال الداني : وهو وهم لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز ¹ " .

ثانيا :قاعدة إعمال الرواية :و يقصد به البحث في الطرق التي ورد بها الوجه المستدرک و اعتمادها كميّار في الحكم بالصحة و الخطأ ،و إن كان هذا الميّار لا يتعارض مع الميّار السابق كون أغلب المنصوص مرويا ،و ليس العكس ،فليس كل المسموع منصوص ،و قد أشار إلى ذلك غير واحد من المتقدمين ومنهم الإمام مكي و الذي قسم المروي إلى ثلاثة أقسام فقال : "فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود ، و قسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب لكن قسته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل ² " .

و عليه فقد يتعارض المنصوص مع المروي أحيانا ،وهنا يعتمد المحققون على جملة من المرجحات كاعتبار ثبوت الوجه رواية ،فيدفع النص بالرواية ، من ذلك اعتبار الرواية في الاحتكام لجملة من المسائل الأدائية و التي اختلف المصنفون في توصيفها ،أو استعملت فيها عبارات توهم خلاف ما عليه الأداء الصحيح فيحتكم عندها للمسموع لأنه أضبط من المنصوص ،و مثاله مسألة إمالة فتحة الراء من + تَرَءَا أَلْ جَمَّ عَانِ] الشعراء 61 [لحمزة حال الوقف ،فقال الداني بعد نقل الأقوال فيها مستدركا على ابن مجاهد استعمال لفظ المد للدلالة على التسهيل : "وقال لنا محمد بن علي عن ابن مجاهد :كان حمزة يقف على (ترى) يمد مدة بعد الراء و يكسر الراء من غير همز ، وهذا مجاز و ما قلناه حقيقة و يحكم ذلك المشافهة ³ " ، فبين أن الصواب هو ما روي مشافهة عن الشيوخ .

و منه الحكم بسهو الراوي أو وقوع النسيان منه ،وكثيرا ما يقع ذلك من المصنفين فليسوا معصومين ،ونجد المحققين يلجؤون إلى الطرق التي

1 - النشر : 306 / 1 ، و ينظر : جامع البيان : 268/1 .

2 - التبصرة : 736 .

3 - جامع البيان : 318/2 .

وردت بها الرواية للثبوت من وقع السهو من المصنف ،من ذلك رد ابن الجزري نص سبط الخياط في رواية إسكان الهاء من + وَيَتَّقُ هـ _ [النور 52] لحمزة ،فحكم عليه بالسهو من خلال مقارنة روايته برواية الشهرزوري عن شيخهما ،و الشهرزوري هو من أقران سبط الخياط قراء عن نفس الشيخ¹ ،فقال ابن الجزري : " إلا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله ، وهو سهو ، فقد نص شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلاد وحده² " .

ومنه الحكم بانفراد المصنفين و الرواة ، فيكون بإعمال الرواية و البحث في الطرق التي ثبتت بها الرواية ، وكثيرا ما نجد ابن الجزري يطلق الانفراد على بعض المصنفين و الرواة من خلال جمع جميع الروايات عن القارئ أو الراوي ، ثم الحكم على ما خالف منها بالانفراد أو الشذوذ ،من ذلك قوله في رواية أبي بكر الشذائي للأوجه الثلاثة عن قالون في هاء الكناية ، فقال : " ولهشام الثلاثة : الإسكان و الاختلاس و الصلة ، و انفرد بذلك أبو بكر عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط³ " .

ومنه رد ابن الجزري تغليب ابن مجاهد لقبيل في رواية القصر في +أن رءاه أس تَغَنَّى _ [العلق 7] ،و اعتماده الرواية في رد نص ابن مجاهد بتغليب وجه القصر ،و إثبات صحة القراءة به عن ابن مجاهد نفسه و إن كان قد نص على تغليظه ،فواجه النص بالمروى ،و إن كانت رواية المد هي الأشهر ،إلا أن القصر ثبت روايته من طرق أخرى ،وقد بين ذلك غير واحد من المصنفين كالشاطبي⁴ و أبي شامة⁵ ،و ذكر ابن الجزري طرق

1 - ينظر ترجمة سبط الخياط في : غاية النهاية : 388/1 ، و ترجمة الشهرزوري : غاية النهاية : 37/2 ، و ترجمة : الشريف أبو الفضل : غاية النهاية : 359/1 .

2 - النشر : 241 / 1 . و ذكر المسألة الدكتور الرويثي : ينظر تنبيهات ابن الجزري : 556 .

3 - النشر : 241 / 1 .

4 - قال الشاطبي : وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ ... رَأَهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلًا ، ص : 89 .

5 - قال أبو شامة مستدركا تغليب ابن مجاهد وجه القصر : " فهذا معنى قول الناظم و لم يأخذ به لأنه جعله غلطا و معنى (متعملا) أي عاملا ، أي لم يأخذ به على أحد قرأ عليه ، وقال الشيخ الشاطبي رحمه الله فيما قرأته بخط شيخنا أبي الحسن رحمه الله : رأيت أشياخنا يأخذون فيه لما ثبت عن قنبل من القصر خلاف ما اختاره ابن مجاهد ،" وقرأت في حاشية النسخة المقروءة على

الروائتين و حرر المقروء به من كل طريق¹، ثم قال : "و لا شك أن القصر أثبت و أصح عنه من طريق الأداء، و المد أقوى من طريق النص، وبهما أخذ من طريقه جمعا بين النص و الأداء، و من زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعده في الغاية و خالف الرواية و الله تعالى أعلم² ".
ومنه كذلك رد ابن الجزري قول العراقي بمساواة المد المنفصل مع المتصل، معتمدا في ذلك على الرواية و تتبع الطرق عن شيوخه فقال : "و العراقي هذا هو منصور بن أحمد المقرئ بخراسان كان، و قد أخطأ في ذلك، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم : الإمام أبو بكر بن مهران، و أبو الفرج الشنبوذي، و إبراهيم بن أحمد المروزي، لم يرو عنهم من ذلك شيء من طريق من الطرق³ ".

الناظم رحمه الله : زعم ابن مجاهد أنه قرأ بهذا عليه أي على قنبل ورده ورآه غلطا هكذا في السبعة، ولم يتعرض في الكتاب (أي التيسير) له لما علم من صحة الرواية فيه " و قال : و أنشدني الشيخ أبو الحسن رحمه الله لنفسه بيتين بعد هذا البيت حالة قراءتي لشرحه عليه في الكرة الأخيرة التي لم نقرأ عليه بعدها :
و نحن أخذنا قصره عن شيوخنا بنص صريح صح عنه فيجلا
و من ترك المروي من بعد صحة فقد زل في رأي رأي متخيلا . إبراز المعاني : 726 - 727 .

1 - دافع ابن الجزري عن ابن مجاهد و بين أن ابن مجاهد قرأ بوجه القصر و إن كان قد غلظه، و استدلل بما رواه بعض الطرق عنه فقال : "و الذي عندي في ذلك أنه إن أخذ بغير طريق ابن مجاهد و الزينبي عن قنبل كطريق ابن شنبوذ و و أبي ربيعة الذي هو أجل أصحابه و الزينبي عن قنبل و العباس بن الفضل و و أحمد بن محمد بن هارون و دلبة البلخي و ابن ثوبان و أحمد بن محمد البيطيني و محمد بن عيسى الجصاص و غيرهم، فلا ريب في الأخذ له من طرقهم بالقصر وجها واحدا لروايتهم كذلك من غير إنكار .

و إن أخذ بطريق ابن مجاهد فينظر فيمن روى القصر عنه كصالح المؤدب و بكار بن أحمد و المطوعي و الشنبوذي و عبد الله بن اليسع الأنطاكي و زيد بن أبي بلال و غيرهم فيؤخذ به كذلك .

و إن كان ممن روى المد عنه كأبي الحسن المعدل و أبي طاهر بن أبي هاشم و أبي حفص الكتاني و غيرهم فالمد فقط .

و إن كان ممن صح عنه الوجهان من أصحابه أخذ بهما كأبي السامري و روى عنه فارس بن أحمد القصر، و روى عنه ابن النفيس المد و كزيد بن علي بن أبي بلال و روى عنه أبو الفرج النهرواني و أبو محمد بن الفحام القصر، و روى عنه عبد الباقي بن الحسن المد، و الوجهان جميعا من طريق ابن مجاهد في الكافي و تلخيص ابن بليمة و غيرهما، و من غير طريقه في التجريد و التذكرة و غيرهما " . النشر : 301-300 / 2 .

2 - النشر : 301 / 1 .

3 - منجد المقرئين : 95 .

ثالثا : إعمال مرسوم الخط : و هذا الركن هو من أركان صحة القراءة ، فلا بد من موافقة القراءة للرسم العثماني و لو احتمالا ، وقد يقع أن يروي المصنف قراءة تخالف رسم المصحف ، فتزد لهذه العلة ، و توسم بالشذوذ ، وقد تكفل المصنفون بتفصيل الشاذ من الصحيح في القراءات ، و رغم ذلك ، فقد يتبقى بعض الأوجه الشاذة في بعض مصنفات الصحيح ، وهذا هو عمل المستدركين ، أي البحث في مثل هذه المصنفات عما تبقى فيها من الشاذ و ما خالط الصحيح من الأوجه و الروايات المردودة ، و مما يحتكم به المستدركون في تصحيح هذه الأوجه رسم المصحف ، فقد يروي المصنف للبيعة أو العشرة و جهها مخالفا لرسم المصحف فيرد لهذه العلة ، و من الأمثلة على ذلك :

رد ابن الجزري ما حكاه مكي لحمزة بالوقف على + مَرَّضَاتٍ [البقرة 207] بالهاء خلافا لرسمها مع عدم وجود نص بذلك ، فرده و صوب ما وافق الرسم فقال : " و في التبصرة حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء ، و كذا حكى غيره ، و قد ورد الخلاف عنه ، و الصواب التاء ، قال الداني في الجامع¹ : " و هذا هو الصحيح عنه ، و قول ابن مجاهد في سبته² : " حمزة وحده يقف على مرضاة بالتاء ، و الباقي بالهاء " ، و قال الداني يعني ابن مجاهد : إن النص لم يرد عنهم بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة و من سواه غير الكسائي فالنص معدوم عنه إذا كان نافع و غيره ممن لا نص فيه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه³ . "

وكذلك رد ابن الجزري على من روى الوقف بالهاء على + ذَاتَ بِهِ جَّةٍ [النمل 60] و شبهه ، فقال بعد أن نقل من روى ذلك من المصنفين : " و هو ضعيف لمخالفته الرسم و لأن عمل أهل الأداء على غيره⁴ " .

1 - ينظر : جامع البيان : 416/1 .

2 - ينظر : السبعة : 180 .

3 - النشر : 99/2 .

4 - النشر : 99/2 .

المطلب الثاني : القسم الثاني : قواعد في الترجيح : و يقصد بذلك بعض القواعد التي يعمل بها المحققون من المستدركين كعوامل في الترجيح بين الأوجه المختارة ، و ليس في إثبات صحة الأوجه المختلف فيها ، فالصحة أساسها الرواية ، أما ما سيأتي من العوامل ، فهي عوامل للترجيح بين الأوجه المستدركة لتعليل سبب الرد ، أو القبول ، فيقبل بالوجه المستدرك عند توفرها إذا اجتمعت مع عوامل الصحة ، و قد يرد الوجه المستدرك إذا لم تتوفر ولو اجتمع معها عامل الصحة ، فهي أوصاف زائدة على الوصف بالصحة و شروط في الترجيح و ليس في إثبات التصحيح ، وتفصيلها كما يلي :

أولا : إعمال قاعدة الشهرة و الاستفاضة¹ : و هذان الضابطان ملازمان للصحة ، كما سبق تبيانه ، فالشهرة و الاستفاضة مع الصحة من أركان

¹ - الشهرة : لغة : اسم فعل من (شهرت الأمر) إذا أعلنته و أظهرته ، و سمي بذلك لظهوره .
الاستفاضة : لغة : اسم فاعل من استفاض مشتق من فاض الماء و سمي بذلك لانتشاره .
اصطلاحا : المشهور : عند أهل الشرع اسم خبر كان من الأحاد في الأصل أي في الابتداء وهو القرن الأول ، ثم انتشر في القرن الثاني حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب فيكون كالمتواتر بعد القرن الأول .

قبول القراءة ، و لا تلزم الشهرة لوحدها فكم من قراءة اشتهرت وهي شاذة¹.

و لم أجد فيما بحثت - و الله أعلم - تعريفا خاصا بالشهرة و الاستفاضة عند القراء إلا ما ذكره السيوطي في الإتيان عند تعريفه القراءة المشهورة و قد جعلها مرادفا للقراءة الصحيحة مع زيادة المعنى اللغوي للشهرة ، فقال : " القراءة المشهورة ما صح سنده و لم يبلغ درجة التواتر و وافق العربية و الرسم و اشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط و لا من الشواذ ، ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض² . و عليه فالذي يظهر لي و الله أعلم أن معنى الشهرة و الاستفاضة عند القراء يراد به المعنى اللغوي الذي هو " ما اشتهر على الألسنة " ، فالمقصود بالشهرة و الاستفاضة عند القراء ما اشتهر عند الأئمة القراء و استفاض عندهم و تلقوه بالقبول و إن ثبت عن القارئ من طريق آحاد و يدل على ذلك استعمالات لفظ الشهرة عند كثير من المتقدمين :

- منها إطلاقهم لفظ الشهرة على اشتهار القراءة بين الناس و في الأمصار ، سواء كانت متواترة كالقراءات السبعة المشهورة ، أو كانت صحيحة ، أو كانت شاذة ، و يدل على ذلك استعمالات كثير من المتقدمين ، كإطلاقهم صفة الشهرة على ما هو متواتر ، و منه قول ابن الجزري : " و قولنا و صح إسنادها نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله وهكذا حتى ينتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بعضهم³ . "

و المشهور عند المحدثين هو ما له طرق و أسانيد محصورة بأكثر من اثنين أي الثلاثة فصاعدا ما لم تجتمع شروط المتواتر و يسمى **المستفيض** على رأي جماعة من الفقهاء ، و منهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه و انتهائه سواء ، و المشهور أعم من ذلك ، و منهم من قال بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدده .

و المشهور يطلق كذلك على ما اشتهر على الألسنة ، فيشتمل ما له إسناد واحد فصاعدا ، و ما لا يوجد له إسناد أصلا . كشاف اصطلاحات الفنون : 2/ 1551-1552 .

¹ - و منه القراءات الشاذة المشهورة . ينظر : الفصل الأول من الدراسة : ص : 40 من البحث .

² - الإتيان : 2/ 503 .

³ - النشر : 1/ 18 .

و قوله في القراءات السبعة : " و القطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول ، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق و اتفقت عليه الفرق من غير نكير له ، مع أنه شاع و اشتهر و استفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها¹ ".
ومنه قول أبي شامة في شواذ القراء السبعة : "إن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم² ".
- ومنها كذلك إطلاقهم لفظ الشهرة على الترجيح بين الأوجه الصحيحة و حتى المتواترة ، فيقال عند الاختيار مثلا و هذا الوجه هو المشهور ، بينما كلا الوجهين يقرأ به و لكن قدم أحدهما على الآخر لاشتهاره³ .
- أنها وصف لما اجتمع عليه القراء في مصر من الأمصار ، من ذلك مثلا قول الداني : " و عليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين " ⁴ ، أو " و على ذلك عامة أهل الأداء " ⁵ ، ومنه قول السخاوي في شرح معنى العامة : " و إذا قالوا قراءة العامة ، فإنما يريدون ما اتفق عليه أهل الكوفة ، فهو عندهم سبب قوي يوجب الاختيار ، و ربما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحرمين ، و سموه أيضا بالعامة " ⁶ .
و منه نجد أن الشهرة و الاستفاضة ليستا وصفا في السند و إنما هما وصفان في القراءة ، و عليه فعامل الشهرة و الاستفاضة هو عامل في الترجيح و ليس في التصحيح ، و عامل زائد في اختيار بعض القراءات و الروايات و كذا الأوجه ، إذ العمدة هي صحة الوجه و ثبوت روايته أداء و نصا ، أما الشهرة و الاستفاضة فقد اعتمدها المصنفون كضابط في تعليل بعض

1 - النشر : 18 / 1 .

2 - المرشد الوجيز : 135 .

3 - من ذلك مثلا قول ابن الجزري في وجهي التسهيل و الإبدال من : + هُوَ لَاءٌ إِنْ كُنْتُمْ [البقرة 31] ، و + عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدْنَا [النور 33] : " لأن الأشهر التسهيل " . ينظر : النشر : 299/1 .

4 - ينظر : جامع البيان : 228/1 .

5 - ينظر : جامع البيان : 350/1 .

6 - جمال القراء : 114 .

الاختيارات ، و اختلفت اختياراتهم باختلاف تحقق هذا الضابط عندهم ، فابن مجاهد اختار القراء السبعة دون غيرهم لتحقيق الشهرة عنده فيهم دون ما سواهم ، و قد استدرك عليه لأجل ذلك¹ ، و اختار ورش قراءة الفتح في+محيي لشهرتها² .

فاعمل الشهرة هو عامل للترويج و تعليل الاختيار عند أهل الأداء و المصنفين و ليس عامل تصحيح ، و قد استدرك المحققون على من قبلهم بعض الأوجه المرذودة و غير المختارة و كان لعامل الشهرة و الاستفاضة سببا في الاستدراك عليهم و تصحيحها من طرقهم لكونها على شرطهم لكنهم عدلوا عن اختيارها أو العكس بأن يكونوا اختاروها وهي ليست على شرطهم لشهرتها ، و من الأمثلة على ذلك :

- ما استدركه ابن الجزري على الإمام الداني لخروجه عن طريق كتابه التيسير وروايته الإدغام لقبول لكونه الأشهر فقال : "وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب التيسير وتبعه على ذلك الشاطبي ،والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار ، وذلك أن الداني نص على الإظهار في جامع البيان لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه وهاتان الطريقتان هما اللتان في التيسير و الشاطبية ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور أطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون وهو مما خرج فيه عن طرقه وتبعه على ذلك الشاطبي والوجهان عن ابن كثير صحيحان و الله أعلم³ " .

- و منه رد ابن الجزري وجه الإفراط في المد الذي زاده الهذلي و نسبه لجملة من أهل الأداء ، معتمدا في ذلك على الأداء المستفيض عن هؤلاء الأئمة و ما اشتهر عنهم ، فقابل نص الهذلي بما اشتهر أداء فقال : " و انفرد بهذه المرتبة و شذ عن إجماع أهل الأداء ، و هؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ، و نصوصهم صريحة

1 - ينظر المسألة : في ص: 261-263 من البحث .

2 - ينظر المسألة : في ص : 257-260 من البحث .

3 - النشر : 9 / 2 .

بخلاف ما ذكر ، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة ، و كلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق و بين حمزة ¹ .

- ومنه رد ابن الجزري على من قدم وجه الإبدال على التسهيل من الهمزتين المفتوحتين في نحو +أَرَأَيْتَ لورش ، ومنهم مكي القيسي الذي قال فيه : " و قد قيل عن ورش أنه يبدلها ألفا وهو أحرى في الرواية لأن النقل و المشافهة إنما هو بالمد عنه وتمكين المد إنما يكون مع البدل ، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية ² " .

و رد ابن الجزري بأن وجه التسهيل أشهر فقال: " و البدل قياس البدل في +ءَأَنْذَرْتَهُمْ [البقرة 6] و بابه ، إلا أن بين بين هذا أكثر و أشهر و عليه الجمهور ، و الله أعلم ³ " .

ثانيا : إعمال إجماع الأمة و النصوص : و هذا الوصف لا يجتمع في كل المروي و المنصوص ، فليس كل الأوجه مجمع عليها ، لكنه وصف زائد على وصف الصحة في بعض الأوجه ، ومنها بعض المسائل المستدركة على أهل الأداء و المصنفين ، فقد تجدهم يردون وجهها مجمعا عليه ، فيستدرك عليهم بتحقق هذا الوصف فيه ، أو أن يقع العكس بأن يحكي المصنف الإجماع في وجه فيستدرك عليه بخلاف ذلك أو أن يروي وجهها

1 - النشر : 255 / 1 .

2 - التبصرة : 277 ، و ينظر النشر : 309 / 1 .

3 - النشر : 309 / 1 .

غير صحيح فيردون بالوجه الصحيح و المجمع عليه ، ومن الأمثلة على ذلك :

- رد ابن الجزري على من ادعى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة نحو+ نَزَى اللهُ_أخذاً بالقياس ، فأجرى الراء المرققة مجرى الراء الممالة مدعياً عدم النص فيها¹ ، فقال فيه : " و أما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم و قول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك ، و الناس كلهم في سائر الأعصار و أقطار المسلمين ممن أدركناهم و أخذنا عنهم و بلغتنا روايتهم و وصلت إلينا طرقهم لم يختلفوا في ذلك و لا حكا فيه وجهها و لا احتمالاً ضعيفاً و لا قوياً ، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة و سلف الأمة و الله يوفقنا جميعاً لفهم الحق و اتباعه و سلوك سبيله بمنه وكرمه² " .

- ومنه رد ابن الجزري حكاية الداني الإجماع على قراءة القطع في الهمزة في + وَإِنَّ إِلْيَّاسَ [الصافات 123] فبين صحة القراءة بالوصل و رد قول الداني بالإجماع على قراءة القطع في الهمز ، فقال : " و أما قوله إن إجماع الآخذين عنه من أهل بلده على تحقيق هذه الهمزة المبتدأة ، فقد قدمنا النقل عن أئمة بلده على وصل الهمزة ، و الناقلون عنهم ذلك ممن أثبت أبو عمرو لهم الحفظ و الضبط و الإتقان ، و وافقهم من ذكر عن ابن ذكوان و هشام جميعاً ، بل ثبت عندنا ثبوتاً قطعياً أخذُ الداني نفسه بهذا الوجه ، و صحت عندنا قراءة الشاطبي رحمه الله تعالى بذلك على أصحاب أصحابه ، و هم من الثقة و العدالة و الضبط بمكان لا مزيد عليه حتى أن الشاطبي سوى بين الوجهين جميعاً في إطلاقه الخلاف عن ابن ذكوان³ ، ولم يشر إلى ترجح أحدهما و لا ضعفه كما هي عاداته فيما لم يبلغ في الضعف مبلغ الوهم و الغلط ، فكيف بما هو خطأ محض و الله تعالى أعلم⁴ " .

1 - نسبه ابن الجزري لبعض أهل الأداء في عصره . ينظر : النشر : 88/2 .

2 - النشر : 88/2 .

3 - قال الشاطبي : وَمَاذَا تُرِي بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ شَائِعٌ ... وَإِلْيَاسَ حَذَفَ الْهَمْزَ بِالْخَلْفِ مَثَلًا . ينظر : الشاطبية : 80 .

4 - النشر : 268 / 2 - 269 .

ثالثا : قاعدة إعمال ما عليه العمل : فقد يستدرك المحققون بعض المسائل و يردون الوهم الواقع فيها بما جرى به العمل عند أهل الأداء و المصنفين ، وهو عامل معتبر عند كثير من المحققين ، وقد اعتبر في كثير من المسائل المستدركة ، و من الأمثلة على ذلك :

رد ابن الجزري تغليط الحصري من روى تفخيم الراء من نحو مريم ، فاستدرك عليه هذا القول معتمدا في ذلك على صحة وجه التفخيم نسا و أداء ، و كونه مما جرى العمل به فقال : "وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال :

و إن سكنت و الياء بعد كمریم فرقق و غَلَطُ من يفخم عن قهر¹ .

وذهب المحققون و جمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، و هو الذي لا يوجد نص عن أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه ، و هو الصواب و عليه العمل في سائر الأمصار ، و هو القياس الصحيح² .

- و منه كذلك رد ابن الجزري على مسألة الياءات الزوائد في (المهتد و المتعال و عذاب و عقاب و فاعتزلون و ترجمون) ، فقد حكى

¹ - القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع : أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري : 131 ، رقم البيت : 165 .

² - النشر : 76 / 2 . و ذكر المسألة الرويحي في تنبيهات ابن الجزري : ص : 644 .

اختلاف الرواة و المصنفين فيها عن قنبل و اضطربت النقول بينهم ، فقال : " فبعضهم ذكرها له و بعضهم لم يذكرها و أثبتها بعضهم وصلا و بعضهم في الحاليين و لم يتفقوا على شيء من ذلك ، و لا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال و الاضطراب ، و قد نص الحافظ الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط ، قطع بذلك و جزم به ، وكذلك ذكر غيره ، و قال الهذلي كله فيه خلل ¹ " .

و قد احتج ابن الجزري في هذه الحالة بما عليه العمل فقال : "والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل ، و صح عن قنبل ، و نص عليه الأئمة الموثوق بهم ، و الله تعالى هو الهادي للصواب ² " .

ومنه كذلك رد ابن الجزري على من شذ و روى ترقيق الراء إذا وقع بعدها حرف استعلاء ، فاستدرك عليهم الرواية بما عليه العمل فقال : " و قد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي و تلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين وهو غلط ، و الصواب ما عليه عمل أهل الأداء ، و الله أعلم ³ " .

1 - النشر : 2 / 140 .

2 - النشر : 2 / 140 .

3 - النشر : 2 / 77 .

رابعاً : إعمال أصول الراوي في المسائل : و يقصد بذلك أبواب الأصول ، أو القواعد المضطربة و المتكررة في القراءان ، و التي جمعها المصنفون في أبواب مفردة لكل قارئ ، فقد يروى للقارئ وجه مخالف للأصل عنده من غير أن يكون استثناء ، فيعلم وقع الغلط من خلال انفراد الراوي عنه و مخالفته أصل القارئ في المسألة ، ولا يحكم بكونها مستثناة عنه ، فالاستثناء يروى كذلك و ينص عليه من طرق متعددة ، و عليه فقد يحتكم المستدركون لهذه الأصول و يعملونها في رد بعض الأوجه و الحكم بضعفها ، من ذلك مثلاً :

ما استدركه الداني على أحمد بن جبير و الذي روى لأبي عمرو في الهمزتين من كلمة نحو: +أئذا_ و +أله_ التسهيل من غير مد ، وهو خلاف أصله في المسألة ، فرد كلامه لانفراده و مخالفته جماعة الرواة عن أبي عمرو و لمخالفته أصل أبي عمرو في الهمز المزدوج من كلمة ، فقال : "و قرأ أبو عمرو بتحقيق الأولى و تليين الثانية و ألف فاصلة بينهما كمذهبه في المفتوحتين ، و قد خالف الجماعة عن اليزيدي أحمد بن جبير فروى عنه (أئذا و أله) يقصر و لا يمد ، حكى ذلك في كتابه الخمسة من تصنيفه ، وقد قال عنه في غيره أنه يمد أضرب قوله ، و الأول من قوله خطأ لأنه عدول عن مذهب أبي عمرو ، و على المد جميع أصحاب ابن جبير ، قالوا لم يقصر غير + أئمة_ و + أونبئكم_ لا غير¹ .

و بذلك أيضاً علق ابن الجزري على مذهب أبي عمرو في هذه الحالة من الهمزتين فأعمل أصول القراء فيها فقال : "و بذلك قرأ الباقيون ، وهم على أصولهم تحقيقاً و تسهيلاً و فصلاً² .

ومنه كذلك قول الداني فيما رواه ابن ثوبان عن قنبل في نحو أئذا متنا ، حيث رد مذهبه لأنه مخالف لمذهب قنبل في الهمزتين من كلمة فقال : " و قال أحمد بن الصقر بن ثوبان عن قنبل في و الصافات+ أئذا متنا_ [الآية 16] و+ أئنا لمدينون_ [الآية 53] بهمزة مطولة بفتح أولها ثم بكسر ، وهذه منقضة لمذهبه و مخالفة للمجمع عليه عنه³ .

1 - جامع البيان : 237 / 1 .

2 - النشر : 289/1 .

3 - جامع البيان : 236 / 1 .

ومنه كذلك رد ابن الجزري ما انفرد به ابن غلبون ومن تبعه بإبدال همزة + بارئكم_ في حرفي البقرة¹ بأنه خلاف أصل أبي عمرو في ذلك فقال : " و ذلك غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفا فلا يعتد به ، و إذا كان الساكن اللازم حالة الجزم و البناء لم يعتد به فهذا أولى ، و أيضا فلو اعتد بسكونها و أجريت مجرى اللازم كان إبدالها **مخالفا** أصل أبي عمرو ، و ذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من البراء وهو التراب ، وهو فقد همز +مؤصدة_ و لم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب و الله أعلم² . "

خامسا: إعمال القياس³ : و هو عامل من عوامل الترجيح عند كثير من المستدركين ، وكذا المصنفين و الرواة الجامعين للطرق و الروايات ، إذ تمتاز كثير من اختياراتهم باعتبار ما عليه قياس اللغة ، ولذلك نجد كثيرا من المصنفين يذكرون القياس في بعض التوجيهات ، كقولهم : " و القياس هو " ، أو " وهذا الوجه أقيس " ، أو " وإنه الأوجه في القياس⁴ " ، و غير ذلك ، وقد ذكر ابن الجزري القياس كعامل في إثبات بعض الأوجه و قبول القراءة بها وهو ما يعرف بالقياس المقبول أو قياس النظير بنظيره ، كما اعتمد القياس كعامل في الترجيح و التصحيح لكثير من المسائل المستدركة

1 - الآية : 54 .

2- النشر : 306/1 .

3 - ينظر : مبحث القياس : ص : 303-315 من البحث .

4 - ينظر : النشر 302 / 1 .

عند المحققين وفي ذلك يقول ابن الجزري : " أمّا إذا كان على إجماع انعقد أو عن أصل يُعتمد فيصير إليه عند عدم النصّ وغموض وجه الأداء فإنّه مما يسوّغ قبوله ولا يجوز رده لاسيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمسّ الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوّة التصحيح بل قد لا يسمّى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو نسبة جزئي إلى كليّ كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء وفي إثبات البسملة وعدمها لبعض القراء ونقل +كِتَابِيَهْ إني _ [الحاقّة 19-20] وإدغام + مَالِيَه هَلْكَ _ [الحاقّة 29-29] قياساً عليه وكذلك قياس (قال رجلان ، وقال رجل) على (قال رب) في الإدغام كما ذكره الداني وغيره ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يردّ إجماعاً ولا أصلاً مع أنّه قليلٌ جداً كما ستراه مبيناً بعدُ إن شاء الله تعالى¹ .

و منه فقد اعتمد القياس عند المستدركين كعامل في ترجيح بعض المسائل المستدركة وكذا في ردها بحجة مخالفة القياس ، وقد بينت ذلك في كثير من المسائل²، منها قول ابن الجزري فيمن توهم أن معنى الإدراج الوصل و بنى عليه أن أبا عمرو يبدل الهمزة حال الوصل فإذا وقف حقق ، فقال : " و ليس في ذلك نقل يتبع ولا قياس يستمع³ " .

1 - النشر : 18 / 1 .

2 - ينظر النماذج في : ص : 268، و ص : 288 و ص : 435 .

3 - النشر : 304-305 / 1 .

سادسا : إعمال بعض المتابعات و الشواهد¹ : ولم أجد فيما بحثت و الله أعلم من عرف هذه المتابعات و الشواهد عند علماء القراءات سوى بعض النصوص عند المحققين تفيد اعتمادهم عليها في الترجيح و التصحيح ، وربما يرجع ذلك لاختلاف و تعدد طرقهم التي تلقوا بها القراءات ، فتختلف المتابعات و الشواهد عند كل مصنف و محقق باختلاف الطرق، فيرجح عندهم الحكم خاصة حكم الانفراد بحسب كثرة هذه الطرق وكذا المعتبر في الترجيح بين هذه الطرق ، من معرفة حال الرواة و كثرة الاتفاق بين الطرق و وقوع الشذوذ في بعضها و غيرها .

¹ - يطلق المتابعات و الشواهد عند المحدثين و يعتمد عليها في تمييز الانفراد و يراد بها :
المتابعة : موافقة الراوي المعين غيره في تمام إسناده أو بعضه ، وهي نوعان :
- متابعة تامة : وهي أن يوافق الراوي الذي ظن أنه متفرد راو آخر في اللفظ و المعنى من أول الإسناد إلى آخره بأن يروي ذلك الراوي من شيخه إلى أن يصل إلى الصحابي الذي روى عنه ذلك الراوي المتفرد .
- متابعة غير تامة : وهي موافقة الراوي راو آخر لفظا أو معنى و ليس من أول السند بل من أثنائه إلى آخر السند ، بأن يروي عن شيخ شيخه فمن فوقه إلى أن يصل إلى الصحابي .
و تكون المتابعة بنوعها مختصة برواية ذلك الصحابي أي الذي روى عنه الراوي المتفرد سواء كانت تلك الرواية باللفظ أو بالمعنى ، وكلما قربت منه كانت أتم من المتابعة التي بعدها .
الشاهد : هو موافقة الراوي المتفرد لراوي آخر لفظا أو معنا لكن من صحابي آخر .
و خص البيهقي المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، و الشاهد بما حصل بالمعنى سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، وقد تطلق المتابعة على الشاهد أو العكس .
وفي ذلك يقول ابن حجر : و الفرد نسبيا إذا ما وافقه سواه سمي عندهم ما رافقه متابعا بوزن لفظ الواحد و المتن ما شابهه بالشاهد .
ينظر : كشف اصطلاحات الفنون : 1434/2 ، و نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : ابن حجر العسقلاني : 248-249 .

ومن النصوص التي تبين الاعتماد على المتابعات و الشواهد ما ذكره الإمام الداني في اعتماد النص و رد كل المتابعات و الشواهد مع وجود النص فقال عند نفي الاستفهام من (قال آمنت به) معتمدا على نص ابن مجاهد : " و هذا نص ظاهر مكشوف يغني عن كل دليل و يكفي من كل شاهد ، إذ قد أفصح عن نفي إشباع المد في جميع الباب إفصاحا لا شكوك فيه فلا حجة مع ذلك للمخالف و لا دليل معه لفارق¹ " .

ومنه ما ذكره ابن الجزري في مقدمة كتابه النشر عند وصفه لنهجه في الكتاب حيث بين اعتماده المتابعات و الشواهد في الترجيح فقال : " لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته ، ولا خلفا إلا أثبته ، ولا إشكالا إلا بينته وأوضحته ، ولا بعيدا إلا قربته ، ولا مفرقا إلا جمعته ورتبته ، منها على ما صح عنهم وشد وما انفرد به منفرد و فذ ، ملتزما للتحريير والتصحيح والتضعيف و الترجيح معتبرا للمتابعات و الشواهد² " .

¹ - جامع البيان : 224/1 .

² - النشر : 50 / 1 .

الخاتمة و التوصيات

الخاتمة :

إن أهم النتائج التي يمكننا الخلوص لها في نهاية هذه الدراسة هي ما يلي

1. نشأت الاستدراكات مع ازدهار التدوين و تعدد الطرق و الروايات و اعتماده شكل المعارضات و الاحتجاج في كثير من المسائل ، و ظهور طريق النص في القراءة و انتظام قواعد عرض القراءات و تععيد القواعد و تأصيل أصولها .

2. الاستدراك في القراءات هو : " البحث في الأوهام الواقعة من أهل الاختيار خلافا للأصل وكان على شرطه إثباتا ونفيا " و له أركان و شروط لا يصح إلا بتوفرها .
3. الاستدراك لا يتعارض مع تواتر القراءات ، بل هو تحقيق و تدقيق في المتواتر و الصحيح .
4. يقع الانفراد من رواية القراءات الصحيحة سواء كانوا قراء أو رواية أو طرقا ، و يحصل بفعل الاختيار ، و منه الصحيح و المردود .
5. يعد القياس المردود أو المطلق من أسباب الاستدراك على الأئمة القراء و المصنفين .
6. العلاقة بين التحريرات و الاستدراكات هي علاقة الخاص بالعام .
7. أن الاحتكام عند الغلط في الألفاظ و دلالاتها يكون للمشاهدة ، أو ما ثبت بالرواية لا بالنص .
8. ينقسم العمل بالاستدراكات باعتبار السبب المؤدي للاستدراك إلى استدراكات مقبولة ، و استدراكات مردودة و استدراكات مختلف فيها .
9. اختلف موقف ابن الجزري في مسألة الخروج عن الطريق بين القبول و الرد و الاستحسان بحسب السبب المؤدي له .
10. من عوامل قبول الاستدراكات و العمل بها اعتبار حكم ابن الجزري في المسائل المستدركة لقوة و رجحان أدلة ابن الجزري و انتهاء أسانيد القراءات إليه بما في ذلك مستدركاته على من قبله .
11. اختلف في حكم الاستدراك على ابن الجزري إلى رأيين اثنين : رافض للاستدراك على ابن الجزري ، و قائل بالاستدراك عليه ، و الراجح وقوع الاستدراك على ابن الجزري و قد استقر عليه عمل الشيوخ و تلقته الأمة بالقبول منذ عهد الأزميري .
12. اعتمد المستدركون في استدراكاتهم على قواعد للحكم على الأوجه المستدركة بالصحة أو الخطأ ، و تنقسم إلى قواعد للتصحيح و التضعيف و قواعد للترجيح .
13. أن قواعد التصحيح و التضعيف هي القواعد التي تثبت مع توفرها صحة الوجه ، و يرد بانعدامها ، وهي إعمال النص و الرواية و رسم الخط .
14. أن قواعد الترجيح هي أوصاف زائدة على الصحة و هي عوامل للترجيح و ليس للتصحيح ، كالشهرة و الاستفاضة ، و إجماع الأمة و النصوص ، و ما عليه العمل ، و أصول الراوي في المسائل ، و القياس ، و بعض المتابعات و الشواهد .

توصيات :

في ختام هذا البحث أوصي بالآتي :

1. البحث في المسائل المختلف فيها في علم القراءات و أفرادها بدراسات و بحوث مستقلة ، و اعتماد نهج التحقيق و التحليل للإحاطة بأسباب الخلاف و منازع الترجيح و قواعد التصحيح عند علماء القراءات .
2. تتبع استدراكات الأئمة المصنفين على بعضهم البعض و أفرادها بدراسات مستقلة ، و اعتماد الدراسات التطبيقية لإثراء المكتبة العلمية بالمسائل المستدركة عند علماء القراءات .
3. الاعتناء بمصادر القراءات و أمهات الكتب دراسة و تحقيقا ، و التثبت بين المروي عنهم و المنصوص عندهم لزيادة التحقق من النقول العلمية لهم إذ تعد من أسباب الاستدراك .
4. الدراسة المستفيضة للأسباب المؤدية للاستدراك على المصنفين ، و تطبيقها على مصنفات خاصة ، لإعطاء دراسة مستوفية و مفصلة لأسباب الاستدراك و زيادة التثبت في بعض الحالات و النماذج خاصة ما تعلق منها بحال الرواة .

5. تتبع صور الخروج عن الطريق بين المتقدمين والمتأخرين وإعطاء دراسة مفصلة لكل حالة، وتمييز المقبول من المردود عند علماء القراءات وأثر ذلك في حركة الإقراء والتدوين .

6. زيادة البحث و التحري في القواعد المعتمدة من المصنفين في التصحيح و التضعيف وكذا الترجيح لمسائل الخلاف ،سواء من خلال الدراسات المفردة للمنهج المتبع من قبل مصنف مفرد أو المقارنة بين مؤلفين أو أكثر .

و في الأخير لا أدعي الإحاطة بمسألة الاستدراك عند علماء القراءات ولكن هذا جهد المقل ، فإن أصبت فمنة من الله عز وجل وفضل ،وإن أخطأت فمن نفسي و الشيطان ،وأسأل من الله العلي الكريم أن يمن علينا بكرم عفوه ومغفرته و يتقبل منا جهدنا و يستر عيبنا و يتجاوز عن أخطائنا و زلاتنا .

الفَهْرَس :

- ✓ فهرس الآيات القرآنية .
- ✓ فهرس القراءات الشاذة .
- ✓ فهرس الأحاديث و الآثار .
- ✓ فهرس الأماكن و البلدان .
- ✓ فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ✓ فهرس المصادر و المراجع .
- ✓ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القراءانية :

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
312	5	+ نَسَّ تَعِينُ
سورة البقرة		
229	4	+ بِمَا أَنْزَلَ
218، 238، 376، 435	6	+ وَأَنْذَرْتَهُمْ
229	12	+ إِلَّا إِنْهُمْ
229	13	+ كَمَا آمَنَ النَّاسُ
229	14	+ قَالُوا إِنَّا
358، 424	14	+ مُسَّتَهُ زَعُونَ
230	21	+ بِي أَيُّهَا
229	22	+ مِنَ السَّمَاءِ
234	31	+ ءَادَمَ
230	35	+ بِي آدَمَ
383	40	+ فَأَرَّهَبُونَ
383	41	+ فَاتَّقُونَ
240	61	+ بِأَنَّهُمْ
286	62	+ مَنْ آمَنَ
385	72	+ فَأَدْرَأْتُمْ
353	113	+ يَحْكُمُ بِيَنَّهُمْ
424	114	+ خَانِفِينَ
23	116	+ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا
382	125	+ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

		مُصَلِّى
217	142	+ يَشَاءُ إِلَى _
383	150	+ وَأَخَشَوْنِي _
229	171	+ وَنِدَاءً _
429	207	+ مَرَّضَاتٍ _
424 ، 385	207	+ رَعُوفٌ _
394 ، 290	225	+ يُؤَاخِذُكُمْ _
229	235	+ فِي أَنْفُسِكُمْ _
320	259	+ يَنْسَنَّهُ _
385	273	+ لَا يَسَّوْنَ _
365 ، 264	284	+ وَيُعَذِّبُ مَنْ _
376	285	+ ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ _

سورة آل عمران

311	2-1	+ أَلَمْ يَأْتِ الْفُلُوقَ _
383	50	+ وَأَطِيعُونَ _
23	184	+ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ _
212	187	+ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَهُ
367	196	+ لَا يَغْرُنَّكَ _

سورة النساء

298	12	+ غِيْرَ مُضَارٍّ _
298	16	+ وَالْأَذَانِ _
300	56	+ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ _

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

385	61	+ رَأَيْتَ _
44	82	+ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ آخَ تَلْفًا كَثِيرًا
72	164	+ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكَوُّمًا _
سورة المائدة		
368،367	2 و 8	+ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ _
275	31	+ يُورِي _
275	31	+ فَأُورِي _
275	31	+ يُورِي سِوَا أَخِيهِ _
275	31	+ فَأُورِي سِوَا أَخِي _
سورة الأنعام		
353	53	+ بِإِعْمَالٍ الشَّاكِرِينَ _
236، 231	143 و 144	+ أَلَمْ يَذْكُرِيْنَ _
296	145	+ أَنْ يَكُونَ _
390 ، 257	162	+ مَحْيَايَ _
سورة الأعراف		
316 ، 225 ، 32 318 ، 317،	10	+ مَعِيشَ _
275	26	+ يُورِي _ و + فَأُورِي _
275	26	+ يُورِي سِوَا تَكْمَ _
296	111	+ أَرْجَاهَ _
240	111	+ وَأَخَاهُ _
375 ، 218	123	+ أَمْنَتُمْ _

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

319	128	+ إِنَّ آلَ أَرَضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ _
406 ، 278 ، 277	195	+ ثُمَّ كِيدُونَ _
سورة الأنفال		
441 ، 388 ، 387	9	+ مُرِّدِينَ _
298	22	+ أَلَدَّوَابِّ _
سورة التوبة		
44	8	+ فَرِحَ آلَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ _
217	12	+ أَيْمَةً _
373	61	+ وَرَحَمَةً _
385	66	+ بِأَنَّهُمْ _
378	67	+ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ _
سورة يونس		
268 ، 294	5	+ ضِيَاءٌ _
236	51 و 91	+ ءَالَ لِّنَ _
236	59	+ قُلْ ءَاَلَلَّهُ أذِنَ لَكُمْ _
415	71	+ فَأَجْمَعُوا أَمْ رَكْمًا وَشُرَكَاءَ كُفْرًا _
233	89	+ وَلَا تَتَّبِعَانَّ _
34	92	+ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ فَكَءَايَةً _
سورة هود		

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

374	41	+ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا [هود 399 [41
سورة يوسف		
82	20	+ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ
409	23	+ هُنْتَ لَكَ
408	45	+ فَأَرْسَلُونِ
372	66	+ تُوْتُونَ
229	90	+ قَالُوا أَعْنَاكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ
47	110	+ وَظَنُّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا
سورة الرعد		
377	9	+ أَلَمْ تَعَالِ
سورة إبراهيم		
185	17	+ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ
47	46	+ وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ أَلَّا جِبَالٌ
364	49 و 50	+ فِي آلِ آصَفَادٍ سَرَابِيْلُهُمْ
سورة الحجر		
211 ، 89	9	+ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ
298	54	+ فَيَمَّ نُبَشِّرُونَ
سورة النحل		
228 ، 272 ، 298 ، 414 ، 407	27	+ شُرَكَاءِ عِي
218 ، 214	96	+ وَلَنْجِ زَيْبِ الَّذِينَ

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

سورة الإسراء		
241	61	+ءَأَسَّ جُدُّ _
377	97	+ أَلِّمُهُ تَدِّ _
177	102	+ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتِ مَا أَنْزَلَ هُؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَأَلْأَرْضِ _
سورة الكهف		
362	13	+ وَزِدْنَهُمْ هُدًى _
377	17	+ أَلِّمُهُ تَدِّ _
72	51	+ وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذًا أَلِّمُضِلِّينَ عَضُدًا
299 ، 237	63	+ أَرَأَيْتِ _
370	70	+ فَلَا تَسْأَلُنِي _
176	77	+ لَتَأْخُذَنَّ عَلَيَّ أَجْرًا _
سورة مريم		
377 ، 376	19	+ لِأَهَبِ _
376	19	+ لِأَهَبِ لَكَ عِلْمًا زَكِيًّا _
230	28	+ وَيَأْخُذَنَّ _
سورة طه		
361	4	+ أَلِّعَلِّي _
373	53	+ أَلِّعَلِّي مَهْدًا _
361	59	+ ضَحِّي _
298	63	+ هُدًى _
392	66	+ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ _
364	69	+ كَيْدُ سِحْرٍ _

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

375	71	+ءَامَنْتُمْ _
366 ، 367	74	+وَلَا يَحْيَىٰ _
سورة الأنبياء		
313	73	+أئمة _
260 ، 233 ، 232	88	+ذُجِّي آلَ الْمُؤْمِنِينَ _
سورة الحج		
300 ، 299	36	+وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا _
298	36	+صَوَّافَتْ _
سورة المؤمنون		
385	64	+يَجْرُونَ _
سورة النور		
364	43	+يَكَادُ سَنَا بَرِّقِهِ _
426	52	+وَيَتَّقِ هَـ _
سورة الشعراء		
193	26	+قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمْعُونَ
322	36	+أُرْجِهَ _
375	49	+ءَامَنْتُمْ _
356 ، 355 ، 354 ، 426	61	+تَرَّءَا _
44	195	+بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ _
سورة النمل		
216	1	+طسَّ تِلْكَ _
367	18	+لَا يَحْطَمَنَّكُمْ _

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

302	20	+ مَا لِي لَا أَرَى آلَ هُدًى هُدًى _
236	59	+ ءَا لَلَّهِ خَيْرٌ _
455	60	+ ذَاتَ بِهِ جَعَةٍ _
سورة العنكبوت		
312 ، 311	2-1	+ اَلَمْ يَأْتِ أَحْسِبَ النَّاسُ _
سورة الروم		
361 ، 360	19	+ وَكَذَلِكَ تُخَرَّجُونَ _
360	25	+ إِذَا أَنْتُمْ تُخَرَّجُونَ _
257 ، 254 ، 225 ، 406	54	+ مِنْ ضَعْفٍ _
225	54	+ ضَعْفًا _
367	60	+ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ _
سورة لقمان		
367	33	+ وَلَا يَغُرَّتْكُمْ _
سورة الأحزاب		
185	49	+ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا _
سورة فاطر		
367	5	+ وَلَا يَغُرَّتْكُمْ _
سورة الصافات		
441	16	+ أَعِذَا مِتْنَا _
441	53	+ أَعِنَّا لَمَدِينُونَ _
436 ، 379	123	+ وَإِنَّ إِلْيَاسَ _
سورة ص		

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

377	8	+عَذَابٍ _
سورة الزمر		
408	7	+يَرَّضُهُ لَكُمْ _
سورة فصلت		
44	43	+ لَا يَأْتِيهِ آلٌ بَطْلٌ مِنْ بِيٍّ يَدِيٍّ وَلَا مِنْ خَلْفٍ تَنْزِيلٍ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ
سورة الزخرف		
367	41	+فَأَمَّا نَذْرٌ هَبْنِ بِكَ _
367	42	+ نُرِيَّتِكَ _
218	58	+ءَأَلْهَتُنَا _
سورة الدخان		
377	21	+فَأَعْتَرَلُونَ _
378	20	+تَرَجُمُونَ _
سورة الجاثية		
382	6	+ وَعَآيَتِهِ يُؤْمِنُونَ _
سورة محمد		
362	19	+ وَمَثَّوَلَكُمْ _
سورة الحجرات		
166، 165	14	+ قَالَتِ آلُ أَعْرَابٍ ءَأَمْنَا قُلْ لَمْ تُوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسَلْنَا
سورة الذاريات		
383	56	+ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ _
383	57	+ أَنْ يُطْعَمُونَ _

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

سورة النجم		
361	5	+ أَلْفُؤَى _
367 ، 366	44	+ وَأَحْيَا _
425	53	+ وَالْمُؤْتَفِكَةَ _
سورة الرحمن		
298	39	+ وَلَا جَانٌّ _
سورة الممتحنة		
410	4	+ بُرَاءً وَأُ _
سورة التحريم		
424 ، 385	5	+ تَنْبِتِ _
سورة الملك		
237	16	+ ءَأَمِنْتُمْ _
267	128	+ فَأَنَّهُمْ _
سورة الحاقة		
320	19	+ كَذَّبِيهِ _
320	20	+ حِسَابِيهِ _
442	-19 20	+ كِتَابِيهِ إِي _
320	28	+ مَالِيهِ _
442	-28 29	+ مَالِيهِ هَلَاكَ _
سورة المعارج		
385	1	+ سَأَلَ _
سورة الجن		
81	28	+ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

سورة المرسلات		
241	32	+ بِشْرَرٍ _
سورة النازعات		
253	11	+ عِظْمًا نُخْرَةً _
361	30	+ دَخَلَهَا _
سورة التكويد		
185	4	+ وَإِذَا أَلَّ عِشَارٌ عُطِّلَتْ _
385	8	+ أَلَّ مَوَّءِدَةً _
سورة الأعلى		
392 ، 391	13	+ وَلَا يَحْيَى _
سورة الشمس		
361	2	+ تَلَّهَا _
361	6	+ طَحَّهَا _
سورة الليل		
356	1	+ وَالْيَلِّ _
310	14	+ فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلْظَى _
سورة الضحى		
361 ، 357 ، 356	1	+ وَالضُّحَى _
361	2	+ سَجَى _
سورة الشرح		
357	1	+ أَلَمْ نَشْرَحْ _
سورة العلق		
452 ، 266	7	+ أَنْ رَّءَاهُ أَسْتَغْنَى _

فهرس القراءات الشاذة :

الصفحة	رقمها	الآية
سورة المائدة		
38	38	+وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيَّ مَانَهُمَا _ قرأها عبد الله بن مسعود
سورة الأعراف		
225 ، 342	10	+مَعِيشٌ _ رواها خارجة عن نافع
344 ، 345	128	+إِنَّ أَلَ أَرَضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَلَّ عَقَبَةٌ لِلْمُتَّقِينَ _ روى هبيرة عن حفص عن عاصم يورثها بالتشديد
سورة يوسف		
193	80	(فَلَمَّا أَسْتَوَى سَوَاءً مِّنْهُ خَلَصُوا [نجباء]) قرأ بها ابن مقسم العطار
سورة الطلاق		
36	1	+يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ _ قرأ عبد الله بن عمر (من قبل عدتهن)
سورة الليل		

70 ، 36	3-1	+وَأَلِيَّ لَ إِذَا يَغْشَىٰ ١ وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّىٰ ٢ وَ الذَّكْرَ وَ الأُنثَىٰ _ قرأها عبد الله بن مسعود و أبو الدرداء
---------	-----	---

فهرس الأحاديث النبوية :

الصفحة	الراوي	الحديث
43	عبد الله بن مسعود و أنس بن مالك ب	« سوا صفوكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»
52 ، 49	أبي بن كعب س	« إن الله يأمرك أن تقرئ أمك القراءان على حرف... حتى بلغ سبعة أحرف»
49،53 ، 220	عبد الله بن مسعود س	« كَلَاكُمَا مُحْسِنٌ ، و لا تَخْتَلِفُوا ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا »
55	مسروق س	«خذوا القراءان من أربعة: من عبد الله بن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب»
64	أبو طلحة س	«كلها شاف كاف»
89	الحارث س	« لا يشبع منه العلماء ولا يخلق عن كثرة الرد»
213	عبد الله بن عمر ب	« من كتم علما عن أهله أجم بلجام من نار»
223	عمر بن العاص س	« من اجتهد و أصاب فله أجران و من اجتهد و أخطأ فله أجر»
226	عبد الله ابن عمر ب	قرأت على رسول الله ن (من ضَعَف) يعني بالفتح ، قال : « فرد علي النبي ن (من ضَعَف) »
397	عمر بن العاص س	« نعم المال الصالح للرجل الصالح »

فهرس الآثار :

الصفحة	قائله	الأثر
55	عبادة بن الصامت س	" فدفع إلي رسول الله رجلا ، وكان معي في البيت أعشيه عشاء أهل البيت و أقرئه القرآن "
54	عبد الرحمن السلمي	" قال : قولك أحب إليك ، أنا أحب هذا و هذا ، قال فكيف أقول ؟ قال : قل بأيهما تأخذ" .
57	عمر بن الخطاب س	" وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَجِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ بِالْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ "
58	أنس بن مالك س	" أدرك الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود و النصارى "
58،66	أنس بن مالك س	" إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم "
64	كثير بن أفلح	"فظننت ظنا إنما كانوا يؤخرونها لينظروا أحدثهم عهدا بالعرضة الآخرة فيكتبوها على قوله "
67	مسروق بن الأجدع	" ... و ما من كتاب الله آية إلا أعلم حيث نزلت و فيم نزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لرحلت إليه "
67	حميد بن مالك	لقد قرأت القرآن من في رسول الله ن سبعين سورة ، و زيد صبي أفأترك ما أخذت من في رسول الله ن "
67	حميد بن مالك	"... و قد قرأت من في رسول الله ن بضعا و سبعين سورة و أن زيد بن ثابت يأتي مع الغلمان له ذوابتان "
69	إسماعيل بن خالد	"أما القراءان فمن عند الله ،إنما نهيتكم لأني خفت عليكم الاختلاف فاقرووا على أي حرف شئتم ... "
70	علقمة	" ما زال بي هؤلاء حتى كادوا يردونني "
71	زيد بن ثابت س	" القراءة سنة ، يأخذها الآخر عن الأول "
75	ابن عباس	"قراءتي قراءة زيد ، و أنا أخذ ببضعة عشر حرفا من قراءة ابن مسعود "

الاستدراكات عند علماء القراءات - دراسة نظرية تطبيقية -

220	سعيد بن المسيب	" ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله..."
-225 226	حفص	"ما خالفت عاصما في شيء مما قرأت به عليه إلا في ضم هذه الثلاث كلمات"

الصفحة	المكان
--------	--------

فهرس الأماكن و البلدان :

48	أضاة :
57	اليمامة :
58	أرمينية :
58	أذربيجان :
68	الجحفة :

فهرس الأعلام المترجم لهم :

1. إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون :
132 .
2. إبراهيم بن موسى بن بلال برهان الدين
الكركي:..... 171 .
3. أبو بكر بن أيْدُعدي بن عبد الله بن الجندي :
155 .
4. أبي بن كعب بن قيس : 56 .
5. أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هاشم النهدي الأذري :
16 .
6. أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي :
131 .
7. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي :
27 .
8. أحمد بن الحسين بن مهرا ن أبو بكر الأصبهاني
..... 33 .
9. أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين بن تيمية : 45 .

10. أحمد بن عبد الغني الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبنا:
.....5.
11. أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو جعفر ابن
الباذش:.....113.
12. أحمد بن علي العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل:.....
50.
13. أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي التميمي
:.....14.
14. أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين القسطلاني
:.....5.
15. أحمد بن مصطفى بن خليل طاشكبرى زاده :.....
4.
16. أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد :.....
14.
17. إدريس بن محمد أبو العلاء المنجرة
:.....207.
18. إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي :.....
68.
19. الأسود بن يزيد أبو عمرو النخعي الكوفي :.....
33.
20. برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري
:.....12.
21. بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني :.....
44.
22. الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله:
.....62.
23. الحجاج بن يوسف الثقفي:.....91.
24. الحسن بن أبي الحسن
البصري:.....40.
25. الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلّيمة :.....112
26. الحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي:.....
125.
27. الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله :.....
14.

-الحسين بن عثمان بن ثابت الضير: 28
95 .
-الحسين بن مسعود بن محمد البغوي: 29
20 .
-حميد بن أبي حميد الطويل: 30
67 .
-خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي 31
32 .
-خلف بن عبد الملك بن بشكوال: 32
120 .
-سالم بن معقل أبو عبد الله: 33
55 .
-سلام بن سليمان الطويل: 34
181 .
-سليمان بن مهران الأعمش: 35
40 .
-سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني: 36
95 .
-الضحاك بن مزاحم البلخي: 37
39 .
-ظاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون: 38
110 .
-عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري: 39
55 .
-عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية 40
15 .
-عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي العكري: 41
153 .
-عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل 42
الرازي: 78 .
-عبد الرحمن بن إدريس بن محمد المنجري 43
159 .
-عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة المقدسي 44
13 .
-عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي 45
17-16 .
-عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني 46
33 .

47. عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي :
16 .
48. عبد العظيم الزرقاني : 4 .
49. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي :
6 .
50. عبد الكريم بن عبد الصمد أبو معشر الطبري القطان :
14 .
51. عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي
..... 54 .
52. عبد الله بن سليمان السجستاني أبو بكر بن داود
..... 68 .
53. عبد الله بن عباس : 75 .
54. عبد الله بن عمر بن الخطاب : 36 .
55. عبد الله بن قيس : 39 .
56. عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي موفق الدين
..... 16 .
57. عبد الله بن مسعود : 36 .
58. عبد الملك بن مروان بن الحكم : 91 .
59. عبد الواحد بن عاشر : 311 .
60. عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي :
15 .
61. عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني :
10 .
62. عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح :
37 .
63. عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين بن الحاجب :
16 .
64. عروة بن الزبير بن العوام : 39 .
65. علي بن سليمان المنصوري : 337 .
66. علي بن عبد الغني الحصري :
129 .

67. علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن بن بري :.....
123 .
68. علي بن محمد بن حسن الضباع :..... 153
69. علي بن محمد بن سالم أبو الحسن الصفاقسي :.....
16.....
70. علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي علم الدين :.....
17 .
71. عمر بن الخطاب :..... 50 .
72. عويمر بن زيد بن قيس :..... 36
73. غانم قدوري حمد : 79 .
74. القاسم بن أبي القاسم الشاطبي :..... 63 .
75. أبو عبيد القاسم بن سلام :..... 93 .
76. قعنب بن أبي قعنب بن أبو السمال :..... 34
77. مجاهد بن جبر أبو الحجاج :..... 39 .
78. محمد الطاهر بن عاشور التونسي :.....
20 .
79. محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي :..... 25 .
80. محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان المتولي :.....
153.....
81. محمد بن أحمد بن بصخان :..... 240
82. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز :.....
56 .
83. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري :.....
53 .
84. محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي :.....
133.....
85. محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي :.....
35 .
86. محمد بن الطيب القاضي أبو بكر الباقلائي :.....
59.....

87. محمد بن جعفر بن عبد الكريم أبو الفضل الخزاعي
..... 124 .
88. محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي
..... 152 .
89. محمد بن سيرين أبو بكر البصري :
..... 39 .
90. محمد بن عبد الرحمن بن السميميع :
..... 34 .
91. محمد بن عبد الرحمن بن محيصة :
..... 40 .
92. محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي:
..... 4 .
93. محمد بن عبد الملك الأنصاري :
..... 127 .
94. محمد بن عبد الله بن محمد المعافري أبو بكر ابن العربي :
..... 21 .
95. محمد بن علي بن توزينت :
..... 340 .
96. محمد بن عمر بن سالم بازمول :
..... 7 .
97. محمد بن محمد أبو القاسم بن الفاضل
..... 15 .
98. محمد بن محمد بن محمد بن الغزالي الطوسي أبو حامد:
..... 16 .
99. محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري
..... 5-4 .
100. محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري :
..... 31 .
101. محمد سالم محيسن :
..... 48 .
102. محمود بن علي بسّة :
..... 292 .
103. محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف
..... 15 .
104. مسروق بن الأجدع أبو عائشة الهمذاني :
..... 39 .

105. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري :
. 52
106. مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري
.....337.
107. مصعب بن سعد بن أبي وقاص: 60
.
108. معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس :
. 55
109. مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد
القيسي: 11.
110. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعم الليثي مولا هم المدني :
..... 32.
111. نصر بن عاصم الليثي : 39.
112. هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش :
..... 319.
113. هشام بن حكيم بن حزام : 50.
114. يحيى بن المبارك اليزيدي
..... 40.
115. يحيى بن يعمر : 94.
116. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي
..... 15.
117. يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري
..... 17.

فهرس المصادر و المراجع :

معاجم و قواميس :

1. أبجد العلوم :صديق بن حسن القنوجي :ت : عبد الجبار زكار :دط ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا ، 1987 م .
2. تاج العروس من جوهر القاموس : محمد مرتضى الحسنى الزبيدي : ت : ضاحى عبد الباقي : ط : 1 ، دار التراث العربى ، الكويت ، 1422هـ/2001م .
3. القاموس المحيط : مجد الدين الفيروزبادى :ت :مكتب تحقيق التراث مؤسسة الرسالة : ط 8 ، مؤسسة الرسالة ، 1426هـ/2005م .
4. كشف اصطلاحات العلوم والفنون : محمد على التهانوى :ط: 1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996م .
5. لسان العرب :ت : عبد الله على الكبير ، محمد أحمد حسى الله ، هاشم محمد الشادلى ، دط ، دار المعارف .
6. محيط المحيط : بطرس البستاني : دط، مكتبة لبنان ، 1987 م .
7. المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومى المقرئ : دط، مكتبة لبنان ، 1978 .
8. معجم ألفاظ القراءان الكريم : ط2، مجمع اللغة الغربية ، مصر ، 1409هـ/1989م .
9. معجم البلدان : شهاب الدين ياقوت الحموي : دط ، دار صادر ، بيروت ، 1397هـ/1977م .
10. معجم التعريفات : علي بن محمد السيد الجرجاني : ت : محمد صديق المنشاوى : دط ، دار الفضيلة ، القاهرة .
11. معجم اللغة العربية المعاصر: أحمد مختار عمر : ط1، عالم الكتب ، القاهرة ، 1429هـ/2008م .
12. معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية : محمود عبد الرحمن عبد المنعم :دط ، دار الفضيلة ، القاهرة .
13. معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن ابن فارس :ت عبد السلام محمد هارون : دط ، دار الفكر ، 1399هـ / 1979 م .

14. المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار ، ت : مجمع اللغة العربية : ط: 4 ، مكتبة الشروق الدولية ، 1425هـ/ 2004 م ، مصر .
15. مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة ، ط: 1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان 1405- 1985 .
16. الموسوعة العالمية العربية : ط 2 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للطبع و النشر ، الرياض ، السعودية ، 1419هـ/ 1999 م .
- كتب اللغة و النحو :**
17. أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله الزمخشري: ت: محمد باسل عيون السود: ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1419 هـ / 1998 م .
18. أسماء الأسد : ابن خالويه : أسماء الأسد - ابن خالويه : ت. د. محمود جاسم الدرويش : ط 2 ، مؤسسة الرسالة ، 1409 هـ / 1989 م .
19. سر صناعة الإعراب : عثمان بن جني أبو الفتح : ت : حسن هنداوي : دط ، دس .
20. الكتاب : سيبويه : ت : عبد السلام محمد هارون : ط: 3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ/ 1988م .
21. لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات ابن الأنباري : ت : سعيد الأفغاني : دط ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ / 1971 م .
22. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : ت : محمد عبد الخالق عضيمة : ط 1، وزارة الأوقاف و المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1415هـ/ 1994 م .
- كتب التراجم و الفهارس :**
23. الأعلام : خير الدين الزركلي: ط: 15 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 2002 م .
24. الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني : ت : عادل أحمد و علي محمد عوض : ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1415هـ .
25. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري : إلياس بن أحمد حسين البرماوي: ط 1 ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، المدينة المنورة ، 1421هـ/ 2000م .
26. إنباء الغمر بأنباء العمر : الحافظ ابن حجر العسقلاني : ت : حسن حبشي : د ط ، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى ، القاهرة ، مصر ، 1389 هـ / 1969 م .
27. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد الباباني : محمد بن شرف الدين بالتقيا : دط ، دار التراث العربي ، بيروت .

28. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني : دط ، دار المعرفة .
29. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي : ت : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: دط ، دائرة المعارف العثمانية ، 1334 هـ .
30. تهذيب التهذيب : شهاب الدين بن حجر العسقلاني: ط1، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، 1325 هـ .
31. حلية الأولياء و طبقات الأصفياء : أبو نعيم أحمد عبد الله الأصفهاني : دط ، مكتبة الخانجي ، دار الفكر ، القاهرة ، بيروت ، 1416هـ/1996م .
32. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني : دط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
33. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ابن فرحون المالكي : ت : محمد الأحمد أبو النور : دط ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .
34. الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة : محمد بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المراكشي: ت : إحسان عباس و محمد بن شريفة و بشار عواد : ط1، دار الغرب ، تونس ، 2012 م .
35. سير أعلام النبلاء: محمد بن عثمان الذهبي : ت : مجموعة من المحققين : ط 11، مؤسسة الرسالة ، 1417هـ/1996 م .
36. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : محمد بن محمد بن سالم مخلوف : ت : عبد المجيد خيالي : ط1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1424هـ/2003م .
37. شذرات الذهب : شهاب الدين عبد الحي الحنبلي : ت : عبد القادر أرناؤوط : ط 1 ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، 1406هـ / 1986م .
38. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : أحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده : دط ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
39. الصلة : ابن بشكوال : ت : إبراهيم الأبياري : ط 1 ، دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني ، مصر و لبنان ، 1410 هـ / 1989 م .
40. صلة الصلة : أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي : ت : شريف أبو العلا العدوي : ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 1429 هـ/2008 م .
41. الضوء اللامع : شمس الدين السخاوي : دط ، دار الجيل ، بيروت .
42. طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي : ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1403 هـ/1983 م .
43. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ت : عبد الحلیم خان : ط 1، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد 1399هـ/ 1979 م .
44. الطبقات الكبير : محمد بن سعد بن منيع الزهري : ت : عي محمد عمر: ط 1، مكتبة الخانجي ، 1421هـ/2001م .

45. طبقات النحويين و اللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي : ت : محمد أبو الفضل إبراهيم : ط2، دار المعارف ، القاهرة .
46. غاية النهاية :ابن الجزري : ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1427هـ / 2006 م .
47. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط : مؤسسة آل البيت ، جمعية عمال التعاونية المطبعية ، عمان ، ط2، 1994 .
48. فهرست ابن خير الإشبيلي : أبو بكر بن خير بن عمر بن خليفة الأموي : ت : محمد فؤاد منصور : ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1419هـ/1998 م .
49. الفهرست : ابن النديم : ت : رضا تجدد : دط ، د س .
50. كشف الظنون :حاجي خليفة :ت:محمد شرف الدين يالتقايا : دط ،دار إحياء التراث،بيروت،لبنان .
51. معجم حفاظ القراءان عبر التاريخ : محمد سالم محيسن : ط1،دار الجيل ، بيروت ، لبنان، 1412 هـ .
52. معجم المؤلفين : عمر بن رضا كحالة :دط،دار إحياء التراث ، ومكتبة المثنى ، بيروت .
53. نظم العقيان في أعيان الأعيان : جلال الدين السيوطي : ت : فليب حتي : دط ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1927 .
- كتب التاريخ :**
54. البداية و النهاية : إسماعيل بن عمر ابن كثير : دط ، دار عالم الكتاب ، 1424هـ/2003م.
55. تاريخ التراث العربي : فؤاد سزكين : ترجمة : محمود فهمي حجازي :دط ، إدارة الثقافة و النشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، 1411هـ/1991 م .
56. الكامل في التاريخ :ابن الأثير :ت : أبو الفدا عبد الله القاضي : ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1407هـ/1987م .
57. مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون: ت : عبد الله محمد الدرويش : ط 1، دار يعرب ، دمشق ، 1425 هـ / 2004 م .
- كتب الحديث و علومه :**
58. الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخاري : ت : سمير بن أمين الزهيري : ط1 / مكتبة المعارف للنشر ، الرياض ، 1419هـ/1998م .
59. الاستذكار : ابن عبد البر : ت : عبد المعطي أمين قلعجي: ط 1 ، دار قتيبة للطباعة ، دار الوعي ، حلب ، القاهرة ، 1414 هـ / 1993 م .

60. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و السماع :القاضي عياض اليعصبي :
ت : أحمد صقر : ط2 ، دار التراث ، مصر ، المكتبة العتيقة ، تونس .
61. البحر الزخار المعروف بمسند البزار :أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد
الخالق العتكي :دط ،مكتبة العلوم و الحكم ، 1424 هـ / 2003 م.
62. بهجة النظر : أبو الحسن السندي الصغير : ت : غلام مصطفى القاسمي
السندي : ص: 14-15 .
63. جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم : زين الدين
عبد الرحمن بن رجب الحنبلي :ت : محمد الأحمدى أبو النور : ط2، دار
السلام للطباعة و النشر ، 1424هـ/2004م .
64. سنن أبو داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : ت : محمد
محي الدين عبد الحميد :دط ، المكتبة العصرية ، صيدا .
65. سنن الترمذي :محمد بن عيسى بن سورة : ت : أحمد محمد شاكر و
محمد فؤاد و إبراهيم عطوة :ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ،
1395هـ/1975 م .
66. سنن الدارمي :محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي :ت :حسين سليم
أسد الداراني :ط1 ، دار المغني للنشر ، السعودية ، 1412هـ/2000م .
67. السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي :ت : محمد عبد القادر
عطا : ط3، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1424هـ/2003م .
68. سنن النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب : ت : عبد الفتاح أبو غدة
:ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، 1406هـ/1986 م .
69. شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي :ت : شعيب الأرناؤوط و زهير
الشاويش : ط2، المكتب الإسلامي : 1403هـ/1983م .
70. شرح مشكل الآثار : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلام الطحاوي : ت :
شعيب الأرناؤوط : ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1415 هـ / 1994 م .
71. صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري : ت : محمد زهير بن
ناصر : ط1، دار طوق النجاة ، 1422 .
72. صحيح الترغيب : محمد ناصر الدين الألباني : ط 1 ، مكتبة المعارف :
الرياض ، 1421هـ/2000م
73. صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري :ت : محمد فؤاد عبد الباقي :
دط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
74. فتح الباري بشرح صحيح البخاري :أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
:ت : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب :ط1، دار الريان للتراث
، القاهرة ، 1407هـ/1986 م .

75. فتح الباري بشرح صحيح البخاري :أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
ت : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب :1، دار المعرفة ،
بيروت ، 1379هـ .
76. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : شمس الدين أبو الفتح السخاوي : ت
عبد الكريم بن عبد الله الخضير ، و محمد بن عبد الله آل فهيد : ط 1 ، مكتبة
دار المنهاج ، السعودية ، 1426 هـ .
77. المستدرک علی الصحيحين : أبو عبد الله الحاكم بن حمدويه الضبي : ت :
مصطفى عبد القادر عطا : ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1411هـ/
1990م .
78. مسند الإمام أحمد : دط ، دار إحياء التراث العربي ، 1414 هـ / 1993 م .
79. مسند أبي داود الطيالسي : أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي : ت :
محمد بن عبد المحسن التركي : ط 1 ، دار هجر ، مصر ، 1419هـ/1999م .
80. المصنف : أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني : ت : حبيب الرحمن
الأعظمي : ط 2 ، المجلس العلمي ، الهند ، و المكتبة الإسلامي، بيروت
، 1403هـ .
81. المغني في الضعفاء : شمس الدين الذهبي : ت : نور الدين عتر ، دط ،
دس .
82. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : أبو عمرو عثمان الشهرزوري :
ت : نور الدين عتر : دار الفكر المعاصر ، دمشق ، 1406 هـ / 1986 م .
83. موقف الإمامين البخاري و مسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند
المعنعن بين المتعاصرين : خالد منصور عبد الله الدريس : دط،مكتبة الرشد
، الرياض .
84. ميزان الاعتدال في نقد الرجال : شمس الدين الذهبي : ت : علي محمد
البجاوي ، ط 1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1382هـ/1963م .
85. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : ابن حجر العسقلاني : ت : هيد
الحميد بن صالح آل أعوج ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1427هـ/2006م .
86. النكت على ابن الصلاح : ابن حجر العسقلاني : ت : ربيع بن هادي بن
عمير : ط 1 ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، 1404هـ/1984م .
87. الوسيط في علوم و مصطلح الحديث :محمد بن محمد أبو شهبه : عالم
المعرفة ، 1403 هـ / 1983 م .
88. اليواقيت و الدرر: عبد الرؤوف المناوي : ت: أبو عبد الله ربيع بن محمد
: دط ،مكتبة الرشد ،الرياض .
- كتب علوم القراءان :**

89. الإتيان في علوم القراءان: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
ت: مركز الدراسات القرائية ، دط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ،
السعودية ، 1426هـ .
90. - البرهان في علوم القراءان : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي :ت
: محمد أبو الفضل إبراهيم :دط ، مكتبة دار التراث : القاهرة .
91. تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة : ت : أحمد
صقر :ط2، دار التراث ، القاهرة ، 1393هـ/1973م .
92. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقراءان على طريق الإتيان : طاهر
الجزائري الدمشقي:ت : عبد الفتاح أبو غدة ، ط3، دار البشائر الإسلامية ،
بيروت ، 1412هـ .
93. صفحات في علوم القراءات : عبد الغفور السندي :ط1، المكتبة الأمدادية
، 1415م .
94. فضائل القراءان : أبو عبيد القاسم بن سلام : ت : مروان العطية و آخرين
: دط، دار ابن كثير ، دمشق .
95. في رحاب القراءان : محمد سالم محيسن :ط1، دار الجيل ،بيروت ،
1409هـ/1989م .
96. محاضرات في علوم القراءان : غانم قدوري الحمد : ط1، دار عمار ،
عمان ، الأردن ، 1423هـ/2003م .
97. معاني القراءان : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : ط3 ، عالم الكتب ،
بيروت ، 1403هـ/1983م .
98. المعجزة الكبرى : محمد أبو زهرة : دط ، دار الفكر العربي .
99. معجم علوم القراءان :إبراهيم محمد الجرمي : ط 1 ، دار القلم ، دمشق ،
1422هـ/ 2001 م .
100. مقالات الكوثري :محمد زاهد الكوثري : دط،المكتبة التوفيقية ، القاهرة ،
مصر .
101. مناهل العرفان في علوم القراءان : محمد عبد العظيم الزرقاني : ت :
فواز أحمد زمرلي : ط 1 ، دار الكتاب العربي ، 1415هـ/ 1995م .
كتب التفسير و علومه :
102. البحر المحيط في التفسير :أبو حيان الأندلسي :ت : صدقي محمد جميل
: دط ، دار الفكر ، بيروت ، 1420 هـ .
103. تفسير التحرير والتنوير : الطاهر بن عاشور التونسي :دط ، الدار
التونسية للطبع ، 1984 م .
104. جامع البيان في تأويل أي القراءان:أبو جعفر محمد بن جرير الطبري :ت
:عبد الله بن عبد المحسن التركي : ط 1 ، دار هجر للطباعة ، القاهرة ،
1422هـ/ 2001 م .

105. الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي : ت : عبد الله بن عبد المحسن التركي : ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1427هـ / 2006 م .
106. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف السمين الحلبي : ت : أحمد محمد الخراط : ط 1 ، دار القلم ، دمشق .
107. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري : ط 3 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1407هـ .
108. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي : ط 1 ، دار ابن حزم .
109. مذاهب التفسير الإسلامي : إجننتس جولدتسهر : ط 1 ، مطبعة السنة المحمدية : القاهرة ، مصر ، 1374هـ / 1955 م .
- كتب علم القراءات :**
110. الإبانة عن معاني القراءات : مكّي بن أبي طالب القيسي : ت : محي الدين رمضان : ط 1 ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، لبنان ، 1399هـ / 1979 م .
111. إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع : عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة : ت : إبراهيم عطوه عوض : ط 1 ، دار الكتب العلمية .
112. إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية أو مختصر بلوغ الأمنية : نور الدين علي بن محمد الضباع : ت : أبو الخير عمر بن حسن : ط 1 ، 2007 م .
113. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : البنا الدمياطي : ت : شعبان محمد إسماعيل : ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، 1407هـ / 1987 م .
114. الأحرف السبعة للقرءان : أبو عمرو الداني : ت : عبد المهيمن طحان : ط 1 ، دار المنارة للنشر و التوزيع ، جدة ، السعودية ، 1418هـ / 1997 م .
115. الاختلاف بين القراءات : أحمد البيلي : ط 1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1408هـ / 1988 م .
116. الاختيار عند القراء : مفهومه مراحلته و أثره في القراءات : أمين بن إدريس بن عبد الرحمن بن فلاته : بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، كلية الدعوة و أصول الدين ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1421 هـ .
117. الأرجوزة المنبهة و يقال لها الأرجوزة في أصول السنة : ينظر مقدمة تحقيق : الأرجوزة المنبهة : أبو عمرو الداني : ت : محمد بن مجقان الجزائري : ط 1 ، دار المغني ، الرياض ، 1420 هـ / 1999 م .
118. إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع : علي محمد الضباع : ط 1 ، دار الصحابة للتراث ، مصر ، 1427هـ / 2006 م .

119. الإشارة بلطيف العبارة في القراءات المأثورات بالروايات المشهورة : أبو نصر أحمد العراقي : ت : أحمد بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح : رسالة علمية مقدمة لنيل الدكتوراه العالمية ، كلية الدعوة و أصول الدين ، إشراف : د : مصطفى بن محمد بن محمود أبو طالب ، جامعة أم القرى .
120. الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي الضباع : ط 1 ، المكتبة الأزهرية للتراث : مصر ، 1420هـ / 1999
121. إعجاز القراءات القراءانية : صبري الأشوح : ط 1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1419 هـ / 1998 م .
122. الإمام أبو القاسم الشاطبي و دراسة عن قصيدته حرز الأمانى في القراءات : عبد الهادي حميتو : ط 1 ، أضواء السلف ، الرياض ، 1425هـ / 2005 م .
123. الإمام المتولي و جهوده في علم القراءات : إبراهيم بن سعيد الدوسري : ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1420هـ / 1999 م .
124. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء : إلياس بن أحمد حسين البرماوي : ط 1 ، دار الندوة العالمية للطباعة ، 1421 هـ / 200 م .
125. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات: أبو البقاء العكبري: دط، دار الكتب العلمية.
126. إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر : شمس الدين محمد بن خليل القباقبي : ت : أحمد خالد شكري : ط 1 ، دار عماد للنشر، الأردن ، 1424هـ / 2003 م .
127. إيضاح الوقف و الابتداء : أبو بكر محمد بن الأنباري : ت محي الدين محمد رمضان : د ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1391 هـ / 1971 م .
128. الإيضاح في القراءات : أحمد بن أبي عمر الأندرابي : ت : منى عدنان غني : مجلس كلية التربية للبنات ، رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، جامعة تكريت ، 1423هـ / 2002 م .
129. الإيضاح في علم القراءات: عبد العلي المسؤول : ط 1 ، عالم الكتب الحديثة ، الأردن ، 1428هـ / 2008م.
130. البذور الزاهرة : عبد الفتاح القاضي : دط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
131. البهجة المرضية شرح الدرّة المضية : الشيخ علي الضباع ت: جمال محمد شرف و محمد علوان : دط ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، 1422هـ / 2002 م .

132. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات و كثرة الطرق و الروايات : أبو العباس أحمد بن عامر المهدي : ت أحمد بن فارس السلوم : ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، 1427 هـ / 2006 م .
133. البيان في عد أي القراءان : أبو عمرو الداني : ت : غانم قدوري الحمد : ط 1 ، مركز المخطوطات و التراث ، الكويت ، 1414هـ / 1994 م .
134. تاريخ القراءات في المشرق و المغرب : محمد المختار ولد أباه : منشورات المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة - إيسيسكو - سلا ، المغرب ، 1422 هـ / 2001 م .
135. تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة : عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى : ط 1 ، منشورات وزارة الإعلام ، المدينة ، 1413 هـ .
136. التبصرة في القراءات السبع : مكى بن أبى طالب القيسي : ت : محمد غوث الندوي : ط 2 ، الدار السلفية ، مومباي ، الهند ، 1402 هـ / 1982 م .
137. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع : أبو القاسم عبد الرحمن بن الفحام الصقلي : ت : ضاري إبراهيم العاصي : ط 1 ، دار عماد ، الأردن ، 1422 هـ / 2002 م .
138. تحبير التيسير : شمس الدين ابن الجزري : ت : أحمد مفلح القضاة : ط 1 ، دار الفرقان الأردن ، 1421 هـ / 2000 م .
139. التحديد في الإتقان و التجويد : أبو عمرو الداني : ت : غانم قدوري : ط 1 ، دار عمان ، عمان ، 1421 هـ / 2000 م .
140. تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية و العنوان : محمد ابن الجزري : ت : أحمد بن حمود الرويثي : ط 1 ، دار كنوز ، الرياض ، السعودية ، 1430 هـ / 2009 م .
141. التحفة المدنية في ضبط نظم إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية : حسن خلف الحسني : ت : عبد الحميد بن محمد عبد اللطيف : ط 1 ، مكتبة السنة ، القاهرة ، 1430 هـ / 2009 م .
142. التذكرة في القراءات الثمان : أبو الحسن طاهر ابن غلبون : ت : أيمن رشدي السويد : ط 1 ، دار الرعاية ، جدة ، 1412 هـ / 1991 م .
143. تسهيل علم القراءات : أيمن بقله : ط 1 ، 1430 هـ / 2009 م .
144. التعريف : أبو عمرو الداني : ت : محمد السحابي : ط 1 ، سلا ، المغرب .
145. تقريب الدرّة : إيهاب فكري : ط 1 ، المكتبة الإسلامية للطبع و النشر ، القاهرة ، 1427 هـ / 2006 م .
146. تقريب الشاطبية : إيهاب فكري : ط 2 ، المكتبة الإسلامية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1429 هـ / 2008 م .

147. تقييد على قراءة نافع من رواية ورش و قالون : محمد بن علي بن توزينت : ت : أبو بكر بلقاسم ضيف : ط1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1430هـ / 2009 م .
148. تمكين المد في آتى و آمن و آدم و شبهه : مكي بن أب طالب القيسي : ت : أحمد حسن فرحات : ط 1 ، دار الأرقم ، الكويت ، 1404هـ / 1984 م .
149. تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : أحمد بن حمود الرويثي : ط1 ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، 1433هـ / 2012 م .
150. تهذيب القراءات العشر : محمد بن أبي بكر المرعشي : ت : نجاة بنت عبد الرحيم بن شليلوح الأمير ، جامعة أم القرى ، كلية أصول الدين ، 1435هـ / 2014 م .
151. التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني : ت : حاتم صالح الضامن : ط 1 ، مكتبة الصحابة ، الشارقة ، و مكتبة التابعين ، القاهرة ، 2008 م .
152. التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني : ط اسطنبول 1349هـ / 1930 م ، بتصحيح أوتوبرتزل .
153. التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني: دراسة و تحقيق : خلف بن حمود الشغدلي : رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، 1421هـ .
154. : جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : إعداد مجموعة طلبة الماجستير : ط 1 ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، 1428هـ / 2007 م .
155. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : أبو عمرو الداني: ت:محمد كمال عتيك: ط1، أنقرة، 1420هـ / 1999 م .
156. جزء فيه قراءات النبي ن : أبو عمرو حفص بن عمر الدوري : ت : حكمت بشير ياسن : ط 1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، 1408هـ / 1988 م .
157. جمال القراء و كمال الإقراء : علم الدين السخاوي : ت : علي حسن البواب : ط1، مكتبة التراث ، مكة ، 1408هـ / 1987 م .
158. الحجة في القراءات السبع : الحسين بن أحمد بن خالويه : ت: عبد العال سالم مكرم : ط4، دار الشروق ، بيروت ، 1401هـ .
159. الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن عبد الغفار الفارسي : ت : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض : دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1428هـ / 2007 م .
160. حرز الأمانى ووجه التهاني " الشاطبية " : القاسم بن فيرة الشاطبي : ت : محمد تميم الزعبي : ط 4، مكتبة دار الهدى و دار الغوثاني للدراسات القراءانية ، 1426هـ / 2005 م .

161. حل المشكلات و توضيح التحريرات في القراءات: محمد عبد الرحمن الخليجي : نسخة غير مطبوعة .
162. خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاثة : أبو إسحاق إبراهيم الجعبري : ت : أبو عاصم المراغي إبراهيم بن نجم الدين : ط 1 ، دار الفاروق الحديثة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1427 هـ / 2006 م .
163. الدر النثير و العذب النمير : عبد الواحد أبو السداد المالقي : ت : أحمد عبد الله المقرئ : دط ، 1411 هـ / 1990 م .
164. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة : زكريا الأنصاري : دط ، مطبعة سعيد علي الخصوصي ، مصر .
165. الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء : علي بن محمد توفيق النحاس : ط 2 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1425 هـ / 2005 م .
166. الرعاية لتجويد القراءة و تحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف و مخارجها وصفاتها و ألقابها و تفسير معانيها و تحليلها و تبيان الحركات التي تلزمها : مكى بن أبى طالب القيسي : ت : أحمد حسن فرحات : ط 3 ، دار عمار عمان ، 1417 هـ / 1996 م .
167. الروض النظير في تحرير أوجه الكتاب المنير : محمد المتولي : ت : خالد حسن أبو الجود ، دط ، 1425 هـ / 2004 م .
168. سراج القارئ المبتدئ و تذكار القارئ المنتهي : أبو القاسم علي بن عثمان بن القاصح : ت : علي الضباع : ط 3 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1373 هـ / 1954 م .
169. سراج القارئ المبتدئ و تذكار المقرئ المنتهي : أبو القاسم علي بن عثمان بن القاصح : مراجعة : علي الضباع : دط ، دار الفكر : 1401 هـ / 1981 م .
170. السلاسل الذهبية في الأسانيد النثرية من شيوخى إلى الحضرة النبوية : أيمن رشدي السويد : ط 1 ، دار نور المكتبات ، جدة ، السعودية ، 1428 هـ / 2007 م .
171. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لعلي محمد الضباع : ط 1 ، مطبعة المشهد الحسيني .
172. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع : أبو عبد الله محمد المنتوري : ت : الصديقي سيدي فوزي : ط 1 ، 1421 هـ / 2001 م .
173. شرح الهداية : أبو العباس أحمد بن عمار المهدي : ت : حازم سعيد حيدر : دط ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1415 هـ .

174. شرح تلخيص الفوائد و تقريب المتباعد : أبو البقاء علي بن عثمان بن القاصح : ت : عبد الفتاح القاضي : ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1328هـ/1949م .
175. شرح طيبة النشر : أبو القاسم محمد بن محمد النويري : ت : مجدي محمد باسلوم : ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1424هـ/2003م .
176. شرح طيبة النشر : أحمد بن محمد بن الجزري : ت : أنس مهرة : ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1420هـ/2000م .
177. شرح مقرب التحرير للنشر و التحرير: محمد عبد الرحمن الخليجي : ت : إيهاب فكري و خالد أبو الجود ، ط1، المكتبة الإسلامية ، القاهرة ، 1430هـ/2009م .
178. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية : أبو السعد زين الدين منصور الطبلاوي : ت : د : علي سيد أحمد جعفر : ط1، مكتبة الرشد ، السعودية ، 1423هـ/2003م .
179. شيخ القراء محمد بن الجزري : محمد مطيع الحافظ : ط1 ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، 1416 هـ / 1995 م .
180. صفحات في علوم القراءات : عبد القيوم بن عبد الغفور السندي : ط:2 ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، 1422هـ / 2001م .
181. علم القراءات نشأته و أطواره أثره في العلوم الشرعية : نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل : -ط1- مكتبة التوبة _ 1421-2000- الرياض
182. عمدة العرفان في تحرير أوجه القراءان : مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري : ت : محمد محمد جابر و عبد العزيز الزيات : ط1، مكتبة الجندي ، القاهرة .
183. العنوان في القراءات السبع : أبو طاهر إسماعيل بن خلف : ت : زهير زاهد و خليل عطية : ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1405هـ .
184. العنوان في القراءات السبع : إسماعيل بن خلف الأنصاري : ت : عبد المهيم عبد السلام طحان : رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، 1403هـ .
185. الغاية في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن مهران : ت : محمد غياث الجنباز : ط1 ، دار الشواف للنشر ، السعودية ، 1411 هـ / 1990 م .
186. غيث النفع : علي النوري الصفاقسي : ت: أحمد محمود الحفيان : ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1425هـ/2004 م .
187. غيث النفع في القراءات السبع : علي النوري الصفاقسي : ت: سالم بن غرم الله الزهراني : رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية الدعوة و أصول الدين ، مكة ، 1426 هـ .

188. فتح الوصيد في شرح القصيد : علم الدين السخاوي : ت : مولاي محمد الإدريس الظاهري : دط ، مكتبة الرشد ، 1423هـ / 2002 م .
189. الفتح و الإمالة : أبو عمرو الداني : ت : أبو سعيد عمر العمري : ط1 ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، 1422هـ / 2002 م .
190. الفجر الساطع و الضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع : أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي : ت : محمد البوشيخي : ط1 ، المطبعة و الوراقة الوطنية ، مراكش ، 2007 م .
191. فهرست تصانيف الإمام الداني ، الدكتور غانم قدوري و صدر عن مركز المخطوطات و التراث بالكويت سنة 1414 هـ / 1994 م .
192. الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة : محمد بن يالوشة التونسي : ت : جمال فاروق الدقاق : دط ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1427هـ / 2006 م .
193. الفوائد و التحريرات على متن الدررة المضوية لابن الجزري : محمد بن مصطفى الوكيل : رسالة غير مطبوعة .
194. في علوم القراءات مدخل و دراسة و تحقيق : السيد رزق الطويل : ط1 ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، 1405هـ / 1985 م .
195. القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب : عبد الفتاح القاضي : دط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1401هـ / 1981 م .
196. القراءات القرآنية تاريخ و تعريف : عبد الهادي الفضلي : ط4 ، مركز الغدير للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1430 هـ / 2009 م .
197. القراءات القرآنية تاريخها ، ثبوتها ، حجيتها : عبد الحليم قابة : ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1999 م .
198. القراءات المتواترة و أثرها في الرسم القرآني و الأحكام الشرعية : محمد الحبش : ط1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، و دار الفكر ، دمشق ، 1419 هـ / 1999 م .
199. القراءات في نظر المستشرقين و الملحدين : دط ، دار مصر للطباعة .
200. القراءات و أثرها في التفسير : محمد بن عمر بن سالم بازمول : كلية الدعوة و أصول الدين ، جامعة أم القرى ، مكة ، 1412هـ - 1413 هـ .
201. القراءات و القراء بالمغرب : سعيد أعراب : ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1410هـ / 1990 م .
202. قراءة الإمام نافع عند المغربة من رواية أبي سعيد ورش ... : عبد الهادي حميتو : دط ، منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية ، المغرب ، 1424 هـ / 2003 م .

203. القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع : أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري : ت : توفيق بن أحمد العبكري : مكتبة أولاد الشيخ ، مصر ، 1423هـ/2002م .
204. قواعد نقد القراءات القراءانية - دراسة نظرية تطبيقية : عبد الباقي عبد الرحمن بن سراقبة سيدي : ط1 ، دار كنوز إشبيلية ، الرياض ، السعودية ، 1430هـ/2009م .
205. الكافي في القراءات السبع : أبو عبد الله محمد بن شريح : ت : د : سالم غرم الله الزهراني : أطروحة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية الدعوة و أصول الدين ، 1419 هـ .
206. الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها : يوسف بن جبارة الهذلي : جمال بن السيد رفاعي : ط1 ، مؤسسة سما للنشر و التوزيع ، 1428هـ/2007م .
207. كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد : ت : شوقي ضيف : ط ، دار المعارف ، مصر .
208. كتاب الغاية : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران : ت : محمد غياث الجنباز : ط 2 ، دار الشواف للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1411 هـ / 1990 م .
209. الكشف في وجوه القراءات السبع و عللها : مكي بن أبي طالب القيسي : ت : محي الدين رمضان : ط 3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1404 هـ / 1994 م .
210. الكفاية الكبرى في القراءات العشر : أبي العز القلانسي : ت : جمال الدين محمد شرف : ط1 ، دار الصحابة ، مصر ، 2003م .
211. كنز المعاني في شرح حرز الأمان : إبراهيم الجعبري : ت : أحمد اليزيدي : ط ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1419هـ/1998م .
212. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة : أبو عبد الله الفاسي : ت : عبد الله عبد المجيد نمكاني : رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية أصول الدين ، 1420 هـ .
213. لطائف الإشارات : شهاب الدين القسطلاني : ت : مركز الدراسات القراءانية : ط ، وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف ، السعودية .
214. لوامع الغرر شرح فرائد الدرر : شهاب الدين أبو العباس الكوراني : ت : ناصر بن سعود بن حمود القثامي : ط 1 ، مكتبة الرشد ، 2009 .
215. المبسوط في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن مهران : ت : سبيع حمزة حاكمي : ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

216. المبهج في القراءات الثمان و قراءة الأعمش و ابن محيصة و اختيار خلف و اليزيدي : أبو محمد عبد الله سبط الخياط : ت : عبد العزيز بن ناصر السيد : رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية أصول الدين ، 1404-1405 هـ .
217. متن الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع : أبو الحسن علي بن بري : مطبوع .
218. متن طيبة النشر : محمد ابن الجزري : ت : محمد تميم الزغبى : ط 1 ، دار الهدى جدة ، 1414هـ/1994 .
219. متن طيبة النشر : محمد بن الجزري : ت : محمد تميم الزغبى : ط 1 ، دار الهدى ، جدة ، 1414هـ/1994 م .
220. المحتسب : عثمان أبو الفتح ابن جني : ت : عي النجدي ناصف ، عبد الحليم النجار : ط 2 ، دار سزكين للطباعة و النشر ، 1406 هـ / 1986 م .
221. المحكم في نقط المصاحف : أبو عمرو الداني : ت : عزة حسن : ط 2 ، دار الفكر المعاصرة ، بيروت ، دمشق ، 1418 هـ / 1998 م .
222. مختصر بلوغ الأمنية : علي الضباع : ت : جمال محمد شرف : ط 1 ، دار الصحابة ، طنطا ، مصر ، 1425هـ/2004 م .
223. مختصر شواذ القراءن : ابن خالويه : ط برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، 1934 م .
224. مدخل في علوم القراءات : سيد رزق الطويل : ط 1 ، المكتبة الفيصلية ، 1985/1405 م .
225. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز : شهاب الدين عبد الرحمن أبي شامة المقدسي : ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1423هـ/2003 م .
226. المستنير في القراءات العشر : أحمد بن علي بن سوار : ت : أحمد طاهر أويس : رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية القراءن الكريم ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، 1413هـ .
227. المصاحف : أبو بكر عبد الله بن أبي داوود السجستاني : ت : آثر جفري : ط 1 ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، 1355هـ/1936 م .
228. معاني القراءات : محمد بن أحمد الأزهرى الهروي : ط 1 ، مركز البحوث لكلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1412هـ/1992 م .
229. معجم مصطلحات علم القراءات : عبد العلي المسئول : ط 1 ، دار السلام ، مصر ، 1428هـ/2007 م .
230. معجم مؤلفات الحافظ أبو عمرو الداني : صدر عن مطبوعات دار الملك فهد للطباعة و النشر بالرياض ، 1432 هـ / 2011 م .

231. مقدمات في علم القراءات : أحمد مفلح القضاة ، أحمد خالد شكري ، محمد خالد منصور : ط1، دار عمان ، 2001/1422 .
232. المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه : محمد ابن الجزري : ط1، دار المعني للنشر ، 1422هـ/2001م
233. المقنع في رسم مصاحف الأمصار : أبو عمرو الداني :ت: محمد الصادق قمحاوي : ط1، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، دس .
234. منجد المقرئين :محمد بن محمد بن الجزري : ت : عبد الحلیم قابة : ط1، دار البلاغ ، 1424 هـ / 2003 م .
235. منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول : السالم محمد محمود الشنقيطي :رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ،السعودية ، 1421 هـ .
236. موقف القراء من القياس في القراءات و تطبيقاته عندهم : هدى حراق :رسالة دكتوراه ،كلية أصول الدين ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، 2010 / 2011م .
237. النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد بن الجزري : ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1423هـ / 2002م .
238. الهادي في القراءات السبع : محمد بن سفيان القيرواني : ت : خالد حسن أبو الجود : ط 1، دار ابن حزم ، بيروت ، و دار عباد الرحمن ، القاهرة ، 1432هـ/2011م .
239. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط2، مكتبة طيبة ، المدينة .
240. الوافي في شرح الشاطبية : عبد الفتاح القاضي : ط 1 ،مكتبة السوادي، 1420 هـ / 1999 م .
241. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع : عبد الفتاح القاضي : ط 4 / مكتبة السوادي للتوزيع ، 1412 هـ / 14992 م .
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة : أبو علي الأهوازي : ت : دريد حسن أحمد : ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 2002 م .
- مخطوطات :**
242. الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة رضي الله عنهم: أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون : مخطوط، إدارة المخطوطات و المكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية : رقم : 541 .
243. إنشاد الشريد من ضوال القصيد : مخطوط ، نسخة خاصة .
244. بيان جهد المقل :محمد أبي بكر المرعشي :مخطوط ،مكتبة الملك عبد العزيز

aadtawd9xu5u9ozzdaclzkd96s6tn3enoldknu&p=4&m=120

245. سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر : محمد بن حسن المنير السمنودي : مخطوط قيد الدراسة و التحقيق كرسالة دكتوراه من الباحثة : نورة بنت علي سعد الهلال ، جامعة أم القرى .
246. سلسلة سؤالات ابن النجار : مخطوط ، المكتبة السليمانية ، اسطنبول ، تركيا .

247. شرح النويري على الدرّة المضية في القراءات الثلاث : محمد بن محمد النويري : مخطوط ، مكتبة جامعة الملك سعود .

248. غاية الاختصار : مخطوط ، جامعة الملك سعود ، رقم : 3 ز 211.

249. فتح المنان على مورد الظمان : ابن عاشر عبد الواحد بن أحمد ، مكتبة جامعة الملك سعود ، قسم المخطوطات ، رقم : (61 ر 411) .

علم الأصول :

250. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي : علي بن عبد الكافي السبكي : ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1404هـ .

251. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني : ت : خليل الميس و ولي الدين صالح فرفور : ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1419هـ/1999م .

252. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية: ت: ناصر عبد الكريم العقل: دط ، مكتبة الرشد ، الرياض .

253. التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري : ت : علي عبد العزيز بن علي الشبل : ط1 ، دار العاصمة للطبع ، الرياض ، السعودية ، 1416هـ/1996م

254. روضة الناظر و جنة المناظر : ابن قدامة المقدسي : عبد الكريم بن علي النملة : ط1 ، مكتبة الرشد الرياض ، 1413هـ/1993م .

255. ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة : عبد الرحمن حبنكة الميداني : ط4 ، دار القلم ، دمشق ، 1414هـ/1993م .

256. عوارض الأهلية عند الأصوليين : حسين خلف الجبوري : ط1 ، جامعة أم القرى ، مكة ، 1408هـ .

257. المستصفي من علم الأصول : أبو حامد محمد الغزالي : ت : حمزة بن زهير حافظ : دط ، شركة المدينة المنورة للطباعة .

258. منتهى الوصول و الأمل في علمي الأصول و الجدل : ابن جمال الدين أبو عمر بن الحاجب : ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1405هـ/1985م .

الفقه :

259. إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية : ت : مشهور بن حسن سليمان: ط1، دار ابن الجوزي ، السعودية ، 1423هـ .
260. الحاوي للفتاوى : جلال الدين السيوطي : دط ، دار الفكر للطباعة ، 1424هـ / 2004م .
261. الفتاوى : أحمد بن تيمية : جمع و ترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم و ابنه محمد : دط ، مجمع الملك فهد للطباعة ، المدينة المنورة ، 1425هـ / 2004م .
262. الموسوعة الفقهية : وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية : الكويت .

مجالات أخرى

263. الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري : محمود حمدي زقزوق : دط ، دار المعارف ، القاهرة ، 1997م .
264. تاريخ النقد و المذاهب الأدبية : محمد طه جابر العلواني : دط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1982 .
265. جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر : ت: أبي الأشبال الأزهرى : ط1 ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، 1414هـ / 1994م .
266. الحجاب : أبو الأعلى المودودي : دط ، دار المعرفة .
267. الغرر على الطرر : غرر الفوائد على طرر المخطوطات النوادر : محمد خير رمضان يوسف : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، 1425 هـ .
268. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : محمد بن الحسن الحجوي : دط ، مطبعة إدارة المعارف ، الرباط ، 1345 هـ .

بحوث و مقالات و محاضرات :

269. بحث : أجوبة القراء الفضلاء : إيهاب فكري : ط1 ، المكتبة الإسلامية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1428هـ / 2007م .
270. بحث : الاختيارات و الانفرادات الواردة في غاية النهاية : مصطفى السليمي : بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العالمي الأول للقراءات ، مراكش ، 2014م .
271. الاستدراكات على الشاطبية : أحمد بن علي السديس : مجلة جامعة أم القرى ، العدد 45 ، ذو القعدة 1429 هـ .
272. بحث : إنصاف الإمام الشاطبي أو التيسير لما على الشاطبية من التحرير : بحث في آخر كتاب : تقريب الشاطبية : إيهاب فكري .
273. بحث تأصيل التحرير : إيهاب فكري : <http://alfajrsite.net/forum/showthread.php?t=22686> .
274. بحث : جهود الأمة في خدمة القراءات القراءانية : توفيق العبقري : المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم و علومه .

275. بحث: جهود الأمة في قراءات القرآن الكريم : أحمد خالد شكري :
المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم و علومه ، أيام 10-11-
12- جمادى الأول 1432هـ الموافق لـ : 14-15-16 أفريل 2011م ، فاس ،
المغرب
276. بحث : طرق تحمل الحديث : مجلة البحوث الإسلامية عدد 70 .
277. بحث : طرق تحمل القراءات و نقلها عند المقرئين : محمد بن زين
العابدين رستم : بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمتخصصين في
القراءات ، نواكشوط ، 10-11-11 يونيو 2010 م ،
<http://vb.tafsir.net/tafsir26979/#.Vs7xytLhCt8>
278. بحث : القراءات أحكامها و مصادرها : سلسلة منشورات دعوة الحق ،
العدد 19 شوال 1402 هـ .
279. بحث : مسائل من التحريرات بين الرواية و الدراية :السالم محمد محمود
الجكني : بحث مقدم للمشاركة في الملتقى العالمي للقراءات ، مراكش ،
1434هـ/2013م .
280. بحث : مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات : بحث مقدم للمشاركة في
الملتقى العالمي للقراءات ، مراكش ، 2014 م .
281. بحث : المنهاج في الحكم على القراءات : إبراهيم بن سعيد الدوسري :
كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
282. بحث : هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردها : مساعد الطيار :
مركز تفسير للدراسات القرآنية : 22/10/2003 م ،
<http://vb.tafsir.net/tafsir991/#.V3Dyi9IeSko>
283. مقال : الاستغراب لغة و اصطلاحا : عبد الله الشارف . رابط مدونة
الدكتور : <http://www.charefab.com/?p=67>
284. مقال : الدراية حاکمة على الرواية : د محمد خليل الزروق- الموقع :
<http://www.tafsir.net/vb/tafsir16455/#ixzz28VaBkDQ9>
285. مقال : مفهوم الاستشراق : أنور محمود زناتي : 26/11/2012 م
الموافق : 12/1/1434 هـ . رابط الموضوع :
<http://www.alukah.net/culture/0/47002/#ixzz43S6VcTF>
- Z**
286. محاضرة الدكتور إيهاب فكري : مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات
: الملتقى العالمي للقراءات بمراكش ، الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=3_YLqR4cE80
287. محاضرة الدكتور سالم الجكني : مسائل في التحريرات : الملتقى العالمي
للقراءات ، مراكش ، 2014 م ، الرابط :
<https://www.youtube.com/watch?v=V0ThiMFWd10>

مواقع و منتديات :

288. موقع الدكتور غانم القدوري : <http://www.dr-ghanim.com/>
289. ملتقى أهل التفسير ، الرابط : <https://vb.tafsir.net/>
290. مركز ودود للمخطوطات : <http://wadod.com/>
291. موقع الألوكة : <http://www.alukah.net/>
292. الموقع الرسمي للدكتور سالم الجكني : منتديات شبكة القراءات القرآنية
<http://www.qiraatt.com/vb/showthread.php?> :

فهرس الموضوعات :

- المقدمة : أ
- الفصل الأول : في معنى القراءات وأنواعها و مراحل نشأة الاختلاف فيها.....01
- تمهيد : 02
- المبحث الأول : معنى القراءات : 03
- المطلب الأول : معنى القراءات لغة و اصطلاحا 03
- المطلب الثاني : مذاهب العلماء في معنى القراءات 06
- الفرع الأول : مذاهب العلماء في القراءات 06
- الفرع الثاني : الرأي الراجح 07

الفرع الثالث : المعنى المراد بالقراءات في البحث	
08	
المبحث الثاني: أركان القراءة الصحيحة و أنواع القراءات	
12.....:	
المطلب الأول : أركان القراءة الصحيحة أو ضابط قبول القراءة	
12.....:	
الفرع الأول : الفرق بين الركن و الضابط	12
الفرع الثاني : التواتر أو صحة السند	14
الفرع الثالث : الركن الثاني : موافقتها للرسم ولو احتمالا .	23
الفرع الرابع :الركن الثالث : موافقتها للغة العربية ولو بوجه	26
المطلب الثاني : أقسام القراءات من جهة النقل	28
المطلب الثالث : أقسام القراءات من جهة القبول	30
المبحث الثالث: مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القرآنية و مصادره و طرق الاحتكام عند الخلفاء.	
41	
المطلب الأول : مفهوم الاختلاف في القراءات و تاريخ نشأته	
43	
أولا : مفهوم الاختلاف في القراءات	43
ثانيا : تاريخ نشأة الاختلاف في القراءات	48
المطلب الثاني : مراحل نشأة الاختلاف في القراءات القرآنية	
51	
المرحلة الأولى :الاختلاف في القراءات القرآنية زمن النبي ن و طرق الاحتكام عند الخلفاء	
51	
المطلب الثالث : المرحلة الثانية : الاختلاف في القراءات في زمن الصحابة و طريقة الاحتكام عند الخلفاء	
55	

- علاقة رسم المصحف بالاختلاف في القراءات :
61
- أ - في زمن أبي بكر س 62
ب - في زمن عثمان بن عفان س 63
ثانيا : القراءة الشاذة في هذه المرحلة
66
- المطلب الرابع : المرحلة الثالثة : الاختلاف في القراءات في زمن الأئمة
القراء وطرق الاحتكام عند الخلفاء
71
أولا : ظهور الأئمة القراء 71
ثانيا : ظهور الاختيار في القراءات
75
- المطلب الخامس : المرحلة الرابعة : الاختلاف في القراءات في زمن التدوين
وطرق الاحتكام عند الخلفاء
80
الفصل الثاني: تطور حركة التأليف في علم القراءات ،مراحلها وآثارها ،وأهم
خصائصها العلمية والمنهجية
83
تمهيد : 84
المبحث الأول : مراحل نشأة علم القراءات : مرحلة ما قبل التدوين .
85.....
المبحث الثاني : مرحلة التدوين في علم القراءات
89
- المطلب الأول : المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل ابن مجاهد
90
أولا : الخلاف في أول من دون في علم القراءات و ضبط المرحلة زمنيا
91
ثانيا : خصائص و مميزات التدوين في هذه المرحلة .
98
المطلب الثاني : المرحلة الثانية : مرحلة ابن مجاهد
102
كتاب السبعة لابن مجاهد وأثره في حركة التصنيف
102
1- التعريف بكتاب السبعة 102

- 2- أثر التسبيع في حركة التصنيف في القراءات
104
- المبحث الثالث : المرحلة الثالثة من التدوين : مرحلة ما بعد ابن مجاهد
107
- المطلب الأول : أهم المصنفين في علم القراءات بعد ابن مجاهد
108.....
- المطلب الثاني : القاسم بن فيســـــــــــــــــرُ الشاطبي و أثره في حركة
التدوين 127
- أولا :مكانته العلمية و ثناء العلماء عليه
- 127
- ثانيا : القيمة العلمية لنظم الشاطبية
- 130
- ثالثا : أثر نظم الشاطبية في حركة القراءة و الإقراء
132
- رابعا : أثر نظم الشاطبية في حركة التدوين في علم القراءات
135
- المطلب الثالث : خصائص و مميزات هذه المرحلة من التدوين في علم
القراءات ... 137
- المبحث الرابع : مرحلة ما بعد التدوين :
- 148
- المطلب الأول : حال التدوين في الفترة ما قبل ابن الجزري
148
- المطلب الثاني : جهود ابن الجزري في علم القراءات
150
- المطلب الثالث : أثر ابن الجزري في حركتي الإقراء و التدوين في علم
القراءات 154
- المطلب الرابع : المقصود بمرحلة ما بعد التدوين
..... 157
- المطلب الخامس : خصائص و مميزات التدوين في هذه المرحلة .
..... 160
- الفصل الثالث : الاستدراكات في علم القراءات : ماهيتها ونشأتها وأركانها
وأنواعها :
- 163
- تمهيد : 164

المبحث الأول : معنى الاستدراكات و علاقته بنقد القراءات
165

المطلب الأول : معنى الاستدراكات: 165

- لغة : 165

- اصطلاحا : 165

- مفهوم الاستدراكات عند القراء :

166

- المعنى العام للاستدراك :

168

- المعنى الخاص للاستدراك :

169

- شرح التعريف : 169

المطلب الثاني : مرادفات الاستدراك وعلاقته بنقد

القراءات:..... 170

- مرادفات الاستدراك : 170

- علاقة الاستدراك بنقد القراءات :

175

- معنى نقد القراءات:..... 175

- الفرق بين الاستدراك و نقد القراءات :

176

المبحث الثاني : أركان الاستدراك و شروطه و علاقته بتواتر القراءات :

..... 179

المطلب الأول : أركان الاستدراك و شروطه :

179

1. المُسْتَدْرَكُ: 179

2. المُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ: 180

3. المُسْتَدْرَكُ : 184

4. الطريق : 185

المطلب الثاني : علاقة الاستدراكات بتواتر القراءات :

187

المبحث الثالث : نشأة الاستدراكات و عناية علماء القراءات بها و ألفاظها و آدابها : ...

192

المطلب الأول : نشأة الاستدراكات وأهم مراحلها :
192

- 1- نشأة الاستدراكات : 192
- 2- مراحل نشأة الاستدراكات : 194
- المرحلة الأولى : مرحلة النشأة :
194
- المرحلة الثانية : مرحلة الازدهار :
197
- المرحلة الثالثة : مرحلة الانحسار و الانحصار :
200

- الاستدراكات في المدرسة المغربية : 204
- المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل وصول كتب ابن الجزري :
204
- المرحلة الثانية : مرحلة وصول كتب ابن الجزري :
204

المطلب الثاني : عناية علماء القراءات بالاستدراك :
209

أولا : نصوص في الإقرار بوقوع الوهم و الخطأ عند أئمة القراءات و المصنفين : ... 209

ثانيا : نصوص صريحة في الاستدراك :
212.....

المطلب الثالث : ألفاظ الاستدراكات و آداب المستدرك على المستدرك عليه
213

الفرع الأول : ألفاظ الاستدراكات و صيغها :
213

الفرع الثاني : آداب المستدرك على المستدرك عليه :
219

المبحث الرابع : أنواع الاستدراكات عند علماء القراءات :.....	224
المطلب الأول :أنواع الاستدراكات باعتبار المستدرك عليه :	225
5. استدراكات على الأئمة القراء	225.....
6. استدراكات على المصنفين و أهل الأداء	231
7. استدراكات على المستدركين :	232
8. استدراكات على مجهول أو محتمل :	236
المطلب الثاني : أنواع الاستدراكات باعتبار المسائل المستدركة :	238
1. استدراكات في مسائل الرواية	238.....
2. استدراكات في مسائل الدراية	242
الفصل الرابع : أسباب الاستدراكات : أ- الأسباب الاختيارية :	245.....
تمهيد :	246
المبحث الأول : استدراكات سببها الاختيار :	247
المطلب الأول : معنى الاختيار :	247
المطلب الثاني : شروط الاختيار وعلاقته بالاستدراك :	250
أولا : الشروط العامة :	250
ثانيا : الشروط الخاصة :	251

- المطلب الثالث : علاقة الاختيار بالاستدراكات 254
- اختيارات وافقت الأصل : 254
- اختيارات خالفت الأصل : 254
- المطلب الرابع : نماذج من الاستدراكات التي سببها الاختيار: 255
- 1- اختيارات من الأئمة الرواة خرجت عن الأصل : 256
- 2- الاستدراك على ابن مجاهد في اختياره للقراء السبعة واقتصاره على العدد سبعة: 261
- 3- اختيارات من الأئمة المصنفين خرجت عن الأصل : 264
- 4- اختيارات أدت إلى إنكار أو رد بعض الأوجه الصحيحة عن الشيخ: 266 ...
- المبحث الثاني : استدراكات سببها الزيادات : 271
- المطلب الأول : النوع الأول : استدراكات سببها زيادة أوجه على سبيل الحكاية: 271
- المطلب الثاني : النوع الثاني : استدراكات سببها زيادة أوجه اختياراً و خروجاً عن الأصل 280
- المبحث الثالث : استدراكات سببها الانفراد: 292
- المطلب الأول : معنى الانفرادات و علاقتها بالاستدراكات: 292
- المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات التي سببها الانفراد : 296
- المبحث الرابع : الاستدراكات سببها القياس : 303
- المطلب الأول : معنى القياس: 303

- المطلب الثاني : علاقته بالاستدراكات : 304
- المطلب الثالث : نماذج من الاستدراكات سببها القياس : 306
- المبحث الخامس : استدراكات سببها الشذوذ: 316
- المطلب الأول : نماذج من الاستدراكات سببها القياس : 316
- الفصل الخامس : أسباب الاستدراك : ب- الأسباب النقلية : 323
- تمهيد : 324
- المبحث الأول : استدراكات سببها التحريرات : 325
- المطلب الأول : معنى التحريرات : 325
- المطلب الثاني : نشأة علم التحريرات و علاقته بالاستدراكات : 331
- المطلب الثالث : نماذج عن استدراكات سببها التحريرات : 334
- المطلب الرابع : موقف العلماء من التحريرات و العمل بها : 349
- المبحث الثاني : استدراكات سببها دلالات الألفاظ و استعمالاتها: 352
- المطلب الأول : استدراكات سببها دلالات الألفاظ : 352
- المطلب الثاني : استدراكات سببها استعمال اللفظ : 353
- المطلب الثالث : استدراكات سببها الأخذ بظاهر القول : 355
- المطلب الرابع : استدراكات سببها إشكال في العبارة : 357
- المطلب الخامس : استدراكات سببها حمل العبارة على مفهوم : 359
- المطلب السادس : استدراكات سببها إطلاق مقيد و تقييد مطلق : 361
- المبحث الثالث : استدراكات سببها السهو أو النسيان : 364
- المطلب الأول : معنى السهو أو النسيان : 364

- المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها السهو :
365
- المطلب الثالث : استدراكات سببها سبق القلم : 367
- المطلب الرابع : استدراكات سببها القلب : 369
- المبحث الرابع : استدراكات سببها الغلط : 372
- المطلب الأول : معنى الغلط : 372
- المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها الغلط :
373
- المبحث الخامس : استدراكات سببها حال الرواة أو ضبط الراوي :
387
- المطلب الأول : استدراكات سببها اختلاط الراوي : 387
- المطلب الثاني : استدراكات سببها تغير الحال : 390
- المبحث السادس : استدراكات سببها الإهمال و الإقتصار : 393
- المطلب الأول : معنى الإهمال : 393
- المطلب الثاني : نماذج من الاستدراكات سببها الإهمال :
393.....
- المطلب الثالث : استدراكات سببها الإقتصار : 396
- الفصل السادس : حكم الاستدراكات و قواعد عمل المستدركين : 399
- تمهيد : 400
- المبحث الأول : حكم الاستدراكات : 401
- المطلب الأول : حكم الاستدراكات باعتبار السبب المؤدي للاستدراك :
401
- الاستدراكات المقبولة : 401
- استدراكات مردودة : 403
- استدراكات مختلف فيها : 403
- المطلب الثاني : موقف ابن الجزري من الخروج عن الطريق :
406
- أولا : رده الخروج عن الطريق :
406

..... ثانيا : قبوله الخروج عن الطريق	408
المطلب الثالث : اعتبار حكم ابن الجزري في المسائل المستدركة :	411
..... الرأي الأول : الرفض للاستدراك على ابن الجزري :	413
..... الرأي الثاني : القائل بالاستدراك على ابن الجزري :	415
..... الرأي الرابع في المسألة :	420
..... المبحث الثاني : قواعد عمل المستدركين :	422
..... المطلب الأول : القسم الأول : قواعد في التصحيح و التضعيف :	423
..... أولا : قاعدة إعمال النص :	423
..... ثانيا : قاعدة إعمال الرواية :	426
..... ثالثا : إعمال مرسوم الخط	429
..... المطلب الثاني : القسم الثاني : قواعد في الترجيح :	431
..... أولا : إعمال قاعدة الشهرة و الاستفاضة	431
..... ثانيا : إعمال إجماع الأمة و النصوص :	436
..... ثالثا : قاعدة إعمال ما عليه العمل :	438
..... رابعا : إعمال أصول الراوي في المسائل :	440
..... خامسا : إعمال القياس :	442
..... سادسا : إعمال بعض المتابعات و الشواهد :	444
..... الخاتمة و التوصيات :	446
..... الفهارس :	450
..... فهرس الآيات القراءانية :	451
..... فهرس القراءات الشاذة :	463
..... فهرس الأحاديث و الآثار :	465

- 468 فهرس الأماكن و البلدان :
469 فهرس الأعلام المترجم لهم :
474..... فهرس المصادر و المراجع :
497 فهرس الموضوعات :

ملخص البحث :

تعددت جهود علماء القراءات في خدمة كتاب الله عز وجل وحماية حروفه وكلماته من التحريف والتغيير فبدلوا جهدهم في ضبط القراءات الصحيحة من الشاذة وتمييز المتواتر من المنفرد ، وامتازت جهودهم و تباينت و عرفت تطورا واضحا في المناهج و المواد ، انقل معه التدوين من مجرد الجمع للمقروء و المسموع عن الشيوخ ، إلى غربلة و تنقيح للمجموع و المنقول نصا و أداء وفق منهج تحقيقي و مسلك تحريري قائم على مقارنة المسموع بالمنصوص و المقابلة بين المروي بعضه ببعض و رد كل وجه أو طريق أو رواية اختل فيها شرط من الشروط و اعتلت بعلة من العلل كالشذوذ و الانفراد أو وقعت سهوا أو خطأ من ناقلها، مما أدى إلى ظهور مسلك الاستدراك على النقلة و تصحيح الأوهام الواقعة من الرواة و المصنفين ، و تنقيح المصنفات و المرويات خدمة لكتاب الله و زيادة في توثيق القراءات و تنقيح الأسانيد ، هذا المسلك من التحقيق الذي عرف بالاستدراك عند علماء القراءات .

و يعنى البحث بدراسة ظاهرة الاستدراك و التنظير لها من خلال عرض تفصيلي يشمل: التأصيل لمسألة الاستدراك بالبحث في نشأتها و الجذور الأولى للظاهرة و دوافع ظهورها من خلال دراسة تاريخية للقراءات و نشأتها و عرض و صفي لعملية ضبط الاختلاف في القراءات و طرق الاحتكام عند الاختلاف منذ زمن النبي ن وحتى عصر التدوين في عرض تسلسلي و ترتيب زمني يبين جهود الأمة في ضبط القراءات في مرحلة السماع دون النص .

ثم انتقلت الدراسة إلى مرحلة التدوين ، أو اجتماع النص بالأداء ، فتناولت البحث في التطور الحاصل عند المدونين في علم القراءات ، لإثبات كيف انتقلت مناهج المصنفات و موادها من مجرد نقل للمسموع و المروي عن الشيوخ إلى التنقيح و التحقيق في الطرق و الانتقال من التصنيف المرسل إلى التصنيف المحرر و الاقتصار على عدد من القراء ممن انضبطت قراءتهم بضوابط و شروط اشترطوها ، فاشتهرت بذلك مصنفات دون غيرها و قد عملت الدراسة

على ذكر أهمها من خلال عرض وصفي لحركة التدوين وأهم روادها وآثارها العلمية و المنهجية ،ودورها في بروز مصنفين انتهجوا نهج التحقيق و تنقيح الطرق و الاقتصار على أعلاها و أضبطها ورد ما سواها، فنشأ معهم بذلك منهج الاستدراك على الرواة و المصنفين و كانوا روادا له ،وازدهر هذا المسلك بازدهار التدوين وكثرة المصنفات فكانت خلاصة الفصل إثبات أن الاستدراكات هي نتيجة للتطور الحاصل في حركة التدوين .

ثم تناول البحث الدراسة التنظيرية للاستدراك من خلال ضبط اصطلاحي لمعنى الاستدراك و تقديم تعريف عام و خاص لها ،وأهم مرادفاته ،وعلاقتها بنقد القراءات الذي تقرر أنه أعم من الاستدراك ،ثم تقديم دراسة مفصلة لأركان الاستدراك وشروطه وعلاقته بتواتر القراءة و أثره فيها والتدليل بجملة من النصوص التي تدعو للاستدراك وتحت عليه عند علماء القراءات ،وتحديد أهم ألفاظ الاستدراك وصيغته وآداب المستدرك على المستدرك عليه ،ثم إعطاء تصنيف لأهم أنواع الاستدراكات وتقسيماتها بحسب المعتبر فيها .

ثم قدم البحث دراسة نظرية و تطبيقية لأسباب الاستدراك ،حيث قسمت إلى قسمين أسباب اختيارية و تشمل الأسباب المؤدية للاستدراك على الرواة والمصنفين والتي كان السبب المؤدي فيها للاستدراك واقعا اختيارا منهم ،وحددتها في خمسة أسباب وهي الاختيار والانفراد والزيادات والقياس والشذوذ ،وفصلتها بالدراسة في مباحث مع التدليل لها بنماذج تطبيقية عن كل نوع منها . أما النوع الثاني من الأسباب فهي الأسباب النقلية وهي الأسباب المؤدية للاستدراك والتي وقعت من الرواة و المصنفين حال نقلهم للقراءات ،وحددتها في ستة وهي التحريرات ،و دلالات الألفاظ واستعمالاتها ،والسهو والغلط بأنواعهما ،وحال الرواة وضبطهم ،و استدراكات وقعت بسبب الإهمال أو الاقتصار .

وختمت الدراسة بتبيين مسألة العمل بالمستدراكات عند القراء والمصنفين ،وتحديد المعتبر في قبول الاستدراك و رده ،وإعطاء أهم القواعد والمبادئ المعتمدة من قبل المستدركين في عملية الاستدراك و قسمتها إلى قسمين ،قواعد التصحيح والتضعيف والتي يترتب عليها رد الوجه و تضعيفه،وقواعد للترجيح وهي أوصاف زائدة تعتمد عندهم في الترجيح للمسائل المستدركة . ثم تقديم خاتمة للدراسة تناولت أهم نتائج البحث المتوصل إليها و توصيات البحث و مقترحاته .

:Résumé de la recherche

De nombreuses savants de lecteur coranique ont fournies des efforts académiques dans le service de livre d'allah et contre la falsification ou la modification de ses mots et ses lettres, en effet, Ils ont fait de leur mieux pour ajuster les lecteurs authentiques de l'aberrantes, et la reconnaissance des non récurrent de récurrent ; leurs efforts étaient exceptionnels et varié et a reconnu l'écriture de progrès évident dans les programmes et les matières et transformer d'un simple collection audible à travers les oreilles des savants au dépistage et la révision d'ensemble soit celui transféré en texte ou exécution et conformément à une approche de vérification basée sur la comparaison de l'audible avec le texte et la comparaison entre le textes transférer l'un avec l'autre, et le rejet de chaque voie ou version pour lequel une condition n'a pas été respecté, comme l'exception ou la singularité ou accidentellement oublier ou modifier par le transmetteur, ce qui a conduit à l'émergence du processus de réparation des narrateurs et à corriger les illusions possibles des narrateurs et les classifiés et la révision des œuvres au service de livre d'allah , et l'augmentation de l'authenticité des lectures et de la révision des arguments , cette approche de vérification est connu par le nom de réparation chez les savants des lectures coranique.

La recherche traite l'étude du phénomène de réparation et sa théorie à travers une présentation détaillée qui comprend: l'enracinement de la question de

l'origine du phénomène et ses premières racines ainsi que les motifs de son émergence à travers une étude historique de la science des lectures coranique et ses origines, ensuite, une description du processus de gestion de la différence dans les lectures coranique et les méthodes d'invocation depuis l'ère de prophète et jusqu'à l'époque de l'écriture à été expliquer, ensuite, une présentation séquentielle et suivant un ordre chronologique montre les efforts les lectures dans la phase d'écoute sans de la nation musulmane pour ajuste texte.

L'étude a ensuite passé à l'étape de l'écriture , ou l'union entre le texte et l'audition, La recherche a porté sur la contribution des rapporteurs dans la science des lectures coranique, afin de démontrer comment les programmes et les matières sont transformer de simple lecteurs audible et narré des choyokh à une approche de révision et de vérification des voies et l'authenticité et la sélection d'une catégorie de lecteurs qui ont imposés des conditions strictes pour accepter les lectures, et de cette façon, certain œuvres sont devenu célèbres que d'autres et cette étude à mentionner les plus importantes à travers une présentation descriptive du mouvement d'écriture et ses pionniers et leurs implications scientifiques et méthodologiques, et son rôle dans l'émergence des classificateurs qui ont suivi une approche basée sur la vérification et la révision des voies et se limitait au sommet des plus exigeants et le rejet des autres, ces derniers ont donc établi la méthode de réparation sur les narrateurs et les classificateurs et étaient des pionniers de cette méthode, ce processus a prospéré avec l'accroissement d'écriture et l'abondance des travaux. La conclusion du chapitre était de prouver que la réparation est le résultat du développement dans le mouvement d'écriture et de classification .

La recherche a ensuite porté sur l'étude théorique de la réparation par la mise au point conceptuel de la signification et de la terminologie de réparation et donner une définition générale et spéciale de celle-ci et ses plus importants synonymes, ainsi que, sa relation entre la réparation et les lectures coranique qui est plus générale que la compréhension de la réparation ; puis fournir une étude détaillée des piliers de ce domaine et ses conditions et sa relation avec la récurrence de lecture coranique et son impact sur ce dernier, ensuite, démontrer l'ensemble des textes qui recommandent la réparation aux savants des lecteurs coranique, et identifier les plus importants terminologies et formules et normes d'éthiques de la réparation et , puis donner une classification des types les plus importants des réparations et ses catégories selon sa pertinence.

L'étude a présenté par la suite une recherche théorique et pratique des causes de réparation , et les distinguées en deux catégories : Les causes facultatives et comprennent les raisons de réparation des narrateurs et les classificateurs dans lequel la cause de réparation est facultative, et les identifiées par cinq causes: le choix, unicité , augmentations, mesures et l'exception , et la détailler dans des parties avec des démonstrations sur des modèles pratiques à chaque catégorie de ceux-ci.

Le deuxième catégorie des causes sont : les raisons de transfert qui sont les causes directes de réparation , qui ont été causées par les narrateurs et les

classificateurs lorsque ils ont transmis les lectures coranique, et sont identifiés en six : les différents formes d'oublis et l'erreurs, et le statut des narrateurs et leurs capacités de contrôles, et les réparations qui ont été résultats de toutes sortes d'erreur ou de négligence.

En conclusion, l'étude a montré l'exploitation de la réparation chez les savants de lecteurs coranique et classificateurs , et déterminer ce qui compte à accepter de la réparation ou le rejeter, et donner les règles et les principes les plus importants qui ont été adoptés par les savants de réparation dans ce processus, et divisé ces règles en deux catégories : règles de correction et d'affaiblissement , qui se traduisent par, et les règles de pondérations qui sont des règles de descriptions optionnels utiliser pour pondérer les problèmes réparer .

Enfin, une conclusion de l'étude a résumé les principaux résultats de la recherche ainsi que, les recommandations et les propositions et les perspectives.

The Research Summary

The efforts of the experts (scholars) of readings (Quran) have multiplied in the service of the Holly God Book , and protects its letters of distortion and change . They made their efforts to check and set the correct reading of the exception and discriminate frequent from the individual . Then the efforts were different and varied .

There has been a clear development in curriculumand materials . He went with him to blogging from the mere collection of the read andthe heard about the Elders ; to screaming and revision of the total and transferred text and performance to an investigative approach and editorial course on the comparison of audio lines and interview between the narrators each others . The response of every face or ways or novel in which a condition has been violated and it became ill with a disease of ills such as : exception , singularity or occurred inadvertently or by mistake from its transcriber , resulting the appearance of the course of recovery for transference and correcting illusions of the narrators and the classifiers . And revision of the workbooks and the blogs of the God Holly Book , and increased documenting readings and revision of the supports and arguments . This approach which has known as Retractation according to the scholars of readings .

The research is concerned with studying the phenomenon of the « retractation » and endoscopy through a detailed presentation that

includes : Details of the issue of recovery researching about its origins and the first roots of the phenomenon and the motives of their appearance through a historical study of readings and its creation and a descriptive show to adjust the difference in readings and ways of invocation when the difference since the period of the Prophet and even the blogging age in a sequential show and a chronological order shows the nation's efforts in the adjust readings in the phase of listening without text

Then the studying moved out into the blogging phase , or meeting the text by performance , it took the research in the development of bloggers in reading science .

To prove how the curriculum of the workbooks have moved and its materials from just an audio transmission and irrigated from the elders to the revision and the investigation in the ways , and moving from the Category Sent to the Category Editor and limited to the number of the readers who have been disciplined with terms and conditions stipulated by themselves , it was famous for this boo work only . The study mentioned and represented the most important through a descriptive show for blogging movement and its most important pioneers and also its scientific and methodological effects and its role in the appearance of bookmakers , they followed the investigative approach and revision of the ways and limited to the top and the set , and replied some of them so, it was created with them the « Retractation Approach » to the narrators and the book works . They were pioneers. This approach prosper by blogging prosperity and frequent book works.

The chapter conclusion was to proof that Retractation is the result of the development in the blogging movement.

Then the research dealt with the theoretical study adjusting conventional to the meaning of retractation and presenting a general and a particular definition and its most important synonyms and its relation to criticism of readings which it was decided to be more generally than the retractation .

Then presenting a detailed study of the retractation staff and it urge him for the reading scholars and identify the most important retractation lexis, and the formula and the inquisitor manners on the other hand . Then giving classification to the most important kinds of retractations and their divisions according to as considered .

Then the research presenting a theoretical and a practical study of the reasons for retractation where it was divided into two parts :Optional Reasons .It includes the causes leading to retractation to narrators and book workers which has the reason to the retractation reality choice of them .I specified them into five reasons which are : The choice ,The singularity , The increase , The measurement and the exceptions . I

detailed in studying with giving evidence of an application model for each type .

As for the second type of the reasons is the Transcription Reasons that leading to retraction which occurred from the narrators and book workers as transforming to the readings , I set them in six points as the following : Editing , Significance of vocabulary and their use , forgetfulness and mistakes of all kinds , Status of narrators and their control and Retraction happen as a result of neglect or default .

I concluded the thesis with an explanation of matter work with mysteries for readers and classifiers and determined what is considered to be acceptable and its response and giving the most important rules and principles adopted by inquisitors in the process of retraction and I split it into two parts : The Correction Rules and weakness which results in them face response and weaken it . And The Weighting Rules , they are redundant descriptions depend on them in the weighting of common issues .

Then submit a conclusion to the study dealt with the most important research result achieved and the research recommendations and suggestions .

Democratic People 's Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al Amir Abdul Kader Islamic University **College of Islamic Theology**
Constantine **Department of Alkitab w Alsunah**
.....:Serial number
..... :Registration number

Al Estidrakate Inda Elamai al Qira'at
- Applied theory study -

Name and Surname	Academic Rank	University	Examination committes
			Examination Chair
Mohammed :Prof.dr Bu Rikab	Professor	Al Amir Abdul Kader University	Supervisor and decider
			Member

8201- 2017/ 1439-1438 :Academic year

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية